الأعمال الكاملة

للدكتور فرج فودة

- الدولة الدينية .. والدولة المدنية
- العلمانية
- التطرف باسم الدين



الباب الاول

الدولة الدينية والدولة المدنية

الفصل الاول

مناظرة معرض القاهرة الدولى للكتاب

بين كلاً من

عن الدولة الدينية :

الشيخ / **محمد الغزالى**

المستشار / **مأمون الهضيبى**

الدكتور / **محمد عمارة**

عن الدولة المدنية :

الدكتور / **فرج على فودة**

الدكتور / **محمد خلف الله**

أدار الندوة

الأستاذ الدكتور / **سمير سرحان**

مصـر

بين الدولـة الدينيـة والمدنيـة

المناظرة الأولي في مصر والتي أقيمت في معرض القاهرة الدولي للكتاب يوم الثلاثاء الموافق ٧ينـاير ١٩٩٢

في تمام الساعة العاشرة صباحًا بلغ عدد الحاضرين حول سراي الإسكان المخصصة لإقامة الندوات حوالي العشرة آلاف من الجماعات الإسلامية المختلفة وكانت هويتهم النقاب والحجاب للسيدات والآنسات، واللحية للرجال. وفي الساعة الثانية عشرة بلغ عدد هذه الفئات حوالي السبعة عشر ألفا مما جعل القائمين علي المعرض والندوات يترددون في إلغاء المناظرة. ورجال الأمن تتوافد تباعا وأعلن الجميع حالة الطوارئ وكان القرار الشجاع بإتمام المناظرة مهما كان الموقف.

وفي الواحدة ظهرا بلغ الحاضرون أكثر من عشرين ألفا مما اضطر إدارة المعرض لإقامة مكبرات للصوت حول سراي الإسكان وفي شوارع المعرض حتي يستمع الجميع إلي المناظرة وفي الواحدة وصل أعضاء المناظرة إلي أرض المعرض وهم:

عن الجانب الديني	عن الجانب المدني
الشيخ/ محمد الغزالي	الدكتور/ فرج فودة
المستشار/ مأمون الهضيبي	الدكتور /حمد خلف الله
الدكتور/ محمد عمارة	

وقد بدأت المناظرة بالهتافات الآتية من الجماهير الموجودة:

الله أكبر ولله الحمد

الله أكبر ولا عزة إلا بالإسلام

الله غايتنا والرسول زعيمنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أسمي أمانينا.

وقد بدأ الأستاذ الدكتور/ **سمير سرحان** رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية

العامة للكتاب المناظرة بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم.. نبدأ علي بركة الله المناظرة الأولي من سلسلة المناظرات التي أعدتها الهيئة العامة للكتاب كتقليد جديد هذا العام لطرح مختلف الآراء حول القضايا التي تهمنا جميعا كمواطنين وكمصريين وأنا سعيد كل السعادة بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي في هيئة الكتاب أن يشرفنا ويسعدنا في هذه المناظرة الأولي عدد من قمم الفكر في مصرنا، بل وفي العالم العربي جميعًا.

إمامنا وشيخنا الشيخ/ **محمد الغزالي** «تصفيق وهتافات. الله أكبر ولله الحمد» قبل أن استطرد أطلب منكم كلمة واحدة كأخ لكم وصديق: نحن هنا في مناظرة ثقافية فكرية - فأرجو - رغم الهتاف باسم الله مطلوب في كل وقت والتسبيح به وبحمده مطلوب في كل وقت - إلا أنني أرجو رجاء أخويًا صادقًا أن ننصت للمتحدثين دون هتاف حتي نستطيع أن نستفيد جميعا والشيخ الغزالي يقول هذا «ثم يقول الشيخ الغزالي: هذا كلام جيد» ثم يتحدث الدكتور/ **سمير سرحان**: ويوافقني عليه الشيوخ الأجلاء الموجودين نرجو أن نلتزم بآداب الاستماع إلي محاضرة أو مناظرة ومناسبة ثقافية دينية جيدة، يشرفنا أيضا شيخنا الأستاذ/ **مأمون الهضيي** «تصفيق من القاعة» كما يشرفنا الأستاذ الدكتور العالم الكبير/ **محمد عمارة** «تصفيق أيضًا» يسعدنا ويشرفنا أيضًا أن يكون بيننا اثنين من ألمع مفكرينا الأستاذ الدكتور/ **فرج فودة**... «تصفيق من القاعة» والدكتور/ **محمد خلف الله**... «تصفيق من القاعة» وإنه من القواعد العلمية للمناظرات أن تبدأ المناظرة بأعطاء وقت محدد لكل طرف ثم بعد أن تأخذ الأطراف كلها حقها في هذا الوقت المحدد، نعود إلي التعقيب في وقت محدد آخر إلي أن ينتهي كل طرف من طرح فكره وطرح قضيته ولنبدأ الآن بشيخنا الجليل الشيخ/ **محمد الغزالي**.

الشيخ/ محمد الغزالي:

«تصفيق من القاعة»...

لاحظت أن مائة سنة تقريبًا مرت علي أمتنا وهي تكافح الاستعمار العسكري

الذي غزا أراضيها وعسكر فيها وأذاقها الهوان لكن عندما أفلح أباؤنا واستطعنا معهم وفي أعقابهم أن نجلي هذا الاستعمار العسكري فوجئنا أن الاستعمار العسكري قد ولّد معه استعمار تربويا، واستعمارا تشريعيا وهي دروب أخري من الاستعمار جعلت شخصيتنا مشوهة، وجعلتنا نبتعد عن تراثنا ابتعادا غريبا ولذلك فلا يكمل لنا استقلال ولا تتضح شخصيتنا إلا إذا عدنا إلي تراثنا كما كنا قبل أن تجيئنا دواهي هذا الاستعمار الغريب علي أراضينا وتراثنا.

إذا قرأ شعب مسلم كتابه فسيجد في المصحف: ﴿كتب عليكم الصيام﴾[1] إنه مكلف بالصيام ويصوم فعلا.. ﴿كتب عليكم القصاص﴾[2] .. لا. لقد ألغي الاستعمار هذه الآية، وقال: لا قصاص إنما كان القصاص في ديانات سبقت ومن بينها الإسلام ونحن نريد أن نجهز علي هذا التراث السماوي وألا تحكمنا شريعة الله في الدماء والأموال والأعراض وإنما تحكمنا أهواء الناس الذين وضعوا لنا هذه القواعد وارتضوا بها.

اليوم أنا قرأت أن خمسة وعشرين ألف قتيل في الولايات المتحدة هذه العام.. لم يقتل أحد من القتلة لأن الإعدام عقوبة مرفوضة.. وهذا هو الفرق بين الديموقراطية الإسلامية والديموقراطية الغربية.. فالديموقراطية الإسلامية تري أن الشوري حق ولكن في موضع الاجتهاد وراء المصلحة لعامة، أما حيث يوجد نص سماوي يقول: القاتل يقتل فلا أستطيع أن أقول: أن الشوري هنا لها مكان.

يقول الشرع كله: اليهودية والنصرانية والإسلام تقول جميعها: إن الزنا حرام، وأن الشذوذ الجنسي حرام، ومع ذلك.. فإن الشوري الغربيةجعلت مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات البريطاني يتفقون معًا علي أن هذا يجوز.. كيف أحكِّم في ديني وخلقي أمثال هؤلاء الشاذين في تصرفاتهم وفي أحكامهم وفي أحوالهم.. إنني لا أستطيع إلا أن أقول يُحارب الغزو الثقافي.. يُحارب الاستعمار التشريعي،

---

(١) سورة لابقرة، الآية ١٨٣.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٧٨.

يحارب الاستعمار التربوي كما حورب الاستعمار العسكري حتي تجلو عن بلادنا هذه الأفكار الدخيلة التي جاءت مع القبعات ويعود الإسلام لأهله ويكون الدين كله لله. أما أن يقع مايقع ثم يقال لا نريد حكمًا سماويًا أو حكمًا دينيًا فهذا نوع من العبث، إنني أشعر أن هناك خلطًا للأوراق بين من يتحدثون عن الدين ويقولون لانريد حكومة دينية. ما معني لانريد حكومة دينية..؟.. الأديان كثيرة: حكومة بوذية، حكومة هندوكية، حكومة صليبية، حكومة إسرائيلية، حكومة إسلامية.. ما الذي تريده بهذه الكلمة الغامضة المبهمة؟..

ما الذي تريده من خلط الأوراق..؟ إن البوذيين يريدون أن يحكمهم بوذيون بشريعة بوذا، والهنادكة كذلك، والإسرائيليون بجوارنا يقولون في صمت وفي ضجة: نحن إسرائيليون نعطل أعمالنا يوم السبت استجابة لحكم التوراة، فهل حكم التوراة يبقي والحكومة الدينية تكرم هناك.. فإذا طالبنا بحكومة إسلامية تساند الحق العربي المهيض والأمة الضائعة يقال: لا..لا للحكومة الإسلامية وحدها، والغريب أن جريدة لوموند، وهي جريدة تدعي أنها تتكلم باسم الثورة الفرنسية وباسم حقوق الإنسان تقول: إن الديمقراطية المقبلة في الجزائر ديمقراطية عمياء.. ليه..؟ تريدون الشعب أو تريدون غيره..؟.. الشعب يريد أن يحكم بدينه، وأن يعيش بتربيته وثقافته وأن يستمد من ينابيعه التي تفجرت في أرضه، وكما قلنا إن الحكم علي إرادات الشعوب بالإعدام - لأنها تريد الإسلام - لا هو ديمقراطية ولا هو شوري، ولا هو دين، ولا هو دنيا.. أنا أستغرب.. ما هذا الحقد الغريب علي الإسلام..؟ ما هذا الحقد الغريب علي الله ورسوله..؟ ما هذا الحقد الغريب علي الكتاب والسنة، وما هذا الحقد الغريب علي التراث كله..؟ إننا نريد أن يعرف الناس أننا إسلاميون.

إننا وإذا أقمنا حكومة إسلامية فالحكومة الإسلامية نصف نصوص.. نصف وحي من الله، الذي لا يجوز أن يخطئ، ونصف عقل يبحث عن المصلحة، ويمشي بالقياس والاستحسان، والعقل قد يخطئ فإذا كنا نريد البعد عن حكم الله، وحكم العقل ما الذي نسميه من هذا يالتشكيل البعيد عن الله وعن العقل.. حكم إيه؟.. أي حكم هذا..؟ إننا لا نريد العبث بالألفاظ ولا اللعب بالأقوال، إننا نريد أن

نقول: الإسلام قام من أربعة عشر قرنًا أو يزيد واستطاع أن يؤسس دولة عظمي، وبعد أن تعبت هذه الأمة في مسارها الطويل وأدركها من دواهي الاستعمار ما صرفها عن تراثها.. نريد، وتريد الأجيال الجديدة أن تعود إلي إسلامها ولا ينبغي أن تُمنع أبدًا ولا أن تذاد عن هذا الطريق، وكل طعن في هذه الإرادة أو في هذه الرغبة إنما يكون إفتئاتًا علي الناس، وعصفًا بحقوق الإنسان، وكرامات الشعوب.

هذه كلمة موجزة نفتتح بها، ثم نستمع ونرد، ونتجادل إن شاء الله.

صوت من القاعة ـ جزاك الله خيراً.

* الدكتور سمير سرحان: شكراً جزيلا للإمام الشيخ محمد الغزالي.. والآن كلمة الشيخ مأمون الهضيبي.

«يعلو داخل القاعة وخارجها هتاف: الله أكبر، ولله الحمد».

ـ الدكتور سمير سرحان: اتفقنا أنه لا هتاف، وقد أفتي الشيخ الغزالي أنه يستحسن ألا يكون هناك هتافات.. من فضلكم، والآن الأستاذ مأمون الهضيبي.

المستشار مأمون الهضيبي:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام علي رسول الله ومن والاه، وبعد: فسلام الله عليكم جميعًا ورحمته وبركاته، أحسب أن من واجبي بل ومن واجبكم أيضًا أن نتوجه بالشكر الجزيل، والتقدير الكبير لهيئة الكتاب وفي مقدمتها، وعلي رأسها الأستاذ الدكتور سمير سرحان لهذا الجهد الطيب المبارك إن شاء الله الذي يبذله لتطوير وتقديم هذا السوق للفكر والثقافة والأدب والفن.. هذه الأمور التي لا نستطيع أن نعيش بدونها والتي تشهد بجهده له في تقديم مثل هذه الندوات التي نحن في أشد الحاجة إليها، والشعب كله، وكما ترون هذه الجموع الحاضرة الآن، والمكتظة بالخارج متشوقة أن تستمع، وأن نعي ونعقل فإذا التزمنا غاية السكون وغاية النظام، فهذا أمر ضروري نسأل الله تبارك وتعالي أن يهدينا جميعًا إلي سواء السبيل.

بالنسبة للمحاضرة حدد عنوانها كما أشار فضيلة مولانا الشيخ الغزالي: «مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية»، وكما قال: أنها تركت في الأذهان الدولة الدينية ما هو المقصود من الدولة الدينية هل العقائد والأديان.. كما استقرت بين البشر أشكال وأنواع كما قال: البوذية، والهندوكية، وغيرها، والإسلامية.. ما المقصود بالدولة الدينية في مصر..؟

أعتقد ببساطة أن شعب مصر ونحو ٩٥٪ منه من المسلمين الذين شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن القرآن وحي من عند الله، وأن الشريعة حكم الله، وارتضت الله ربا، والإسلام دينًا، ومحمداًﷺ نبيًا ورسولاً إذن فلا مجال أن تكون فيها دولة دينية إلا أن تكون دولة الإسلام، فالشرط الأول من عنوان المحاضرة ينبغي أن يكون «مصر بين الدولة الإسلامية..» وإذا أردنا أن نحشر الدينية فلابد إذن من وصفها بالوصف الذي يبين حقيقتها أن مصر بين الدولة الدينية الإسلامية.. نحدد صفة الدولة الدينية التي هي أحد الخيارين المطروحين، أما الخيار الثاني فهو أن مصر تكون دولة مدنية وهنا أقف أيضًا وأتساءل:

- ما هي الدولة المدنية.؟

- تعني ليست عسكرية..؟ ولا إيه؟

- يعني مطلوب منها إيه دولة حديثة يعني إيه..؟

- تعني أن الأشخاص الذين يتولونها مدنيون؟ ولامش عسكريين ولاالمقصود بيها حاجة تانية..؟ مقصود إيه مش كهنوت!

- أعتقد أن أنا ببساطة نجد مثل هذه العناوين تخفي أمورًا:

الأول: عدم إظهار الإسلام فيقال دولة دينية.

الثاني: دولة مدنية تبديلاً بقالب ونشاط اختيار آخر هو الإسلام أو غير الإسلام المطلوب الخيار في مصر بين «دولة إسلامية ودولة غير إسلامية».. ما حكم الدولة غير الإسلامية في عقيدة المسلمين؟ هذا سؤال يجب أن يطرح لأن مصر نحو

٩٥٪ من أبنائها يدينون بالإسلام. عقيدتهم الإسلام، تحكم كل تصرفاتهم، وكل نظرتهم إلي الأمور الشريعية الإسلامية، والفقه الإسلامي، والعقيدة الإسلامية، وربنا سبحانه وتعالي قال لنا في كتابه نحن المسلمين نعتقد أن هذا حلال وهذا حرام، هذا كفر وهذا إيمان، هذا صلاح، وهذه معصية، والمسلم لا يستطيع أن ينفك عن ذلك إما أن يكون مسلمًا، وإما ألا يكون مسلمًا، فالخيار المطروح إما أن نكون مسلمين ولا نكون إيه تاني..؟

- ما هوالخيار الآخر المطروح..؟

- يجب أن نواجه هذه الحقيقة لأننا لا نستطيع أن نتفاداها بألفاظ تعمي الحقيقة، والناس تشعر بالحقيقة، إذن ما هو الخيار المطلوب أمامنا إذا لم نرتض الإسلام دينا ولم نرتض الدولة الإسلامية، ما هو الخيار المطلوب الآخر..؟

مهما وصف بالعلمانية.. عقلية..؟ قل ما شئت .. ما وصفها في الإسلام..؟ ما حقيقتها..؟ وما حكم الشرع فيها..؟ وماذا يراد بالمسلمين أن يقبلوه..؟

هذا هو السؤال الأول الذي يجب أن نطرحه علي أنفسنا لنعترف: نحن شعب الغالبية الساحقة منه مسلمون.. هل المطلوب من المسلمين أن يسيبوا الإسلام..؟ أو أن يقال لنا أن الإسلام لا يشترط أن يكون هناك له دولة وأنه ممكن أن يكون دولة لها أية صفة بوذية، إسلامية عقلية، بوذية يهودية أيًا كان فيها عقلانية والناس تبقي برده مسلمين والأشخاص يبقوا مسلمين ده جايز في الإسلام؟ معرفش! كلنا نعلم أن ده أمر غير صحيح، فالأحكام الواردة في القرآن الكريم تؤكد أن الإسلام دين ودولة، ونضرب أمثلة بسيطة حتي من غير نصوص من غير إحنا مش حنجيب آيات الأحكام إحنا عارفينها وآيات الأحكام كلها موجودة ونستطيع أن نتلوها في دقائق ﴿فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق﴾(١)، ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك..﴾(٢)، ﴿ومن لم

---

(١) سورة المائدة، الآية ٤٨.

(٢) سورة المائدة، الآية ٤٩.

يحكم بما أنزل الله فـأولئك هم الكافـرون﴾(١)، ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فـأولئك هم الظالمون﴾(٢)، ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فـأولئك هم الفاسقون﴾(٣)، ﴿ثم جعلناك علي شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لايعملون إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا، وأن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين﴾(٤).

﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولاتكن للخائنين خصيما﴾(٥).

الأحكام كثيرة الشرط بسيط جدا اللي تتشرط فيه وقت المحاضرة والجزء اللي لازم نتكلم فيه لايزيد عن عشر دقائق فلا أستطيع أن أسترسل وأوضح أكثر وأكثر ويكفيني أن أقول: إن رسول اللهﷺ الذي «لا ينطق عن الهوي إن هو إلا وحي يوحي»(٦) أوصانا، وقال لنا ما معناه «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا: كتاب الله وسنتي».

إذن إن لم يكن الحكم بما أنزل الله ركنا من أركان العقيدة الإسلامية وأمرا واجبا والخرج عنه يؤدي بنا إلي أحكام تلوتها علي حضراتكم من الكفر، والفسوق والظلم، وهذا أمر مهم من أحكام الشريعة الإسلامية.. ماذا يراد من المسلمين إذن..؟ أن يقال لهم: لاتكن دولتكم دولة إسلامية..؟ هل الإسلام يمكن أن يوجد بغير دولة؟ طيب نشوف هل يمكن أن نكون جيشا بلا حكومة والله يقول: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة، ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم، وآخرين من

---

(١) سورة المائدة، الآية ٤٤.

(٢) سورة المائدة، الآية ٤٥.

(٣) سورة المائدة، الآية ٤٧.

(٤) سورة الجاثية، الآية ١٨، ١٩.

(٥) سورة لانساء، الآية ١٠٥، صحة الآية ﴿إنا أنزلنا إليك اكتاب بالحق..﴾

(٦) سورة النجم، الآية ٣، صحة الآية ﴿وما ينطق عن الهوي﴾.

دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾(١).

إحنا أُمرنا كمسلمين أن نكون جيشًا.. نعمله إحنا ولا تعمله الحكومة..؟ .. أعتقد أنه مفيش عاقل يقول أنه لايعني من الاختصاصات الأساسية للدولة، فالدولة مكلفة أن تعد جيشًا.. جيشًا له صفات خاصة ﴿إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة﴾(٢) سُئل رسول الله ﷺ: الرجل يقاتل حمية وشجاعة، وو... الخ فمن في ذلك في سبيل الله؟ قال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله، ونزل قوله تبارك وتعالي ﴿.. فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحًا، ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾(٣).

إذن طيب مين يجيب الزكاة مين يأخذها مين يقرر أن النسب:.. فنلتزم بيها طبقًا لأحكام الشريعة؟ ده مش ضريبة إحنا نسن بيها قوانين ولا نلغيها ومين يوزعها ومين يطبق حكم الله فيها إذا لم تكن حكومة..؟ القاضي يقضي بأيه.. ضابط الشرطة يطبق إيه.. إذا لم تكن هناك دولة..؟ وهل الدولة في أي بلد من البلاد مطلوبة لذاتها.؟ الدولة لا يمكن أن تكون مطلوبة لذاتها.. الدولة.. الدولة مطلوبة لتحقيق غاية، إنها تقوم علي تنظيم الجماعة، تحقيق أمان الجماعة وتحقيق عقائد الجماعة، وتحقيق أغراض الجماعة، الدولة مطلوبة لتنظيم شئون الجماعة، فإذن الدولة لايمكن أن تنفك عن عقيدة الجماعة، وعن فهم الجماعة، ولذلك يقال أن الشوري حتي أن الناس تختار الدولة من يلي الدولة وينظم الأمور طبقًا لما يريدونه هم، ولما يعتقدونه هم، ولا يفرض عليهم فرضًا ما ليس منهم، وما ليس من عقيدتهم، إحنا عندنا ٩٥٪ أو نحو ذلك من سكان مصر مسلمين.. اسألوهم: هل يرضي أحد أن يُطبق عليه غير الإسلام..؟ إسألوهم.. لماذا لا تسألوهم..؟.. لماذا يسأل الناس عن كل شيء إلا عن دينهم وعن رغبتهم في حكمهم، يقولون الديمقراطية..!! آدي الديمقراطية سقطت

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٦٠.

(٢) سورة التوبة، الآية ١١١.

(٣) سورة الكهف، الآية ١١٠.

علي أوسع ما يكون حتي في البلاد التي جربت الديمقراطية أول مرة من أول امبارح من أول إشارة مش عاوزين ديمقراطية أنها حتجيب لنا الأصوليين، وبرضه نستعمل الفاظًا تخفي الاسم الصحيح **أصوليين** عشان منقولش المسلمين.

يستخدم أعداؤنا في الغرب يجيبوا لنا تجارة:أصولي ونحن نأخذ الطعم ونتكلم ذي الببغاء: نردد أصولي.. مفيش عاوزين أصوليين ليه.. هم مش عاوزين يقولوا إسلام واحنا برده وراهم ونلغي كلمة الإسلام.. لأن.. احنا مسلمون ولامناص لنا إلا أن نعلن إسلامنا، ولانرضي باسم للإسلام غير الإسلام ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلي الله وعمل صالحًا وقال إنني من المسلمين﴾(١) لازم أقولها إنني من المسلمين بنص صريح من القرآن لأنني من المسلمين ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾(٢)، ﴿.. اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾(٣). الحقيقة إن كل هم الدول الأخري والاستعمار الثقافي والتربوي الذي أشار إليه فضيلة الأستاذ الغزالي أنه إما أن يخرجنا من إسلامنا نهائيا، وإما أن يجعلنا صورة زائفة للإسلام، ولعل هذا هو ما نجح فيه في كثير من الأمور.. حقيقة أنه قبل الاستعمار أصابنا الخور، وأصابنا الضعف، وأصابنا الهزال، ولو لم يكن ذلك لما استطاع الاستعمار أن يستعمرنا ولو لم نكن نحن قد فرطنا من قبل، وقعدنا عن الاجتهاد، وقعدنا عن الأخذ بالعلوم الدنيوية، وقعدنا عن الأخذ بأساليب القوة وابتعدنا عن اتباع قيم الإسلام، وفضائل الإسلام ما استطاع الاستعمار أن يغزونا بعساكره، وأن يسطو علينا، وينهب ثرواتنا، وأن يلقي في عقولنا ومشاعرنا هذه الشذرات، وهذا البلاء من معتقدات ويتركنا هكذا ضياع لا صبغة لنا.. ما لوننا.. ماعقيدتنا.. إيه الأدبيات اللي تحكم حياتنا..؟ العقل..؟

---

(١) سورة فصلت، االآية ٣٣.

(٢) سورة آل عمران، االآية ٨٥.

(٣) سورة المائدة، الآية ٣.

العقل علي العين والراس، ولابد أن يحكم، والعقل أساس التكلف والقرآن، والله سبحانه وتعالي رفع التكليف عن الذي لاعقل له.. فالذي يصاب في عقله غير مسئول ويرفع عنه القلم.. إن العقل أساس التكليف وأساس النظر في كل الأمور، وربنا سبحانه وتعالي جعل معجزة خاتم النبيين كتاب عقل.. كله محاورة عقلية، كله منطق جادل الناس كلهم في أصل الألوهية أصل الخالق.. هل فيه خالق أم مفيش خالق..؟ الخالق ده كله ايه؟ هو شخص ولا أشخاص.. قوة؟ واحدة أو متعددة..؟ أم أب..؟ له أم..؟ له ولد..؟ له زوجة؟ ماصفته..؟ ما إمكاناته..؟ ما شئونه.. قدراته..؟ كل هذا جدل يتعبد به المسلم في صلاته: ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون..؟ ﴾ ﴿إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب﴾، ﴿قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق﴾؟

وكان المستشار الهضيبي قد تجاوز الوقت المحدد له بدقيقتين فنبهه الدكتور سرحان فتوقف عن الاسترسال معتذرا عن تجاوز الوقت..

ـ د. سرحان: شكرا جزيلا لقد تجاوزنا الوقت بحوالي دقيقتين وننتقل الآن.

الأستاذ الدكتور محمد خلف الله:

تصفيق من بعض الحاضرين وينبه الدكتور سرحان علي عدم جدوي الهتاف والتصفيق.

بسم الله الرحمن الرحيم أول شيء نتحدث عنه هو المنهج الذي نسير فيه عندما نبحث العنوان وهو "«مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية» وكما قال المستشار الهضيبي يجب أن نحدد أولاً مفهوم الدولة الدينية ومفهوم الدولة المدنية لكي نستطيع أن نحدد الدولة في مصر وهل هي دولة دينية أو هي دولة مدنية أو نأخذ من الطرفين دينية ومدنية في وقت واحد.

مفاهيم الدولة الدينية والدولة المدنية مفاهيم سياسية قديمة معروفة لأنه في التاريخ القديم كان الملوك يحكمون بالحق الإلهي أي يستمدون سلطتهم من الله سواء أكان هذا الاستمداد حقيقة أم ادعاء والدولة المدنية جاءت يوم أن أصبحت الأمة

مصدر السلطات ويوم أن أصبحت الشعوب تستطيع أن تقرر مصيرها فالفرق إذن بين الدولتين: أن الدولة الدينية تستمد سلطتها من الله إن حقيقة وإن ادعاء والدولة المدنية هي التي تستمد سلطتها من الشعب إن حقيقة أيضا وإن ادعاء وذلك أن هناك ديكتاتوراً يحكم الناس باسم الشعب ولكنه يحكمهم حكمًا مطلقًا، فهناك إذن ادعاء في الدولة الدينية وادعاء في الدولة المدنية.

حينما نرجع إلي القرآن الكريم نجد أن الملوك قد تستمد من الله سبحانه وتعلي سلطاتها وأن الأنبياء يستمدون من الله سبحانه وتعالي سلطتهم وتقول أن الملوك هم رجال الدنيا والأنبياء هم رجال الدين والقرآن الكريم حينما يتحدث الله سبحانه وتعالي عن ذرية إبراهيم ونعمة الله عليهم ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكًا.﴾(١) وفي القرآن الكريم ﴿إذ قال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا: أني يكون له الملك علينا، ونحن أحق بالملك منه، ولم يؤت سعة من المال، قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء﴾(٢) إذن الملوك يستمدون سلطتهم من الله أحيانا أما الأنبياء يستمدون سلطتهم من الله سبحانه وتعالي دائمًا. فالدولة الدينية إذن هي الدولة التي يستمد الملك أو الحاكم فيها من الله.

حينما نأتي للفرق بين حكم وحكم: فهناك حكم للناس وحكم بين الناس لأن الملك يحكم الناس والنبي يحكم بين الناس.. يحكم بين الناس بما أنزل الله أما الملك فيحكم الناس والقرآن الكريم هو الذي يشير إلي هذا حينما يتحدث عن ملكة سبأ فيقول الهدهد ﴿إني وجدت امرأة تملكهم﴾(٣) فالملك هو الذي يتصرف في الناس كيف يشاء أما النبي فلا يتصرف في الناس كيف يشاء.. كما سنري الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة أما الأنبياء فيبنون الإنسان ويجعلون

(١) سورة المائدة الآية ٢٠.

(٢) هكذا نطق الدكتور خلف الآية وصحتها (وقال لهم..) إلي آخر ما ذكر في الآية ٢٤٧ سورة البقرة.

(٣) سورة النمل، الآية ٢٣.

العزيز ذليلاً إذن هناك فرق بين وظيفة الملك ووظيفة النبي، والنبي يستمد سلطته دائمًا من الله والملك يستمد سلطته أحيانا من الله وأحيانا بالقوة أو من الناس، فنظرية الحق الإلهي قد انتهت وحلت محلها نظرية: أن الشعوب أو الأمم هي مصدر السلطات وعلي هذا الأساس فالحكومات الموجودة، في أيامنا هذه مادام رؤساؤها يستمدون سلطتهم من الشعب فهي حكومات مدنية وليست دينية.

نأتي إلي رسول الله ﷺ: نجد القرآن الكريم يقول: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم﴾(٢) وظل يصف النبي ﷺ بأنه رسول ولم يصفه مرة واحدة بأنه ملك أو رئيس دولة لأن القرآن الكريم ذكر سليمان وداود عليهما السلام وهم يجمعون بين السلطتين: السلطة الدينية والسلطة المدنية أما النبي ﷺ هو رسول الله إلي الناس ونجد أن القرآن الكريم قد حدد مسئولية النبي ﷺ هو يستمد سلطته من الله سبحانه وتعالي فظل القرآن الكريم ينعته بأنه رسول الله وليس رئيس الدولة وحينما قال القرآن في آخر مانزل كما ذكرها الأستاذ الهضيبي ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾(١) لم يقل القرآن «اليوم أقمت دولتكم» لأن النبي ﷺ هو رسول الله إلي الناس ونجد في القرآن أن الله قد حدد مسئولية النبي ﷺ وهو يحددها علي أنها سلطة دينية بقدر ما حددها علي أنه داعية إلي الله ﴿ما علي الرسول إلا البلاغ﴾(٢) ﴿فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر﴾(٣) ﴿إنا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا ودعيًا إلي الله بإذنه وسراجا منيرا﴾(٤)، ﴿يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾(٥)، فالقرآن الكريم يحدد

---

(١) سورة الجمعة، الآية ٢.

(٢) سورة المائدة الآية٣. (١) سورة المائدة، الآية ٩٩.

(٣) سورة الغاشية، الآية ٢١، ٢٢.

(٤) سورة الأحزاب، الآية ٤٥، ٤٦.

(٥) سورة المائدة، الآية ٦٧.

سلطة للنبيﷺ وللأنبياء جميعا ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾(١)، ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله فمن تولي فما أرسلناك عليهم حفيظًا﴾(٢) فالرسول سلطة ولكنها سلطة محددة بالدعوة الإسلامية ﴿هو الذي بعث في الأميين. رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾(٣).

ولم يذكر القرآن الكريم عن النبيﷺ إلا أنه رسول ولم يذكر عن وظيفته إلا أنها دعوة إلي الله وهداية الناس أي بناء المجتمع وليس حكم الناس كما يفعل الملك.

حينما نأتي إلي الخلافة الإسلامية نجد هناك فرقًا بين النبوة والرسالة وبين الخلافة فالنبوة والرسالة الله سبحانه وتعالي هو الذي يختار النبي والرسول أما في الخلافة فالمسلمون أو العرب هم الذين اختاروا أبا بكر رضي الله عنه خليفة ولم يكن هناك نص بكيف تقام الخلافة؟.. بناء الدولة كيف يكون هناك رئيس دولة؟ وكيف يكون هناك أعوان لرئيس الدولة؟ لو كان هناك نص لما اختلف الصحابة يوم وفاة النبيﷺ حول: من يكون الخليفة؟ أمن المهاجرين أم الأنصار؟ وحدث خلاف وكاد يحتدم القتال، ولو كان هناك نص لما اختلف المسلمون هذا الاختلاف وهم صحابة رسول الله.

إلي جانب ذلك أن الخلفاء الراشدين كل واحد منهم جاء بطريقة مخالفة للتي جاء بها الخليفة الآخر ولو أن هناك نصًا دينيًا لجاءوا جميعاً بطريقة واحدة إذن الخلافة اختيار الناس وليست اختيار الله.. الله لم يختر أبا بكر خليفة ولم يختر عمر خليفة وإنما الذين اختاروهم هم الناس في سقيفة بني ساعدة، وإذن كان اختيار الناس هو الذي يحقق الدولة المدنية واختيار الله هو الذي يحقق الدولة الدينية فالواضح من تعاليم القرآن الكريم أن الخلافة علي هذا الأساس هي خلافة مدنية.

---

(١) سورة النساء، الآية ٦٤.

(٢) سورة النساء، الآية ٨٠.

(٣) سورة الجمعة: الآية ٢.

هنا يجب أن نميز بين شيئين: القانون الأساسي الذي يقوم عليه بناء الدولة ونظام الدولة والقانون الذي يحدد علاقات الناس بعضها ببعض فالذي يحدد علاقات الناس ببعضها البعض هو الشريعة الإسلامية وهي التي فيها ﴿ ومن لم يحكم بما نزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾(١) أو ما شاكل ذلك لأن الآية تكررت ثلاث مرات إذن هناك ميزان نزن به الأشياء.. نأتي إلي مصر ومصر حينما تقاس بقانون بناء الدولة أو شريعة بناء الدولة هي دولة مدنية حينما تقاس، ونبهه الدكتور سمير سرحان إلي أن وقته انتهي... فقال شكراً وصفق بعض الحاضرين.

ثم استطرد الدكتور سمير سرحان قائلا: ننتقل إلي الطرف الأول مرة أخري فيتحدث الأستاذ الدكتور محمد عمارة.

الأستاذ محمد عمارة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلي سائر أنبياء الله والمرسلين. أيها الأخوة الأعزاء سلام الله عليكم ورحمته وبركاته: واسمحوا لي لضيق الوقت أن أدخل مباشرة في الموضوع:

بديل الدولة الدينية هي الدولة اللادينية...

تصفيق ثم يتدخل الدكتور سمير سرحان قائلاً: من فضلكم لا تصفيق.

بديل الدولة المدنية هي الدولة العسكرية، القضية أن كل إنجاز بشري هو مدني حتي المسجد والكنيسة مؤسسات مدنية لم ينزل بها الوحي علي كفه والقضية

---

(١) هكذا نطق الدكتور محمد خلف الله (المعدون)

وهذا غير صحيح:

والآية من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون(المائدة ٤٤)

ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون (المائدة ٤٥).

ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون (المائدة ٤٧).

الخلافية هي المرجعية: الدولة في كل النظم مؤسسات مدنية يبدعها الناس ويصنعها البشر والقضية الخلافية التي يدور حولها الجدل والمناظرة هي مرجعية الدولة المدنية هل هو القانون الوضعي فتكون علمانية تفصل الدين عن الدولة أو أن يكون القانون هو الشريعة الإسلامية وحاكمية السماء لهذه الدولة.

* **النقطة الثانية:**

أدخل في الموضوع: أمتنا علي مدي ثلاثة عشر قرنًا تُحكم بالشريعة الإسلامية كيف تم الاختراق.. كيف أصبحت هناك ثنائية في القانون.. كيف زاحمت القوانين الغربية شريعتنا الإسلامية في مؤسسات الحقوق وفي مؤسسات القضاء وفي مؤسسات التشريع نحن نعلم جميعًا أنه حتي عصر الخديوي إسماعيل لم تكن هناك علمانية ولم يكن هناك قضاء مدني بالمعني الغربي، ولم يكن هناك تشريع وضعي بالمعني الغربي. بعد افتتاح قناة السويس وزيادة الجاليات الأجنبية في بلادنا نشأت المحاكم القنصلية التي يحتكم إليها المصري والأجنبي إذا كان طرفين في قضية واحدة ويحكم فيها بالقانون الغربي ثم جاءت المحاكم المختلطة في سبعينيات القرن التاسع عشر فنظمت هذه الفوضي القضائية وأصبحت المحكمة المختلطة تحكم بالقانون الفرنسي، بل وباللغة الفرنسية ثم جاء كرومر ١٨٨٣ فصنع ما سمي بالإصلاح القضائي وعممت القوانين الوضعية والقوانين العلمانية في القضاء المصري إذن هذه العلمانية هذا القانون الوضعي وصمة وبصمة للاستعمار في بلادنا وأنا أدعو كل وطني حتي لو لم يكن مسلما إلي أن يجاهد في سبيل تحرير العقل القانوني المصري والعربي والمسلم من هذا الأثر من آثار الاستعمار: إزالة العلمانية والقانون الوضعي... القانون الفرنسي قانون بونابرت الذي جاء ليحتل مصر ودخل الأزهر بخيله.

هذا القانون هوأثر من آثار الاستعمار مثله كمثل القوانين والقواعد العسكرية وكمثل النهب الاقتصادي أيهما أولي حتي بالقبطي المصري؛ أن يحكم بفقه الإمام الشافعي الذي هو مصري مثله أو بفقه الليث ابن سعد الذي اعتبر بناء الكنائس من عمارة البلاد، أو يحكم بقانون نابليون الذي جاء ليذل المصرين جميعا مسلمين

وغير مسلمين هذا هو الاختراق الذي يحدث للقانون المصري وجاءنا في هذه الشرائع.. وقد تكون العلمانية مبررة ولكن إذا كان إسلامنا دينا ودولة كيف تُبرر هذه العلمانية؟

وهل نحن قردة نرقص علي أنغام الآخرين كالكومبارس، أم أمة لها شخصيتها ومثلت العالم الأول في الدنيا لأكثر من عشرة قرون كيف تهزم نفسيتنا وإرادتنا أمام المستشرقين الذين يعترفون بأن الشريعة الإسلامية منظومة قانونية متطورة ومرنة ومتميزة عن الشرائع الأخري كل ما قال الدكتور خلف الله قاله علي عبدالرازق سنة ١٩٢٥ في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» لكن علي عبدالرازق اهتدي إلي الصواب وكتب في مجلة «رسالة الإسلام» في يونيو١٩٥١ في حواره مع أحمد أمين قائلاً: إن كلمة «الإسلام رسالة روحية» كلمة ألقاها الشيطان علي لساني، وأنا أرجو للدكتور خلف الله ولأمثاله أن يهتدوا إلي الصواب كما اهتدي علي عبدالرازق.

تصفيق وهتاف..

الدكتور سمير سرحان ينبه: من فضلكم فلنحترم آداب المناظرة.

في أمور العقيدة والإيمان: الرسول مبلغ ليس مسيطرًا ولا مهيمنًا وما علي إلا البلاغ لكننا نسأل من هو فاقد البصر والبصيرة الذي يستطيع أن يزعم أن محمدًا لم يقم دولة، ولم يكون جيشًا وجنودًا وإمارات وولايات وقضاء وحسبة وزكاة وعمالاً وولاة..؟ من الذي يفتقد البصر والبصيرة.. لم يقل مستشرق عبر التاريخ.. لم يقل خواجة عبر التاريخ: إن الإسلام لم يقم دولة فإذا كانت السنة النبوية هي التجسيد والتطبيق للبلاغ القرآني إذن إسلامنا علمنا أن محمدا أقام دولة وأن الدولة واجب مدني بدون إقامته يستحيل إقامة الواجب الديني إن كل الفروض الدينية لا يمكن أن تقام خاصة الفروض الاجتماعية فروض الكفاية التي هي أشد توكيدًا عند الله وفي الدين الإسلامي من فروض العين: الزكاة لايمكن أن تقام إلا إذا كانت هناك سلطة، الجهاد الجيش الحسبة الخلق كل هذا لا يمكن أن يقام إلا إذا كان هناك سلطة نحن نقول لإقامة الاشتراكية؛ لابد من حكومة اشتراكية لإقامة الليبرالية لابد من

حكومة ليبرالية هل يقوم الإسلام دون حكومة إسلامية..؟ لماذا يقال هذا الكلام بالنسبة للإسلام بالذات..؟

أنا أعيذ إخواننا الذين يتناظرون معنا علي هذه المنصة ومن هم يمثلونهم ويتفقون معهم من أن يضعوا أنفسهم خارج الحس الوطني القومي والديني العلمانيون في الجزائر يسمونهم اليوم «حزب فرنسا» هل يريد أحد منا أن يسمي «حزب أمريكا»..؟ نحن لا نريد لهم هذه الصورة ،فقط أنا أدعوهم باسم الديمقراطية الغربية التي يبشرون بها وباسم حقوق الإنسان أليس من حق الإنسان المسلم أن يحكم بالقانون الذي يريده..؟ كلهم يعلمون أن هذا الإنسان يريد شريعة الله يريد أن يعود إلي ذاته يريد أن يستأنف مسيرته الحضارية لماذا يحرمونه من أبسط حقوق الإنسان أن يحكم هذا الإنسان بالقانون الذي يريد..؟ لا نريد منهم أكثر من صندوق الاقتراع تقترع الأمة علي القانون الذي تريد وهذا هو الذي نريده لأن هذه الأمة بذلك تستأنف مسيرتها.

نقطة أخيرة في هذه المداخلة الأولي أنا أقول لاتقيسوا تاريخنا علي تاريخ الغرب كل ما حدثكم عنه الدكتور خلف الله هذا جزء من قراءة بعيون استشراقية بعيون غربية للتاريخ وأنا أقول الغرب عندما حكم بالدين كانت عصوره المظلمة الرجعية والمتخلفة وعندما حكمنا بالدين كانت لنا العقلانية المتأنقة وكانت لنا الدنيا كلها وكنا العالم الأول.. تأملوا، تقولون إن ابن رشد قمة العقلانية في الإسلام هذا نعم وهو القاضي الشرعي قاضي قرطبة.. لماذا تقيسون علي أوروبا، عندما حُكمت أوربا بالدين كان التخلف وكان الجمود وكانت الرجعية حتي أنني أشكك في وجود حضارة مسيحية إن المسيحية عندما حكمت الغرب كان التخلف والتراجع وعندما كانت حضارة كانت العلمانية واللادينية أما نحن عندما كانت الحاكمية للإسلام وللشريعة كنا سادة الدنيا وأئمة العالمين ولم نتخلف ونتراجع إلا بعد أن تراجعت الشريعة عن الحاكمية تلك كلمة أولي في المداخلة الأولي أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله.

تصفيق حاد..

الدكتور سرحان: نشكر المفكر الإسلامي الأستاذ الدكتور محمد عمارة ثم ننتقل إلي المفكر الكبير الدكتور فرج فودة علي الجانب الآخر.

تصفيق حاد

الأستاذ الدكتور سمير سرحان: أنا شخصيًا أري وأنا ليس مطلوبًا مني أن أتحدث أو أتدخل في أي شيء، لكن أريد أن أتدخل في شيء واحد ولا أخرق قانون المناظرة وهو أننا في محفل فكري ممتع حقًا وأن هذا التناقد وهذا الطرح الجيد والمتعمق للقضايا هو شيء يسعدنا جميعًا ويدل علي أننا أمة متحضرة واعية. فليتفضل الأستاذ الدكتور فرج فودة.

الأستاذ الدكتور فرج فودة:

أبدأ بملاحظة أوجهها للحاضرين تتمثل في اعتقادي أن التصفيق أو الهتاف سواء بالتأييد أو بالاعتراض قد يحمل معني بعدم ثقة فريق بمن يمثله علي المنصة وأعتقد أن هذا غير وارد.

بسم الله الرحمن الرحيم لا أحد يختلف علي الإسلام الدين لكن المحاضرة أو المناظرة اليوم حول الدولة الدينية، وبين الإسلام الدين والإسلام الدولة رؤية واجتهاد، وفقه الإسلام الدين في أعلي عليين، أما الدولة فهي كيان سياسي وكيان اقتصادي وكيان اجتماعي يلزمه برنامج تفصيلي يحدد أسلوب الحكم.

الحجة الأولي:

التي أضعها أمام حضراتكم اليوم هي أن من ينادون بالدولة الدينية لايقدمون برنامجًا سياسيًا للحكم لا أقول هذا من عندي: في مجلة اللواء الإسلامي بتاريخ ٧فبراير ١٩٨٩ سئل الأستاذ مأمون الهضيبي «أنتم متهمون بأنكم لاتقدمون برنامجًا تفصيليًا لحل المشكلات التي تواجهها البلاد وتكتفون بالشعارات الفضفاضة والمبادئ العامة».. رد سيادة المستشار الهضيبي في مجلة «اللواء الإسلامي» بقوله.. «علي أني

أقول لهؤلاء الذين يطالبون الإخوان ببرامج تفصيلية أقول لهم الأولي بكم أن تطالبوا السلطات بكف يدها العنيفة عن الدعاة إلي الإسلام حتي يتاح المناخ الصالح للدراسات والأبحاث والابتكارات، وباقي من أجابوا لم يخرجوا عن هذا الإطار.

يقاطعه الأستاذ الهضيبي وشخص من القاعة قائلا اقرأ من الأول اقرأ من الأول. ويستنكر الأستاذ الدكتور سمير سرحان هذا التصرف قائلا لا مقاطعة.

* الحجة الثانية:

نحن لانتكلم عن وهم ولا نتكلم عن حلم ونحن نتكلم عن تجربة.. تجربة الدولة الدينية استمرت ١٣قرنًا، الدكتور محمد عمارة في حديثه الان قال ١٣ قرنًا ونحن نحكم بالشريعة الإسلامية.. فضيلة الشيخ محمد الغزالي وهو عزيز علينا وغالٍ لدينا لكن الحق أعز وأغلي قال في جريدة «الوفد» بتاريخ ٢ فبراير ٨٩ ص٩ «دولة الخلافة الراشدة قامت علي شوري صحيحة أما دول الخلافة الأخري بقية الألف وثلاثمائة سنة عدا ٣٠سنة فقد فقدت صفة الرشد وأصبحت خلافة فقط لأن الشوري فيها غائبة أو مشوهة وصاحب السلطة فيها يستطيع أن يفتئت علي الشعب ويلغي إرادته» بعد الخلافة الراشدة الحكم بتاع الخلافة الأموية أكثر من ٩٠سنة أين الفترة التي حكم فيه بالدين الصحيح..؟ سنتان ونصف لعمر بن عبدالعزيز..؟ الدولة العباسية أكثر من ٣٠٠ سنة، ٩شهور الخليفة المهتدي العباسي، وهكذا... دواليك.

الحجة الثانية هي حجة التاريخ والتاريخ ذو شجون ١٣٠٠سنة ١٪منهم يناصر الدعوة للدولة الدينية ٩٩٪ تناصر ما ندعو له وهو الدولة المدنية.

الحجة الثالثة:

حجة الواقع الحالي: ماتنادون به وهو الدولة الدينية ليس وهما ولاحلما هناك دول جنبنا تحاول أن تجرب هذا أعطونا النموذج أعطونا المثال هل هي الدولة التي تطبق ذلك في الجزيرة العربية..؟ هل التي تطبق ذلك في إيران..؟ هل هو حكم النميري في السودان..؟ هل وهل... أعطونا النموذج وافحمونا، لو سمحتم أيضا أنا أحيلكم إلي مقولة أستاذنا الجليل وشيخنا العظيم الشيخ محمد الغزالي في مجلة

«صباح الخير» ١٣ أبريل١٩٨٩ الإسلاميون منشغلون بتغيير الحكم أو الوصول إلي الحكم دون أن يعدوا أنفسهم لذلك، نحن ندعوكم أن تعدوا أنفسكم لذلك ولن يكون هذا أبدا إلابرامج واضحة ومحددة أما الأقوال العامة ولاحكم والشعارات الطنانة فهي لاتغني.. هذه هي حجتنا الثالثة.

حجتنا الرابعة:

مانشاهده من الطرف الآخر ونحن علي البِّر وقبل أن ندخل في الدولة الدينية لم نر إلا إسالة الدماء وتمزيق الأشلاء والسطو علي المحلات العامة وتهديد القانون وتمزيق الوطن بالفتن، إذا كان هذا يحدث وأنتم علي البر فماذا يمكن أن يحدث لهذا الوطن إذا خضننا في اللجج إذا كانت هذه هي البدايات فبئس الخواتيم.. في الاقتصاد شركات توظيف الأموال.. البنوك الإسلامية التي تضع أموالها في بنوك الغرب الربوية.. المسلمون الذين يرفضون أخذ الفوائد لكي توزع علي أثرياء الغرب!! أنتم تعطون الحجة للرفض!! هذه هي حجتنا الرابعة.

حجتنا الخامسة:

هذه المناظرة ذاتها هي إحدي ثمار الدولة المدنية التي تسمح لكم بأن تناظرونا هنا ثم تخرجون ورؤوسكم فوق أعناقكم.

القاعدة تضج بالضحك.. والتصفيق.. والاستنكار يحاول رجل من الحاضرين أن يقف ويرد قائلاً: الدولة ليست ملكًا لأحد.. ولكن الدكتور سرحان يجلسه ويقول السادة الأساتذة هم الذين لهم حق التعقيب فقط. ثم يقول تفضل يا دكتور فرج.

ويستمر الدكتور فرج: أعطونا نموذجًا لدولة دينية تسمح بمثل هذه المناظرة ونحن علي فكرة قاعدون لكي نسمع ولا أكتمكم سعادتي البالغة بأن أحضر لكي أحاور وأتحاور لأني مؤمن بأن الحوار هو الحل وأننا أصحاب حجة.

يقف رجل في القاعة يسأله كم أخذت من النقود..؟ في التعقيب: قولوا ماتشاءوا.

الحجة التالية:

هي وحدة هذا الوطن.

ينبهه الدكتور سرحان باقي ثلاث دقائق يا دكتور فرج.

ويستمر الدكتور فرج فودة.... وحدة هذا الوطن وحضارة الإنسان تأبي الحكم الديني لأن هذا الوطن مهما قلتم في النسب ٩٥٪، ٩٠٪ لايقبل منا أحد أن ينقسم هذا الوطن وأن يشعر فريق من المواطنين قلّ أو كثر بالخوف من أن يحكم بعقيدة الآخرين ويشعر فريق آخر بالزهو بحكمه لعقيدته... هذا الوطن سوف يظل متماسكًا ونحن أنصار الدولة المدنية لانعرف هوية سوي هوية المواطنة.

الحجة التالية:

إننا نحن الذين ندعو للدولة المدنية ننزه الإسلام عن ممارسات السياسة.. لاتنسوا أيها السادة أنه كان هناك مؤتمر في جدة يقول:

إن صدام حسين في أسفل سافلين بالإسلام وكان هناك في نفس الوقت مؤتمر في بغداد يقول إنه في أعلي عليين بالإسلام من الذي أودي بالإسلام إلي هذا المنزلق؟

يرد رجل من الحاضرين أمامه قائلاً: أنت.

من الذي أودي بالإسلام إلي هذا المنزلق غير المزايدات السياسية.. أنتم هنا كان منكم فريق يرتفع بالسلام، ومن صنع السلام في أعلي عيلين بالفتوي ومنكم من طالب بقتله، الإسلام أعز.. الإسلام أكرم.. والإسلام أعظم.. وأنزه من هذا.

الحجة التالية: الحجج كثيرة ـ لولا الوقت.

الدكتور سمير سرحان يتدخل قائلاً: دكتور.. دكتور..

فيرد قائلاً: اتفضل.

فيقول: شكرًا دكتور فرج الآن نبدأ التعقيبات طرح كل فريق وجهة نظره بحرية كاملة وأنا شخصيًا أشكر السادة الحضور علي هذا الاستماع الحضاري ولنعرف

أننا في مناظرة والمناظرة بطبيعتها لا أن يمسك كل طرف بتلابيب الآخر وإنما كل طرف يستمع إلي الآخر وينصت إليه جيداً ثم يعطي الآخر حق التعقيب.

الآن سوف يقوم بالتعقيب الأول فضيلة الإمام الشيخ محمد الغزالي:

تصفيق..

ثم يتحدث الشيخ الغزالي فيقول:

بسم الله الرحمن الرحيم. نريد أن نحتكم إلي العقل كما يحاول غيري أن يحتكم إليه استمعت لأول مرة في حياتي للأستاذ خلف الله وهو يقول: إن الملوك يبلغون عن الله وأن الأنبياء يبلغون عن الله، وتدارك وقال: الملوك أحياناً يبلغون عن الله ولعله استشهد لهذا بقصة بني إسرائيل عندما طلبوا أن يكون لهم ملك يقاتلون وراءه في سبيل الله فقال لهم نبيهم إن الله جعل لكم طالوت ملكا، ثم تدارك وصحح ﴿بعث لكم طالوتَ ملكا﴾[1] اجعل لنا ملكًا ثم تدارك وصحح بعث لكم طالوت ملكا أريد أن أقول الأنبياء وحدهم هم الذين يبلغون عن الله الأنبياء وحدهم وليس هناك من يمثل بكلامه أو بسيرته أو بمسلكه الخاص أو العام الإسلام إلا هؤلاء الأنبياء جميعا وهم جميعا مسلمون إنما قلت ذلك لأن القرآن نفسه تحدث عن الملوك حديثًا لايسر «إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون»[2] وتحدث عن ملك آخر «.. وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا»[3] فالقول بأن الملوك شركاء باسم الحق الإلهي في التبليغ عن الله هذا كلام ما قاله أحد في الأولين والآخرين للأسف..!!.

الشيء الثاني الأنبياء النبي عندنا كان رئيس دولة وكان قائد جيش وكان واضع خطط وكان قاضيا وقام بكل ما يمكن أن يكون من صفات الحاكم.

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٤٩.

(٢) سورة النمل، الآية ٤٣.

(٣) سورة الكهف، الآية ٧٩.

يقول الدكتور خلف: أنه مبلغ عن الله فقط.. وهذا غير صحيح لأن الله يقول له «فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرض المؤمنين عسي الله أن يكف بأس الذين كفروا والله أشد بأسا وأشد تنكيلا»(١) معني هذا الكلام واضح في أن النبي مكلف بأن يقاتل ومعني أن رئيس دولة، يقاتل..؟ أي يجمع الجيوش وله السلطة التي يكوّن بها الجند وإلا ما قام بقتال يقول الله ورسوله: «فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما»(٢).

لقد نُفي الإيمان عمن لا يُحكِّم رسول الله ولم يستمع إليه والقضية قيلت في مسألة زراعية ومسألة مرور نهر علي بعض الأراضي أي مسألة مدنية بحتة.. إن صاحب الرسالة ظل ٢٣سنة يعمل.. كان داعية فعلاً في مكة ولكنه في مكة كان يكون الجند ويكون الرجال ويكون النفوس فلما ذهب إلي المدينة أقام الدولة ثم بدأ يقود بنفسه الجيوش ويقضي بنفسه بين الناس فماذا تكون شئون الدولة أو ماذا تكون الحكومة إزاء هذا التصرف، شيء آخر أن الخلفاء الذين جاءوا بعد رسول الله إنما جاءوا تنفيذاً لأن الإسلام يأمر بإقامة الحكم وقد كانوا باختيار شعبي حر إن الإسلام لم يجيء فيه نص علي استخلاف أحد بعد رسول الله وإنما ترك هذا للناس، وترك للناس أن يختاروا حاكمهم، فكان أول حاكم يتحدث عن وظيفته ويقول «وليت عليكم ولست بخيركم إن رأيتم خيراً فأعينوني وإن رأيتم شراً فقوموني أطيعوني ما أطعت الله فيكم. فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم» يقول ... «القوي فيكم ضعيف حتي آخذ الحق منه، والضعيف فيكم قوي حتي آخذ الحق له» هذه معالم دولة الخلافة الراشدة في جميع رجاله. صحيح أنني قلت أن التطبيق الإسلامي كان مائة في المائة أيام دولة الخلافة لكنه هبط عن هذا المستوي في دولة أخري جاءت بعد ذلك لكن من من هذه الدولة جرؤ علي أن يحكم غير الله؟ كان القضاة

(١) سورة النساء، الآية ٨٤

(٢) سورة النساء، الآية ٦٥.

يحكمون بالقرآن الكريم وبالسنة المطهرة، وكان رئيس الدولة، وإن كان مغتصبًا إلا أنه يبرر وجوده في منصبه بأنه يحكم بما أنزل الله وبأنه يمثل الإسلام ويجاهد الدولة الغازية، وقد حدث فعلاً أيام الدولة الأموية وأيام الدولة العباسية يقول المتنبي في سيف الدولة.

ولست مليكًا قاهرًا لمليكه ولكنه الإسلام للشرك هازم

فهذا سيف الدولة يمثل الإسلام، فسحب الصفة الإسلامية عن ألف سنة من التاريخ هذا مستحيل.. إن هذا التاريخ يمكن أن يكون نسبيًا وأستطيع أن أضرب مثلاً: هل سقطت الثورة الفرنسية سقوطًا للحضيض واختفت عندما تحولت إلي امبراطورية يقودها نابليون بونابرت.. لقد تحولت الشوري الإسلامية إلي ملك أموي ولكن الثورة الفرنسية بقيت إلي الآن أما الإمبراطورية التي أقامها نابليون فقد اختفت وانتهي أمرها، ننظر إلي إنجلترا: إن نظامها ملكي ورضيت الدولة الإنجليزية بأن يحكمها ملك يرث التاج كما يرث الأمويون ليه؟ لأن هذا الوارث استطاع أن يترك البلاد تدين بما تدين به وتحكم بما تراه فليست هذه الملكية الإنجليزية ليست عبئًا علي الحرية ولا علي الحكم الشوري أو حقوق الإنسان كما وردت في تعاليم الأمم التي توارثتها إذا كان هناك خطأ حدث في الحكم فلتقع الأخطاء ونحن نخطئ لكن ما صلة التطبيق بالمبدأ الأصلي؟ المبدأ الأصلي قام واحترم نفسه وما نجد في تاريخنا ينضر وجه العرب إلا ما كان أيام العباسيين من حضارة شرقت وغربت واستطاعت أن تحتضن الفكر العالمي وأن تصوب أخطاءه وأن تجرده مما علق به وأن تجعله فقهًا للناس يستمعون إليه ويعلمون به بل إن حضارة الغرب مااستقامت علي طريقها ولاخرجت من ظلماتها إلا يوم أخذت المواريث التي تركها الأمويون والعباسيون والأتراك وانتفع بها هؤلاء.. أخذوا الأبجديات منا وكونوا الكلمات منها.. هذا شيء يجب أن يعرف ولا ينبغي التلاعب بالألفاظ. شيء آخر ليس أحد في الجامعة العربية..؟

الجامعة العربية فيها ملوك بها المسيحي والمسلم والملوك والرؤساء.. من قال أن هؤلاء يمثلون الإسلام كما تمثله الخلافة الراشدة..؟ هؤلاء الناس لهم وعليهم ونحن نناقشهم ونحن نحاول أن نردهم إلي الصواب وأن نجعل الأمة الإسلامية تقاد بمواريثها الأولي. وأضرب مثلاً أكون فيه غير حساس ولامداهن بل أريد أن أكون صريحا: الأقباط الذين يعيشون بيننا أسعد أقلية في العالم وقد نالوا كل ما يريدون من حظوظ الدنيا والآخرة في ظل الحكم الإسلامي وباسم الإسلام الذي وضع في صدر الدستور الحالي وباسم الشريعة الإسلامية التي وضعت في صدر الدستور الحالي بهذا الاسم. استطاع الأقباط أن يكونوا من الأقوياء ومن الأغنياء وأن ينتقلوا من هنا ليكون منهم رئيس وزراء العالم أهناك أقلية إسلامية في الأرض تعيش في ظل الكيان الصهيوني أو الكيان الصليبي تجد مثل هذه المعاملة إن هذه المعاملة إنما هي من مواريث الإسلام.. إنما هي مما فهمناه من ديننا ومن كتابنا ومن سنة نبينا.. جعلنا المواطنة هي ذمتنا والوفاء لها جعلناه الخلق العالي فالقول أو المتاجرة بالقلة المسيحية هنا لا تجوز، وكما قال الأستاذ عمارة ماذا عليك أنت عليك إيه؟ أنت ماعندكش قانون مواريث؟ ماذا عليك لو انتفعت بقانون المواريث الإسلامي؟ أنت تقول دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، ماذا عليك أن يكون ما لقيصر هنا هو ما يقرره الإسلام في قوانين كثيرة ليس لها عندك ما يضايقك عند الأخذ بها ولا هي ضد ما عندك من تعاليم.. إنك تغضب عندما تهان شرائعك أو شعائرك أما وقد كفل كل ذلك لك، فلا معني أن يقال أن الحكومة الإسلامية سوف تكون ضد طائفة أو مع طائفة.. لا، باسم الإسلام عشنا وباسمه كانت هذه الحريات التي نتمني أن تسود العالم، والله ولي التوفيق

الدكتور سرحان:

شكراً جزيلاً لهذا التعقيب للإمام الشيخ محمد الغزالي.. ثم تعقيب آخر من المستشار مأمون الهضيبي.

تعقيب المستشار مأمون الهضيبي:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

من الصعب علي أن أعقب علي ما قاله الدكتور خلف الله أن رسول الله ﷺ كان نبيا ورسولا فقط ولم يكن حاكما ولم يؤسس دولة وأسأل باختصار جداً هل يا تري إقامة الحدود من وظيفة الدولة ولا من وظيفة الرسول يعني لما أمر وقطعت يد السارق وحكم بالقطع، ولما عرضت عليه قضايا في الزنا وأمر بالرجم وأمر بالجلد ولما عرضت عليه قضية فيما يتعلق بالحرابة.. وحكم بحد الحرابة كل الحدود طبقت في عهدهﷺ بأمر منه وبإشراف منه ولم يكن يستطيع أحد أن ينفذ أو يطبق عقوبة إلا بقرار سيادي منمن..؟ من نبي ولا من رئيس دولة؟ ومن يجيش الجيوش ومن اللي كان يرسلها؟ من اللي كان يأمر بقتال هذا أو عمل هذا؟ من كان يجمع الزكاة إذا كان ده في تقديره مش من عمل الدولة يبقي إحنا متفقين برضه خلينا معاه هو من عمل ايه؟ خليه من ضمن عمل الرسالة يبقي خليه من ضمن عمل الرسالة خلينا نقول ان ده أو ده من عمل الرسالة.

هل انتهت الرسالة بوفاة الرسول؟ طيب مانيجي لحاجة ثانية حين توفي الرسولﷺ حدث اختلاف عام حول ايه...؟ حول وجوب أن يكون هناك رئيس للدولة، أم ولا علي كيفية اختيار الشخص المختار؟ لم يحدث اختلاف لحظة واحدة علي ضرورة أن يكون هناك رئيس دولة ولكن من هو الرئيس وكيف يختار...؟ هو اللي حدث فيه الخلاف، وأنا معك أنا معك أن رئيس الدولة يختارللسلطة من الشعب، بإرادة الشعب ومن دولة مدنية ونحن ضد الدولة الدينية إطلاقاً،نحن أشد أعدائها بمعني الدولة التي تدعي أنها تنطق باسم الحق الإلهي ماحدش يقدر يعارضها في قراراتها,نحن ننادي احنا بنقول بدعوي دولة مدنية وحكومة مدنية تلتزم في سياستها فيما تقرره بالأصول وبالأحكام الإسلامية قد تخطئ فيقول لها الناس أنت أخطأت ونغيرها ونجيب حاكم ثاني يجي رئيس جمهورية آخر.. نجيب رئيس حكومة ثاني نعزل القاضي.. نعزل الشيخ.. نعزل أي واحد.. لأن ماعندناش رجل دين.. معندناش كهنوت في الإسلام.. معندناش حد أبداً يقول: أن الناطق باسم الله، علينا بالاجتهاد.. وباب الاجتهاد مفتوح والنصوص موجودة وباختصار شديد جداً الشريعة

الإسلامية بها ثلاثة أقسام:

قسم «هن أم الكتاب» ما أجمع عليه الفقهاء ولاخلاف فيه بين المسلمين وهذا خرج عن الاجتهاد ماحدش أبداً يجتهد فيه.. مثلا وجوبُ الزكاة إجماع من المسلمين مثلا حاجات كثيرة قوي موجودة في الشريعة الإسلامية إجماع ماهياش محل اجتهاد لا يجتهد فيها، أمور أخري فيها نصوص اجتهادية الاجتهاد فيها بابه واسع وأنت عمال تكتب تؤلف كتب في الدين وماحدش يقول لك أنت مش من خريج الأزهر.. «موجهًا كلامه للدكتور فرج فوده» أي واحد يتكلم في أمان الله ولا حد يقول له شيء أنت خريج زراعة ودرست زراعة.. طبعًا نقول ذلك وهو شيء مشين؟ وهو يشرفك أن تهتم بأمور الدين وأنت لست خريج الأزهر ولم يعب عليك أحد ذلك... بل أنا لست خريج الأزهر، أي ليس هناك قصر علي الكلام في الدين، طبعًا لازم يكون عند المتحدث علم مثل أي شخص يتكلم في الهندسة... ولابد أن يكون لديه علم في الهندسة... وإلا يكون كلامه واه.

إذن نحن لم ندع أبداً وأرجو أن لا يختلط علي الناس الأمر، يقال أنتم تريدون دولة دينية ونحن نقول: أبداً نحن لا نريد دولة دينية بأي شكل نحن نريد سلطة مدنية منتخبة ومختارة اختياراً حراً، ونقول بيننا وبينكم صناديق الانتخابات الحقيقة السليمة!!

ضحك وتصفيق وضجة في القاعة. وواحد من القاعة يردد الله أكبر.

ويستمر قائلاً: أنتم في كتابتكم تستعدون السلطة علينا وتعتمدون علي قوة السلطة وتحرضونها علينا وتقولون أن هذا احنا لا نحكم أبداً أنتم تنادن بالديمقراطية، ونحن ننادي بديمقراطية إسلامية.

يعني الديمقراطية يعني عندنا اباح اللواط كافر، واللي يبيح الزنا كافرواللي يبيح شرب الخمر كافر... لا يجوز إلغاء حكم موجود في الإسلام عندنا ما نقدرش أبداً أن نقول دولة إسلامية تبيح هذا نقولها بالفم المليان... مانكرهاش ولكن كل مشروع اقتصادي كل مشروع زراعي كل كلام في فقه فيه اختلاف واجتهاد فيه ٨٠٪

من مصالح الناس من المصالح المرسلة من المعفو عنه الذي يجوز تنظيمه المباني، الزراعة، التعليم، الجيش، كل هذا تحكمه فقط أصول عامة، أصول أساسية مبادئ أساسية كادر عام وبعد يخطط ليه زي اللي بيلعب كرة يفضل يلعب جوه الملعب ما يخرجش بره أوت خارج حدود الملعب هذا يُجتهد فيه هذا هو مانتكلم فيه.

حضرتك (يقصد د. فرج فوده) تليت جزء من تصريح لي... ياتري ما جبتوش من الأول ليه... هياج بالقاعة.. لا أقرأ من الأول يحاول أن يجيبه الدكتور فرج فوده ولكن لا يعطيه الفرصة ويستمر في كلامه... حتقول فيه أننا قلنا لنا مبادئ (عندنا... وعندنا) ومع ذلك يا أخي الفاضل هب أننا أخطأنا وقصرنا ومعملناش برامج تفصيلية إحنا بندعو إلي برامج تستند إلي الإسلام... طب متعملهاش ليه أنت... إحنا معملناش.. اعملها أنت، أنت مش مسلم؟ اعمله.

وضجت القاعة بالضحك.

نحن ندعو إلي الأصل نقول الإسلام هو الحل نقول تطبيق حكم وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلي الله»(١)

«فإن تنازعتم في شيء فردوه إلي الله والرسول»(٢) هذا ما نقول... ولما نقول أولي بكم أن تكتلوا الحكومة اللي واضعة ايديها كاتمة نفسنا ومانعة حركتنا وتشلنا عن عمل دراسات وتكون عندنا معلومات أظن هذا حق طبيعي... وكيف يمكن أن نقوم بدراسات ويمكن عندنا إدارات برامج... ولو نشرنا برنامج ندخل السجن علي طول يقولوا عاملين حزب!!؟

(ضحك من الحضور!!)

ده احنا نحارب في كل شيء لما نطلب حريتنا أساسا علي أي حال نحن لا ندعي أننا قوامون علي الإسلام ولا ندعي أننا الناطقين بحكم الإسلام إننا نقول أننا ندعو الناس إلي الإسلام.

---

(١) سورة الشوري، الآية ١٠.

(٢) سورة النساء، الآية ٥٩.

حضرتك «يقصد فرج فوده» تقول إن التاريخ الإسلامي كله... فليكن من بعد حكم الخلفاء الراشدين لغاية النهاردة كله صفر العيب في الإسلام ولا العيب في الناس.

يجيب الحاضرون في القاعة بصوت جماعي قائلين في الناس.

إذا كان العيب في الناس يبقي احنا ندعوهم إلي تنظيم أمورهم علي مقتضي الإسلام، وإذا كان العيب في الأحكام الإسلامية أو أحكام الشريعة الإسلامية ده موضوع تاني.

احنا مش حندخل في تقويم تاريخ الإسلام، هذا الموضوع مش موضوع ندوتنا وليس حجة إلا إذا كان فساد هذا يعتبر أن الإسلام لا يصلح ولاينفعش البشر بدليل علي مدي ١٣٠٠ سنة مانجحوش في تطبيقه وما نجحوش في العمل به فهذا شيء آخر... أما إذا كان للناس أخطاء فنحن لاندعو أبدا الناس أنها تتأسي بدولة بني أمية ولا بدولة بني العباس ولا بالنميري ولا بالأكراد ولا أي دولة لقد حفظ لنا ربنا كتابا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد... كتاب حفظ لنا سنة الرسولﷺ.. هو يحفظ النظرية ويقرر الأصول ويقرر المبادئ وحفظ لنا شيئا آخر مهما جدا لم نجده في مجال آخر ولا دين آخر ولا أي شريعة أخري (دولة نموذجية طبقها رسول اللهﷺ المعصوم طبق فيها الأحكام من ناحية الأصول العامة تطبيقا هو المثل الذي يحتذي به).

لما نيجي بعد كده لعهود تقول عهد سيدنا أبي بكر عهد سيدنا عمر؟ هي قمة العهود البشرية قمة العهود البشرية في التطبيق غير المعصوم.. وهذا لا يعني أنه ليس لهم أخطاء لأن كل ابن آدم خطاء هكذا علمنا رسول اللهﷺ الذي لا ينطق عن الهوي كل ابن آدم خطاء فلابد أن يكون لأبي بكرخطأ ولابد أن يكون لعمر خطأ مهما قل ولكنها نسبة واحد في المائة أو واحد في الألف فهما قمة التطبيق التشريعي الإسلامي غير المعصوم، ونحن نقول بضرورة حكومة تطبق الشريعة الإسلامية وهي غير معصومة ولايمكن أن،ندعي لها العصمة ولانقبل منها العصمة وإن

قالت ذلك تكون مرتدة خارجة عن الإسلام.

- الدكتور سمير سرحان: شكراً جزيلاً علي هذا التعقيب وننتقل إلي الطرف الآخر فنطلب من الأستاذ الدكتور محمد خلف الله أن يعقب.

ثم بدأ الدكتور محمد خلف الله تعقيبه قائلا:

الأصل في المناظرة أن يعقب الإنسان علي ما قيل أما أن يأتي بأشياء أخري وينسبها إلي آخرين، ويرد عليها فليس من أسلوب المناظرة في قليل أو كثير.

فيما يخص السلطة التي يمنحها الله للأنبياء أنا قلت: إنه لم يرد في القرآن نص واحد يشير إلي أن السلطة التي منحها الله للرسول ﷺ كانت سلطة مما تعطي للملوك ولم أنف أن يكون رئيسا للدولة لأنه ليس أن يكون رئيس دولة بنص من الله وإنما بحكم أنه الذي أنشأ هذا المجتمع وبحكم أن هناك بيعا من الأنصار له، فبحكم أنه الذي أنشأ هذا المجتمع واسسه يدير شئون هذا المجتمع، فينفي أن يكون هناك نص في القرآن ردُ عليه بأنه نص وهذا لم يذكر في كونه رئيس دولة، فرئيس دولة يدير شئن المجتمع الذي أسسه وهناك من بايعه من البشر من الأوس والخزرج... هذه واحدة.

الثانية لا أريد أطيل كثيرا، وسأقف عند نقطتين من أيام الصحابة ولا أريد أدخل في الأمويين والعباسيين وما شاكل ذلك وفيها الرد علي ما قيل. حينما فتح العرب مصر فتحوها في أيام عمر بن الخطاب.. نشروا العقيدة الدينية وهي الإسلام ونشروا العبادات الدينية وهي العبادات الإسلامية، وأيضا لم يدخل كل المصريين في الإسلام وبقي منهم أناس خارج الإسلام وهم الذين نتعايش معهم سلميا الآن، بينما العروبة أو اللغة العربية غطت جميع المصريين وأصبحوا جميعا عربا بالثقافة ولا أقول بالدين. في ذلك الوقت كانت هناك نظم للحكم قبل الفتح فأمر عمر بن الخطاب أن تبقي النظم الرومانية في مصر وتدار الحياة في مصر علي أسس من النظم الرومانية ولم تعرب الدواوين إلا في زمن عبدالملك بن مروان، وحينما عربت الدواوين ليس معني ذلك أن نظام الديوان تغير وإنما الألفاظ التي تسمي بها هذه الآليات هي التي

قد تغيرت، وجاء الفقهاء من المسلمين ووضعوا قاعدة شرعية لمثل هذا العمل وقالوا: شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يغايره.. المسألة إذن هي مسألة المغايرة بين ما يأتي في ميدان الاجتهاد أي فيما يرد فيه نص أو عدم المغايرة ليس برفضه كل شيء وإنما قبول ما يمكن أن يصلح من أحوال المجتمع أو ما لم يرد فيه نص.

حينما نأتي إلي النظام الأساسي في الدولة وفي أيام الخلفاء الراشدين نجد أن اختيار الخليفة يتم بالبيعة ومن المكن الآن إذا كانت هناك انتخابات سليمة أن يأتي رئيس الدولة بالانتخابات.

أي العمليتين أضبط حينما تكون شريفة؟بالبيعة في القاعدة أو في العاصمة: يبايع الخليفة ثم يطلب من جميع الناس أن يبايعوا الخليفة كما بايعته العاصمة، بينما في صناديق الانتخابات فإن كل فرد سيشارك في عملية الانتخاب.

مسألة ثانية أشير إليها وسوف أكتفي بها: الخليفة يظل خليفة طول عمره إذا أحسن بقي وإذا أساء كان جزاؤه العزل أو القتل وعمر بن الخطاب حينما ولي الخلافة قال إن رأيتم فيّ إعوجاجًا فقوموني فرد عليه أحد الصحابة وقال لو رأينا فيك إعوجاجًا لقومناه بسيوفنا، وقتل عمر بن الخطاب وقتل عثمان بن عفان لأن الصحابة أو ابناء الصحابة رأوا إن حقا وإن باطلا...

ضجة واعتراض من الحضور.

ويتدخل الدكتور سمير سرحان داقًا بيده علي المنصة قائلا: «من فضلكم سيعقب الأساتذة الموجودون علي هذا».

ويستمر الدكتور خلف الله قائلا:

... قتل وشارك المصريون في مقتل عثمان، أي النظامين أصح المجتمع الإسلامي؟ أن يناهض الخليفة الذي أساء بادعاء النبوة.. ولا يجدد انتخابه وتكون مدته قصيرة أو يترك إلي الأبد ويقتل وتحدث الفتنة الكبري كما حدث في مقتل عثمان رضي الله عنه؟؟ واكتفي بهذا.

●الدكتور سمير سرحان: شكرا للدكتور محمد خلف الله وننتقل إلي الطرف الآخر فيعقب الدكتور محمد عمارة.

ضجة بين الحاضرين ويحاول أحد الجالسين أن يتكلم ردا علي الدكتور خلف... ويعلق الدكتور سمير سرحان (مدير المناظرة).. إن الأساتذة الموجودين علي المنصة هم الذين يعقبون.. ويرجوه في الجلوس مكانه.

يرد الدكتور محمد عمارة قائلاً:

بسم الله الرحمن الرحيم: الآن فقط بدأت أن أفهم سر الأخطاء الكثيرة التي يقع فيها الدكتور فرج فوده.

تصفيق.

ثم استطرد قائلاً: الدكتور فرج فوده تحدث عن تاريخ الإسلام فقال إنه بعد الخلافة الراشدة كان ظلاما فيما عدا سنتي عمر بن عبدالعزيز وستة شهور في الخلافة العباسية.

أنا أقول: ليس هذا تاريخنا وأنا أزعم أن الدكتور فرج فوده وأشباهه يستمدون التاريخ من ألف ليلة وليلة.

ضجة وضحك.

وهذا ليس افتراء أنتم تذكرون جميعا منذ سنوات قليلة حكم قاض مصري بأهمية تهذيب نسخة من ألف ليلة وليلة لكي يقرأها الأولاد والبنات لأن فيها من الفحش ما يخدش الحياء، قام العلمانيون عن بكرة أبيهم يدافعون عن التراث في ألف ليلة وليلة، وعن التراث باعتباره هذا الفحش والخنا والفسق والفجور في ذات الوقت الذي يريدون أن تحذف من تاريخنا من تراثنا شريعة محمدﷺ.

تصفيق ثم تنبيه من الدكتور سرحان بالصمت.

ليس هذا تاريخنا، صحيح أنه منذ الدولة الأموية حدث تراجع في علاقة الحاكم بالمحكوم وفي العدالة الاجتماعية لكن تأملوا معي كل العلوم الإسلامية شرعية

ومدنية بنيت بعد الخلافة الراشدة، كل تيارات الفكر الإسلامي لم تنشأ إلا بعد الخلافة الراشدة.

ينقطع صوت مبكرات الصوت خارج القاعة بخطأ فني فترتفع النداءات طلبًا للصوت ويعود بسرعة.

كل ما نتيه به علي الدنيا لم ينشأ إلا بعد الخلافة الراشدة كل ما تتلمذت عليه أوروبا والغرب واستخدمته في النهضة، لم ينشأ إلا بعد الخلافة الراشدة، من الذي يقول إن تاريخ هذه الأمة كان ظلاما، العلماء المفكرون، الفتوحات، نشر الإسلام، نشر العربية، كل هذا الفخر الذي نتيه به.. كل هذا نشأ بعد الخلافة الراشدة العلماء في ظل الخلافة الراشدة كانوا يسمون القراء يقرءون القرآن فقط، لم يكن هناك مصطلح الفقيه ولا الأديب ولا العالم ولا المفكر، كل هذا الغني عرفناه بعد الخلافة الراشدة فقط الذين يرجعون إلي ألف ليلة وليلة هم الذين ينظرون هذه النظرة إلي تاريخ الإسلام، إذا كان الشيخ الغزالي قد نقد تاريخنا.. هل نقد الذات يعني الغاء الذات...؟

- يرد من في القاعة: لا.

.. هذا شيء مختلف عندما أنقد ذاتي لأصحح مواقفي لأصحح مسيرتي هذا هو الموقف القوي ليس موقف الضعيف.

قضية ثانية:

* النموذج: السعودية أم إيران أم النميري، هؤلاء حكام أفلسوا فأرادوا أن يستروا عوراتهم بورقة الشريعة الإسلامية من قال إن هؤلاء هم النماذج لتطبيق الإسلام.. نحن نريد إسلامًا ولا نريد نميري، من هذا النميري؟ عندما توجه النميري للماركسية لِم لم تقفوا ضده؟ لماذا كان العداء للنميري فقط، عندما توجه للإسلام؟ نحن نريد صراحة ووضوح وليس نفاقا ولعبا علي الحبال.

تصفيق.. وهتاف من أحد الحاضرين بالقاعة قائلا: الله أكبر، وآخر يقول كلاما

غير واضح.

ويستمر الدكتور عمارة قائلا: مسألة العنف والجنازير والسكاكين... أنا أقول نحن ضد العنف ولكن أريد أن أقول لكم: يجب أن ندين عنف الدولة... من الذي يقول أن عنف الفرد أو الجماعة يوازي عنف الدولة، الدولة حينما تمنعني من أن يكون لي حق التفكير والتعبير والتنظيم... هذا عنف ما بعده عنف وكل ما ترونه من العنف أنياب وأظافر للحركة الإسلامية عندما وضعت علي المحرقة وعندما امتحنت هذا الامتحان الذي تعرفونه جميعا، قارنوا بين سيد قطب قبل أن يدخل في المحنة وبعدأن دخل المحنة، كان في قمة العقلانية والاستنارة والمرونة والاعتدال ثم أصبح كما علمتم لأن هذه أنياب وأظافر المحنة، القنفذ، إذا غمزته تكور وأشرع أشواكه، نحن نريد أن ندين العنف لكن علينا أن نوازن بين عنف الدولة الذي يمارس وبين عنف الأفراد والجماعات.

هذه هي مصر التي حمت الإسلام والإسلام رسالتها لماذا نذهب إلي باكستان وأندونسيا وكل الدنيا.. بالعلمانية؟ يستطيعون أن يأخذوها من أوروبا مصر الآن بها حزب للماركسية، وغداً سيكون بها حزب الدكتور (فرج فوده للعلمانية) أين هو حزب شريعة محمدﷺ..؟ نحن نريد عدالة.. كل الناس من حقهم كأناس أن يكون لهم حق التفكير والتعبير والتنظيم..؟ دولة مصر التي يتحدث عنها الدكتور فرج فوده ويقول تتحدثون ثم تخرجون ورؤوسكم فوق أعناقكم هل هي دولة الدكتور فرج فوده العلمانية؟.. نحن لا نريد أكثر من تطبيق مواد الدستور.. فالشريعة الإسلامية هي المصدر الأول في التشريع فنحن مع الدستور والذين يقفون ضد إسلامية القانون هم الخوارج علي دستور الدولة الإسلامية، وليست هي دولتهم.

* الوحدة الوطنية:

أنا أريد أن أقول البابا شنودة قال: نحن دائماً كنا نخضع للقوانين المجلوبة من الخارج لأنه ليس لدينا بديل فلما لا نخضع للشريعة إذا كانت تقول لهم ما لنا وعليم ما علينا..؟.. الأقباط المصريون علي مر تاريخهم سنة ٣٣ عندما قال لهم

الإنجليز: نريد أن نحميكم قالوا:.. لا.. حمياتنا في مشروع الأغلبية.. اليوم أنا أقول: لو كنت قبطيًا أين التمس أمني وأماني ومواطنتي والمساواة كامل المساواة في مشروع الأغلبية أم أكون الفيتو وورقة في يد الأجنبي الذي أعلم أنه يلعب بي..؟ تأملوا ماذا صنع الغرب بالموارنة حاربوا ١٥ عامًا ثم باعهم!! الغرب يتفق مع الأغلبية، لِمَ يتفق مع بشير الجميل إذا كان يستطيع أن يتفق مع حافظ الأسد..! نحن نريد أن نقول أن الأقباط بموقفهم الوطني عليهم أن يلتمسوا حقوق المواطنة، وكامل المساواة في مشروع الأغلبية لأن هؤلاء المواطنين لهم مالنا وعليهم ما علينا ولهم كامل الحقوق والمساواة في الوطن.

فضيلة الشيخ الغزالي أشار إلي حقوق الأقليات التي يتمتعون بها.. أنا أذكركم أن المسلم الفرنسي ليس له الحق في موضوع الأحوال الشخصية كمسلم .. لابد أن يطبق قانون غير قانونه أي قانون فرنسا، علينا أن ندرك النعمة التي نحن فيها، لم يحدث في التاريخ تعددية مشروعة إلا في ظل الإسلام لأن الإسلام سنة من سنن الله سبحانه وتعالي، لاختلاف الشرائع والأهواء واللغات وإلي آخره.

* موضوع صدام حسين واختلاف الإسلاميين.. هل الإسلاميون فقط هم الذين اختلفوا أم اختلف الماركسيون واختلف القوميون واختلف العلمانيون..؟ هذه ليست ورقة تقال في هذا المحفل.

موضوع السلطة الدينية في عهد رسول الله ﷺ ولم تكن هناك سلطة دينية بالمعني الذي ترفضه، والرسول كان يوصي كل أمراء الجيوش والسرايا: «وإذا طلب منك أهل حصن أن تنزلهم علي حكم الله ورسوله فلا تنزلهم علي حكم الله أو حكم رسوله لأنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا وإنما أنزلهم علي حكمك وحكم أصحابك فالدستور الذي وضعه الرسول للمدينة. هناك تميز بين السلطة الدينية التي هي سلطة البلاغ عن الله سبحانه وتعالي وبين سلطة الدولة المدنية الإسلامية المحكومة بالشريعة الإسلامية.

* موضوع الخلفاء الراشدين مش صحيح الكلام إلي دايمًا اللى بيردده الدكتور خلف

الله وأنا أدعوه إلي أن يقرأ التاريخ أن الخلفاء الراشدين اختيروا كل واحد بطريقة خاصة.. هذا ليس صحيحاً، كان هناك هيئة المهاجرين الأولين ترشح للخلافة وتبايع البيعة الأولي ثم يجمع البيعة العامة من الناس وهذا هو الذي حدث في السقيفة ومع عمر ومع عثمان في مجموعة الشوري ومع عليّ عندما طالب الثوار ألا يبايعوه وإنما يأتي طلحة والزبير ويبايعان أولاً.. يجب أن نعي تاريخنا ونعي بأنه كان هناك مؤسسات تاريخية.. في بيعة العقبة وهو يؤسس الدولة قال لهم اختاروا منكم اثنا عشر وكيلا.. أسست الدولة بالاختيار والانتخاب وشاركت المرأة في هذا الانتخاب قبل أربعة عشر قرنا، في الآخر أنا أريد أن أقول النهاردة أي واحد كلمة مواطن منا بعد سقوط الماركسية ولم يبق في العالم من الأيديولوچيات سوي الليبرالية والرأسمالية.. ولو دخلنا السوق في المعرض نختار لنا أيديولوچية محكوم علينا إذا سقطت الماركسية نذهب إلي شارع الرأسمالية الليبرالية هل هناك أيديولوچية تستطيع أن تحرك هذه الأمة لتواجه التحديات الموروثة والوافدة مثل الإسلام أنا أقول لكم بني إسرائيل وهم علي الباطل اتفقوا علي «الأسطورة»: الماديون منهم يعلمون أن وعد الله لإبراهيم بتولية بني إسرائيل خرافة والمؤمنون منهم يعلمون أن هذا تيه، اتفقوا جميعاً لأنهم رأوا أن الأسطورة تستطيع أن تجمع شتاتهم وأن تحركهم لإقامة الباطل علي الأرض، ألا يجوز لنا أن نتأمل حتي من غير المؤمنين والمتدينين، ما هي الأيديولوچية التي تستطيع أن تحرك الأمة كي تبني وتخرج من هذا المنعطف الخطر...؟

هل هناك أيديولوچية لها قدرة العقيدة.. قدرة الإسلام تستطيع أن تجعلنا نواجه الحرب التي يشنها علينا الغرب.. أنا أدعو العلمانيين من منطلق وطني من منطلق نفعي ومصلحي إلي تبني المشروع الإسلامي لأنه ليس هناك مشروع له القدرة علي إحياء موت هذه الأمة غير شريعة الإسلام وغير أيديولوچية الإسلام.

شكرا والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

تصفيق..

الدكتور سرحان شكرا للدكتور محمد عمارة.. والآن ننتقل إلي الطرف الآخر لنطلب التعليق من الدكتور فرج فوده.

تعقيب الدكتور فرج فوده:

بسم الله الرحمن الرحيم.. في هدوء وأدب حوار.. أعقب فأقول.. ماتزال الحجة قائمة وماتزال الأسئلة حائرة.. سألناكم عن البرنامج السياسي أو الأيديولوچية التفصيلية.. فاعترفتم بأنها لم توضع، وسيادة المستشار الهضيبي وهو عزيز علينا.. أحال الأمر لي وطلب مني بصفتي مسلمًا أن أضع أنا البرنامج السياسي كما أراه متسقًا مع الإسلام وهذا شرف لي وأنا سعيد بهذا التكليف أو التشريف وسوف أهديه بعد نهاية هذه المناظرة برنامج (حزب المستقبل) إن شاء الله.

تصفيق..

- أيضًا ألقينا إليهم بحجة التاريخ وسمعنا أستاذنا الجليل وشيخنا الفاضل الأستاذ محمد الغزالي وأنا والله أقولها بصدق استمعت إليك يا سيدي منذ حوالي ربع قرن ولم أتخل عن إعجابي بآرائك وشخصك طوال هذه الفترة، الإمام الجليل الغزالي قال إن ١٣٠٠ سنة بعد الخلافة الراشدة كانت فترة فقدت فيها صفة الرشد وقال: وايه يعني حتي لو كان الحاكم مغتصب يغفر له إنه أقام شرع الله. يبدو لي أن الأمر يحتاج من منطق روح الإسلام العظيم إلي قدر أكبر من أعمال العقل ومن الاجتهاد مش في تلويث الآخرين ولا في الهجوم علي الآخرين.. لا في الاستنباط.. في استنباط القواعد والبرنامج والأصول التي تحكم مجتمعًا بعيدًا عن الشعارات علشان ما يسأل الدكتور عمارة يقول: هل هناك أيديولوچية مثل الإسلام..؟.. لو سألني هل هناك دين مثل الإسلام أقول له: لا... أما أيديولوچية سياسية مثل الإسلام...؟ مطالب هو والدعاه أن يستنبطوا هذه الأيديولوچية ويوفروا جهد الهجوم علي الآخرين والحديث عن ألف ليلة وليلة ويبذلوا جهد مماثلا في استنباط الأحكام والقواعد والأسس والأصول لأن المجتمعات دي تحتاج لرد علي السؤال: ١٣٠٠ سنة وتعترفون معنا أنه لم يقم خلالهم حكم ترون أنه نموذج..؟ فهذه حجة التاريخ،

ونماذج مجاورة ترون جميعا أنها رغم محاولاتها ورغم إيمانها باللي أنتم تقولوه فشلت في أن تقدم بديلاً، هل المطلوب من الشعوب أن تسير في غير هدي واضح في القرن الرابع عشر الهجري. كان هناك فقهاء يجتهدوا في الأحكام لمجتمعاتهم.. أنا أرجو الناس اللي بيرفعوا الدعاوي دي أن تجتهد لمجتمعاتها وتعمل ما تعمله المجتمعات المدنية تضع برنامجا سياسيا وتحل خلافاتها تقولوا لنا الشوري ملزمة ولا معلمة؟ تقول لنا كيف يختار الحاكم..؟ لأني قد أكون مخطئا وجل من لا يخطئ أنا مازلت أعتقد أن أسلوب اختيار الحاكم كان مختلفا: إختيار أبوبكر في اجتماع السقيفة يقينا كان مختلفا عن تولية عمر بخطاب مغلق تركه أبوبكر... بالتأكيد كان مختلفا عن اختيار مجموعة منتقاة من الصحابة ستة اختاروا عثمان، بالتأكيد كان مختلفا عن بيعة بعض الأمصار لعلي، بالتأكيد كان مختلفا عن تولية معاوية بالسيف، وعن تولية يزيد بالوراثة.... تجتمعون وتقولون لنا ما الذي يناسب العصر وتحلو خلافاتكم قبل أن تتوجهوا إلي المجتمع، أيضا أنا من المؤمنين بأن العبرة بالخواتيم، عندما تحدثني يا سيدي كيف أنتهي الأمر بعد ١٣٠٠سنة في نهاية الدولة العثمانية ونحن في أسفل سافلين، حدثني عن الاستبداد وأنا أعلم أن الشيخ محمد الغزالي أكره ما يكرهه هو الاستبداد، حدثني عن الاستبداد الذي أطاح برؤوس المعارضين طوال أكثر من ألف عام حدثني عن الاستبداد الذي ساد، وألق إلي بحديث الحكمة.. حديث الممكن مش حديث الشعارات، قل لي كيف يتناسق الإسلام مع العصر مع الدولة الآن..؟ لأني من المؤمنين أن الإسلام دين لا يتناقض أبداً فنحن عندما نقول نزهوا الإسلام فلنا وجهة نظر في هذا..،أنا مش مع أستاذنا الدكتور عمارة الذي يقول: هل الإسلاميون فقط هم الذين اختلفوا؟ الاشتراكيون والشيوعيون اختلفوا، أنا أقبل أن تهان الاشتراكية وأقبل أن الشيوعية تُهان لكني لا أقبل أن يهان الإسلام، حاش لله.

الإسلام عزيز أن يختلف الفرقاء يختلفوا في أقصي الشرق وأقصي الغرب فواحد يرتفع يصعد برجل إلي أعلي عليين ويوثق هذا بالقرآن والسنة ومجموعة... ومن؟ كبار العلماء وكبار الفقهاء في دولهم...؟ لا ياساة حرام حرام نزهوا الإسلام

ووحدوا كلمتكم قبل أن تلقوا بخلافاتكم إلينا أو علينا قولوا لنا ومازالت الأسئلة مطروحة امتي حتضعون برنامجا سياسيا؟ قولوا لنا أيضا أنتم لم تجيبوا علي هذا أن تكون الإجابة واضحة.. هل أفعال هؤلاء الصبيان الذين يسيئون إلي الإسلام بالعنف وهو دين الرحمة هذه أفعال هؤلاء الصبيان، منكم ولا مش منكم؟ هنا حجة وهنا حجة قول سيادة المستشار الهضيبي وهو رجل قانون يقول لنا إذا كان التنظيم السري كان جزءا من فصائلكم ولا لأ؟ تدينوه النهارده ولا لأ؟ هل مقتل النقراشي ومقتل الخازندار دي بدايات لحل إسلامي صحيح والا الإسلام سوف يظل دين السلام، ودين الرحمة والدين الذي يرفض أن يقتل مسلم ظلما وزورا وبهتانا لمجرد خلاف رأي، وبعدين هناك أيضا شيء أنا سمعته وأرجو أن تكذبني أذني.. في بداية الحديث الأستاذ الجليل الدكتور عمارة قال إن بديل الدولة الدينية دولة لا دينية أي رفض منطلق الدولة المدنية، سيادة المستشار الجليل الأستاذ الهضيبي أسمعنا بعد هذا أنه يقبل الدولة المدنية وأن يحكم فيها بشرع لله.. والله كدت أن أقوم لكي أقبله، ولكن يبقي شيء مسائل الحدود أيضا ومسائل الشريعة لنا فيها رأي ومن خلال جوهر الإسلام وإذا أنا قلت إن الحوار هو الحل؟ أنا أرجو أن تتاح فرص الحوار لأن الكلمة أقوي من السيف، وإنما القرآن بدأ باقرأ سنظل نتحاور علشان نوقف نزيف الدم ونصل إلي كلمة سواء، وأنا أؤكد لكم بأنه يقال أنه خلاف بين أنصار الإسلام وأعداء الإسلام، لا هو خلاف رؤي خلاف لا يتناقض مع الإسلام لكن الفريق الذي أنتمي إليه لم ير أبدا أن الإسلام هو دين العنف.. أبدا الإسلام دين القول بالتي هي أحسن وعلشان كده إحنا ندين الإرهاب لأنه قول وفعل بالتي هي أسوأ، الإسلام عندما يفهم ويجتهد فيه تختلف صوره.

وعايز أقول حاجة كلمونا إن الأقباط قبلوا الحلول في العشرينات واجهوا المستعمر واجهوه تحت راية واضحة وأساسية وهي أن الدين لله وأن الوطن للجميع، تحت راية المساواة تحت شعار المواطنة، وعايز أقول شيئا التاريخ نقل إلينا في عصر العباسيين حوار أبي حنيفة مع ملحد، والتاريخ نقل إلينا كتابات الملحدين داخل الدولة الإسلامية عندما كانت الدولة الإسلامية في قمة حضارتها لم يرفع السيف

كان الحديث الحروف وليس (الكلاشنكوف) أدعو الله للجميع أن يهديهم بهدي الإسلام وهو دين الرحمة، وأن يهديهم الله بأن يضعوا الإسلام في مكانه العزيز بعيداً عن الاختلاف وعن الفرقة وعن الإرهاب وعن الدم وعن المطامع. أشكركم والسلام عليكم.

تصفيق حاد جداً.

* الدكتور سرحان: شكرا جزيلا نسعد جميعا بهذا الحوار المتألق بين كبار مفكرينا وعلمائنا.. وطلب مني أن أسمح بتعليق أخير لمدة خمس دقائق للأستاذ المستشار الهضيبي ولعدالة المناظرة سوف أسمح بتعقيبين واحد من الطرف الأول وتعقيب من الطرف الثاني لمن يختار.

المستشار الهضيبي:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. بسم الله الرحمن الرحيم، أما فيما يتعلق بما نطالب به وما نعتقده أن يأمر به الإسلام إنه حكومة مدنية تختار في مصر من الشعب جميعًا بطريق الانتخاب حاليًا. وليس بطريقة البيعة بتاع زمان هذا الأمر مما لا شك فيه متطور والبيعة لم يرد فيها نص دليلاً علي صورة معينة، وإنما هذه من الأمور التي تنظم طبقًا لمقتضيات العصر، والمهم عندنا هي الشوري.. هي الأساس.. ويجب أن تطبق الشوري علي أكبر مدي ممكن وأوسع قدر ممكن، هذا هو الذي نؤمن به وهذا هو الذي نطالب به وإذا كانت تريد أن تقبلني فأهلاً وسهلاً، أما إذا كنت حضرتك عاوز الحدود والبتاع المهم تتفق علي شيء حاجة أن الإسلام هو الحل معناه أن الإسلام هو الأصل أن ترجع إلي حكم الإسلام نقعد نتحاور، الإسلام فيه إيه المهم يكون لنا الأصل ترجع إليه، ونتفق علي أن الإسلام هو الأصل والمرجع الذي نبحث عن الحكم فيه، والله إذا كانت المسألة من المبيحات.. فنبحث ونجتهد لوجهة المصلحة عمومًا وخلاص.. أما إذا كان لله فيه حكم يبقي نلتزم بالحكم.. فيما يتعلق باللي حضرتك بتقولي عن البرنامج لاحضرتك بتطلع إلي نقطة وأنت ماشفتش، مضابط مجلس الشعب.

فأنا في مجلس الشعب شرحت الحاجات وقلتها، وقلت علي حق المرأة في الانتخاب وحق المرأة أن تنتخب وجبت كلام حسن البنا من الثلاثينات عن هذا وجبت بالنص، لو كان الوقت يسمح لي أنا أجيب لك كلام الإمام حسن البنا رضي الله عنه وأرضاه بالجنة في هذه الأمور في مجلة الشهاب من الثلاثينات مش من دلوقتي من أيام كما كانت المرأة ماحدش أن يقولي أو يقول أن لها حق الانتخاب شرح هو في مجلة «الشهاب» أن الإسلام حفظ للمرأة جميع حقوقها السياسية.. تقدر تقولي حقوقها السياسية!؟

ونحن طالبنا وقلنا وتكلمنا عن الانتخاب تطلع إيه قال فيها الحقوق السياسية تكلمنا علي الحدود فمن ناحية البرنامج الأساسي فهو مفصل وموجود ومقرر ومعلن أكثر من مرة، ويمكن حضرتك ترجع فيه إلي المضبطة أما بقي حاتقولي الإرهاب والجهاز السري فنحن نفخر ونتقرب إلي الله بالجهاز السري.

تصفيق .. وهتاف الله أكبر.

الدكتور سمير سرحان: من فضلكم.. من فضلكم..

الجهاز الخاص الذي سمي جهاز سري جيش أعد أصلاً وهو ما تحقق فعلاً ليدافع في القناة عشان يخرج الإنجليز.. وهو فعل هذا وحارب في القناة وهم ودماؤهم هناك موجودة وأسماؤهم موجودة ومعروفة، من غيرنا له هناك هذا الشرف؟

الجهاز الخاص اسأل النواوي قائد الحملة العسكرية في فلسطين اسألوا اللواء فؤاد صادق، وإذا كانوا ماتو فكلامهم مسجل أمام محكمة الجنايات في قضية السيارة الجيب.. اسألهم قالوا إيه وكيف حارب هؤلاء الناس.

الدكتور سرحان: الوقت انتهي.

الهضيبي لا ما هي ده مسائل ما يمكنش ماتخزنيش ده يبقي أسف ده كلمة صعبة إنها تقال لازم نشرح، هذا الجيش الذي ذهب بغير إكراه وبغير أن تجنده الحكومة وبغير أن يطلب مغنم ذهب أريق دمه، وأزهقت روحه ضد اليهود ضد

الاستعمار اليهودي في فلسطين هذا الجيش إذا كان للناس أن تفتخر، وإذا كان لجماعة من الجماعات في التاريخ أن تفخر فنحن نفخر بهذا الجيش أما تقولي النقراشي ؟؟؟؟، أنا لا أبرر مقتل النقراشي أبداً.. تسمح تقول لي مين اللي ولي النقراشي الحكم في مصر!؟ بأي حق ملك رقابنا في مصر يتصرف فيها؟

بأي حق حل جماعة الإخوان المسلمين وقبض علي المجاهدين العائدين من قتال اليهود وزج بهم في السجون وأذاقهم العذاب والهوان لما يجي واحد بعد كده يخرج عن طوعه ويرتكب حادثة فتقوم الدنيا كلها ويبقي الإخوان هم الإرهاب؟ ونترك شخص لاسند له في الدولة كلهاوهو عميل للاستعمار ومن جاء مش عاوز أتكلم علي حد مات.. النقراشي كان في وقت من الأوقات من الجهات الوطنية، ولكن من جاء به مش الملك؟ والملك هو عميل الاستعمار، واللي جابه الاستعمار أليس كذلك..؟ وكان الملك عميلاً للاستعمار والثورة عبدالناصر يقول لنا سنحارب الاستعمار وأعوان الاستعمار..؟ اللي يقول عليها قامت علشان ايه وعقد هذا كله وإذا واحد عمل فينا كده فإذا كان فيه بعض الشباب فعل ما لم نشأ من عنده، وأثبتت التحقيقات أن القيادات لم تأمر بذلك، بل كانت تنهي عنه ولم ترض به.. وهل تتكلم عن الإرهاب ومتكلمش عن الدولة الي تحولت لعصابة تقتل حسن البنا في الشارع.. ماتتكلمش عن دولة تتحول إلي عصابة لصوص وتتآمر علي قتل إنسان أعزل مجرد من أي سلاح ومن كل أنصاره؟ أي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون.. أي الفريقين هذا إذا أردنا إحنا بأستاذنا مامدناش أيدينا صحيح حدثت ولايمكن أبرر قتل الخازندار ولا يمكن أن أقبلها إطلاقًا ولا يمكن، ولا أحد يقبلها إطلاقًا، وحسن البنا استنكرها يومها أشد استنكار وكل الجماعة.. لقد استنكرنا خطأ فادح ،ولكن مع ذلك نسأل ألم يحدث في كل الدنيا أن قُتل القضاه الذين حكموا لمصلحة الاستعمار..؟ ألم يحدث أن خطفوا منظمة كما فعلت منظمة أيوكا واحنا افتخرنا بها في جرائدنا؟

ونتكلم عن الأبطال الذين خطفوا في قبرص من منظمة أيوكا، لما يجي يحكم الخازندار في قضية واحدة اثنين شبان في النهائي في كلية الزراعة يديهم سبع سنوات

ويعملوا قنبلة في المعسكر البريطاني فقط وليس فيه حد آخره مفيش غيرهم يديلهم ويحكم عليهم بسبع سنوات والرجل الذي قتل كذا واحد ولاط فيهم يدوله ٣سنين.

يتدخل الدكتور سمير سرحان وينبه علي المستشار الهضيبي بالوقت ومع هذا يستمر المستشار الهضيبي في الحديث قائلاً أنا لا أبرر ولا يمكن أن أبرر ولكن الأمور تنظر في وقتها وإذا كان حدث خطأ في هذه الأمور.. فنحن أول من اعترف بهذا الخطأ؟. ونحن قلنا أكثر من مرة أن هذا الجيش كان له ما يبرره في هذا الوقت أما اليوم فماذا نستطيع أن نصنع..؟.. ولا ينفعش وجود جهاز ولا يصلحش.. ولا يمكن.. ونحن أدنًا كل عمل من أعمال الاعتداء علي الغير ولكن لابد وأن يكون هناك توازن، ولابد وأن تقال كلمة الحق كاملة فلا يدان شخص ويترك آخر.. الحكومة التي تقتل الناس في عز الظهر الأحمر.. الدكتور علاء الدين الي اتقتل في شارع الهرم، والثاني الذي اتقتل عند الإسعاف، وغيرهم الـ ٢٦ رجلاً الذين قتلوا في الفيوم وغيرهم وغيرهم.. أين التحقيقات التي أثبتت بشأنهم..؟ هل هذه دولة..؟ ولا فين.. هل أصبح قتل الناس..

الدكتور سمير سرحان مقاطعًا سأضطر أن أعطي الجانب الآخر مثل هذا الوقت.

يرد المستشار إديله إن شالله تديله لبكره إن شئت أنا لازم أقول رأيي نحن ضد الإرهاب، ولا يمكن أن تعيش دولة في فوضي وإن الحكومة تقتل والناس يقتلون.. لا.. يجب أن يكون هناك نظام يحق الحق ويبطل الباطل.. يعطي كل ذي حق حقه، ويحكم علي كل من أساء بجرمه أنا ضد وضد وأعطيت تصريح أنا ضد الأحكام التي صدرت علي من قيل أنه هاجم الدين الإسلامي وقلت وما زلت قول: إنه كان يجب أن يحاكم أمام محكمة عادلة، وقاضي طبيعي، ومازلت أقول: هذا ليس قاضيًا طبيعيًا، وإذا كان طبيعيًا ألغوا المحاكم المدنية.

وإذا كان مكتب الحاكم العسكري يعني اللي يراجع الحكم يقوم مقام محكمة

النقض ومحكمة الاستئناف طب متلغوهم بقي؟؟ ولما ده زي ده ما أخذه عند قاضي أنا جيبه خصوص ليه.

مازلنا نقول ونكرر القول أن:

لا يمكن أن إحنا نقول إن الإسلام فيه إساءة للأنبياء والمرسلين ده شيء يمكن أن يحصل تسامح فيه..

يتدخل الدكتور سمير سرحان مقاطعًا ومنبهًا أنه أخذ وقتًا أكثر مما يجب.

- يرد المستشار الهضيبي : ده آخر حاجة .

.. عندما قامت الثورة وحاكموا إبراهيم عبد الهادي وقف المرشد آنذاك ورفض ... وطالب أن يحاكم أمام محكمة عادية ويسمح له بالدفاع عن نفسه بأقصى مايمكن أن يكون له من حقوق ويحاكم أمام محكمة مدنية عادية، ولا يحاكم أمام محكمة هى الخصم والحكم. نحن نؤمن بالعدالة ،لا نقبل الإرهاب بأى نوع من أنواعه. أما البرامج التفصيلية تبقى إن شاء الله موجود كثير منها ولكن أنت تعرف (يقصد الدكتور فرج) أننا محرمون من الاقتراب من أى بيانات وأى معلومات ،ومع ذلك أنا لما قولتلك أعد لنا البرنامج .

يتدخل الدكتور سمير سرحان مندهشا قائلاً : ها أنتم تتكلمون (يقصد أن يتحدث فى المناظرة دونما يمنعه أحد) .

وأنا لأدعوك أنت فقط بصفتك مسلماً أنما أدعو كل مسلم وليس هناك مانع من الاختلاف وليس إهانة للإسلام أبداً أخطأ أحد وأصابُ الآخر أى إهانة في ذلك .

إنه اجتهاد ... إحنا عندنا كتير ..

عند أيام الرسول صلي الله عليه وسلم قالوا نصلى قبل بني قريظة، والآخرون قالوا نصلي بعد بني قريظة، واحتكموا إلى الرسول فلم يخطىء أيًا منهما ومع ذلك نحن نقول إن هناك إسلام سلطة، والذين أفتوا هل سألهم أحد قبل أن يتخذ القرار ؟ أم هم تابعون لسلطة تلزمهم أن يفتوا ويعملوا نسيجًا للقرار الذي

أصدرته السلطة وأنتجته قبل أى شيء هذه المصيبة أن السلطة تتخذ القرار وتنفذه فعلاً ثم تأتي مجموعة من الناس ليبرروا عمل السلطة، لا ... نحن نريد أن يكون الناس أحرارًا ، وقبل إصدار القرار يشترك فيه رجال الدين والفقهاء،وغيرهم وبعد هذا القرار .

هذا هو الذي نقول، ومع ذلك فهناك يا أخي في المكتبات مؤلفات عن الإسلام ونظمه الاقتصادية وكتب كثيرة جداً .

مقاطعة من الأستاذ سمير سرحان لإعطاء الكلمة للجانب الآخر .

تعقيب الأستاذ الدكتور فرج فوده

أنا يسعدني هوتعليق صغير جداً ، ويمتعني جداً أن الأساتذة الفضلاء في مناظرة عنوانها « مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية » سلموا معنا بالدولة المدنية مع بعض اجتهادات خاصة بهم هذه واحدة أثبتها من أقوالهم ، والثانية أنا سعيد جداً بما ورد على لسان المستشار الهضيبي ـ وهو أستاذ عزيز ـ بشأن استنكاره لبعض سلوكيات الجماعة فيما يختص بالمستشار الخازندار

وإن كنت أصارحكم بأنني لم أكن سعيداً سعادة كاملة حين وصم البعض في وطنيتهم ومن دافع عن مبدأ الاغتيال السياسي وهو طريق ذو اتجاهين : اتجاه قتل النقراشي واتجاه قتل حسن البنا وأنا باعتقد أنه أن الأوان لإغلاق هذه الصفحة الدموية وأيضاً يجب عندما نذكر الأمور نذكرها بكاملها .

أنا مش عاوز أفتح صفحات ، ولكني أذكركم ماذنب مائة من ضباط وجنود الشرطة فى أسيوط صباح العيد في أعقاب مقتل الرئيس السادات ، من يرضى بهذا وتحت أى شعار، وتحت أى لافتات دينية مثل هذه الأعمال، هى التي تدفع فريقاً من المصريين ليس للخوف على مصريتهم ووطنيتهم؛ بل للخوف على دينهم .

أنا سعيد بمبدأ ربما يتطور بهذه المناظرة وهو أن الحوار هو الحل صدقوني فيه كثير من القضايا القابلة للحوار وأرجو أن الجميع يؤمن بشيء مافيش أحد على

صواب مطلق والآخر على خطأ مطلق إنما هى رؤى ومش عاوزين نكرر أخطاء التاريخ الإسلامي، الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : إن هذا القرآن حمال أوجه ، كان يقصد أنه يحمل عديداً من التفسيرات تفسيرمنهم كان تفسير الإمام على رضى الله عنه وتفسير آخر هو تفسير الخوارج، وهم من غلاة المؤمنين وهو تفسير أراق دم الإمام علىّ « باب مدينة العلم » .. أنا لا أكتمكم مرة أخرى سعادتي بالحوار ودعوتي إلى مزيد من الحوار وربما يمكن ده أول مره أحاور ، ولكن .. ثقوا أن مع الحوار سوف تكتشفون أن المسألة مش أبيض وأسود، وأن المسألة مش إسلام وعداء للإسلام، لا . هى رؤية لدولة لم يتطوع أصحاب دعوتها حتى الآن وأنا مازلت مُصِراً بتقديم مايسمونه بالأيديولوجية السياسية لها اللي هى البرنامج السياسي أختم كلامي وسعادتي البالغة بدعوة السيد المستشار الهضيبي بأن أعمل برنامجاً سياسياً لهم وأشكركم .

الدكتور سمير سرحان :

شكراً لكم على هذه المناظرة الممتعة ونعد بمناظرات أُخرى قريباً بإذن الله .

ثم يناشد الجماهير بالانصراف بهدوء .

الفصل الثانى

مناظرة نقابة المهندسين بالاسكندرية

بين كلاً من

عن الدولة الدينية :

الدكتور / محمد عمارة

الدكتور / محمد سليم العوا

عن الدولة المدنية :

الدكتور / فرج فودة

الدكتور / فؤاد زكريا

أدار الندوة

الدكتور المستشار / **الشافعى بشير**

مناظـــرة

مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية

فى يوم الأثنين الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩٢ وفى مقر نادى نقابة المهندسين برشدى بالاسكندرية وفى تمام الساعة السادسة مساءاً بدأت المناظرة التي تجاوز عدد الحاضرين لها خمسة وثلاثين ألفا.

بدأت المناظرة بتلاوة أيات الذكر الحكيم.

ثم تحدث السيد المهندس رئيس نادى نقابة المهندسين بالاسكندرية قائلا:

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله - السادة المهندسين - السادة الضيوف - تتشرف اللجنة الثقافية لنقابة المهندسين بالاسكندرية باستضافة الملتقى الثاني للمناظرة الفكرية الهامة مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية وكنا قد اتخذنا عنوانا أوقع لها وهو الحكومة المستقبلية بين الاسلام والعلمانية ولكن رأى بعض الضيوف استكمال المناظرة على نفس العنوان السابق ونحن نعتذر عن استبدال كلمة الدينية الإسلامية فى بعض الدعوات حيث أن الجميع هنا متفق معنا أنه لا تعارض بين الدولة الإسلامية والدولة المدنية.

وحقيقة الدعوة أيها الأخوة لهذه المناظرة أن المثقفين والشرفاء فى هذا البلد قد وجدوا أرضاً مليئة بالألغام المخبوء فى كل مجال فى السياسة والإقتصاد والتربية والاجتماع ولا يجب أن نضع حجراً فى بناء حتى ننبش الأرض ونطهرها جيدا لذا كانت هذه المناظرة. والتى نأمل أن تكون حوارا فكريا خالصا يعبر بنا إلى فهم عميق شاملٍ لحكومة تحفظ للأمة كيانها وسيادتها وثرواتها فما من أمة ذهبت أخلاقها إلا إذا ذهب فهمها وتعطل إدراكها.

السادة الحاضرين نتقدم من أعماقنا بالشكر للسادة الاساتذة والمفكرين والعلماء والذين شرفونا فى هذا الملتقى الفكرى الهام ومنهم عن جانب الفكر العلماني أو الدولة العلمانية.

الأستاذ الدكتور فؤاد ذكريا وهو رئيس قسم الفلسفة بجامعة عين شمس وكذا جامعة الكويت وله مؤلفات عدة (تصفيق).

الاستاذ الدكتور فرج فودة وهو خبير اقتصادى استشارى دكتوراه فى الاقتصاد الزراعى وله مؤلفات عدة (تصفيق).

عن جانب الفكر الإسلامى والدولة الاسلامية والدولة الدينة أو الدولة المدنية الاسلامية الاستاذ الدكتور العالم محمد عمارة هتاف الله أكبر ولله الحمد.

(يعلق نقيب المهندسين منبها بمنع الهتاف نهائيا ثم يستمر فى كلمته). عضو المجلس الأعلى للشئون الاسلامية والمفكر الإسلامى وله مؤلفات عديدة. الاستاذ الدكتور المحامى محمد سليم العوا (يصدر من القاعة هتاف فردى: الله أكبر ولله الحمد) استاذ القانون المقارن والمحامى الشهير.

كما يشرفنا اليوم فى إدارة هذه المناظرة الاستاذ الدكتور الشافعى بشير (تصفيق) استاذ ورئيس قسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة المنصورة وحائز على جائزة الدولة التقديرية ورئيس مجلس إدارة نادى أعضاء هيئة التدريس وعضو مشارك فى منظمات حقوق الانسان المصرية والدولية مستقل تماما ولا ينتمى لأى حزب سياسى لذا كان اختياره كشخصية محايدة لإدارة هذه المناظرة الهامة.

ولا يفوتنا أن نؤكد ونكرر التأكيد أننا لن نسمح بأى هتافات أو مقاطعة أو تعليقات من شأنها تعكير صفو مثل هذا الجو الفكرى النقى وعلى السادة مسئولى الأمن متابعة تنفيذ هذه التعليمات بكل حزم، نؤكد لا هتاف لا مقاطعة إطلاقا ولا تصفيق أيضا.

الدكتور صلاح عبد الكريم عضو مجلس ووكيل نقابة المهندسين بالقاهرة.

فليتفضل قبل أن نبدأ حوارنا.

كلمة المهندس الدكتور صلاح عبد الكريم.

أهلاً وسهلاً بكم جميعا ومرحبا فى بيتكم فى مبنى نادى نقابة المهندسين

بالاسكندرية. والمهندسون كما نعلم جميعا هم بناة الحضارة بأيديهم ومحققو التنمية والحضارة لايمكن أن تتم أو تتحقق إلا إذا استقرت الحكومة في أي أمة واستقر أولو الأمر على أمورهم واعترف بهم الشعب وتعايشوا وأعتبروهم معهم واعتبروا هم رغبات شعوبهم وكانوا بجانب الأمن.

ومناظرة اليوم ليست مناظرة فكريه تقام فى الخيال ولكننا نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينبنى عليها علم ينتج عملا بحيث نخرج مما نجد انفسنا فيه من أنحطاط وزلة ومهانة لا تخفى عليكم جميعا.

لذا فإن الوصول إلى الطريقة المناسبة التي تستجيب لرغبات هذه الأمة وتتمشى مع آمالها وطموحاتها لهى أولى الأساسيات التي يبنى عليها المجتمع الذى يستطيع المهندسون فيه أن يعملوا وينتجوا ويحققوا ما يطلب منهم من تنمية وتقدم ورخاء.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما نسمع وآن يعلمنا ما ينفعنا وأشكركم جميعا ونشكر ضيوفنا وأهلاً وسهلاً بكم فى نقابة المهندسين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (تصفيق).

ثم يتحدث الاستاذ الدكتور الشافعى بشير مدير المناظرة قائلا

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. شكرا لنقابة المهندسين بالاسكندرية التي جعلت من هذا المكان منارة علم وفكر ورأى فى قضايانا ومشاكلنا الهامة. نحن اليوم أمام قضية مشكلة مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية هذا الموضوع يمثل قضية خلافية فى الرأى.

فريق قل أو كثر يطالب أن تحكم البلاد بالشريعة الأسلامية.

وفريق قل أو كثر يرى غير ذلك، وشاهدنا فى الجولة الأولى من هذه المناظرة فى معرض الكتاب بالقاهرة شاهدنا حوارا بناء عظيما لكل من الفريقين.

اذن هي قضية هامة وهى أيضا مشكلة هامة وخطيرة مشكلة تتعلق بتطبيق حق من أهم حقوق الانسان والشعوب حق الانسان فى أن يقرر مصيره فى أختيار نظام الحكم الذى يرتضيه.

هذا الحق حضرات السادة كان من مفاخر الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية فى أغسطس ١٩٤١ عندما رفع روزفلت وتشرشل لواء «أن كل الشعوب حرة فى اختيار حكومتها» كانوا يفخرون بأنهم يحملون العالم إلى مشارف جديدة ثم جاء تصويت الأمم المتحدة فى أول يناير وقدس هذا الحق، ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وكرس هذا الحق وقدسه، حق الشعب فى أن يختار حكومته كيفما يريد، ثم جاء الإعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ونص على هذا الحق وكان أحتفالاً، ثم جاءت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ووضعت لنا ما يسمى بالشرعية الدولية لحقوق الانسان وكان أول نص فيها أن يكون الشعب له الحق فى تقرير مصيره، أى حقه فى أن يستقل، وأيضا فى أن يختار نظام الحكم فى الداخل والاشخاص الذين يحكمون، هذا التطبيق لهذا الحق اصبح الان المشكلة ودون أن ندخل فى حديث يؤخذ على أنه انحياز لجانب عن آخر وبكل التجرد وبكل الحيدة وبكل الموضوعية أقول: أن حق تقرير المصير أى حق الشعب فى أختيار حكومته سواد كانت حكومة مدنية صرفه بالمعنى فى هذه المناظرة أو حكومة دينية هذا الحق اصبح بالنسبة لبعض الشعوب وبعض الدولة مشكلة تتداخل فيها الدول تلك كانت تتباهى بأنها طبقت حقوق الانسان وحق تقرير المصير.

هذه القضية اذن وهذه المشكلة تحتاج إلى فكر. فكر أقطاب الصفوة فى مصر، اصحاب الرأى فى مصر. وحسنا فعلت نقابة المهندسين أن دعت إلى هذه الندوة حيث يحاضرنا فيها أساذتة مشهود لهم بالشجاعة فى أبداء الرأى ومشهود لهم بالحرية الكاملة دون خوف فى ابداء ما يرون أبداءه. ونسعد الليلة بهم جميعا وسوف يحدثنا فى البداية الاستاذ الدكتور محمد عمارة، وسوف تكون مدة الحديث أن شاء الله خمسة عشر دقيقة وقد أحضرنا معنا ميقاتا لهذه الكلمات بحيث عندما تنتهى المدة ينقل الحديث للزميل المتحدث التالى وبعد أن ينتهي السادة الاربعة من

الحديث سوف يكون هناك تعقب لكل من حضراتهم لمدة عشر دقائق أيضًا، ثم فى النهاية أن شاء الله سيكون هناك نصيب للقاعة فى بعض التعليقات.

وأيضًا ليس مستحبًا الهتافات ولا التصفيق لو سمحتم حضراتكم وأنا اختلف مع اسامة، لا نريد من رجال الأمن أن يبذلوا هذا كل من شرفنا فى هذه القاعة هو جدير بان يحترم هذا وأن ينفذه.

ولنبدأ على بركة الله، بالاستاذ الكبير الدكتور محمد عمارة ليحدثنا فليتفضل.

كلمة الاستاذ الدكتور محمد عمارة ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سائر الأنبياء والمرسلين من آدم إلى خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم.

أيها الأخوة الأعزاء سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، يشرف بالحديث اليكم هذه الليلة فى هذه القاعة واحد من جيل تعلم الكتابة والخطابة فى الفترة الوطنية نضالا ضد الاستعمار والاستغلال والنظام الملكى، ولقد شهد على أرض هذا الثغر الحبيب طى صفحة النظام الملكى من تاريخ مصر الحبيبة، ويشرف بالحديث اليكم من يعد نفسه جنديا مرابضا على صخرة الفكر الاسلامى ويرجو أن يشهد على أرض ثغركم الحبيب طى صفحة العلمانية كأختراق غربى للعقل العربى والمسلم إن شاء الله.

القضية التى يدور حولها الجدال والخلاف هى كلنا نسلم ونقول نعم للإسلام دينًا لكننا نقول نعم للإسلام دينا ودولة، والعلمانيون يقولون نعم للإسلام دينا لا دولة.

فهل هناك مرجع نستطيع معا نحن الفريقين المتحاورين أن نحتكم اليه؟ هل من مرجع نرجع إليه معًا حتى نصل فى هذه القضية الخلافية إلى كلمة سواء؟ أنا أقول فى بداية حديثى:

جميع الجالسين على هذه المنصة والمتحاورين والمتناظرين مسلمون يشهدون أن لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله، ويؤمنون بالقرآن وحيا الهيا وبالسنة النبوية تطبيقا للبلاغ القرآني.

ونحن جميعا أبناء هذه الأمة ننتسب إلى حضارتها فهل يحتكمون معنا إلى هذه المرجعية فإذا ثبت أن الاسلام قرآن وسنة يقول أنه دين ودولة مطلوب من أن نجتمع معًا على كلمة سواء وان نسلم بهذا.

نحن مسلمون نرتضي الاحتكام لكتاب الله وسُنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولا أظن اخواننا الذين يتناظرون معنا سيرفضون هذه المرجعية كمسلمين وابناء لهذه الأمة ينتسبون إلى حضارتها، ماذا في اسلامنا وحضارتنا وتاريخنا حول علاقة الدين بالدولة؟ لا أريد أن أطيل عليكم فالوقت قصير. فقط قفوا معي امام أيات معدودة من كتاب الله سبحانه وتعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله واطيعوا الرسول﴾ أمر بالمرجعية قرآنا وسنة.

﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول﴾ ليس هذا فقط ﴿وأولى الأمر منكم﴾ هذه هي السلطة الدولة وولاة الأمور مطلوب طاعتهم لكن ليس مطلق ولاة الأمور، وإنما ولاة الأمور منكم، أولى الأمر منكم. إذا نحن اطعنا الله ورسوله فنحن مسلمون، كي يكون أولى الأمر منا لابد أن تكون الدولة اسلامية، وإلا لن يكون هؤلاء أولى الأمر منا نحن المسلمون.

المرجعية الدينية والاسلامية للدولة تحددها سياق الآية عندما يقول: ﴿فإن تنازعتم في شئ﴾ أي الإمارة وأولى الأمر ﴿فردوه إلى الله والرسول﴾ واذا لم نصنع ذلك؟ اذا لم تكن الدولة الاسلامية، أولى الأمر منا، واذ لم تكن مرجعية الدولة إلى الله ورسوله لن يتحقق لنا الايمان الديني بالله ورسوله وبالقرآن والسنة لان الاية تستكمل وتقول ﴿فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾(١)

(١) النساء، الآية ٥٩.

أذن هناك مرجعية لأولى الأمر وحاكمية إلهية للدولة، دونها لا يتحقق الإيمان بالله ورسوله ولا بالقرآن ولا بالسنة.

وكأن القرآن الكريم يحكى عما نحن فيه الآن فيتحدث عن قوم يزعمون الايمان بالدين لكنهم لا يريدون الحاكمية لالهية للدولة فيقول ﴿الم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما انزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً﴾.

﴿وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً﴾ ثم تستطرد الآيات فتتحدث عن ان الرسول (ﷺ) لم يأت لمجرد البلاغ كما يقول اخواننا العلمانيون، وإنما جاء لكى يطاع بالغه وبيانه النبوى فيقول القرآن الكريم ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾ وليس فقط كما يقول العلمانيون كى يبلغ فقط، ثم يقسم الله سبحانه وتعالى بذاته وليس فقط بالشمس والقمر أو البلد إلى اخره.

﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾[1] تلك هى المرجعية التي تقول اسلامنا دين ودولة والتي ندعو اخواننا المتحاورين معنا إلى الاحتكام إليها لان هذا شرط للإيمان بالاسلام كدين.

ثم اننا نقول: القرآن فيه شرعية وليس مجرد عقيدة، وتحقيق الشريعة ليس خياراً، وانما هو أمر إلهى واجب التنفيذ ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها﴾ فعل أمر ﴿ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾[2]. ﴿انا أنزلنا إليك الكتاب، بالحق لتحكم بين الناس﴾[3] وتحكم فعل مضارع للمستقبل وليس شريعة بداوة نسخها التطور التاريخى كما يزعم العلمانيون.

---

(١) النساء، الآية ١٠٥.

(٢) النساء، الآيات، ٦٠، ٦١، ٦٥.

(٣) الممتحنة الآيات ٧:٩.

وليس هذا فى الأمور الداخلية فقط بل وحتى فى القانون الدولى والعلاقات بالآخرين ﴿عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتهم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم، لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين﴾. انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾(١).

لكن هل هذا مجرد فكر نظرى؟ أم أنه قد وضع وتجسد فى الممارسة والتطبيق؟ الاسلام ليس رحلة فكرية أو نظرية فلسفية. فكلنا يعلم ان رسول الله (ﷺ) قد أسس دولة مدنية أى انها قامت بالبيعة والشورى لها كل مؤسسات ومعالم الدولة وحكمها (ﷺ) ليس بصفته معصوما وانما بصفته مبايعا من أهل هذه الدولة فى بيعة العقبة.

بل وكان لها دستور ينص على أن مرجعية الدولة كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله (ﷺ). الرسول المبلغ له السمع والطاعة، أما الرسول الحاكم فهو الذى يقول لو كنت مؤمرا احدا دون مشوره المؤمنين لوليت ابن عبد هو كحاكم دستورا نراه فى كتبنا التراثية باسم الصحيفة والكتاب «تنص المادة السادسة والأربعون من هذا الدستور فتقول: وأنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث أو شجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله إذن دولة مدنية مرجعيتها فى دستورها كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله (ﷺ). هذا النص فى دستور دولة المدينة هو التطبيق للآية:

﴿فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول﴾. وأنا لا أريد أن أطيل بل أحيل الذين يجادلون فى ذلك إلى كتب ثلاثة تتحدث عن معالم دولة النبى (ﷺ) فى المدينة، وهى كتب ليست من وضع التيار الاسلامى الحديث أو المفكرين الاسلاميين المحدثين.

---

(١) الجاثية، الآية ١٨.

«تخرج الدلالات السمعية» للخزاعي - «نهاية الانجاز في سيره سائر الحجاز - للطهطاوى «نظام الحكومة النبوية المسمى التراكيب الإدارية لعبد الحى الكتانى.

وتلت ذلك دولة الخلفاء الراشدين، وكانت استمرارًا لدولة النبى فلم يختلف الخلفاء والصحابة على الخلافة، وإنما كان خلافهم على من يكون الخليفة - تأسست واستمرت بالشورى والبيعة - وانظروا معى كيف كان يوضع ويسن ويصاغ قانون دولة الخلافة الراشدة، فيروى أنه فى عهد أبى بكر الصديق كان اذا ورد عليه الخصم نظر فى كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى، وأن لم يكن فى الكتاب وعلم من رسول الله (ﷺ) فى ذلك الأمر سنة قضى به، فإن اعياه خرج فسأل الناس هل علمتم من رسول الله قضى فى ذلك بقضاء، فإن أعياه أن يجد فيه سنه من رسول الله جمع رؤوس الناس وخيارهم فإستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به.

إذن المرجعية كتاب الله وسنة رسوله أو أجتهاد المسلمين فى إطار الكتاب والسنة، وهكذا كانت دولة الخلافة الراشدة. الدولة المدنية االتى يقول خليفتها وليت عليكم ولست بخيركم. أين هى السلطة الدينية؟ اين هى الكهانة التى يخوفوننا منها وبها. وهم يتحدثون عن الدولة الاسلامية؟

ثم توالت القرون وانفتح المسلمون على كل بلاد الدنيا لكن تأملوا لماذا اخذوا الدواوين الرومانية ورفضوا القانون الرومانى؟ لماذا اخذوا التراكيب الإدارية الكسراوية ورفضوا مذهب الفرس؟ لماذا أخذوا حساب الهند وفلكها ورفضوا فلسفة الهند؟ لأنهم كانوا يعلمون ويميزون بين العلوم الموضوعية المحايدة التى هى مشتركة كإنسانى عام وبين هوية الدولة التى أراد الله أن تكون دائمًا وأبدًا إسلامية.

ثم حدث تراجع عن فلسفة الشورى (كل دولة الشورى)، وحدث تراجع عن العدل الاجتماعى لكن ظلت الامة وليست الدولة حريصة على الشريعة تطبقها وشهد تاريخنا كل ما نفخر به ونتيه به على العالمين من الفتوحات ونشر الاسلام وبناء الحضارة والمذاهب الفكرية والحرية التي جعلت المساجد ميادين للمناظرة حتى

بين المسلمين وغير المسلمين.

والتي جعلت التعددية الاسلامية تحتضن الاديان السماوية بل وحتى الاديان الوضعية من زرداشتية وغيرها من الديانات. اذن استمرت حاكمية الشريعة في إطار الأمة حتى مع وجود الانحراف ووقوع الانحراف في إطار علاقة الحاكم بالحكومة. وهنا نتساءل: أخواننا العلمانيون يتخوفون ومن حقهم أن يتخوفوا ومن واجبنا ان نزيل هذا التخوف. يتخوفون من أن تكون الحاكمية الاسلامية بابا يدخل منه الاستبداد باسم الدين والكهانة باسم الدين، ونحن نقول لهم لماذا تقرأون تاريخ أمتكم بعيون غربية لماذا ترون في تاريخ الاسلام والمسلمين نفس النمط والنهج الذى كان عليه الحال في تاريخ أوروبا الكنيسية في ذلك التاريخ؟ أنا أقول لهم لقد توالت الثورات على الخلفاء والسلاطين، ولو كانت هناك سلطة دينية لأتهم الثوار بالكفر والخروج من الدين، الثوار الذين قاتلوا عثمان ابن عفان من قال أن أحداً منهم قد أتهم بالكفر؟

الخوارج الذين ثاروا على على ابن ابى طالب في صفين بينه وبين معاوية فيقول: والله لقد التقينا وكتابنا واحد وديننا واحد ونبينا واحد وإلهنا واحد وقبلتنا واحدة وانما الخلاف بيننا وبينهم في دم عثمان وأنى لأرجو لقتلانا وقتلاهم الجنة. اين هى السلطة الدينية التي يخوفوننا بها؟

ثوار على الخلفاء الراشدين، ثوار على على ثوار على عثمان ومع ذلك لا يتهم احد منهم بإنه مارق من الدين أو أنه كافر، اين هى السلطة الدينية التي يخافونها ويخوفوننا بها. أكثر من ذلك الامام مالك امام المدينة يطلب منه المنصور أن يجعل من الموطأ قانون الدولة يرفض يقول: الموطأ اجتهاد مالك وهناك اجتهادات أخرى.

القاعدة رأى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب اين هى السلطة الدينية التي يخافونها ويخوفننا بها.

الأئمة جميعاً أغلبهم كانوا من المعارضين السياسيين مالك، أو بحنيفة، أبن حنبل وأبن تيمية إلى أخره وحتى جاء عصر عمر مكرم عصرنا الحديث يقول: أنا

أولي الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل، ولقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة حتى الخليفة، والسلطان، اذا ساروا فى هذا الجو فإن أهل البلد يعزلونه ويخلعونه. من يستطيع ان يتحدث عن عزل إنسان يحكم بالحق الالهي أو يزعم لنفسه سلطة دينية.

والحديث موصول في جولة قادمة انشاء الله.

ثم يتحدث د. الشاذلي بشير قائلا:

شكراً للدكتور محمد عمارة وليتفضل الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا.

ثم تحدث الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا فقال: الأخوة الأعزاء. أنا أرحب دائما بمثل هذه المناسبات التي يجتمع فيها أصحاب الأراد المتعارضة، وأتصور أن الحاضرين أيًا كان الفريق الذى ينتمون اليه يرغبون فى ان يزيدوا من وجود ممثلين لمختلف التيارات فى هذا الموضوع الحيوى والأساسي الذى يمثل مكانة هامة فى فكرنا جميعا وبخاصة هذه الأيام. وعلى ذلك فإننى متفائل بأن كلماتنا جميعا ستكون مسموعة، واذا لم يعجبنا رأى من الأراء فعلى الأقل سنخرج من هذه القاعة وقد ازددنا علما بوجه نظر الفريق الآخر الذى لا يعجبنا. واتصور أن معرفة رأى الخصم معرفة دقيقة (الخصم الفكرى) هى الطريق السليم من أجل مواجهة·هذا الخصم مواجهة على أساس.

اعتقد آن موضوعنا اليوم هو الحكومة الحديثة ام الحكومة الدينية. هذا الموضوع فى طبيعته يتطلع إلى المستقبل بمعني أننا كأمة داخلون على عصر له مواصفات، له سمات، نحن لسنا معزولين عن العالم، نحن جزء من عالم أوسع منا بكثير وكلنا أيا كان الفريق الذى ينتمي اليه أن يكون لنا مكان فى هذا العالم وأن تكون لنا عزة وكرامة وسط المجتمع المعاصر وفى مجتمع المستقبل.

اعتقد أن هذا هو الاطار الذى تصور منظموا هذه الندوة أن سيكون إطار النقاش، وعلى ذلك فأرجو ان تسمحوا لي بأن اجعل مسار الحديث فى الأغلب متعلقًا باوضاع أمتنا الحاضرة وما يتوقع لنا فى المستقبل وان نناقش المشكلة من هذه

الزاوية لأنها فى اعتقادى الزاوية الاصلية وليس الحديث عن أوضاعنا فى مصر. فالموضوع حدده د. عمارة بشكل جيد وأنا أشكره في الواقع على هذا التحديد قال ان الخلاف الحقيقى بين وجهتى النظر هو الامتداد هل نمتد بالدين بحيث يشمل السياسة ايضا أو يشمل امور الدنيا المتعلقة بالحكم على وجه التحديد أم نستبعد ميدان السياسة والحكم من الدين؟ فى هذا التحديد أتصور أنه تحديد جيد.

اسمحوا لى أن اضع القضية فى إطار مختلف عن الأطر التى أعتدنا أن نستمع إليها. رإيى الخاص هو أن ممارسة السياسة، السياسة بطبيعتها وبجوهرها عملية بشرية، مهما كان الظروف ومهما كان الاطار الذى ترسم فيه أو توضع فيه الدولة - السياسة والحكم جوهرها أنهما ظاهرتان بشريتان.

وقد تحدث الزميل الفاضل د. عمارة عن الحاكمية الإلهية - هل رأيتم مجتمع تطبق فيه الأوامر الإلهية نفسها؟ هل يوجد مجتمع علي سطح الأرض تستطيع فيه الأوامر الإلهية أن تقدم نفسها مباشرة؟ طبعا لا أنما الأوامر الإلهية تقدم نفسها من خلال بشر، اذن العنصر البشرى موجود. هؤلاء البشر لهم أهواء وله مصالح ولهم اختلافات حتى ولو كانوا مخلصين أشد الإخلاص فى اتجاههم نحو تطبيق الأوامر الإلهية.

نحن لن نستطيع أن نستبعد العنصر البشرى من عملية الحكم بأى حال من الأحوال، مصالح البشر تتدخل، ميول البشر تتدخل، طريقة تفكير البشر تتدخل، وإلا لو كانت المسألة هي أن الحاكمية الإلهية تأتى الينا مباشرة لكي تطبق نفسها فى وسط مجتمعنا، فكيف نعلل أنه حتى فى فترة الخلفاء الراشدين التى احسن د. عمارة بالإشارة إلى أن كل من فيها كانوا مخلصين اشد الاخلاص مطبقين لمبادئ الاسلام. فكيف نعلل أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين ماتوا قتلى وأن الاختلافات بين هؤلاء الذين عايشوا الرسول نفسه كانت خلافات شديدة إلى أبعد حد.

ثم يقرر بعد ذلك أنه منذ أيام الأمويين لم تعد الحكومة نفسها لم تعد تطبق الشريعة ولكن الأمة هي التى ظلت متمسكة بالشريعة، أذن طوال الفترة الكبرى من

التاريخ الإسلامي حدث هذا الابتعاد.

المسـألة هي أن الناس يختـلفـون في نص واحـد والمرجع والحكم الإلهي واحـد ولكن من يطبقون هذا ومن ينقلونه إلى حيز الواقع ويحولونه إلى سياسة وإلى حكم هم بشر، وهؤلاء البشر يختلفون فيما بينهم أشد الاختلاف. سأضرب لكم مثلا على ذلك. مثلا أنا كما قلت لا أريد العودة إلى التاريخ البعيد فمهمتنا هي محاولة رسم طريق المستقبل كلنا نجتهد وكلنا متفقون على أننا نريد اصلاح هذه الأمة ليس بيننا خائنون فيما اتصور.

لكن بيننا خلافات كثيـرة سأضطرب مثلا لمجتمع. طريقة الغزو العراقي للكويت. التيارت الاسلامية في طول العالم العربي وعرضه اختلفت حولها اختلافا بينا. بعض هذه التيارات ولا أقول بعض لا أنا اسف - الغالبية من هذه التيارات انحازت إلى صف العراق، اقلية وقفت ضد الغزو العراقي ولأنها قضية قوية ومؤثرة تمثل شخصيات مثل الشيخ الغزالي والشيخ يوسف القرضاوي وفهمي هويدي... إلخ هذه الأسماء كلكم تعرفونها.

كلا الفريقين كان يستند في رأيه إلى احكام اسلامية، وفي كل مرة يعرض أحد ممثلي الفريقين رأيه نجد أنه يستند إلى آيات قرآنية وإلى احاديث نبوية، ومع ذلك انتهوا إلى رأيين متضادين. أنا في رأيي أن هذا المثال مهم جداً. ليه؟ لأن هذه قضية حاسمة هذه قضية مصيرية وكما اتفق جميع المعلقين من أي فريق مصير هذه الأمة تدهور نتيجة لهذا الحادث البشع وستظل آثاره تعيش معنا عشرات السنين. إذن القضية في منتهى الخطورة وتتعلق بمسألة مصيرية فعلا، ومع ذلك اختلفنا فيها مع أننا كنا نحتكم إلى مرجع واحد اختلفت المجموعات الاسلامية في مصر كانوا غير الاسلاميين في الجزائر كانوا غير الاسلاميين في السودان كانوا غير الاسلاميين في اليمن إلى آخره إلى آخره وكلكم تعرفون القصة جيداً. علام يدل ذلك؟ يدل على أنهم جميعا يقولون أننا نحتكم إلى النصوص القرآنية وإلى الأحاديث، دخلت اختلافاتهم البشرية- في الموضوع وظهر تأثيرها، وكانت النتيجة هذا التباين الهائل في خلق جماعة إسلامية تحتكم إلى نفس المرجع، إذن في كل موقف، لو تصورنا أن

الحكم في كل بلاد العالم الإسلامي أصبح إسلاميا ١٠٠٪ سنتعرض لمثل هذا، سيدب بيننا الاختلاف وستمارس الأهواء البشرية والإختلافات البشرية تأثيرها ولن نتخلص من حالة التمزق، ولن نتخلص من حالة التباين التي نعاني منها الآن. لماذا لأن الإنسان موجود دائما ولن نستطيع أن نستبعده مهما فعلنا. أنا أريد أن أقول مرة أخرى أننا نعيش في عالم ليس عالمنا نحن وحدنا.

وحتى الأن نحن من اضعف المناطق في هذا العالم نريد أن ننهض ونريد أن نجد لنا مكانًا في عالم المستقبل. في عالم القرن الحادى والعشرين، هذه مسألة تفكروا فيها جيداً، لاتعودوا إلى الوراد في جميع الأحوال من حقنا ألا نعود إلى الوراء لأن هذا يعطينا قوة دافعة، ولكن مشكلتنا الحقيقية تكمن في عالم المستقبل الذى نحن مقبلون عليه - عالم المستقبل له سمات معينة، في هذا العالم يحرصون على غزو الفضاء - الهندسة الوراثية تقول أنها سترسل أنقلابات في اشكال الحياة وفي العلاج والطب وفي غيره على سطح هذه الأرض قوة الأمم تقاس بمدى المعلومات المستجدة االتي تتوافر لديها، ويقولون أن المعلوماتية هي مصدر القوة الكبرى في عالم القرن الحادى والعشرين، العالم الذى سيدخل فيه الكمبيوتر في كل بيت وتقاس مدى قدرة أي انسان أو أي جماعة بما لديها من معلومات، هذا العالم يسير في تيار معين سواءاً شئنا أم أبينا لان العلم والتكنولوچيا ومشكلة البيئة وغيرها تمثل فيه المكانة العليا، هذا العالم يسير في إتجاه التجديد المستمر قد لا نكون مرتاحين من هذا التجديد ولكننا سنجد أنفسنا منغمسين فيه شئنا أم لم نشأ، واذا اردنا إلا نساير الازدهار والتقدم السريع جداً فعلينا أن نفكر جيداً في هذه الأمور، أخشى أن أقول أن الكثيرين ولا أقول الكل من انصار الاسلام السياسي في بلادنا يسيرون في عكس اتجاه التاريخ الذى نحن مقبلون على الدخول فيه، اخشى أن اقول ان العالم حولنا لن يرحمنا، صحيح وانا معترف تماما أن الصحوة الاسلامية تزداد انتشاراً في عالمنا الاسلامي، هذه الحقيقة لا يكابر فيها أحد، ولكن اذا كنا نفخر باعدادنا الكبيرة في منطقتنا الخاصة من العالم فلابد أن ندرك أننا لا نعيش وحدنا واننا في وسط عالم كما قلت لا يزال حتى الآن اقوى منا بكثير وسوف يزداد قوة عنا في المستقبل.

إذن لا يصح أن ننسى ابدًا عوامل القوة في مجتمعنا الحديث ومجتمعنا المقبل ولا يصح أن نتخلف عن ركب الحضارة في القرن الحادي والعشرين.

وعلى هذا الأساس فأنني اختتم كلمتي احترامًا للوقت فأقول أننا لوخرجنا بتفكيرنا من إطاره المحلي الضيق ونظرنا للمشاكل في إطار عالمي أوسع فأعتقد أن هذا سيؤدي إلى تغير الكثير من أفكار أولئك الذين لا يستطيعون أن يفكروا في مشاكل القرن الحالي أو القرن المقبل إلا من خلال امثلة يستمدونها من القرن السابع والثامن أو التاسع الميلادي. وشكرًا لكم.

ثم يتحدث الدكتور الشاذلي بشير قائلاً : شكرًا للسيد الدكتور فؤاد زكريا وشكرًا أيضًا للقاعة التي تنعت هذا الانصات الاستماعي ولينفضل الاستاذ محمد سليم العوا.

كلمة الاستاذ / محمد سليم العوا ...

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات أعمالنا لا حيلة لنا إلا هو من يهد الله فهوالمهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدًا ونشهد أن لا إله إلا الله وحده وصلى الله عليه وعلى اصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وقبل أن ندخل في موضوع هذه المناظرة المهمة أريد أن أثير نقطتين أراهما مهمتين، عن مقابلة مغلوطة تجرى بين فكرتين وجدت طريقها تسللاً أو عمدًا إلى عنوان هذه المحاضرة أو المناظرة فجعلته مصر بين الدولة المدينة والدولة الإسلامية وكأن كلمة المدنية تنافي كلمة الإسلامية، وفي تراثنا المحفوظ كتاب عظيم قرأه كل طلاب العلم الحديث اسمه «المقابلة بين الهدى والضلال» فالمقابلة لا تكون إلا بين ندين نقيضين أو ضدين ولا تكون أبدًا بين شيئين متساويين متماثلين، وعنوان هذه المناظرة بدأ .. حديثه في أنه لا خلاف بين المتحدثين أو المستمعين على أن الدولة الاسلامية دولة مدنية فكيف يكون عنوان المناظرة كما هو عليه؟ هذه ملحوظة أولى، ولعل صحتها هذا العنوان كما قاله الدكتور عمارة مصر بين الدولة الاسلامية والدولة

العلماينة لأن هذا هو الحل المقابل الصحيح بمعنى أن العلمانية قد تساوى اللادينية تساوى اللاحادية تساوى التى لا تستمد أصولها ولا قوانينها ولا تشريعها ولا تخضع وتخضع الناس بها بكتاب الله وسنه رسوله، فإذا كان هذا هو المقصود فنحن فعلاً أمام تناقض فى شيئين متقابلين متضادين، والمستعمون يستطيعون أن يختاروا ويحكموا بحرية أما اذا كنا ننفخ فى نفير واحد ونتحدث عن روح واحدة ونستعمل فى العزف اله واحد فإن حديثنا سيكون نشازاً لا معنى له وتكراراً لا قيمة له، وتعقيب بعضنا على بعض لا يفيد احداً من المستمعين أو المتكلمين وهو مسألة ايها الاخوان اذن هو ان بيننا وبين اخواننا خصومة فكرية اساسها ان تخضع الدولة بمؤسساتها وكياناتها وحكامها ومحكوميها لقانون من شقين شق منصوص رأساً من السماء إلى الأرض وهو القرآن والسنة وشمق مبنى على هذا المنصوص هو أجتهادات المسلمين المعاصرين واجتهادات من يأتى بعدهم فى كل عقل ودين ام تخضع الدولة اصلاً مؤسساتها وافرادها وحكوماتها وتعليمها واقتصادها بما يريد الناس وفى الوقت الذى يريدون فيه بلا مرجعية عليا يستمدون منها ويستندون اليها، هذا هو محور الخلاف وليس محور الخلاف الاسلامية أو المدنية فلم تكن الاسلامية ابداً عسكرية كى تقابل بالتعبير الدارج المدينة ولم تكن الاسلامية ابدا عسكرية لكى تقابل فى التعبير الشائع مدنية انما الاسلامية هى عين المدنية وهى روحها الحقيقية.

ولذلك قال المفكر الاسلامى ابن خلدون قبل مئات عديدة من السنين ان الانسان مدنى بطبعه يريد أن يكون من هؤلاء لا يستطيع أن يعيش إلا فى نظام محكوم وحاكم يستمد شرعيته من مرجع ما، نحن نقول ان هذا المرجع فى الاسلام واخواننا يقولون ان المرجع شئ آخر غير الاسلام ولا حيلة لنا فى هذا الأمر لان الله سحبانه وتعالى قد قسم عقول العباد ادرك منهم من فهم الله (أنا لا اتحدث فى أمر مضحك والله أنا أتحدث فى أمر كله جد وليس فى شعرى ولا جسمى ولا كيانى ذرة إلا وهى تنتفض وجدا من الله عز وجل ان اخفض فى حق كلمة) فأرجو من اخوانى أن يعذرونى ولا يضحكوا مما اقول فانا لا أريد سخرية بأحد وانا لا أملك لا أنا ولا سواى حق السخرية من أحد وان الله قد قسم العقول بين البشر فمن العقول من

ادرك شيئا وغابت عنه أشياء ومنها من ادرك عشرات الأشياء أو مئاتها وغاب عنه شئ أو شيئان.

هذه هى القضية الأولى التى احببت ان اطرحها فى إطار هذه المناظرة - القضية الثانية كلمة جرت فى مداولة سبقت هذه المناظرة بلحظات قالها احد الاخوان الأحبة ان اصحاب الدعوة هم الاسلاميون هم المدعون بلغه المحاكم وعلى المدعى ان يعرض قضيته أولا ثم على المدعى عليه أن يجيب الان اصحاب الدولة العلمانية لا قضية لهم الدولة قائمة على العلمانية والدنيا كلها علمانية فلماذا نتكلم نحن أو يكون حديث العلمانين. أولاً وهذه قضية ثانية مغلوطة. فلسنا فى أى أرض اسلامية مدعون ولسنا ننتظر من أحداً أن يقضى بيننا وبين اخواننا إلا أن يخلى بيننا وبين التعبري الحر عن أرائنا وعقائدنا وان نحتكم إلى جمهور الناس فيصوت كما قلت الف مرة من قبل فى صندوق الانتخابات الذى يريدون وإذا جاءت نتيجة التصويت فى صندوق الانتخابات الحر ضد الاسلامين فيكونون أول من يعاقب نفسه وأول من يحاسب ذاته وأول من يسائل قياداته كيف ضللتمونا وزعمتم انكم تتحدثون باسم الأمة وانتم بالحديث عنها وباسمها براء، أما اذا جاءت النتيجة كما جاءت بالأمس القريب فى الجزائر لمصلحة الذين يقولون نريد أن نحكم مستمدين الحكم من كتاب الله وسنة نبيه فقام الأنقلاب العسكرى وجاء مجلس سياسة الدولة واهدرت الديمقراطية واهدرت االتجربة التعددية وقيل أن هؤلاء ظلاميون وقد قلت من قبل واكرر اليوم: كبرت كلمة تخرج من افواههم أن يقولون إلا كذبا فإن هذا لا حق فيه وهذا لا عدل فيه وهذا جور كله يقبله لنفسه من يضع نفسه موضع الجائر على اهله وقومه.

نحن أيها الأخوة ندعوكم إلى ما دعانا الله تبارك وتعالى إليه، دعانا لما يحكيه ﴿يا أيها الذين أمنوا استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم إلى ما يحييكم﴾[١] نحن لان ندعوكم إلى سلطة نريدها لانفسنا فنحن ازهد الناس فى السلطة ونحن لا نصلح لها وهى لا تصلح لنا. وإنما ندعوكم إلى ان يكون حكامكم منكم كما قال الله

---

(١) الانفال، الآية ٢٤.

تبـارك وتعـالى ﴿وأولى الأمـر منكم﴾ حين فـرض الطاعـة وان يكون هؤلاء الحكام محكومين هم أنفسـهم بالإطار الذى يحكم النبى (ﷺ) يوم نزل عليه القرآن من السماء فما استطاع ان يقول كلمة من عند نفسه، وهدده الرب وتوعده تهديداً وتوعداً لأمته من بعده «ولو تقول علينا بعض الأقاويل[(١)]».

اذن أيها الاخوان نحن لاندعو لبدع من الأشياء ولا نردكم إلى الوراء فإن الرد إلى الوراء هو الرد إلى هذا الحيـز إلى هذا الجـو الرد إلى الوراء هو الذى يفعله المتسلطون الطغاه فى كل أرض ترفع فيها للاسلام رأس وينادى فيها بـ لا إله إلا الله أما نحن فأننا نقود الأمة إلى الأمام نريد أن نخرجها من وحدة التبعية إلى قمة الاستقلال نريد أن نخرجها من ذل إستجداء الأجنبى رغيف خبزها وقرص دوائها وطلقة سلاحها إلى حقيقة ان تضع لنفسها سكنها وملبسها ودمائها وسلاحها نريد ألا يستجدى قادتها وزعمائها خلسه مع العدو الصهيونى فى مدريد أو هاواى أو موسكو. نريد أن ندركها لأن تكون هى اليد العليا والكلمة العليا لتكون كلمة الذين كفروا هى السفلى فكيف يقال علينا بأننا نرد الرده إلى الوراء أو نجذبها إلى الماضى أو نعيدها لالف، سبعمائة ميلادية أو اثنين ميلادية لا نحن نريد أن نعيدها إلى الهدى لتستهدى بما نزل على محمد (ﷺ) اعتباراً من سنة ٦٤٨م إلى ٧٠٠ ولا ٩٠٠.

هذا هو الذى وصفه الشافعى رضى الله عنه اعظم وصف قبل أن اصل إلى وصف الشافعى أقول أننا ندعو الأمة إلى أمرين إلى ان نلتزم بكل نص تفصيلى فى الكتاب أو فى السنة، وإلى أن تقيم اجتهادها خارج نطاق النصوص التفصيلية على القواعد الكلية الواردة فى الكتاب والسنة والقواعد والنصوص التفصيلية فى القرآن والسنة لا تزيد كما قال العلماء فى احاديث الاحكام وروايات الأحكام عن ٥٠٠ آية وحديث أما ما عدا ذلك من نظم المجتمع وسياسته واقتصاده وتعليمه وحربه وسلمه فكله متروك للناس يقيمونه على ما يرضى الله تبارك وتعالى أو يهدمونه على ما يرضى الله تبارك وتعالى، فإن محمداً (ﷺ) لما بعث وجد فى الناس نظماً لم

---

(١) الحاقة، الآية ٤٤.

يهدمها كلها برضبة ولم يقل أقضوا على ما كان بينكم من أمر وابدءوا أمراً من جديد لا نظير له ولا مقابل وأنما أبقى من أمر العرب في الجاهلية ما يصلح الناس وهدم مفاسده ابقى نظمهم الاجتماعية التى حرم القطع فيها أبقى نظمهم فى السلم وفى الحرب حتى تأتى القبائل وهى تخرج تحت راية لا إله إلا الله تخرج كل قبيلة برايتها ولم يخض (ﷺ) لأن القبيلة كلها فسق أو كلها سحر أو كلها بركان.. الخ.

ونحن اليوم نقول لسنا نريد أن نهدم ما هو قائم لا أقولها فرضا وأنما أقولها مدركًا حقيقة ما يدعو الداعون اليه مستنبطًا من جوهر الاسلام التى لم تكن قط حضارة الاسلام أقولها مدركا لحقيقة الاسلام وجوهر الدعوة اليه ان الاسلام شريعة ماهو قائم إلا الفاسد فهو قليل لكنه قليل له طغيان قليل له ضوضاء تسمع فى كل مكان حتى نغطى على صوت الجد اقول ان الاسلام حين يُقدر له وسوف يقدر له ان شاء الله ان يسود فى الأرض وينشر[1] الصلاح ويهديه وهو كثير جداً لتكون بذلك كلمة الله هى العليا.

ان الدولة الاسلامية حين أنحرفت عن المسيرة الشورية كما قال د. محمد عمارة لم تهدم الشريعة ولم تترك تطبيقها ولم يجرؤ فى الدنيا حاكم مسلم فى هذا الخط لأنه ضد الشريعة الاسلامية أو يمتنع عن تطبيقها أو ما يعارض الوفاء لحاكميه للناس ولم تكن الحكومة كحكومة اليوم نحن لم نتحدث عن دولة الأمويين أو دولة العباسيين. نحن لا نتحدث عن دولة كدولتنا تملك المدارس والمساجد والكنائس نحن لا نتحدث عن دولة ليس لها إلا نظام الحكم وما حوله وإلا كان تكنولوجى البنك الاسلامى خارج حجاب الاسلام. أما تعليمنا فقد كان حراً واما اقتصادنا فقد كان حراً واما فقهنا فقد كان حراً حتى دعى أبو حنيفة رضى الله عنه إلى ولاية من الولايات ولاية القضاء وقال لنفسه يا مسكين سوف تخرج من باطنه شحنه ماء يريدون إلا باب العزة والغلو والجاه فقال له يا مسكين لو سأل امام بطلان يريد

(١) كلام غير مفهوم فى التسجيل.

الخليفة ان اعد له ابواب تقسيم الكوفة كانت سبعة عشر بابًا - ان اعد له ابواب تقسيم الكوفة لما عددتها له تريدنا أن اعين ظالما على عمله، والناس يحفظون هذه القصة ويتناقلوها ولا يسوى بين الخليفة الذى كان يدعو أبو حنيفة إلى جواره ويبقى أبو حنيفة شاهدًا كالليث على الدهر كله كان الذى يحكمنا هو ديننا بفقهنا وتعليمنا واقتصادنا وصلاحنا ونكاحنا وطلاقنا ولم تكن الدولة معاونة ولا مناوئة ولا مسالمة ولم يكن وزير خارجية الدولة الاموية يجرؤ أن يعلن فى محفل دولى ويقول للناس تخلوا عن هذه الألفاظ المثيرة ويسأله الصحفى ماذا تريد بالفاظ المثيرة فيقول لفظ الجهاد مثلا لا داعى لتريد كلمة الجهاد ولم يكن رئيس الدولة الأموية أو العباسية أو حتى الفاطمية العبيدية يجرؤ أن يقف ويقول أنا مسلم معتدل جدًا أو أدى بعض الصلوات احيانًا لم يكن احد يجرؤ أن يقول هذا لأن الاسلام كان حاكمًا، كانت الخلافة تورث فيما قد لا تقره وتستنكره وتدعوا الناس لعدم قبوله وكان الفقهاء في المساجد يقررون ان امام التغلب امام ضرورة لا يطاع إلا لهذه الضرورة ويعصى فيما عدا ذلك والامامة الحقيقية شورى جماعة المسلمين كان الخليفة يقول سيف المعز وذهب الخليفة هذا اما فمن رضى فهذا يشير إلى الذهب ومن أبى فهذا يشير إلى السيف وكان الفقهاء يقولون أن امام التغلب لا أمام له وانما هو كحاكم قهرى يضطر إلى طاعته.

قضية الخلافة فى احكام الشريعة الاسلامية يختلف فيها الناس لان الذين يطبقون الاسلام هم البشر، قضية صحيحة لمقدمة صحيحة ونتيجة مضبوطة لمقدمة صحيحة لان الله تبارك وتعالى انزل هذا الكتاب ليحكم به البشر ﴿انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾[1] اذن يحكم ويبين والحكام بعده يحكمون والعلماء يبينون إلى يوم القيامة بشر يختلفون وهل فى الدنيا نظام لا يطبقه البشر؟ هل النظام العلمانى فى فرنسا أو فى بريطانيا أو فى امريكا أو فى روسيا السابقة (الاتحاد السوفيتى) روسيا الجديدة يطبقه الملائكة أو يطبقه الأنبياء أو يطبقه الجن والعفاريت؟ (على رأى اللى يقولوا الجن والعفاريت) انما يطبقه بشر

---

(١) النساء، آية ١٠٥.

يختلفون ويقتتلون ويتحاربون ونحن بشر نتفق ونختلف ونقتتل ونتفق ونتحارب، ولكن الفارق الاساسى بيننا وبينهم ان لنا نبيا يربى هذا الكون للعبودية ونقول اذا اختلفنا رأى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب وهم يقولون رأينا ينبغى أن تتبعوه واذا لم تتبعوه فالقوات المسلحة والمعتقلات وقانون الطوارئ والمجلس الدستورى الاصلاحى ونجيب اللى منفى من ٢٦ سنة نعمله رئيس الدولة علشان يحولها من دولة دينية اسلامية إلى دولة علمانية هذا هو الفارق بيننا وبينهم.

الشافعى (كانت أود أن اردكم إلى مقولة الشافعى لتتبينوا جمالها فى الدين وعظمتها وأنه ليس كما يغالطنا اخواننا فيقولون أنه دين التهجم أو الجمود دين التحجر لا الشافعى ماذا يقول يقول ان كتاب الله هدى.. الهدى يعنى النور الهدى يعنى الضوء الهدى يعنى الشمس يسير الناس فى ضوءها فإذا غابت كانوا ضلاله وعتام .. كتاب الله هدى وليست تنزل بأحد من أهل الأرض نازله إلا وفى كتاب الله (فى كتاب الله ماذا؟) هل قال فى كتاب الله قولها.. هل قال فى كتاب الله نص يقضى فيها.. لا .. قال «وليست ليست تنزل بأحد من أهل الأرض نازله إلا وفى كتاب الله دليل على سبيل الهدى فيها يعنى فى كتاب الله نور يضيئ لك الطريق ان سلكته وصلت إلى الهدى الذى تريد وان ضللته كنت مع القاعدين والخامدين.

هذا هو الذى نقول أنه ينبغى أن يحكم هذه الأرض ويحكم ما عليها.

(ويضحك ساخراً أظن فيه وقت ضائع زى بتاع الكورة بتاع الميكرفون) الذين يقولون أن العقيدة تجرنا إلى الوراء وتجرنا إلى الخلف أسألهم سؤالا بسيطاً جداً هل ردت إلى أهل الأرض عقائدهم إلى الوراء وإلى الخلف وأكرر المثل الذى مل الناس تكراره مثل اليابانيين الذين يتفقون بعقيدة قد يكون ليس فيها من الحق شيئاً وقد يكون فيها بعض الحق وكثير من الظلام هل ردتهم عقيدتهم عن أن يصنعوا الكمبيوتر وان يصنعوا الطائرات ويصنعوا كل أدوات الإنسان من ادوات الدمار وأدوات التعبئة الحديثة كما يقولون هل ردتهم عقيدتهم أن يكونوا أقوى أمم الأرض اقتصاديا حتى تضغط أمريكا بثقلها كله ويطلب جورج بوش فى المفاوضات السابقة

للإتفاقية لكى تستورد منها اليابان قطع غيار الكترونية تساعد على انجاز مصالح الأمريكين المتعطلين عن العمل. ان العقيدة لا ترد أحداً عن التقدم أن كان احد يبغى التقدم. ولكن القعود والهوان والذل الذى فى النفوس هو الذى يجعلنا كما نحن ونسأل الله ان يخلصنا من جانب الجميع وان يردونا إلى كتاب الله وسنة نبيه والسلام عليكم ورحمة الله ثم يشكر السيد رئيس الجلسة.

ثم تحدث الاستاذ الدكتور فرج فودة فقال:

أولاً : شكراً للسيد رئيس الجلسة وشكراً لنقابة المهندسين على هذه الدعوة الكريمة وشكراً للسادة الحاضرن على هذا السماع الجميل ومعذرة اذا ذكرت ملاحظة عرضية للأخ الدكتور محمد سليم العوا عندما قال أن العلمانية تساوى اللادينية أو العلماينة تساوى الالحادية فأنا احبه وأجله عن موقف تبادل الاتهامات فيما يخص الاعتقاد.

وأيضاً أبدأ بملاحظة فقد لاحظت ان الأخ الاستاذ الدكتور العالم محمد عمارة قد بدأ الحديث بقوله ان العلمانيين يقولون نعم للاسلام دينا وان الطرف الآخر يقول نعم للإسلام دينا ودولة والواقع ان هناك نقطة اتفاق وهى أن الطرفين يجلون الاسلام الدين لكنهم يختلفون بعد ذلك وهو خلاف رؤى.

الذين يدافعون عن الاسلام الدين يعزونه ويجلونه وينزهونه وسوف اثبت لكم والذين يربطون بين الدين والسياسة فريق من المسلمين وفريق من المصريين. فى قولهم هذا حجة عليهم وهى ليست حجة لهم لانهم مطالبون بأن يثبتوا صحتهم بالدليل، وان يستنبطوا دليلهم بالإجتهاد وأن يوثقوا ما يقولونه بالمنطق.

الفريق الذى يمثل التيار السياسى الاسلامى يطمح للحكم وهذا حقه لكن السؤال ماذا سيفعلون لو حكومنا غداً شغل الدولة وادراتها يحتاج إلى نظام حكم د.محمد عمارة ساق نصوصاً قرآنية واحاديث من السنة,وبعدها يظل السؤال معلقاً هل هناك نظام حكم معين محدد التفاصيل. الأجابة تأتينا من زميله فى الطرف المناظر لنا د. محمد سليم العوا فى كتابه فى النظام السياسى فى الدولة الاسلامية

يقول فى الخلافة ص ١١٧ لكن هذا اللفظ لا يدل على نظام حكم معين محدد التفاصيل بل أنه ليس فى الشريعة الاسلامية (ده كلام د. محمد سليم العوا) كما سبق ان قلنا ان نظام حكم معين محدد التفاصيل وانما جاء فى الشريعة الاسلامية فى هذا المجال فى القواعد العامة فحسب يبق اذن الطرف الأخر مطالب بأنه ينتقل خطوة من مرحلة القواعد العامة إلى مرحلة التفاصيل.

نفس الرأى فى الشورى فى كتاب د. محمد سليم العوا وهو صديق عزيز يقول «وليس فى اصول الاسلام القرآن والسنة ولا فى المقروء عن الصحابة رضى الله عنهم ان هناك وسيلة معينة لاجراء هذه الشورى ولا نظامًا محددًا لتطبيقها. اذن يبقى مطالب استاذنا د. عمارة، د. العوا أنهم يستنبطوا بقى كيف ينقلوا من الشورى كحكم عام إلى التطبيق كنظام سياسى.

د. محمد عمارة قال كلمة والله أسعدتنى كثيرًا عندما تحدث عن نظام الحكم بعد الخلافة الراشدة ذكر ما نصه.

«لقد ذهب العدل الاجتماعى لكن بقيت الشريعة مطبقة». د. عمارة يرى أن فيما بعد الخلافة الراشدة مفيش مشكلة أبدًا أن يذهب العدل الاجتماعى طالما بقيت الشريعة مطبقة.

وهنا يأتى الخلاف لأننا لا نرى فى الاسلام وجهة العقابى فقط أبدًا مسألة تطبيق الشريعة أيضًا يلزمها اجتهاد واجتهاد مستنير يصل بين النص وبين ظروف الواقع الحالى، فيه مشكلة وفيه مشاكل اخلاقية، سهل جدًا بكره ان يجلد الشبان والشابات أو يرجموا أو يرجمن لكن فيه قبل كده مشكلة، وهى ان فيه مشكلة اقتصادية حقيقية فيه بطالة فيه أزمة اسكان، مطالب التيار السياسى الإسلامى وهو يريد أن يحكم وهذا حقه ان يقدم حلاً ليها، وده الى احنا ذكرناه فى المناظرة السابقة اللى بنسكتملها النهادرة، أن لاشئ يشفع أبدًا ولا عذر اطلاقًا فى ان التيار الذى يريد ان يحكم لابد وان يضع برنامجًا سياسيًا محدد التفاصيل يعالج المشكلات، وده على فكرة كلامى أنا من سنة ١٩٨٥ فين البرنامج ... يتوضع

برنامج يضعه هذا التيار لحل مشكلة الاسكان، هذا واجبه الوطنى، وهو أيضًا واجبه نحو الدين، وبوضح هذا بالقرآن والسن ةمنهجًا لحل هذه المشكلة أو فكرته، إلى أن ينتقل الحوار إلى مستوى موضوعى، وعلى فكرة ساعة ما يحل مشكلة الاسكان حايكتشف ان مفيش مبنى يبنى على مذهب الشافعى ولا يبنى على مذهب ابن حنبل وان البناء ما يتمش على قواعد إيمان ويتم على قواعد خرسانية إنما الإيمان والضمير هنا يبقى مطلوب ما يبقاش الاسمنت مغشوش أنما فى الأساس توضع حلول موضوعية وحلول منطقية. فى الحقيقة مش عاوز اخش فى تفاصيل. وأن سيادتكم قرأتم أمس فى جريدة الاخبار حديث أشرف سعد عن شركات توظيف الأموال وأنا اذكر هذا لأنى كتبت هذا منذ خمس سنوات وكل ما كنت أكتبه كان انصار التيار الآخر يهاجمنى ويقولوا أننى كافر بالاسلام وعدو للتجربة الاسلامية، هاجمت وقلت ماقاله واعترف به أشرف السعد.

فى الطرف الآخر كان هناك من يخطب فى العيد متباكيا على شركات توظيف الأموال وكان هناك من يأخذ الصور وتنشر فى صفحات كاملة فى الصحف مع اصحاب شركات توظيف الأموال.

وأنا أتمنى دلوقتى أن اسمع من الدكتور عمارة والدكتور العوا قالوا اية عن شركات توظيف الأموال يمكن ما أيدوهاش لكن كان واجبهم الدينى انهم ينتقدوها.

هذا السؤال - انهارده من الذى انصف الاسلام؟

الذى قبل بالاسلام الدين ورفض الاسلام الخداع؟

ولا اللى بيقولوا النهارده من خدعنا بالاسلام انخدعنا له وخدعنا به؟

لا لا من خدعنا بالاسلام فليس منا.. ومن انخدع لا يصلح لقيادة.

احنا بندافع عن وجهة الاسلام الدين.

قدم لنا وجهة للإسلام كان وجه مضلل وقدم لنا وجه اخر للإسلام وكان الاسلام الحربى وهو وجه بعيد تمامًا عن روح الدين الاسلامى السمح.

د. عمارة فى المناظرة السابقة (يقصد فى معرض الكتاب) دافع عن هذا وقال هاجم أولا عنف الدولة وعنف السلطة.

لا يأستاذ عمارة لا الجريمة لاتبرر بالجريمة والذى يخرج ويرتكب الجريمة خارجًا على القانون أنا لا أساويه أبدًا بالذى يخرج ويرتكب الجريمة وهو ليس ملتحمًا بالقانون انما ملتحمًا بالإسلام لا.

وبعدين من قال ان العنف كما قلت المره اللى فاتت كان ردًا على عنف الدولة قتل الشيخ الذهبى كان ردًا على عنف الدولة !!

المستشار الخازندار كان قتله ردًا على عنف الدولة !!

النقراشى قتله كان ردًا على عنف الدولة!!

المائة ضابط وعسكرى فى أسيوط صباح العيد اللى بيحرسوا المساجد (عقب مقتل الرئيس السادات) قتلوا ردًا على عنف الدولة !؟!؟

لا .

الاسلام الاقتصادى المزيف لا

اسلام الدم لا

اسلام الدين آه .

اسلام السياسة عندما تقدمونه كونوا على مستوى الإسلام الدين أنا معايا جايب أوراق وموثقه. ما كتب عن شركات توظيف الأموال معايا رأى التيار الفاعل فى التيار السياسى الاسلامى فى الديمقراطية وفى فصل السلطات وفى البرامج السياسية معايا...

الوقت حا يطول وحا نأخذ وندى مع بعض.

انما لما يقولوا لكم وانتم جايين انها مناظرة بين الاسلام والعلمانيين أو الملحدين لأ.. كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا، نحن دعاة تيسير وتأكيد

للدين والعقيدة. والذى يريد أن يكون فى مستوى الاسلام يجب أن يثبت هذا.

متدنيش عموميات. ما تقعدش تقول القواعد العامة أو أنا اخططلك الملعب والصغيرين يلعبوا اليمين واليسار والعلمانيين لا.

أنت فريق زينا أجتهد كما تجتهد.

المرة الماضية (مناظرة معرض القاهرة للكتاب) المستشار الهضيبى أكرمه الله وهو صديق عزيز إنه كلفنى شخصيًا بعمل - بصفتى مسلمًا بعمل برنامج سياسى لتيار الاخوان، صحيح أنه يعترف بهذا أنهم ماعندهمش برنامج، انما هذا شرف وأنا أمامكم جميعًا أعلن أننى أقبل بهذا وأننى شرعت بالفعل فى هذا لأننى متأكد أن المستشار الهضيبى أكيد يعرف أنا باكتب أيه وأكيد يعرف فكرى إيه، وأنا شرعت فعلا فى أن أكتب هذا البرنامج دد تكليف وده تشريف، وبعد أن يتم سوف أعرضه على حضراتكم فى نفس توقيت عرضه على مكتب الأرشاد.

أيها الأخوة أنا لا أريد أن انتهك على الوقت والحديث سجال.. وشكرًا.

ثم يقعب الدكتور الشافعى بشير مدير الندوة .

شكرًا للأستاذ الدكتور فرج فودة بعد أن ردد كلمات المستشار الهضيبى وكنا قد سجلناها من نودة سابقة ولكن ليس هذا مجال ذكر ما قاله أو التعقيب عليه.

وننتقل إلى التعقيب ويبدأ الاستاذ الدكتور: محمد عمارة فى التعقيب.

د. محمد عمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم .. أيها السادة دعونا نعيد المناظرة إلى صلب الموضوع فأنا لا أريد أن أتحدث عن شركات توظيف الأموال أو بنك الاعتماد أو ٦٠ مليار جنيه أو دولار مهربة من مصر من العلمانيين لا أريد أن أتكلم فى هذه التفاصيل فالفساد علمانى ونحكم من قرن ونصف بالعلمانية ووصلنا للتسول على موائد اللئام لا أريد أن أتحدث فى هذه التفاصيل فهذا إفلاس فكرى لا نريد أن نقع فيه اسأل هل للعلمانيين نسب فى بلادنا أم أنها فكر لقيط كلمة العلمانية لم تذكر

فى القواميس العربية إلا فى قاموس عربى فرنسى سنة ١٨٢٨، وضعه قبطى لحق بجنود الحملة الفرنسية وذهب لفرنسا ليدرس اللغة العامية اسمه لويس بقطر المصرى إذن هذه كلمة لقيطة جاءتنا مع الغزو والاستعمارية الحديثة، وظلت الشريعة لها الحاكمية فى بلادنا حتى سبعينيات القرن التاسع عشر فنشأت المحاكم القنصلية، التى تقضى بالقانون الفرنسى ثم أعقبتها المحاكم المختلطة التي تقضى بالقانون الفرنسي، وباللغة الفرنسية حتى كانت سنة ١٨٨٣ فى عهد كرومر عممت القوانين العلمانية الفرنسية فى القضاء الأهلى المصرى وعين فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ فى كل محكمة أهلية قاضى أجنبى على الأقل وفى محكمة الاستئناف ٤ قضاه أجانب بعد أن كانت الدوائر القضائية فى مصر يعين فى كل دائرة منها فقيهان أحدهما شافعى والآخر حنفى.

ماذا كان موقف مصر والمجتمع المصرى من هذه العلمانية الفاشية التى جاءت فى ركاب الجند المستعمر؟ أهل االقانون ويمثلهم قدرى باشا قننوا شريعة الإسلام وفقه المسلمين ليكون بديلاً للعلمانية والقانون الغربى . لننظر فى أبو التنوير والاجتهاد الإمام محمد عبد ماذا يقول:

أيها الأخوة الإسلاميون اليوم يرفعون شعار الإسلام هوالحل، الإمام محمد عبده قال الطريق هو الإسلام واسمعوا إلى نصه الذى يقول أن طريق الإسلام هو طريق الإصلاح ولا يصح أن نستعير صيغة إصلاحية أو فلسفة إصلاحية أو أيدولوچية إصلاحية من أية حضارة أخرى لأن الإسلام كاف وكامل فى سبيل الإصلاح يقول:

إن سبيل الدين لدين الإصلاح فى المسلمين سبيل لا مرجوعه عنها فإن إسلامهم عن طرق الأدب والحكمة العالية عن صبغة الدين يحوجهم إلى إنشاء بناء جديد ليس عندهم من مواده شئ ولا يدخل عليه إلا يجد من عماله أحداً ثم تسائل وإذا كان الدين كاف بتهذيب الأخلاق وصلاح الأعمال وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم بغيره وهو حاضر لديهم والعناء فى ارجاعهم إليه أخف من إحداث مالا إيمان لهم به فلم العدول عنه لغيره. هذا تساول الاستاذ الإمام وينفى أن تكون فى الإسلام سلطة دينية كهنوتية حتى للقاضى

أو لشيخ الإسلام ثم يتحدث عن أن الإسلام ليس عقيدة فقط وهذه هي نقطة الخلاف يقول..

ولكن الإسلام دين وشرع وهو قد وضع حدودا ورسم حقوقا ولا تكمن الحكمة فى تشريع أحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام.

والإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر بل كان من شأنه أن يحاسب قيصير على ماله ويأخذ على يديه بعمله فكان الإسلام كمالا للشخص وألفه للبيت ونظاما للملك هذا هو دستور الاجتهاد الإسلامى الذى نحتكم إليه فنحن لا نحتكم فقط إلى النصوص بل نريد التطبيق والإجتهاد فى حدود هذه النصوص.

ماذا جاءت العلمانية؟ على عبد الرازق سنة ١٩٢٤٥ زعم مالم يزعمه مستشرق عندما قال:

إن الإسلام مجرد رسالة روحية وهيهات أن يكون هناك حكومة أو دولة أو ديوان وقضاء، وقال يا بعد ما بين السياسة والدين وتلك هى مقولة العلمانية كيف واجهت الأمة هذه الدعوة أنا فقط استشهد أمامكم برأى أعظم زعيم مصرى لأعظم ثورة مصرية، وبرأى فقيه الفقهاء وأبو القوانين المصريين فى العصر الحديث لتعلموا أن العلمانية فكر لقيط لم يتبناه إنسان يحترم الفكر فى الواقع الذى نعيش فيه. سعد زغلول ماذا قال عن كلام على عبد الرازق الذى يقول أن الإسلام رسالة روحية فقط !! تأملوا معى يزعمون أنه زعيم علمانى لثورة علمانية ثورة ١٩١٩ تأملوا كلمات سعد زغلول ماذا قال !! قال: «لقد قرأت كتاب الإسلام وأصول الحكم بإمعان لأعرف مبلغ الحكم عليه من الخطأ والصواب فعجبت:

أولاً : كيف يكتب عالم دينى بمثل هذا الأسلوب فى مثل هذا الموضوع لقد قرأت كثيراً لمستشرقين ولسواهم فما وجدت منهم فى االإسلام حدة كهذه الحدة فى التعبير على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق. لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه؛ بل بالبسيط من نظرياته وإلا فكيف يدعى أن الإسلام ليس دينا مدنيا (هذه كلمات سعد زغلول)، ولا هو بنظام يصلح للحكم فأية ناحية من نواحى الحياة لم

ينص عليها الإسلام هل البيع؟ هل الإيجارة، أو الهبة، أو أى فرع آخر من المعاملات ألم يدرس شيئًا من هذا فى الأزهر أو لم يقرأ كلمات (أعظم زعيم لأعظم ثورة مصرية)، أو لم يقرأ أن أممًا كثيرة حكمت بقواعد الإسلام فقط عهودًا طويلة كانت أندر العصور (وليس كما يقولون عصور ظلام) وأن أممًا لا تزال تحكم بهذه القواعد وهى آمنة مطمئنة فكيف لا يكون الإسلام دينًا مدنيًا، ودين حكم؟ أين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية ثم يتحدث عن أن قرار هيئة كبار العلماء كان قرارًا فى محله ويلفت النظر إلى خطأ العلمانيين المتأثرين بالثقافة الغربية فيقول:

«والذى يؤلمنى حقًا أن كثيرًا من الشبان الذين لم تقو مداركهم فى العلم القومي والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد سيتحيلون بمثل بهذه الأفكار خطأ كانت أو صوابا، دون تمحيص أو درس وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأى وبين قواعد الإسلام الراسخة التى تصدى كتابه لهدمها» هذا هو أعظم زعيم يزعمون أنه علمانى وقائد ثورة علمانية، السنهورى الذى كتب يرد على على عبد الرازق فى كتابه فقه الخلافة وهو رسالته للدكتوراه فى باريس يتحدث عن دولة رسول الله (ﷺ) فيقول لقد وضع النبى (ﷺ) النظم الاساسية للدولة الإسلامية فأوجد نظاما للضرائب والتشريع والنظم الإدارية والعسكرية، وهذه النظم كانت تحمل فى طياتها عوامل التطور والنمو مع الزمن وقد تطورت فعلاً دون أن تخرج بذلك عن كونها مؤسسة على الإسلام ونحن نرى أن السلطات التي باشرها النبى (ﷺ) إنما كانت أنظمة مدينة حقيقية كأى حكومة أخرى وقد كان يفرض بمقتضاها عقوبات جنائية على أنماط أحكام التشريع الإسلامى، ولم يكتف بالجزاءات الأخروية، التى يفرضها الدين. وكان له عمال إداريون وماليون، وكان له جيش مسلح، إنه كان حاكمًا دينويًا إلى جانب صفته كنبى مرسل، ثم تحدث كثيرًا عن خطأ على عبد الرازق فيما أتحدث عنه فيه فيرد على ما يقوله الأخوة على هذه المنصة فيقول وأما السيطرة والقوة التى حدثت بعد ذلك من خلفاء استغلوا الصفة الدينية للخلافة فهو استغلال لا يعيب النظام فى ذاته وليس الإسلام مسئولا عنه وإنما تقع تبعاته على الشعوب التى سكتت على هذه

الحكومات التى أخلت بالنظم الإسلامية. هذا هو رأى السنهورى أعظم قانونى فى عصرنا. وأنا أقول لكم أيها االأخوة أن على عبد الرازق الذى هو أستاذ العلمانيين تراجع عن فكرته ومقولته فكتب فى صحيفة السياسة اليومية فى ١/٩/١٩٢٥ يقول أن الإسلام دين تشريعى، وأنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده وأن الله خاطبهم جميعًا بذلك.

ويقول فى حوار بينه وبين أحمد أمين سنة ١٩٥١ فقال على عبد الرازق أن الإسلام رسالة روحية فقط وله الحق فيما عدا ذلك من مسائل ومشاكل. فلما نشر أحمد أمين هذه العبارة فى مجلة رسالة الإسلام فى عدد أبريل سنة ١٩٥١ كتب على عبد الرازق تعقيبًا على هذا المقال ومعى الصورة الزنكوغرافية لمقال على عبد الرازق يقول: العنوان تعليق على مقال.

الاجتهاد فى نظر الإسلام لحضرة صاحب السعادة على عبد الرازق باشا. ماذا قال!!

ما أرى إلا أن هناك خطأ فى التعبير جرى به لسانى فى المجلس الذى كنا نتجادل فيه ونستعرض حال المسلمين ولا أدرى كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لسانى يومئذ، ولم أرد معنى، ولم يكن يخطر لى ببال؛ بل لعله الشيطان ألقى فى حديثى بتلك الكلمة وللشيطان أحيانًا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس.

هذا هو امام العلمانية تراجع عنها وكلكم تعرفون ان المحامى الذى ترافع عنه أمام الصحافة يومئذ فى سنة ٢٥ هيكل باشا تراجع عن هذه الفكرة عندما كتب حياة محمد وعندما كتب منزل الوحى وهذه النصوص ولكنى لا أريد أطيل عليكم فى هذا الموضوع.

من الذى طغى على العلمانية منزلاً لها فى مصر سلامة موسى الذى قال اذا كانت الرابطة الشرقية ثقافة لأنها تقوم على أصل كاذب فإن الرابطة الدينية وقاحة فإننا أبناء االقرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا ونحن فى حاجة إلى ثقافة حرة أبعد ما تكون عن الأديان والذى قال أننى كلما ازددت خبرة

وتجربة وثقافة توضحت أمامى أغراض يجب علينا ان نخرج من اسيا (يعنى الاسلام) ونلتحق بأوروبا فإننى كلما زادت معرفتى بالشرق ذات كراهيتى له ولكما ذات معرفتى بأوروبا زاد حبى لها وتعلقى بها وزاد شعورى بانها منى وأنا منها وهذا هو مذهبى الذى أعمل له طوال حياتى سراً وجهراً فإنا كافر بالشرق مؤمن بالغرب.

وتلميذه لويس عوض الذى يقول ان الاسلام كالمسيحية قد عرفا دوراتهما الثيوقراطية والهيومانية ومعركة الديمقراطية المصرية كانت دائمًا معركة بين الحق الطبيعى وبين من يدعون بالحق الالهى اين كان هؤلاء الذين يدعون بالحق الالهى هل قرأتم كتاب. حكومة الفقهاد لقد قلنا أن الخلفاء والفقهاء لم يدع أحد منهم سلطة دينية ثم جاء الدكتور خلف الله ليردد سنة ٨٤ ما تراجع عنه على عبد الرازق سنة ٢٥ فيقول فى مجلة العربى.

لم يكن نبى الاسلام فى أى وقت من الأوقات ملكًا أو رئيس دولة وأنما ظل وانما النبى الرسول ما أعتبره على عبد الرازق كلمة ألقاها الشيطان على لسانه يرددها الدكتور .. خلف الله ويسير معه وخلفه الأخوة الذين يحاورونا أنا أقول فى نهاية كلمتى د. فرج فوده كل ما قاله يسلم معنا ، فقط يطلب برامج، يقول فى نصوصه عاوزين برامج البرامج أولا لدينا عشرات الكتب التى تتحدث عن النظام الاسلامى والحضارة الاسلامية بل لدينا برنامج نشرة التحالف الاسلامى فى كتب وفى صحف ونزل على أساسه الأنتخابات وحاز ثقة الأمة ونادى د. فرج فودة ببرنامج ونزل على أساسه الانتخابات ومن خلفه كل واحد كتاب الذين لهم فى المودة والمعاداة ومع ذلك الأمة حكمت هى مع أى برنامج من البرامج.

اليوم فى الصحف إعلان عن كتاب تصدره دار يافا عن برنامج الانقاذ وكثير من البرامج موجودة والبرامج توضع طالما أن لنا هوية ولنا أيدولوجية.

انا أقول لكم فى النهاية أيها الأخوة جئت هنا لأحاور حول قضية من القضايا، ولأجيب على أى سؤال من الأسئلة وأنا الآن اسأل الأخوة اسأل الأخ العزيز د. فؤاد زكريا والاستاذ الدكتور/ فرج فودة بعضا من الأسئلة وأرجو أن اسمع

وتسمعوا اجابتهما على هذه الأسئلة.

السؤال الأول : هل الاسلام عقيدة وشريعة؟ ام عقيدة وعبادات فقط/

السؤال الثانى: هل الحلا والحرام الدينى ملزم فى قوانين الدولة والمجتمع أم غير ملزم؟

السؤال الثالث: هل يصح الإيمان الدينى مع إنكار الشريعة الاسلامية؟

السؤال الرابع: هل يكتمل الاسلام مع تعطيل الشريعة الاسلامية؟

السؤال الخامس : هل ثوابت الشريعة الاسلامية صالحة لكل زمان ومكان أم انها فكر تاريخى نسخة التطور التاريخى.

السؤال السادس: هل أنتم مع بقاء مواد الدستور المصرى الدائم التى تنص على أن دين الدولة هو الإسلام وأن مبادئ الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع أم تطلبون تعديلها.

السؤال السابع: اذا كنتم مع بقاء المادة الثانية من الدستور الخاصة بأن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فهل أنتم مع تطبيقها أم مع تعطيلها؟

السؤال الثامن: هل التوتر المتسقبلى الذى تحدث عنه د. فؤاد زكريا يلغى حاكمية القرآن فى علاقة الدين بالدولة أم لا يلغى هذه الحاكمية القرآنية؟

شكرًا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ورد د. فرج فودة معقبًا ...

ابدأ بحمد الله ان اظهر الحق على لسان أ.د. محمد عمار حين استهشد بالزعيم العظيم زعيم أعظم ثورة فى التاريخ المصرى الزعيم خالد الذكر سعد زغلول الذى نفي عنه شبه العلمانية وذكر حديثًا له فى مجال تصفية حساب سياسى بين الوفد والاحرار الدستوريين. مادام قد أحتكم إلى الزعيم العظيم سعد زغلول يحتاج الأمر إلى تذكرة:

الزعيم العظيم سعد زغلول يا د. محمد عمارة هو صاحب الراية العظيمة التى تلهب أعصاب التيار السياسى الاسلامى وهى الدين الله والوطن للجميع.

الزعيم العظيم سعد زغلول يا د. عمارة الذى نفيت عنه العلمانية هو أول من نزع الحجاب عن وجه زوجته صفية زغلول حين عاد من منفاه وتبعتها المصريات. الزعيم العظيم خالد الذكر سعد زغلول يا د. عمارة هو الذى وضع ويصا واصف المصرى القبطى رئيسا للمجلس التشريعى فى مصر.

أدعو الله أن تحذوا حذوه انت وفريقك وان تلزم خطاه وان تسير معه على الجاده والصواب - حذو واحده.

ثم أنتقل إلى أسئلتك يا د. عمارة .

س ١ : الاسلام شريعة أم عقيدة وعبادات؟ الاسلام عقيدة وشريعة يا د.عمارة.

س٢ : هل الحلال والحرام الدينى ملزم فى قوانين الدولة أم غير ملزم؟ معك وقفه وسؤال مضاد وهل كل حلال واجب الاتباع يا د. عمارة هلى التسرى بالجوارى وهو حلال ملزم بالاتباع يا د. عمارة؟ هل الرق وهو حلال بلال فتح مخارج وتضييق مداخل غير محرم ملزم بالاتباع يا د. عمارة؟ هل السنة فى حدود ونطاق اعراف العصر وفي حدود الحلال الملزم بالاتباع يا د. عمارة؟

أنا لا أريد أن الهب مشاعر لكن اضرب لك مثلا.

التليفزيون المصرى يا د. عمارة من ٦ شهور اذاع إن بواب عمارة سنة ٣٢ سنة تزوج فتاة عمرها ١٣ سنة واعتبروه أغتصبها لانها طفلة. ليه لأن اعراف العصر اتغيرت يا د. عمارة.

هل ده حلال بمقاييس الحلال ولا حرام؟ يخش فى الحلال لكن الحلال مع اعراف المجتمع مع تغيرات العصر وهذا كله اسلام فى اسلام يا د. عمارة أنا لما أقرأ فى حديث لقوم من بنى عميرة أنه استضاف من كانوا جياعا وشربوا من البان الابل

وابوالهاويبقى شرب بول الابل حلال، أحله يا د. عمارة؟ ولا لو واحد عمله اسجنه لما تطلعوا لنا في التليفزيون بحديث الذبابة ده يمنعني لو رأيت الحلو أن أنا أمسك واحد أوديه الصحة وادخله السجن لأن صينية البسبوسة فيها ذبابة ولا ما يمنعش يا د. عمارة؟ لا تؤخذ الأمور بهذه الخفة ابداً ابداً الحلال والحرام الديني.

الحلال يلزمنا ولكن لنا عقول ولنا اجتهاد ولنا ايمان، لأن الاسلام لا يتنقاض مع العصر وفي إطار هذا الإيمان نجتهد، لكن الاسئلة لا تلقى هكذا على اطلاقها ولا على علاتها. أكثر من كده اذا كنا بنتكلم في السياسة المرحوم عمر التلمساني آخر ما كتبه قبل وفاته والمقال موجود في جريدة الشعب ١٣ سنة ده اعتراف عن الديمقراطية وصل به في نهاية المقال ان الديمقراطية حرام اذن الحرام والحلال يمكن أن يتخذ تكئه مافيش داعي ان نضع الاسئلة قبل ان نفكر فيها لانها ترتد الينا مرة أخرى.

س٣ : هل يصح الإيمان الديني مع أركان الشريعة الاسلامية؟ ومن قال لك آن هناك من ينكر الشريعة الاسلامية، الاشكالية مش في الشريعة الاسلامية الاشكالية في إمكانية التطبيق النهاردة، أنتم النهاردة تريدون تطبيق الشريعة الاسلامية بفقه القرن الرابع الهجري، في كتبكم الموجودة كتب التراث أن الحمل يستكن في بطن المرأة ٤ سنوات فقه الامام مالك و أنه ٣ سنوات من فقه ابن حنبل وان المرأة لو حملت وزوجها متغيب يجوز ان يكون زوجها من أهل الخطوة في فقه أبو حنيفة.

الكلام ده لازم ينفى قبل ما تواجهونا به النهاردة وبعدين لازم يكون فيه مبررات العصر لما تيجي تقول لي قطع اليد بشهادة أثنين شهود عدول على عيني ورأسي، بس هل الوقت ملائم للتطبيق ولا لأ، هل اثنين شهود عدول سهل التحقيق من عدالتهم في مثل هذا الزمان؟ ولا نشهد اثنين شهود من على باب المحاكم؟ نفكر ونجتهد..

لما يطلع بيان من التيار السياسي الديني، الاستاذ الحمزة دعبس له كاتب منذ اسبوعين في جريدة النور يطالب ان تاجر الهيروين يأخذ ٦٠ جلدة وما يصلش للحد

بتاع الـ ٨٠ جلدة، انتم بترهقونا وبترهقوا الاسلام بكتاباتكم القاصرة.

لا أحد يعترض على الشريعة أبداً انما بين الشريعة(زى بالضبط البرنامج السياسى) وبين الكتب اجتهاد، اجتهد فقهاء القرن الرابع الهجرى لعصرهم. اجتهدوا انتم لعصرنا. وقدموا ده، مش تقدموه بالسيف على الاعناق لا قدموه للنقاش للأخذ والعطاء والاتفاق.

س ٤ : هل يكتمل الإسلام مع تعطيل الشريعة الإسلامية؟ لا . لا . الإسلام عظيم وكل متكامل لكن يظلم الاسلام لو حصل اللى حصل فى السودان فى عهد نميرى. لما تجيئ النهاردة تقطع ايدى وارجل الجياع اقول لك لأ لما تيجى النهاردة تقول لى اطبق حد الزنا وشهادة الشهود مستحيلة، وأنا بارجو يا دكتور عمارة وامام هذا الجمع إذا ماكفاش الوقت يوم ثاني وثالث وأنا مستعد أقعد فى الاسكندرية شهر.

قولى أمام الجميع فى ظل الاجتهاد القائم والموجود فى الكتب وفى ظل اجتهاداتكم كيف يمكن تطبيق حد الزنا اليوم؟ وسوف تكشف أن الأمر محتاج لبصيرة وفقه ورؤية واجتهاد جديد وقل وسنقول.

س٥ : هل ثوابت الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان أم أنه فكر ثم نسخه؟

شوف السؤال يعطى بمنهج أنت مسلم ولا كافر؟ رغم أن ده اصلاً غير مطروح احنا قولنا أن من البداية ماحدش يختلف على الإسلام واللى يقول أن الشريعة تنسخ يبق مش مسلم أنما بنقول ان الإسلام عظيم أنما بعض المسلمين استغفر الله العظيم، مش فى مستوى عظمة دينه، لا، دينهم قعد يقولهم (تعلقون) (وتتفكرون) لكن هم يرفعون السيف ويرهبون انت مسلم ولا كافر، لأ مسلمين بس الامر يحتاج إلى تروى وإجتهاد وفقه.

س٦ : هل أنتم مع بقاء مواد الدستور الدائم دين الدولة هو الإسلام مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر؟ يا سلام نحن اسعد الناس ايها الصديق العزيز بهذا

كله بس استنى لحظة، الدستور قال مبادئ الشريعة الإسلامية ولم يقل الشريعة الإسلامية، لأن اللى وضع الدستور فاهمين الشريعة الإسلامية تحتاج اجتهادا أما المبادئ (انا مش حا أحيلكم غير على كلامكم) حد يختلف على المستشار عدوة شهيد الاخوان المسلمين فى كتابه التشريع الجنائى الإسلامى لحسن الحظ قبل هذه الموجة والهوجه كتب عن مبادئ الشريعة الإسلامية.

عبد القادر عودة التشريع الجنائى الاسلامى الجزء الأول ص ٢٠، ٢١ قال ان مبادئ الشريعة الاسلامية هى مايلى: -

وامرهم شورى بينهك : الشورى ٣٨.

قول الرسول ضرر ولا ضرار فى الإسلام.

ولا تزر وازرة وزر أخرى

لا يكلف الله نفسا إلا وسعها

ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانت إلى أهلها .. ﴿وإن حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾ وبعدين راح مكمل وقايل. وهى مبادئ بلغت من العموم والمرونة والسمو كل مبدأ، فيه دين فى الدينا حتى مش فكر بشرى يختلف مع ده؟ انما تروح لفقها؟ وتيجى فى السؤال اللى بعده اذا كنتم مع بقاء المادة الثانية الخاصة بأن الشريعة الإسلامية لأ الخاصة بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع فهل أنتم معها أم تعطيلها . سؤال مكرر لأ يا د.عمارة أحنا معاها بإجتهادكم المستنير ايها المستنيرون!! براياتكم العظيمة فى الاجتهاد واجتهدوا، حاد بيقول لكم لأ؟ المبادئ دى نختلف عليها/

س٨ : هل التوتر المستقبلى يلغى حاكمية القرآن أم لا السؤال ده خاص بالدكتور فؤاد زكريا وبعدين إحنا أصحاب حق وإلا ما كناش جينا هنا رغم كل الشعارات اللى بتتقال كفرة، الملاحدة، العلمانيين لأ.. إحنا بندافع عن وجه الإسلام الصحيح ولو طبقت الشريعة النهاردة فى مجتمع الجياع انت تظلم الإسلام وأنت مش

مع روح الإسلام ولما بقولك اعمل برناج سياسى انا اللى مع روح الاسلام ومع جوهره، أنك تحل مشكلة البطالة. أنك تحل مشكلة الأسكان. انك تحل مشكلة الديون. أنك ما تتجنبش التاريخ، وبعدين ده واحد (البرنامج). قلناها المرة اللى فاتت ولا تزال قائمة الحجة الثانية اللى قلناها المرة اللى فاتت (التاريخ) احنا ما بنكلمش عن وهم اما تيجى النهاردة تقولى اعمل دولة إسلامية اقولك ياسلام معمولة ١٣٠٠ سنة، العبرة بالخواتيم يا أستاذنا، الدولة العثمانية سلمت لك أية؟ انت بتكذبنى بتقولى الشريعة كانت مطبقة فانا با أقبل التاريخ ده كله، اقولك لأ حتى التاريخ بعد تزييفه وانا باقول مزيف ا جزاء كثيرة مما انتقل الينا وده تاريخ مسلمين مالوش علاقة بالإسلام إنما أنا اقول الحاكم السفيه اللى قاعد يعطى الشاعر ١٠٠٠٠، ١٠ دينار، ١٠٠٠٠٠، ١٠٠ دينار دى روح إسلام؟ الحاكم اللى قاعد جنبه سيف ونطع (النطع بالمناسبة بساط من الجلد) عشان لما تقع الرأس بالدم يشيلوه ده روح الإسلام بيت الملال اللى بيتحكم فيه الخليفة ولا معقب لحكمه ده روح الإسلام؟

وبعدين بتسألنى حصل أمتى الحكم بالحق الألهى لا حصل بس لما حصل بس يمكن كان وقتها مناسب لعصره، تفسر بإية مقولة الخليفة العظيم عثمان بن عفان لما المسلمين اجتمعوا عليه ومين؟ على ابن ابى طالب.. والسيدة عائشة وطلحة بن عبيد الله اللى كان منهم وقتله.

وعبد الرحمن بن عوف اللى كان بيقول للامام على بن أبى طالب إن شئت تأخذ بسيفك واخذ بسيفى ونخرج عليهم فقد خالف ما عاهد به.

يرد عليهم الخليفة عثمان يقول لهم اية والله لا أنزع ثوبا سربلنى ليَّ الله، الله مش الشعب، وحتى النهاردة فى الإخوان المسلمين، سمعتم عن مرشد له فترة رئاسة بالإخوان المسلمين؟

لا، البيعة مؤبدة لأحدى الحسنيين الموت أو القتل. أنا بقول لا .. الديمقراطية النهاردة من روح الإسلام الانتخابات النهاردة من روح الاسلام، والاخ اللى بيزعق مش عاجبه الكلام ده - أنا اسمعه ادبيات الاخوان المسلمين فى الديمقراطية لأن دى

تجارب موجودة وقائمة. اسمعوا بقى رأي حسن البنا فى الديمقراطية والشورى ملزمة أو معلنة والأمة مصدر السلطات ولا لأ، والأحزاب رأيه فيها أيه؟

شهادة مدير الفيلا وكيل النائب العام بيسأل: هل لجمعية الاخوان المسلمين برنامج لنظام الحكم .

الشاهد : ليس لجمعية الاخوان برنامج مفصل لنظام الحكم .

الفصل بين السلطات : (نحو النور) حسن البنا ودى رسالة موجهة للدعاه المصريين عام ٣٨ لابد من تعديل الدستور المصرى تعديلاً جوهريا توحد فيه السلطات (مش يحصل فصل للسلطة التشريعية والتفنيذية والقضائية) قال عن رأيه فى الانتخابات (حسن البنا) أهل الشورى يكونون إما من رجال الدين وإما من الرجال المتمرسين على القيادة مثل رؤساء العائلات والقبائل، ولا تكون الانتخابات مقبولة إلا إذا أسفرت عن إختيار ناس من هذيه الصنفين.

ورأيه فى الاحزاب : (اللى بيتلكموا عن الديمقراطية النهادرة)

مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٨٣ لقد أن الأوان إن ترتفع الاصوات للقضاء على نظام الحزبية فى مصر وأن يستبدل بنظام تجتمع فيه الكلمة وتتوافر جهود الأمة حسب منهاج قومى إسلامى صالح (أول دعوة للحكم الشمولى فى المناخ الليبرالى فى مصر).

جريدة البلاغ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٢ هتف جماهير الوفد: الشعب مع النحاس فسير الشيخ البنا رجاله يهتفون الله مع الملك، وقد كان الملك بالغ السعادة بشعار (الله مع الملك) وكان يردد نعم الله معنا!!

خذوا كمان ١٨ أكتوبر ٥١ المرشد حسن الهضيبى، سأل مندوب جريدة (الجمهورية المصرى) المستشار حسن الهضيبى عن دور الأخوان فى مقاومة الإنجليز (عشان المقاومة) فهاجم الاعمال الفدائية قائلا: وهل تظن أن أعمال العنف تخرج الانجليز ثم خطب فى شباب الأخوان ناصحا: اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم.

الكلام موجود ومنشور، فيه ارث عظيم اسمه الإسلام ضيعة أبناؤه بسفاهة ليه لانهم خلعوا امراضهم النفسية عليه.

أنا باقولكم قبل ما نتكم ونحصر إجتهادتنا، كل الحديث في حدود الخلاق الخاصة: الولد، البنت العلاقة بين الولد والبنت بأقولكم لأ، الإسلام أرحم من كده، فيه حاجة اسمها أخلاق النظام العام، فيه حاجة اسمها اخلاق العمل، فيه حاجة اسمها اخلاق الإنتاج، فيه حاجة اسمها اخلاق المحكوم، فيه حاجة اسمها اخلاق الحاكم، للأسف الشديد عارفين فين اللي بيؤمن بالأخلاق دى؟ غير المسلمين. ومين اللي بيبيحها ويضيقها ويقصر فكره وجهده على النصف الاسفل من الانسان؟ احنا.

وليس لهم دعوى إلا تطبيق الشريعة والحدود غدا.. وفي ميادين عامة. ياناس حرام عليكم يا ناس تذكروا لما ماعز رجم وبعدين أتى شخص سعيد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أن ماعز حاول يهرب فخبطه بحجر فقتله اسمعوا الرسول العظيم بيقول إيه أما كان منكم رجل ذو قلب فيتركه ليفر فلعله ان فر يتوب الله عليه.

ياسلام دين الرحمة دى كلها يتحول على يد غلاظ الأكباد على يد هواه العنف إلى دعوة دموية بهذا الشكل، وسيوف مشرعة؟ أنا أربأ أن يحدث في مصر ما حدث في دول أخرى بتنادى باللي يتنادوا بيه، الدولة الدينية، تطبيق الشريعة السريع النافذ الفورى بدون اجتهاد.

أربأ بكم أن يحدث في مصر ما يحدث في بلاد آخرى مجاورة دون ذكرى الأسماء أو ما يحدث في إيران لأ.. نزهوا مصر عن ده، والمشاعر الدينية العظيمة وزعوها وجهوها قبل ما توجهوها إلى الاخلاق الخاصة وجهوها إلى الاخلاق العامة إلى التسامح وما ترفعوش شعار التكفير لأن مفيش حد فينا كافر ومفيش حد فينا ملحد ومفيش حد فينا بيشك لكننا دعاة لم الشمل لكن بالعقل. وبدون العقل لا مستقبل للإسلام بالعصر، وتحكموا على الإسلام وهو دين العقل أنكم بتسرفوا في استخدام الشعارات، لما تقولوا الإسلام هو الحل هذه دعوة تدينك أنت لأنك مطالب

ازاى يكون الحل، ولا أنا غلطان؟ وما تلوحليش يا د.عمارة أن أنا دخلت الإنتخابات وسقطت لا، أدخل الإنتخابات واسقط ١٠٠ مرة.

مش مشكلة، أحمد لطفى السيد سقط، الرسول صلى الله عليه وسلم - وأنا أذكره. لأنها فى الذكرى والاعتبار خرج من مكة ومعاه ٧٠ مهاجر بعد ١٣ سنة هل لو وقفنا التاريخ هنا. الرسول انهزم؟ لا الذى يدافع عن الإسلام الحق إسلام العمل إسلام الحياة إسلام العصر إسلام الإنتاج لن يضيره أبداً أنه يسقط مرة واثنين وعشرة.

الدكتور الشافعى : قلنا لا هتاف لا تصفيق القاعة محايدة، كما أن رئيس الجلسة محايد الدكتور/ محمد عمارة يطلب التعليق لمدة خمسة دقائق. ولكن تؤجل هذا إلى أن اسمع المعقب التالى أولاً الدكتور/ محمد سليم العوا.

شكراً د. فرج فودة.

الاستاذ / محمد سليم العوا

بسم الله الرحمن الرحيم

ابدأ بنضية جرت فى وصف كلام الاستاذ الدكتور/ فرج فودة كنت اتمنى أن اعيد الوصف الأن فقد رجوت الأخوة الحاضرين إلا يستجيبوا لتلقائية المشاعر فلانضحك للكلمات المضحكة أو نسخر من كلمة ساخرة.وحسبت أن هذا من الأدب الذى أؤدبه لنفسى وانصح به اخوانى فإذا بأخى الدكتور/ فرج فوده لا يسخر منى والسخرية منى مباحة ولا يضيق بها صدرى ولكنه يسخر من القاب نتمنى ألا تكون محلاً لسخرية.

د. فرج فودة يقول لنا أن المبانى اذا حكمنا وأردنا ان ننشأ بناء لن تقام على المذهب الشافعى أو المذهب الحنبلى وأن البناء لن يؤسس على قواعد الإيمان وانما يؤسس على قواعد خرسانية، المذهب الشافعى والمذهب الحنبلى والمذهب الملكى والجعفرى والشيعى هذه فى نفوس المؤمنين بها ونربأ أن تكون محلاً للسخرية فى بناء وقواعد الإيمان التى يظن الاستاذ د. فرج فوده أن المبانى التي تقام عليها الأبنية على أساسها فلو أن كل انسان أخذ بناء ملتزما بقواعد الإيمان التى تأمره بالأمانة

والاتقان والأحسان ما ضاع مال وانهارت عمائر وراح ضحيتها عشرين أو أكثر من عشرين، وقواعد الإيمان هى التى أوجدت مواصفات البناء الصحى والخلقى، وقواعد الإيمان هى التي أوجدت مواصفات البناء الذى يضمن سلامة الإنسان، ففى لب الفقه التى يسخر منها الاستاذ د. فرج فوده ويقول لا تحتكموا إليها، ونحن نحكمه إليها ولا نحتكم إليها ونقبلها حكماً بيننا وبينك فى كتب الفقه هذه ان من طبق نصف تطبيق فاضر بالناس فعليه القصاص والعقاب، وفى كتب الفقه هذه أن من أقام بناء وهو لا يعرف كيف تقام الأبنية عوقب ولو لم يضر أحداً لماذا لأنه اضر بمال صاحب البناء فاسرف فى انفاقه حيث لا يجوز له الاسراف فى مال غيره. فى كتب الفقه التى يقول د. فرج فوده انها لا تصلح حكماً بيننا وبينه، نحن نقول انها لا تصلح حكما بيننا وبينه وحدها إنا أربأ بهذا قبل أن أربأ بنفسى قبل أن أربأ بغيرى على أن اضيع وقت السادة والسيدات الحاضرين والحاضرات فى ضحك وهتاف وغيرنا من الممثلين الهزليين فى السينما أقدر الف مرة منا على اضحاكهم وافساد وقتهم بها. المسألة الثانية التى يكثر الكلام حولها كل حين مسألة البرنامج والحلول محددة التفاصيل د. محمد عمارة تحدث عن برنامج التحالف وأنا منضم اليه فيما قال فلا أريد أن أكرره ولكننى أقول فى هذه المسألة ثلاث نقاطك

النقطة الأولى: أننى اتقرب الى الله تبارك وتعالى وأرجوا أن ابعث يوم القيامة وأنا ناثر امامى كلامى الذى نقله أ.د. فرج فوده يقول انه حجة عليه ان اتقرب الى الله تبارك وتعالى بأننى من بين الذين كتبوا منذ ١٥ سنة طبعة أولى عام ١٩٧٣ أن الشريعة الإسلامية قد تركت تفاصيل نظام الحكم لتختار فيه الأمة ما تريد وأنا أقول هذا وأكرره وأن الشريعة الإسلامية لم تفرض على الناس نظاماً محدد التفاصيل للشورى وإنما فرضت القيمة فرضت قيمة الشوري فلم تتح لاحد أن يتخلى عنها، ورسول الله صلى الله عليه وسلم وصفه أبو هريرة فى الحديث النبوى لسند صحيح من سنن الترمذى ما رأيت احد أكثر مشورة لاصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلق ابى هريرة فقال ذلك من أن الله اغناه عن المشاورة يعنى الوحى الذى ينزل عليه صباح مساء يصوبه ويسنده، والاسلام الزمنا بقيم.

وهذه القيم أعلى من الجماعة، تخضع لها الجماعة لا تستطيع منها فكاكا وتقيم بناءها السياسى والاجتماعى والاقتصادى والتعليمى على ضوء هذه االقيم وعلى هديها.

وليس الإسلام فى هذا بدعًا من النظم والقوانين بل قوانين الدنيا الحاضرة كلها تقول هذا الكلام وقد اتيت معى بنص واحد من كتاب واحد لواحد من كبار هؤلاء الدستورين مسميه الفرنسيون عميد الكتاب الدستوري فى الدنيا اسمه الفقيه ديفيه يقول ترجمة من كتابه مخالفة الشتريعات فى الدستور الذى اعده قاضى القضاة عام ١٩٨٩ فى ص ٣٨٥، ٣٨٦ يقول أؤمن اشد الإيمان بأن هناك قانونا أعلى وجد قبل وجود الدولة ذاته، وكل تشريعات الدولة وحتى تشريعاتها الدستورية مالم تخضع لهذا القانون فالدولة فى سلطتها التشريعية ليست حرة ولكنها خاضعة لقانون أعلى منها وكلما تقدمت فى السن وازدادت تعمقًا فى القانون ازدات اقتناعا بهذه الظاهرة:

ان الدولة لا تخلق القانون بل هو شئ خارج عنها وأن فكرة القانون مستقلة كل الاستقلال عن الدولة وأن القاعدة القانونية تفرض طاعتها على الدولة، كما تفرض طاعتها على الأفراد سواء بسواء ان الدولة تخضع لقاعدة قانونية لاتريد لها ولا تستطيع لها خلقا موجودة قبلها لا نستطيع صنعها ولا نستطيع مخالفتها نحن فى بلاد المسلمين نقول ان هذه القاعدة اسمها القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية واخواننا العلمانيون يقول ان اسمها العقل وأنا لا أدري هل هذا العقل هو الإيمان .. أنا لا علم لى انا اقول ان القاعدة التى أعلى من الدولة هى القرآن وصحيح السنة فإذا كان فى القرآن حكم وجب ان ننزل عنده واذا لم يكن فى القرآن حكمًا فعلى الأمة أن تشترك لتصل الى الحكم الذى يوائم حلول مشكلاتها فى عصورها.

فى كتابى الذى نقل منه أ.د. فرج فوده وفى كتاب آخر اسمه فى نظام البناء الإسلامى كلام عن هذا اختصر منه فقرتين اثنتين.

أولاهما : أقول فيها المنهج الصحيح الذى يتبعه الدعاة إلى الله على بصيرة وحكمة هو أن هناك قواعد ملزمة تلتزم بها الأمة والدولة وهذه القواعد مقررة بنصوص بالغة المرونة والسعة تكتفى بتقرير القيمة والإلزام بها دون تقرير الوسائل التى يتبعها الناس فى بلوغ هذه القيمة وتحويلها إلى واقع تحتاجونه، وبعد قليل أقول أن تفاصيل النظم التي يقرها الاسلام قلتها فى شقين فى المجالات المختلفة ذكرت عمداً.. ليختار المسلمون فيها ويصنعوا باختيارهم ما يواجه العصور والنظم المختلفة وبعد فترات أقول أن اجتهادات فقهاء المسلمين بداهة لا تلزم أحدا بعد العصور التي صيغت فيها ..

أما قضية الحلال غير ملزم لأن الحلال يجوز فيه التضييق والتوسيع والتوضيح والتطبيق والنظر والحوار البنت عندها ١٣ سنة والحمل يقعد ٤ سنوات أو مايقعدش ومثال هذه القضايا المضحكة المؤسفة موجود فى كل قانون وفى كل فقه فى الدنيا.

وهو ليس حجة على القانون نفسه وليس حجة على اصله السماوى الموحى به من الله تبارك وتعالى بل إنما حجة على أولائك الناس ولو أن المالكية والشافعية وغير ذلك الذين قالوه فإنه ليس أحد من خلق الله بعد محمد صلى الله عليه وسلم إلا وفى كلامه ما يؤخذ وينكر إلا النبى صلى الله عليه وسلم هو الوحيد الذى كلامه ليس فيه ما ينكر ولذلك لما أتكلم أخى الدكتور فرج فوده بيقول كيف نقطع اليد ونجيب الشهود من على باب المحكمة طبعا.

أنا محامي ومحتاج الشهود - لا لا أقطع اليد إذا كان الشهود من على باب المحكمة اقطع اليد إذا قامت البينة الشرعية بشروطها وانتفت الموانع الشرعية التى فيها أن يكون الناس قد رزقوا كفايتهم من الطعام والشراب والملبس والمتعة المباحة وهذه ليست من كلام الفقهاء ده من كلام حسن الهضيبى اللى الدكتور فرج فودة تلى بعض كلامه فى رسالته الصغيرة- التى اسمها دستورنا اللى لما كان فى المعتقل سنة ١٩٥٦ رد على الذين قالوا أنه ليس للإسلاميين دستور، أو نظام عمل، كلام الاستاذ عبد القادر عوده وهو شهيد الإسلام وشهيد مصر وليس شهيد الأخوان فحسب فلم يكن عبد القادر عوده ممثلا لجماعة الاخوان المسلمين دون غيرها من أبناء

الأمة يطلب ان تسود الحرية والديمقراطية فقد كان أثناء الثورة يتحدث باسم رئيس الجمهورية وأعتقل العضو خالد محى الدين رئيس حزب التجمع الآن إنما كان عبد الناصر عوده ومن معه من الرجال الشرفاء الأحرار رحمهم الله جميعا يتحدثون باسم هذه الأمة كلها مسلميها وأقباطها اذ طلبون للناس حقهم من أن يكسبوا كما شاءوا ورئيس الجلسة وهو أستاذ قانون دولى مبجل محترم بدأ الجلسة بان الحوار يدور حول حق أصيبل من حقوق الأنسان هو حق تقرير المصير وأنا أطلب واقول أن الناس فى الدنيا كلها يحكمون كما يريدون قانونا بواسطة الجهات والاشخاص والعادات التى يختارونها أو يحبونها ويتعلمون بلغاتهم على النحو الذى يرقه ويرسخ ويثبت فى عقائدهم واديانهم، وحتى المسلمين، فأنهم إذا فعلوا ذلك وصفوا بالاصوليين وسموا بالمتطرفين. وأتهموا بالأمراض النفسية، وبأن هذا العلم هي التى تقودهم الى القرآن الكريم.

إن الإسلاميين الذين يطالبون بتطبق الشريعة الاسلامية لا يطالبون بتطبيق ما جاء في كتب الفقه لأن ما جاء بكتب الفقه فيه كثير جيد ويجب اختياره وفيه غثاء كثير ينبغى التخلص منه والذين يحكمون هم المطالبون بأن يقدموا حلا لمشكلة الديون وحلا لمشكلة الإسكان وحلا لمشكلة العلاقات الخارجية التى احنا فيها حتى اصبحنا نتسول على موائد اللئام كما يقول د. محمد عمارة .. وحلا لمشكلة الصهيونية التي تحتل أرضنا.

أن الذين يدعون بأن يكون الدين لله والوطن للجميع لم يكونوا يدعون بدعوة علمانية ولا يدعون بدعوة إلحادية ولم يكونوا يدعون لغل الدين عن الدولة وأنما كانوا يدعون لنص مأخوذ في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، سعد زغلول ايها الاخوان أزهرى تعلم وتخرج فى الأزهر الشريف وكان قاضيا ثم محاميا وهناك كتاب كامل اسمه (سعد زغلول فى أقضيته).

لو قرأه قارئ لامتعه البلاغ العظيم الذى لايكاد يخلوا فقره منه من استشهاد فى قضية أو مبدأ أو آية دون أن يذكر أنها آية رقم كذا.. لأن الاسلام كان روحا قد تشربتها نفسه فحين اراد ان يصوغ شعار الثورة. الثورة العظيمة ثورة ١٩١٩ صاغه

في كلمتين الدين لله وهى مأخوذة من قول الله تبارك وتعالى أسمه (قل لله الدين الخالص) الدين لله والوطن للجميع وهى مأخوذة من قوله سبحانه وتعالى (والأرض وضعها للأنام) ولم يقل وضعها لمن يؤمنون بمحمد أو بعيسى أو بموسى وأنما قال وضعها للأنام فمن هاتين الآيتين الكريمتين استخلص سعد زغلول هتافه وقد كان ثاقب البصر وقد كان حاد البصر شعاره الذى جمع الأمة حوله وهو شعار الدين لله والوطن للجميع، ولكنه كان يعرف أن يكون الحكم للأغلبية مع حفظ الحقوق الكاملة لكل الأقلية.

اذا لم يكن يعنى هذا الشعار أن الحكم والإدارة للأغلبية مع حفظ الحقوق الكاملة لكل أقلية فإنه خال من أى معنى كما يزعم الزاعمون خلو شعار الإسلام هو الحل من كل معنى.

يبقى عندى ما أقول لأخى الاستاذ الدكتور فرج فوده ولغيره الذين يقولون مقالته الحاكم ومساءلته ان ما يعاب على جماعة الاخوان االمسلمين من أن المرشد اذا بويع يبقى مرشدا حتى يموت أو يستشهد في سبيل الله أمر يخص هذه الجماعة وهو ليس عيبا لانها جماعة وليست دولة فانهم اجتمعوا على رأى وقرروا لانفسهم نظاما يتبعونه آاما الدولة التى يشترك فيها المسلمون وغير المسلمين مؤمنين وملحدين فلا يمكن أن تقوم على تنظيم كتنظيم الجماعة.

ولكننا لا نستطيع أن نبقى رئيس الدولة إلى فترة حرة حتى يلقى الله، الواقع المفروض علينا من سنة ١٩٥٢ حتي الآن هو ماذا؟ هل انتخبنا رئيسا عند إنتهاء مدته هل أنتخبنا رئيسا بإدارة حرة؟ هل هناك صوت واحد من الأصوات الداعية للفضيلة يعارض إضافة حرف التاء المربوطة فى كلمة مدة وبحولها إلى مدد؟ فيصبح حاكم الجمهورية من حاكم منتخب يتجدد إنتخابه إلى حاكم حتى يلقى الله أننا لا نريد أن نرمي الناس بعيوبنا وهذه العيوب فينا ومن كان بيته من زجاج فليحذر رمى الناس بالطوب لأنهم سيحدفونه به ان الذى فرض الدكتاتورية والحكم الشمولى على هذا البلد ليس هو حسن البنا بكلماته المختارة من سياق خلاف سياسى كما قال أخى إن كلمات سعد زغلول هي مبتسرة من سياق خلاف سياسى ان الذى فرض نظام

الحكم الشمولى جماعة قاموا بما يسمى حركة الضباط المباركة ثم انقلبت إلى ثورة ٢٣ يوليو ولم يكن لهم برنامج قبل ان يحكموا البلاد ولم يكن لهم برنامج بعد أن حكموا البلاد وتاهوا بنا متاهات فى الاشتراكية والشيوعية والديمقراطية بالانياب والديمقراطية منزوعة الأنياب حتى أوصلونا إلى أن يوجد فينا الجوعى ويطالبنا فرج فوده باطعامهم وإلى ان يوجد فينا سكان المقابر والذين يسكنون المقابر ويطالبنا فرج فوده بإسكانهم وأن ينحرف الأولاد والبنات وهى ليست من الأخلاق الخاصة إنما هى قضية الأخلاق العامة لانها تخص كل بيت، ينحرفون لأنهم لايجدون زواجا ولا سكنا ولا مأوى يكفيهم عن الفتنة والإنحراف.

أننا لا ندافع عن عيوب غيرنا ولا نحاسب بإخطاء حكامنا الذين أدوا بهذه البلاد إلى هذا لم يكن أكثر الناس تشاؤما يتصور أنها تصل إليها أو تحيط بها.

أيها الأخوان ان الله تبارك وتعالى سلح نبيه أعظم تسليح منّ عليه أعظم منّه حين حدثه فقال (قد نعلم أنه ليحزنك الذى يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بأيات الله يجحدون ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى اتاهم نصرنا ولا مبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبإى المرسلين وأن كان كبر عليك اعراضهم فإن استطعت ان تبتغى نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى يبعثهم الله ثم اليه يرجعون ثم يتدخل الاستاذ الدكتور الشافعى بشير رئيس الجلسة منهيا حديث الاستاذ محمد سليم العوا لتجاوزه الوقت ومعطيا الكلمة للسيد الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا:

كلمة الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا..

ثم تحدث د. فؤاد زكريا

من طبيعتى أننى من هؤلاء الناس الذين يعتبرهم الكثيرون ثقلاء الدم لأنهم يحتكمون دائما إلى المنطق ويخاطبون عقول الناس ولا يحاولون التأثير فى مشاعرهم وقد شاهدنا اليوم فى هذه القاعة قدرا كبيرا من محاولات التأثير فى المشاعر.

ومن أساليب التأثير فى المشاعر استخلاص أو إقتباس نص معين أو حكاية أو رواية معينة حدثت فى فترة تاريخية معينة ثم التعميم من حكاية جزئية أو موقف فردى التعميم المطلق الشامل واظن ان أخى الدكتور محمد عمار لجأإلى هذا الأسلوب كثيرا. اقتباسات من محمد عبده ومن سعد زغلول وغيره، مثل هذا الأسلوب يمكن الرد عليه بأسلوب مضاد، الاقتباسات والاستشهادات نستطيع بسهولة أن نجد استشهادات مضادة لها تؤدى إلى عكس معناها تماما وهذا ما تولاه باقتدار زميلى الفاضل د. فرج فوده، وفى تصورى أن المشاكل التى نعانيها ونواجهها فى مجتمعنا أخطر من هذا بكثير، أخطر من أن نتصيد كلمة لسعد زغلول يعلم الناس جميعا أنها لا تمثل موقفه الحقيقى.

لأن موقف الوفد ككل من الحكم الدينى معروف. النحاس باشا أيضا وهو خليفة سعد زغلول كان يرفض من يحدثه عن الدولة الدينية فى الوقت الذى كان فيه نفسه هو شديد التدين بل ربما كان أكثر رؤساء الوزراء المصريين تدينا حتى الآن، ومع ذلك كان يرفض المبدأ من أساسه.

فالتراشق بالحكايات والروايات هذا يؤدى إلى طريق لا نهاية له، نحن يا سادة أمام موقف خطير، نحن أمام عصر يداهمنا بمفاجآت كل يوم ويجب أن نكون أكثر جدية من هذا - المشاكل أمامنا عميقة وتحتاج إلى تفكير وتحتاج إلى أعمال العقل، خاصة وأن العقل ليس من صنع الشيطان، لم يعطه لنا الشيطان، العقل اسمى ملكه وجدت فى الإنسان وأى محاولة لوضع تضاد بين من يلجأون للنصوص القرآنية والاحديث النبوية من جهة وبين من يحكمون العقل وأى محاولة لجعل كل من الطرفين ضد الآخر هى محاولة محكوم عليها بالفشل منذ البداية.

نحن استمعنا إلى من يعترض على عنوان هذه الندوة ويريد أن يجعلها بين الدولة العلمانية والدولة الإسلامية أو الدولة الدينية ثم يُعرف العلمانية بأنها هى اللاحاديةأو اللادينية إذا كان الأمر كذلك فإذن كان يكفى أن نتوقف عند عنوان الندوة ولا داعى للندوة نفسهاا.

لأنه لو كانت المسألة مناظرة بين الالحاد أو اللادينية وبين الدين، فالموضوع محسوم منذ بداية الأمر وما كان يصح أن نأتي ونضيع وقتنا طوال هذا الوقت ونبذل هذا الجهد ونتجادل مادامت المسألة حوارًا بين طريق الله وطريق الشيطان.

ولذلك أنا أعتبر هذه المسألة لها دلالة عظيمة، دلالاتها أولاً إننا لو قارنا بداية حديث السيدين الكريمين سليم العوا ومحمد عمارة مع حفظ الألقاب طبعًا سنجد أن محمد عمارة في البداية عرف العلمانية تعريفًا رقيقًا.

يقول أنها تعترف بالدين وتعترف بالإسلام ولكنها لا تعترف بالإسلام كنظام سياسي أما تعريف الدكتور العوا فكان : الحاد ولادينية هذان قطبان كبيران في التيار الإسلامي اختلفا وارجوا أن ترجعوا إلى التسجيلات في هذا الأمر لأني حرصت على تدوين الكلام بكل منهما.

القطبان اختلفا في مسألة تعتبر أيضا اساسية، والاثنان لهم نفس المرجع وأعود فأقول ان الاختلاف سيكون هنا في الأساسيات، إذن الرجوع إلى هذا المرجع لا يعصمنا من الاختلافات ولايعصمنا من الانشقاق، ولن يضمن لهذه الأمة تلك الوحدة التي تعتبر أنها أمنية عزيزة لدينا جميعا نفس المشاكل التي نعاني منها الآن ستعود، وهاهي العينة أمامنا.

وأنا أوضحت قبل هذا المثال بالموقف الخاص من أزمة الخليج ولدينا أمثلة لا نهاية لها انظروا إلى افغانستان وما حدث فيها، افغانستان ظلت الحركة الإسلامية طوال الوقت الى جانب ريجان ويجلسون إلى جانبه وتصورهم الصحف ووكالات الأنباء وهم ملتفون حولهم وبكل صراحة يقولون لقد اتينا لكي نتلقى المساعدات من أمريكا واليوم امريكا هي الشيطان هذه قضايا أساسية لم يتمكن الإسلاميون من التغلب عليها لم يكن الرجوع إلى الاحتكام وإلى كتاب الله عاصمًا لهم من الاختلاف في هذه الأساسيات وأعود وأتساءل ما الذى يضمن لنا ألا يستمر هذا الانشقاق بل ويزداد اذا اتت الحكومة الإسلامية إلى الحكم؟ ما هو الضمان؟ ان الاختلافات تمتد إلى جذور التفكير نفسه فكأننا نريد أن ننقذ الأمة من الإنشقاق

ومن الاختلاف ومن التباين فى الرأى ومع ذلك نعود إلى هذا الاختلاف حتى مع احتكامنا إلى النصوص القرآنية.

الموضوع يا جماعة أخطر من هذا بكثير عندما يقول الأخ الدكتور العوا أن العلمانية تختلف عن التيار الإسلامى فهل نخضع الدولة للقرآن أم لما يريده الناس عندما يقول ذلك فمعنى هذا للأسف الشديد أن ماقلته فى مبدأ الأمر لم يصل اليه على الأطلاق. لأننى أقول ان الناس يحتكمون إلى القرآن بالفعل ومع ذلك تتدخل عقول الناس، أنظروا إلى مجموعة الدول التى تدعى أنها تحتكم إلى الإسلام وانظروا إلى كمية الخلاف بين هذه الدول، عندنا ايران عندنا السودان عندنا السعودية عندنا إلى حد كبير ليبيا عندنا باكستان - والتعليق من الحاضرين على ليبيا فيرد د. فؤاد زكريا بقوله إلي حد كبير) دعونا لا نخدع أنفسنا ولذلك أنا قلت لحد كبير فيه نماذج متعددة تدعى كلها للأحتكام إلى الإسلام ومع ذلك كل يسير فى طريق مختلف.

ما هى العلاقة بين هذه النماذج؟ يقول كل نموذج على الآخرين أن إسلامنا هو الإسلام الحقيقى والآخرون على باطل هذه هى الحقيقة، بل لو جمعت مجموعات من التيارات الإسلامية فى العالم العربى سويا ستجدون لكل منهم تفسيره الخاص للإسلام، والمشكلة الحقيقية هى أن كل منهم يؤكد ان أسلامه هو الحق وأن الآخرين على باطل، هذه هى القضية! ما الذى نستطيع أن نرتكن عليه فى هذه القضية؟

كل واحد كل جماعة، أنا استمعت من الذين يجلسون معنا على هذه المنصة من يوحدون بين الإسلام وبين الديمقراطية واستمعنا إلى نصوص غريبة تؤكد أن هناك من يعادون الديمقراطية بين التيارات الإسلامية ويقولون ان هذا نظام مستورد من الحضارة الغربية ومن اليونانيين إلى آخره، وهناك من يقولون أن الشورى هى مجرد الاستشارة من مجموعة الحاكم، وهناك من يقولون أن الشورى هى الرجوع إلى الشعب بانتخابات عامة، هذا يقول أن رأيى هو الاسلام الحقيقى والآخر يقول ان رأيى هو الإسلامى الحقيقى، هذه هى المشكلة. قال الدكتور سليم العوا ان العلمانيين أيضا يختلفون ولكنهم يختلفون ويعترفون بأنهم بشر ولذلك نجد أن الصورة تختلف

عن هؤلاء الذين يدعى كل منهم أنه يمثل كلمة الله وبالتالى فيأتي لخصومه ويقمعهم وربما اعدمهم لأن الخصوم فى هذه الحالة يعتبرون كفرة، وأنا استمعت اليوم تعريفا للعلمانية بأنها هى الالحاد واللادينية من زميل كريم يمثل مجموعة لاتزال خارج الحكم، ماذا سيكون الحال لو أصبح الزميل الكريم أو من يقول قوله هذا.

لو اصبحوا حكاما ماذا سيفعلون باصحاب الرأى الآخر، هى .. هى المشكلة..

لقد أثيرت قضية الجزائر بشكل مباشر وغير مباشر وأنا أوكد لكم أننى وكثيرين غيرى من أشد الناس اسفا على ما حدث فى الجزائر وعلى قمع الديمقراطية عن طريق الجيش أو عن طريق ما يسمى بلجنة التحرير أو ما شابهها من اسماء أؤكد لكم أن هذا كان بالنسبة لى وبالنسبة لكثيرين أمرا مقززا. ولكن تأملوا فى البديل جبهة الأنقاذ (فى أثناد عملية الحكم) كان شبابها يقفون على أبواب مراكز الانتخابات ويقولون من ينتخب غير مرشح الجبهة الإسلامية سيدخل النار.

وبسرعة نقلت الأنباء التى تقول أن عليكم أن تغيروا عاداتكم حتى عادات المأكل والمشرب والملبس .. إلخ.

لا أعتقد أن هذا الكلام مزيف أو مزور لأن من يعتقد أنه ممثل السماء لابد أن يحكم على خصومه بأنهم كفرة وبأنهم شياطين وبأنهم يجب أن يستأصلوا من على الأرض هذا شئ طبيعى وفى الحالات االتى يتمكن فيها هؤلاء من السيطرة يزداد التطرف وانظروا إلى عدد الاعدامات التي قام بها الخومينى فى ايران وانظروا إلى عدد الاعدامات التى قام بها المكاشفى فى عهد جعفر النميرى حينما كان الأخوان المسلمين وحسن الترابى متحالفين معه تحالفا كاملاً.

وهذه نماذج ملموسة لنظم حكم قالت أنها إسلامية ولكنها تؤمن بأنها هى وحدها التى تسير فى الطريق الألهى فلابد من استئصال الخصوم. طبعا بعض الزملاء الافاضل من الجالسين على هذه المنصة لانهم اناس مستنيرون ولأن لهم خلفيات فكرية عميقة يقولون بغير هذا هذه رؤيتهم هم. ولكن التجارب الفعلية سارت فى غير هذا الاتجاه، فما هو الضمان؟

أنا شخصيًا اعتقد أن مشكلة الديمقراطية في الجزائر كانت مأساة ولكن هذه المأساة كان يمكن أن تحل بطريقة سهلة لو أن جبهة الإنقاذ اعلنت منذ البداية فى العالم كله وعلى أوسع نطاق أننا إذا تولينا الحكم فسوف نستمر فى الطريق الديمقراطي وسوف نعترف بالرأى الآخر ولا نستأصل خصومنا لنجحت فى أن تكتسب تعاطف الجميع سواد من الإسلاميين أو غيرهم ولكنها لم تفعل ذلك.

المشكلة ليست المطالبة الديمقراطية التى توصل للحكم ثم تترك الديمقراطية بعد ذلك، المشكلة هى الاستمرار فى الديمقراطية بعد الوصول للحكم، المشكلة الحقيقية هى ماذا سيحدث عندما يصبح هؤلاء حكامًا- الشواهد حتى هذه اللحظة تدعو إلى التشاؤم الشديد، لذلك أقول أن المشكلة لا تحتاج لا إلى التأثير في العواطف عن طريق اقتباس أمثلة أو رفع الصوت أو المسألة أو كذا أو كذا، المسألة تحتاج إلى تفكير عميق.

فى الواقع أن الكثيرين يتحدثون عن الإسلام من منطقهم وعندما نتأمل كم يوجد من تفسيرات الاسلام فى هذا العالم ومن رؤى الإسلام ومن الإتجاهات المتباينة للإسلام نشعر بأن مثل هذا التعميم فيه تضليل فادح للمحتارين الموجودين النهارده.

والجميع يؤكدون أن أسلامهم الخاص هو الحل وهو الصحيح وكل يفسر الإسلام على حسب هواه وعلى حسب مصادره، ووجود النص الذى يحتكم اليه الجميع لم يمنع من اختلاف الجميع فى أشد الأمور أهمية بالنسبة إلى مستقبل هذه الأمة.

المبادئ كما قال الكثيرون من السادة الحاضرين عامة ومن حسن الحظ أن البعض قد أعترف بشكل قاطع بأن التطبيقات متروكة للبشر. المبدأ العام فقط هو الذى سيوجه وهو الذى سيحكم، اذن هنا جزء بشرى هام هو التطبيق، هذا الجزء البشرى ممكن نسميه العلمانية لأنه تطبيق بشرى ومبنى على اجتهادات بشرية بحتة تبعا لتطور العصر كما قال الأخوة الزملاء، كلما ازداد العقل تغيرا أرتفعت مساحة هذا الاجتهاد البشرى ونحن داخلون على عصر تحدث فيه التغيرات فى كل يوم، لا

أقول فى كل يوم، لا أقول فى كل سنة أقول فى كل يوم يستجد أشياء يستحيل أن نعيدها من خلال الرجوع إلى الماضى بأى حال من الأحوال، ليه لأنها أشياء لم يكن من الممكن أن نتنبأ بها هى مستجدات فيها عناصر جديدة تدخل فى حياتنا فى كل يوم اذن فى هذه الحالة الاجتهاد البشرى مساحته ترتفع فى سنة ٢٠٠٠، سترفع أكثر فى سنة ٢٠٥٠ وسترفع إلى أكثر وأكثر وستظل العموميات لتبقى ولكن التفكير كله والتعب والعمل كله فى هذه التطبيقات التي تتكاثر علينا وتهاجمنا يوما بعد يوم.

اذن المسألة لا تتصور أننا حلينا المشكلة عندما نقول أننا سنأخذ من الإسلام قواعده العامة ونترك التطبيات لاجتهاد البشر، لأن مشاكلنا كلها فى التطبيقات، طبعا ما هو الشئ اللى ها يخلى الشبان المحتارين الموجودين النهارده يلاقوا شغل أو مايلاقوش، يلاقوا سكن أو مايلاقوش، يقدروا يتزوجوا أو مايقدروش المشاكل التي تسبب كل هذه المرارة وكل هذا الاحباط للشباب هو بالضبط هذه التطبيقات وليست المبادئ العامة، يعني أنا أريد أن أقول أن مساحة الاجتهاد البشرى حتى مع التسليم بمقدمات الأخوة الزملاء تتسع يوما بعد يوم والجهد فيها يزداد، ومصير الاجيال سوف يضغط على قدرتنا البشرية على التوصل إلى التطبيقات السليمة التي تسمح لنا بأن نعيش حياة كريمة أو حتى معقولة فى عالم المستقبل، هذه هى القضية وثقوا أننا جميعا نريد الإصلاح لمجتمعنا وليس بيننا أى شخص معاد لهذه المجتمعات، أو يريد أن يكون عميلاً، المسألة ببساطة هى أن الحل المطروح علينا لا يثمر ولا يجنى ثمراً، ليس هذا هو حل المشكلة، المشكلة هو أن احنا ننغمس فى ربوع هذا العصر ونهتدى إلى الحل ممكن يكون مستلهم من تراثنا - عظيم جداً - ممكن يكون من الخارج ممتاز لكن المهم ان احنا نلاقى لشعبنا مكان وسط الأمم ان موقفنا الذى نتخذه هذا يعني أننا راضون عما نحن فيه أبدا هذا غير صحيح ربما كان يبدو ظاهريا أننا راضون فيما يتعلق بنقطة واحدة هى الفصل بين الدين والسياسة.

ولكن فيما عدا ذلك نحن نعلم تماما نقاط الضعف الهائلة الموجودة فى الأنظمة الإسلامية والأنظمة العربية بلا جدال. ونحن لا نتوافق مع هذه الأنظمة ولا

نقبل سياستها على الإطلاق، كل ما فى الأمر أننا نريد أن يكون الصراع فى داخل مجتمعنا صراعًا بين بشر وبشر - نصارع هذه الأنظمة باعتبار أن احنا بشر وهم كمان بشر - أنما لو طلع فريق يقول لا نحن نمثل حاكمية الله نحن نمثل الرأى الالهى يبقى شروط الصراع هنا ضاعت لأن فريق يدعى لنفسه العصمة وفريق يدعى أنه يمثل كلمة السماء وفريق يقول أنا بشر .. لا .

الصراع بشرى ومهما كان هذا الفريق الآخر يستند إلى الأصول العقائدية والاصول الدينية فسيظل بشرًا - كل ما فى الأمر أنه بشرى غير معترف بنفسه يعنى وفيه كل عيوب البشر لكن لا يعترف بذلك ولهذا يستأصل خصوصه بزعم أنه هو الذى يمثل حزب الله والآخرون يمثلون حزب الشيطان وهنا الخطورة .

ولكن عندما يكون الصراع بين بشر وبشر تبقى الساحة متكافئة.

والمعركة مستمرة، لا أحد يقول أن ليس فى الإمكان ابدع مما كان، المعركة مستمرة ولكن المهم أن تكون شروط الصراع متكافئة دون أن نعطى العصمة لأى طرف فى هذا الصراع.

قال د. الشافعى بشير

شكرا للأستاذ الدكتور فؤاد زكريا

وطلب د. الشافعى بشير من د. محمد عمارة الرد على اسئلة الدكتور فرج فودة فى خمس دقائق.

يقول د. محمد عمارة :

فى رد د. فرج فودة على الأسئلة التى وجهتها رد باسئلة أرى من واجبى الرد عليها. وفى البداية لقد قلت أننا نحتكم إلى مرجعية لنصل إلى كلمة سواء أو تختلف إلى كلمة سواء قلت هل الإسلام عقيدة وشريعة أم عقيدة فقط - دين ودولة أم دين فقط والدكتور فرج فودة اجابته على اسئلتى مسلم بالشريعة وبالزام الشريعة فهو يتميز عن موقف د. فؤاد زكريا الذى مازال مصرًا على أبعاد السياسة عن الدين

أريد أن أقـول هذا مكسب عظيم وهذه خطوة مسـتنيـرة فى الإتجـاه الصـحـيح الذى نريده.

قال أن الإسلام عقيـدة وشريعة وأن الشريعة ملزمة ولا يجب تعطيل الشريعة أو إرجاد الشريعة هذه واحدة.

فقط هو يطلب أمورًا أنا أوافقه معها واختلف معه فيها أن مبادئ الشريعة شئ واجتهادات الفقهاء القدامى والمحدثين شئ آخر - الملزم هو الشريعة ومبادئ الشريعة وليس اجتهادات الفقهاء أيا كان هؤلاء الفقهاد إلا إذا كانت هذه الشهادات صالحة لزمننا وموافقة لمبادئ الشريعة - نحن معه وهو معنا على مبادئ الشريعة وإلزامها فقط يريد اجتهاداً حديثا لعصرنا وتنقية لتراثنا الفكرى وهذه هى صيغة اتفاق وصلنا إليها فى الحوار، فقط هنا جزئية أريد أن أشير إليها هناك حديث قيل عن اغتيالات حسن البنا وموقفه من الأحزاب، فارق بين الأحزاب التى كانت تدور فى فلك الاستعمار والتى حملتها الثورة والتى كان ضمنها الحزب الوطنى وحزب مصر الفتاة والضباط الأحرار وكل التيارات التى نبعت من حزب مصطفى كامل وبين الأحزاب التى كان لها شأن آخر، فإذا تجدد اجتهاد الحركة الإسلامية اليوم وأصبح مع التعددية بعد أن تنكر حق الوجود لأحزاب الأقليات التي كانت تدور فى فلك الاستعمار فهذا تطور واجتهاد مع الأمر الواقع وليس شيئًا يعيب حسن البنا، كان مع دستور ٢٣ ومع آليات النظام الديمقراطى وقال أنه من أقرب النظم إلى الإسلام.

أ. د. فرج فوده أشار إلى كلمة عثمان بن عفان« لا أخلع قميصا ألبسه لى الله، هذه كلمة عثمان، ومن قال أن عثمان معصوم والذين اخلعوه هذا الثوب هل قيل لهم أنهم كفرة لأنهم خلعوا ثوبا ألبسه الله؟ لم يقل أحد أن الذين خلعوا الثوب عن ثعمان أنهم كفرة، هذه اجتهادات.

موضوع أن البناد مش حايبقى على مذهب أبو حنيفة لا أنا أقول أن لنا فى البناء هوية حضارية متميزة فرض علينا المسخ الذى نعيش فيه حتى فى النمط الحضارى المعمارى. أنا أقول إن الحضارة المعمارية لها حتى فى الأبنية طراز معمارى متميز.

د. فؤاد زكريا يقول أن إذا رجعنا إلى ما نقول سنكون ضد التاريخ، أى تاريخ؟ تاريخنا نحن أم تاريخ الغرب؟ نحن نريد أن نستأنف مسيرتنا التاريخية حتى لو كانت هويتنا فى إتجاه معادى لتاريخ الغرب، موضوع الحدود دكتور فرج فوده فيقول مسرور كان بيقطع رقبته أنا عاوز أقول تاريخنا مايتخدش من شهرزاد ولا شهريار مثل هذه الأمور (يقاطعه معترضاً الدكتور الشافعى بشير مدير الندوة على الخروج بهذه الألفاظ) موضوع ضمانات التطبيق، نرى ماقال د. فؤاد زكريا .. الإسلام ضمان للسلطة الدينية والأمة هى ضمان ضد الاستبداد وقضية تعدد التفاسير هذه ميزة إسلامية، لأن الخلاف فى الفروع، نحن لا نختلف فى أصول الدين وإنما نختلف فى الفروع فتعدد التفسيرات الإسلامية هذه ميزة أنعم الله بها علينا لأنه لو كانت جهة واحدة ورأى واحد لكانت كارثة د. فؤاد زكريا: قال انا قلت أن العلمانية هى فصل الدين عن الدولة، ود. سليم قال أنها لادينية والحادية - ليس هناك خلاف قين ماقاله د. سليم العواد واللى أنا قلته لأن فصل الدين عن الدولة يعني الحادية الدولة ولا دينية الدولة حتى لو كان الانسان مؤمنا لأنه فى هذه الحالة يجعل الإيمان والدين علاقة خاصة بين الإنسان وخالقه فقد يكون الإنسان مؤمناً كفرد لكنه يجعل من الدولة دولة لا دينية ودولة الحادي، إذن ليس هناك خلاف بين وصف العلمانية واللادينية والإلحادية وبين الحديث عن الإيمان العلمانى الفردى ولأنه يحول الدولة إلى دولة لا دينية (ويتدخل د. الشافعى بشير ينبه إلى إنهاء الوقت فطلب كلمة واحدة عن النميرى والتطبيقات) أقول لكم تعالوا معنا لنجتهد ونطبق اجتهادات وتطبيقات ضد النميرى وضد غيره من الحكام المفلسين الذين يذكرون عورات داخل التراث فى الشريعة الإسلامية، نحن نريد أن نقف على أرض الإسلام نختلف ونتفق على أرض الإسلام نجتهد على أرض الإسلام والقضية ليس كل تطبيق بشرى يعتبر علمانياً لأن الخلاف هو فى المرجعية إذا كانت المرجعية التطبيق والاجتهاد هى الإسلام فهذه هى الدولة الإسلامية االتى ندعو إليها.

وأذكر د. فرج فوده بأن موقفه من إسرائيل وما يكتبه عن إسرا ئيل وأن تاريخنا من الصراع العربى الاسرائيلى، كنا على الباطل وإسرائيل كانت على الحق

حتى ليجعل من شهدائنا قتلى ومن قتلى إسرائيل شهداء، هذا التاريخ لا يتفق مع الإيمان بمبادئ الشريعة لأن هؤلاء يطاردوننا فى الدين ويخرجوننا من ديارنا ويظاهرون على إخراجنا كيف يتفق موقفه من اسرائيل مع ما تقوله الآن من أنك تؤمن بمبادئ الشريعة الإسلامية التى تنهى عن موالاة من يقاتلوننا فى الدين ومن يخرجوننا من ديارنا، إذا وقف التيار الإسلامى ضد هذ الاغتصاب هنا يكون الاندفاع.

أما إذا قلنا أنك مع الشريعة وإلزام الشريعة ومبادئ الشريعة فى الوقت الذى تهيل فيه التراب على الإسلام والإسلاميين فهذا (!!!)

الدكتور الشافعى بشير مدير الندوة يشكر الدكتور محمد عمارة ويعقب قائلاً إن رغم مرور الوقت الطويل فإن الندوة كانت تسير والحمد لله بدون الخروج عن موضوع الندوة ونحن نرجو أن يكلل الله هذه الندوة بالسلام وبدون كلمات حادة والآن أيضاً للدكتور فرج فوده أن يتكلم فليتفضل.

د. فرج فوده...

بسم الله الرحمن الرحيم أعقب بسرعة وبمودة وبحب على د. محمد عمارة وهو صديق عزيز. قال سيادته أننى قلت أن قتلانا قتلى وقتلى اسرائيل شهداء، لم أكن أود أن ينزلق هذا المزلق لأننى شقيق الشهيد محى الدين على فوده الذى استشهد بلا ثمن فى ٥ يونية ١٩٦٧ وأنا لا أستطيع أن أطعن لا شهداء الوطن ولا أخى الشقيق واتحدى د. عمارة أن يذكر أين وجد هذه العبارة قتلانا قتلى وقتلى اسرائيل شهداء بل وأزيد فأقول لو أثبت أننى كتبت ذلك لاعتزلت الكتابة والخطابة واسترحت وأرحت، النقطة الثانية د. محمد عمارة، وهو شخص يتميز بذكاء بالغ لم أكن أود له أن يكرر للمرة الثانية الحديث على أننى أستقى معلوماتى من ألف ليلة وهذه المرة أنا استقى معلوماتى من شهرزاد يا دكتور عمارة يمكن أن يكون الرد وأنك تستقى معلوماتك من رجوع الشيخ الى .. لا لا.

ماذا يستفيد الناس ماذا يستفيد الجالسين إذا تراشقنا ونحن فى جلسة فكر وآراء، هذا خارج الحوار وأخلاق الإسلام تأباه..

د. محمد عمارة قال أن هناك برنامج للتحالف يقصد البرنامج الانتخابى اللى كان من نقاط يأخذوا صفحة قد كده (مشير إلى ضآلة عدد الورق) لا يا د. عمارة الإسلام أعز.

الإسلام يتطلب جهداً أكبر واجتهاداً أكبر ده برنامج حزب المستقبل (مشير إلى كبر حجم البرنامج) كل الأحزاب لها برامج سياسية اجتهدنا ولكل مجتهد نصيب اجتهدوا برضه ولما نتكلم عن الإسلام تجتهدوا بتحطوا برنامج ١٠ صفحات.

هى المشكلة إنه انتم رافضين تجتهدوا ليه؟ ما تجتهدوا وتحطوا برامج حقيقية وبعدين وأنا استغرب قوى الأستاذ الهضيبى قال أنه معندوش برنامج وطلب منى وهذا شرف أن أكتب له برنامج سياسى يبقى أنتم عندكم برنامج ومخبينه عنه مش معقول الكلام ده .. عموماً ده خلاف داخلى بينكم تصفوه.

النقطة اللى بعدها أنت سألتنى الاسئلة واجبتها كلها بما يرضى الله لكن أنا سألتكم سؤال موقفكم كان أيه من شركات توظيف الأموال لكن إحنا موقفنا معروف بتعتبروها مسألة فروع الـ و١٠ مليار اللى راحو بنص صريح باسم الإسلام ده مسألة هينة؟ تفوت كده؟ لا أنا منتظر أسمع الرد وعلى فكرة احنا ما بنخدش على بعض نقاط لفظية؟ أنا كلامى كان واضح جداً وانا راجل بسيط على قدى ماليش فى كلام العلماء الكبار. أنا قلت أنا بأقبل بنص الدستور وبمبادئ الشريعة الإسلامية. قلت غير كده؟ ملفهاش بقه؟ ومفيش خلاف على فكرة بينى وبين د. فؤاد ذكريا حول هذه.. ولامفيش حد فى الدنيا قال أنه المبادئ اللى ذكرها أستاذنا الجليل عبد القادر عود حد يختلف عليها، وبعدين استاذنا د. سليم العوا قال فيه اشياء مضحكمة موجودة لكنها ليست حجة. طيب. أنت التيار السياسى الاسلامى ما تنقدوا الأشياء المضحكة وتأتوا بالأشياء الصحيحة وبعدين قال كلام والله كدت ان اقف لكى اقبله.

بعد ذلك قال حق المأكل والملبس والمتعة كلام عظيم.. صيغوا ده فى تشريعات ..وره لنا صيغوه، المسألة مش شعارات ولا خطب، لا وبعدين قال حاجة كده كنت

حاقوم ابوسه لما سمعتها زعلت، الحكام هم المطالبين بتقديم الحلول، ياسلام نقعد احنا فى البيت بقى؟ لا كل فريق سياسى مطالب أن يقدم الحلول، القصة مش قصة اللى اخذ الديون هم اللى يحلوها، كلنا لنا فى هذا الوطن حق، وبعدين حل المشكلة الصهيونية انتم فاكرين أيه انكم بتزنقونا؟ إطلاقا: النضال الفلسطينى ظل موحد ووطنى لغاية ما طلعت منظمة حماس وقالت النضال الإسلامى راحت طلعت منظمه حمام وقال نضال مسيحى .. أنتم مزقتوه.

اللى بعدها : الحكم بنظام الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية، هو أنتم سمعتم أن فيه مسيحى طالب يبقى رئيس جمهورية؟ ما حصلش، انتم بتخلقوا قضية تثيروا بها النفوس.

احنا بقى بنختلف ونقول لا. اللى يربطنا بمصر حق المواطنة، والمساواة فى كل الحقوق بالمواطنة، والحكم للاصلح. وده تفسيرنا لشعار الزعيم العظيم سعد زغلول الدين لله والوطن للجميع والحقوق متساوية للجميع، وبعدين د. العوا بيسألنا هل انتخبنا رئيسا بالإرادة الحرة هل عارضت فى امتداد مدة الرئيس؟

البرنامج اهو .. احنا بنقول مدة واحدة لست سنين أو مدتين اربع سنين. لا يجوز زيادتها، اهو طلعوا برنامج قولونا فيه، مش بالخطب.

وبعدين بيقولوا اللى بيته من زجاج ما يحدفش الناس، لا احنا بيتنا من صلب، وبيطالبنا فرج فوده باطعامهم وإسكانهم لا أنا باطالبك انك تقدم مادمت طرحت نفسك كبرنامج سياسى .. تقول لنا : أنت ممكن تحكم وتعطى مثل للجزائر حاتطلع تحكم بالخطب حاتطلع تقول القرآن والسنة ده؟ حتى القرآن والسنة يلزموك أنك تقول حاتعمل ايه؛ انت مادام طرحت نفسك كتيار سياسى لازم يبقى عندك حلولك، تحكم بكره انت جاهز؟ وانا مش عايز ادخل فى تفريعات علشان الوقت ومش عاوز أقرأ أدبيات علشان الوقت إنما أقول لكم ولسه باكرر البرنامج لم يرد عليه - حجة التاريخ ضدكم - النظم اللى جنبكم ضدكم .

وبعدين تقولى النميرى احنا ضده، امتى؟ بعد ماوقع النميرى ؟ طيب

والنميرى موجود وبيقطع ايدين ورجلين، استاذنا الشيخ محمد الغزالى قال اعتقد ان السودان لايهنأ بشئ كما يهنأ بهذه المرحلة الطيبة النقية التى جعلته يتخلص من وباء الاحكام الوضعية (ده والنميرى بيقطع).

الاستاذ عمر التلمسانى باعت رسالة للنميرى يقوله ايه على القائد الحصيف (النميرى) ان يحصدهم (بتوع الديمقراطية) ويكبح جماحهم وإلا يفسح لهم فى غيه بحجة حرية الرأى والكلمة فالحرية تكون فيما يرعاه البشر فى أنفسهم وأما شرع الله فلا نقاش فيه، الكلام ده اتقال للنميرى وهو بيحكم .

النهاردة نقول نقف سوا ضد النميرى .. لأ .. تعالوا إلى كلمة سواء احنا متفقين على الإسلام الدين، الباقى تفاصيله ورؤى لا إنت أبو ذر ولا أنا أبو لهب، كلنا نجتهد وكلنا مظلة الإسلام بتغطينا ومظلة الوطن بتغطينا.

لظأن الفهم الصحيح للأديان يبنى الأوطان ويوحد الأوطان ولا يمزقها ومش عايز أغوص فى تفاصيل.

الله يهدينا ويهديكم ويهدى الجمع واختم فاشكر رئيس الجلسة واعتذر!!
كنت اتصور أن الدكتور الشافعى يمكن أن يكون منحازا لطرف ولكن والله يادكتور شافعي أنا أول مرة التقى بك احمل لك تقديرا واحتراما واعبر لك عنه وعاوز أقول لكم أنا مش عدو لدول ومش عدو للطرف الآخر د. عمارة صديق عزيز د. العوا صديق عزيز ولكل مجتهد نصيب فى الناس. الناس اللى هتقول ده صح وده غلط بعيدا عن دائرة الإيمان والكفر، هدانا الله وهداكم وشكراً.

تصفيق فى القاعة

ثم تكلم الدكتور الشافعى بشير قائلاً شكراً للدكتور فرج فوده وأنت متحدث لبق نستطيع أن ننتزع المشاعر الطيبة حتى مع اللذين يختلفون معك وسعدنا بحديثك وحديث الأخوة الذين يعتبرون صفوة فكر هذا البلد فنحن محتاجون لمثل هذه الندوات.

د. فؤاد زكريا:

عندما أقول أننا لا يصح أن نتخلف عن ركب التاريخ فأنني لا أعنى تاريخ الغرب وإنما اعنى تاريخ العالم المعاصر الذى أصبحت له سمات متجددة هذه، السمات تظهر حتى فى أكثر مناطق العالم تخلفا، أفريقيا السوداء يوجد فيها الآن رؤساء دول يجرون انتخابات تؤدى إلى اسقاطهم، هذه روح جديدة اجتاحت العالم كله فى أفريقيا - فى آسيا - فى أمريكا اللاتينية وهذا ما أعنيه بالتاريخ الذى لا يصح أن نتخلف عنه ولا أعنى تاريخ الغرب بأى حال من الأحوال، مسألة أن فصل الدين عن الدولة تعنى الحادية الدولة كما يقول د. عمارة، الحقيقة أنا أربأ به عن ان ينادى بمثل هذه الآراء فى الواقع، أن من الممكن أن أقبل هذا الكلام من احد من الشبان المتحمسين الذين لم يقرأوا بما فيه الكفاية أو الذين يرددون كلاما لغيرهم، ولكن وان الدولة التى تفصل الدين عن السياسة هى دولة ملحدة هذه أول مرة فى حياتى اسمع فيها هذا الكلام.

لأن العالم كله باستثناء دول تعد اقل مما يعد على الاصابع تفصل الدين عن الدولة.

والعالم ليس ملحدا الذى كان ملحدا سواء دول معروفة وحتى هذه الدول تنازلت عن موقفها فى الآونة الأخيرة .. الشيخ الغزالى فى ندوة سابقة قال موجه التدين تكتسح أمريكا وكان مستبشرا بهذا خيرا ومع ذلك فامريكا تفصل الدين عن الدولة فصلا كاملا والتعليم وجميع مرافق الدولة فيها تسير بطريقة بشرية بحتة هل هذا يعني أن أمريكا ملحدة؟ طيب ده عدد كبير من انصار التيار الإسلامى قالوا ان الأمريكان - الحلفاء أفضل من السوفييت أو من إسرائيل لانهم على الأقل من أهل الكتاب.

االكلام حول أن الدولة التى تفصل الدين عن السياسة ملحدة بمعنى ذلك الحكم بالالحاد على كل تاريخ العصر الحديث كل عصر النهضة الحديثة وعصر النهضة العربية الحديثة وأظن أن هذا حكم جائز فيه قدر من الاسراف كبير.

بقيت كلمة د. عمارة كان قد طرح مجموعة من الأسئلة فى بداية حديث سابق يطرحها على وعلى أخى د. فرج فوده ورد د. فرج رد بطريقته اللبقة والذكية. أنا بعد أن كتبت سؤالين منهم أنتابنى احساس معين، هذه ليست اسئله انها استجواب. المقصود من هذا.

أنت متدين أو لأ   أنت مسلم ولا لأ

ده سؤال زى ما واحد بيسأل واحد ويقوله أنت بالضبط قولى جواك ايه لو حصل ان شخص اقتحم بيتى بلا اذن وقالى عايز افتش بيتك اليس من حقى ان أرفض المبدأ واقول انه قام بفعل منكر .

ماذا يكون الحال عندما يحاول احد ان يقتحم عقلى من الداخل ويفتشه ويوجه الى اسئلة معناها الحقيقى هو الآتى :

انت مسلم ولا لأ   أنت مؤمن ولا لأ. بالضبط

انتم يا علمانيين معترفين بالإسلام ولا مش معترفين هذا هو المعنى الحقيقى، إذا سمح لنا د. محمد عمارة من أن يرينى التفويض الآلهى الذى أعطى وسمح له بالتفتيش عن إيمان الناس فى الداخل.

فأنا على استعداد للإجابة على هذا السؤال. وشكراً .

الدكتور الشافعي يشير شكرا للدكتور فؤاد زكريا ويعطى الكلمة للدكتور سليم العوا.

د. محمد سليم العوا

يجب علىّ أن اجيب على أول هذه المسائل هى المتعلقة بادعاء تمثيل كلمة الله، أنا قلت أنناسوف نختلف ولكن لنا أصل واحد نرجع اليه وسوف نختلف فى مناقشته وبينته ان القرآن الكريم فيما يؤمن به المؤمنون يعطى دليلاً على سبيل الهدى فى مشكلات الحياة، ولا يعطى نصوصا تفصيلية فى كل الجزئيات وكل المشاكل ولكنه يعطى نصوصا هادية مجملة عامة يجتهد البشر من خلالها فى

الوصول إلى الحلول، فقيل ان هذا لسان ادعاء كل فريق مختلفون حول الاسلام أن معه كلمة الله وان عليه أن يقيم بهذه الكلمة حكم الله فى الأرض وقد يصل الأمر كما قال الاستاذ فؤاد زكريا إلى أن يقتل الحكام فيها الناس.

وأنا أقول أن المسألة دى مش مسألة فلسفية دى مسألة واقعية، المذاهب الاسلامية التى قامت عندما دخل الشافعى مصر ٢٣ مذهب عمرنا سمعنا ان مذهب أصحابه قتلوا أصحاب المذاهب الأخرى أو كفرهم أو خالفهم مخالفة تخرجهم عن الملة انما كلنا نحن المسلمين أخوة كانوا يستحقون الوصف وليس كل واحد يدعى أنه صاحب مذهب يكون مفتيا صادقا المسلمون الذين يستحقون هذا التوصف منهجهم رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى عندى خطأ يحتمل الصواب، وليس فى الدنيا أفضل ولا أقوم من هذا السبيل فى توحيد المختلفين اذا كان رأيى صوابا سوف يلتف الناس من حولى واذا كان خطأ سينفض الناس من حولى، الإسلام نصوص ما من أحد يمكن لأحد أن يدعى أن له تفويضا من الله سبحانه وتعالى أو أنه وحده دون الخلق يمثل كلمة الله.

مسألة الجزائر وجبهة الانقاذ مع الأسف ان الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا لم يطلع على جريدة الحياة فى اليوم التالى مباشرة لإعلان نتائج الجولة الأولى من الانتخابات فى الجزائر حيث نقلت عن حشانى تصريحا حشانى هذا مهندس عبد القادر حشانى هو الرئيس المعتقل الآن.

قال فى هذا التصريح (نحن مع الديمقراطية ويجب أن يتداول الحكم ابناء الجزائر كل بحسب مايؤديه من مصلحة الناس ونحن مع حقوق الإنسان لأن أول المضرورين بحقوق الإنسان على مدى التاريخ هم الإسلاميون فى الجزائر) هذا كلامه (نحن على علاقات متوازية مع دول العالم لأننا لا نستطيع أن نعيش منفصلين عن الدنيا) ده كلام عبد القادر الحشانى لماذا يترك هذا كله وهو فى جبهة الانقاذ ويؤخذ بكلمات نقلتها وكالات أنباء الله أعلم بصدقها أو عدم صدقها قالها شباب على أبواب لجان انتخابات من لا ينتخب ممثل جبهة الأنقاذ سيدخل النار، احنا دخلنا انتخابات فى هذا البلد الإسلاميين دخلوا أنتخابات فى هذه البلد فى عهد الرئيس

حتى مبارك مرتين مرة فى سنة ٨٤ ومرة فى سنة ٨٧ فى المرتين، الإسلاميين الى رشوحوا نجحوا رغم كل الظروف اللى مش عاوز اخش فيها، حد قال لحد اللى مش حاينتخب المرشح حيدخل النار، جميع الذين رشحوا فى هذه المدينة دعاة لهم منابر يقفون عليها، حد قرأ أو سمع ان داعية من دول قال انتخابنا اسلام وانتخاب غيرنا كفر؟ هذا كلام لم يحدث. ولذلك أنا لما تكلمت عن الإلحاد واللادينية لم أقصد بهما الكفر إنما ربنا تبارك وتعالى أمر نبيه (وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا) يعنى؟؟ عنها يعنى ينحرفون عن حكمها (فلا تقعد معهم) وفى المسجد الحرام (ومن يرد فيه بالحاد بظلم) بالحاد يعنى بمعصية فنحن لما نتكلم عن الإلحاد بمضمونه الشرعى ولس تهمة بإنسان بعينه أو شخص بذاته إنما نحن نتهم المنهج الذى يفصل الدين عن الدولة بأنه يبعد عن منهج الله.

سألنى الدكتور فؤاد زكريا :

هل قامت فى اليابان جماعة تقول نريد أن نقيم دولة بوذية وأنا أقول عكس هذا هو الذى حدث، قامت فى مصر وفى غيرها من بلاد العروبة والإسلام دول تعلن إقصاء الإسلام عن الحكم، وفى مصر وغيرها من بلاد الإسلام من يخالفون الحكام يقولون لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين، وكان فى مصر وغيرها من بلاد الإسلام حكام يقولون من اراد السياسة بيجيئ الحزب بتاعى ومن اراد الدين فعليه بالمساجد.

أما اليابان فعلى قلب رجل واحد محتفظون بقعيدتهم، نحن معشر الإسلاميين أو المسلين نمثل المجموع الغالب الذى يعادل شعب اليابان، والذين يؤيدون فصل الدين عن الدولة وأبعاد السياسة والحكم عن العقيدة القديمة هم يمثلون الجماعة التي لو قامت فى اليابان تقول نريد فصل الدين عن الدولة لهب الشعب اليابانى كله فى مواجهتهم.

الشعب اليابانى عقيدته قائمة دولته لا تختلف مع عقيدته.

أما نحن فعقيدتنا مقصاة عن أن تحكم شئوننا ولذلك نطالب بالعودة إلى الأصل ولا نطالب بالتغيير.

مشكلة التفسيرات المختلفة فى الإسلام. الفقهاء لهم كلام عظيم جدا وأنا لا أمل الاستشهاد بالصحيح من كلامهم قالوا أنه يجوز أن تختلف الأزمان فتختلف الأحكام لكن لا تختلف الحجة والبرهان، يعنى النص القرآنى ثابت لا يتغير لكن أنا فى ضوء اختلاف ظروف الزمان والمكان أخذ منه حكما لم يعرفه الفقيه السابق مهما كانت درجته، هذا اسموه اختلاف الزمان لا اختلاف الحجة والبرهان، هذا الذى نقول به ولا نقول الأمة جمهورها غالبتها يختارون تفسيرا من التفسيرات، اخواننا يقولون بنقص الإسلام جملة أى الفريقين أحق بالامر موقف يقول نأخذ من تفسيرات الإسلام ما تقبله جمهرة الأمة مجموعها وآخرون يقولون نقصى الإسلام جملة لأنه ليس مانعا من الاختلاف؟ وليس فى المسلمين الذين يصفون هذا الوصف من يقول أنا لست بشراً أنا اله وأنا الذى يوحى إليه أنما كلهم يقرون ببشريتهم وبموجب هذه البشرية هم خاضعون لامر الله وهم يختلفون حول فهمه (ببشريتهم الدكتور الشافعى بشير بانتهاء الوقت) أنا حاقول ثلاث كلمات.

البرنامج بتاع التحالف لم يكن سبعة نقاط أو ثمانى نقاط ولكن كان عشر نقاط وكان فيه كراس زى كراس حزب المستقبل ونشر فى جريدة الشعب عشرات المرات وأكيد الدكتور فوده شافه.

موضوع شركات التوظيف أنا لا أعرف ماذا قال غيرى أعرف ماذا قلت أنا سنة ١٩٨٦ فى شهر مارس فى جريدة الأهالى وهى ليست جريدة إسلامية فى الصفحة الأولى خبر عن كلامى عن شركات التوظيف وفى الصفحة الرابعة تحقيق معايا وحديث معايا كله عن شركات التوظيف وموقف الاقتصاد منها وأنا أرجو الدكتور فرج أنه يرجع له بدلا من أن يتهم الناس جملة واحدة أن ماحدث موقف ضد التوظيف.

موضوع آخر لى أن الدكتور فرج فوده فهم أنى أنا أقصد اخواننا المسيحيين لا أنا أقصد كل من ليس ممثلا لأغلبية هذه الأمة.

وأنا لما قلت أقلية اذا كانت اقلية دينية أو أقلية علمانية أو أقلية ملحدة أو

أقلية غير راغبة فى تطبيق الشريعة الإسلامية وصفتها فكل أقلية لها حقوق منها حق **المحاورة** والمناظرة والدفاع عن الرأى بحرية تامة والأغلبية فى النهاية لها أن تصوت **وتختار** من يحكم ويدير شئونها.

د. الشافعى بشير. شكراً للدكتور/ محمد سليم العوا هتاف من القاعة **(الله أكبر ولله الحمد)** مرة واحدة من فرد واحد لا يجد استجابة من الحاضرين **يقاطعه الدكتور** الشاذلى يشير معترضا فيستجيب على الفور.

وبذلك تنتهى المناظرة الثانية ينادى نقابة المهندسين برشدى - الاسكندرية.

الفصل الثالث

مقتطفـــــــــات

في أروع حدث ثقافي شهدته مصر في السنوات الأخيرة احتشد أكثر من عشرين ألفا للاستمتاع بمناظرة فكرية احتشد لهاا أقطاب طرفي الصراع الذي يشغل بال الحكام والمحكومين في منطقة الشرق الأوسط كلها.

كان عنوان المناظرة مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية وكان أنصار الدولة الدينية هم الشيخ الجليل محمد الغزالي، والمستشار مأمون الهضيبي قطب حركة الإخوان المسلمين والدكتور محمد عمارة المفكر الإسلامي اللامع.

وكان أنصار الدولة هم الدكتور محمد أحمد خلف الله الكاتب السياسي الإسلامي المعروف وكاتب هذه السطور، وبين البداية والنهاية استمرت المناظرة نحو ساعتين ونصف الساعة، وبدأت بهتافات ساخنة من أنصار الدولة الدينية وانتهت بخروجهم هادئين. وكان أروع ما حدث فيها ذلك المأزق الذي حاول الأستاذ الهضيبي أن يضعني فيه حين توجه إلي متسائلا (أيوه ماعندناش برنامج سياسي طيب ماتحطه إنت لنا مش أنت مسلم) والطريق أن أنصاره هللوا وصفقوا لهذه القفشة رغم أنها ليست كذلك، فالرجل يعني ما يقول وهو يعترف ضمنا بأن السياسي، لا يملك برنامجا سياسيا تفصيليا للحكم وأنه (مزنوق) في برنامج سياسي إلي الدرجة التي دفعته إلي مناشدتي أن أصنعه لهم، وهو أمر كما ذكرت في المناظرة يمثل بالنسبة لي تكليفا وتشريفا في ذات الوقت، أما التكليف فقد قبلت به وأما التشريف فهو أوضح من الوضوح ذاته، فالذي يضع البرنامج السياسي لجماعة أو تيار سياسي لابد وأن يكون موضع ثقة كاملة ولابد أن يكون في سجله وتاريخه وأفكاره ما يرشحه لهذا الشرف الكبير، ويستحيل علي المستشار الهضيبي أن يدعي أنه لم يقرأ لكاتب هذه السطور و أنه لا يعرف أفكاره وتوجهاته ومن هنا كان هذا التكليف والتشريف، والتشريف يمثل نقطة تحول في أفكار الجماعة، بل هو نقطة بدء جديدة لمسارها في الطريق الصحيح وبديهيات العمل السياسي تؤكد أن كل واجب يقابله حق ومادام من واجبي أن أنير لهم الطريق وأن أضع لهم المنهاج فمن حقي عليهم الطاعة ولزوم الجماعة والتماسك حول آرائي كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا، ولست أشك في

أنهم يدركون ذلك، ولهذا أعترف لهم بأنهم طوقوا عنقي بفضل لا ينسي ووضعوا علي صدري وساما سوف أحتفظ به وسأزهو إلي آخر العمر ويالها من تعاسة أصابت السذج الذي تصوروا أن العداء بيننا لا نهاية له ويالها من سعادة ألهبت مشاعري ودفعتني إلي البدء فورا في صياغة البرنامج السياسي الجديد لجماعة الإخوان المسلمين الذين سيفتح لهم وبهم تاريخا جديدا يخلو من تلك الصفحات السوداء وأقصد بها صفحات الإرهاب والاغتيال السياسي ويصحح مسارهم بعيدا عن الغوغائية والمزايدات السياسية التي لا معني لها ولا سبب، وينقلهم من مرحلة الشعارات الجوفاء إلي مرحلة التفاعل الموضوعي مع مشاكل المجتمع الحقيقية، وسوف أعرض البرنامج علي قراء الأحرار في الأسابيع القادمة إن شاء الله في نفس وقت عرضه علي مكتب الإرشاد للجماعة.

وأخيرا تبقي عدة ملاحظات بالنسبة للتغطية الإعلامية للمناظرة، أولها أن التليفزيون المصري تجاهل الإشارة إليها تماما، وثانيها تلك التغطية المضحكة لبعض صحف المعارضة، والتي تذكرنا بما تكتبه الصحف العراقية الآن عن انتصار صدام حسين في حرب الخليج، وثالثها نجاح بعض اصحف والمجلات في التغطية الموضوعية بالنشر الحرفي الكامل للمناظرة علي مساحة سبع صفحات ويشاركها في أمانة العرض صحف ومجلات الأحرار والمصور والأخبار ومايو والأهالي وصوت الكويت..

وأخيراً فقد كانت تجربة رائعة أثبتت أن الحوار هو الحل وأتمني خلال هذا العام أن ننجح في عقد عشر مناظرات علي الأقل، أما بعض الصحف التي تحدثت عن انتصار (الإسلاميين) الساحق فيسعدني أن أهدي إليها النص الحرفي الكامل المنشور في مجلة أكتوبر للمناظرة..

ويسعدني أيضاً أن أهدي إليها الأغنية الشهيرة (إزاي الصحة إزي الحال)..

سطور أخيرة..

* ذكر لي صحفي أجنبي أن المناظر الأخيرة تمثل نقطة تحول في المناخ السياسي المصري فأجبته أن هذا أدق وصف لما حدث.

* سألني شاب متدين عن تفسيري لما حدث في المناظرة فدعوته إلي تذكر قوله تعالي «وكان حقا علينا نصر المؤمنين»..

* الحقيقة قد تتأخر لكنها لا تموت والحق قد يختفي لكنه يظهر في النهاية، دليلي علي ذلك أن شرائط الفيديو أرسلت إلي المهاجرين في أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

الاحتكام للقراء(١)

واجب علي كاتب هذه السطور أن يتوجه بالشكر إلي إدارة نادي المهندسين بنقابة المهندسين بالإسكندرية علي نجاحهم الهائل في إدارة مناظرة فكرية ساخنة حضرها جمهور يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف، تم توزيعهم علي عدة قاعات تيسرت فيها أجهزة العرض المرئي والمسموع..

وكان طرفا المناظرة الدكتور فؤاد زكريا وكاتب هذه السطور دفاعا عن الحكومة المدنية والدكتور محمد عمارة والدكتور سليم العوا دفاعا عن غيرها، وإن خرج الجميع علي اتفاق تام حول الدولة المدنية والحكومة المدنية لكن مع خلاف نهج هذه الدولة أو الحكومة.

واجب شكر آخر لابد أن أتوجه به إلي الأستاذ الدكتور الشافعي بشير رئيس نادي أعضاء هيئة تدريس جامعة المنصورة سابقا.

والذي كنت متخوفا من إدارته للمناظرة فإذا به يديرها بحياد رائع وبقدرة وتمكن أثارا إعجاب الجميع وحملاني علي الاعتذار علي سوء الظن والشكر علي حسن الأداء..

وأكثر من أربع ساعات والحوار سجال ونقاش ساخن، وأتحدي لو كان هناك سؤال أو اتهام ورد في أدبيات التيار السياسي الإسلامي خلال السنوات العشر الأخيرة لم يرد علي لسان أنصار الحل السياسي الديني، وأتحدي في المقابل أن يدعي أحد سؤالا واحدا حائرا دون إجابة واضحة مقنعة حتي الأسئلة (الإيحائية) التي تدور في فلك (هل أنت مسلم أم كافر) وهي أسئلة تنزه عن إلقائها الدكتور سليم العوا وسرع بإعلانها وإعلائها الدكتور محمد عمارة وسمع إجاباتها فلم يعد إليها مرة ثانية وأظنه لن يعود إلي مثلها أبدا.

المذهل حقا أنني أكتشف في الدكتور محمد عمارة الكاتب الإسلامي الشهير

---

(١) الأحرار ٣ / ٢ / ١٩٩٢. العدد ٧٣٩.

وهو صديق عزيز جانبا لم أتبينه من قبل وهو اعتناقه لمذهب (الغاية تبرر الوسيلة) فقد فوجئت به يخرج عن إطار موضوعات المناظرة مدعيا علي مالم أقله وما لم أكتبه، ذاكرا ما نصه (كيف تفسر انحيازك للصهيونية) الذي عبرت عنه، بقولك حرفيا إن قتلي إسرائيل شهداء بينما قتلانا قتلي لم أكن في حاجة لمراجعة الذاكرة في هذا القول، لأنه ببساطة لايقال، وقد رددت عليه متحديا أن يذكر لي أين ومتي كتبت هذا القول، ثم ذكرت له أنه يدفعني إلي مالا أود ذكره، فأنا شقيقي الملازم محي الدين علي فودة الذي يصغرني بعام واحد والذي تخرج قبل النكسة بثلاثة أيام، والذي كان مثلا للخلق والشباب والوسامة والنبل، والذي استشهد مع رفاقه بعد أن ترك في نفوسنا جرحا لم يلتئم وأظنه لن يلتئم حتي نلقاه، وأردفت قائلا مثلي يا دكتور عمارة لا يصف شهداءنا ومنهم شقيقي بأنهم قتلي وليسوا شهداء الحق أقول للقارئ أن زهو الانتصار في المناظرة لم يمنعني أبدا من ترديد أسئلة ماتزال حائرة هل يدفع عجز الرد إلي إدعاء مالم يحدث أصلا؟ هل تصل جسارة الإدعاء إلي الطعن في الوطنية؟ وإلي (تأليف) مقولة مفبركة اللفظ. وفاسدة المعني استنادا إلي أن أحدا لا يملك وسيلة للتحقيق أو التيقن خلال حوار كلام ساخن أفهم أن يحدث هذا من صبية الجماعات لكن أن يحدث من مفكر كبير ومعروف فهذه كارثة. والكارثة الأكبر أن الكاتب الكبير يذكر هذا وهو يتصور أن يدافع عن الإسلام العظيم الذي نهي عن الكذب ويعاقب علي شهادة الزور والقذف والهمز واللمز..

عموما رب ضارة نافعة فقد أعلنت في المناظرة إنني علي استعداد للتوقف عن الكتاب والخطابة إذا أثبت الدكتور محمد عمارة أن هذا الكلام قد صدر علي لساني وقدم للحاضرين ما يثبت علي ذلك أنه صحيح، أنه لم يرد ولم يقدم شيئا متصورا أنه قادر علي خداع مئات الحاضرين، أو الهروب من التحدي في زحام التساؤلات والإجابات، لكني قررت أن أنقل الأمر إلي مستوي الفضيحة الإعلامية انطلاقا من المثل الشعبي الرائع الجميل (من ذقنه وفت له) وانطلاقا من القاعدة المعروفة (البادي أظلم) إني أتحدي الدكتور محمد عمارة أن يذكر للقراء متي وأين قلت ذلك، وأن يوثقه لنا ومادام الكاتب (الإسلامي) الكبير قد ادعي فالبينة علي عليه، وإلي القراء

نحتكم سويا.. فقط أذكره والذكري تنفع المؤمنين أن الكاذب لا يكذب وهو مسلم وأن الغاية تبرر الوسيلة لدي ميكافيلي، وليس لدي المسلم الذي يعرف للإسلام حقه ويحفظ عن الإسلام آدابه، ويلتزم بكتاب الله وسنة رسوله، إفهمني يا دكتور عمارة من فضلك، ولا تهرب يا دكتور عمارة لو سمحت وتحداني أيها الصديق (العزيز) لو استطعت وهات ما عندك أيها الأخ في الإسلام، ولعلك كما تساءل أصدقائي عن سر اتساع ابتسامتي وأنت تختلق هذه الواقعة، ولعلي أجيب بما أجبتهم به، لقد ذكرت لهم أن ذهني قد انصرف فجأة بسبب لا أدري إلي رائعة جاهين وسيد مكاوي الليلة الكبيرة، فقد تذكرت لسبب لا أدريه أيضا تلك الفقرة التي يشدو بها مدرب السيرك مروض الأسود والتي يقول فيها.. تعالي اللي اللاي يا حبيبي تعالي لي.

حوار حول الدولة المدنية

فرق كبير بين البحث والمحاضرة والمقال الصحفى، فالأخير لا يحتمل الرجوع للمراجع، والتوثيق بالمصادر، وكاتب هذه السطور يحب لأخيه القارىء ما يحب لنفسه، ولهذا يفضل أن يكون المقال خفيفًا رشيقًا، ولا مانع أن يكون موضوعيًا وعلميًا، والأفضل من هذا كله أن يكون مرتبطًا بواقع حى، وهذا متاح بالنسبة للعنوان الذى اخترناه، وهو (الدولة المدنية)، لأن قضية (مصر بين الدولة المدنية والدولة الدينية)، كانت محور مناظرتين ساخنتين، شارك فيهما كاتب هذه السطور، مدافعًا عن الدولة المدنية، الأولى كانت فى معرض الكتاب الدولى بالقاهرة، وحضرها أكثر من عشرين ألفًا، والثانية كانت فى نادى المهندسين بالإسكندرية، وحضرها نحو أربعة آلاف، توزعوا على خمس قاعات، احتوت على مكبرات الصوت وشاشات العرض، وللأسف الشديد لم تحظ المناظرة الثانية بما حظيت به الأولى من تركيز إعلامى، رغم أنها كانت أكثر سخونة ودسامة وثراء.

الذين اختاروا موقعهم تحت راية الدفاع عن الدولة الدينية، كانوا فى المناظرة الأولى، الشيخ الجليل محمد الغزالى الداعية الإسلامى المعروف، والأستاذ مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم الإخوان المسلمين، والدكتور محمد عمارة الكاتب الإسلامى الشهير، أما فى المناظرة الثانية، فقد كانا الدكتور محمد عمارة، والأستاذ الدكتور محمد سليم العوا، وهو كاتب إسلامى ومحاضر قدير.

على الجانب الآخر كان المدافعون عن الدولة المدنية فى مناظرة القاهرة هم كاتب هذه السطور، والدكتور محمد أحمد خلف الله الكاتب الإسلامى المعروف، أما فى مناظرة الإسكندرية فقد كانوا: كاتب هذه السطور والأستاذ الدكتور فؤاد زكريا أستاذ الفلسفة والمفكر الشهير.

استمرت المناظرة الأولى زهاء ثلاث ساعات، بينما استمرت الثانية أكثر من أربع ساعات ونصف الساعة، وتحكم الزحام فى المناظرة الأولى، إضافة إلى جدة أسلوب المناظرات، وسخونة أنصار الدولة الدينية، الذين تنادوا وتداعوا وتدفقوا على معرض الكتاب، وأشعلوا المشاعر بهتافات ساخنة، زادها سخونة ما تواترت به الأنباء من الجزائر، وهو ما انعكس على أداء أنصار الدولة الدينية. وإن كان واضحاً أن المناظرة قد انتهت فى

مناخ معاكس تمامًا، فقد انعدم الهتاف، وذابت الحدة، وسيطر الهدوء على الحاضرين، وانصرف الجميع وهم يدركون ما لم يدركه البعض فى البداية، وهو أن أحدًا لا يمتلك الصواب المطلق، ولا الحق المطلق، وأن لكل طرف حججه ومنطقه، وأن مساحة الالتقاء أكبر بكثير من مساحة الخلف، وأن الإسلام ليس طرفًا فى الحوار، فهو لدى الفريقين فى أعلى عليين، بيد أن الرؤى التى تنطلق منه، ولا تصطدم به، تختلف وتتباين وتتعدد وتتحاور وتؤكد ما اقتنع به لجميع: مناظرين وحاضرين، وهو أن الحوار هو الحل.

• • •

هذا المناخ هو الذى سيطر على مناظرة الإسكندرية، حيث كان واضحًا أن أغلب الحاضرين قد انتقلت اليهم أخبار المناظرة الأولى، وشاهدوها من خلال شرائط الفيديو، أو سمعوها من خلال شرائط الكاسيت، أو قرأوها كاملة على صفحات مجلة أكتوبر، ولهذا حضروا للإنصات، وأرهفوا أسماعهم لهذا وذاك، ولم يخطر فى بال أحد منهم أبدًا أن فريقًا سوف يصرع الفريق الآخر بالضربة القاضية، وانتقل هذاكله إلى المتناظرين، فأفاضوا فى شرح حججهم، وأسعدوا الحاضرين بصراع فكرى حقيقى، فما يتصور الحضور أن أحد الفريقين قد أحرز هدفًا فى مرمى الطرف الآخر. حتى يفاجأوا بالكرة قد ارتدت إلى مرمى الطرف المنافس، ثم إذا بها تعود مسرعة، ثم ترتد مرة ثانية فى لمح البصر، وهكذا حتى أنتهت المناظرة فى سلام، وخرج الحاضرون وعلى وجوههم الإبتسام، بينما قبلات المجاملة تطرقع بين المتناظرين، كأنهم لم يكونوا أطراف حوار ساخن، مشتعل منذ لحظات.

• • •

هذه صورة أردت أن أنقلها للقراء، حتى لا ينزلق أحد منهم إلى ما انزلق إليه جمهور الحاضرين قبل المناظرة الأولى، من خلط لأوراق الفكر والدين، أو صبغ لمنهج فكرى بأنه صواب مطلق، أو باطل مطلق، ولعل أيسر سبيل للوقاية من ذلك، هو طرح ما أكده الجالسون تحت شعار الدولة الدينية، خلال المناظرتين، من آراء متباينة، لكنها تتفق جميعًا على إنكار ورفض الدولة الدينية بالمنهج الثيوقراطى (منهج الحكم بالحق الإلهى)، ورغم أن هذا المنهج يجد توثيقًا فى أقوال بعض حكام المسلمين فى التاريخ الإسلامى، فإن هذه آراء مسلمين، وهى ليست حجة على الإسلام، بقدر ما هى حجة على أصحابها، وفى المقابل فقد اختلفت آراء

الفريق المشار إليه في التصورات التفصيلية لما يدعون إليه، فبينما تساءل الشيخ الغزالى عن المقصود بالدولة الدينية، وذكر أنه يفهم منها أنها الدولة الإسلامية، دون خوض في التفصيلات، أعلن المستشار الهضيبي قبوله بالدولة المدنية كإطار مع تحفظ أكد عليه، وهو تطبيق التشريعات الإسلامية، بينما أطلق الدكتور محمد عمارة شعاراً مدوياً نصه (بديل الدولة الدينية هو الدولة اللادينية، وبديل الدولة المدنية هو الدولة العسكرية)، وهو شعار يضع المستمع في حيرة، فالنصف الأول منه يدعو أى عاقل إلى تجنب بديل الدولة الدينية، لأنها في تقدير الدكتور عمارة دولة لا دينية، أو دولة كافرة، بينما النصف الثانى من الشعار يدفع المستمع إلى قبول الدولة المدنية، لأن بديلها وهو الدولة العسكرية مرفوض ابتداء.

النتيجة إذن، إذا أخذنا بهذا الشعار، هو القبول بالدولة الدينية والدولة المدنية معاً، وهو ما أظن أن الدكتور عمارة لم يوضحه بالدرجة الكافية في المناظرة الأولى، وكان من حظ الجميع أنه قد اتيحت له الفرصة لهذا التوضيح في المناظرة الثانية، حيث أوضح أن الدولة الإسلامية في تقديره، التي تحظى بقبوله وقبول الكثيرين من تياره السياسى، هى الدولة (المدنية) حكماً والدينية (تشريعاً) وأظن أنه بهذا التوضيح تتكامل ملامح التصور لدى فريق الدولة الدينية، وأظن أن الأستاذ فهمى هويدى قد أكد على هذا الفهم، خلال عدة مقالات نشرها حول الموضوع في جريدة الأهرام.

• • •

من خلال هذا التصور يبدأ الخلاف الحقيقى بين الفريقين، حيث يرى فريق الدولة المدنية، الذى أتشرف بالانتساب إليه، أنه لا خلاف حول الدين، وأن الخلاف يدور حول مفهوم الدولة، وبالتحديد حول مرجعيتها، التى لا بد أن تنحصر تحديداً في الدستور والقانون، اللذين يضعهما البشر، لصالح البشر، ويملكان تغييرهما إذا تغيرت المصالح والظروف والحادثات، وإذا كانت التشريعات الوضعية تتعرض للتفصيلات، فإن الدستور يتعرض لما هو أهم في تقديرنا، وأسبق في قائمة الأولويات، وهو نظام الحكم، الذى نحسب أن دعاة الدولة الدينية، لم يقدموا فيه اجتهاداً مقنعاً، ولم يحسموا خلافاتهم حوله، ولم يستقروا بعد على مفهوم الشورى، وهل هى ملزمة أو معلمة؟ وحول الديمقراطية، وهل هى كفربواح كما يدعى البعض، أو أنها تعكس روح الإسلام الحق، كما يرى فريق آخر من التيار

السياسي الإسلامي، أو أن لها وعليها كما يرى فريق ثالث؟ وما هو البديل تحديداً حتى نتحاور حوله، ونقبل به، أو نرفضه، ونقتنع به أو نعترض عليه؟ وحول الحاكم، وهل يجب أن يكون قرشياً، كما يؤكد البعض، أو أنه يولي الأصلح، ولو كان عبداً رأسه زبيبة؟ وحول أسلوب تولية الحاكم، وهل هو انتخاب أهل الحل والعقد كما حدث في انتخاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أو التولية بتوصية من الخليفة السابق في خطاب يبايع عليه المسلمون وهو مغلق، كما حدث في تولية عمر رضي الله عنه، أو اختيار مجموعة منتقاة يختارون بدورهم الخليفة، كما حدث في انتخاب الستة الذين اختارهم عمر، للخليفة عثمان رضي الله عنه، أو بيعة بعض الأمصار كما حدث في خلافة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أو أن التولية جائزة بحد السيف، كما حدث في تولية معاوية، أو بالوراثة كما حدث في تولية يزيد بن معاوية، أو أن هذه جميعاً اختيارات، لنا الأخذ بها جميعاً، والاختيار منها حسب الظروف والملابسات؟ وإذا كان هذا منطقاً مقبولاً فأي هذه الاختيارات أوفق وأنسب، أو أن هذه كلها كانت اجتهادات فقهاء المسلمين لعصرهم، ولهم أن يجتهدوا، لعصرنا، كما اجتهد السابقون؟ وإذا كان الأمر كذلك فأين ياترى هذا الاجتهاد؟ .

تلك أمور لابد أن يجمع عليها الفريق المدافع عن الدولة الدينية، ولابد أن يكون واضحاً لديهم ولدينا موقفهم من حرية الفكر، ومن حرية الاعتقاد، وهل هذه الحريات مطلقة؟ وإذا لم تكن فما هي القيود تحديداً؟ وأي الآراء والاجتهادات هي الراجحة في معاملة غير المسلمين؟ وأيها المرجوح؟ وهل يا ترى تندرج هذه الأمور جميعاً ضمن الجانب الديني في الدولة الإسلامية وهو جانب التشريع، أو في الجانب المدني، وهو جانب السلطة؟

أمثال هذه القضايا العامة محل خلاف وجدل شديدين من أنصار الدولة الدينية - أو الإسلامية - وهم لا يتعرضون لها إلا على سبيل الرأي الشخصي، أما الرأي السياسي، الذي يجمع عليه أنصار التيارات السياسية، وبعضها يضم الآلاف المؤلف ضمن فريقه أو جماعته، فهو غائب عن الساحة، وبدهي أن مثل هذه الآراء، إن كانت في صلب الجانب التشريعي وبالتالي (الديني) كما يذكرون، فلابد أن تكون موثقة بالنص، أو الإجماع، أو القياس في أقل القليل. كما لابد أن تكون محددة، وبدونها لا يستقيم الحديث عن الدولة، سواء سميت بالدينية أو الإسلامية، فليس معقولاً أن مجرد تطبيق بعض التشريعات الجنائية، هو الذي

يصبغ الدولة بصبغة الدين أو يحجب عنها هذه الصفة، خاصة أن مجال الاجتهاد واسع فى تلك القضايا التشريعية، إضافة إلى أن المتاح منها حاليًا، لا يخرج عن نطاق اجتهادات فقهاء القرنين الثانى والثالث الهجريين لعصرهم، وهى اجتهادات يتناقض بعضها مع العلم، وبعضها الآخر مع العقل، وبعضها الثالث مع ظروف العصر مواءماته وأعرافه.

• • •

لانريد الخوض التفصيلى فى هذه القضايا، وإن كنا قد خضنا بالفعل فيما كتبنا وحاضرنا وناظرنا، بيد أننا نلفت النظر إلى قضية ركزنا عليها، وما نزال نركز، وهى ضرورة أن يتوافر لدى أنصار الدولة الدينية برنامج سياسى تفصيلى، ونجزم أن بذل الجهد فى هذا الاتجاه سوف يحسم كثيرًا من الأمور، ويزيل كثيرًا من الأوهام حول الخلافات الجذرية العميقة، وهى ليست كذلك بالقطع.

لقد تحاورنا فى الإسكندرية حول تطبيق الشريعة، وكانت وجهة نظر كاتب هذه السطور أن أحدًا من أنصار الدولة المدنية لا يحجر على السعى لذلك بالأسلوب الديمقراطى والتشريعى المعروف، بيد أن روح الإسلام تأبى البدء بالوجه العقابى، فمن السهل أن نرجم الزناة أو أن نجلدهم فى الميادين غدا، لكن روح الإسلام تدعونا جميعًا إلى البدء بسد الذرائع، وفى هذا نلتقى، فليس بخاف على أحد أن موانع الزواج كثيرة، ومنها البطالة، ومنها انخفاض مستوى الدخول، ومنها وربما كان على رأسها أزمة الإسكان، ومن أجل هذا نطالب بالبرنامج السياسى، الذى سيتعرض بالحتم لحل مشكلة الإسكان المزمنة، وساعتها، وهذا ما ذكرت، سوف يكتشف الفريق الآخر فى الحوار، أنه لايوجد مبنى يؤسس على المذهب الشافعى، أو مبني يؤسس على مذهب ابن حنبل. وأن المبانى لا تقام على قواعد الإيمان، ولكن على القواعد الخرسانية، مع كل الاحترام للائمة. وللإيمان الذى موقعه القلب، وساعتها أيضًا سوف يكتشف الفريق الآخر أنه قريب من فريقنا. وأنه لا خلاف بيننا على عكس مايبدو فى الظاهر.

لا أريد أن أستطرد فى الحديث، وأحسب أن القارىء فى حاجة إلى تأكيد منا على الحقائق التالية:

أولاً : إن الدولة المدنية لا تحتاج إلى تعريف بقدر ما تحتاج إلى وصف أو توصيف، فمصر على سبيل المثال دولة مدنية، ونحن نصفها بذلك لكونها تستند في نظام الحكم وتفصيلاته، إلى الدستور والقوانين (الوضعية) أى التى ضعها البشر لأنفسهم، وتحقيقا لمصالحهم، ويملكون تغييرها بتغيير المصالح.

ثانيًا: إن المرجعية (المدنية) لا تتجاهل المرجعية الدينية ولا تقفز فوقها. بل كثيراً ما تلتقى معها، إذا تحقق الاجتهاد المستنير الذى يوائم بين النصوص الثابتة وتغييرات العصر، ومثال ذلك في مصر، قوانين الأحوال الشخصية التي لا يعترض أحد على مرجعيتها الدينية.

ثالثًا: إن الدولة الدينية ليست فى حاجة إلى تعريف، بقدر ما هى فى حاجة إلى وصف أو توصيف هى الأخرى، فهي ليست وهمًا أو خيالاً أو حلمًا بل تجربة تاريخية طويلة، استمرت زهاء ثلاثة عشر قرنا من الزمان، ونحسب أن لا أحد يختلف حول أن العبرة بالخواتيم، وأن ما انتهت إليه هذه التجربة، كان وبالاً على المسلمين، بل نحسب أيضا أن هذه الدولة ينطبق عليها قول الشيخ الغزالى (إنها بعد فترة حكم الراشدين، قد فقدت صفة الرشد) وما نظن أنها على مدى هذه السنوات الطوال، عدا سنوات قليلة ونادرة، كانت نموذجًا يحتذى، أو مثالاً يستحب تكراره خاصة إذا قومناها من زاوية استبداد الحكم وحقوق الرعية وحقوق الإنسان.

رابعا : يبدو أن هذا التاريخ الطويل، هو الذى دفع من تحاوروا معنا إلى الخروج بهذه القاعدة الاجتهادية (مدنية السلطة أو الحكم، ودينية التشريع)، لأنهم لو ذكروا عبارة (دينية السلطة أو الحكم) لتناقض هذا مع سلوك حكم المسلمين فى الأغلبية الغالبة من تاريخهم، ولعل هذا يحصر الخلاف حول التشريع، وهو خلاف لا نرى بأسًا من الخوض فيه في مجال آخر. وحوار طويل ممتد، بيد أننا نلفت النظر إلى أن هناك ما هو أهم، وهو نظام الحكم (الأيديولوجية السياسية) والبرنامج السياسى لحل المشكلات، وبهما يتحدد شكل الدولة وأسلوب أدائها السياسى، وتظل التشريعات بعد ذلك ضمن ما نسميه (التفصيلات) أو إن شئنا الدقة (تفصيلات التفصيلات)..

نحن هنا نتمنى أن يكون التركيز على الأصول قبل الفروع، وعلى الأسس قبل التفريعات.

خامسًا : مانزال نعتقد أن بعض الأسئلة ماتزال حائرة، وتحتاج إلى اجتهاد حول إجاباتها، ومنها التساؤل حول تقويم التجارب المعاصرة للحكومات الإسلامية، ومنها التساؤل أيضا حول نظام الحكم، وهل هو اختيار الأغلبية أو أنه قضية اتفاق عام بين الجميع أغلبية أو أقلية؟ وهو ما نراه ونعتقده، خاصة أن المسلمين وإن كانوا أغلبية فى أغلب بلادنا فإنهم أقلية فى بلاد أخرى. ومازلنا نتذكر مقالا للأستاذ فهمى هويدى يرى فيه أسلمة الحكم عندما يكون المسلمون أغلبية، وعلمانية الحكم عندما يكونون أقلية، ونظن أن هذا المقياس المزدوج لا يصمد للتحليل المنطقى، أنه يحوى ضمنًا الاعتراف بضمان علمانية الحكم لحقوق الأقليات، وهو ما لا نظن أن اجتهادات فقهاء الدولة الدينية قد اتفقت حوله، منها التساؤل أيضا عن طبيعة العصر، وثقافته التى تكفلت وسائل التصال الحديثة بنشرها، وهل تتسق هذه الثقافة وما تحمله من قيم حضارية، أبرزها حقوق الإنسان، والديموقراطية، مع التصورات التى يقدمها أنصار الحل الدينى، التى لم تحقق حتى الآن فى تقديرنا مواءمة حقيقية بن ما يدعون إليه، وما تدعو إليه هذه القيم، التى هى فى تقديرنا لا تختلف مع جوهر الإسلام ومقاصده، بيد أنها تحتاج إلى اجتهاد مستنير، نظن أن الساحة لم تتسع له بعد، خاصة أننا لم نسمع بعد ما يشفى صدور قوم مؤمنين، بالدين والوطن معًا.

سادسًا : يبدو لنا من خلال ما سبق، أن الفريق الذى نختلف معه قد شغل نفسه بالشعارات أكثر مما شغل نفسه بالاجتهاد، وأنه يرهقنا برمى الكرة إلى ملعبنا مغلفة بشعارات عامة، واتهامات مفزعة، وسيوف إرهاب فكرى مشرعة، ولن يغنيه هذا أبدا عن اجتهادات تفصيلية مستنيرة، وعن اجتماع على كلمة سواء، وعلى المجتهدين أن يبدأوا بصفوفهم، ويجمعوا كلمة تياراتهم حول أرائهم، بدلا من رمى خلافاتهم إلى ساحتنا، ولعل القارئ يعذرنا إذا اعترفنا بأننا فى حيرة حقيقية، حيث لا ندرى أى الأطراف أولى بالرد؟ القلة القليلة التى تخرج علينا بمعسول الكلام. ومتقدم القول، أم الكثرة الكاثرة ممن يشرعون السيوف ويرهبون باتهامات التكفير المسبقة، ويهدرون أمن الوطن والمواطنين؟ ولعله يعذرنا أكثر إذا أدرك ما ندركه، وهو أن الطرفين ركبوا السهل، ولم يرهقوا أنفسهم بالتفصيلات، وهو ما نحزن له ونفزع، وندعوالله أن يوفقهم للخروج منه، حتى نتفق على كلمة سواء.

فصل الخطاب إذن أن يوحد الفريق الناهض لنا صفوفه، وأن يجمع كلمته على تصور محدد، وأن يجتهد بما يمليه عليه واجبه نحو دينه ووطنه، وأن يحدد لنا تفصيلات ما يدعو إليه، حتى يحاورنا على بينة، وأن يحدد لنا أيضا تفصيلات ما يختلف حوله فى الدولة المدنية، حتى نحاوره وأن يدرك فى النهاية حقيقة لا مجال للطعن فيها أو إنكارها، هى أن هذا الحوار ذاته، ثمرة من ثمار الدولة المدنية..

أبوالمكارم ومكارم الأخلاق(*)

نشرت مجلة (الاعتصام) مقالين عنيفين (كعادتها) ردا علي كتاب (قبل السقوط) ملأتها بعبارات لا تثير الغضب بقدر ما تبعث علي التعجب وصدرتهما بأوصاف لي من نوع (طريد الوفد)، (عدو الشريعة) وهي عبارات تدل علي ما يتحلي به بعض المتشدقين بالشريعة من خلق رفيع وأنهته بعبارات ذكرت فيها (ماتزال الأيام تكشف لنا عن نوايا هؤلاء الذين لا يعرفون لدين حرمة، أو لفكر طهارة، أو لكلمة شرفا)، وكاتب هذه الكلمات الذي يفترض فيه بمنطق المخالفة، أنه شريف الكلمة، طاهر الفكر، هو الدكتور محمد أبوالمكارم قنديل.

وكاتب المقالين يذكرني (بيوم أن خضت غمار الانتخابات ورأيت رفاقي علي الدرب يضعون أمنية تطبيق الشريعة علي رأس قائمة ما يتبنون من أفكار)، ويؤسفني أن أذكره بأنني لم أخض غمار أي انتخابات حتي الآن، ولم أكن منضويا في الانتخابات الأخيرة تحت راية أي حزب، حيث استقلت من الوفد في ٢٦يناير ١٩٨٤، وهي استقالة مكتوبة ومسببة ومنشور عنها بما لا يستقيم معه وصفي بأنني «طريد الوفد» أن من يقدم الاستقالة طارد وليس بطريد، إلا إذا كان الأمر أمر سقط ألفاظ أو تدني لغة وهنا أشهد لمن كتبوا العنوان بالسبق والتجويد.

ومرة أخري يتساءل الكاتب في تعليقه علي مباراة (نعم للمصحف والدين.. ولا للسيف والحكم)، أقول يتساءل (لماذا اقحمت كلمة السيف هنا) وأرد عليه بأني أرد بهذا علي رافعي شعار (الإسلام مصحف وسيف) وهو شعار يعلم الكاتب أن الإخوان المسلمين قد رفعوه منذ قامت دعوتهم في عام ١٩٢٨، واتهام إقحام السيف مردود إليهم وعليهم، والفقرة التي ذكرت علي غلاف الكتاب دعوة للفصل لا للخلط، والنزع لا الإقحام، وهي دعوة لمن لا يرون في الإسلام إلا سيفا مشرعًا فإن عز عليهم ذلك أبدلوه لسانًا سليطًا والإسلام عندي أعز، وهو في حقيقته أرحم، وهو في طبيعته أكرم.

(*) نشر بالاعتصام (العدد السادس)، بتاريخ يناير ١٩٨٦.

والكاتب يعيد ويزيد، ويناقش ويفند، في عبارة أوردتها عن اقتناعي بكون الدين أساسا من أسس المجتمع، ورفضي في ذات الوقت خلط الدين بأمور السياسة والحكم، مؤكدا أننا (نسعد جميعا بتعليم الدين في المدارس، وبآيات الله تتلي في أجهزة الإعلام، وبالاحتفال بالمناسبات الدينية، وباحترام رجال الدين وتوقيرهم)، وقد تلقف الكاتب ذلك بالتجزئة والاستهزاء وناقشه بمنطق (هل الدين في نظرك يا سيدي أن تسعد بالاحتفالات الدينية؟). (هل يسعدك حقيقة أن يتعلم أولادك أصول الدين؟)، ولم يفته الغمز بوصفي بأنني (الباحث الفقيه السيد فرج فودة)، ثم انبري رافضا عبارات (الحكم بالحق الإلهي، والحكم الديني، رجال الدين) مؤكدا أن مجتمع المسلمين لم يعرف إلا (علماء الدين)، وأن هؤلاء العلماء لا يسعون للحكم، أو الولاية فالولاية كما قال (أولها سلامة، ووسطها ملامة، وآخرها خزي يوم القيامة) وهي عبارة مسجوعة رليست بحديث أو بحكمة بليغة، إنما هو قول منغوم علي نسق (لولا الملامة يا هوي لولا الملامة)، وهو يستدرك بعد ذلك حتي يترك الباب مواربا لمفهوم الحكم الإسلامي أو الحكم بالإسلام فيقول (هذا بالنسبة لمن وليها حبا فيها لا رغبة في إقامة العدل) وهو يوضح مفهومه للحكم الإسلامي بأنه قد (انعقد الإجماع علي أن يكون حكم المسلمين للقادر الكفء الذي ينهض بأعباء الحكم ومسئولياته ـ صابرا محتسبا ـ محكما منهج الله، مسترشدا بفقه العلماء من أبناء هذه الأمة في كل ناحية من نواحي الحياة)، وهنا أتوقف لكي أناقش (الباحث الفقيه) السيد محمد قنديل موضحا له ما يلي:

أولا: إن الكتاب كله حديث سياسة ودنيا وليس حديث دين وعقيدة وهو يناقش مفهوم فصل الدين عن أمور السياسة والحكم دون أن يعني ذلك المطالبة بفصله عن الدولة وشئون الحياة، ويطالب الطرف الآخر في النقاش بدحض ذلك بالحجة والمنطق.

ثانيا: إن الحجة المطلوبة والمنطق المواجه يتمثل في أنكم ما دمتم تدعون لدولة دينية إسلامية فعليكم أن تقدموا لهذا برنامجا سياسيا يناقش الأصول والفروع، ويتعرض في ذات الوقت للقضايا العامة مثل نظم الحكم وأسلوب تولية الحاكم

الحاكم أزسلوب تنحيته إن حاد عن الصواب وهو ما لا أظن السيد العالم الفقيه عالما به أو مالكا ناصية القول فيه، وإن كان فأهلا به ومرحبا وعليه البيان، وعلينا الرد، إما بالقبول والاستحسان، وإما، ولا أريد أن أسبق الحوادث.

ثالثًا: لقد ذكرنا حقيقة واضحة وهي أن تجارب ما حولنا من دول في السعودية وإيران وباكستان والسودان في عهد النميري لا تؤيد ما يدعو إليه، وتؤيد ماأدعو أنا إليه، وقد كان استشهادي واضحا وتفصيليا بتجربة السودان التي هلل لها المؤيدون من علمائنا الأجلاء مثبتا ذلك بالنص والاسم وعليّ العالم الفقيه قنديل أن يرد علي في هذا وهو رد لا يخرج عن واحدة من اثنين، إما أن هذه تجارب تخرج عن إطار صحيح الإسلام، وإما أنها هي كلها أو بعضها أو إحداها تمثل النموذج الصحيح للدولة الإسلامية ولكل رد رد.

رابعًا: تبع الباحث الفقيه منهجا حذرت منه في كتابي حين أحال كل ما نحن فيه من مشاكل إلي الابتعاد عن تطبيق شرع الله (ص٣٠ - المقالة الثانية) وردي علي ذلك أنقله من كتابي (ص٢١) حيث ذكرت «إن أمور السياسة لا يجوز أن تؤخذ بما تؤخذ به الآن من تسطيح وتهوين الأمور وسوء مفرط في الاستدلال، فقد يجوز أن نأخذ ما يصيب الأفراد من خير علي أنه ابتلاء، وما يأتيهم من شر علي أنه اختبار، لكن إطلاق تلك الأحكام علي أحوال الدولة وشئون السياسة خطأ جسيم، ربما ارتد إلي قائله حاملا له عكس ما قصد وغير ما أراد، وبوسع المقلب (وليس المنقلب) في صفحات الصحف أن يجد الكثير من النماذج علي ما ذكرت فمثلي لا يفهم، أيا كانت الدوافع، أن يتشفي واحد من كبار الدعاة في مصرع رئيس سابق، ذاكرًا أن الاغتيال انتقام إلهي، ناسيا أنه مردود عليه بتساؤل ظاهرة سذاجة وباطنه حجة، عن قوله في اغتيال الخلفاء الراشدين، وإذا كانت هزيمتنا في ١٩٦٧ غضبا إلهيًا فما القول في نصر إسرائيل؟ هل هو رضاء من الله في المقابل؟ وإذا كان تدهور مستوي المعيشة في بلادنا سخطًا من الله أن أستطرد مع القارئ في أسئلة لا طائل من ورائها إلا أن نتعجب من إطلاق الأحكام دون ترو، والحكم علي الأمور دون تحكيم للعقل، فليس كل أمر سيء سخطا أو ابتلاء، وإنما أمور يسهل تحليل أسبابها إن أتت من فرد

أو مجموعة، ويسهل مواجهتها بحلول عقلانية إن كانت ثمة مواجهة، دون أن ينتقص هذا من إيماننا أو يزيد، ودون أن نهرب من مواجهة المشاكل بأهون الأساليب، وأقصد بها الإحالة إلي الإرادة الإلهية، التي يجب أن يعلو التسليم به وبقدرتها فوق هذه التفاسير، ولنا في عام الرمادة أسوة، وفي طاعون عمواس أسوة، وكلاهما حدث في عهد عمر، وعمر هو عمر، عهده هو العهد الذي يعلو علي شبهة غضب الله علي عبادة المؤمنين ولنا أيضا أن نقف وقفة هادئة، مع الهاتفين في كل مرة يصيبنا فيها ضر أو ضنك بأن هذا عقاب الله علي تركنا لشريعته، تلك التي لو طبقناها لأبدلت ضرنا خيرا، وضنكنا غني، ذاكرين لهم أن في حجتهم كثيراً من الوهن، وأنها مردود عليها بأن تطبيق الشريعة إنما يحدث في أيامنا يسهل تفسيره بأنه محصلة لأسباب قد تتعلق بقصور في أسلوب حكم، أو تقصير في الأخذ بأحسن السبل، وهما أمران يمكن أن نجد لهما حلا إذا قست علي أمور الدنيا دون أن تهمل في وجدانك أعظم ما يهبه الدين، وهو الضمير، وباختصار فهذه قضية وتلك أخري).

وتبقي كلمة أخيرة موجهة للباحث الفقيه...

لقد أجهدت نفسك في الكتابة وأجهدت نفسي في الرد دون أن نصل إليهم كلمة سواء، ربما لأنني احتكمت للعقل وهو احتكام عسير علي البعض، وكم كنت أتمني أن تدخر جهدك لما فيه صالح الإسلام والمسلمين بأن تحاول تقديم برنامج سياسي للدولة الدينية التي تتصورها أو دستورا ينظم أمورها أو حلا للخلافات الفقهية حول الحاكم وهل يكون قرشيا أم لا، وحول الشوري وهل هي ملزمة أم لا، وغير ذلك من الأمور التي تهرب منها ويهرب منها الجميع إلي الاختيار السهل، وهو اختيار النقل لا العقل، والتكفير لا التفكير.

ألزمني بالحجة أيها الفقيه إن أردت، ورد علي ما سبق واستعد لما سيأتي إن استطعت ورد علي ما ورد بالكتاب من أمثلة في التاريخ الإسلامي لا أظن أنك تنكرها، أما محررو الجريدة الذين اختاروا عنوان المقالين فإليهم أوجه كلمة هادئة...

إن كان الأمر تجاوز في اللغة أو سقط في العبارات، أو ألفاظ مقذذة فلا تتوقعوا جزاء إلا من جنس العمل، وإن كان الأمر إسلام فإني أعلن أن الإسلام ظل وسوف يظل قبلكم وبعدكم دين السماحة والمحبة والدعوة بالتي هي أحسن، وإن كان الأمر أمر سياسة فقد دخلتم في ساحة لستم فرسانها ولا تملكون أساليبها ناهيكم عن قاموسها، إذا كان الأمر أمر تقدم بالمجتمع فلن يكون ذلك بالسواك وتكحيل العينين وحمل حجاب الحصن الحصين، وترديد الأقوال المأثورة أو المنثورة من نسق لولا الملامة كما سبق وأسلفتم ورددت، فأدوات التقدم هي العلم لا الدروشة، ودراسة واقع العصر لاالهروب منه، والعمل لا إطلاق البخور، وأشياء أخري أعتقد أنني سوف أجد مجالا لأرشدكم إليه يوما ما، مادام حديثكم متصلا وحوارنا مستمرا أدعوا الله أن لا ينقطع وأن لا تنقطع لكم عادة وأن يهديكم إلي سواء السبيل.

رد هادئ علي أستاذ جليل(*)

حين قرأت رد الأستاذ خالد محمد خالد علي الدكتور يوسف إدريس أحسست بأن أستاذنا الجليل قد شحذ من أسلحته أسلوبا هوالسهل الممتنع، وأملا رائعا يملأ عليه ويجدانه وخياله وإن كان لا يزيد عن كونه حلما لا يرتبط بالواقع بسبب ولا يؤيده من التاريخ سند، وهو حلم الدولة الإسلامية ، تلك التي حاول أستاذنا اقناعنا بقبولها، مؤكدا علي أن الإسلام دين ودولة،ولعله وهو العاشق للديموقراطية أبدا، تعمد ألا يكمل العبارة، فلم يذكر أنه مصحف وسيف، ربما لعلمه، وهو العالم الجليل، بما فعل السيف - سيف المسلمن - برقاب المسلمين، تأكيدا لجور الحاكمين باسم الإسلام علي مدي قرون طويلة يصعب بأن نتمثل فيها بأكثر من فترة حكم الرسول والعمرين، وأني لنا بأمثالهم.

إن الأستاذ خالد يري أن مصر من خير بلاد الله إسلاما، وأنا له مؤيد، بل إنني أتزيد وأقول إنها خير بلاد الله إسلاما، وهو يشجب كل مظاهر التطرف الديني، وأنا أنحني لمقولته إعجابا، وأؤكد له أنني لم أتوقع منه غير ذلك، وهو الذي عاش عمره مدافعا أصيلا عن الديموقراطية مجاهدا يسعي جاهدا لربطها بحلم رائع لدولة إسلامية تتبني مفاهيمها العصرية، وهي دولة التفت للخلف في صحائف التاريخ فلا أري لها أثرا، وأنظر حولي (متأثرا بالإعلان الشهير) إلي دولة ترفع الراية لا أجد لها محلا. وأقرأ وأسمع للمتشدقين بحديث الدولة الإسلامية في مصر، فلا أري في أعينهم إلا شرا مستطيرا، ولا أسمع منهم إلا توعدا ونذيرا، ولا أري في الأفق إلا نكصا عن ركب الحضارة، وفتنة تمزق وحدة الوطن الآمن، وظلاما يسدل أستاره علي الفن والفكر والثقافة، ولا أحسب إلا أن ذلك كله، أو بعضه، هو ما جال في خاطره وهو يستدرك في الفقرة التالية بقوله «إن الشريعة حين تطبق في بلادنا لن تكون شريعة الخميني ولا شريعة النميري ولا شريعة القذافي،ذلك أن الحق لايعرف بالرجال وإنما الرجال تعرف بالحق» وهو قول عظيم وصادق وأمين لولا أنه

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٨٥ .

يدفع إلي التساؤل يراود أذهاننا عن ذلك الحق الذى لم يصادف رجلا يعرف به منذ ألف عام، إلا يدفع ذلك إلي التروي في أحسن الأحوال، (ولا أحسب أن وصف حالنا بالحسن جائز)، أو إلي الرفض في أسوأ الأحوال، (ولا أحسب أن سوء حالنا يخفي علي أستاذنا الأريب).

إن أستاذنا يتساءل، لماذا الشريعة؟ وهو يجيب أن الإسلام دين ودولة، بمعني أن قبولنا بالدين يترتب عليه قبولنا بالدولة الإسلامية، ولا أظن أن صياغة العبارة بصورة عكسية يمكن أن تؤدي إلي نتيجة صحيحة، بل إني لا أحسب أن واحدا يمكن أن يتحمل وزر القول بأن عدم القبول بالدولة الإسلامية يخرج مسلما عن دينه، وحجتي في ذلك أنني لا أعتقد أن ثلاثة ممن يتصدرون مجال الدعوة للدولة الإسلامية يمكن أن يجتمعوا علي أن الحاكم ملزم بأن يستشير، لكنه غير ملزم بأن يأخذ برأي الأغلبية أو حتي برأي الإجماع، وهو عكس ما ينادي به الأستاذ خالد ، وهو أيضا عكس ما تؤكده روح الديموقراطية وجوهرها، وهو أيضا ما يدفع إلي أن نتساءل، هل الدولة الإسلامية جزء من العقيدة فيصبح أحد الطرفين خارجا علي صحيح الدين والعياذ بالله، أم أنها لزوم ما لا يلزم فنتردد أمام مقولة الدين والدولة.

والأستاذ خالد يعلم أيضا أكثر مني أن اختيار أبي بكر في السقيفة بإجماع أغلبية المسلمين، مناقض لأسلوب اختيار أبي بكر لعمر، مناقض لأسلوب اختيار عثمان علي مرحلتين، أولهما اختيار أهل الحل والعقد لعثمان وعلي، وثانيهما ترجيح عبدالرحمن بن عوف لاختيار عثمان، مناقض أسلوب اختيار علي ببيعة أهل المدينة، مناقض لتولية الرشيد معاوية بحد السيف، مناقض لتولية يزيد بالوراثة، مناقض لتولية الرشيد للأمين ثم أخيه المأمون ثم أخيه القاسم، ومعاذ الله أن يكون أسلوب اختيار الحاكم ـ وهوأحد أهم الأركان السياسية للدولة ـ جزءا من عقيدة الإسلام وإلا كان الاختلاف خروجا عن صحيح الدين والعياذ بالله، والله أكبر من أن يفرط في الكتاب من شيء، إلا أن تكون رحمته قد علت بالعقيدة علي السياسة، ونزهت الدين عن الدولة.

والأستاذ خالد يعلم أن من استندوا إلي القرآن والسنة في تبرير المنحي

الرأسمالي للإسلام، لم يخرجوا علي قاعدة في الدين ولم يتسعفوا في تفسير نصوصه، وأن من استندوا إلي القرآن والسنة في تبرير المنحي الاشتراكي لم يخرجوا علي قاعدة في الدين ولم يتعسفوا في نصوصه وإنما وجد كل ضالته في الإسلام، أنه دين رحمة الذي يسع متغيرات الزمان والمكان، ولا يضيق لكي ،يرتبط بشكل من أشكال الدولة أونظمها الاقتصادية والسياسية، وإنما يتسع لها جميعا رحمة بالعباد، وتأكيدا علي أن الدين أشمل من الدولة، وأن العقيدة أكثر اتساعا وشمولا من المفهوم الضيق لنظام الحكم.

وأصل إلي تساؤل أستاذنا الجليل، ماذا يعني تطبيق الشريعة؟ وبدون أن أدخل في متاهة الشريعة والفقه، أوأن أتساءل كما يتساءل الكثيرون عن ماهية الحدود، وهل هي قاصرة علي ما ورد في القرآن نصا، أم أنها تشمل ما طبقه الرسول، أو تتسع أكثر لكي تشمل تطبيقات الخلفاء الراشدين، أو تزداد اتساعا لكي تشمل اجتهادات الفقهاء في مرحلة زمنية تالية... تلك قضية فقهية لا أتوقف عندها لأن ما يعنيني هو الجانب السياسي للقضية، ذلك الجانب الذي يدفعني إلي إجابة أستاذنا الجليل علي تساؤله بأن تطبيق الشريعة سوف يجعل المواطن المسيحي مواطنا من الدرجة الثانية لا تقبل له شهادة، ويزداد البعض تطرفا بالقول بأن لا ولاية له، وسوف يصبح غناء المطربات دعوة للزني لا تستقيم مع إقامة حده، وسوف يصبح الرقص مجونا، والتمثيل فسقا، وتزين المرأة تبرجا من الجاهلية الأولي، ونحت التماثيل كفرا إلا إذا دمرنا موقع القلب فيها أو الكبد، والله وحده يعلم مصير تماثيل الفراعنة التي تصور آلهة المصريين القدماء، وهي معلومة غابت عن حكام الدول الإسلامية المتعاقبة رحمة من الله بالتاريخ، وشاءت إرادته جل شأنه أن يطمرها التراب فتبقي لنا صامدة إلا من نقب المامون الهرم أو تشويه أحد الزهاد لوجه أبي الهول العظيم..

أما إجابة أستاذنا الكبير عن تساؤله، كيف ستحكم الشريعة المجتمع.. والتي سرد فيها أروع ما أتت به الديموقراطيات الحديثة من كون الأمة مصدرا للسلطات وحرية تعدد الأحزاب وإصدار الصحف واختيار أعضاء البرلمان وحق نوابه في المعارضة

وإسقاط الحكومة، في إجابة تحتمل بالقليل من التعجب والكثير من الإعجاب، أما الإعجاب فبالرجل، وأما التعجب فمصدره أنه لا يوجد نص ديني واحد في قرآن أو سنة يؤكد صراحة علي بند واحد من البنود السابقة، غير أن الاقرب إلي المنطق أن نقول بأنها روح الإسلام وليست شريعته، تلك الروح التي لا تناقض عدلا ولا تنقض حقا، غير أن طرح الأمر بهذه الصورة ينشئ مأزقا ويطرح تساؤلا ويدفع إلي إدعاد، أما المأزق فيتمثل في خروج نظم حكم (إسلامية) مجاورة وغير مجاورة وغير مجاورة من دائرة روح الإسلام كما أتصور وشريعته كما يتصور أستاذنا الجليل، وأما التساؤل فعن الإصرار علي نعت المبادئ السابقة بمسمي إسلامي، وهي مبادئ أن التقت مع روح الإسلام وجوهره فإنها بالقطع نشأت في غير دياره واتسمت بغير مسمياته، وأما الدعاء فلأستاذنا العظيم بأن يحفظه الله من ألسنة وأقلام مسمياته ـ وربما خناجر ـ من يرفعون راية الإسلام، ولا يرون فيه إلا حزبا لله قائما، وحزبا للشيطان مقضيا عليه، ولا يعترفون للإنسان بحق في التشريع،ويتزيد بعضهم فينكر عليه حق الاجتهاد أو حتي حرية الفكر والعقيدة، ويشغلهم حديث الذبابة في عالم منشغل بحرب النجوم، ويلهون مواطنيهم بالحديث عن الطين الأرمني في وقت ينشئ فيه الآخرون متاحفا لصخور القمر...

وأصل إلي التساؤل الأخير لأستاذنا الجليل، وأستمحيه العذر ألا ينكر علي عجبي وأنا الذي قضيت عمري كله معجبا به، أليس عجيبا يا أستاذنا الفاضل أن تكون إجابتك علي سؤالك، لماذا الشريعة الآن، موجزة في أنه مادام هناك احتمال لأن يصل هذا التيار يوما ـ قرب أو بعد ـ إلي الحكم؛ فلنبدأ بتيقن، الشريعة ونظام الحكم الآن، ولنطرحه الآن في استفتاء عام حتي لا يخرج عليه أحد بعد، ألا يشبه ذلك لجوء صاحب المنزل القديم إلي إحراقه بأكمله، تخوفا أو توهما لسقوطه علي رأسه يوما ما... أما قولك بأن الشريعة مطلب شعبي، فإنه يفتح علي بابا من أبواب الهم، لا لكونها كذلك ولا لرفضي لذلك، بل لأني موقن بأنها تبدو بهذه الصورة لكونها طرحت علي الرأي العام كقضية دينية، وأمام الدين لا يملك أحد ولا أملك أنا، أن يختلف أو يعترض، بينما لو عرض الأمر علي وجهه الصحيح، وهي أنها

قضية سياسية ودنيا وحكم، لايختلف الأمر، وليس هذا مبعث الهم الوحيد، وإنما مبعثه إفلاس الساسة حين يتوسلون إلي صوت هنا أو هناك بالمزايدة علي أمن الوطن ومستقبله...

ما علينا أيها الأستاذ العظيم، بل رب ضارة نافعة، فقد استمتعنا بما ذكرت وسعدنا بالحوار معك.

والله والوطن من وراء القصد.

لا لتسييس منابر المساجد

أمامى العدد الأخير من النشرة الإخبارية التى تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتتناول انتهاكات هذه الحقوق فى الأقطار العربية، وأحد هذه الانتهاكات من وجهة نظر المنظمة، يتمثل فى (وقف عالمين عن إلقاء الخطب والمحاضرات فى المساجد) فى إحدى الدول الخليجية، والسبب - وفقًا لتقرير المنظمة - يتمثل فى إبداء آراء سياسية فى الخطب المنبرية، وهو ما يمثل وجهة نظر المنظمة (ممارسة للحقوق المشروعة فى الاعتقاد والتعبير) خاصة أن (أيا منهما لم يرتكب أى عنف).

ونبدأ بالرأى الآخر

فالقضية ساخنة، ومطروحة على طول الساحة العربية وعرضها، والذين ينادون بحرية عرض الآراء السياسية من فوق منابر المساجد، خاصة فى خطب الجمعة، يقدمون منطقًا متسلسلاً مفرداته على النحو التالى: -

- كان هذا هو دور المنبر فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، وفى عهد الخلفاء الراشدين، وفى عهد من تلاهم من الخلفاء..
- من الصعب إن لم يكن من المستحيل فصل أمور السياسة عن أمور الدين، أو منع علماء الدين من إعلان الرأى الشرعى فى القرارات السياسية..
- حرية الرأى لا تتجزأ خارج المسجد أو داخله، وحرية التعبير أيضًا لا تتجزأ، خارج إطار السياسة أو داخل هذا الإطار..
- إذا كان المجتمع يقبل حقًا الديمقراطية، فالقيد الوحيد الذى يقبله الجميع، هو حظر استخدام العنف فى التعبير عن الرأى، وحظر استخدام (القهر) فى دفع البعض إلى اعتناقه، أو دفع البعض الآخر إلى التخلى عنه، والتعبير عن رأى الدين فى القضايا السياسية ليس فيه من العنف شىء، ولا من القهر شىء، ولابد والأمر كذلك أن يكون فى إطار المسموح به، إن لم يكن محل ترحيب..
- إن أحدًا لا يقبل الازدواجية فى إلقاء الأحكام المتناقضة على نفس الواقعة، فليس معقولاً أو مقبولاً أن يكون الإمام على المنبر محل ترحيب واحتفال وقبول إذا ناصر الحاكم، وأيده

فى قراراته بالأدلة الشرعية، وأعلن مساندته له بالأسانيد الفقهية، ثم يصبح نفس الإمام محل استنكار ونقد، ولوم وهجوم، وإيقاف ومنع، إذا تعارض رأيه مع رأى الحاكم، وتناقضت أسانيده مع قراراته، واختلفت أدلته وبراهينه مع قرارات القيادة السياسية..

التسلسل هنا منطقى، والحجة تبدو فى ظاهرها متماسكة ومنطقية، والقارئ يتصور أن أنصار الرأى الآخر فى موقف عصيب، فأين المفر من أدلة تستند إلى التاريخ، وإلى الحاضر، وإلى سند الرأى الآخر، الذى ينطلق منه، ويعتمد عليه، ويدعو إليه، وهو الديمقراطية..

ولا بأس من مقدمة ..

وهى مقدمة نراها ضرورية، فنحن لا نعتقد أن هناك قضية تعلو على المناقشة وقرع الحجة بالحجة، ولا نأخذ بمخاوف البعض من الاقتراب من القضايا (اللغمية) التى تنفجر فيمن يقدم عليها بمحاولة الحوار أو الأخذ والرد، ولانفعل ما يفعله البعض من تشويه للرأى الآخر، وطمس لحججه، وتزييف لآرائه، توصلاً لانتصار فكرى رخيص، بل نعتقد أن هذا المنهج هو الذى أوصلنا إلى ما وصلنا إليه، ووضعنا فى موقف لا نحسد عليه، ومن أين يأتي الحسد والخطأ يلبس زى الصواب، والباطل يبدو وكأنه حق لا يختلف عليه اثنان؟

ونبدأ من حيث انتهى رأى الآخرين ..

ونسلم معهم بالديمقراطية، ونسألهم عن حرية التعبير عن الرأى، هل هى مقصورة على الإمام، أو أنها لا تتجزأ، وتشمل الإمام والمأموم معاً؟.

ثم نسألهم عن حقوق الإنسان، هل هى قابلة للتجزئة؟ وهل احتجاجنا على انتهاك ما نتصور أنه حق للإمام، يبرر لنا السماح بانتهاك حقوق المأمومين؟

الأسئلة جافة، وصعبة، ومرهقة، ومن حق القارىء علينا قبل أن نخوض فيها أن نتحاور معه حول مثال تخيلى، نتصور فيه أن حكم أحد مباريات الكرة، أوقف المباراة، ثم أشار إلى مساعده أن يناوله مكبراً للصوت، أمسكه بيده، وأنطلق يلقى على جماهير المشاهدين خطاباً سياسياً حماسية، أو موعظة دينية بليغة..

ماذا يمكن أن يحدث فى مواجهة ذلك؟

لست أشك فى أن الجماهير سوف تثور ثورة عارمة ..

والسؤل التالى ..

هل لهذه الثورة علاقة بمضمون حديث الحكم، الذى قد يكون موضوعيًا وبليغًا وجذابًا وخلابا؟ والإجابة بالنفى، فالبلاغة لن تغنى عن الغضب، والمنطق لن يشفع فى منع الثورة.

والسؤال الأهم: هل منع هذا الحكم من الاسترسال فى خطابه السياسى، يعتبر حجرًا على حريته فى إبداء رأيه، لأن حرية إبداء الرأى لا تتجزأ؟ وهل إذا أخرجناه خارج الملعب، واستبدلناه بحكم آخر يستأنف المباراة، نكون قد انتهكنا حقه الإنسانى، وحجرنا على حريته، ما دام لم يلجأ للعنف .. الإجابة بالنفى طبعا، غير أنى ألمح اعتراضًا يرد على ذهن القارىء، وتساؤلا يلح عليه، عن العلاقة بين هذا المثال وواقعة منع إمام المسجد من التعبير عن آرائه السياسية، ولعل القارىء يبتسم فى ذكاء وهو يردد، ها هو ذا الكاتب يخطئ فى أول الطريق، ويستعين بمثال يرتد إليه، وينقلب عليه. فليست هناك علاقة بين الكرة والسياسة، سواء اتفق الكاتب معهم واختلف، وأنا أقبل منهم هذا الرأى - إلى حين - وأنبههم إلى أن وجهًا من وجود الثورة على الحكم الذى أشرنا إليه، ينطلق من حقيقة موضوعية، تتمثل فى انتهاك هذا الحكم لحقوق المشاهدين، فهم أتوا من أجل مشاهدة الكرة، ولم يأت واحد منهم لسماع رأى سياسى أو دينى، وقد هيأ المشاهدون وجدانهم لقبول ما سعوا إليه، فلما فوجئوا بغيره كانت الثورة وكان الغضب، وشبيه بهذا ما يحدث لمن هيأ وجدانه، وطهر بدنه، وذهب إلى المسجد خاشعا لسماع ما لا يمكن أن يختلف عليه أحد، وهو قول الرحمن، وحديث الرسول الكريم (ﷺ)، وتفسير القرآن، وأركان الدين، وأحكام الإسلام، فإذا به يسمع حديثًا سياسيا يستحيل أن يكون محل اتفاق أو إجماع، فالمسلمون يجتمعون بالدين، ويتفرقون بالسياسة، ومن الممكن أن يرى الإمام رأيا سياسيا، ويرى المأموم رأيًا سياسيًا آخر يختلف معه علي طول الخط، دون أن ينتقص هذا من دينه أو تدينه، ماذا يكون موقفه فى هذه الحالة؟.

هل يصمت؟ وإذا صمت فهل من المقبول أن تبدل خطبة المنبر راحته غضبًا، وسلامه النفسى ثورة، وهدوءه الداخلى اشتعالا؟ وهل من حقه إذا استبد به الغضب أن يعترض على الإمام، أو يطالبه بالرجوع إلى الحق أو بالنزول عن المنبر، أو يأخذ الأمر (من قصيره) ويخرج

تاركًا المسجد للإمام، لكى يصول فيه ويجول، ويصيب ويخطئ، وكلاهما وارد، وينجو بدينه ودنياه بعيدًا عن ساحة المسجد الذى ينبغى أن يكون جامعًا، وأن يكون مكانًا للاتفاق، وملاذًا للساعين إلى راحة النفس، ونقاء السريرة، وصدق الإيمان؟

هنا نقترب أكثر من طبيعة المأزق الذى نتصوره، وهنا أيضًا قد يرد علينا البعض بأن من حق المعترض على الإمام أن يقف ويعلن اعتراضه خلال الخطبة، مستندًا فى هذا إلى ما تواتر عن اعتراض امرأة على عمر رضى الله عنه فى شأن المهور، واعتراض أحد المسلمين عليه فى طول ثوبه، ومثل هذا الرد نرد عليه بسؤال سهل وبسيط، عن أعراف عصرنا التى تأبى ذلك كل الأباء، عن شكل الخطبة المنبرية إذا اعترض هذا على الإمام، وإذا دافع ذاك، وإذا رأى ثالث خطأ هذا وذاك..

وهناك ما هو أهم ..

فلا شك أننا تقدمنا فى الحوار خطوة، ولا شك أيضًا أننا لسنا فى حاجة إلى تذكير المتشدقين بإمكانية معارضة الإمام إذا اختلفنا معه، بأن هذا يطرح أسئلة أخرى، تخرجنا عن إطار الجد إلى إطار الأسى والفزع، فنحن لا نتصور أن الخلاف السياسى داخل المسجد يمكن حله بإنشاء منابر للمعارضين، أو بتداول الوقوف على المنبر لأصحاب الآراء المختلفة أسبوعًا بعد أسبوع، ما دام لكل منهم أدلته الشرعية وأسانيده الفقهية، ولا نقبل أيضا اقتراح أن تتخصص المساجد، فيصبح هذا المسجد متخصصًا فى التأييد؛ وذاك متخصصًا فى التنديد، فذلك كله عبثًا لا يليق بديننا العظيم، وما كان أغنانا عنه فى ساحة الدين، لكنها السياسة لعنها الله، ولعن ما تدفعنا إليه من خيال سقيم، وتصورات لا تستقيم ..

ثم هناك ما هو أخطر وأهم ..

من قال ياعزيزى القارىء إن الإمام فى عرضه لرأيه السياسى، يعبر عن رأي الدين؟

لا أحد يملك أن يدعى هذا أو يؤكده، وأقصى ما يقال إن الإمام فى هذه الحالة يعبر عن اجتهاده الشخصى فى أمر من الأمور، وقد يتفق هذا الاجتهاد مع صحيح الدين وقد يخالفه. فإذا خالفه وهذا وارد، أفلا يحق لنا أن ندعو إلى تجنب ذلك من الأصل، وقصر خطبة المنبر على ما يتفق فيه وعليه الجميع، وأقصد به قيم الدين الرفعية، وأسسه وأركانه، وأصوله

وفروعه، وثوابه وعقابه؟

وأى ديموقراطية هذه التى تفرض على الجالس رأيا لا يراه، ولا يملك أن يخرج عليه، ولتزمه باحترام إجبارى ليس لرأى الإمام على المنبر، بل لمكان يستحب فيه الخشوع والخضوع، والسماع والاستيعاب والصمت والتسليم؟

هى إذن ديمقراطية : وأسمع ولا ترد، واستوعب ولا تعترض، والتزم ولا تناقش، واصمت ولا تفتح فمك، ولو حدث هذا كله في أمر من أمور الدين، وشأن من شئون العقيدة، لكان هذا كله خيراً، ولنزل على قلوب المؤمنين برداً وسلاماً، لكن الكارثة أنه يحدث فى أمور السياسة والحكم، وهى أمور يصبح الساكت فيها عن الحق شيطاناً أخرس..

والأمثلة واضحة ..

وأى مثال أوضح من موقف بعض رجال الدين من قضية الخليج، التى يعتقد كاتب هذه السطور أنها أحدى القضايا النادرة، التى كان فيها الحق واضحاً، والباطل أوضح؟

ألم يجتمع رهط من العلماء فى جدة لمناصرة تحرير الكويت، والحكم على صدام حسين بالبغى، والدعوة للجهاد ضد من روعوا شعب الكويت المسلم، وأضاعوا أمنه، وأهدروا أمانه؟

وألم يجتمع رهط آخر من العلماء في بغداد لكى يناصروا صدام، ويساندوا راياته، ويدافعوا عنه ويهاجموا أعداءه؟

هؤلاء وأولئك لا يختلفون حول قضايا الدين، ولا يتباعدون إذا قصروا اجتهادهم على القيم الدينية وإعلاء شأنها فى نفوس المسلمين، لكنهم يتنافرون ويتصارعون حين يدخل كل منهم ساحة السياسة، فيرى رأيا ويرى الآخر رأيا معاكسا، وهم إن اختلفوا على صفحات الصحف، أو فى ساحات الأحزاب أو فى جلساتهم الخاصة أو العامة فلا لوم ولا تثريب، لكن اللوم كله، والتثريب كله، إذا انتقلت خلافاتهم إلى ساحات المنابر، وأكسبوها احتراماً استمدوه من وقوفهم على منابرهم، وفرضوه علي الجالسين أمامهم، وفى روعهم أن ما يستمعون إليه هو صحيح الدين وأصيل الاعتقاد..

أليس الأكرم للإسلام والمسلمين، أن تقصر ساحة المسجد على الموعظة الدينية، وعلى الدعوة بالتى هى أحسن، للذى هو أحسن، وهو صلاح الدنيا وسعادة الآخرة؟

والتاريخ ذو شجون

فالمسلمون قد تنازعوا، وأسالوا دماء بعضهم، حين اختلفوا حول أسلوب الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه في الحكم، وحين اختلفوا حول الثأر له، وحين اختلفوا حول تولية من يليه، وهو الخليفة العظيم على بن أبي طالب رضي الله عنه..

الخلاف بدأ، والدماء سالت، والسيوف استطالت، والأعناق ضربت، والأطراف تمزقت، حين دخلت السياسة من باب الدين، فتمزق حبل الإجماع المتين، وأصبحت هذه الأيام السوداء فتنة وصفها المسلمون فيما بعد بالفتنة الكبرى.

ونعود إلى المعترضين ..

ونذكر لهم أن إطلاق حرية الدعاة في خلط أوراق السياسة والدين، وتصوير اجتهاداتهم الشخصية على أنها رأى الدين الصحيح، ومن خلال مواقعهم على المنابر، ليس فيه شيء من الدعوة للحرية كما يدعون، فالحرية لا تتجزأ، وما يتاح لأئمة المنابر المسيسين، لا يزيد على كونه تعبيراً عن رأى فريق من الفرق، وتيار من التيارات، هو تيار الإسلام السياسي، بل أن شئنا الدقة، فهو تعبير عن الآراء المختلفة في ساحة هذا التيار، فأين حق التيارات الأخرى في التعبير وهي جميعًا تنتسب للإسلام دينا، وتتمسك به اعتقادًا؟ وأين فرصتها المتكافئة في عرض الرأى والدعوة إليه؟ ومن هذا الذى يملك أن يستقل بالإسلام، أو أن يعتبره قطاعًا خاصًا به، يختص به فريقه، وتحتكره جماعته، ويؤممه تياره لصالحه؟

ويبقى الحديث عن صدر الإسلام ..

وهو حديث يستند إلى هذه الفترة الزاهية، ويجد فيها سنداً لرأيه، فقد كان المسجد بالفعل في هذه الفترة منبراً للتوجيه، وساحة للحوار، ووسيلة للإتصال، وهنا نستعير قول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في شأن سهم المؤلفة قلوبهم، حين قال: لقد كان ذلك والإسلام يومئذ قليل، ونحن نكرر نفس القول، فقد كان المسجد في ذلك الزمن وسيلة الاتصال الأولى بالمسلمين، فهل أصبح كذلك في عهد تقدم وسائل الاتصال وترامى أطراف ديار المسلمين، وإمكان توصيل الرأى والأمر والقضايا إلى كل مسلم في داره، وفي أى لحظة من لحظات ليله أو نهاره؟

نعم كان المسجد مكانًا للحوار والنقاش فى كل الأمور بما فيها الأمور السياسية، فهل هو اليوم أصلح مكان لهذا؟ وهل هو أقوى فى تحقيق ذلك من ساحات البرلمان والصحف والأحزاب وأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية؟

نعم أيضًا كان المسجد مكانًا للرأى والرأى الآخر، وقتَ أن كان المسلمون قلة، وكان تماسكهم قائمًا، وكانت قضاياهم واضحة، واختلافاتهم محدودة، فهل أصبح ممكنًا أن يقوم المسجد بهذا الدور؟ فى زمن تشابكت فيه القضايا وتعقدت، وتعددت فيه الآراء السياسية فى ذات القضية، وانعكس هذا على الاجتهادات الدينية، فكان ما كان من خلافات رجال الدين فى كل القضايا السياسية. وكان ما عاصرناه جميعًا من نماذج فجة للخروج على كل الأعراف والآداب والقيم فوق منابر بعض المساجد من قلة من الأئمة، تحقيقًا لمآرب سياسية لصالح تيار سياسى محدد، أو توصلا إلى شهرة إعلامية تكفلها شرائط الكاسيت المثيرة، ولدينا منها نماذج لانود التعرض لها، لأننا لا نشك فى أنها نماذج إن أدانت فهى تدين أصحابها، ولا تمس الإسلام العظيم السمح من قريب أو بعيد.

ونصل إلى نتيجة ...

وهى نتيجة نعتقد أنها منطقية، فللديمقراطية تواجدها، ولممارسة حرية الرأى ما يناسبها من ساحات، وما يتلاءم معها من أساليب. ونحن ضد قمع أى رأى وضد الحجر على أى فكر، وضد منع أى فرد من حقه الطبيعى فى الممارسة السياسية المشروعة، غير أننا نجد أن لهذا كله ما يناسبه من ساحات وأماكن، والتدخل مثلا بمنع أحد السياسيين من إلقاء محاضرة على ركاب أحد الأتوبيسات ليس حجرًا على حريته السياسية، وليس انتهاكًا لحقه الإنسانى، ولكنه تنظيم لممارسة الحرية، والاستمتاع بالحق، وهو أيضا احترام لحق ركاب الأتوبيس فى الاستمتاع بوقتهم على النحو الذى استهدفوه، وهو حق إنسانى، فهم استهدفوا الوصول إلى مكان محدد. وليس إلى رأى محدد فى قضية لم يسع أحد منهم إليها، أو إلى معرفة أبعادها، وكذلك المصلون، الذين استهدفوا السعى إلى المعرفة الدينية الصحيحة، وسعوا إلى المسجد كساحة للاتفاق الدينى، وليس كساحة للخلاف السياسى، وإذا كنا نرى أنه ليس من حق الدولة أن تمنع إماما من إبداء رأيه فى محفل سياسى، لكونه إمامًا، فإننا نرى أن من حقها أن تمنعه من توظيف منبر المسجد لتحقيق أهداف سياسية، لكونه إمامًا، يسعى

إليه المسلمون للتفقه فى أمور دينهم، وما نظن أن إثارة الفرقة بين المسلمين، واستثارة مشاعرهم لصالح تيار معين، باب من أبواب الفقه أو هدف من أهدافه.

ولهذا نختلف مع المنظمة..

فالمنظمة معنية بحقوق الإنسان، ومنشغلة بالدفاع ضد انتهاكات هذه الحقوق، **ومنع** بعض الأئمة من استغلال منابر المساجد فى التعبير السياسى، ليس انتهاكًا **لحقوق الأئمة**، فحقهم مكفول فى حدود وظيفتهم وأهدافها، لكنه منع لهم من انتهاك **حقوق المصلين**، بإجبارهم على سماع ما يختلفون حوله وعليه، وهو أيضًا انتهاك لساحة هى باليقين **أعز من** أن توظف خدمة لطموح فريق، أو لجنوح قائل، أو لجموح اجتهاد.. مع كل **الاحترام لحقوق** الإنسان، ومع كل التوقير للإسلام، ومع كل الاعتذار لمن يسعون إلى **توظيف الإسلام** لينتهكوا حقوق الإسلام والإنسان معًا..

لابد من تونس
وإن طـــال السفــر

كانت زيارتي الأولى للجمهورية التونسية الشقيقة، منذ عامين، حيث أتيحت لي فرصة دراسة وضع التيار السياسي الديني هناك عن قرب، وأثار انتباهي، وربما انزعاجي، ذلك القدر الهائل من ازدواجية الخطاب السياسي، الذي يقدمه هذا التيار للجماهير التونسية، فعلى السطح ما يسمى بحزب النهضة، الذي يتوجه للمثقفين، والليبراليين، والذي يتبنى معك أي شيء، ويوافقك على كل شيء، وينثني معك أينما انثنيت..

وعبثًا يذهب جهدك إن حاولت إحراجه، أو ظننت أنك بأسئلتك سوف تضعه في مأزق، فلو سألته عن موقفه لو قدر له أن يحكم أو يشارك في الحكم، من صناعة الخمور لأجابك لا بأس، تعن بيعها لا بأس، وعن تداولها لا بأس، وعن لباس البحر ذي القطعتين لا بأس، وذي القطعة الواحدة لا بأس، وعن السفور لا بأس، وعن الاختلاط لا بأس، وباختصار فهو حزب يسعى إلى طمأنة الرأي العام المعارض له في أي شيء وفي كل شيء، فإذا سألته عن فهمه الخاص للإسلام تسارعت الألفاظ الضخمة الرنانة إلى لسانه، وحدثك عن النهضة والهوية وفقه الحضارة، وإذا سألته عن العنف استنكر، وعن تكفير المجتمع أنكر، وعن اغتيال المعارضين بسمل واستغفر، وهنا لابد أن تسأل نفسك إن كنت مختلفًا معه، أو على النقيض منه! ماهي المشكلة إذن؟ ولماذا هذا العداء المتبادل بينه وبين نظام الحكم؟ خاصة أن الرئيس الحالي هو الذي أخرج زعماءهم من السجون، وفتح صفحة جديدة معهم، وسمح لهم أخيرًا بإصدار صحيفتهم (الفجر)، وهي صحيفة بيني وبينها قضية تتداولها المحاكم التونسية، وهذا موضوع حديث آخر، لا أريد أن يشغلني أو يشغل القارىء عن السؤال عن سر العداء بين حزب (لا بأس) ونظام الحكم التونسي، وهو عداء لايشغل الطرفين فقط، بل يشغل أيضًا الشعب التونسي، الذي يتمنى أن ينتهي، وأن تزول أسبابه، فهو شعب طيب، رقيق فنان، مثقف، عاشق للحياة إلى أقصى حد «ساع إلى الهدوء النفسي، والاستقرار السياسي، قريب للحضارة بالعقل، وللأصالة بالوجدان».

وحدثت المواجهة ..

في أعقاب محاضرتي الأولى، التي ألقيتها في صفاقس، استأذن مقدم المحاضرة، الأخ

الأستاذ الأسعد الجموسي، في أن يتلقى الأسئلة كلها مكتوبة، ويلقيها دفعة واحدة، وأتولى إجاباتها جميعًا مرة واحدة فاعتذرت، وطلبت منه أن يسمح لكل صاحب سؤال بالبقاء، وأن تولى الإجابة سؤالاً بسؤال، فإذا به يكرر الطلب، وملامح القلق بأدبه على وجهه، وهو قلق تبينت أسبابه فيما بعد، واستسلم أمام إصراري على رأيي، وبدأت الأسئلة، واستمرت السهرة إلى ما بعد منتصف الليل، فقد كنا في رمضان، وكان موعد بدء المحاضرة في التاسعة مساء.

وانكشف الوجه الآخر ..

كشفت الأسئلة لي عن الوجه الآخر للحركة الاسلامية في تونس، فما يقوله الزعماء شيء، وما يقوله الشباب المنتمي للحركة شيء آخر تمامًا، وإذا كانت مقولات حزب النهضة هي المعلنة على لسان الكبار، فمقولات حزب التحرير الإسلامي هي المتداولة على ألسنة الصغار، وهي مقولات تقترب كثيراً من مقولات أعضاء تنظيمات (الجهاد) و (التكفير والهجرة) و (الجماعة الإسلامية) و (الناجون من النار) و (الناجون من الكفتة) و (قف وتبين) و (كل واشكر).. إلى آخر هذه الأسماء الغريبة التي أتحفنا بها زماننا الرديء، ووجه التقارب يتمثل في تبني العنف كأسلوب للتغيير وقد أتيحت لي الفرصة للحصول على الكتب التي توضح فكر هذا الحزب، وهي كتب فاخرة كان أعضاء الحزب يوزعونها بالمجان بعد محاضرة لي في برلين، لكن هذه قصة أخرى، ويستطيع القارىء أن يكتشف كثيراً من أوجه الشبه بين الفكر الراديكالي للثورة الخمينية، وملامح فكر حزب التحرير الاسلامي، الذي نشأ خارج مصر، ونجح في استقطاب الأنصار في سوريا والأردن والعراق وفلسطين وبعض المغرب العربي، ولم تسمع عنه مصر إلا في حادث الفنية العسكرية المشهور، الذي قام به تنظيم صالح سرية، ومع فشل التنظيم الذريع في تحقيق أهدافه، انتهى وجود الحزب وتأثيره في مصر.

نعم للإسلام .. لا لتونس ..

بدت الأسئلة لي عنيفة وحادة، وكانت إجاباتي عنها أعنف وأحد، وصفق المؤيدون للسائلين وصفق المعارضون لهم لإجاباتي وصفق أغلب الحاضرين للأسئلة والإجابات معًا، لكن أغرب تعقيف أتى من شاب صغير، أعلن عن استعداده للموت في سبيل الإسلام، وعدم

استعداده للموت في سبيل تونس، فهو يؤمن بعالمية الدعوة، ولا يؤمن بإقليمية الأوطان، وهو يرى فى الأوطان بقايا احتلال بغيض، واستسلاما لدعاوى استعمارية لا هدف منها سوى الكيد للإسلام، والتعويق لقيام دولة الخلافة الإسلامية.

هكذا لخص الشاب الصغير منطقه فى عبارة بدت لى غريبة، وهى (نعم لعالمية الإسلام ولا للوطنية التونسية).

الحق أقول للقارئ إننى انزعجت، وإن سذاجة السائل والسؤال قد أصابتنى بالغضب، فهذا شاب ولد بعد الاستقلال، ولم يدرك مافعله جيل آبائه من أجل استقلال تونس، وكيف كانت تونس محوراً لحياتهم وجهادهم، وكيف سالت الدماء الزكية من أجل ماينكره هذا الشاب الساذج المندفع وكيف كان الإسلام رصيداً إيجابياً فى حركة الاستقلال الوطنى، ثم ماهذا العبث ومن أين يأتى التناقض؟ وماهى المشكلة فى الجمع بين الولاءين: الولاء للدين، والولاء للوطن؟ ويبدو أن الغضب قد تسلل إلى حديثى الذى أحرص دائما على أن يكون هادئاً فى مواجهة أى استفزاز، ويبدو أيضا أن الغضب قد تحول فى نفوس الجالسين إلى حماسة نبيلة وأصيلة للوطن الحبيب، فاشتعل التصفيق فى أرجاء القاعة وأنا أردد، لاكنت أنت، ولا كنا نحن، إن أتى اليوم الذى ينكر فيه واحد منا ولاءه لوطنه وانتماءه له واعتزازه بتاريخه، لقد كانت تونس قبل الإسلام، وبقيت مع الاسلام، وستبقى على مدى الأيام، وكذلك كانت مصر وتكون وستكون، وقد كانت مكة بالنسبة للرسول العظيم أحب الأماكن إلي قلبه، وأقرب البلدان إلى فؤاده، كانت كذلك بالنسبة له قبل الاسلام، وظلت كذلك بالنسبة له بعد الإسلام، كانت مكة بالنسبة له وطنا، وكان الإسلام بالنسبة له دينا، وماتعارض الوطن والدين أبداً، وقد آوته المدينة ونصرته، وعلى مدى سنوات هجرته، ظلت المدينة موطناً للأنصار، وظلت مكة موطنا للكفار، وظل الرسول العظيم يردد وهو يناجى مكة، أنها أحب البلاد إليه، ولولا أن قومه أخرجوه منها ماخرج، وهكذا يكون الوطن، أحب البلاد ولو أساء أهله، أما أنت أيها الصبى فجزء من مسلسل الصدام الذى لاندرى له سببا، فمرة تصطدمون بالإسلام مع العصر، ومرة مع الوطن، ومرة مع الحاكم، ومرة مع المحكومين، وكأن الاسلام لايعرف من اللغة العربية إلا لفظا واحداً، هو لفظ (لا)، لا للوطن، لا للحضارة، لا للدولة، وقد جاء علينا الدور لكى نقول لأمثالك لا، لا تشغلنا يابنى بهذه التفاهات، وإذا كان لديك

سؤال فاسأل فى موضوع المحاضرة وهو (حقوق الإنسان والدولة الدينية)..

التيار السياسى الإسلامى .. والخصوصية التونسية ..

الشاهد هنا أن كثيراً من أسئلة الشباب كانت تعكس هذا المنطق الساخط، الرافض العنيف، وآسف أيضًا إذا أضفت، والساذج أيضًا، فى كل مكان ذهبت إليه، فى تونس والقيروان وسيدى بوزيد، وجفصة وغيرها، وقد تأكد لى أن مظلة التيار السياسى فى تونس تجمع بين نقيضين، رأس مداور مناور بلا قدمين، وقدمان شرسان عنيفان بلا رأس، وإذا اجتمع الرأس والقدمان معًا فلمواجهة نظام الحكم، كل بطريقته، وكل لتحقيق هدفه، الرأس المفكر بالشعارات الرنانة الواسعة المرنة، لجمع المعارضة حولها وإسقاط النظام أو إحراجه، والأقدام الباطشة بعنف القول أو الفعل تعبيراً عن ازمات حقيقية لا علاقة لها بشعارات الفريق الأول، وإنما علاقتها وثيقة بأزمات البطالة والتضخم وضيق فرص العمل فى الخارج والداخل، والذى يحكم على التيار السياسى الدينى فى تونس، من واقع تجربته فى مصر يخطىء خطأ كبيراً، فتونس لم تعرف حتى الآن أشباه التنظيمات الدينية المسلحة فى مصر، ولم تهب عليها بعد أعاصير الاغتيالات على يد أصحاب (الجلاليب) البيضاء والقلوب السوداء والأيدى المطلخة بالدم، وهى أيضًا قطر متماسك عقيديًا، فالكل مسملون، والكل مالكيون (نسبة لمذهب الإمام مالك). وفقهاء (الزيتونة) يختلفون عن فقهاء الأزهر، ويتسامحون مع كثير مما لا يتسامح معه الأزهريون، وأوضح الأدلة على ذلك موقفهم من تعدد الزوجات، حيث يباركون منعه بالقانون، وللقارىء أن يقارن هذا بالمذابح الفكرية التى حدثت فى مواجهة قوانين الأحوال الشخصية فى مصر، التى لم يجرؤ قانون منها أن يقترب من هذه الدائرة المحرمة، والقضايا التى يتغنى بها صبية الجماعات الإسلامية فى مصر، والتى تشمل تطبيق الشريعة فوراً وبالقوة، وتكفير الحاكم، وتشبيه الدستور والقوانين بشريعة التتار، ليست جزءاً من أدبيات شباب هذا التيار هناك، فالخلاف فى جوهره خلاف سياسى، وإن كان التيار السياسى الدينى التونسى حريصًا على إلباسه ثوبًا دينيًا، يبدو لى وللكثيرين قصيراً إلى درجة الحرج شفافًا إلى درجة الخجل.

خارج هذه التركيبة غير المتماسكة للتيار السياسى الدينى فى تونس، توجد مجموعة من المفكرين الإسلاميين أصحاب الفكر المعتدل، الذين يتملكون مايجب أن يمتلكه أى

متحدث عن الإسلام أو باحث فى قضاياه.. وأقصد به الوجدان الجميل، والأفق المتسع، والرغبة فى الجمع بين العزيزين، العصر الإسلامى، ويوجد أيضًا علماء الدين الذين التقيت بهم، والذين أشك فى أننى سألتقى يومًا بمن هم أكثر منهم فهمًا وعلمًا وتواضعًا.

ومفاجأة وهب الإعصار

وللإعصار مقدماته، وإحداها تتمثل فى التركيبة القيادية للتيار السياسى الإسلامى التونسى، الذى يتمثل أساسًا فيما يطلق عليه (حزب النهضة). والذى يمثل كما ذكرنا خليطًا من أنصار (لا بأس) وأنصار البأس الشديد. والذى يتزعمه أثنان، أحدهما هو راشد الغنوشى، والثانى هو عبد الفتاح مورو، وقد فضل الأول أن يقيم فى باريس ويلدغ كالنحلة، ويحوم كالفراشة، ويصدر البيانات والتصريحات، ويحلم بتكرار تجربة عودة الخمينى إلى كرسى الحكم على جناح الإيرفرانس، والثانى عبد الفتاح مورو. وهو قاض شرعى، فى الأربعينات من عمره، له قبول واسع لدى أنصار التيار السياسى الإسلامى، يتمتع بهدوء الأعصاب، وقدر ملحوظ من خفة الدم المحببة لدى التونسيين، وقدرة أكبر على التعامل السياسى مع جميع التيارات، وربما لهذا السبب. فضل البقاء فى تونس، والذى لا يعلمه الكثيرون أنه كان مرشحا لزعامة التيار، وأنه اعتذر عنها ورفضها لإصابته بمرض السكر، فكان اختيار الغنوشى، وهو اختيار أعتقد أن التيار السياسى الدينى فى تونس سوف يدفع ثمنه، إن لم يكن قد بدأ فى دفع هذا الثمن بالفعل.

لقد قدر لى أن أدرس شخصية عبد الفتاح مورو من خلال كل ما كتب وكل ما كتب عنه، فقد أعلنت فى إحدى محاضراتى عن استعدادى لمناظرة زعماء التيار السياسى الدينى فى التليفزيون، وفوجئت بمكالمة تليفونية من الأستاذ عبد الرحيم الزويرى أمين الحزب الحاكم فى ذلك الوقت، ووزير العدل حاليًا، يخبرنى فيها بقبول الأستاذ عبد الفتاح مورو للمناظرة، وتحديد موعد فى الساعة التاسعة والنصف مساء للمناظرة فى مبنى التليفزيون، حيث يجب أن أكون هناك فى التاسعة لترتيب موضوعات المناظرة، التى ستحضرها أربع شخصيات عامة، يتعاطف بعضها مع التيار السياسى الدينى، وخلال ساعات اليوم المتبقية، لم يكن لدى شاغل سوى جمع كل يمكننى جمعه عن هذه الشخصية المجهول بالنسبة لى، والتي سأتحاور معها أمام جمهور المشاهدين.

باختصار، حتى لا تقودنا الطريقة إلى ما يأخذنا بعيداً عن الخط الأساسي للمقال، كنت هناك في الموعد، وحضر ثلاثة من الأربعة المدعوين، واعتذر الرابع وهو الأستاذ صالح الجورشي، وفي التاسعة والربع رن جرس التليفون، لكي يعلن اعتذار الأستاذ عبد الفتاح مورو عن عدم الحضور، بعد مشاورته لقيادات الحزب، وكانت الحجة الظاهرية أن البث لن يكون مباشراً، وهي حجة مردود عليها بوجود (المراقبين) الأربعة، الذي سيشتركون في الحوار، وباستحالة البث المباشر في مثل هذه المناظرات الساخنة، فمن يضمن لمسئول التليفزيون ألا يخرج الأستاذ مورو من جيبه مثلاً، بياناً سياسياً يدعو فيه لقلب نظام الحكم، أو أن تتحول الناظرة إلى معركة حقيقية أو .. أو .. إلى آخر هذه (المحظورات) المنطقية..

انقسم الرأي، وسيطر على الجلسة قرار إلغاء التسجيل، وكان رأيي على العكس من ذلك تماماً، حيث طالبت بتسجيل الحلقة، مع وضع لافتة باسم الحاضرين، وترك لافتة الغائبين أمام مقاعدهم الخالية، وكانت وجهة نظري أن الانسحاب من المناظرة موقف سياسي لابد من إعلانه، وقد تم هذا ووجهت حديثي إلى (الغائب الحاضر) وهو التعبير الذي نشرته الصحافة التونسية، وأذيع التسجيل في التليفزيون وكان صداه واسعاً.

ونعود إلى مقدمات الإعصار، التي تتمثل في ثلاث مقدمات، أولاها أحداث الجزائر التي تنعكس آثارها على المغرب العربي كله بأكثر مما نتخيل في شرقنا العربي، وثانيها ذلك الحادث المثير، الذي تمثل في الهجوم على المقر الرئيسي للحزب الحاكم (التجمع الديموقراطي الدستوري) وهو مجرد هجوم رمزي أسفر عن قتل أحد الحراس، وقامت به جماعة ملثمة تنتمي للتيار السياسي الديني، ومثل هذا الحادث يبدو لنا في مصر، كأنه (لعب أطفال)، لكنه يبدو شديد الخطورة بالنسبة للتونسيين، فقد زرت كثيراً من الوزراء في منازلهم ومكاتبهم، وركبت مع بعضهم سياراتهم، وفوجئت بأنه لا توجد أي حراسة خاصة على منازلهم أو في سياراتهم، ومعنى هذا أن درجة الإحساس بالأمان عالية، ومن هنا تبدو جسامة تأثير هذه الحوادث العنيفة على الرأي العام، وكانت ثالثة المقدمات ذلك الانقسام الذي حدث في قيادات التيار السياسي الديني التونسي، في أعقاب حادث الهجوم، حيث استقالت بعض القيادات واستنكرت، وكان على رأسها عبد الفتاح مورو، الذي أطل على الساحة السياسية بوجه كنت أتوقعه، وهو وجه متسامح وليبرالي وعصري، وهو الآن يسعى

لتكوين حزب شرعى، على أسس ديمقراطية، وداخل إطار النظام وليس خروجًا عليه، وأظن أن هذا كان فى سبيله للتحقيق لولا تجربة الجزائر المريرة، التى أضافت إلى ذاكرة أهل المغرب العربى درسًا قاسيًا، يتمثل فى أن حصول التيارات السياسية الدينية على الشرعية، كان مدخلاً لمحاولة القضاء على الشرعية بالعنف والإثارة.

كانت هذه هى مقدمات الإعصار، الذى مالبث أن هب، وتمثل فى الإعلان على إكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم، اشتركت فيها جماعات مدنية وعسكرية، وترتب عليها أن أصبح الصراع واضحًا ومكشوفًا بين النظام المدنى والتيارات السياسية الدينية وهو صراع سوف تكشف الأيام القادمة عن آثاره وتداعياته.

وحتى إشعار آخر :

يضع الجميع أيديهم على قلوبهم، فى إنتظار ما تسفر عنه الأحداث فى تونس، والأمر المؤكد لكل من له دراية بالأضواع التونسية، أن الواقع التونسى يختلف كثيراً عن الواقع الجزائرى، فالأوضاع فى تونس أكثر استقرارًا، وأكثر المتشائمين لا يتوقع تهديداً حقيقيًا لنظام الحكم المدنى، والذى يشغل الجميع حقًا هو مستقبل التجرب الديمقراطية التونسية، ومدى نجاح الحكم فى تجاوز الظروف الإقتصادية الصعبة، وهذا فى تقديرى هو العامل الحاسم فى تحديد هذا المستقبل.

وللحديث بقية

فما أكثر القصص المسلية والطريفة التى استبعدناها حتى لايتشتت السرد، وما أعمق الحب الذى أحمله لهذا القطر الشقيق، وما أكثر الشوق إلى زيارتى للقطر التونسى فى الشهر القادم، وسأنقل للقارئ من خلالها مما يحدث هناك، بنظام البث (المباشر) من ساحة الصراع الساخنة.

ولابد من تونس وإن طال السفر...

يا أهلاً بالمعارك
حرب الڤيديو لفضائح بعض
القيادات العربية فى تونس

ما يزال الحديث عن تونس متصلاً، وهو حديث قريب إلى وجدان كاتب هذه السطور، فليس هناك شك فى أننى أحببت هذا القطر الشقيق، وأن الكثيرين من أبنائه قد بادلونى حبًا بحب، وقد اندهشت وأنا أشاهد فى شريط الفيديو لمحاضرتى الأولى فى نفس يوم وصولى إلى تونس، بعد سفر مرهق جواً وبراً، كيف كنت على راحتى تمامًا وأنا أتحدث، وكيف امتلأ حديثى بالمداعبات والضحكات المتبادلة، وكأننى أتحدث مع أبناء قريتى فى ريف دمياط، ولاتفسير لهذا الاقتراب أو التجاذب، إلا بالتجاوب النفسى بين المتحدث والمستمع، وهو تجاوب يسهل عليك أن تتلمس صداه، ويصعب عليك أن تفسر أسبابه.

مازلت أذكر حديث صديقة من أحد الأقطار العربية، حين ذكرت لى أن الفن (يولد فى مصر، ويعيش فى تونس، ويموت فى...)، ولن أذكر القطر الأخير، حتى لا أغضب أحداً، فقد كان القطر الذى تنتمى هذه الصديقة إليه، وربما دفعتها الدعابة إلى هذا القول، بيد أن الفقرة الثانية تظل صحيحة، فالفن يعيش فى تونس، وأجمل تسجيلات حفلات أم كلثوم كانت هناك، وقد ذكر لى مدير المراسم أن سيارة السيدة أم كلثوم قد توقفت فى أول أحد الشوارع الرئيسية، وأنها سارت على قدميها حتى نهاية الشارع، لكى تحيى الجماهير المحتشدة على جانبى الطريق، والتى استقبلتها كما لم تستقبل الرؤساء أو الزعماء من قبل ومن بعد...

فى تونس تجد جمهوراً لكل الفنانين، أم كلثوم وعبد الوهاب وفريد وعبد الحليم وسيد مكاوى وعدوية والشيخ إمام وفيروز ومارسيل خليفة وشهر زاد، وللفنانين الشبان هناك تجارب رائعة وجريئة، وقد استمعت فى مدينة الحمامات من مطرب شاب إلى إحدى أغرب وأجمل الأغنيات التى سمعتها فى حياتى..

كانت الأغنية تتحدث عن (جناز) أحد الفنانين، وكيف كان جسده يقود المشيعين، وصوت المطرب يردد (فى القلب جريدة، مرشوقة سعفة ورا سعفة)..

في ليلة رمضانية أخرى، جلست في مقهى شعبي خلف مسجد الزيتونة، وكانت هناك فرقة موسيقية صغيرة، وكان الشبان والفتيات يتجاوبون مع الغناء بالتصفيق والترديد والرقص...

هذا الشعب الفنان يستحيل عليه أن يستجيب لهواة (النكد الأزلي)، الذين يحلو لهم الحديث عن حرمة الموسيقى والغناء ولافن، وقد تقسو الظروف الإقتصادية على التونسي فيخرج عن طبعه، لكنه لاينفصل أبداً عن طبيعته، والذين لا يفهمون ذلك يعزلون أنفسهم عنه، وقد يفسر هذا موقف كثير من الرافضين للتيار السياسي الديني، الذي لايكتفون بالرفض، بل ويتجاوزون ذلك إلى العداء الشديد...

ممنوع لأقل من ١٨ سنة ..

وما دمنا نتحدث عن العداء الشديد، فلا بأس أن نذكر هنا قصة تشغل الرأي العام التونسي حاليًا، وهي قصة شهيرة تناقلها التونسيون حتى وصل الأمر إلى ضرورة تدخل رئيس الدولة بإصدار تصريح نشرته جميع أجهزة الإعلام، بعدم نشر شريط الفيديو الخاص بالأستاذ على العريض لأن الحياة الخاصة لايجوز أن تكون مجالاً لتصفية حسابات سياسية..

ماهي قصة الشريط، ومن هو الأستاذ العريض؟ ...

الأستاذ العريض هو الشخصية الثالثة تقريبا في مثلث قيادات حزب النهضة (الغنوشي - مورو - العريض)، وهو يمثل الحدة والعصبية والتهور أحيانًا تمامًا كما يفعل بلحاج في الجزائر ..

هذا عن الأستاذ العريض فماذا عن شريط الفيديو ..

لا بأس من مقدمة ترتبط بما ذكرناه عن العداء الشديد الذي تحمله بعض التيارات لدعاوى التيار السياسي الديني الجامد والمتصلبة والعنيفة أحيانًا.

جريدة (الإعلان) التونسية تمثل قمة هذا العداء، ومحرروها على استعداد للوصول بهذا العداء إلى أقصى مداه، وقد فوجئ التونسيون بصدور عدد من جريدة الإعلان عليه تحذير واضح جداً يقول (ممنوع قراءة هذا العدد لمن هم أقل من ١٨ عامًا) وتحت هذا التحذير إعلان بالبنط العريض جداً عن حصول الجريدة على شريط فيديو (صوت وصورة) لممارسة

غير طبيعية وغير أخلاقية بين أحد قيادات حزب النهضة وبعض أعضاء الحزب..

عبارة (أحد قيادات حزب النهضة) لم تكن التعبير الدقيق الذى نشرته الجريدة فى العنوان، وقد كتبناها لتخفيف وقع ما نشر على القارئ المصرى، فالذى نشر فعلاً هو - شريط (...) للعريض - وقد وصفت الجريدة تفاصيل الشريط وهى تفاصيل مفزعة، ودعت من يريد للحضور لمقر الجريدة لمشاهدة محتويات الشريط، وتحدث العريض أن ينكر ما حدث، والمذهل أن تسجيل هذا الشريط قد تم من بعض أعضاء الحزب لتصفية حسابات مع قياداته، وقد قرأت عن هذه الفضيحة فى بعض الصحف العربية فلم أصدق الأمر، لكن تصريح الرئيس التونسى الذى نشرته إحدى الصحف المصرية أكد لى أن فى الأمر شيئًا، وأنه يستحيل أن يصدر رئيس الدولة تصريحًا من فراغ، وظلت الظنون تتجاذبنى إلى أن اتصل بى أحد أصدقائى التونسيين هاتفيًا، وهو بالمناسبة أحد أشهر الصحفيين فى صحيفة الإعلام، وأخبرنى بالتفاصيل، وزاد على ذلك أن أخطرنى بأن قد أرسل الشريط إلى بالبريد قبل يومين..

هذا مثال للعداء المتبادل (شعبيًا) بين التيار السياسى الدينى والتيارات الأخرى، وقد عرضناه لأنه يمثل نموذجًا مختلفًا عما يحدث فى بلادنا حيث لا يصل العداء إلى هذه الدرجة الحادة لا الصريحة المباشرة ..

الطبيعة التونسية هنا تلعب دورها، فالناس فى تونس مشاعرهم مباشرة وواضحة وعنيفة أحيانًا، على الرغم من تسامحهم فيما لا تتسامح فيه أحيانًا فى مصر، لكن لهذا التسامح حدودًا لا يقبل التونسيون أن يتجاوزها أحد...

خلال إقامتى فى تونس قرأت حوارًا دار فى شهر رمضان بين الأستاذ مورو ومحامية تونسية يسارية، نشرته مجلة المغرب العربى، وهى مجلة محترمة..

الحوار دار فى لقاء علنى بين المحامية والأستاذ مورو، وبدأ بمداعبة من المحامية للأستاذ، تذكر له فيه ما معناه أن حبها له يتجدد، ولا يتبدد، وهنا رد الأستاذ مورو ردًا مباشرًا فيه خفة دم واضحة، وفيه إشارة جنسية أكثر وضوحًا، على سبيل المداعبة بالطبع، ثم تدارك الأمر وطلب منها أن تبعد عنه حتى لا يفسد صيامه..

التونسيون رددوا هذه الدعابة وهم يضحكون ، وتمثل رد فعلهم فى الاعجاب بسرعة بديهة وخفة دم الأستاذ مورو ، ولم أجد أحداً يتجاوز ذلك إلى لومه أو الطعن فى تدينه أو الإساءة إليه.

كان الحوار كله فى دائرة المسموح به تونسياً ، فتقبله التونسيون برحابة صدر ، ولو حدث هذا الحوار فى مصر ، لقامت القيامة ، وربما خسر صاحب الدعابة رصيده الشعبى كله ، بل وأكثر من ذلك فأنا لا أتصور أن تنشر مجلة أو صحيفة مصرية نص الحوار كاملاً ، بدليل أننى شخصياً أتحرج الآن من نشر التفاصيل.. هل اقتربنا قليلاً من فهم طبيعة الشعب التونسى ، وكيف أنه شعب متسامح طيب فنان متذوق للدعابة ، واضح فى مودته ، وشديد الوضوح فى عدائه أيضاً.. أتمنى ذلك..

وتكرر الخطأ التاريخى..

نعم وقع التونسيون فى الخطأ الذى تكرر فى أغلب البلدان العربية ، فعقب الحصول على الاستقلال ، تخصصت أغلب النظم العربية فى تمزيق أوصال التيارات المدنية المعارضة ، ووصلت بعض الأنظمة إلى حد التصفية الجسدية للمعارضين ، وكلما اضمحلت المعارضة المدنية ، فرك أنصار الحزب الحاكم أيديهم فرحاً ، واحتفلوا بإنتصارهم ، وسعدوا بأن أعداءهم (المدنيين) أصبحوا مثل طواحين الهواء فى قصة (سرفانتس) الشهيرة.

حدث هذا فى مصر ، وفى غيرها ، وحدث بنفس الصورة فى تونس ، مع اختلاف فى الدرجة وفى التفصيلات ، وعندما ظهر المد السياسى الدينى ، اكتشفت الأحزاب الحاكمة حجم الخطأ الذى ارتكبته ، فقد أصبحت وحدها فى المواجهة ، وبحثت عن الأحزاب المدنية التى كان يمكنها أن تواجه فلم تجد ، وأصبح قصارى حلم بعض الأنظمة أن تتزعم المعارضة فيها أحزاب مدنية ، ولكن هيهات..

هذا ما حدث بالضبط فى تونس ، فأحزاب المعارضة هامشية تماماً ، وبعضها يسارى ، وهو مطعون فى القلب بما حدث لليسار فى العالم كله ، وبعضها الآخر قومى ، وهو مطعون فى القلب أيضاً بما حدث ويحدث فى عالمنا العربى من انقسام وتفكك وتجارب وحدوية فاشلة وطائشة...

في ظل انهيار المعارضة المدنية ظهر التيار السياسى الدينى، وتحمست له نسبة محدودة من التونسيين، ولا يستطيع أحد أن يدعى فى تونس أن رصيد هذا التيار يمكن أن يتجاوز مثلاً العشرين فى المائة، لكن هذه النسبة تعتبر هائلة بالمقارنة بما يمكن أن تحصل عليه أحزاب المعارضة المدنية التى يحمد بعضها الله ويقبل يده ظهراً وباطناً إذا حصل على ١٪ أو ٢٪.

المشكلة هنا أن التيار السياسى الدينى صعد بأقليته المحدودة إلى منصة المعارض الرئيسى، وأن بعض أحزاب المعارضة المدنية الهشة وجدتها فرصة لتصفية حساباتها القديمة مع الحزب الحاكم فتحالفت معه، وفعلت مانردده فى النكتة الشهيرة، عم (ولد العم) الذى أراد أن (يغيظ) زوجته، والنتيجة بالطبع تمثل مأزقًا للحزب الحاكم، فالتيار السياسى الدينى أقلية، لكن صوته أعلى من حجمه لغياب المعارضة المدنية الحقيقية لأسباب تاريخية، وهو لا يؤثر فى الأوضاع القائمة، لكنه شاء الحزب الحاكم أم أبى زعيم المعارضة أو أعلاها صوتًا، وأكثرها شعبية ..

ومن هنا نفهم ما حدث أخيراً من لقاءات بين رئيس الدولة، وهو نفسه رئيس الحزب الحاكم، مع زعماء المعارضة المدنية، وتعاونه معهم إلى درجة إرسال بعضهم برسائل إلى رؤساء الدول خلال أزمة الخليج.

هل فات الآوان، وهل تأخر الوقت، لا نظن، وإن كنا نؤكد أنه لأول مرة فى تاريخ تونس بعد الاستقلال، تصبح قوة الأحزاب المدنية المعارضة أملاً للحزب الحاكم، ويصبح حديثها ونقدها وهجومها مثل ريح الصيف المنعشة، وينزل كلامها العنيف على قلب الحزب الحاكم برداً وسلاماً، ولا يلقى سوى الترحيب.

والشىء بالشىء يذكر

فأحد أسباب الموقف التونسى (الرسمى) فى أزمة الخليج يتمثل فى الود المتبادل بين الحزب الحاكم والأحزاب القومية المعارضة، وهى الأحزاب المؤهلة فى ظل ضعف اليسار لتصدر ساحة المعارضة المدنية، وهو ليس السبب الوحيد أو الرئيسى بالطبع، لكنه أحد الأسباب القوية بالتأكيد، ويمكن أن نضيف إليه ذلك العداء المترسب فى أعماق الوجدان، لدى قطاعات كبيرة من الشعب، للغرب عموما، بأسلوب (لا أحبك ولا أطيق البعد عنك)،

فالكثيرون يقرءون بالفرنسية، ويتصلون أعمق الاتصال بالحضارة الغربية عن طريق اللغة، لكنهم يشعرون أن وجدانهم بعيد عن هذا تمامًا، وأن ثقافتهم مختلفة، وأن لسانهم في كثير من الأحيان في واد، ووجدانهم في واد آخر، وتزداد الأزمة تعقيدًا من خلال ما حدث لأهل المغرب في فرنسا من اضطهاد وحساسيات ومشاكل، خاصة بعد ظهور بعض الأحزاب العنصرية في الساحة الفرنسية، الأمر الذى ترتب عليه عودة الآلاف إلى الوطن الأم، محملين بمشاعر الكراهية لكل ما هو على الجانب الآخر من البحر المتوسط، فإذا أضفنا إلى ذلك نمط السياحة الخليجية في تونس، أمكننا أن نقترب أكثر من فهم رد الفعل التونسي، رسميًا وشعبيًا خلال هذه الأزمة، وأنا هنا أتحدث عن فهم رد الفعل وليس عن قبوله.

الطريف أن البعض يتصور أن نقل جامعة الدول العربية من تونس إلى القاهرة كان سببًا رئيسيًا لما حدث في تونس وللفجوة الطارئة بين تونس ومصر، وأستطيع أن أجزم بأن هذا ليس صحيحًا، وأنه لا أحد في تونس يتوقف أمام هذا الأمر، لا بالغضب ولا بالرفض ولا بالحقد والكراهية.

وما يزال الحديث متصلاً

فتونس في القلب، وحب التونسيين لمصر لا حد له، ولن أنسى بائع الزهور الفقير، في مصيف (سوسه)، الذى كان يصر على أن يهدى زهرتين لابنتى الاثنتين كل يوم، ويرفض إطلاقًا أن يأخذ الثمن، تحية كما كان يقول لمصر والمصريين، ولن أنسى أيضًا ذلك الشاب الصغير الذى وقف بعد أن انتهت محاضرتى في مدينة (سيد بو زيد)، لكى يسألنى وهو يمسك بجريدة (المحرر) التى تصدر في باريس.

- هل قرأت هذه الجريدة.

- ماذا تقصد؟

- أقصد أن عنوانها الرئيسى كان عنك.. وكان يذكر أنك دعوت إلى فتح أسواق لبيع الجوارى في القاهرة.. هل يتناسق هذا مع حديثك عن الحضارة، وكلماتك الرنان عن مواجهة الردة الحضارية.

صمتت القاعة.. وفوجئ الجميع بى وأنا أضحك بصوت عال.

عندما أصبح الحجاب
قضية فرنسية ساخنة

أكتب هذا المقال في باريس، بعد لقاءات بكثير من الأصدقاء المصريين، الذين يتحركون بأقدامهم على أرض العاصمة الجميلة، ويعيشون بوجدانهم على ضفاف النيل...

هذه هي الزيارة الأولى لباريس بعد الضجة الشهيرة التي ثارت حول حجاب فتاتين مغربيتين، والغريب أن ما نقلته إلينا أجهزة الإعلام، كان ملونًا بنظرية المؤامرة، وهي نظرية يعتنقها الكثيرون للأسف الشديد، وتتخلص في تصوير الحضارة الغربية على أنها معادية للإسلام، بل ومتفرغة لهذا العداء، ويمكن القارئ لبعض المقالات في المجلات والصحف الدينية، أن يتخيل الحضارة الغربية كأنها نشأت أساسًا من أجل هذا الهدف..

الأسف هنا يعود إلى اعتقاد كاتب هذه السطور، أن هذه النظرية لا أساس لها، فالذي يشغل الغرب حقًا هو المزيد من التقدم، والإنجازات الحضارية، والتنافس القاتل حول اكتشاف الجديد والمفيد والمبهر، لأن هذا هو شرط الاستمرار، فالعجلة تدور بسرعة هائلة، والذي يتوقف يسقط منها بغير رحمة، وقد ودع الغرب منذ زمن طويل قضية خلط أوراق السياسة والدين على المستوى العام، وأصبحت قضايا (الحروب الصليبية) و (الحكومات الدينة)، قضايا تنتمي لديهم إلى عصور قديمة ومتخلفة، وحلت محلها قضايا الديمقراطية، وحرية الفكر والعقيدة، والمساواة دون تمييز على أساس الجنس أو الاعتقاد، وهي قضايا لا تحتمل لديهم (الهزار) أو الاجتهاد، على الأقل هذا ما أعتقده، وما تناقشت حوله مع بعض الأشقاء العرب في مصر، وكان منهم من شارك في مسئولية الحكم في بلاده في فترة سابقة، فإذا بأحدهم ينبري لي معترضًا بلهجة لم تخل من الحدة، وبمنطق انطوى على غضب واضح، أو جزء في عبارة مثيرة أنهى بها الحوار قائلاً (أين هي الحرية الدينية والقيم الحضارية التي تتحدث عنها، إن فرنسا - الحرة - لم تحتمل رؤية فتاتين بالحجاب)..

دار النقاش وتشعب، وظلت هذه العبارة تطرق ذهني في تساؤل ملح، عن صحة ما ذكره الصديق، وعن حقيقة القصة التي استند إليها في رأيه الغاضب، حتى أتيحت لي فرصة زيارة العاصمة الفرنسية، فكان أول ما فعلته هو التساؤل عما حدث...

وهكذا بدأت المعركة ...

في صباح أحد الأيام، في مدرسة بإحدى مدن الجنوب الفرنسي، دخلت شقيقتان من أصل مغربي أعمارهما (١٥)، (١٦) عامًا، إلى قاعة الدرس بحجاب.

لم يكن الحجاب مجرد غطاء (منديل) للرأس، بل كان حجابًا لايكشف سوى الوجه، وينسدل على الصدر والظهر والكتفين، فوق جلباب واسع فضفاض يصل إلى القدمين.

التفاصيل السابقة هامة، من أجل فهم ما دار من حوار، وما حدث من مشكلات، فالمدارس الفرنسية لا تعترف بالزى الرسمي الموحد للطالبات، وتراه انتقاصًا من الحريات الشخصية للمواطنات صغيرات السن، وهي لا تشترط في الزى سوى أن يكون مناسبًا وعاديًا، ولفظ (مناسب وعادى) واسع المدى، ويسمح بالتأكيد بمنديل الرأس أو القبعة، أو ما يشبههما، ويسمح أيضًا بالملابس (المحتشمة)، لكنه لا يسمح بالزى (الديني)، الذى يميز بين الطالبات على أساس العقيدة الدينية.

دخلت الطالبتان الفصل الدراسي، وتصادف أن كان أحد دروس اليوم خاصًا بالتربية الرياضية، وعادة تلبس الطالبات فيه ما يلائم أداء الألعاب الرياضية (شورت وفانلة أو بذلة تدريب)، وقد اعتذرت الطالبتان عن المشاركة بحجة عدم ملاءمة الزى الرياضي، الذى (يحف) أو (يشف) أو (يصف)، وهنا استدعاهما مدير المدرسة، ونبه عليهما بعدم دخول المدرسة بهذا (الزى الديني) وبضرورة حضور الدروس الرياضية بزى رياضي ملائم...

عبارة (زى ديني) هنا هامة أيضًا، لأن هذا هو التفسير الذى استند إليه مدير المدرسة في قراره بالمنع.

وهاجت الدنيا ليس بعدها بأيام، بل في اليوم التالي مباشرة، حيث صدرت عشرات الصحف وهي تنشر أخبار هذه (الحادثة) في الصفحة الأولى....

هنا لابد من التوقف أمام ما يطرحه كثير من العرب المقيمين في فرنسا، حيث تعتنقون نظرية (المؤامرة العكسية)، ومضمونها أن القصة كلها مدبرة، وليس دافعها هو الدفاع عن الإسلام، بل إثارة مشكلة تزعج الفرنسيين، ويبدو الإسلام وراءها فاعلاً أصليًا.

دليل أصحاب نظرية (المؤامرة العكسية)، هو سرعة النشر وسخونته، وهم يصلون في تصوراتهم إلى درجة اشتراك الطالبتين، أو أسرتيهما في هذه المؤامرة، إن جاز التعبير،

ويبرهنون على صحة تصورهم بما حدث بعد ذلك، وهو كثير ومثير.

كان منطق مدير المدرسة، كما عرض على صفحات الصحف، وعلى شاشات التليفزيون، بسيطًا، ويتلخص فى أن فرنسا دولة (علمانية)، ترفض التمييز على أساس الدين داخل المؤسسات التعليمية، وأن الزى الذى ارتدته الطالبتان، ينطلق من فرضية دينية، ويترتب عليه ما يشبه الإعلام عن الهوية الدينية فالطالبتان تعلنان بهذا الزى أنهما مسلمتان، وهذا مرفوض داخل المدارس الفرنسية.

أردف مدير المدرسة فى توضيح قصده، أنه يرفض أيضًا أن تدخل المدرسة طالبتان بزى الراهبات، فالقضية لديه ليست موقفًا من دين معين، ولكنها قضية أعراف وقيم تسود نظام التعليم، وتمنع التمييز أو التمايز على أسس دينية، والمشكلة فى تصوره تجاوزت الزى إلى محاولة فرض إطار قيمى معين على نظام المدرسة، فالطلبتان ترفضان حضور الدروس الرياضية، وغدًا سترفضان حضور دروس الفلسفة، أو بعض دروس العلوم الطبيعية، لأسباب عقيدية، ويستحيل عليه وهو مسئول عن المدرسة أن يقبل ذلك.

هذه مدرسة فرنسية، والحديث للمدير، والكل فيها طالبات فرنسيات، لهن كل الحق فى ممارسة دينهن كما يشأن، والإعلان عن هويتهن الدينية بأى أسلوب، لكن ليس داخل جدران المدرسة، ولو تركنا الأمر دون وقفة، فسيدخل الطلبة اليهود غدًا بطاقية الرأس اليهودية المميزة، وسيدخل البوذيون بزى الرهبان البوذى البرتقالى اللون، وسينهدم ركن المساواة وعدم التمييز من أساسه.

هذه حجة مدير المدرسة، نقلتها مترجمة حرفيا من إحدى الصحف الفرنسية، وهى حجة بدت مقنعة لكثير من الفرنسيين.

بعد يومين ،دخلت زوجة الرئيس ميتران ميدان المعركة، بتصريح ساخن، أعلنت فيه أن مدير المدرسة أخطأ، وأن من حق الطالبتين أن يذهبن إلى المدرسة بزيهن الدينى، وأن رأى مدير المدرسة لا يزيد على كونه تفسيرًا شخصيًا يتناقض مع مفاهيم الحرية والعلمانية، وبعد هذا التصريح إنهال سيل من الاحتجاجات من التجمعات الإسلامية، التي ذكرت أن ما لبسته الطالبتان، ليس (زيًا دينيا)، ولكنه تنفيذ لتعاليم الدين، وإذا كان من حق مدير المدرسة أن يمنع (الزى الدينى)، فليس من حقه أن يمنع (التدين).

أتسع الخرق على الراتق، كما يقولون، ودخل الفرنسيون من مناصرة الطرفين إلى حلبة النقاش...

أنصار مدير المدرسة ذكروا أن أحداً لا يمنع مواطناً من ممارسة الدين، أو التدين، لكن التدين له أماكنه، وليس المدارس من هذه الأماكن، وأنه على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من الفرنسيين من المسيحيين، إلا أنه من المحظور على المدارس أن تلزم الطالبات بزى دينى أو أن تسمح لهم بذلك، وبرهنوا على الحرية الدينية فيما يخص المسلمين بالتحديد، بإحصائية تثبت أن عدد المساجد وأماكن العبادة الإسلامية، التى حصلت على تصريح بالتشييد أو النشاط، قد تجاوز ستة آلاف مسجد وقاعة، خلال السنوات العشر الأخيرة، وأن أغلب هذه الأماكن قد تم إنشاؤه بتمويل خارجى، دون أن يعترض أحد...

رد عليهم أنصار الطالبتين بأنه من العجيب أن تثور هذه الضجة كلها من أحل قضية مثل هذه القضية، إلا إذا كانت الدوافع شيئاً آخر غير قضية الطالبتين، والتلميح هنا واضح بالعداء بالفرنسى للإسلام والمسلمين.

رد أنصار مدير المدرسة بأن الذى أثار الضجة هم أنصار الفتاتين، فالأمر لم يزد عن تعليمات من مدير إحدى المدارس لطالبتين، كان يمكنهما احترام التعليمات، أو رفع شكوى بذلك للمستوى التعليمى أو الإدارى الأعلى، أو مناقشة المدير فى قراره ومحاولة إقناعه، لكن الذى حدث أن الدنيا قامت ولم تقعد دون مناسبة، وتحولت القضية على يد أنصار الفتاتين من قضية شخصية محدودة، إلى قضية سياسية وقومية ودينية.

أضاف أنصار مدير المدرسة، أن القانون يسمح للجاليات الإسلامية بأن تكون لها مدارسها، التى لن تكون مدارس دينية بالطبع، لكن من الممكن أن يتم فيها التوسع فى تفسير مفهوم الزى المناسب والعادى وغير المتميز دينيا.

ووصل الأمر إلى الجمعية الوطنية ...

وهذا مالم يتصوره أحد، فقد تصاعدت القضية إلى حد مناقشتها فى الجمعية الوطنية الفرنسية (أى المجلس التشريعى)، وتابع الفرنسيون المناقشات الساخنة، التى أنتهت نهاية درامية، حيث تم التصويت فيها لصالح الطالبتين، وسمح لهما ولغيرهما بارتداء الحجاب فى

المدارس، وتحولت القضية إلى معركة سياسية مثيرة، أعطى الاشتراكيون أصواتهم فيها لصالح الفتاتين، وارتفعت أصوات حزب الجبهة الوطنية الذى يتزعمه (لوبين) منددة بموقف الاشتراكيين، وتصادف فتح باب الانتخابات فى إحدى ضواحى باريس، فإذا بمرشحة حزب لوبين تكتسح منافسها الاشتراكى وهى ترفع شعار أنقذوا فرنسا من الاشتراكيين، وكانت قصة الفتاتين هى الموضوع الانتخابى الساخن...

ولم تنته القصة ...

للأسف الشديد، لم تنته، بل لعلها بدأت .. فقد استقال مدير المدرسة، احتجاجًا على قرار الجمعية الوطنية، وأثارت استقالته تعاطفًا كبيرًا من الرأى العام الذى يستوعب منطقه ويفهمه، وتم التعبير عن هذا التعاطف بمقالات وحوارات ركزت على نقطة أساسية، وهى أن الأعراف الفرنسية المستقرة، أصبحت مهددة من خلال الأقليات الوافدة، التي تستند إلى الحريات الواسعة التى يكفلها الدستور الفرنسى.

بعض هذه المقالات كان عاطفيًا، وإن لم يخل من المنطق فكثير منهم ذكروا أنهم يذهبون إلى بلدان الشرق الأوسط، ويتنازلون طائعين عن كثير من عاداتهم الشخصية التي يمارسونها فى بلادهم، التزامًا منهم بحق الأغلبية فى ضبط السلوك الإجتماعى العام وفقًا للأعراف السائدة.

أحدهم ذكر أن المواطن الفرنسى يقبل زوجته أو صديقته فى الطريق العام، أو فى الحديقة، وقد يفعل أكثر من ذلك لكنه لا يفعل هذا فى شوارع القاهرة مثلاً أو شوارع بغداد، والفتيات الفرنسيات ينزلن إلى البحر بالنصف الأسفل من لباس البحر، ولا يفعلن ذلك مثلاً فى شواطئ الأسكندرية أو جدة.

ونعود إلى نتيجة المعركة ..

ولعل هذا هو أهم ما فى الموضوع.. فالقضية كانت محل حوار من البداية وحتى النهاية، وليس فى الحوار خطأ والفرنسيون انقسموا إلى مؤيدين ومعارضين، وكثيرون منهم تحمسوا لصالح الفتاتين، أى أن القضية لم تكن قضية عداء عام للإسلام أو المسلمين كما صورتها لنا بعض أجهزة الإعلام.

وزوجة رئيس الدولة أيدت الفتاتين، وكذا الحزب الاشتراكى، أى أن الموقف (الرسمى) لم يكن معارضاً، أو محايداً، بل كان أقرب إلى التأييد...

والقضية، وهذا هو الأهم، تم حسمها لصالح الفتاتين، وليس ضدهم، ومن أعلى سلطة تشريعية فى البلاد...

من أين إذن أتت مقولات العداء الفرنسى للإسلام والمسلمين على أى أساس حدثنى الصديق العربى فى القاهرة، عن فرنسا - الحرة - التى لم تتحمل حجاب فتاتين، وعن العداء الفرنسى للحجاب، والإدعاء المغلوط بحرية الرأى والاعتقاد، والإيمان الفرنسى الكاذب بالحريات الشخصية.

من أين أتى هذا كله، وعلى أى أساس يستند أنصار منطق المؤامرة.. هذا هو السؤال الذى لن يجيب عليه أحد من أنصار هذا المنطق، لأن منطق المؤامرة سابق للقصة، ولاحق لها، ومستمر وقائم سواء حدثت أو لم تحدث.

وبدأ الحصاد المر ....

مع خالص الأسف، فقد تابع الفرنسيون بانزعاج شديد، الضجة التي أثارتها بعض الجهات حول القضية، فأعطتها أكثر من حجمها، والكتابات المثيرة التي تداولتها كثير من المجلات والصحف العربية، وكلها للأسف الشديد نقلت هنا إلي الرأى العام، وأصابته بارتباك وضيق شديد، وجعلته يتساءل أهذا هو الجزاء على المناصرة والسماح؟، وهل من المعقول أن يصدر قرار من أعلى الجهات التشريعية لصالح الفتاتين، ثم نتهم بالتعصب وبإعلان الحرب على الإسلام؟ لقد ناصرنا موقفا شاذاً - بالنسبة لنا - لفتاتين غريبتين، على حساب موقف منطقى بالنسبة لنا أيضاً، لمسئول فرنسى، وكلفناه وظيفة، تزيداً منا فى تأييد الحرية الشخصية والدينية، فهل من المعقول بعد هذا أن نتهم بالعداء للإسلام والمسلمين، وأن توجه إلينا تهمة التعصب؟

هنا فقط بدأ الفرنسيون يتنبهون إلى قضايا كانوا يتسامحون فيها من قبل، ولو على حساب النظام العام، وأصبحوا يتعاملون معها بقدر كبير من التشدد والتشكك والحذر.

أنتبه الفرنسيون إلى أن المسلمين فى بعض المدن الصغيرة، يجلسون صفوفًا خارج

المسجد وقت صلاة الجمعة، وهذا مخالف للنظام العام ... انتبهوا إلى أماكن السكنى إلى أماكن للعبادة دون موافقة. وهذا مخالف للنظام العام ...

انتبهوا إلى ارتفاع صوت أذان الصلاة خارج حدود المسجد، وبدأوا يعلنون شكواهم من هذا.

صحيح أنه لا توجد ميكروفونات توقظ النيام في الفجر للصلاة، لكن ارتفاع صوت المكبرات الصغيرة داخل المسجد، في أذان الظهر أو العصر بدأ يثير شكوى الجيران.

ساد الشعور بأن القضية لم تعد قضية حرية دينية، بل محاولة لأسلمة المجتمع الفرنسي، وإخضاع الأغلبية فيه لنزعات الأقلية..

ثم حدثت الضجة الكبرى في عيد الأضحى الماضي في حي الأتراك .. ليلة العيد امتلأت الشرفات والأسطح بخراف العيد، التي حجبت النوم عن عيون الجيران الفرنسيين، وفي الصباح ارتفع الصياح والتهليل والتكبير، وفتح الفرنسيون نوافذ شققهم لكي يشاهدوا ما أفزعهم وهو منظر ذبح الخراف أمام أبواب المنازل وفي الشرفات وفوق الأسطح.. إنهالت الشكاوى على أقسام البوليس والقضايا أمام المحاكم والمطالبات بالتعويضات على ما أصاب مشاعر الأطفال من ألم..

الشاهد هنا أن (لوبين) لم يعد وحده صاحب الراية المرفوعة (أحذر تقاليد بلادنا أو غادروها)، وإنما تعدى الأمر إلى شخصيات كانت معروفة بالاعتدال.

جاك شيراك، عمدة باريس وهو أحد أهم الشخصيات السياسية الفرنسية، أدلى مؤخراً بتصريح انتقد فيه كثيراً من سلوكيات التجمعات الإسلامية في بعض أحياء العاصمة، خاصة فيما يتعلق بالنظافة واحترام آداب الطريق والقوانين البلدية...

وحاورني صديق فرنسي ...

وهو صحفي معروف، وهو أيضاً من المتعاطفين من القضايا العربية لكنه كان ثائراً هذه المرة، وكان رأيه أن حرية الاعتقاد في فرنسا لا مثيل لها في العالم كله، واستطرد مؤكداً وجهة نظره..

روجيه جارودى مثلاً، أحد أشهر الفلاسفة الفرنسيين، اشهر إسلامه، فلم ينزعج أحد، ولم ينتقده كاتب فرنسي واحد...

لاحظ الصديق عدم انتباهي، فسألني، هل يستطيع نجيب محفوظ عندكم أن يعتنق ديناً آخر، دون أن تنقلب الدنيا رأساً على عقب. سألته عن مناسبة الحديث، الذى لا علاقة له من وجهة نظرى بقضية الطالبتين، فأجابني بأن القضية واحدة، فالإعلام لديكم يتناولها من منطلق إتهام فرنسا بالتخلي عن حرية الاعتقاد لمجرد الحوار حول القضية، ورغم أن النتيجة كانت لصالح الفتاتين، وصدقني أنه لو تحول مليون فرنسي إلى الإسلام فلن ينزعج هنا أحد، ولو حدث العكس فلن يفرح أحد، فنحن لا نطلب من المواطن سوى احترام القانون، أما إعتقاده فهو شيء يخصه، وإذا كنا لا نجبره علي موقف عام، فنحن نطلب منه المعاملة بالمثل الشاهد هنا أن الحديث طال، واستمر صديقي في اندفاعه، وغضبه، وشردت، بذهني بعيداً وأنا أتساءل عن علة عدم نقلنا للحقائق كاملة. لماذا نهوى أن نضع أنفسنا في مواقع المضطهدين دون سبب أو مبرر، ولماذا نتصور أننا وحدنا أصحاب المنطق، والحق، ولا نعطى لأنفسنا فرصة فهم الآخرين والتعرف علي منطقهم.. وسألت نفسي وأجبت بصورة عملية، فقد أخرجت القلم من جيبي وكتبت هذا المقال..

الذين قالوا إن حصار العالم لصدام(١)
مثل حصار الأحزاب للرسول (ﷺ)
فى غزوة الخندق

المؤتمر الإسلامى الأخير، الذى انعقد قبيل الحرب فى بغداد، حضره ثلاثة من مصر، اثنان من حزب العمل، منهم رئيس الحزب، والثالث شيخ جليل، تحدث فأفاض، وحديثه لدينا أهم من أحاديث الساسة، فالسياسة رؤى، وتصورات، ومواقف، وحسابات، أما الدين فمهما تعددت الاجتهادات، فإنه لابد وأن يستقيم مع الحق، ويتطابق مع العدل، ويلتزم بحد أدنى من روح الدين وجوهره وتعاليمه..

شيخنا الجليل ذكر أن حصار المجتمع الدولى لصدام حسين، يشبه حصار الأحزاب للرسول فى غزوة الخندق..

هكذا بدأ الشيخ حديثه، ثم استطرد قائلاً أنه يتنبأ بخروج صدام سليما معافى من هذه (الغزوة)، وبانتصاره النهائى فى نهاية المطاف، تماما كما حدث للرسول عليه أفضل الصلاة والسلام..

هل هذا معقول؟

وهل هذا مقبول؟

وهل هذا منطق؟

وهل هذا فهم يستقيم مع الدين؟

وهل صدام مغتصب الكويت، ورافض الشرعية، ومتحدى العالم كله، يماثل الرسول، داعية الحق، والرحمة المهداة، وهادى العالم كله..

وهل بغداد اليوم هى يثرب عصر الرسول؟

وهل الجيوش الحليفة، ومنها جيش مصر، وجيش سوريا، وجيش السعودية، وجيش الكويت، تماثل أحزاب المشركين واليهود فى عصر الرسول؟!

وأليس من حق صدام أن يتجبر ويتأله ويسدر فى غيه وينفرد برأيه، ما دام يرى حاملاً للدكتوراه من الأزهر الشريف، يقرن شخصه بالرسول، ويبرر غيه بالفتوى، ويفسر مسلكه بإجتهادات فقهية، ورؤى دينية..

الطريف أن الشيخ الجليل، هو نفسه صاحب إعلان الحرب على الفلبين وأسبانيان والبيت الأبيض الأمريكى فى ندوة شهيرة بحزب العمل الاشتراكى، وقد غفرنا له ذلك الانذار، واختلقنا له الأعذار، وتصورنا أنها زلة لسان، وتجاهلنا ما تناهى إلى أسماعنا من استعداده للغزو بشراء النوق والبعير، وداعبناه بعتاب رقيق، ونقد يليق، لكننا لا نغفر له ما ذكره فى المؤتمر الإسلامى فى بغداد أبداً، ومن حقنا أن نهمس فى أذنه وأذن أمثاله من فقهاء المؤتمرات..

اتقوا الله فى الإسلام والمسلمين..

اتقوا الله فى المصريين..

اتقوا الله وارتفعوا بالإسلام إلى حيث يجب أن يكون..

فى أعلى عليين..

ارتفعوا بالإسلام فوق قضايا السياسة، وخلافات الساسة، فهو أعز وأكرم..

اتقوا الله واسألوا أنفسكم.

ماذا يكون موقفنا وموقفكم إذا ذكرتم أن صدام هو حامى الإسلام، وإمام المسلمين، وأن الله يبارك سعيه، وينصر جيشه، ويحقق أهدافه، ثم لقنته جيوش الحلفاء، التي تسمونها بجيوش الكفار، درساً بليغاً لا يمكن له صدا ولا رداً، وأنتهى الدرس بهزيمة تاريخية له..

أليس معنى هذا - بمنطقكم السقيم - أن الله نصر جيش الكفار، وأذل جيش المسلمين..

ألم يخطر هذا فى بالكم ولو لحظة، حتى يعصمكم من زلل القول، وخطورة الاستنتاج..

لا حول ولا قوة إلا بالله..

لا صدام إمام للمسلمين..

ولا فتواك ياسيدى فتوى إسلامية.. ولا الإستنتاج المفزع الذى لا محل له من الأعراب أو الوجود.

ولا كان لك أصلا أن تذهب إلى حيث ذهبت..

ولا أن تفتى بما أفتيت..

ولا أن تقحم الإسلام فيما أقحمت..

ولا أن تورطنا معك فيما تورطت..

وليس لك إلا أن تستغفر الله وتسأله التوبة، فقد آذيت الإسلام والمسلمين، وما أظن ما ذكرت اجتهادا يخطئ أو يصيب، فثمن ما ذكرت دماء لبنى دينك ووطنك، كان واجبًا أن تحقنها، وأرواح كان فى مقدورك أن تساهم فى منع إرهاقها، ولو كان الأمر أمر هزل لتركناك تهزل، لكنه الدم والقتل والضحايا يا فقيه المؤتمرات..

ليس لك إلا أن تستغفر الله، فلعله يتوب عليك بُعد أن طعنت عقيدتنا فى الصميم على مرأى ومسمع من العالم كله.. أيرضيك يا شيخ أن يرى العالم كله مؤتمراً إسلامياً فى جدة، ومؤتمراً إسلامياً فى نفس الوقت فى بغداد، يدين الأول غزو صدام للكويت، ويبارك الثانى الغزو، ويساند خطاه، ويبارك سعيه..

أيرضيك أن يقف شيخك، شيخ الأزهر، فى جده معارضا ومنددًا، وتقف أنت فى بغداد مساندًا ومؤيدًا، وأن يصدر كل قول باسم الإسلام العظيم..

ماذا يقول العالم فيك وفينا وفى إسلامنا، وهو يرى نفس الآيات، ونفس الأحاديث، ونفس المواقف، يفسرها البعض فى جده ضد صدام وعليه، ويطوع البعض تفسيرها فى بغداد لصالح صدام ومعه..

ألا يكفينا ما نحن فيه من هموم الدنيا، حتى يهبط علينا أمثالك من فقهاء

المؤتمرات بهموم الدين..

أقسم لك أننى أكاد انفجر حزنا على الإسلام والمسلمين وأننى أفزع لما يجرى للدين، على يد أمثالك من رجال الدين..

لقد عايرنا البعض بأننا لسنا أهلا للإجتهاد، وأنت بحمد الله أهل له، وشهادة الدكتوراه من الأزهر على كاهلك وفوق كاهلنا، تدفعنا إلى سؤالك والألم يمزق أحشائنا:

أهذا هو ما قادك الاجتهاد إليه.. لا عليك يا سيدى.. فلعلك هنئت بالإقامة فى المؤتمر، ولعلك استمتعت بالإقامة فى فنادق الخمسة نجوم، ولعل طعم الثريد الشهى ما يزال فى حلقك، ولعل مذاق الأيس كريم ما يزال يبلل طرف لسانك، ولعلك أردت أن توضح لنا الفرق بين طعم وطعم، وبين مذاق ومذاق، فجرعتنا السم، وأذقتنا العلقم..

لا عليك إن رأيت أن غزو الكويت إسلام فى إسلام.. لا عليك..

لا عليك إن رأيت أن بغى صدام نصر للإسلام.. لا عليك..

لا عليك إن رأيت أن جيوش المصريين من جيوش الكفار.. لا عليك..

فهذه في النهاية هي نتيجة خلط أوراق السياسة بالدين، وكم حذرنا من هذا الخلط الذى يسئ للإسلام والمسلمين.. وكم حذرنا من فتاوى أنصاف المجتهدين..

وكم ذكرنا أن الإسلام فى أعلى عليين..

وأنه لا علاقة له بسلوك بعض المسلمين..

والمؤكد لى يا سيدى.. أن الإسلام عظيم.. أما بعض المسلمين وأنت منهم..

فأستغفر الله العظيم..

الفتــوى والفتنــــة (١)

شاهدت كما شاهد العالم كله، حديث الأسرى الأمريكان والإنجليز والإيطاليين في تليفزيون بغداد، كان وجه كل منهم متورماً ومليئاً بالكدمات، وأحدهم كان ينظر للأرض تعبيراً عن خجله من مواجهة العدسات بوجه كأنه خارج للتو من مصادمة مع قطار الصعيد، تهشمت فيها واجهة القطار. وكان كل منهم يردد نفس الكلمات، الأسف والندم، على مهاجمة الرئيس صدام، واللعنات على رأس بوش والكفار في العالم كله، وبين الحين والآخر كان كل منهم ينظر إلى أحد أركان الحجرة ثم يسترسل في سرعة مكملاً السيناريو المرسوم. وكان واضحاً أن هذا الركن يحتوى على أحد الأشاوس من (النشامى) العراقيين الذين يجيدون التعامل مع السجناء العزل، وهيئ لي أنه لولا الملامة، لامسك كل منهم بمنديل وهتف تحيا الوحدة العربية، أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة، بالروح بالدم نفديك ياصدام..

هذا هو ما نتألق ونبدع فيه ..

تعذيب الأسرى، ضرب السجناء، إجبار الخصوم على الادلاء باعترافات كاذبة، وقد سبق وفعلنا ذلك في أغلب بلداننا العربية، وأذعناه على شعوبنا، وهو أمر مفهوم، فعشوبنا تفهم (الفولة)، وتعرف قاعدة (الشئ لزوم الشئ) وتستوعب الرسالة، فالمقصود ليس الاعتراف، ولكنه المستمع الذى ينتظره نفس المصير إذا خرج عن الخط، وابتعد عن مسيرة (النضال)، خاصة ونحن في فصل الشتاء، والنفخ في فصل الشتاء يكون على ثلاثين وليس على ثمانية وعشرين، ولكن الجديد هذه المرة هو تعامل صدام مع الرأى العام العالمى بنفس المنطق الذى يتعامل به مع شعبه، وهى كارثة بكل المقاييس.

فأعدى أعداء صدام لا يستطيعون أن يؤذيه بقدر ما يؤذى هو نفسه، وبلاد العالم المتحضر ليس فيها نشامى، ولا أشاوس، والشعوب هناك يمكن أن تخرج في مظاهرات لحماية (كلاب البحر) من الصيادين، ولا أحد في هذه البلاد يستطيع أن

(١) الأحرار في ٢٨ / ١ / ١٩٩١.

يتصور ما يفعله الصيادون فى بلادنا بكلاب البحر من أصحاب الرأى أو المعارضين..

أغرب ما فى الأمر أن صدام، رغم كل ما فعل ويفعل، لم يعدم (بفتح الباء) من يؤيده فى بلادنا، والأغرب أن البعض ينتصر له من منطلق (الاسلام)، ويتصور أنها حرب بين جيوش الكفر (ومنها الجيش المصرى بالطبع)، وجيوش المسلمين بقيادة أمام المسلمين صدام حسين..

إلى هؤلاء نقول.. لاتقحموا الاسلام فى هذه القضية وفى غيرها.. ولاتخلطوا أوراق السياسة والدين دون علم ودون فهم ودون تمييز، ولا ترفعوا شعار الحرب الصليبية دون وعى أو تبصر، فليس هناك من القوات المتحالفة من أتى لضرب الاسلام أو المسلمين، فلا صدام هو الاسلام، ولا عراق البعث هى دياره، ولا العرب كلهم مسلمون، ولا العراق كله مسلم، ولا الكويت أرض كفر وديار ملاحدة، ولا فهد هو ريتشارد قلب الأسد، ولا مبارك هو لويس التاسع عشر، ولا المعركة سوف تنتهى بما تحلمون، فالكويت ستعود، وصدام سينهزم، وساعتها سوف يكون موقفكم عصيبًا، حين يسالكم من أقتنعوا برأيكم وتبعوا خطاكم، كيف ياترى أنتصرت جحافل الإلحاد والكفر، على جيوش الاسلام والمسلمين؟

ماذا ستكون إجابتكم أيها (النشامى)؟

أقول هذا وفى ذهنى مقال ثائر هادر، نشره شيخ معمم فى جريدة الشعب، دعا فيه للجهاد (الاسلامى) تحت رايات صدام.

وكان ثالث ثلاثة ذهبوا إلى بغداد، وشاركوا فى المؤتمر الاسلامى لنصرة صدام فى اغتصاب الكويت، وزايد على المزايدين بأن شبه صدام بالرسول عليه الصلاة والسلام فى غزو الخندق.

حقًا.. ما أضعف الإنسان أمام لحم الضأن..

وما أشهى الثريد فى فندق الرشيد..

علامات الساعة (١)

الشيخ عبد الرشيد صقر، إمام مسجد صلاح الدين بمنيل الروضة، ساير الموضة، والموضة هي خلط أوراق السياسة والدين، وهي موضة تخضع لقانون العقوبات، إن حدثت من فوق منابر المساجد، لكن الشيخ يرى أن القوانين توضع لإبراء الذمة وليس للتطبيق، ولهذا مارس الشيخ هوايته منذ سنوات، وحول منبره إلى منتدى سياسي، وصال وجال في الحديث عما يعرف ولا يعرف، ونحن في هذا لا نظلمه، فالسياسة علم، والاقتصاد علم، والزراعة علم، والصناعة علم، والسكان علم، والشيخ يخوض في هذا كله، ويتصور أنه صاحب القول الفصل في هذا كله، وماله لا يفعل ذلك، ألم يدرس في بدء حياته ألفية بن مالك، وألم يقرأ العقد الفريد، وألم يطلع على كتاب الأصول المرعية في السياسة الشرعية..

ولأن الشيخ ذكي وألمعي فقد انتهز فرصة رفع الأسعار، وتصور أنها فرصته الذهبية لإشعال النار، وهنا فقط تحركت الحكومة، وتذكرت أن هناك قانونا يحرم ويجرم، لكنها لم تستعمله، واكتفت بإصدار قرار بإبعاد الشيخ الثائر عن منبره، وهنا قامت قيامة الشيخ عبد الرشيد وأدلى بأحاديث صحفية إلى جريدتي الحقيقة والنور، ملأها بالتهديد والوعيد وكشف فيها عن ألمعيته الباهرة، وذكائه الخارق، ومنطقه السديد.. ماذا قال الشيخ عبد الرشيد؟

أول ما قاله.. إن إبعاده عن منبره، تم بمخطط أمريكي صهيوني وأن إسرائيل وراء هذا القرار، ومعنى هذا ببساطة، أن قرار إبعاد الشيخ عبد الرشيد، تم اتخاذه في تل أبيب، بعد دراسة مستفيضة في واشنطن، وأن (بوش) ينام الآن مطمئنا، وشامير يشعر الآن بالسعادة وراحة البال، بعد أن تخلصا من كابوس أحاديث الشيخ، وفتاوي الشيخ، وبعد أن انصاع الدكتور المحجوب لتعليمات السفارة الإسرائيلية، والخارجية الأمريكية..

ما هذه الألمعية الباهرة ياشيخ عبد الرشيد؟

---

(١) مايو ٤ / ٦ / ١٩٩٠ العدد ٨٨٠.

وما هذه الخطورة التى حلت عليك حتى يصبح لك هذا التأثير؟ وما هذا الخيال الرائع الذى حلق بك فى سماء الوهم حتى تتصوّر أنك إذا تحدثت انعقدت مجالس الوزارات، وإذا عطست ارتجت جدران مجلس الأمن، وإذا افتيت تهدد السلام العالمى..؟

أغلب الظن أننا مطالبون بإعادة النظر فى سياساتنا التعليمية وفى مؤسساتنا الدستورية وإننا يجب أن نعترف بالخطأ، والاعتراف بالخطأ فضيلة يا صاحب الفضيلة..

لقد أنشأنا كلية متخصصة فى علوم الاقتصاد والسياسة وملأناها بالأساتذة والمعيدين والطلبة والدراسات العليا والدنيا، ونسينا أن الأمر لم يكن يكلفنا أكثر من حضور خطبة الجمعة ودرس الجمعة فى مسجد صلاح الدين حيث علمك الوافر ليس فى شئون الدين فهذا شأن المستضعفين بل فى أمور السياسة والاقتصاد والزراعة والصناعة، حيث توضح لنا أن ارتفاع الأسعار ليس بسبب الأسعار العالمية بل بسبب سوء النية وفساد الطوية، وحيث تهاجم ميزان المدفوعات لأنك لا تعترف سوى بميزان السيئات والحسنات، وحيث تدعو إلى زيادة النسل لإطفاء الشهوات واستمتاعًا بالطيبات ومباهاة بجيوش العاطلين والشاحذين وجامعى السبارس..

ولماذا حقًا يا مولانا يوجد مجلس للشعب ومجلس للشورى بينما مجلسك فى مسجدك قادر على الخوض فى أمور السياسة والفتوى فى أمور التشريع؟ ولماذا حقًا يضيع الوقت فى المناقشات تحت القبة والقول الفصل لديك والرأى السديد عندك؟ وأين تذهب هذه القبة الملعونة أمام بركات الجبة الميمونة..؟ هانت الدنيا إذن يا شيخ عبد الرشيد وهانت العقول وضرب مثلى كفًا بكف وهو لا يدرى ما يقول؟ فالمجتمع الذى يهمل التخصص والمتخصصين ويتلقى الحكمة من فم الشيخ عبد الرشيد هو مجتمع رائع بغير شك ومستقبله عظيم وميمون؟ فالعالم كله منشغل بالصغائر مثل غزو الفضاء وعلم الذرة والكمبيوتر والليزر ومصرنا العزيز منشغلة بالشيخ عبد الرشيد؟ وما أحرانا بأن نلقى بهذه العلوم التافهة فى الميضاء وأن نقبل بضمير مؤمن وقلب نقى على العلم الرشيد، وأن نحسم خلافاتنا حول المهدى المنتظر والمسيخ

الدجال، وأن نتفرغ لمحاربة سلمان رشدى وأن نتوسع فى عيادات علاج المرضى بإخراج الجان من أجسادهم وأن نحول حلقات البحث والمناقشة إلى حلقات للذكر، وأن نتكاتف جميعًا لكتابة (عمل) على بطن (قرموط) سمك نطلقه فى النيل، ونكتب فيه اسم مدير صندوق النقد الدولى فيصيبه ما يصيبه، شريطة أن يكون عملاً سلفيًا مدروسًا بحيث ينتهى النقد لمصرنا العزيزة.

مرة أخري هى علامات الساعة يا شيخ عبد الرشيد، ومن علامات الساعة ما طالبت به فى أحاديثك من منح أئمة المساجد (حصانة) مثل الحصانة البرلمانية بحيث لا يسأل أحدهم عن أقواله فوق منبره..

حصانة مرة واحدة يا شيخ عبد الرشيد..؟

ألم تقرأ فى الأثر أقوال أبى حنيفة النعمان، الإمام الأعظم والذى يذكر فيها أن (رأينا رأى، من جاءنا بأحسن منه قبلناه) وقوله (رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب)..

الشاهد هنا أن أبا حنيفة لا يرى أن رأيه محصن من الخطأ، فكيف تري أنت رأيك يا مولانا..؟

أتراك تظن أن رأيك هو الإسلام؟

من قال لك هذا .. ؟

رأيك صواب يحتمل الخطأ، أو خطأ يحتمل الصواب وفى رأينا مما سمعناه عن أقوالك أنه خطأ لا يحتمل إلا الخطأ..

أتتحدث فى السياسة يا شيخ عبد الرشيد ثم تطالب بالحصانة.. ألا تعلم أن السياسة محل خلاف اختلافا وأن التوثيق بالقرآن والسنة لا ينفى الخلاف أبدًا..

ألم ينتصر من هم أعلم منك لمعاهدة السلام بالقرآن والسنة، وألم يهاجمها من هم أعلم منك بالقرآن والسنة أيضًا..؟

ألم ينتصر من هم أعلم منك لقوانين الأحوال الشخصية، ووثق كل منهم رأيه

بالقرآن والسنة، وألم يهاجمها حتى الآن من هم أعلم منك بآراء موثقة أيضًا بالقرآن والسنة..؟

ثم تأتي أنت. أنت ياشيخ عبد الرشيد وتطالب بالحصانة..؟!!

مرة أخرى هى علامات الساعة وهى ضريبة الديمقراطية.. ياشيخ عبد الرشيد، وهي ضريبة عدم تطبيق القوانين يا شيخ عبد الرشيد..

وعندما تصبح رموز الغرب متمثلة فى نيوتن وأينشتاين وفولتير، وتصبح رموزنا متمثلة فى كشك وعبد الرشيد فلا بد أن يتخلفوا ونتقدم وينهاروا ونتطور وينهزموا وننتصر ويستجدوا لقمة العيش وتمتلئ بلادنا بالخير العميم..

وما دام الناس يخالفون القانون في بلادنا فيشتهرونْ ويصبحون زعماء..

فاصنع ماشئت يا شيخ عبد الرشيد..

وقل ما شئت ياشيخ عبد الرشيد..

قل ماشئت..

البـــاب الثانى

العلمانيــــــــــــة

الفصل الاول

حوار مع أقباط المهجر

الحلقة الأولى

من المأزق الطائفي إلى الوحدة الوطنية

ما أكثر ما استعملنا عبارات الفتنة الطائفية والوحدة الوطنية في السنوات الأخيرة، وكلاهما تعبير سلبي أو إيجابي عن ظاهرة تحدث وتتكرر في مصر، يصفها البعض بما يستحق الأسى عند تأمله فيسميها بالفتنة الطائفية، ويتجاوزها البعض الآخر إلى ما يستحق السعي إلى تحقيقه فيدعو إلى الوحدة الوطنية، ويستجد عليها يستحق التوقف والبحث والفحص والتأمل، فنسمع عن هيئات قبطية أسسها مصريون مهاجرون في الخارج تشتعل بياناتها بالغضب، وتصدر عنها نشرات ومجلات تسمح بها قوانين بلاد المهجر، حيث لا حدود ولاقيود، حيث ينطلق البعض فيها مهاجما ما يستحق أحيانا، وما لايتسحق أحيانا، مهولا أحيانا ومتجاوزا أحيانا، معتمدا على ما ينقل إليه وقد يكون صحيحا وقد يكن مبالغا فيه، وينتقل البعض إلى خطوة أخري تتجاوز اصدار النشرات أو المجلات أو البيانات، إلى تنظيم المسيرات والمظاهرات ونشر البيانات المدفوعة الأجر في كبرى أو صغرى المجلات أو الصحف، وخلال هذا كله ينظر إليهم البعض على أنهم يمثلون رد فعل عنيف لاضطهاد عانوه أو تصوروه وهم يتخذون قرارهم بالهجرة، بينما ينظر إليهم آخرون على أنهم ينفذون مخططا أجنبيا هدفه التخريب، وأنهم لايزيدون عن كونهم جماعات قبطية متطرفة في الخارج، وأنهم الوجه الآخر للجماعات الإسلامية المتطرفة في الداخل، ويريح البعض الآخر نفسه بالنظر إليهم على أنهم مواطنون أجانب،أمريكيون أو كنديون، وأننا يجب أن ننظر إليهم ونتعامل معهم تماما كما نتعامل مع أمريكي أو كندى دون اعتبار لكونهم يحملون جنسية مزدوجة، أمريكية ومصرية أو كندية ومصرية، ولا بأس هنا من أن نضيف جانبا آخر إلى الصورة، وهو الإجماع على الشكوى منهم، فالكنيسة تشكو من أنهم لايحترمون توجهاتها ولا رموزها الدينية، وأنهم يهاجمونها أشد الهجوم في نشراتهم، والسفارات والقنصليات تشكو من مسيراتهم ومظاهراتهم وعدم تعاونهم معها معها أو اتصالهم بها، ووزراء الهجرة المتعاقبون كلهم أقباط، يشكون مر الشكوى من سوء استقبالهم لهم، وسوء تعاملهم معهم، وصعوبة أو استحالة التفاهم مع فصائلهم.

هذه هى الصورة العامة التى تفاعلت فى ذهنى، وأنا أتلقى أكثر من خطاب من هذه الهيئات، يدعوننى فيه إلى زيارة كندا وأمريكا للإلتقاء معهم بعد أن قرأوا كتبى ومقالاتى، ويؤكدون فيها أنهم يمثلون تصورا مختلفا عن تصورنا لهم وأنهم يتعرضون لتشويه أعلامى ورسمى مبالغ فيه، وأنهم لم يتعاملوا مع أحد يثقون به أو بنواياه، وأن العالم قد أصبح صغيرا إلى الدرجة التى يجب فيها أن يذهب أماثلى من المهتمين بقضايا الوحدة الوطنية لكى يستمع إليهم ويتناقش معهم.

قرأت الخطابات ونحيتها جانبا وأن أسائل نفسى، هل من الحكمة أن أذهب إليهم وأستمع لهم، وهل يؤول ذلك أسوأ التأويل فى مناخ مسمم بالفعل، يتبادل فيه أطراف الحوار حول الدعوة إلى العلمانية والدعوة إلى الدولة الدينية أسوأ الاتهامات، ويفسر فيه كل طرف سلوك الآخر تفسيرا نقديا (نسبة إلى النقود)، أو تفسيرا عمليا (نسبة إلى العمالة)، وكان رد الفعل الأول لدى أن أعتذر عن قبول الدعوة، بمنطق قفل أبواب الريح، خاصة وأن لدى من الرياح ما يكفينى، بيد أن المراسلات استمرت، والفكرة بدأت تلمع فى ذهنى، والتساؤل بدأ يلح على، لماذا لا أذهب لكى أعرف واتعرف، واستمع وأناقش، وما الذى سوف أخسره، وسرعان ما نصحنى أحد الأصدقاء بأن أرتب فى رحلتى لقاء أو أكثر مع التجمعات الإسلامية هناك، حتى تبدو صورة الزيارة متوازنة شكليا، ولم أسترح للفكرة لأننى لم أتعود أن أفعل ما يفعله بعض الساسة فى بلادنا، حين يركزون على الشكل أكثر من الجوهر، ووجدت نفسى أتساءل، إن أحدا من هذه التجمعات أو الجماعات لم يوجه إلى الدعوة، ولو دعونى ما ترددت أو رفضت، وهدف زيارتى (إن تمت) ليس دراسة الحركات الدينية الإسلامية والمسيحية فى أنحاء المعمورة، وإنما هدفى محدد - لو قبلت الدعوة - بالتعرف على هذا الفريق الذى اختلفت حوله الأقاويل والتحليلات والاستنتاجات، وهم فى النهاية مصريون، وعلى من البداية أن أتعامل معهم على هذا الأساس، وأن تكون زيارتى لهم بنفس الصفة، وهى أننى مصرى، والحوار الذى سوف أجريه معهم - إن تمت الزيارة - سوف يكون حوارا مصريا سياسيا، وسوف يكون محاولة لفهم تيار سياسى مصرى مغترب، وإذا كنت شخصيا أسخر كثيرا من منطق

القبلات بين رموز التيارين الدينة، لأنها مجرد قبلات لا هدف لها إلا التغطية والعمية على مشكلة قائمة، فلماذا أستعير نفس المنطق، وما حاجتى إلى غطاء شكلى لرحلة لا هدف لها إلا التعرف على نوايا فريق محدد، وأساليبه وتصوراته ودوافعه.

إذن لو قبلت فسوف أقبل دعوتهم، وسوف أتوجه إليهم ، ولن أشغل نفسى بترتيب غطاء لا داعى له لأننى لست ذاهبا إلى رحلة لها أغراض خفية وأغراض ظاهرة، ولأنه ليس لدى ما أخفيه، وما على لو قبلت إلا أن أتحمل نفقات رحلتى حتى لا تؤول تأويلا سيئا، وعلى أيضا أن أرى الوجه الآخر الحسن لهذه الدعوة والذى يتمثل فى أن هيئات تعلن هويتها الدينية، وتقدم نفسها على أنها هيئات قبطية، ولا تثق بأحد، ويذهب إليها الكثيرون فترفض الالتقاء بهم، تدعونى وأنا مسلم لإجراء حوار سياسى، بعد انغلاق طويل على ذاتها، وتعامل مستمر مع من يحملون صفتها الدينية، وهو أمر يستحق التقدير.

دار كل ذلك فى ذهنى على الرغم من أن منطق الاعتذار كان هو الأكثر قبولا، ربما لأنه مريح أكثر، وكان يزكيه دائما تخوف له ما يبرره، وهو أن يأتى سوء الظن من بعض أعضاء هذه الهيئات ذاتها، وأن ينعكس ذلك على الحوار، خاصة وأن طبيعتى أقرب إلى العناد والتمسك بالرأى طالما اعتقدت أنه الرأى الصحيح، وأننى لست على استعداد للمجاملة فيما أعتقد، أو لادعاء ما لا أعتقد خروجا من مأزق أو تجنبا للحرج، فإذا أضفنا إلى ذلك رفضى للتجمع تحت رايات طائفية واعتقادى أن ذلك فى حد ذاته مدخل للفرقة الوطنية، فإن معنى ذلك أننى ذاهب للاختلاف جذريا وجوهريا معهم، وفى هذا ما فيه من مشاكل ما أغنانى عنها. خاصة وأن لدى ما يكفينى فى حوارى مع التيارات السياسية الدينية المتطرفة فى مصر وخارج مصر.

لقد سردت ما سبق كله لكى أشرك القارئ معى فى الأمر من البداية، وحتى أصحب القارئ معى فى الرحلة من بدايتها، ولعلى أسبق الأحداث قليلا حين أذكر له أننى أكتب هذه الصفحات مسجلا ذكرياتى عن الرحلة فى أحد فنادق مونتريال، وأنا أستعد للسفر فى الغد إلى نيويورك.

إذن فقد قبلت الدعوة، رغم كل التردد السابق، ورغم كل المحاذير التى سردتها، وكان الفيصل فى ذلك مكالمة تليفونية تلقيتها من الصديق الدكتور ميلاد حنا، وكان عائدا من رحلة عمل فى كندا وأمريكا، التقى فيها مع الهيئات القبطية فى كل من البلدين، واتصل بى بمجرد عودته مكررا دعوة هذه الهيئات، ناقلا لى انطباعاته عن زيارته للبلدين، وكان انطباعه مريحا عن زيارته لكندا، مقلقا بعض الشئ عن زيارته للولايات المتحدة، بيد أنه أكد لى أنه من الضرورى أن نتحاور معهم، وأن إحدى مشاكلهم أنهم لايثقون بأحد، وأن القلة التى يثقون بها لابد وأن تدع التردد جانبا وأن تجري معهم حوارا جادا، وأن الحوار ممكن، ومفيد، وضرورى، وذكر لى أنهم كلفوه بدعوتى وأنهم ينتظرون قبولى للدعوة، وأكد لى أيضا انهم يتابعون كتبى ومقالاتى بتقدير كبير، وأن ذلك يمثل رصيدا سوف يساهم فى إنجاح هذه الرحلة، وأصبح منطق قبول الدعوة بعد هذه المكالمة التليفونية أقرب كثيرا من منطق رفضها، وإن ظل السؤال قائما متى وكيف، ولم يظل السؤال معلقا لفترة طويلة، لأننى تلقيت خطابا آخر حسم الأمر.

كان الخطاب من جامعة برلين الحرة من استاذ فى قسم العلوم السياسية هو البروفسور بوتنر يخبرنى فيه أن اثنين من كتبى يدرسان فى الجامعة أحدهما فى أحد مقرراته الدراسية، والآخر فى مقرر دراسي آخر للبروفسور ديتر فايس، وأنه يسعدهم أن أقبل دعوتهم لكى ألقى محاضرتين فى القسمين، وأنه لظروف مالية خاصة بضغط النفقات فى الجامعة فإنهم سوف يدفعون لى أجر المحاضرات وهو خمسمائة مارك عن كل محاضرة على أن يكون السفر على نفقتى الخاصة، وأنه سوف يرتب لى إقامة فى بيت الضيوف بالجامعة مقابل مبلغ ٤٥ ماركا عن كل ليلة متضمنا الإفطار.

بعدها بأيام تلقيت مكالمة تليفونية من الدكتور الكسندر فلوريس وهو مستشرق المانى يجيد العربية، التقيت به خلال المعركة الانتخابية التى خضتها فى دائرة شمال القاهرة، ثم فوجئت به يرسل إلى دراسة علمية باللغة الألمانية عن الكتب التى أصدرتها، وكان عنوانها (العلمانية المعاصرة فى مصر)، وقد أخبرنى فى المكالمة التليفونية بأنه قد رتب لى محاضرة أخرى فى جامعة إرلنجن فى حالة قبولى

لإلقاء المحاضرتين في برلين، وكرر لى ما سبق وسمعته من الدكتور بوتنر من أن كتبى محل اهتمام ودراسة فى جامعة أرلنجن أيضا وأنهم سيدفعون مبلغا مماثلا عن المحاضرة (خمسمائة مارك)، ووجدت نفسى أحسم الأمر بالقبول، فمن الناحية السياسية والفكرية كانت الدعوة شديدة الجاذبية، فأين ذلك الكاتب الذى يرفض الالتقاء بطلبة يدرسون كتبه، ويهتمون بأفكاره، ومن الناحية المادية كانت الدعوة مقبولة، ثمانية أيام فى المانيا تكلفتها حوالى ثمانمائة مارك، والتذكرة من برلين إلى إرلنجن تكلفتها حوالى مائتى مارك، وتبقى خمسمائة مارك تمثل جزءا من تكلفة السفر إلى المانيا وتغطية باقى التكلفة أمر ممكن وفى حدود قدراتى المالية، وخطر فى ذهنى خاطر.

لماذا لا أحوال رحلتى إلى أوروبا إلى رحلة لأمريكا وكندا مرورا بأوروبا خاصة وأن التذكرة الشهرية المخفضة تكلفتها متقاربة.. ولم يطل بى التفكير فقد وصلنى من الدكتور سليم نجيب رئيس الهيئة القبطية بكندا خطاب يطلب منى فيه تحديد الموعد الملائم لسفرى حتى يرسل إلى تذاكر السفر، فأرسلت إليه خطابا بأننى سوف أكون فى ألمانيا يوم ١٨ يونيو وسوف أسافر إلى مونتريال يوم ٢٥ يونيو، وسوف أسافر بعدها بأسبوع تقريبا إلى نيويورك حيث أقضى أسبوعا اخر، واشترطت شرطا واحدا هو أن يكون السفر على نفقتى الخاصة، وأننى أترك لهم ترتيبات الانتقالات الداخلية بشرط أن أتحمل نفقاتى الشخصية بالكامل وجاءتنى مكالمة تليفونية منه أنهم جميعا فى انتظارى وأنهم قاموا بترتيب قاعات المحاضرات والندوات والالتقاء بالتليفزيون والصحف، وأنهم سوف يكونون فى استقبالى فى المطار فى موعد وصولى.. وبدأت الرحلة.

الحلقة الثانية

حوار حول التمييز الوظيفي

اليوم السبت والساعة الثالثة ظهرا بتوقيت كندا، والعاشرة مساء بتوقيت المانيا، والمضيف يعلن عن وصول الطائرة إلى مونتريال، والأمطار الغزيرة والبرودة الشديدة يحتفيان بوصولى، وعلى باب المطار مجموعة من المصريين فى الانتظار، فيهم الدكتور سليم نجيب والأب مرقص والأساتذة ماهر ونبيل وايهاب وتونى، كان آخر من قدم إلى نفسه الدكتور سليم نجيب والأب مرقص والأساتذة ماهر ونيل وايهاب وتونى، كان آخر من قدم إلى نفسه الدكتور سليم نجيب رئيس الهيئة القبطية فى كندا، حيث يعمل قاضيا فى محكمة مونتريال.. تبادلنا القبلات على غير سابق معرفة، وكان منظر القبلات فى مطار مونتريال ملفتا للنظر، وأصر ايهاب وهو أصغر المجموعة سنا على أن يحمل حقائبى، وأنستنى حفاوة الاستقبال إرهاق الرحلة، التي بدأت منذ الرابعة صباحا وحتى العاشرة مساء فى سفر مستمر، بالقطار من إرلنجن حتى فرانكفورت ثم بالطائرة من فرانكفورت حتى امستردام، ثم من امستردام إلى مونتريال..

بعد دقائق كنت جالسا بجوار إيهاب فى سيارته، وربطت حزام المقعد كما يفعلون فى جميع بلاد أوروبا وأمريكا الشمالية، وجلس الدكتور سليم نجيب رئيس الهيئة القبطية فى كندا فى المقعد الخلفى، وبدأ الحوار بسؤال من الدكتور سليم عن الأحوال فى مصر الآن، وكانت الإجابة المقتضبة أن الأحوال بخير، ولست أتذكر بقية الحوار، لكنه كان مستمرا على وتيرة واحدة، أسئلة شديدة الأهمية واجابات مقتضبة للإرهاق من ناحية ولأن المدة سوف تكون طويلة ومتاحة لإجابة كل الأسئلة، بكل ما تحتاجه من مقدمات وتوضيح أدلة من ناحية أخرى، وأيضا رغبتى فى أن يكون حديثنا الأول، والذى سيحسم العلاقة فيما بيننا، دقيقا وواضحا وصريحا، خاصة وأننى أتوقع أن تساور البعض منهم الشكوك، وهى شكوك لها ما يبررها فى تجارب سابقة، من أن أكون مبعوثا حكوميا، أو من الذين يجملون الواقع على حساب الحقائق، وهى شكوك لابد من إزالتها، حتى يصبح الحوار صحيحا وصحيا.

بعد حوالى الساعة كنا فى فندق مايتايم فى وسط المدينة، وبعدها بربع ساعة كنت معهم فى السيارة مرة أخرى لكى نتناول العشاء، واستقبلنا فى المطعم شاب مصرى يعمل مشرفا على الخدمة فى المطعم، بعدها، بحوالى ساعتين كنت مستغرقا فى النوم بعد اتفاق على الالتقاء صباح اليوم التالى، وتناول الغداء فى منزل الدكتور سليم، وعندما أتى إيهاب لاصطحابى همس فى أذنى بأن كثيرا من أعضاء الهيئة قد سمعوا بوجودى وأنهم يرغبون فى الالتقاء بى فى إحدى قاعات الاجتماعات، وأننا سنقوم بجولة فى المدينة حتى يحين موعد اللقاء الأول الذى تبعته عدة لقاءات بعضها أزدحمت فيه القاعة حتى اضطر بعض الحاضرين للإستماع وقوفا، ولم يخل أى لقاد من نقاش هادئ أحيانا، وثائر أحيانا أخرى، وعلى نفس الوتيرة جرى تسجيل أربع حلقات لحوار تليفزيونى ساخن، كما تم ترتيب عدة لقاءات بالصحفيين، وبدلا من شغل القارئ بالحديث عن كل حوار أو محاضرة على حدة، سأكتفى بنقل موجز لمضمون هذا كله، مع ملاحظة سريعة وهى أن الحوار وإن اختلفت فيه الأسئلة من مكان إلى مكان، إلا أنها جميعا كانت تدور حول محور واحد، وعلى النحو الذى سأعرضه..

قضيتان أساسيتان تشكلان محور تفكير أقباط المهجر. الأولى هى التمييز الوظيفى والثانية هى الخط الهمايونى، والقضية الأولى شائكة وإن كانت ساخنة بالنسبة إليهم، فأغلبهم (على الأقل) قد هاجر تحت وطأة التمييز الوظيفى أو على الأقل تحت وطأة الإحساس به، هذا كان مرشحا لكى يكون معيدا وكان أول دفعته، ثم ألغى تعيين المعيدين فى عام تخرجه حتى لا يعين، وهذا صدر قرار بتعيينه رئيس مجلس قرية ولم ينفذ التعيين، وهذا رفضوا تسجيله فى الدكتوراه، وهذا خسفوا بتقديراته الأرض فى السنة النهائية حتى لاينضم إلى هيئة التدريس، وهذا قالها له استاذه (على بلاطة) أنه لن يعين معيدا ولو انطبقت السماء على الأرض، ولما عاتبه قال له اشتكينى، والقصة مكررة، بل يمكن القول بأنها قصة قديمة، فقد وقع فى يدى بالمصادفة كتابه اسمه (فرق تسد) كتبه طبيب اسمه (زغيب ميخائيل) فى الأربعينات، وهى الفترة الذهبية فى نظر الجميع للوحدة الوطنية وهو ملئ بقصص

الاضطهاد والتمييز الوظيفى، وقبل ذلك عندما عقد المؤتمر القبطى عام ١٩١١ فى أعقاب اغتيال بطرس غالى كان التمييز الوظيفى على رأس القضايا المثارة، والطريف أنه فى المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى أعقاب هذا المؤتمر، قدم بعض المشتركين أبحاثا تثبت أن نصيب الأقباط فى الوظائف الهامة أكبر من نسبتهم العددية بكثير، ووقتها طرح بعض الأقباط فى مؤتمرهم اقتراحا بأن تكون نسبة تعيينهم فى الوظائف مساوية لنسبتهم فى التعداد وهو اقتراح عارضه بعض الأقباط أنفسهم، والمتصفح للمجلة التى يصدرها أقباط المهجر تحت اسم (الأقباط) يجد كثيرا من المحاولات لإثبات هذا التمييز، وهى محاولات تتم بأسلوب (القص واللصق) حيث يقصون بعض صفحات الصحف المنشورة فى مصر، والتى تتضمن أسماء المحافظين أو أسماء رؤساء المدن، أو أسماء تعينات النيابة أو أسماء ترقيات الشرطة وفى هذه الأسماء لا تجد قبطيا واحدا أو تجد قبطيا واحدا. وهم يؤكدون أن نسبة قبولهم فى الشرطة أو الجيش محددة سلفا بنسبة شديدة الضآلة، ومن يفلت من (الغربال)، يواجه (غربالا) آخر عند الترقية بعد رتبة معينة وأن ذلك مقصود ويكاد يكون سياسة مستقرة.

حسنا، كنت أعلم أنهم سيطرحون هذه المشكلة، وكان تعليقى المباشر عليها أن أحدا لا يرضى عن حالة اضطهاد وظيفى واحدة مما ذكر، سواء كانت حالات واقعية أبطالها موجودون فى القاعة أو حالات منشورة وقائعها واردة فى الصحف والمجلات، وأن هذا لو صدق أو ثبت مناف لأبسط قواعد المساواة أو حقوق الإنسان، وأن هذا هم قديم وليس طارئا. وأن مثلى يرى أن المدى الطويل سوف يحمل الحل، دليلى على ذلك ما يعيشونه فى كندا حيث المجتمع بلا تمييز على أساس الديانة أو الجنس أو بلد المولد. بل يصل الأمر هناك إلى عدم ذكر الديانة فى البطاقة الشخصية لأنها فى تقديرهم شأن خاص. والفرق هنا يمكن تسميته فرقا حضاريا، والمؤكد أن مصر تحتل موقعا أدنى على سلم الحضارة، وهى ساعية إلى التقدم أماما على السلم، وفى سعينا جميعا لأن تكون مصر وطنا أرقى حضاريا سوف تنتهى تلقائيا كثير من المشكلات وعلى رأسها هذه المشكلة، والمؤكد أيضا أنه من الممكن السعى خلال هذا المدى (المدى الطويل) إلى تنشئة الأجيال الجديدة على قيم جديدة ليس فيها التعصب

أو التمييز، وذلك من خلال التعليم والإعلام وكلاهما يمكن أن يلعب دورا إيجابيا خطيرا (ويمكن أن يلعب دورا سلبيا خطيرا أيضا)، بيد أنه حتى نصل إلى ذلك اليوم الذى تنتهى فيه هذه المشكلات، ما هو الحل؟ وبمعنى آخر ما هى المقترحات التى يقترحونها فى المدى القصير؟ هل هو النسبة العددية؟ وهل هذا مقبول؟ بل وأكثر من ذلك وهل هذا ممكن وإيجابى أم أنه فى كل الأحوال سوف يكون مدخلا للتحايل عليه وللتأكد على الفرقة والتمييز والفصل بين المواطنين على أساس عقيدتهم؟

لقد انتهى النقاش فى هذه النقطية إلى اقتراحين محددين شاركت المجتمعين فى قبولهما، أولهما أن تفك الدولة (وهى تملك هذا) ذلك الحظر (إن كان ذلك قائما) على عدم زيادة نسبة الأقباط المقبولين فى كلية الشرطة أو الكليات العسكرية أو المناصب العامة أو الترقيات إلى الوظائف الكبرى عن نسبة محددة سلفا أو منعدمة تقريبا، وأن يكون جوهر تعاملها مع المواطنين على أساس المواطنة والكفاءة، وهى إن سعت لذلك سوف تزيل سببا كريها من أسباب البغضاء والمشاحنة والإحساس بالاضطهاد، أما ثانى الاقتراحات فتمثل فى إصدار قانون يجرم التمييز بين المواطنين على أساس عقائدهم إن ثبت هذا التمييز فى التعيين فى الوظائف الحكومية.

الطريف هنا أن الأخوة الأقباط قد أثاروا قضيتين جانبيتين، أولاهما تعجبهم من عدم قبول الأقباط فى كلية دار العلوم، وهى كلية معنية بدراسات اللغة العربية، تحت حجة أن اللغة العربية هى لغة القرآن، وتعليقهم على ذلك أنهم جميعا يتكلمون العربية، وهى لغة حديثهم ومكاتباتهم وما أكثر الشعراء والأدباء الأقباط، وبعضهم يقرأ القرآن ويحفظ بعض اياته إعجابا ببلاغته، وأنه لا مبرر لهذا الحظر، اللهم إلا إذا صدر قانون يلزم الأقباط بالحديث باللغة القبطية أو الهيروغليفية، والسخرية هنا واضحة الدلالة، مريرة المحتوى، أما ثانية القضايا فقد بدت لى أقل أهمية وأكثر حساسية، أما الحساسية فلكونها متعلقة بجامعة الأزهر فى ثوبها الحديث بعد تطويرها، ذلك التطوير الذى يستنكره فى الجانب الآخر كثيرون من رجال الدين الإسلامى، ووجهة نظر البعض أن جامعة الأزهر فى ثوبها القديم، جامعة دينية يقتصر

القبول فيها على المسلمين تماما كما يقتصر القبول على الأقباط في كليات اللاهوت، أما بعد تطويرها وشمولها لكليات عملية ونظرية مثل الطب والهندسة والتجارة والزراعة وغيرها، فإن الأمر هنا مختلف، خاصة وأنهاتمول من خزينة الدولة التي تمول بدورها من ضرائب المواطنين التي تجمع بدورها من كل المصريين، والتي يساهم فيها الأقباط كما يساهم المسلمون، وعليه فإن لكل مصرى حقا في دخولها، ومن غير المعقول أن يمولها الجميع ثم يقتصر الالتحاق بها على فريق دون فريق، والحقيقة أنني فوجئت بإثارة هذه القضية، ولم أشأ أن أرد بمنطق أنها كليات تستهدف خلط الدين بالعلم لاعتقادي الشخصي بأن ذلك مخالف لواقع الأمر، وإنما رددت بأن هذه القضية حساسة، ثم أنها في تقديري ثانوية. وليست إطلاقا قضية جوهرية وأساسية، وأننا (إذا كنا نسعى حقا لحل المشاكل) فإن ترتيب الأولويات هو عين الحكمة، ولست أرى أن هذه قضية ملحة أو ذات أولوية، وأنه من المستحسن التركيز على القضايا الأهم والأكثر تأثيرا، وتساءلت مبتسما عن عدد المهاجرين بسبب رفض قبولهم في جامعة الأزهر، فانفجر الجميع بالضحك ثم أتى تصفيقهم مؤكدا لقبولهم لمنطقي، وانتهى النقاش حول التمييز الوظيفي إلى القضية الشائكة والغريبة وغير المنطقية وهي قضية الخط الهمايوني.

الحلقة الثالثة

الخط الهمايوني والمنطق المفقود

بداية أعتراف بأنني كنت في مأزق حقيقي وأنا استمع إلى أقباط المهجر وهم يتحدثون عن الخط الهمايوني، وأن منطقي في الرد والمحاورة والاستيضاح والتوضيح قد خانني هذه المرة، وأنني لم أملك إلا الصمت وللأسف..

ولعل بعض القراء يتساءلون عن كنه هذا (الخط الهمايوني)، وهو كما يدل عليه اسمه، قانون عثماني قديم، مضمونه أن يكون بناء دور العبادة غير الإسلامية أو تجديدها أو ترميمها (لاحظ هنا ألفاظ التجديد والترميم) بتصريح من الحاكم ويعاقب من يخالف ذلك، واستكمالا لهذا الخط الهمايوني صدرت قرارات (العزبي باشا) وكيل وزارة الداخلية في عام ١٩٣٢ لوضع ما يشبه المذكرة التفسيرية لهذا القانون، وهي مذكرة غريبة تشتمل على عشرة شروط يمكن تسميتها دون تجاوز بالشروط المستحيلة، ومنها على سبيل المثال المسافة بين الكنيسة والمسجد وأخذ رأى مصلحة السكة الحديد وتفتيش الرى... إلخ، وليس كافيا إطلاقا أن يتواجد عدد كاف من الأقباط في مكان ما لبناء كنيسة لهم، بل يلزم الحصول على تصريح من الحكومة، والحكومة يلزمها أن تستوفى الشروط العشرة، وقد يأتي الرفض من جهة وقد يأتى من جهة أخرى، وإذا لم يأت من أى جهة فانه يكفى أن يشرع البعض في بناء مسجد أو زاوية على مقربة من الكنيسة المزمع اقامتها حتى يستحيل البناء أو يسقط التصريح إن حدثت المعجزة وتم اصداره.

ليس هذا فحسب، بل الأسوأ من ذلك أن مجرد الشروع في إصلاح دورة مياه أو تنكيس حائط في كنيسة قديمة يعتبر مخالفة يوقف أصحابها ويحالون للمحاكمة لمخالفتهم للقوانين، ويتوسع البعض في مط نصوص القانون والشروط فيغلقون الكنيسة ويمنعون ممارسة العبادة بها لكونها انتقلت من ملكية الكاثوليك مثلا إلى ملكية الأرثوذكس، وهناك وقائع محددة ومعاصرة وكثيرة للمشاكل التى نشأت وتنشأ نتيجة تطبيق هذا الخط العجيب والشروط الغريبة.

الطريف أن محاولة الخروج من هذا المأزق قادت إلى مآذق أخرى، فقد تم علاج المشكلة ليس بالغاء القانون وإنما بالقفز فوقه، وذلك بالاتفاق بين الكنيسة ورئيس الدولة على إصدار قرارات جمهورية ببناء عدد من الكنائس أقل أحيانا مما تم الاتفاق عليه ومن ناحية أخرى فقد كانت هذه القرارات لا تنفذ أحيانا لأسباب تتعلق بظروف المنطقة أو لأسباب أمنية، وبعض الكنائس التي صدر بها قرار جمهوري كانت تبدأ في البناء فيسارع المقيمون بالمنطقة إلى بناء مسجد مجاور أو يشرعون في ذلك، فيطر الأقباط إلى نقل الكنيسة إلى مكان آخر، فيسارع الطرف الآخر إلى بناء مسجد آخر قريب، فينقل هؤلاء ويسارع أولئك، وقد حدث هذا في كنيسة مشهورة في بلدة العياط اشتهرت باسم كنيسة الثمانية عشرة مسجدا لأنها انتقلت من مكانها للسبب السابق الذكر ثماني عشرة مرة بالتمام والكمال، وفي كل حالة من الحالات السابقة تحدث المشكلة وتتصاعد الشكوى ويقف مثلي عاجزا عن الرد أو حتى التعليق.

كيف يمكن أن يحدث هذا ونحن في بلد ينص دستوره على حرية العقيدة وكيف تتأتى حرية العقائد بينما هناك ما يعوق بناء أماكن العبادة، ويجعل من بناء أماكن اللهو أمرا أيسر بكثير، وكيف يستمر قانون همايوني في السريان بينما نحن بعون الله وحمده أكثر دول العالم إصدارا للقوانين وتغييرا لها، وكيف تظل قرارات العزبي باشا (رحمه الله) سيفا مسلطا على رؤوس الأبناء والأحفاد، وهي قرارات يعجز الحاكم بأمر الله عن اصدار مثلها.

جلست صامتا وأنا استمع إليهم، وتذكرت ما سمعته من الدكتور علاء، المدرس المصري في جامعة برلين الحرة، خلال زيارتي لها قبل حضوري إلى كندا، عن تصاعد المد الديني بين المسلمين في ألمانيا، وكيف أنهم اشتروا عددا كبيرا من الكنائس وقاموا بتحويلها إلى مساجد، وطبعا وقطعا لم تنقلب الدنيا رأسا على عقب، ولم يجرأ المسيحيون في ألمانيا بالشكوى والاحتجاج، وليس في حديثي هذا لوم للداخل أو تقريظ للخارج، وليس فيه لوم للمسلمين ولا مدح لغيرهم، وإنما هي ذكرى عبرت في الذهن، ليس لها علاقة بالإسلام أو المسيحية، بقدر ما لها علاقة

بالدستور واحترام نصوصه، وحقوق الإنسان ومدى عمقها فى النفوس، وحرية العقيدة ومدى رسوخها فى العقول، وانتظر منى الجميع تعليقا فقلت لهم أننى سأعقب على حديثهم فى النهاية وطلبت منهم أن استمع أكثر، وطلب أحدهم التعقيب، وكان متحمسا، وكان حماسه واضحا من نبرات صوته، ومن تعمده الوقوف على عكس من علقوا وهم جالسين، لقد بدأ حديثه بالقول بأنها الدولة، بها تبدأ المشكلة وبها تحل، إننا نسمع باستمرار عن اعتداءات من المتطرفين على كنائس ومسارح وأقباط وبعضهم صرح فى أسيوط بأن الأقباط بها رهائن فى أيدى الجماعات الإسلامية، وبعضهم الآخر طبق حد الجلد على قبطى فى المنيا علنا بتهمة القذف، أين الدولة من هذا كله، وانبعث صوت من آخر القاعة مرددا والشيخ (فلان)، والتقط المتحدث طرف الخيط مستطردا، نعم، لقد كرمت الدولة الشيخ (فلان) باهدائه أرفع الأوسمة، وأحاديثه فى التليفزيون كلها هجوم على عقيدتنا، ماذا نفهم من ذلك، هل نفهم منه أن الدولة تكافئه، وماذا نتوقع منه بعد هذا التكريم.

وفى هدوء رفع أحد الجالسين يده طالبا التعقيب، كان واضحا أنه ينتمى إلى جيل آخر أكبر سنا، وكان أنيقا ودقيقا فى ملبسه وحديثه، ولعله خشى أن استشعر بعض الضيق من حدة الحديث، فبدأ فى توجيه حديثه إلى فى هدوء: يا دكتور فوده، نحن نثق بك، وجئنا لسماعك، وبعضنا قاد سيارته ثماني ساعات كاملة من أوتاوا إلى مونتريال لكى يستمع إليك، ونحن مشتاقون إلى أن نستمع منك إلى إجابة سؤال حائر، ما الذى حدث فى مصر ولمصر، لقد حضرت إلى هنا منذ ربع قرن، وأعطانى الله ما لم أحلم به، لكن ذلك لا يعادل عندى ذرة من تراب مصر، مصر التى أعرفها وقت أن تركتها والتى يبدو لى أنه تغيرت كثيرا، لقد سمعنا هنا عن مصر ومن مصر ما لم نسمعه وما لم نتصور سماعه يوما، من منا كان يتصور أن يسمع حديثا عن الجزية وعدم قبول شهادتنا فى المحاكم، وعدم تعييننا فى مناصب الولاية، ماذا جرى لأولادنا هناك.. التفتت الأنظار إلى، وبدأت حديثنى معهم.. ذلك الحديث الذى أنقله حرفيا من واقع تسجيل صوتى.

سوف أشرح لك ماذا جرى فى مصر وماذا يجري فيها، بيد أن لى ثلاث

ملاحظات أساسية لابد وأن أبدأ بها الحوار، أولاها أنني مسلم وأعتز بإسلامي غاية الاعتزاز، لكنى أفرق بين الإسلام وبين المسلمين، وعندما أتحدث عن التطرف فإنني أتحدث عن سلوك مرفوض لمسلمين وليس عن إسلام ينكر في طبيعته وجوهره العنف والتطرف والتعصب، غير أني لم أحضر لكم بهذه الصفة وهى كونى مسلما، بل حضرت بصفتى مصريا، وبهذا المنطق فأنتم بالنسبة لى لستم أقباط وإنما أنتم قبل ذلك مصريون، وهمومكم أيا كانت صفتها أو أسبابها أو مظاهرها، هموم مصرية فى أساسها وجوهرها، أما الملاحظة الثانية فتتمثل فى كونى مفكرا سياسيا مستقلا، لا علاقة لى بالحزب الحاكم أو بأحزاب المعارضة الحالية ولم يحدث أننى استأذنت أو نسقت أو تلقيت توجيها، لأننى مازلت أعتبر نفسى بينكم داخل البيت المصرى، وربما كان ذلك أدعى لمزيد من الثقة منكم، ومزيد من الحرية لدى، أما ثالث الملاحظات فسوف أبديها لكم إجمالا فى بداية الحديث وأرجى تفصيلها إلى نهايته وهى تتعلق بملاحظات جوهرية على أسلوب حركة الهيئة القبطية، بل إن شئت الدقة اعتراضات لابد أن أسجلها عليكم وأن استمع منكم إلى تفسير لها أو توضيح لموقفكم منها.

لقد استمعت فى هدوء لملاحظاتكم التى دارت حول ثلاثة محاور، أولها التعصب الوظيفى وثانيها الخط الهمايونى ومفهوم حرية العقيدة وثالثها موقف الدولة من التطرف والفتنة.. وفيما يختص بالتعصب الوظيفى والخط الهمايونى فإننى أسجل مبدئيا اعتراضى على أى نوع من التعصب الوظيفى أو التمايز بين أبناء الوطن على أساس عقائدهم، أما فيما يتعلق بالخط الهمايونى فأنا أوافقكم على أن مجرد وجوده مع شروط العزبى باشا يمثل وصمة فى جبين الحضارة فى مصر، بيد أنكم سوف تفاجؤن بقولى لكم أن هذه اجميعا جزئيات، وأنه يغيب عن أذهانكم ما هو خطير، وأنكم تتحدثون عن سيجارة مشتعلة وتتجاهلون حريقا يمكن أن يشعل المنزل كله، أما الحريق الداهم والخطر الأكبر، فهو أن تتحول مصر إلى دولة دينية ثيوقراطية وهو أمر لايبدو مستحيلا إذا لم يتصد له العقلاء ويتراجع عن المزايدة عليه المزايدون. ولو حدث هذا لاقدر الله، لأصبح الحديث عن التعصب الوظيفى لغوا، ولأصبح الخط

الهمايونى المرفوض حلما سعيداً.

نعم، قبل أن نتحدث عن مشاكل تهدد استقرار الدولة المصرية المدنية وتوحدها، دعونا أولا نتحد لكى تبقى مدنية، حتى يبقى لها مظهر الدولة وشرعيتها، وقبل أن نتحدث عما يجب أن يكون فى الغد، دعونا نتكاتف جميعا حتى يكون هناك غد.

أغضبوا من أجل كنيسة تحرق، وثقوا أننا ونحن كثير الآن. نغضب لهذا أكثر منكم، وارفضوا التعصب وثقوا أننا نرفضه أكثر منكم، وهاجموا ما يمس حرية العقائد فى مصر وتأكدوا أننا نهاجمه مثلكم، ولا نقبله تماما كما لا تقبلونه، ومعى من المقالات والكتب وشرائط التسجيل والفيديو ما يؤكد لكم أننا نرفض هذا كله، وأننا أيضا نعلن ذلك فى مصر، ولو قدر لكم أن كنتم مكاننا هناك لما قلتم أكثر مما قلناه، بل ربما كان حديثكم أقل حدة من أحاديثنا، والفرق بيننا أنكم تقولونه هنا فى ندواتكم وتكتبونه فى مجلتكم، بينما نقوله نحن فى الشارع ونتوجه به إلى الجمهور، وتستطيعون من خلال التسجيلات أن تحكموا على مدى استجابة الجمهور وأن تتأكدوا من شئ لم أفقد إيمانى به للحظة واحدة، وهو أن مصر بخير، وأن شعب مصر عام ١٩٨٨ هو نفسه شعب مصر عام ١٩١٩، إذا قدر له أن يستمع إلى نغمة صحيحة وإذا استطعنا معا أن نتغلب على سموم التعصب التي غزلها البعض بمهارة ولسنوات طويلة، والتى نحصدها الآن فيما نشاهده من تعصب ونسمع عنه من فتن.

نعم.. أغضبوا للجزئيات، وتنادوا إلى علاجها ونحن معكم، لكن ضعوا أمامكم هدفا يسبق كل الأهداف، وهو أن تظل مصر دولة مدنية. وأن تكون المقاييس الوحيدة للشرعية فيها هى الدستور والقانون، ووجهوا جهدا مماثلا لجهد الاعتراض على السلبيات، إلى تأييد أى إيجابية فى اتجاه ترسيخ هذه المفاهيم.

لماذا لم نسمع منكم تأييدا لمن يرفعون رايات الوحدة الوطنية فى بلادكم ولماذا لم يتطوع أحد منكم بتأييد الدولة فى مواجهة الإرهاب بنفس قدر مهاجمته لها إذا

أخطأت أو تخاذلت فى مواجهته.

لقد سألنى الأخ، ما الذى حدث لمصر، وكيف ساءت الأمور بها إلى هذا الحد، ولعله سوف يفاجأ إذا قلت له أن عليه أن يحمد الله على أنها لم تصل إلى أسوأ من ذلك.

لقد فوجئت شخصيا عندما استمعت إلى شرائط شيخ شهير جهير، أحمد الله على أنه أبعد عن منبره، وهو يدعو المسلمين إلى قتل الأقباط.. هكذا بلا مواربة أو حياء أو خجل، ويتوسل إلى ذلك بقصص مختلفة عن شاب مسلم صادق شابا قبطيا ثم وجده فى الفراش مع أمه فأطلق عليه (سبعا وعشرين رصاصة) أو عن أدعاءات مختلفة عن دروس فى الكنائس تدعو الأقباط إلى دراسة الطب (لكشف عورات نساء المسلمين وتحديد نسلهم)، ويستغل حادث مطار لارناكا الذى استشهد فيه بعض رجال الصاعقة، لتحويله إلى حادث مبرره حقد (كبريانو) حاكم قبرص المسيحى على المسلمين، والإسلام، ثم يدعى أنه قتل الجرحى بالرصاص، ويطالب المسلمين بأن يعاملوا النصارى بالمثل.

ولك أن تعلم أن هذا الشيخ له خمسمائة وخمسون شريطا يطبع من كل منها فى المتوسط عشرة آلاف شريط ويستمع لكل شريط فى المتوسط خمسة أفراد، ومعنى هذا أن نصف مصر قد استمعت إلى دعاياته المسمومة، وهكذا دفع المتعصبون الموقف إلى حريق نحمد الله أنه لم يحدث، وربما وجد الأخ السائل إجابة على سؤاله فى هذين النموذجين، وربما تحولت الصورة السلبية لديه إلى إيجابية، حينما يردد بينه وبين نفسه، الحمد لله على أنها لم تصل إلى ما هو أسوأ بديلا عن سؤاله لنفسه، لماذا وصلت إلى هذا الحد من السوء، ويبقى اعتراض عليكم واختلافى معكم أعرضه عليكم، وبعدها نتحدث عن موقف الدولة وعن واقع ما يجرى فى مصر الآن.

الحلقة الرابعة

مزيدا من الوحدة بديلا عن مزيد من الطائفية

قبل أن استطرد في حديثى، موضحا انتقاداتى لمواقف الهيئة القبطية فى كندا والولايات المتحدة، استأذن أحد الحاضرين فى الحديث، وقال لى أن صدره وصدور الجميع سوف تتسع لكل ما أذكره من نقد، لأنهم يعلمون من مواقفى السابقة ما يدفعهم إلى قبول انتقادى بكل الحب. واستطرد موجها حديثه إلى: سوف تفاجأ بعد استماعنا إليك أننا نشاركك فى كثير من الانتقادات، فما أكثر ما جرى الحوار هنا وهناك (يقصد الولايات المتحدة) مما أكثر ما أنتقدنا أنفسنا نقدا ذاتيا، لكن واجب الإنصاف يقتضيك أن تعيش ما نعيشه من مناخ نفسى (ثم أخرج أوراقا من مرظوف أمامه واستطرد) ضع نفسك مكانى ياسيدى وأنا أقرأ حكم محكمة السيدة الجزئية الشرعية فى القضية رقم ٢٤٧٣ لسنة ١٩٥٣ والذى يعلن بصريح العبارة أن (المسلم شريف وغير المسلم خسيس)، وضع نفسك مكانى وأنا أقرأ حكم محكمة استئناف الاسكندرية فى ٢٦ يناير ١٩٦١ استئناف رقم ١٧ سنة ١٦ ق. بعدم السماح للأم الذمية (أى المسيحية) بحضانة طفلها الذى أصبح مسلما عقب إسلام أبيه لأنه (يخشى عليه من إلف عادات الكفر والوقوع فى ديانة الكفرانية)، اسمع مرة أخرى وصف الديانة المسيحية فى حكم استئناف (ديانة الكفرانية). وقارن ذلك بالعكس ياسيدى عندما أسلمت أم وبقى الاب مسيحيا فحكمت محكمة الأسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية فى ١٦ مارس ١٩٥٨ (قضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٦) بإسلام ولدى الأم لأن الولدين يتبعان خير الأبوين دينا، وبذلك فهما يتبعان الأم فى دينها لأن خير الديانات الإسلام)، ثم ضع نفسك ياسيدى مرة أخرى مكانى وأهلى فى مصر وبعضهم أرثوذكس وبعضهم كاثوليك، وحدثنى بصراحة عن انطباعك عندما تعلم بأنهم يعاملون نتيجة للمادة ٦ والمادة ٧ فى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ما معنى هذا ياسيدى، إن معناه ببساطة أن يسمح لابن عمى الأرثوذكس بالزواج مرة ثانية على زوجته الكاثوليكية. بل وثلاثة ورابعة. وأرجوك لا تبتسم ولا

تتصور مثالا افتراضيا فقد حدث هذا بالفعل، ليس لأقاربى بل لآخرين فى حكم أصدرته محكمة استئناف القاهرة فى ٢١ مارس ١٩٧٨ فى القضية رقم ١٠٤ لسنة ٩٤ القضائية.

نعم، إن أعصابنا هنا تفلت أحيانا، بل كثيرا، لأننا لانقبل ولا نفهم شيئا من ذلك.

أننى لست ساذجا حتي أقارن حرية العقيدة ومعاملة الأقليات فى كندا بمثيلتهما فى مصر، لكنى أود أن أقارب ولا أقارن، وحتى أخفف عليك وقع ما ذكرته من وقائع ووثائق سوف أحكى لك قصة طريفة، لقد رسبت فى أول امتحان عقد لى للحصول على الجنسية الكندية، أتدرى لماذا؟

لقد سألنى الممتحن عن ديانة الدولة الكندية. وهنا تذكرت أننى مسيحى وأن الأغلبية هنا مسيحية وقلت فى نفسى آن الآوان للتباهى بما كنا لا نتباهى به فى مصر، وأجبته فى ثقة: الديانة مسيحية بالطبع، فهز رأسه فى غضب وهنا استدركت وقلت الكاثوليكية وهنا ثار ثورة عارمة وقال لى، إنك لاتزال تعيش بمفاهيم بلادك، إن الدولة لا دين لها، الدين للأفراد وليس للدولة، وأنا لا أريد أن أثير أية حساسية، لكنى أسألك وليس فى سؤالى أى قدر من التخابث أو المكر، ما معنى أن تنص المادة الأولى فى الدستور على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام، هل معنى ذلك أن غير المسلم ليس مواطنا أو على الأقل ليس كامل الأهلية أو المواطنة. أننى لا أعترض على النص بقدر ما أتساءل عن الحكمة من وجوده، لقد جمعنا الوطن فلماذا نسعى للفرقة من خلال العقائد.

وساد القاعة الصمت للحظات استطردت بعدها موجها حديثى إليه، مؤكدا له أن الجديد بالنسبة لى هو التفصيلات والتوثيق وأننى أضع نفسى مكانه ليس كقبطى، بل كمصرى تتعرض بعض حقوقه للانتقاص أو الامتهان، واغضب كما يغضب تماما، وأشعر بالغضب أكثر لأن ما ذكره لا يسئ إليه، ولا إلى الأقباط، وإنما يسئ إلى حضارة مصر لأننى أتذكر قول غاندى الشهير (الحضارة تقاس بمعاملة الأقليات).

لماذا تتقوقع فى غضبك داخل إطار القبطية، لماذا لاتعلنه غضبا مصريا، حضاريا، وبمعنى أكثر تحديدا، لماذا تعلن غضبك من خلال الهيئة القبطية بالتحديد، بل ولماذا الهيئة القبطية بالتحديد، ألا ترى أن وجود هذه الهيئة فى حد ذاته تكريس للطائفة، وألا تعتقد معى أن تشكيل هيئة للأقباط هنا يبرر تشكيل هيئة للمسلمين هنا أو هناك، وأن هذا فى النهاية تقسيم وانقسام، وطائفية لاتوحد.

ألا ترى أنك تداويلها بالتى كانت هى الداء.

ليس من حقى أن أطلب منكم حل الهيئة القبطية» وما لهذا أتيت أو تحدثت، لكنى أعرض عليكم عرضا آخر يبدو لى أكثر منطقية وإيجابية. لماذا لا تشكلون هنا هيئة جديدة موازية للهيئة القبطية نسميها الجمعية المصرية للوحدة الوطنية، حتى ترتفع رايات التوحد بدلا من رايات الفرقة والانقسام، ولماذا لا تدافعون عن جميع ما تدافعون عنه تحت هذه الراية، ولماذا لاتعيدون صياغة همومكم ومشاكلكم من جديد بحيث تصبح هموما ومشاكل مصرية، بدلا من أن تكون هموما قبطية أو طائفية.

أن كل ما ذكرتم يندرك تحت راية الدفاع عن حقوق الإنسان وهى راية أوسع وأرحب من الدفاع عن حقوق أقلية أو طائفة.

لماذا لاتكون مطالبكم تحت راية المطالبة بالمساواة فى حق المواطنة وهو حق دستورى أصيل.

لماذا لاتشعرون المصريين فى مصر. بأنكم دعاة وحد وطنية حتى تمتد إليكم يد المؤمنين بوحدة الوطن وحضارته.

لقد تحرجت كثيرا فى قبول هذه الدعوة، نتيجة للتسمية التى تصرون عليها، ولو وجهت إلى الدعوة تحت اسم الجمعية المصرية للوحدة الوطنية، لما وجدت حرجا، ولما استشعرت أى قد من الحساسية.

أننى واثق أن كثيرا من المسلمين المهاجرين هنا يشاركونكم نفس المشاعر. ويستنكرون معكم نفس المشاكل، فلماذا لا تمتد أيديكم معا إلى أيدينا فى مصر معا، ولماذا لا يرتفع صوت التوحد هنا فيكون صداه توحدا هناك.

اشتعلت القاعة بالتصفيق الحاد، وهيئ لى للحظات أننى فى مصر، واسترجعت فى ذاكرتى سرادق الحفل الانتخابى فى الشرابية، حين اشتعل السرادق بالتصفيق، ثم انفجر بالهتاف الذى فاجأنى ودمعت له عيناى.. عاش الهلال مع الصليب.. لم يكن ينقص هذا الجمع إلا هذا الهتاف، ووجدت نفسى أردد فى داخلى.. عظيمة يا مصر.. واستطردت .. إن هذا الاقتراح وحى الخاطر، وأقسم لكم أنه لم يرد على ذهنى إلا فى هذه اللحظة (وكنت صادقا فى ذلك).. ومادامت هذه مشاعركم نحو تشكيل الجمعية فسوف تتأسس وسوف تنجح، لكنى عاتب عليكم، ومن الضرورى أن تستمعوا لهذا العتاب، حتى نتجنب معا أخطاء المسيرة السابقة.

أمامكم خيار من اثنين إما تكونوا مصريى الانتماء والهوى، وأنتم كذلك، وهنا محل العتاب، وإما أن تكونوا كنديين، فنعاملكم على هذا الأساس، وهنا لا عتاب ولا لوم، ولست أشك فى أن خياركم هو الأول، ولهذا أسألكم.

أنتم ترفضون أن تصبح مصر دولة دينية، وهذا رفض مشروع، وأنا أول من يشارككم فيه، وأنتم تعترضون على تطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها مدخلا للدولة الدينية وهو رأى لم أتحرج فى إعلانه وتوثيقه والتدليل عليه، وكتبى كلها صريحة فى ذلك، لكنكم فى رفضكم للدولة الدينية تتجاوزون أحيانا، وفى رفضكم للشريعة تتجاوزون أحيانا فتسفهون الشريعة، من يقبل منكم ذلك؟ أنا شخصيا أرفضه جملة وتفصيلا.. ولا يوجد عاقل واحد يؤيديكم فى ذلك، ورد الفعل لهذا سوف يكون بنفس الأسلوب، تسفيها لعقائدكم وهجوما على دينكم.. ولهذا فإن هذه التجاوزات فى تقديرى غير مقبولة وغير مبررة ومرفوضة.. مرفوضة .. مرفوضة..

مرة أخرى أغنى التصفيق عن الجواب، وأعلنت هزات الرأس المصاحبة للتصفيق تأييدهم الكامل لما ذكرت، وارتفع صوت من آخر القاعة قائلا قلناها قبلك وهى موضوع الاعتبار.. واستطردت .. أما ملاحظتى الثانية فتقودنى إلى موقفكم من الدولة، الذى يستتبعه كنتيجة منطقية موقف الدولة منكم..

لقد هاجمتم مواقف الدولة فى عهد السادات، وكانت لكم أسبابكم، وهى أسباب أفهمها وأقدرها..

كانت هناك حوادث الزاوية الحمراء وكل ما تحمله من ظلال، وكان هناك إعلان الرئيس السادات بأنه حاكم مسلم لدولة مسلمة وكانت هناك المزايدة على الشريعة فى المجلس النيابى، وكان هناك اتهام الرئيس السادات للأقباط بمحاولة إنشاء دولة مستقلة، وكانت هناك دراما عزل البابا شنودة والتحفظ عليه فى أحد الأديرة، وقد استمر هجومكم فى بداية عهد حسنى مبارك نتيجة لاستمرار التحفظ على البابا شنودة.

وهذا أيضا مفهوم.. لكن الذى لا أفهمه أن تستمر هذه النغمة حتى الآن.. رغم أن كل شئ قد تغير، وإلى الأحسن بالتأكيد.

أننى شخصيا لست منتميا للحزب الحاكم، ولم يسعدنى الحظ بلقاء الرئيس مبارك مرة واحدة، وخبرتى الوحيدة مع أجهزة الدولة سيئة فقد رفضوا قبول الحزب الذى قدمت أوراق تأسيسه، ولكن ذلك لا يمنعنى من أن أعلن تأييدى لعهد مبارك فى هذه الجزئية بالتحديد.. الوحدة الوطنية.. هناك أخطاء.. باليقين نعم.. هناك مشاكل .. أيضا نعم، لكن أغلبكم قد هاجر فى عهد عبد الناصر، وأنتم مازلتم متأثرين بمفهوم الدولة فى هذا العهد، وهو مفهوم عبر عنه أحدكم وأنا فى طريقى إلي هناك بقوله.. الدولة فى مصر هى كل شئ.. وغيرها لاشئ.

الوطن الآن مختلف تماما، فهناك السعى للديمقراطية، وحرية التعبير متاحة لأول مرة فى حياة من ينتمون إلى جيلى بصورة كاملة. أقول كاملة ولا أقول شبه كاملة، والديمقراطية فى مصر لا ينقصها فى تقديرى إلا أمران. الحرية المطلقة فى إصدار الصحف والحرية المطلقة فى تأسيس الأحزاب، وفى مناخ سياسى مثل المناخ الموجود فى مصر لا يعمل الرئيس وحده، ولا يطوع أفراد جهاز الحكم أنفسهم لكى يصبحوا نسخة منه، وإنما تختلف الآراء والاتجاهات حتى داخل جهاز الحكم ذاته، والحزب الحاكم ليس مطلق الحرية فى أن يفعل ما يشاء، لأنه معرض لأشد الانتقاد من أحزاب المعارضة أن تجاوز، حقيقة هو يملك القرار بأغلبيته البرلمانية، لكنه لا يتحرك فى فراغ، ويقينا فإن للإتجاه السياسى الدينى أنصارا داخل جهاز الحكم، بل إن شئنا الدقة أكثر، هناك من يؤمنون بمنطق المزايدة وداخل منطق المواجهة نفسه

هناك من يؤمن بالمواجهة العنيفة باعتبار أن تيار التطرف إرهاب لا. أكثر ولا أقل، وهناك من يؤمن بالمواجهة السياسية الهادئة، أما داخل أحزاب المعارضة فهناك من يري أفراد التيار الدينى المتطرف مهما بلغ بهم التطرف ومهما أشتد بهم العنف أطهارا أبرارا أبرياء، وفيهم من لا يعنيه أن يسيل دم أبو باشا أو تتهدد حياة مكرم أو النبوى أو غيرهم، وإنما يعنيه أن يكيل الهجوم للدولة إن تصدت للإرهاب، ويتهمها ليل نهار بالتعذيب ورويدا رويدا يندثر ذكر حوادث الاعتداء، وتتمخض قضايا الإرهاب عن طرفين أولهما رجال الداخلية الوحوش وثانيهما شباب الجماعات الملائكة، صحيح أن المعارضة كهلا لا تجمع على ذلك، وأن اليسار، (الذى لا أنتمى إليه) لايمتطى هذا المركب السهل، لكن المزايدين جزء من تركيبة المناخ السياسى المصرى، عامل يجب أن يؤخذ فى الإعتبار عند التحرك، أو لا يؤخذ فى الإعتبار إن اقتضت المصلحة القومية ذلك، لكنه يظل مؤثرا.. أنتم تركزون دائما على قضايا صغيرة تتحول على أيديكم إلى قضايا كبرى وهذا ليس عدلا..

إن الرجل الذى كرمته الدولة، والذى تشكون من إيحاناته المتعصبة فى أجهزة الإعلام لم يكرم وحده وإنما كرم مع عدد من كبار رجال الوزارة التي ينتمى إليها، وبصفته منهم، وليس لهذا التكريم دلالة أكثر من دلالة أى تكريم يحدث بصورة دورية لرجال الدولة السابقين، كيف إذن حولتموه إلى قصد بتكريم التطرف والعداء للأقباط، ومؤامرة النظام المتعصب..

أننى ألمح على وجوهكم اقتناعا بما أقول، والتمس سببا لما يحدث عندكم من تهويل للقضايا الصغيرة، وسبب كل ذلك فى تقديرى يتمثل فى انعدام وسائل الاتصال، أو بمعنى أدق سوء قنوات التوصيل ليس منا إليكم، بل منكم إلينا أيضا، أتدرن ما سمعته قبل قدومى مباشرة إلى هنا من طبيب قبطى شاب والده مهاجر فى نيوجرسي ومعى عنوانه وتليفونه، لقد أخبرنى بأن المسلمين المتطرفين فى نيوجرسى أحرقوا كنيسة ليلة شم النسيم، وأن الأقباط المتطرفين فى نيوجرسى أيضا أحرقوا مسجدا ليلة عيد الفطر ردا على الأعتداء بالمثل، وعندما ذكرت ذلك للدكتور سليم نجيب أخبرنى بأن ذلك كله محض هراء واختلاق، وأن ما حدث حريق صغير

بكنيسة فى نيوجرسى سببه ماس كهربائى ترتب على إهمال حدث بالطريقة المصرية نتيجة استخدام أسلاك عادية بدلا من الأسلاك عالية المقاومة، ولم يكن فى الأمر جريمة ولا يحزنون..

إلى هذا الحد تصل أخبارنا مشوهة إليكم وتصل أخباركم مشوهة إلينا، وباختصار لا تفسير لدى لموقفكم من الدولة فى عهد الرئيس مبارك إلا بأنكم مثل لاعب الماراثون، الذى تعود على الجرى وأقصد بذلك هجومكم على الرئيس السادات، وعندما انتهى السابق، وأقصد بذلك انتهاء عهد الرئيس الراحل، لم يكن فى استطاعتكم التوقف أو التمهل أو التقاط الأنفاس..

إن مصر تمر الآن، وأنا فى هذا لا أجامل، بأحسن فتراتها فيما يعنيكم ويعنينى، دليلى على ذلك ما يلى..

لقد تصاعد إرهاب الصغار وتجاوز إلى الهجوم على الموسيقى والغناء والتمثيل فخسروا أى تعاطف للرأى العام..

لقد دخل المعركة فى مواجهة التطرف أفراد جدد، وشخصيات لها وزنها وتأثيرها الإعلامى، فهناك عادل أمام ومحمد نوح وغيرهم من الفنانين وذهاب عادل امام بفرقته إلى أسيوط نموذج مشرف ويستحق عميق التقدير والاحترام، والصحف الآن ملأى بكتابات الأحرار من الكتاب، ولم يعد الهجوم على الإرهاب وقفا على سعيد العشماوى وحسين أمين والعبد لله، وإنما دخل المعركة فى مواجهة الإرهاب كتاب كبار لهم وزنهم، هناك بهاء الدين وفؤاد زكريا ومكرم وصلاح حافظ ومحمود السعدنى ويوسف أدريس وعبد العظيم رمضان وفيليب جلاب ورفعت السعيد ونور فرحات وأحمد عبد المعطى حجازى وخليل عبد الكريم وغيرهم كثير ممن لا تحضرنى أسماؤهم..

أيضا فقد دخلت الدولة معركة تنظيم بيوت توظيف الأموال حفاظا على أموال المساهمين وعلى الاقتصاد القومى.. وبدأ أغلبهم فى الانكشاف، وبدأت الأردية الإسلامية المصطنعة فى التمزق وبعد أن كان الطريق مفتوحا إلى جزر البهاما وبنوك سويسرا أصبح ممهدا للمدعى العام الاشتراكى..

أيضا حدث تغير ملموس فى مواقف الأحزاب فى اتجاه إيجابى، وعلى سبيل المثال لو قارنا بين مواقف الأحزاب فى انتخابات ١٩٨٤ وفى انتخابات ١٩٨٧ فسوف تلمح تغييرا إيجابيا واضحا فى موقف حزب التجمع والحزب الوطنى وإيجابيا بصورة محدودة فى موقف حزب الوفد..

ألا تجدون فى هذا كله شيئا يستحق التأييد والتفاؤل والتعضيد.. أما أن للإنتقاد العنيف أن يتوقف..

أنتقدوا كما تشاؤون، هذا حقكم لكن واجبكم أيضا أن تنتقدوا ما يستحق وأن تشجعوا أيضا ما يستحق وأن تشيدوا بكل خطوة على الطريق الصحيح.

إن معركتنا فى مصر. وقد خضناها منذ سنوات معدودة، وأصبح المناخ أكثر إشراقا فخوضوها معنا، وضعوا أمام أعينكم هدفا أساسيا، هو التأثير الإيجابى فى مصر، ولن يحدث هذا التأثير إلا بالأسلوب الصحيح والنقد الصحيح واللغة الصحيحة.

وأنتهى اللقاء الأول الساخن وكان الارتياح على وجوه الجميع، وتواعدنا على لقاء موسع بعد ثلاثة أيام، وكان لقاء حافلا بالمفاجآت.

الحلقة الخامسة

لقـــــاء المفاجــــآت

خلال الأيام الفاصلة بين اللقاء الأول واللقاء الأخير، تعددت اللقاءات المحدودة. وانهمكت مجموعة من أعضاء الهيئة فى إعداد مبادئ وأساليب حركة الجمعية المصرية للوحدة الوطنية فى كندا، كان الحماس دافقًا، وكانت الرؤية واضحة وكان الاتفاق الضمنى فى بدء مسيرة جديدة أمرا يحظى بالقبول والأجماع، وتم الأتفاق على أستمرار مسيرة عمل الهيئة القبطية بالتوازى مع الجمعية الجديدة، وأن يترك الفصل فى المستقبل للمستقبل، وكدت أتخيل من كثرة العمل وتدفق الحماس أن المجموعة كلها متفرغة، رغم أن ذلك ليس صحيحًا، بل العكس تمامًا هو الصحيح، فكل منهم مستهلك تمامًا فى دائرة العمل الذى لا يرحم، والذى يستمر خمسة أيام فى أسبوع، يندفع بعدها الجميع إلى الترويج بنفس الحماس والانغماس، ودوى رنين التليفونات فى بيوت المهاجرين فى طول كندا وعرضها، وأعلن المسيحيون الكاثوليك رغبتهم فى المشاركة، وأعلن البعض رغبة زملاء مهاجرين مسلمين فى الانضمام، وركزت أهداف الجمعية على التأكيد على أحترام بنود ميثاق وحقوق الأنسان الذى وقعت عليه مصر والتى تشتمل على حرية العقيدة، وعلى الفصل بين الدين من ناحية والسياسة والحكم من ناحية أخرى كمدخل وحيد للوحدة الوطنية، وعلى التأكيد على أن حق المواطنة هو الأساس فى الأنتماء لمصر، وفى الدفاع عن الهوية المدنية للدولة واحترام الدستور والقانون بأعتبارهما جناحا الشرعية الوحيدان، وفجأة تلقيت مكالمة تليفونية من الأخ كلود عزام عضو جمعية تنمية الصعيد الكاثوليكية وأحد أهدم رموز الأقباط المصريين الكاثوليك فى كندا، ودار بيننا الحوار التالى:

- هل زرت القنصلية المصرية.

- كان بودى، لكننى استبعدت ذلك حتى لا أضفى أى مسحة رسمية للزيارة، خاصة وأنها ليست لى أية صفة رسمية بالفعل، كما خشيت أن يفسر البعض الزيارة بأنها لتلقى التعليمات.

- ما رأيك فى أن نزور القنصلية معًا.. ولن تصدق من سيكون معنا..

- مين ..

- الدكتور سليم نجيب.

- هذا أجمل خبر سمعته ولعلها فرصة لكى ندعو القنصل لسماع المحاضرة..

- أذن أمر عليك فى العاشرة والنصف صباح الغد..

وضعت سماعة التليفون وأنا أشعر بسعادة بالغة ..

وسليم نجيب فى القنصلية المصرية ..

أنه خبر لا يثير أى تعجب للقارئ فى مصر. لكنه خبر مثير للمقيمين فى كندا والمتابعين لمظاهرات الهيئة القبطية أمام القنصلية، والخطب الحماسية الساخنة التى ألقيت أمامها احتجاجا على سلوك الحكومة المصرية فى أعقاب حوادث الفتنة الطائفية، حتى يصبح اجتماع القنصل وسليم معجزة رائعة تضاف إلى المعجزات الثلاث، الغول والعنقاء والخل الوفى، لكنه يحدث الآن، وبصورة تلقائية مباشرة. وكنتيجة واضحة للمناخ النفسى المواتى الذى خلقته الحركة الإيجابية بين أقباط الهيئة، وكانت هذه هى المفاجأة الأولى، وقد استقبلنا القنصل العام (بدرجة سفير) بترحاب واضح، ووعد بإرسال القنصل لحضور المحاضرة، وقد حضرها بالفعل أثنان من القنصلية..

إن من حق الأقباط الكاثوليك على أن أنوه بجهودهم فى لم الشمل خاصة الأخ كلود والأخ رشاد الذى شارك فى ترتيب اللقاءات الإعلامية فى هدوء وتنظيم يحسد عليهما، ولا بأس هنا من الإشارة إلى أن موقف بعض الأقباط الكاثوليك كان معارضا لبعض أساليب الهيئة القبطية فى بعض المواقف إلى درجة التراشق الإعلامى، بيد أن ذلك لم يكن له أى تأثير على التعاون المشترك خلال وجودى بينهم، وكان واضحًا أن شيئًا ما لم يعلق بالنفوس، أنتقل تأثير المناخ النفسى المتفائل إلى، فلم أتحمل البقاء فى الفندق صباح يوم المحاضرة العامة ونزلت للتجول بين المتاجر، وفى

ظهر نفس اليوم كنت على موعد للغداء مع إيهاب، المحاسب المصرى الذى ما يزال يعيش بوجدانه فى الاسكندرية، ويستطرد فى سرد مغامراته مع أحد أصدقائه من ضباط الشرطة فى قسم باب شرقى، ويتباهى أن علاقته هذه أنقذته أكثر من مرة من مخالفات السرعة فى الطريق الصحراوى ويحكى عن ذلك كله بتفصيل بطئ وسعادة بالغة، ولم يمنعه هذا الارتباط الوجدانى العميق بمصر من أن ينجح نجاحا ملحوظا بالمهجر، فقد درس من جديد نظامهم المحاسبى، ودرس استخدامات الكمبيوتر، وبعد أن كان يقبل أى عمل يوكل إليه، أصبح يفرض أجره على المكاتب المتخصصة ثم بدأ أخيراً فى العمل لحسابه تمهيداً للإستقلال بعمله الخاص، وقد رجانى إيهاب أكثر من مرة أن أبحث له عن عروس فى مصر، وأشترط الأصدقاء كمداعبة له أن آخذ صورة لركبتيه عاريتين حتى تراهما العروس فتطمئن، وقد كان، وقد اقترح على إيهاب أن نذهب إلى مطعم فاخر، واصررت على أن نشترى طعاما سريعا نأكله فى إحدى الحدائق العامة.

كان الطقس رائعا على غير العادة، وكان الجميع خارج منازلهم أحتفاء بجمال الطقس، وكانت الفوارق التى تكشفها الملابس قد ذابت، فقد توحد الجميع، رجالا ونساءاً كبارا وصغارا فى زى واحد هو الفانلة (تى شريت) والشورت والحذاء الكاوتش وربما أضاف البعض قبعة على رأسه، وكانت الوان ملابسهم مبهجة، وخليطا غالبا من الأبيض والأحمر أو الأبيض والأخضر، وعندما جلسنا على أحد مقاعد الحديقة وبجوارنا سلة المهملات، وفى يد كل منا صندوق كارتونى صغير به نصف دجاجة وسلطة وخبز وعلبة مياه غازية، سألت إيهاب..

- قل لى يا إيهاب، لماذا يختلف الدجاج فى مصر، إنه عملاق هنا وقزم هناك، وطعمه أيضا مختلف هنا الذ بكثير..

داعبنى إيهاب بقوله..

- أنها البركة يادكتور

- وهل لم تجد البركة يا إيهاب مكانا ترحل منه غير مصر، وإذا صدقنا ذلك،

فهل لم تجد مكانا تحل فيه إلا كندا؟

- ولماذا لا ..

- عزيزى إيهاب .. انظر حولك ..

بعدها بساعات كنت جالسًا فى سيارة الدكتور سليم، الذى حضر كى يصحبنى معه، كان الحر خانقا وكان الأسوأ منه أضطرارى لاستعمال البدلة وربطة العنق، وكان خيالي يسبقنى إلى الاجتماع، ودارت الهواجس فى ذهنى، ماذا سيحدث لو فشل الاجتماع، أو حدث فيه ما حدث منذ سنوات، حين هاجموا وزيرا سابقا للهجرة هجوما حادا، اشترك فيه الجميع، وكان يشغلنى أيضًا ما لاحظته من خلاف غير معلن بين الكنيسة والهيئة القبطية فى كندا، فالكنيسة مسالمة فى مواقفها والهيئة عنيفة والكنيسة تدعو رعاياها للصلاة. بينما الهيئة تدعو أعضاءها إلى الاحتجاج، والكنيسة مرتبطة بالكنيسة الأم فى مصر ولا تستطيع أن تخرج فى حركتها عن محددات هذا الارتباط، بينما أعضاد الهيئة مستقلون عن حركتهم بصورة كاملة، والاهم من ذلك كله أن الهيئة تعلن أنها هيئة علمانية لا تعرف لرجال الدين دورا فى الحياة العامة غير العبادة والروحانيات، وبمرور الوقت مال البعض إلى تعميق صلته بالكنيسة القبطية تصورًا منه أن ذلك هو المدخل لإصلاح حال الوطن، وبمرور الوقت أيضًا تبادل الفريقان النقد، حيث أتهم الفريق الأول الثانى بالتهور وأتهم الفريق الثانى الأول بالاستسلام ونشأ نوع من الحساسية ليس من اليسير إدراكه. لكنه موجود، وقد عبر عنه أحدهم بقوله لى قبيل المحاضرة: ضع أعصابك فى ثلاجة، ولاتدع أحدًا من مجموعة الكنيسة يستفزك، وأكدت له أننى متمرس بذلك، وأننى لا أشاركه سوء الظن وأننى إذا كنت أرفض أصلا قسمة المصريين إلى مسلمين وأقباط فأننى أرفض بالقطع قسمة الأقباط إلى أنصار الهيئة وأنصار للكنيسة، وذهبنا قبل الموعد بنصف ساعة لاستقبال الحاضرين فإذا بالقاعة خالية تماما، وكانت هذه هى المفاجأة الثانية، خاصة حين أبلغنى إيهاب بأنه لا يتوقع حضور عدد كبير لأن موعد المحاضرة كان يوم الجمعة، وتصادف أن كان هذا اليوم فى بدء أجازة أسبوعية طويلة حيث كان يوم الجمعة أجازة رسمية بمناسبة العيد

القومى لتأسيس الدولة الكندية، وعادة يغادر الجميع المدينة لقضاء الأجازة الطويلة فى منتجع صيفى أو منطقة ترويحية، وعندما أخذت طريقى للمنصة الرئيسية أنهمكت فى حديث طويل مع الجالسين عليها وهم الدكتور سليم والأستاذ كلود والأب مرقص، وحانت منى التفاتة إلى ضجة عند باب القاعة، فإذا بالقاعة ملأى عن آخرها وإذا بالضجة لمحاولة الحصول على كراسى اضافية للجلوس وكانت هذه هى المفاجأة الثالثة، واسترحت لأن بعض الوجود كان قد أصبح مألوفا لدى، وأنطلقت فى حديثى دون أعداد مسبق..

كان الحديث حماسيا ومتدفقا، ودار أغلبه حول نفس المنطلقات االتي ذكرتها فى الحلقات السابقة، وطلب منى أحد الحاضرين أن اتحدث بالعامية المصرية لأنها (اللغة) الوحيدة التى يفهمها، أو بمعنى أدق التى ما يزال يتذكرها، وكانت الدعوة لتجاوز التجمع الطائفى إلى إطار الوحدة الأوسع تمس وجدان الحاضرين، وبمجرد انتهائى من الحديث أعلنت فتح باب المناقشة، واستأذن الدكتور سليم فى كلمة قصيرة، أعلن فيها عن بيان تأسيس الجمعية المصرية للوحدة الوطنية فى كندا، وقرأ أهدافها وأساليبها، ودعى الحاضرين للمشاركة فيها بقيد الاسم والعنوان وطلب الاشتراك ودفع خمسة دولارات، وفاجأنى الحماس الشديد فى المشاركة، وأذهلنى انهماك الجميع تقريبا فى التأسيس، وأعتراض بعضهم على صغر حجم المساهمة، وشعرت فى هذه اللحظة بأن جهودنا معا قد أثمرت، وأحسست بعناء الإرهاق يزول تماما، وأنتهت تماما مشاعر التوتر والتأهب والترقب، وحل محلها إحساس عميق بالارتياح، وبدأت الأسئلة تتوالى والاجابات تتابع حول نفس القضايا، وبنفس المنطق سؤالا وجوابا، عدا سؤالين من أحد الجالسين أولهما نصه: ما هى علاقتك بالدولة وما هو رأيها فى هذه الزيارة؟ وثانيهما كيف تمت دعوتك ومن الذى مولها؟ وختم تساؤله بعبارة قالها ببطء شديد ربما كان مقصوداً، أرجو أن لا أكون سببا فى أحراجك..

خلال التساؤل الح على الدكتور سليم نجيب مكررا بصوت خافت، «أترك أجابة هذا السؤال لى»، ونظرت إليه مبتسما مع هزة بالرأس تعنى عدم الموافقة

وأجبت السائل عن سؤاله الأول بأننى لم أحضر بصفة رسمية، ولست موفداً من الدولة، ويستطيع هو أن يستطلع رأى الدولة بالوسيلة التي يرأها فليس هذا من شأنى، وأما سؤاله فكانت جابتى عليه أننى دعيت من الهيئة القبطية، ورفضت تمويلها للرحلة، وحضرت على حسابى الخاص وتحملت نفقاتى الشخصية، وقبلت فى نفس الوقت أكثر من دعوة للغداء والعشاء، وأخبرته بأننى مستعد تماما لأن أفعل المثل مع نفس الأشخاص لو حضروا للقاهرة، بشرط واحد هو أن لا تزيد أقامتهم عن ثمانية أيام، وختمت أجابتى مردداً ببطء مقصود، وأرجو أن تكون أجابتى قد طمأنتك، وضحك الجميع وصفقوا للإجابة..

فى اليوم التالى كان حفل العشاء الذى أقامه المهاجرون لى بأحد قاعات الفندق، وأستمر توقيع طلبات الانضمام، وبانفعال صادق، وتحدث الدكتور سليم والأستاذ قصى بنفس الانفعال والحماس، وتحدث المهندس ثروت عن الهيئة القبطية فى أوتاوا، وكان الأستاذ قصى مفأجاة الحفل، فقد كان عقلية منظمة وموضوعية وسياسية، وكان مشاركًا بصفته مسلمًا فى التجمع الوطنىْ الجديد وأذهلنى أن تتطابق أفكاره مع أفكارى ونحن نتحدث عن مياه النيل ومدى خطورة المستقبل وضرورة التركيز على قضايا دول حوض النيل وتفرعت المناقشات إلى قضايا أخرى وأنا أتساءل، كيف تؤدى نفس المقدمات إلى نفس النتائج، رغم اختلاف المنشأ والثقافة بل والوطن، وعندما صعدت إلى غرفتى فى الفندق لأداء المهمة الثقيلة فى إعداد الحقائب للسفر فى اليوم التالى كنت فى غاية السعادة، وكان يشغلنى أمل واحد هو أن تحقق رحلتى للولايات المتحدة نصف ما حققته من نجاح فى كندا، خاصة وأن الرحلة قد بدأت بداية غير مبشرة، فقد كان الاتفاق أن يحضر الدكتور شوقى كراس إلى مونتريال لاصطحابى بسيارته إلى نيويورك، غير أننا فوجئنا بحادث وقع لابنه ونجاه منه، وأضطر الدكتور شوقى للبقاء لمتابعة مشاكل الحادث خاصة ما يتعلق منها بالتأمين، وكان على أن أستقل الطائر إلى نيويورك، لكى أصل مساء الأحد، والتقى بعدها بالدكتور شوقى وأعضاء الهيئة يوم الجمعة، ثم القى محاضرة عامة يوم السبت وذكر لى الدكتور سليم أنهم رتبوا خلال الأيام الخمسة التالية لقاءات منفردة أو

محدودة لى مع أعضاء الهيئة قبل اللقاء الموسع.

لم أسترح لهذا التنظيم، فالدكتور شوقى كراس هو رئيس الهيئة وهو يحظى بشعبية حقيقية بين أعضائها، وهو أيضًا اللغز الصعب، فقد سبقته سمعته إلى، وما أكثر ما سمعت عنه فى مصر، وما أسوأ ما سمعت أيضًا، وبعض الأقباط العقلاء فى مصر أكدوا لى أنهم يعتقدون أنه يعمل لحساب جهات أجنبية، والجميع أكدوا لى أنه باندفاعه وحدته وتصرفاته العنيفة يمثل خطرًا حقيقيًا على الأقباط وعلى الوحدة الوطنية فى مصر، والمرة الوحيدة التي ذكره فيها الإعلام كانت خاصة بتنظيمه لمظاهرات معادية للرئيس الراحل السادات فى واشنطن، وأضاف البعض إلى ذلك أنه ومجموعته قد ألقوا بالبيض والطماطم على موكب الرئيس (ولم يكن ذلك صحيحًا)، وفى المقابل فقد كرر لى الكثيرون ممن قابلتهم فى مونتريال أن الدكتور شوقى من الوطنيين المخلصين، وأننى سوف أفاجأ بصورة مختلفة تمامًا عما رسمه الإعلام وتصورته أجهزة الدولة فى مصر.

إذن لن أقابل شوقى كراس قبل خمسة أيام، ومعنى ذلك أن كل شئ سوف يكون مؤجلاً إلى ذلك الحين، المحاضرات واللقاءات العامة والنجاح أو الفشل فى إجراء الحوار، وخفف عنى ذلك عشقى لمدينة نيويورك رغم زحامها وجوها العنيف، القارس البرودة شتاءاً والشديد الحرارة والرطوبة صيفًا ورغم كل ما يقال عن أنتشار الجريمة بها وعن ارتفاع نسبة الإصابة بالإيذز بين سكانها، ورغم التعليمات الموجودة على أبواب غرف الفنادق بضرورة إحكام غلق الغرف من الداخل ورغم المطبات والقذارة ورغم صوت عربات البوليس الذى لا ينقطع، والسبب فى حبى للمدينة، أنها إحدى المدن القلائل فى العالم كله، التي تظل حية بنفس الأندفاع والزحام والحيوية، طوال الأربع والعشرين ساعة بالكامل، ويستطيع القارئ أن يتصور ذلك إذا ذكرت أنه لو نزل فى أى وقت، وليكن الرابعة صباحا، فسوف يجد المقهى والملهى والبقالة والمطاعم والأكل السريع والسينما والأسطوانة وشريط الفيديو، وربما بعض الملابس الخفيفة، وأمثالى ممن يعشقون السهر، ويستمتعون فى آخر الليل بالقراءة والكتابة يعتبرون هذه المدينة السهرانة جنة على الأرض، وأذكر أننى كنت أنزل إلى

الشارع بعد الثالثة صباحًا بالشورت والفانلة والشبشب. كما يفعلون لشراء الطعام والفاكهة والمرطبات، ولم يكن ذلك يكلفنى أكثر من عبور الشارع إلى المحلات المفتوحة على الجانب الآخر.

كان ذلك كله يدور فى ذهنى وأنا أغادر المطار عقب وصولى إلى نيويورك وإثنان من المصريين يلوحان لى بيديهما وهما يناديان: دكتور فوده.. ابتسمت وتعانقنا قبل أن يقدما إلى نفسيهما، إلى الأستاذ مراد والأستاذ سورتيال، الذى قاد سيارته إلى نيويورك بينما الأستاذ يوجهه إلى الطرق والمداخل بخبرة سائقى التاكسى، وكان واضحًا أنه يعرف نيويورك كما نعرف نحن القاهرة، ولفت نظرى أنه يتحدث باللهجة الصعيدية، وأن طريقة نطقه لها محببة للغاية، وكنت أتندر بعد ذلك مع الزملاء قائلاً لهم أن الأستاذ مراد قد مر بالقاهرة (ترانزيت)، وبعد حوالى ساعة توقفت السيارة أمام منزل الأستاذ مراد الذى نزل وودعنا، وعندما تحرك الأستاذ سورتيال بالسيارة سألته عن وجهته فأجابنى بأنه سوف يتوجه إلى المنزل، وهنا استبد بى الغضب والإرهاق معًا وأنا أعترض، فأنا من حيث المبدأ أرفض أن يستضيفنى أحد فى منزله، وأحب أن أبقى بحريتى الكاملة فى غرفتى بالفندق، وقد أبلغنى الدكتور سليم قبل أن أغادر مونتريال أنهم حجزوا فى نيويورك ووجدت نفسى أحتد عليه وأنا أطلب منه أن يتوجه إلى أقرب فندق، وذكرت له أننى لن أقابل أفرادا أو مجموعات، وأنما سأقابل الناس فى اللقاءات العامة، وأن برنامجى ملكى وليس ملك الآخرين، وقد أتضح لى أن الأستاذ سورتيال له طبيعة خاصة فى مواجهة غضب الآخرين، فهو يتركك تنفعل ثم يرد بهدوء وكأن انفعالك لم يكن موجهًا إليه، وقد ذكر لى أن طبيعته الصعيدية قد تغلبت عليه وأنه حجز لى فى أحد الفنادق بعد غد.. لأنه لم يقبل أن أنزل نيويورك ولا يستضيفنى، ويعتبرها (عيبة) فى حقه كصعيدى، وأن زوجته وأولاده سوف يسعدون بى، وسوف تكون فرصة لنأكل طعامًا مصريًا لابد أننى أشتقت إليه كما أنه متفرغ فى اليوم لاصطحابى إلى المحلات والأسواق القريبة.. ولم يكن هناك بد من الأستسلام وسألته فى هدوء هل المنزل قريب من نيويورك فأجابنى بهدوء أشد، تستطيع أن تقول ذلك،

فالمسافات هنا غير المسافات فى مصر، أن بيننا وبين المنزل خمسة وخمسين ميلا، وكدت أصرخ من المفاجأة، لكننى تمتمت فى هدوء وأستسلام، بسيطة كأننا ذاهبون إلى طنطا، وضحك سورتيال وأستغرقت أنا فى النوم ولم أفق إلا على صوته وهو يقول، أخيراً وصلنا..

لقد قضيت في منزل الأستاذ سورتيال يومين من أسعد الأيام، وإذا كان منزله كما ذكر لى متوسطًا بالنسبة للأمريكان فهو بالغ الفخامة بالنسبة للأفريكان من أمثالنا، فهو يتكون من دورين وبدروم وجراح وحديقه مساحتها فدان، والأسرة مكونة من الأب والأم وبنتين وولد، والولد (جون) مولود فى أمريكا وهو أمريكى بنسبة مائة فى المائة، أما البنتان الأكبر فقد تأقلمتا مع مجتمعهما الجديد وإن كان ذلك مبعث قلق بالنسبة لاحتمال المستقبل لدى الوالدين، ولا داعى لشغل القارئ بمدى روعة المراكز التجارية المقامة على جوانب الطرق، والتى يطلق على كل منها أسم (مول) والتى عدنا بعد زيارة إحداهما للغذاء فى الحديقة، وكان معنا (عمانونيل) شقيق سورتيال وهو شاب عمره ثلاثون عاما، ويتكلم الانجليزية بلغة أبناء البلد الأمريكان، وتكاد تشعر وهو يتحدث مع جون أنهما يتكلمان لغة واحدة غير الأنجليزية التى نعرفها، وقد ذكرت عمانويل لأن له قصة طريفة حكاها لى بعد أن سألنى عن أحوال مصر، وعندما أخبرته أنها بخير، قال لى أنه يود زيارتها لكى، وصمت، ولما سألته قال لى أنه من سكان شبرا، وأنه وهو فى الحادية عشرة من عمره وكان ذلك عام ١٩٦٨، كان فى وداع قريب له بمنطقة السكة الحديد، وما أن تحرك القطار حتى فوجئ بأحد المخبرين يمسك بكتفه ويذكر له أنه يشتبه فى أنه اللص الذى سرق منزل أحد أقربائه، ولم تفلح توسلات عمانويل وانكاره فى اثناء المخبر عن اتهامه، وأصطحبه إلى أربعة أقسام شرطة، آخرها كان قسم شبرا، وفى كل قسم كان زملاء المخبر يتولون أعطاء عمانويل طريحة الضرب المبرح وهو يقسم لهم أنه لم يفعل شيئًا حتى كان الختام فى قسم شبرا حيث علقوه من قدميه وبيديه (شرح لى كيفية ذلك بالتفصيل لكني لا أتذكره) واستمروا فى ضربه ولم ينقذه إلا مجرم محترف طلب منه أن يعترف بما يريدون ويذكر للمخبر أنه سوف يصحبه

لمنزله لاحضار المسروقات حتى ينقذ نفسه، وقد كان، وكاد أهل الحى يفتكون بالمخبر، وانتهى الأمر بعمانويل فى أحد المستشفيات لمدة شهر كامل لعلاج رئتيه..

ردد عمانويل بعدها، أنا أعرف أنه حادث فردى، لكن صدقنى، كلما تذكرته كلما زهدت فى زيارة مصر رغم كل الشوق إليها..

لم يزد ردى عن لومه على (العكننة) التى سببتها لى هذه القصة، وكيف أنها سدت رغبتى فى الطعام، الذى ما أن انتهيت منه، وأبديت استحسانى له حتى ردد عمانويل: إين يذهب طعم هذا من طعم خيارة طازجة تأكلها فى مصر.. يادكتور سوف أسافر إلى القاهرة خلال شهر..

وهكذا لم تفلح تجاوزات المخبرين فى إثناء عمانويل عن حبه لمصر ولشبرا وللخيار البلدى..

كان عمانويل يحدثنى وجون يداعبنى عندما تناهى إلى صوت الأستاذ سورتيال يحادث الدكتور شوقى كراس..

- نعم الدكتور وصل، وكل شئ تمام، وأنا حجزت له فى فندق بعيد عن نيوجيرسى خوفا من المتطرفين المسلمين، لا تنس يا دكتور شوقى أننا مسئولون عن سلامته.

ونسيت جون وعمانويل وأنا أتوجه إلى الأستاذ سورتيال بالحديث بعد انتهاء المكالمة..

- أستاذ سورتيال، أنا لا يعنينى المتطرفون ولا غيرهم، وأنا أخيف ولا أخاف، ولن أقيم فى حجر صحى، وسوف أذهب غداً صباحا إلى نيويورك، وسوف أحجز بنفسى الآن، وخلال دقائق تم الحجز فى فندق رمادا بالشارع الثامن فى قلب نيويورك حتى حان يوم الجمعة، ووصلنى تليفون من الدكتور شوقى بأنه فى الطريق إلى، وفى الساعة الرابعة بعد الظهر وصلنى تليفون آخر منه، يخبرنى أنه ينتظرنى فى صالة الفندق وعندما خرجت من باب المصعد، سمعت صوتاً يردد فى ترحيب وسرعة، دكتور فودة أهلاً وسهلاً أنا شوقى كراس.

الحلقة السادسة

الوجه الآخر فى نيوچيرسى

شوقى كراس (وصحة نطقها شوقى كراس) مصرى أسمر، قصير القامة عملى الملبس، سريع الحركة والكلام، عصبى إلى حد ما، يتكلم وهو يتحرك، وينفعل وهو يتكلم، ولم يتخل عن لغته الصعيدية القحة، يرد بسرعة على من يعلق على لهجته، ولماذا لا تغير لهجتك أنت وتتكلم مثلى بالصعيدية، بدأ حياته مدرسًا فى سوهاج الثانوية، وهو الآن بعد حصوله على الدكتوراه يدرس فى إحدى الجامعات الأمريكية، تخصصه إحصاء اجتماعى، شعبيته بين أفراد الهيئة القبطية بلا حدود، يتكلم بحرارة وبصدق أيضًا، زوجته سيدة مصرية (بحراوية) فاضلة، رقيقة فى تعاملها، وتميل دائمًا إلى الدعابة، وتلعب دور المهدئ، لمشاعر الدكتور شوقى..

اصطحبنى الدكتور شوقى وزوجته إلى نيوچيرسى لتناول الغذاء قبل اجتماع الهيئة القبطية المحدود، وهناك التقينا بعدد من قياداتها، كان مقر الهيئة فاخرًا مجهزًا، اشتراه أعضاؤها بثمن محدود منذ سنوات ثم أرتفع ثمنه الآن إلى خمسة أضعاف ثمن الشراء، هناك تقابلت مع الأستاذ سورتيال والدكتور منير داود وآخرين، ويستحق الدكتور منير داود أن نتوقف أمامه قليلاً لأنه نموذج يعكس لنا أسباب الانفعال ودوافع الغضب..

الدكتور منير داود شهير فى الولايات المتحدة باسم الدكتور داود، وهو شهير بالفعل لا بالمجاز، بدأ حياته طالبًا فى الطب فى مصر، متفوقًا على أقرانه طوال سنوات الدراسة، وفى سنة التخرج كان ترتيبه الحادى عشر، ويبتسم وهو يحكى ذلك مرددًا: طبعًا السبب معروف..

لم يتخل الدكتور داود عن طموحه، وحاول الحصول على درجة الزمالة وقدم أوراق الهجرة فى نفس الوقت، وحتى عام ١٩٧٥ كان طبيبًا عاديا ومحبوسًا فى مركز الشهداء بالمنوفية، وبمجرد هجرته بدأ مسيرة النجاح بسرعة خارقة، فقد حصل على أربع شهادات أولها الدكتوراه، وثلاث منها دراسات تكميلية وأصبح أحد تسعة

في الولايات المتحدة كلها متخصصون فى فرع جديد من الطب اسمه (التروما) وهو تخصص يعالج المصابين فى حوادث مروعة، وبعضهم كان يعتبر قبلا مفارقًا للحياة لتوقف نبض القلب، وفى هذه الحالات يأتي الدكتور داوود ليعيد تشكيل جسد المصاب ويعالج أعضاءه الداخلية، ويعيد أحيانا النبض إلى القلب..

إن سجل الدكتور داوود فى إعادة النبض إلى من توقف نبضهم بعد الحوادث، يشمل ٣٩ حالة، وهو سجل لا يباريه فيه أحد من زملائه وأشهر الحالات التى عالجها مصاب يسقط من الدور السادس والعشرين، وتوقف نبضه خمس دقائق، والحالة الثانية كانت حديث الولايات المتحدة كلها، والصورة المرفقة لأحدى الصحف الأمريكية تحكيها، وفيها توقف قلب المريض أثنتى عشرة دقيقة كاملة وأعاده الدكتور داوود مرة أخرى إلى الحياة، ونشرت الصحف صورة الدكتور داوود والعائد من المجهول وبجانبه شقيقه ووالده، وقد خطر لى أن أسأله عن دخله فكانت إجابته أنه بعد الضرائب مليون دولار سنويًا، وأن أحدًا لا يناقشه فى الفاتورة التى يكتبها، وهو يمارس عمله بصورة شبه أنتحارية فأحد: الحالات المعقدة استهلكت من وقته ٣٤ ساعة فى غوف الجراحة، وسعادته أن يلتقى بالعائدين إلى النبض وأن يلتقى مشاعر الحب من أسرهم. وفى المقابل هو يحاول الاستمتاع بحايته بطريقة خاصة، فله سيارتان مرسيدس أحدث وأغلى طراز، وله استراحة على شاطئ خاص فى أتلانتيك سيتى يعتبر شاطئ أغنى الأغنياء، وله مركز طبى خاص فى نيوجيرسى، وقد وعد أبنته وعمرها سبعة عشر عاما، بشراء سيارة لامبورچينى ثمنها ربع مليون دولار.

باختصار هو متفوق إلى أقصى حد، ناجح إلى أقصى حد، والمجتمع يكافئه على نجاحه بلا حدود، وهنا نتقابل فى لاوعيه المقارنة بين هزيمة أحلامه فى مصر ونجاحها فى الولايات المتحدة، وبين الطائفية التى واجهته فى مصر، وبين المجتمع الذى أعطاه دون أن يحسب حسابًا لاختلاف العرق أو الاصل أو المذهب وبين ماضيه فى الشهداء وحاضره ومستقبله فى نيويورك، ومن هنا يمكن فهم ثورته العارمة ليس على المشاكل الحادة فقط، بل وأيضًا المشاكل الصغيرة، بل وأشباه المشاكل إن جاز التعبير..

أن حالة الدكتور داوود ليست الحالة الوحيدة، بل إن أشباهها كثير وقد

تعمدت ذكرها لأنها مرتبطة بالسياق مفسرة لكثير من الأقوال والمناقشات فى الجلسة التى التقيت فيها بأعضاء مجلس الإدارة وبعض أعضاء الهيئة وهى جلسة يتلقون فيها بالشخص لوزنه إن جاز التعبير. وبمعنى أدق لاكتشافه وعلى الرغم من أن الجلسة لم تخل من ود واضح، إلا أنها كانت مشتعلة بالعراك اللغوى والفكرى وقد توقفنا كثيراً أمام نصوص الدستور أو أحداها النص على الدين الرسمى للدولة هو الأسلام وثانيهما النص على أن (مبادئ) الشريعة هى المصدر الرئيسى للشريع، وثالثهما تفسير النص الخاص بحرية العقيدة فى المذكرة التفسيرية للدستور على أنه قاصر على العقائد السماوية الثلاث المعترف بها، وكانت وجهة نظرهم أن النص الأول غير عملى ولا معنى له ومن الواجب أن يلغى، وتكررت أعتراضاتهم بصور أشد على نص أن مبادئ الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع.

وكان رأيهم أن يكون النص الدستورى على النحو التالى (مبادئ الشريعة الأسلامية هى المصدر الرئيسى لقوانين الأحوال الشخصية للمسلمين)، وبقى تفسير النص الخاص، بحرية العقيدة. حينئذ اتفقوا على أنه يجب أن يكون نصا مطلقًا وأنه لا شأن بعقيدة الفرد أو تدينه أو عدم تدينه وأنه لا تناقض بين أن يكون الفرد مصريًا وأن يكون مسلما أو مسيحيا أو يهوديا أو بوذيا أو بهائيا أو حتى عابدًا للحجر، فهذه كما يقول إخواننا السلفيون هذه دقة وتلك دقة أخرى..

ومرة أخرى أحتد النقاش حول علاقة الدين بالدولة، وكان رأيهم أنه من الضرورى فصل الدين عن الدولة تماما وكان من رأيى أن السياسية هى فن الممكن، وأن الأنسب المطالبة بفصل الدين عن أمور السياسة والحكم، وبدا على بعضه الاقتناع، واندفع الدكتور شوقى قائلا، يا دكتور فوده، أنا لى ثلاثين سنة فى أمريكا كلما أقول مصر ستتحسن أجدها أصبحت أسوأ. قل لى أنت ماذا أستجد فى الثلاثين سنة الآخيرة، الشكوى نفس الشكوى والمشاكل هى نفس المشاكل، وأقول لك أنا ما الذى استجد، أستجد ما تسمونه أنتم الفتنة الطائفية، استجد قتل الصاغة الاقباط وحرق الكنائس، أستجد عزل البابا، لماذا أذن تتوقع الهدوء؟

أرتفع صوت آخر فى القاعة، التاريخ القبطى يادكتور، هذه ليست سنة أو

عشر سنوات أو مائة سنة، هذه مئات السنين لا يعلم عنها أولادنا شيئًا ولا يتعلمون فى مدارسهم تاريخ أجدادهم الأقباط، رغم أنهم يعرفون تاريخ الفراعنة والبطالمة والرومان، ألا يستحق الطفل المصرى أن يفخر بأجداده الذين قدموا أرواحهم فى مواكب استشهاد من أجل عقيدتهم، هل فى تدريس التاريخ القبطى عداء للأسلام، لقد كان هذا التاريخ العظيم كله قبل ظهور الأسلام بسنوات طويلة، ووجدت نفسى أتساءل وما دخل الأسلام فى ذلك، وكانت الإجابة أن البعض يرى أن مجرد دراسة مقرر أو كتاب أسمه التاريخ القبطى يمثل أنتقاصا من إسلام الدارسين أو القراء، وهذا ليس صحيحًا للسبب الذى ذكرناه، وقبل أن أرد قاطعنى الدكتور داوود قائلاً: عندكم قانون يعطى امتيازات تتمل فى أعفاءات ضريبية وسرعة توصيل للمرافق إذا قام صاحب المنزل بإنشاء مسجد أسفله..

أفترض أننى صاحب منزل مسيحى، هل من الضرورى أن أبنى مسجدا لكى أتمتع بهذا الأمتياز ولماذا لا يسمح لى أنا الآخر بنفس الامتيازات لو أستخدمت الدور الأول كنيسة، بل أكثر من ذلك، لا نريد أمتيازات ياسيدى، فقط يسمح لنا ببناء كنائس بأسفل المنازل كما يسمح لإخواننا المسلمين أم أن هذا أيضا طلب غير معقول..

طلبت منهم الهدوء، وبدأت الحديث ببطئ وبهدوء شديدين وقلت لهم أننى لا أتصور نفسى فى خندق مواجه لهم ولا أعتقد أنهم يتصورون ذلك. وما أثاره الأخ بشأن تدريس التاريخ القبطى ضمن مقرارات التدريس مطلب لايختلف عليه اثنان، وكما يقول التراثيون لا ينتطح فيه عنزان، وما ذكره الدكتور دارود عن المساواة فى الامتيازات بين بناء المساجد وبناء الكنائس أمر لا أعتقد أن أحدا يملك رفضه دون رفض القانون ككل، وأنا شخصيا أضيف إلى قائمة الامتيازات من يخلى الدور الأول لانشاء نادى ثقافى أو مكتبة عامة لأننى مؤمن بأن الدين بدون ثقافة خطر على الدين وخطر على الثقافة أيضًا، وأما حديث الدكتور كراس فيستحق التعقيب لأننا قبل أن نسأل عن الحل يجب أن نسأل عن الأسباب والمشكلة أن الأسباب لم تناقش، والأولويات فى حل المشكلة لم تترتب، وإذا كان الدكتور كراس يرى أن الوضع قد

تغير إلى الأسوأ فأنني أري الأمر من زاوية أخرى، وهو أن العصر هو الذى تغير، حتي تلاشت المسافات وزالت الحواجز الإعلامية، وأصبحت حقوق الإنسان عدوى مفيدة وواسعة الانتشار، وأصبحت المساواة مبدأ لا يملك أحد أن ينغلق دونه، وأصبحت حضارة العصر زاداً لا يملك أحد أن يهرب منه، وحتى الارهابيون الذين يرفضون العصر، ويخرجون على المجتمع والحضارة لا يستخدمون فى إرهابهم السيف والمنجنيق، وأنما يستخدمون البندقية الآلية والكلاشنكوف ومسدسات ابرتا ويستعينون بالسيارات فى هروبهم من مواقع الجريمة، وأنا شخصياً أتساءل منذ بداية الجلسة، ما هو هدف تجمعك، هل الهدف هو حل المشكلة، أم الهدف هو تعذيب النفس بذكر أبعادها، أن أحدا لن يختلف معى حول ضرورة الحل، وأحداً لن يختلف معي حول ضرورة ترتيب الأولويات، وأحدا لن يختلف معي حول أنها مشكلة مصرية أكثر من كونها مشكلة قبطية وهنا قاطعنى أحدهم بقوله أن هذا محل خلاف من البعض الذى يرى أن مشاكل تطبيق الشريعة، مثلا هى مشاكل المسلمين، يحلونها بينهم وبين بعضهم، وما علينا إلا أن نطلب الضمانات لأهلنا فى مصر، بينما البعض الآخر يرى ما نراه من أن خطر الدولة الدينية هم للجميع، وليس صحيحاً أنه هم مصرى أسلامى يجب أن ينأى الأقباط عنه، فقد أعلن بعض الأقباط خلافا لرأى الأغلبية تأييدهم للشريعة، وأعلن بعض المسلمين معارضتهم أيضا للشريعة خلافا للكثيرين، ووجدت نفسى أقاطعه بأننى لا أتصور المنطق الأول، لأن مجرد تصوره يعنى أننا شعبان يعيشان على أرض واحدة، وهو ما لم يكن صحيحا يوما من الأيام، ولن يكون كذلك إن شاء الله، ومهووس ذلك الذى يتصور أن بلدا يمكن أن يحكمه قانونان، قانون للمسلمين وقانون للأقباط، ومن منا يتصور أن يسرق عبد الحميد وعبد المسيح، فتقطع يد الأول ويقيم أهله المآتم ليده المفقودة، ويحبس الثاني فيقيم أهله الأفراح لأنه لم يولد مسلما، وهنا عقب الدكتور كراس بقوله أنه يرفض هذه النظرة الانغلاقية، وأنه يؤكد أن قضايا المصريين، أى مصريين، هى قضية مصر كل مصر، وقضية مصر هى قضية المصريين، كل المصريين، وأرتفع صوت الأستاذ أرميا، نسينا أن نكلمك عن مجلة الكرازة، وهى مجلة دينية متخصصة فى نشر أخبار

الكنيسة، وقد أوقفت ولم تصدر مرة ثانية، ولا يوجد أى مبرر قانونى لاستمرار توقفها، هل صدور مجلة دينية عن الكنيسة، تحمل أخبار الكنيسة أمر مقلق أو محل أنتقاد؟ أننا نصدر هنا جريدة الأقباط وقاطعته بأننى أعترض على كثير مما نشر بها، فأجاب: مثل ماذا فكررت على مسامعه ما ذكرته فى كندا بشأن تعرضهم لبعض القضايا الدينية الحساسة، فرد الأستاذ مراد أعطنا مثالا فقلت الأمثلة كثيرة، أعطونى أعداد المجلة وأنا أدلكم عليها، وعقب أحد الحاضرين، بالفعل هذا موجود وهو خطأ وبالمناسبة منشور لك مقال سبق ونشرته فى الأهالى وقد أعدنا تصويره ونشره فى أخر عدد من مجلة الأقباط وقلت أن هذا وحده مثال واضح على ما أذكره، فقد ساءنى نشر المقال جداً فى مجلتكم، لأنه مقال غاضب عن شيخ الأزهر أيده البعض وعارضه البعض عند نشره فى الأهالى، ولست أدرى ما هو شأنكم برجال الأزهر فى مجلة الأقباط، لقد كان نشره فى مجلتكم مصدر ضيق لى، وهذا النشر فى تقديرى يمثل نوعاً من سوء التقدير، وأنتم بهذا تعقدون المشكلة ولا تحلونها، لأنه إذا نشر الهجوم على شيخ الأزهر فى مجلة الأقباط، فلابد أن يكون الرد بالهجوم على البابا فى الصحف الإسلامية، وأنا شخصياً لا أود أن يطول الجدل حول هذه النقطة لأنها واضحة ولا تحتمل لبسا، هناك أخطاء فى أسلوب المجلة، راجعوها وتلافوها، وهز بعضهم رأسه متفقا معى، وصمت الآخرون، واستمر الحوار على هذا المنوال، يفتحون قلوبهم لى وأفتح صدرى وعقلى لهم، وبدأ الحوار بأخذ وتيرة هادئة يسودها الفهم المشترك، ونظر أحدنا إلى ساعته فإذا بها الثانية عشرة مساء، وانتهت جلسة (الاستكشاف) على موعد بلقاء فى الغد فى محاضرة عامة.

فى اليوم التالى تكررت نفس الرحلة من نيويورك إلى نيوجيرسى بصحبة الدكتور كراس وزوجته، وأنضم إلينا الأستاذ سمير والدكتور داوود فى أحد المطاعم الإيطالية، وخرجنا بعدها إلى مقر الهيئة حيث موعد المحاضرة العامة التي أعلن عنها، وعندما دلفت إلى القاعة قوبلت بتصفيق حار دفعنى إلى التفاؤل والهدوء، وفى التوقيت المحدد للبدء عزف الأستاذ أنطوان على الكمان وأخت مصرية أخرى على الأورج نشيد بلادى بلادى بعد تقديم من الدكتور كراس واصفا اياى بنشد (الوطن

الأم)، ولا أدرى كيف تسللت الدموع إلى عينى وأنا أواجه مصريين لحما ودما ومشاعر على أرض غريبة ونردد معًا، مصر يا أم البلاد، أنت غايتى والمراد، وعلى كل العباد، كم لنيلك من أيادى بلادى بلادى بلادى، وأنتهى النشيد فوقف الدكتور كراس لكى يقدم نشيد الوطن الجديد وعزف الأثنان مرة أخرى النشيد الأمريكى ومعهما أبنة الدكتور داوود تردد كلمات النشيد، وكان الجميع يضعون أيديه اليمنى على صدورهم، وتفرست فى وجوههم فتلمست مشاعر كالأرتياح، وهيئ لى للحظات أننى أعيش إزدواجية غريبة على الأقل بالنسبة لى، وربما تساءل داخلى كيف يمكن أن يكون الإنسان مصريا وأمريكيا فى ذات الوقت، وأن يحب مصر كل هذا الحب وينتمى فى نفس الوقت إلى أمريكا بكل هذا الأرتياح، وما الذى يدفع هؤلاء السعداء بوطنهم الجديد إلى التعلق بطمى النيل وصفصاف شعر البنات ونخيل البينانية وقصب نجع حمادى، وزحام السيدة وهواء بحرى وشمس حلوان، وقطع خواطرى انتهاء السلام والجلوس ووقوف الدكتور كراس ليقدمنى وكدت أذوب خجلاً وهو يمتدح مواقفى من أجل الوحدة الوطنية، وأنتبهت وهو يعلن عن فتح باب المناقشة عقب المحاضرة مؤكدا على أن تكون المناقشة سياسية وفكرية وفى إطار الوحدة الوطنية، وبدأت الحديث، وأستاذن القارئ هنا لكى أوضح أمرا خاصا بى ومتعلقًا بالمحاضرة المذكورة، وهو أن مقياسى الوحيد لنجاح أى حديث لى هو أن أحاول تذكرة، فإذا تذكرته كاملا فهو حديث عادى. وإذا تذكرت أجزاء منه فهو حديث طيب، وإذا لم أتذكر منه حرفا واحدا فهو حديث ناجح بلا شك، لأنه يكون فى هذه الحالة حديثا صادقًا من القلب، والصدق جواز مرور للآخرين، لأنه ينتهى بمزيد من تأييد المؤيدين ومزيد من أحترام المختلفين، وهذا ما حدث تماما، تركت نفسى على سجيتها، وكان المعقبون على سجيتهم، وأنبعث أكثر من مرة دعوات من القلب من سيدات مصريات، تدعو لى بالسلامة والتوفيق، وقاطعنى التصفيق مرات عديدة وخنقتنى الدموع أكثر من مرة، وأجابنى انفعالهم بالمثل، فقد اندفع المعقبون فى تعليقات حماسية، يتحدثون عن وحدة الوطن، وعزة مصر، ويهتفون بأن الدين لله وأن الوطن للجميع، لقد قلت لهم أن مصر لن تسقط فى أيدى التطرف أبدا،

ولو حدث هذا فسوف تسمعون نعينا قبله، وقلت لهم أن عجلة الساعة لن تعود إلى الوراء، وأن مصر مرت بما هو أسوأ بكثير عام ١٩١٠ وعام ١٩١١ وكان هذا ارهاصا بثورة ١٩١٩ العظيمة، ولست أشك فى أن ما يحدث الآن ارهاص بفجر جديد للحضارة فى مصر، وذكرت لهم أننى متفائل وأوضحت أسباب تفاؤلى، وأكدت لهم أيضا أن أحد أسباب المشكلة أننا لم ندفع ثمنا لقيم الديمقراطية والعلمانية، وإنما أتت إلينا على يد الرواد، وعلى جناح الطائر الميمون، وأنه لهذا لا يفرط الغرب فى هذه القيم، لأنه دفع ثمنا غاليا لها، ونفرط نحن أحيانا لأننا لم ندفع الثمن بعد، ونحن وأقصد الكتاب الشجعان، والمواطنين الشجعان، سوف ندفع الثمن لو كان هذا هو السبيل الوحيد، وأكدت لهم أن فى مصر كثيرين يقولون أكثر مما يقولون، ويدافعون عن وطنهم ووحدته، ويواجهون الردة الحضارية، بأكثر مما تتصورون، وأن المعركة الحقيقية فى مصر، وأنهم يجب أن يكونوا لها سندا بالحركة الهادئة، وبالتنسيق، وبالتشاور، لأن ما يقال فى مصر أهم بكثير مما يقال فى أمريكا أو كندا، وما يقال فى أمريكا وكندا يجب أن يكون فى خدمة ما يقال فى مصر، وما يحدث من إيجابيات فيها، وطلبت منهم ألا يكتفوا بموقف الاعتراض السلبى، وأن يتجاوزوه إلى التأييد الإيجابى لكل ما هو صحيح، ووعدت بأن أنقل آراءهم ومشاعرهم بصورة كاملة ودقيقة (ولعى استطعت) وعرضت عليهم فكرة تأسيس الجمعية المصرية للوحدة الوطنية فى الولايات المتحدة، وقلت لهم أن الوقت لم يكن متسعا للعرض والنقاش والتشاور، لكنى أترك الفكرة لهم، وسوف نلتقى للتشاور حولها مرات ومرات، ولم تخرج التعليقات الحماسية عن إطار المظاهرة الحماسية المؤيدة للوحدة الوطنية والعاشقة لمصر إلا فى ثلاثة تعليقات، أولها سؤال عن سبب رسوبى فى الإنتخابات وموقف الأقباط من ترشيحى، وأكدت لهم أننى لم أرشح نفسى طمعا فى أصوات الأقباط فى دائرتى، أو مدافعا عنهم، ودليلى على ذلك أنه كان بين المنافسين لى أحد عشر مرشحا قبطيا، وذكرت لهم أن النتيجة كانت مشرفة وأن المعركة عندى كانت أهم من النتيجة، وأنه سوف يأتى يوم أحكى فيه عن تجربتى الانتخابية وتفسيرى لنتيجتها فيما بعد، وثانيها وثالثها تعليقان من شابين من

أبناء المهاجرين، استخدما فيها من الانجليزية أكثر مما استخدما من العربية، وكان واضحا أن صورة الواقع المصرى أمامهم مشوشة ومشوهة..

وأنتهى اللقاء على أنجح ما يكون، وانتهت رحلتى فى مطار كينيدى ومعى الأستاذ داوود والأستاذ أنطوان الذى فوجئت به يقدم إلى لفافة، وحين سألته عن محتواها اجبانى: شوية فستق للعيال، والفستق هنا رخيص..

وهكذا، المشاعر المتدفقة ، والتعبير البسيط، والعواطف السلسلة، وتذكرت كيف سمعت اسمى وأنا فى صالة انتظار الطائرة فى مطار مونتريال، وعندما ذهبت إلى موظف الشركة فوجئت بطبق تذكارى (من البلاستيك) عليه لوحة لطيور البط المهاجر ومعها خطاب رقيق من الأستاذ نبيل، المحاسب الرقيق. يتمنى لى التوفيق، ويعتذر عن تأخره فى الحضور لوداعى ويؤكد لى أن الطيور المهاجرة لاتنسى موطنها الأصلى أبدا..

الحلقة السابعة والأخيرة

ومـــــاذا بعــــــــد؟

وهكذا انتهت الرحلة، التي أحمد الله كثيرا على قيامي بها، فلولاها لما تكشفت لي أمور كثيرة، ولولاها لم استمتعت بما استمتعت به من رضا النفس عن أداء الواجب فليس هناك واجب يعلو على واجب الحوار مع أبناء الوطن والتعرف على مشاكلهم، ولقد استعنت في أغلب السرد بالذاكرة، وفي أقلة بما توافر لدى من تسجيلات صوتية، وكنت بين نارين، أن أنتظر وصول التسجيلات الصوتية الكاملة فتتمحى من الذاكرة كثيرا من التفصيلات الإنسانية، أو أن أبدأ في التسجيل معتمدا على ذاكرة أثق بها، مختزلا بعض الشئ من أقوالى تخوفا من سوء الظن باستغلال النشر للحديث عن الذات، متحريا الصدق الكامل في النقل عمن قابلتهم، وهو أمر قد ينتقده البعض حجة أنه ليس كل ما يقال صالحا للنشر، وهي حجة واهية، فكل ما قيل سبق أن قيل ويقال، في المهجر وفي الوطن، غير أنهم يقولونه بوضوح هناك، بينما يقال على استحياء أو في خفاء هنا، ومن صالح أبناد الوطن كله أن يسمعوا صوت البعض منهم، وأن يقبلوا ما يقبلون، أو أن ينكروا ما ينكرون، أو أن يستنكروا ما يشاؤون من القبول أو الإنكار، فلهذا وجد الحوار، ولهذا خلق العقل، وبهذا يزداد الوطن تماسكا، ويلتئم شمل مواطنيه...

لقد كان تقديرى وما يزال أن أخطر ما يمكن أن نواجهه هو القفز فوق المشكلات، دون أن نتصدى لها بالحل، وتعمد إغلاق الجرح في كل مرة، دون إدراك لأن إغلاقه دون تطهير سوف يكون مدخلا إلى جراح أشد وأنكى وأكثر خطورة، ولعل هذا هو ما حدث تماما، ولعله يفسر لنا كيف نلتقى مع حديث الفتنة بين آن وآن، وكيف تقاربت الفواصل الزمنية بين حادث وآخر، ذلك لأن النوايا الطيبة لاتحل المشكلات، ولا تكفى وحدها لمواجهة المستقبل، وإنما يلزم أن تقترن بوضع الحول للمشاكل، فما بالنا بمواجهة مشكلة لم نشغل أنفسنا بجدية بالتعرف على أبعادها ومواطن الخلل فيها، ولست أشك في أن بعض من قرأ الحوار قد تعرف على جديد، وليست أشك أيضا في أن بعضا آخر سوف يرغى ويزيد ويعلن الوعيد، بيد أن هذا

أهون كثيراً من التجهيل والتجميل، وما للمعترض إلا أنْ يوضح لنا وجه اعتراضه، وأن يدلنا على ما يقبل وما يرفض، وأن يضع أيدينا على علة الرفض وسبب الاعتراض، وأغلب الظن أنها فرصة للتعرف على الأبعاد الكاملة للمشكلة، ولتفسير بعض ما يعجز البعض منا عن تفسيره، ولعلها فرصة أيضا أنِ نفهم كيف يتصرف هؤلاء المهاجرون، وأن لا نقيمهم بمقاييسنا بل بمقاييس المجتمع الذى يعيشون فيه واحسب أن عكس ذلك هو ما أدى إلى النفور والقطيعة والعداء..

إننا نتحدث عن تظاهراتهم، ونستنكرها بمنطق رؤيتنا للمظاهرات فى بلادنا، وهى رؤية إن لم تجرم فلا أقل من أن تؤثم أو تستنكر، ونتجاهل أن المظاهرات فى بلادهم أمر عادى، وأن كلمة مظاهرة لا تثير فى نفس الناس هناك أكثر مما يثيره لفظ (مقال) أو (خطبة)، وأن المظاهرات هناك كما تثور لأسباب قوية، مثل استنكار التجارب الذرية أو نزع السلاح، فإنها تثور أيضا لأسباب تافهة، وليس مستغربة أن تخرج مظاهرة لاباحة الشذوذ أو حتي لإباحة التبول فى الطريق..

إن منطق المجتمع هناك يرفض الحظر على أى رأى، مهما كان الرأى، ويفتح الباب لكل دعوة مهما كانت غرابة الدعوة، لأن الرأى العام فى النهاية هو الفيصل والحكم، وليس لأحد أن يتصور أن مظاهرة يقوم بها بعض المهاجرين الأقباط، سوف تقلب الدنيا هناك رأسا على عقب، أو سوف تعكس اتجاه الرأى العام من النقيض إلى النقيض، فذلك كله وهم، وهو بعض من مقاييسنا نخطئ لو طبقناه على من ألفوا مقاييس جديدة، وارتضوها وتعاملوا بها..

لقد ثبت لى من زيارتى أن جزءا من أخطائنا أننا نقصر تعاملنا مع المهاجرين على القنوات الرسمية، فنذهب إليهم بوزير الهجرة، ونسمع إليهم من خلال تقارير القنصليات، وغالبا ما ينقل الوزير إليهم أطيب التمنيات، ثم يتبع ذلك بحديث. عن الهدوء والاستقرار وأنه ليس فى الإمكان أروع مما كان، ولعله يفعل ذلك أحيانا عن اقتناع شخصى، ولعله يفعله أحيانا أخرى عن اقتناع بأن هذ هو واجبه (الرسمى)، وهم هناك قد ملوا هذا الأسلوب ورفضوه، ولم أجد فيهم من يعنيه أن يكون وزير الهجرة قبطيا أم غير قبطى، وإنما يعنيهم أن يستمع إليهم، وأن يساهم فى حل

المشكلات، وأن تكون نقطة البدء في الحل بالاعتراف بالمشكلة.

هذا هو طريق الذهاب إليهم وفيه من الخطأ ما فيه، أما طريق الإياب فعادة يكون عن طريق القنصليات، التي تري فيهم عنصر قلق ومصدر آرق ومشاكل، والتى تتمنى أن يختفوا من فوق الأرض دفعة واحدة حتى يعيشوا ما يعيشه غيرهم فى قنصليات العالم من هدوء نسبى، ومشاغل روتينية، ولعل تقاريرهم تعكس هذا الإحساس، ولعلها منصبة على (ماذا) يفعلون، ولعلها لم تتعرض لسؤال آخر وهو (لماذا) يفعلون مايفعلون..

ما أسوأ أن نلوك ليل نهار، قولنا المكرر المعاد، أن مشكلة الفتنة الطائفية مشكلة مستوردة، وأن سببها الأصيل هو تدخل القوى الأجنبية، وأن من يتحدثون عنها فى الخارج عملاء وأيد ظاهرة لقوى خفية، ونتجاهل ونحن نردد ذلك كله أن هناك أسبابا لم تطرق بالنقاش، وأن هناك مشاكل لم تواجه بالحل، وأن هناك خللا يستدعى الإصلاح، وأن قوي التوتر والقلق فى الخارج يمكن أن تتحول إلى رصيد لنا هناك، وإلى سفراء يساهمون معنا فى البناء وإلى لوبى (أى جماعة ضغط) مثل جماعات الضغط التى تعمل بنجاح من أجل بلادها بالمهجر..

أبدا لن يكون الحل باختيار وزير هجرة قبطي..

وأبدا لن يكون الحل بالاتصال بالكنيسة لتهدئة الخواطر..

وأبدا لن يكون الحل بالقبلات بين العمائم البيضاء والعمائم السوداء.. هذا كله قفز فوق الواقع، وقرص مخدر لا يمنع المرض ولا يقضى عليه، وليس هنا من بديل لأن نجلس معا، وأن نبدأ معا فى وضع الحلول عن إدراك بأن الزمن عدو حقيقى، وأن استغراقنا فى الشكليات يعوق حل المشكلات..

لنكن صادقين مع أنفسنا ونحن نتساءل..

هل يقبل مصرى منا أن يستمر الخط الهمايونى وشروط العزبى باشا؟

هل يقبل متحضر منا أن لايجرم التعصب الوظيفى إذا ثبت أنه مؤسس على

أسباب دينية؟

ولتمتد تساؤلاتنا إلى خطوة أبعد..

هل يجد أحداً منا فى كتاب الله الكريم ما يمنع الآخرين من ممارسة طقوسهم الدينية، وهل يجد سندا دينيا للتعرض لبناء الكنائس ناهيك عن كراهيتها..

إذا كانت هناك بعض الأخطاء فى السلوك العام، فلنواجهها بالتوعية وبالإعلام وبالتعليم، وبسلطة القانون بعد ذلك حتى تستقر قيم التسامح حقيقة لا مظهرا، وجوهرا لانفاقا..

لقد كان واضحا لدى، ولديهم، أن طريق الحل طويل، وأنه قد يتسهلك منا جيلا كاملا، شرط أن نبدأ، وليكن حوارنا نقطة بدء صحيحة، ولطريق طويل، لكنه آمن وحضارى وصحيح...

الفصل الثانى

حوار حول العلمانية

الفصل الثانى

حـــوار حـــول العلمانيـة

عندما رشح أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد نفسه لعضوية البرلمان، تفتق ذهن منافسه عن حيلة طريفة، فقد أخذ يجوب القري والكفور معلنا أن أحمد لطفي السيد ـ والعياذ بالله ـ ديموقراطي.

ولأن الجهل بهذه المصطلحات كان سائدا، فقد أخذ المستمعون يرددون وراءه عبارات من نوع ـ أعوذ بالله، أستغفر الله ـ بينما انبري أنصا لطفي السيد لإنكار الأمر، مؤكدين أنه من أسرة مؤمنة لم يعرف عنها خروج علي العقيدة أو انحراف عن الملة.

وكان موقف المدافعين عن لطفي السيد عصبيا وضعيفا أمام عبارات المنافس الحاسمة: لقد سمعته بأذني يردد ذلك، وأقسم بالله أنني لو سمعت هذا من غيره عنه لأنكرته، وها أنذا أعرض الأمر عليكم فإن كنتم تريدون ترك الإسلام واعتناق الديموقراطية فانتخبوه، هذا شأنكم وقد أبلغت، اللهم فاشهد.

حدث هذا قبل أيام من عقد أحمد لطفي السيد لمؤتمر شعبي في الدائرة، ولغيابه في القاهرة، فإن شيئا من حديث المنافس لم يصل إليه، وفي اليوم الموعود، احتشدت الجموع، واختصر أحمد لطفي السيد حديثه معلنا ترحيبه بتلقي الأسئلة، التي دارت جميعها حول مضمون واحد وهو: هل صحيح ما يشاع عن أنك ديموقراطي.

وبهدوء العلماء ووقار الأساتذة، رد أحمد لطفي السيد: نعم، أنا ديموقراطي، وسأظل مؤمنا بالديموقراطية حتي النهاية.

وبقية القصة معروفة، وضحايا القصة معروفون، بل إن شئت الدقة معروفان، فقد كان بالتحديد: السرادق الذي احترق، وتأمين الترشيح الذي لم يسترد.

حد هذا في العشرينات من هذا القرن، وأصبح نادرة من نوادر الحياة السياسية

في مصر، خاصة بعد أن أصبحت الديموقراطية مطلبا شعبيًا، ودخل أحمد لطفي السيد، تاريخ السياسة المصرية من باب الديموقراطية يالواسع، بينما أهمل التاريخ اسم منافسه أو ذكره، وإن أدخله أيضا في باب من أبوابه هو باب النوادر السياسية.

شبيه بهذا ما يدور اليوم من حوار حول العلمانية، وما يطلقه أنصار التيار السياسي الديني حولها من أوصاف وصفات، فهي - والعياذ بالله - نبت شيطاني وافد، ومفهوم إلحادي دخيل، وتأثير مقصود من الإمبريالية أو الصهيونية أو كليهما معا، وكفر - ضمني - عند المعتدلين، وصريح عند غيرهم، بل قل هي إفساد في الأرض عند الطرف الأول وردة لا شبهة فيها عند الطرف الثاني، لا علاج لها إلا بالقتل بعد الاستتابة، أو في أقل القليل بالقطع من خلاف أو الصلب، وفي المقابل تراجع الساسة عن إعلان اللفظ أو التمسك به، وفضل أنصار العلمانية، أو من توقع الجميع أن يكونوا أنصارا لها أن يمسكوا العصا من المنتصف، بعد أن جعلوا أحد طرفيها علمانيا ورفضوه، ووصفوا الطرف الآخر بالثيوقراطية (أي حكم رجال الدين) ورفضوه، وفضلوا أن يقفوا بين بين، أما كنه هذا البين بين، فهو شيء غامض، تماما مثل شربة (الحاج محمود)، التي يعلن عنها حلاقو الصحة في الأرياف، مؤكدين بالإيمان الموثقة أنها مزيلة للدود، مانعة للأمراض موردة للخدود، وإذا أردت دليلا علي مدي تراجع المناخ الفكري في مصر، فدونك حزب الوفد الجديد، ولك أن تقارن بين ما أعلنه مصطفي النحاس من رفضه للدولة الدينية أو العسكرية ودعوته للدولة العلمانية وهو إعلان ثابت بشهادة مكتوبة لا يمكن إنكارها، لأنها أتت من سكرتير عام حزب الوفد الجديد، وهو نفسه من عرف باسم (ابن النحاس)، حيث كان مديرا لمكتبه ثم وزيرا في وزارته(١)، وبين بيان الوفد الجديد الذي أصدره بعد أكثر من ثلاثين عاما حين إدلهمّ المناخ، وحين عادت إلي ذاكرة قادته صورة أحمد لطفي السيد وسرادقه وتأمينه، وحين أراوا أن يدخلوا التاريخ من باب جديد، هو باب خفة الرأي، وهي لا تختلف كثيرا عن خفة اليد، غاية ما في الأمر،أن المتشل مختلف، فهو صوت لدي أصحاب الرأي الخفيف، ونقود لدي أصحاب الأيدي

---

(١) إبراهيم فرج - حسين كروم (ذكرياتي السياسية).

الخفيفة.

ما علينا، أو قل علينا أن نتجرع مرارة الزمن الرديء وأن نتأسي بأحمد لطفي السيد، علي بعد الشقة بيننا وبينه، ونحن نجد أقواما يخيرون الشعب بين الإسلام والعلمانية وكأنهما طرفا نقيض أو كان المسلم لا يكون علمانيا، وأن العلماني ليس مسلما.

موقف مشابه في رد فعله، وسوف يكون مشابها في فعله بعد زمن، فللتاريخ حركته وإيقاعه، وحركته لا تعود القهقري أبدا، وإيقاعه لا يمت للجهل بصلة، ولا للردة الحضارية بسبب، ولا لتغييب العقل بوسيلة..

قد يري القارئ أنني مبالغ في التشبيه، أو متحيز في ضرب الأمثلة، وعذره أننا في الثمانينات، وبين الثمانينات والعشرينات أكثر من نصف قرن، وهي فترة كفيلة بمزيد من تنوير العقل، وتفتح الأذهان، وتوسع المدارك وهذا كله صحيح لولا، وآه من (لولا) هذه..

إن الديموقراطية هي اللفظ الوحيد الذي يتفق عليه الجميع، ويختلف حوله الجميع أيضا، شأنها في ذلك شأن العلمانية، فأنت تستطيع أن تذكر، دون أن ينكر عليك أحد ذلك، أن كل نظام في العالم يدعي نموذج الديموقراطية الصحيحة، ويصل به التأكيد أحيانا أن يضمنها اسم الدولة فألمانيا الشرقية تسمي نفسها ألمانيا الديموقراطية وألمانيا الغربية تطبق ما يطلق عليه اسم ديموقراطية العالم الحر، وليبيا تطبق ما تسميه الديموقراطية الشعبية أو المباشرة، وفي كل الأحوال تجد نفسك أمام مأزق لا ينجيك منه أن تعود لدوائر المعارف أو حوادث التاريخ بقدر ما ينجيك أن تسلم بحقيقتين، أولاهما أن اللفظ لابد وأن يرتبط بمفهوم أو تعريف، وأن من يتحدث عن الديموقراطية لابد وأن يحدد ما يقصده بها، وأنه مسئول فقط عن مفهومه أو تعريفه، وثانيهما أن لكل دولة في العالم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، التي تفرز مفهوما لابد وأن يختلف عن مفهومها في دول أخري فالممارسة الديموقراطية والحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تختلف

جملة وتفصيلا عن نظيرتها في المملكة المتحدة، رغم انتماء كل من الدولتين إلي مجموعة العالم الحر..

هذا عن الديموقراطية، وهو ما ينطبق جملة وتفصيلا علي العلمانية..

فالعلمانية في فرنسا تختلف عنها في المملكة المتحدة، فعلي حين تنفصل الدولة عن الدين بصورة كاملة في فرنسا فإن رأس الدولة هو نفسه رأس الكنيسة ممثلا في الملك في المملكة المتحدة، وهو فرق وإن كان شكليا إلا أنه فرق، والمؤكد أن العلمانية في مصر تختلف عنهما، فهي تعني في مصر الفصل بين الدين والسياسة لكنها لا تعني الفصل بين الدين والدولة حيث توجد مساحة لتداخلهما، وقد استقر ذلك وارتقي إلي مرتبة العرف، فالدولة ترعي المؤسسات الدينية، وتختار قيادتها، وتحتفل بصورة رسمية بالأعياد والمناسبات الدينية، وتفرد للدين مساحة واسعة في وسائلها الإعلامية وفي موسساتها التعليمية، لكن ذلك كله يتم في إطار محدد، ولا يخرج بمصر عن العلمانية ولا يدخلها في إطار الدولة الدينية.

إن أنصار العلمانية يرونها فصلا بين الدين والدولة إما بقدر شامل وكامل، وإما بقدر محدود يقصر الفصل علي أمور السياسة وشئون الحكم، وفي المقابل يري أعداؤها أن الفصل مستحيل، وأن الخلط فريضة دينية، وأن الإسلام دين ودولة، وأن من يقبل بالدين ويرفض الدولة، إنما ينكر معلوما من الدين بالضرورة، ويقصدون بالمعلوم من الدين، تنظيمه (في زعمهم) لأمور الحكم وشئون السياسة وهم في إدعائهم لايقيمون الحجة ولا يفحمون، بل هم في كل واد يهيمون، فهم يحيلونك إلي القرآن، فإن ذكرت أنه لا ينطق بلسان، وأنه لم يتناول أسلوب اختيار الحاكم أو طبيعة نظام الحكم ببيان، أحالوك للشوري، فإن سألت عن كنها في تفسيرهم، وعن مدي إلزامها للحاكم، اختلفوا إلا عليك، وتنازعوا إلا حول تكفيرك وأحالوك إلي السنة، فإن ذكرت أن عهد الرسول مرتبط به، وأنه لا يقوم حجة علي اللاحقين، فأين هو الحاكم الذي لا ينطق عن الهوي، والذي يوحي إليه بما يفعل، قذفوا بك إلي حكم الراشدين، فإن ناقشت أو جادلت أو حللت، هاجوا وماجوا وادعو أنك دخلت المناطق المحرمة، فإن واجهتهم بالمنطق، تمنطقوا بإلغاء العقل، وإن واجهتهم بأخطاء

الصحابة، استعاذ البعض وأعلن البعض الآخر أن أخطاء المسلمين ليست حجة علي الإسلام، وهو قول مقبول، لكن من قال أننا نتعرض للإسلام، الإسلام في القلب والعقل معا، لكننا نحتج علي دعوتهم للحكم بالإسلام، وهو شيء جد مختلف، لأن الإسلام في رأينا دين وليس دولة (بمعني ومبني الدولة الحديث)، وضمير وليس سيفا (بمعني السيف القديم)، وعندما يأتينا المعترض علينا بالإسلام دينا فليس لنا إلا أن نخشع، وليس علينا إلا أن نخضع، للدين وليس له، وللعقيدة وليس للمتحدث باسمها، أما عندما يأتينا بدعوي الحكم بالإسلام فليس لنا حتي أن نسأله مثالا، فهو لا يتحدث من فراغ، ونحن لا نرد عليه من فراغ، وشاهدنا عليه هو التجربة، وما أظن أن أكثر من ألف عام تقصر عن تقديم تجربة أو تعجز عن تبيان نموذج..

ليس لهم إذن أ يخرجوا علينا من جديد بالدعوة للدولة الدينة، مسبلين العينين، مجتزئين للتاريخ، مبتسرين للوقائع، مزورين للأحداث، هاتفين أمام حقائق التاريخ بأنها إسرائيليات، وأمام دعاوي المنطق بأنها تغلغل للصهيونية، وأمام قوة الحجة برفع سيف التكفير، ليس لهم، ولا يعنينا، ولا يهز من إيماننا شعرة بأنهم علي خطأ أو قل علي طمع، وأننا علي حق أو قل علي يقين، وما كان لنا أن نلتفت إليهم لولا، وآه من (لولا) هذه...

ليست شجاعة أن نقول ما نقول لكنه الواجب، وليس اجتراء أن نذكر ما ننكر لكنه الحق، وليس افتراء أن ننكر ما ننكر لكنه الصدق وحسبنا أننا نرعي الوطن حقا، ونحفظ لأجيال المستقبل أملاً، ونتحسر ونحن نري العالم اليوم يلهث ركضا للأمام، بينما البعض يهرب لشعاب الجبال ويري الصاروخ فيتحسر علي الناقة ولا يري في حضارة الغرب إلا شذوذا ودعارة، ومجونا وخلاعة، وفسقا وزنا، وهو في تكراره لهذه الألفاظ يلفت أنظارنا إلي ما يهتم به، ويدغدغ حواسه، ويملأ عليه نهاره أحلام يقظة...

عذرا إذا اشتطت العبارة، فمأساتنا أننا مختلفون بما فيه الكفاية محبطون إلي أقصي المدي، مشدودون للخلف دائما حتي أنني أحسب أن الأمام لم يخلق لنا وخلق للغير، وأن المستقبل احتكار لآخرين، وأن الأمل عملة صعبة محظورة التداول وكثيرا

ما أسأل نفسي لماذا، وأحسب أنني أملك إجابة تحتمل كثيراً من الصواب، وتتلخص في أننا نقلنا عن الغير ولم ندفع الثمن، فلكل شيء ثمنه، للديموقراطية ثمنها، وللعلمانية ثمنها، وللحضارة ثمنها، ولحقوق الإنسان ثمنها، وقد دفع العالم المتحضر ثمن ذلك كله من دماء أبنائه، ووصل إلي ما وص إليه عابراً بحوراً من دم، وسائراً فوق أجساد الآلاف من الضحايا، ولهذا يعض علي ذلك كله بالنواجذ، ويتمسك به تمسك من حصل علي الشيء بجهده وجده، وعرقه ودمه، بينما تلقينا نحن كل ما سبق دون جهد، نقله الرواد إلينا فعز علينا أن نتمسك به وصعب أن ندافع عنه، وما همنا في كثير أو قليل أن نفقد جزء منه أو كلا، وأجزم أننا سوف ندفع الثمن عن قريب، إلا إذا استيقظ كل صاحب ضمير حر، وكل مخلص لوطنه حريص علي تقدمه وأعلن بأعلي صوته لا، لا للدولة الدينية، ولا لإنكار العلمانية، ولا لخلط أوراق السياسة والدين، وكلها مترادفات.

يقولون كفر، حبًا وكرامة، فمن هم حتي يحكموا بالتفكير، وحتي يخرجوا قوما من دين آمنوا به، وأخلصوا له في سرائرهم، ولم يروا فيه إلا حبا وتسامحاً، وأنكروا أن يروه سيوفًا مشهورة، وأكفانًا منشورة، وقبوراً محفورة.

لهم عقول ولنا عقول، ولهم ماض يهربون إليه ونهرب نحن منه، ولهم مستقبل يهربون منه، (ونسعي نحن إليه، وليس بيننا وبينهم إلا وطن نحلم به متماسكًا ويحلمون به ممزقا، بل ينكرون حتي وجوده، وما كان لهم أن ينكروا لولا، وآه من (لولا) هذه.. آه من (لولا) هذه.. لأنها تفتح علينا بابا من أبواب الهم يصعب إغلاقه، ويسهل الاندهاش أمامه للوهلة الأولي، حين نردف خلف لفظ (لولا)، هزيمة الخامس من يونية عام ١٩٦٧، ولا عجب ولا اندهاش ولا إقحام في ذكر هذه الواقعة أو الفجيعة أو المأساة، فهي ليست منبتة الصلة بالموضوع، بل هي صلبة ولحمته وسداده، فهي لم تكن أبدا هزيمة لجيش، ولا لنظام، ولا لشعب، بل كانت هزيمة لأمل عظيم، في اقتحام معترك التقدم، وتحطيما لقيادة وثق بها الشعب كل الوثوق، ونازل لها طائعا عن كثير من الحقوق، لقاء حلم بالحضارة، ووعد بلقاء مع القدر، وتحد للشرق والغرب معا، وعناق بالأحضان للمصانع والمزارع ولأوربا

والذرة والفضاء، ولأن وجان الشعب لا ينسي ولا يتأسي، ولأن مرارة الهزائم العظمي لا تختزل ولا تمحي، فقد احتاج الأمر إلي عقد كامل حتي يتمثل الشعب الهزيمة، وحتي يستوعب أبعادها وحتي يفرزها آخر الأمر فيما نراه من تعامل مع الحضارة بإحساس المنهزم، ومع التقدم بمشاعر المتخلف، ومع العلم بقدرة العاجز، ومع الفضاء بمنطق القاهر والظافر، ومع الأوبرا بمنطق عدوية، ومع العقل بمنطق الازدراء، ومع الفن بشهوة الاشتهاء، ومع النصر بإرجاعه إلي الملائكة، ومع نظام الحكم بالدعوة لعودة الخلافة، ومع الأخوة الأقباط بالدعوة لفرض الجزية، ومع أنفسنا بالجري خلفا، فإذا كنا لا نلاحق أنشتاين، فلنلحق بابن حيان، وإذا كنا عاجزي عن فهم فولتير، فلنمسك بتلابيب ابن تيمية، وإذا كنا مرتعشين أمام الصاروخ فلنتماسك أمام السيف، ومن لنا بقائد مثل الوليد، وحاكم مثل الرشيد، وسياف مثل مسرور وجارية مثل شهرزاد، تبدل واقعنا حلما، وتملأ رؤوسنا بأقاصيص الرخ والساحرة والسندباد، وتمسح عن أذهاننا أفانين الحضارة، وعقد العلم والعلماء، فإذا هي ملساء كالدمشق، بيضاء من غير سوء، لا تقدر - مثل شهرزاد - علي مواجهة الصباح، ولاتستطيع أن تشارك العصر في مقولاته فتسكت عن الكلام المباح.

نحن إذن أمام استثناء من القاعدة، لا يجوز أن يقاس عليه، وأمام مبرر قوي قد يفسر لنا ما نراه ونستنكره، وأمام انعطافه للتاريخ لا أحسب أنها جزء من مساره الصحيح، ولا أشك أنها إلي انتهاء.

لا دهشة إذن - إذا عدنا لطرح ذات الأسئلة التي طرحناها في بداية هذا القرن وحسبنا أنها قد حسمت وانتهي الأمر.

ولاعجب إذان - إذا حلمنا من جديد بسعد زغلول رسولا للوحدة الوطنية، وبقاسم أمين محررا لمرأة، وبمصطفي كامل باعثا للمصرية، وبطلعت حرب منقذا للاقتصاد، وبمحمد عبده إماما من أئمة الاجتهاد، ومحمد فريد علما من أعلام الجهاد..

ولا غرابة إذن - إذا أتي الاجتهاد المعاصرعلى يد حافظ سلامة، والجهاد المعاصر

علي يد عمر عبدالرحمن، والاقتصاد المعاصر علي يد تجار العملة، والسياسة المعاصرة علي يد الصباحي، وتحرير المرأة العصرية علي يد صافيناز كاظم..

لا دهشة ولا عجب ولا غرابة

الغريب أن نندهش

والصحيح أن نتعجب..

والصحيح أن نتأمل..

يهتف حافظ سلامة وامسيراه..

ويهتف عمر عبدالرحمن واجهاداه

ويهتف الصباحي وادعماه

وتهتف صافيناز واحجاباه

ويطيل ثلاثة من رؤساء الأحزاب لحاهم تحسبا وشفاعة مذكرين إيانا بقول الشاعر(*):

ألا ليت اللحي كانت حشيشا

فنعلفها خيول المسلمينا

ونحن جميعا مبتسمون صامتون، لا هون، كأن هذا يحدث في واد غير الواد، وبلاد غير البلاد، ولعباد غير العباد، وكان الهتاف ليس موجها إلي شعب يجهل الماضي، وكأن المسيرات ليست موجهة إلي شعب يطحنه الحاضر، وكأن اللحي ليست للمزايدة علي شعب يؤرقه المستقبل، ولا يكلف الواحد منا نفسه عناء الرد، متصورا أن الصمت كاف، بينما الصمت إحدي الراحتين الموت أو الانتحار..

يتنادي شباب الجماعات الإسلامية بهدم نظام الدولة بالعنف، لأنه في رأيهم فساد وإفساد، وجهل وجاهلية، وكفر وإلحاد، ويبتسم المعارضون للنظام مرددين في

(*) ابن مفرع في هجاء ابن زياد

دواخلهم، دعوهم يلقنون النظام درسا، وياحبذا لو أسقطوه، ويبتسم المؤيدون للنظام مرددين في كبرياء، هذا شباب طائش لا يعرف حقيقة الإيمان، ونحن قادرين علي إقناعه بفلان وفلان، ويتناسي المعارضون أن السفينة إن غرقت فبالجميع، ويتجاهل المؤيدون أن الكلمة لا تصمد للخنجر، وأن فلانا محسوب علي جهاز الدولة ذاته، وهكذا ندور، ونحن جميعا نبتسم، في حلقة مفرغة، نواجه الجهل بالصمت فيبدأ التخلف، الذي نواجهه بالتشرذم فيبدأ العنف، الذي نواجهه بالتراجع فيزداد الجهل ويتزايد التخلف ويتضخم التجمع ويتصاعد العنف..

ولا حل إلا بكسر إحدي جوانب الحلقة.

ولا صمت أمام الجهل..

ولا سبيلة أمام التخلف..

ولا تشرذم أمام التجمع..

ولا تراجع أمام العنف.

وأحد جوانب الحلقة المفرغة هو ما نتعرض له، وأقصد الجهل..

فإنكار العلمانية جهل بالحضارة الحديثة..

وإطلاق صفة الكفر علي العلمانية جهل بالعلمانية..

والدعوة للدولة الدينية جهل بحقوق الأنسان..

والمناداة بعودة الخلافة الإسلامية جهل بالتاريخ..

والحكم علي الدولة التي نعيشها، وهي دولة علمانية المبني والنظام، بمفاهيم الدولة الدينية جهل بالواقع، وادعاء أن الدولة الدينية سوف تكون مدخلنا إلي التسامح الديني جهل بالحقائق. فطبيعة الدولة الدينية تتناقض مع مفهوم التسامح الديني، لأن صاحب الدين يراه حقا مطلقا، ويري المخالفين لعقيدته علي باطل مطلق،

ويري في استمالتهم إلي دينه إن أمكن واجبا مقدسا، فإن لم يمكن فإن قهرهم علي اعتناق عقيدته يحفل نفس الدرجة من القداسة..

إن التسامح الديني، وهذه حقيقة قد تفزع البعض، مفهوم حضاري أكثر منه مفهوما دينيا، فالتوراة تري في اليهود شعب الله المختار، والإنجيل حافل بلوماليهود وتوبيخهم وتقريعهم، والقرآن صريح في اتهام من يزعمون أن المسيح ابن الله أو أن الله ثالث ثلاثة بالكفر الصريح، وحين تصبح الدولة دينية، فإنه بسلطانها لا تتسامح أبدا مع الكفرة إلا في ظروف النشأة والفتح، تحسبا لردود فعل الأغلبية، وليس لنا أن نذهب بعيدا إلي التاريخ، أو إلي صفحات كتب الفقه، التي أفردت مساحة واسعة لما أسمته بالشروط المستحبة في معاملة أهل الذمة وهي شروط لا أعرف لها مصدرا، وا أعرف لحبها سندا، وغير أنها علي تخلفها وعلي مجافاتها لروح الإسلام السمح، بل لروح أي دين، لم تغب عن وجدان شبابنا الغض المجاهد بعقيدته (القابض علي جمر دينه) الممتلئة صحف المعارضة بالدفاع عنه، والمزايدة عليه، ودون ما كتبه أحد هؤلاء المجاهدين المجتهدين في كتاب أصدرته دار (الزهراء للإعلام العربي)(١) حيث ذكر ما نصه (وتكلم كثير من أهل الفقه عن شروط أخري «مستحبة» تضاف إلي هذه الشروط «المستحقة» منها: لبس الغيار وهي الملابس ذات اللون المخالف للون ملابس المسلمين لتمييزهم عنهم، ومنها كذلك ألا تعلو أصوات نواقيسهم وتلاوة كتبهم، وألا تعلو أبنيتهم فوق أبنية المسلمين، وألا يجاهروا بشرب الخمر أو يُظْهِروا صلبانهم وخنازيرهم، أن يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بندب عليهم ولا نياحة، وأن يمنعوا من ركوب الخيل)(٢).

ويذكر الكاتب بعد ذلك أن هذه الشروط ليست ملزمة للمسلمين لأنه لم يجد

---

(١) عبدالجواد ياسين (مقدمة في فقه الجاهلية المعاصرة ـ دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولي عام ١٩٨٦ ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) بديل ذلك بالطبع في العصر الحديث هو ركوب السيارات.

علي إلزامها دليلا من السنة، لكنه لايلبث أن يستدرك قائلا (وإن كنا لا نجد فيهما وأي في الكتاب والسنة دليلا علي منع أو تحريم)، ولابأس أن أنقل للقارئ بعضا من آراء ذلك المجتهد، الذي نشر كتابه كما ذكرنا عام١٩٨٦، حتي يتبين القارئ إلي أي مدي يصل التعصب بأصحابه، والاجتهاد المعاصر بأقطابه بمن يسمون أنفسهم بالإسلاميين، اقرأوا معي(١) (أصبح من شعارات القوة المقدسة أن «الدين لله والوطن للجميع» هو الشعار الذي يصفه أحد الصحفيين بأنه «صار جزءان مكونات الشخصية المصرية الحديثة»)

وهو شعار ساذج ينطق مع قائله بغياب وعيه كليه بقضية الإسلام، فضلا عن غياب علمه بحقائقه الأولية(٢)، ففي «دولة الإسلام» ـ أيا كان اسمها، ينقسم الناس إلي قسمين: المسلمين وغير المسلمين، فأما المسلمون فهم أصحاب الدولة والسلطان والقائمون علي الناس بالقسط، وأما غيرهم فهم أهل عهد وذمة إذا رضوا، فلهم عهدهم وعلي المسلمين برهم وهم تحت السلطان، وإن لم يرضوا فهم أهل حرب وعدوان).

هل هناك دليل أبلغ علي ذلك القدر من التفرقة العنصرية التي يدعوا إليها في (دولة الإسلام)، تلك التي تعطي المسلمين وحدهم الحق في أن يكونوا أصحاب الدولة والسلطان والقائمين علي أمر الناس، بل إنني أدعو القارئ إلي تأمل المزيد من آراء الكاتب حين يقول(٣): (ولذلك يحلو للإقلية النصرانية في مصر أن تتحدث كثيرا عن «الوحدة الوطنية» فهم في ظلها والمسلمون سواء، فلا جزية يعطونها عن يد وهم صاغرون، لا إحساس بالدينونة لحكم المؤمنين،وأما في ظل دولة الإسلام أيا كان اسمها ـ (فلا مفر من الجزية، ولا مشاركة في الحكم، ولا اعتماد عليهم في

---

(١) امرجع السابق ص٥٨

(٢) يقصد سعد زغلول.

(٣) المرجع السابق ص٥٩

دفع أو جهاد، وإنما هم دوما في حالة ينبغي أن تشعرهم بقوة الإسلام، وعظمته وسموه، وبره، وخيره، وكرمه، وسماحته، أي في حالة تدفعهم ـ علي الجملة ـ للدخول فيه اختيارا)(١).

ولعلي أسائل نفسي كما يسائل القارئ المستنير نفسه، أيعقل هذا؟! أيعيش هذا الكاتب في القرن العشرين؟ ودعك من إمكانية أن يحدث بعض ما أشار إليه، فدونه أرواحنا نحن المسلمين قبل الأباط، ودونه العصر الذي يتصور البعض قدرتهم علي الهروب منه، ودونه الحضارة التي أفلتوا منها،لكنهم لا يملكون أن ينزعوها عنا أو ينزعوانا منها، ودونه الثقافة التي يسمونها الغزو الفكري ومدارة للعجز، وقصورا عن تجاوز الأغاني للأصفهاني عند القلة المثقفة منهم، ورجوع الشيخ إلي صباه عند الكثرة، ودونه حقوق الإنسان التي تقف حجرة عثرة أمام خيالاتهم المريضة.

ما سبق واضح كل الوضوح، ومضمونه أن الدولة الدينية سوف تكون مدخلا إلي تمزيق الوطن الواحد، وبمعني أدق إلي وضع دخلي تصبح فيه الفتنة الطائفية حلما بالمقارنة بما يمكن أن يحدث إذا سيطر أنصار الدولة الدينية علي الحكم في مصر، في ظل مناخ يعبث به أمثال هذا المتحضر، المتنور، السمح، ولا حل إلا بالعلمانية، تلك التي يصبح فيها أنصار مثل هذا الفكر جزءا من كيان المجتمع الفكري، يعرض فكره بدلا من فرضه، ويدافع عن منهجه بدلا من دفع الشعب إلي تبنيه، ويواجه الآخرين بدلا من توجيههم، ويفكر كما يحلو له دون أن يملك تكفير الآخرين، وحتي إن كفرهم ففي قاعات محاضراته، وفي حدود منتدياته، وبينه وبين نفسه دون أن يملك فرض رأي بالقسر وإلا تعرض لسيف القانون، أو أن يلجأ للعنف وإلا واجهته الشرعية بعزله عن المجتمع حرصا علي النظام العام، وأسوأ ما يحدث في مواجهة هذا التيار، أن تكون الدولة علمانية وتسلك سلوك الدولة الدنية، خوفا أو تحسبا أو عجزا، فتتغافل عن سطو القلة علي المتنزهات العامة تحت شعار تحويلها إلي مساجد خوفا من أن تتهم في دينها أو في عقيدتها، وتتسامح أمام السلاح الأبيض

---

(١) لاحظ وتأمل معي لفظ (اختيارا) وقارنه بما يسبقه.

وغير الأبيض خوفا من أن يصفها البعض بأنها تحارب (الإسلاميين، وتتصدي للدفاع عن آرائها مستخدمة رجال الدين (الرسميين)، وموثقة لدفاعها بالأسانيد الفقهية وليس بنصوص الدستور أو صحيح القانون أو واضح المصلحة.

إن (الأذكياء) الذين دفعوا برجال الدين إلي الفتوي بأن المشاركة في انتخابات مجلس الشوري واجب ديني، وأن التقاعس عن تلك المشاركة مخالفة لجوهر ما يدفع إليه الإسلام، مخطئون أشد الخطأ لأنهم يعطون لتيارات التطرف حجة دامغة في الدفاع عن آرائهم، فالدين هو الحكم إذن وليس الدستور والقانون، والعباقرة الذين تصدوا للدفاع عن معاهدة يالسلام بنصوص القرآن وصحيح السنة مخطئون ومورطون لمن دفع بهم، وسعد بهم، وغرق بهم، حين أعطي للمناهضين سلاحا يتحاورون به، ويجدون فيه ويستندون عليه، وأقصد القرآن والسنة، ففي الدين متسع دائما لأقصي التطرف، تماما كما أن فيه متسعا أقصي التسامح، وأرجعوا إلي قول الإمام علي بن أبي طالب، «وإن الإسلام حمال أوجه» وعودوا إلي وقائع التاريخ وتذكروا وجها من وجوه الإسلام، كان وراء ظهور الخوارج واستبسالهم في القتال وقتلهم لعلي ابن أبي طالب نفسه..

الأمثلة كثيرة وعديدة، والتناقض واضح ومرفوض فأنت في الدولة العلمانية تقبل وترفض إنطلاقا من دفاعك عن المصلحة العامة وفهمك؛ لها، وبمقياس واحد يلزمك وتلتزم به وهو الدستور والقانون، وإذا كان فيهما عجز أو قصور فعليك أن تتلافاه بالتعديل، أما أن تهملهما، وتدافع عن قراراتك مستندا إلي ما تعتقد أنه صحيح الدين أو سليم الاجتهاد، فأنت بهذا تعطي الاخرين سلاحا يطعنونك به، لأنك استعرت سلاحهم وأعطيتهم المجال لتبرير ما يفعلون، وإنكار ما تفعل، وإهدار دمك لأنك لن تستطيع مع تطرفهم صبرا، ولا مع انغلاقهم مواجهة، وسوف يخرج عليك، كما حدث في إحدي صحف المعارضة، ومن يستنكر أن رئيس الدولة لا يؤم المصريين في صلاة الجمعة(*)، وأنه كان صحيح الإسلام حقا، ومؤديا للفرائض فعلا،

(*) الأستاذ محمد عبدالقدوس في عموده (أبناء البلد) في جريدة الشعب.

فليؤدها أمام المسلمين وإماما لهم، وقد يكون منطقا مقبولا عندما تصبح الدولة دينية بالفعل، أما في ظل الإطار الحالي للحكم فنحن لم ننتخب الرئيس لكونه أكثرنا إيمانا، أو لعلمنا أنه أكثرنا تفقها في الددين، أو اسباغا للوضوء ، أو تأدية للفرائض، بل لأننا رأينا أنه أكثرنا ـ من وجه نظرنا ـ قدرة علي الدفاع عن الدستور والالتزام به، والحفاظ علي القانون، والإلزام به، وهذا هو المقاس الذي نحاسبه عليه، ولا مقياس غيره..

الوضوح هنا مطلوب ، وإن كان قياسا علي البعض ممن ترهبه الألسنة المشرعة واتهامات الكفر المقذعة وتشنجات العنف المفزعة، وهي كلها لانزيد أن كونها ظواهر أمراض نفسية أسأنا الظن، أو ملامح تخلف فكري وثقافي أن أحسناه.

ولعلي قبل أن أنتقل إلي النقطة تالية، مطالب أن أتوقف قليلا لكي أجيب علي سؤال لابد وأنه قد خطر علي بال القارئ وهو يقرأ ما كتبت في الصفحات السابقة، وحيث يتساءل عن سر حماسي في الدفاع عن العلمانية، واللذود عن الوحدة الوطنية، ، رغم أن أصحاب الرأي من المسلمين والأقباط يتعمدون دائما عدم الخوض في هذه القضية، لأنها شائكة في تقديرهم، وحساسة في رأي الجميع..

أما الحماس فلا أنكره، وأما السر وراءه فهو حبي لمصر وخوفي عليها، وإدراكي أنها تعرف مسلمين أو أقباطا،وإنما تعرف المصريين والمصريين فقط، ويقيني بأن كوني مسلما لا يعطيني ميزة عن الأقباط، بمقياس الوطنية إلا في جانب واحد هو أنني أقدر منهم علي التعبير عن قضية الوحدة الوطنية، وعلي قول ما أوقن أنه في صدورهم وما يودون قوله حفاظا علي الوحدة الوطنية، وما يخشون في ذات الوقت قوله، حفاظا علي الوحدة الوطنية أيضا وإيماني بأن أقصر السبل إلي حل المشاكل هو المواجهة، والوضوح، وقد تكون المواجهة قاسية لكنها أرحم من الهروب ، وقد يكون الوضوح مؤلما، لكنه أقل ضررا من التجاهل، وأحسب أن من قرأوا ما كتبت بأعينهم، وأنكروه بأصغيرهم، قلبهم ولسانهم، يستحضرون الآن ردا جاهزا علي ما ذكرت من أقوال، وما استخلصت من نتائج، مضمونة أنه ليس هكذا الإسلام، وتتداعي إلي أذهانهم آيات وأحاديث تدعو لحسن معاملة أهل الكتاب،والنهي عن

أذاهم، وما كان لمثلي أن ينكر ذلك أو يتجاهله، وما كان لهم في المقابل أن ينكروا أننا لا نعرف الإسلام في الدولة الدينية إلا علي يد المسلمين، وأننا نؤمن معهم بأن الإسلام كان آخر الرسالات، وأن محمدا كان آخر الرسل، وأن من أتي بعده كان بشرا، وأن ما فعله البشر بمخالفيهم في العقيدة كان من تصوروا أنه حكم الله في الأمر، وأنه قابل للتكرار من جديد، علي يد من يرون في الشروط (المستحبة) اثما، ولا يجدون فيها خروجا عن جوهر العقيدة أو مروقا عن صحيح الدين، وأنهم بقدر ما يجدون ونجد للسماحة تأصيلا، بقدر ما يجدون ونجد معهم للتعصب أصلا، وللشطط تبريرا، فالسماحة في الدين، كل الدين، والتعصب في الحكم بالدين، أي حكم بالدين، والشطط وارد حين لا يصبح رأي الحاكم رأيا بل حلا لا، وحين لا يصبح رأي المعارض اجتهادا بل حراما، وحين لا يصبح المخالف للعقيدة كتابيا بل اثما، وحين تصبح ممارساته الدينية تحديا لمشاعر الأغلبية، وجهره بعقيدته استفزازا للجمهور، وخروجا علي جنسية الوطن التي هي والعقيدة وجهان لعملة واحدة، ولعلي سائل للمنكرين لما أكتب، والمستنكرين لما أحتج به، عن علة رفضهم لما نعيشه الآن من قدر من قدر متاح وممكن من المساواة بين المسلمين والأقباط علي بساط الانتماء للوطن، وما الذي يقلقهم في ذلك؟ وما الذي يجدونه منافيا للإسلام فيه؟ وما الذي يتناقض في ظله في دعواهم السماحة والتسامح والرحمة والمساواة، والعدل والمودة؟

إن كان فيه شطط فليدلونا عليه، فربما رجعنا معهم ورجعوا بنا إلي الحق، وإن كان فيه خروج علي العقيدة فليدلونا علي موطن الخروج فنلتزم معهم، ونستجيب لدعواهم، وإن لم يكن فيه ولن يكون، فليسمعوا لي فإني لهم محذر، وعليهم شفيق.

نحن كثرة وهم قلة، ونحن مستقبل وهم ماض، ونحن هادئون وهم صاخبون، وما أحسب أفعالهم إلا دافعا لنا للرد، وما أحسب أقوالهم إلا نذيرا لنا بالمواجهة، وساعتها لن يغني عنهم صخب الهذيان، ولاسجع البيان، ولاعنف الغلمان، غير أن من حقهم عليّ أن أبصرهم وأن خذ بيدهم إلي الصواب، وأن أرشدهم إلي الطريق

الصحيح قبل فوات الأوان ومعالمه، وأقصد بها أسس الدولة العلمانية الي تتمثل فيما يلي:

أولا: أن حق المواطنة هو الأساس في الانتماء، بمعني أننا جميعا ننتمي إلي مصر بصفتنا مصريين، مسلمين كنا أم أقباطا.

ثانيا: أن الأساس في الحكم للدستور، الذي يساوي بين جميع المواطنين، ويكفل حرية العقيدة دون محاذير أو قيود.

ثالثا: إن المصلحة العامة والخاصة هي الأساس التشريع.

رابعا: إن نظام الحكم مدني، يستمد شرعيته من الدستور (بالمفهوم السابق) ويسعي لتحقيق العدل من خلال تطبيق القانون (بالمعنى السابق) ويلتزم بميثاق حقوق الإنسان (بمضمونه الحضاري العام).

وأكاد أتصور أن ماسبق كله يمثل جوهر ما نعيشه اليوم، وما يسعي مثلي لتثبيته وجعله أكث تحديدا ووضوحا، وما يسعي البعض إلي تقويض دعائمه، وهدم أسسه وأركانه، أنه يتناقض بالكامل مع مفهومه لولة دينية، أجزم بأن العصر لا يتسع لها، وأخشي أن ينعطف البعض بمصر إليها، فندفع جميعا الثمن، وسوف يكون ثمنا غاليا بالفعل.

وأعود إلي ما بدأت به، حدث ما حدث لأحمد لطفي السيد حين دعا إلي الديموقراطية، وتسود الديموقراطية اليوم، بل وتصبح أملا ومطمحا..

ويحدث ما يحدث اليوم للعلمانية وأنصارها، وسوف تسود في المستقبل وتصبح أملا، بل لعلها الأمل الوحيد، ذلك لأن للتاريخ كما سبق وذكرت حركته وإيقاعه، وحركته لا تعود القهقري أبدا، وإيقاعه لايمت للردة الحضارية بصلة ولا للجهالة بسبب.

الفصل الثالث

مقـــالات ساخنــــة

هـذه مجموعة مقالات نشرت فى الصحـف المصـرية وكان لهـا صدى واسـع ورد عليهـا صحفيون وكُتاب وقد أثارت ضجة في حينها

لـــذا

فقـد أسميناهـا مقـالات ساخنـــة

لأنها حقًا كانت ولا تزال ساخنة

على الأرغول [1]

في جريدة (الوفد)، واذكرها مرة ثانية (جريدة الوفد)، في الصفحة السادسة بتاريخ ١٣ أبريل نشر الأستاذ خيرى فايد تحت عنوان (ليس للعلمانية مكان في دولة الإسلام) ما نصه (من المعلوم أن العلمانية نظام من المبادئ والتطبيقات انتهى إلى رفض كل صورة من صور التدين. وقد نشأت في أوروبا ومرت بمرحلتين. وفي الأولى اكتفت بفصل الدين عن الدولة. بمعنى ألا يكون لرجال الدين دخل في السياسة أو الاقتصاد.. إلخ. أما في المرحلة الثانية فقد جاهدت العلمانية لإقصاء الدين عن كل الحياة، فرفضته رفضاً قاطعاً وعلمت على وأده والقفضاء عليه. وليس للعلمانية مكان في الدولة المسلمة).

(٢)

في مذكرات الاستاذ ابراهيم فرج نا ئب رئيس حزب الوفد، التى نشرها حسنين كروم تحت عنوان (ذكرياتي السياسية)، ص (٥٤)، ذكر ابراهيم فرج أن (مصطفى النحاس) طلب من (نهرو) عندما زاره أن ينقل إلى عبد الناصر نصيحته بأن تصبح مصر دولة (علمانية)ديمقراطية، وأن يتحاشى أن تصبح مصر دولة عسكرية أو دولة دينية.

(٣)

حديث الأستاذ خيرى فايد عن أن العلمانية (ترفض كل صورة من صور التدين) وأن هناك مرحلة ثانية للعلمانية (رفضت الدين رفضا قاطعا وعملت على وأده والقضاء عليه).

اجتهاد من بنات أفكاره واختراع لايملك دليلاً واحدا عليه، ونحن نشكر له لأننا عشنا وشاهدنا مصريًا من أبناء مصر، يشارك في تأليف النظريات السياسية، ويضيف ويخترع، ولايكتفى بالنقل عن الآخرين.

---

(١) الاحرار ٦ / ٥ / ١٩٩١، العدد ٧٠٠.

(٤)

الأوله آه .

والثانية آه.

والثالث آه.

الأولة شخص وفدى قال كلام للناس.

الثانية أحلى كلام منقول عن النحاس.

والثالثة بعض الكلام خايب وماله أساس.

الأوله شخص وفدى قال كلام للناس وأذانى.

والثانية أحلى كلام منقول عن النحاس وأشجانى.

والثالثة بعض الكلام خايب وماله أساس وبرانى.

الأوله شخص وفدى قال كلام للناس وآذانى..

عشان فى الوفد.

والثانية أحلى كلام منقول عن النحاس وأشجانى..

زعيم الوفد

والثالثة بعض الكلام خايب وماله أساس وبرانى..

وعيب ياوفد

أما مصر فلا بواكى لها(*)

يتصور البعض أن كل شيء في مصر مستباح، إذا عجزوا عن الهجوم علي نظام الحكم في بلادهم استباحوا الهجوم علي نظام مصر، وإذا منعوا من العرض حتي التفصيلات في حياتهم أباحوا لأنفسهم التدخل في أخص خصوصيات الحياة المصرية بدءا بالسياسة الاقتصادية وانتهاء بحوادث الاغتصاب، وإذا عجزوا عن إقامة أحزاب في عواصم بلادهم استعاضوا عنها بفتح (بوتيكات) سياسية قاهرية يستعينون فيها ببعض ضعاف النفوس، الذين يحلو لهم الحديث عن المصالحة السياسية مع الأنظمة التي تعلن شن الحرب علي مصر، بالإعلام تارة والإرهاب تارة أخري، يغريهم علي ذلك سماحة مصر، وإعلانها مرة بعد مرة أخري أنها الأم الرؤوم، إنها أكبر من أن ترد، وأعلي من أن تعالج الإرهاب بالإرهاب، وارقي من أن تواجه العنف ضد الأبرياء بعنف مماثل، وهو أمر محسوب لمصر لا عليها.

مطلوب من هؤلاء الناصرين لكل مهاجم أن يعلنوا اليوم موقفهم، وأن يعلنوا رأيهم إزاء ماحدث بالأمس، وما حدث من قبل ذلك وما هو متوقع الحدوث، حين يراق دم المصري، ليس بيد إسرائيل أو أعوان الإمبرالية، وإنما بيد من ينتسبون للعرب ومن شاهدناهم جميعا بالصوت والصورة في حادث لارنكا يتنادون، أبا مازن وأبا السؤدد وأبا الهول، بينما رصاصهم يحصد رجال الصاعقة المصريين، وقبلها وهم يحررون الأرض المغتصبة بقتل يوسف السباعي، وأمس وهم يتبادلون النكات والغناء والرقص بينما رصاصهم يحصد ركاب الطائرة الأبرياء.

لقد تصادف أن حدث ما حدث في ذكري المولد النبوي الشريف، فتذكرت الرسول العظيم حيث تفقد قتلي معركة أحد. ووجد بينهم عمه حمزه، ارتفعت أصوات الباكين علي غيره من الشهداء بينما جثمان عمه الممثل به لا يجد من يبكيه، فانحدرت الدموع علي وجنتي الرسول وهو يردد كلمته الحزينة الباكية (أما حمزه فلا بواكي له)...

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٨٥.

تذكرت ذلك وأنا أقرأ في إحدي اصحف المعارضة مانشيتا في الصفحة الأولي نصه (تسؤلات حول الدور الأمريكي في مواجهة المختطفين)، وبحثت عن سطر واحد يدين المختطفين أو من وراءهم فلم أجد، ووجدت لساني يردد ، أما مصر فلا بواكي لها، فها هي الأصوات العالية تدافع عن الغير، وتنسب إليهم الانتصارات الوهمية، وتتنافس في تبرير أخطائهم، وتزايد علي الاقتراب منهم، وتسعي إلي رفع شعاراتهم وأعلامهم، تؤيدهم حتي لو سعوا إلي تحرير القدس مرورا بشركة مصر للطيران، تدعو في الإرهاب إلي ما أسمته (ضبط النفس) وتشكك في كل ما تفعله مصر محاولة الإيهام بأن قرار اقتحام الطائرة كان قرارا أمريكيا أو أن أمريكا كانت وراءه، وكأن مصر العزة قد أصبحت حرما مستباحا للغير، ويعلم الله أنها إن استبيحت فبيد قلة من أبنائها، لا يرعون للوطن حرمة، ويفضلون (الجار) علي ابن الدار، ويقارنون كما قارن بعض السلف بين الحق علي لسان علي والطعام الشهي علي مائدة معاوية فيفضلون الأخير.

وأرجو أن تصحح(*)

الأستاذ صلاح منتصر...

قرأت مقال سيادتك المعنون بـ (الطيب الذي شنقوه) أكثر من مرة متسائلا في كل مرة عن قصد المقال مستبعدا أن يكون القصد تبرير حكم الإعدام في قضية من قضايا الرأي أيا كان مضمونها، متوقفا عند تحسرك في نهاية المقال علي من أسميتهم بالدعاة الحقيقيين الذين أعدموا في مصر ولم يجدوا كلمة يخطها كاتب تطلب لهم الرحمة ومبعث علمي (أرجو أن تصحح لي) أن ذلك كله لم يكن بسبب خلاف نظام الحكم أو إرهاب مسلح يسعي لفرض الرأي بالقوة وتبقي ملاحظة (إجرائية) لا أري أنها هينة لأنها تتعلق بجوهر الإنسان وتتمثل في المحاكمة لمدة ساعة واحدة، تنفيذ حكم الإعدام خلال ثلاثة أيام، وعدم مراعاعمر الرجل الذي بلغ الثمانين، وتنفيذ الحكم أمام هتافات الآلاف،وحضور الأربعة من زملائه المحكوم عليهم بالإعدام للتنفيذ تمهيدا لاستتابهم وأخيرا لست تجميعا أو ماركسيا لكنني أرحب بمن أقف معه... أو يقف معي في معسكر حقوق الإنسان، وكنت ومازلت أعتبرك واحدا منهم.

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ٥ / ٢ / ١٩٨٥.

لله الحمد(*)

نشر الأستاذ صلاح منتصر في عموده اليومي بالأهرام بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٨٦ تحت عنوان (الكفاح الحقيقي) رأيا عبر فيه عن إيمانه بحتمية لجوء المرأة إلي المطالبة بعودتها إلي البيت بشرط أن تتقاضي من الدولة أجرًا يساعدها علي التربية، وقد أوضح ما يقصده بالتربية بأنها تربية الأولاد، وأيضًا تربية الرجل الزوج، وقد أكد دعواه برسالة لا تخرج عن نفس المضمون تلقاها من عضوة بمجلس الشعب.

ولعله من نافلة القول أن ألفت النظر إلي أن تعبير (تربية الرجل الزوج) يحمل من الإهانة أكثر مما يحمل روح الدعابة، ويبعث علي التعجب أكثر مما يبعث علي الابتسام، وإن كان للابتسام موقع في ثنايا هذه الدعوة المحزنة، ولعلي انتهزها فرصة لكي أقلب مع القراء ذلك الحزن علي وجهه، فوجه منه أن تواكب هذه الدعوة نهاية القرن العشرين وأن تصدر بعد أكثر من نصف قرن علي اقتحام المرأة للحياة العامة في أغلب المجالات، بل إن شئنا الدقة فيها جميعا عدا ما وقف القانون بالنسبة إليها حائلا، ووجه آخر للحزن أن يكون مضمون هذه الدعوة قوة عمل منتجة تتجاوز الخمسة ملايين في وقت نحن أحوج ما نكون فيه لزيادة القدرة الإنتاجية كما وكيفًا، وأن تتمثل وسيلة الكاتب في دفع عجلة التنمية في مصر في استبدال البطالة (المقنعة) بالبطالة (الكاملة)، ووجه ثالث أن حرية الكتابة يقابلها الإلتزام بالإنتقاء وليس من الإنتقاء في شيء أن يعرض الكاتب آراء شخصية تضع قيدًا علي حرية الآخرين وحقهم الإنساني والدستوري وتعاند حركة التاريخ الإنساني إلي الأمام، ووجه رابع أن ننشغل معا بدعوة لا سابقة لها في أي مكان أنها ببساطة غير ممكنة ولاجدوي منها إلي شغل الرأي العام بعض الوقت دون فائدة، وزيادة استهلاك أدوية السكر والضغط والأكتئاب النفسي في وقت نحن أحوج ما نكون فيه لضغط الاستيراد والاستهلاك، أما الوجه الأخير فهو ما ورد برسالة السيدة عضوة مجلس الشعب والتي أكد فيها نفس الدعوة مع الإشارة إلي (الإسلام)، في مقدمة ما تدعو

(*) نشر في الأهرام بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٨٦.

إليه، ولا أحسب أنها وجدت في الإسلام سنداً لما تقول، وأحسب أيضاً أنه من ضعف الحجة وليس العكس أن نستخدم الإسلام فيما ندعو إليه بينما هو بريء من كل ما يعوق حركة المجتمع في سبيل التقدم تأكيداً على قيم الحرية والإنتاج والعمل، ولعلي لا أنهي هذا التعليق دون أن أتعجب من أن تتصدر لهذه الدعوة (عضوة) بمجلس الشعب وليس (عضوا)، وأن يكون موقع العضوة أن تدعو لهذا الرأي وليس أن تواجه بدفاع مضاد، لكنه يبدو أن (المتنبي) كان صادقا كل الصدق حين قال:

لك الحمد أما ما نحب فلا نري

ونسمع مالا نشتهي.. فلك الحمد...

ولله الحمد في كل حال...

تعقيب أخير(*)

لك الشكر أولاً علي النشر الكامل وثانياعلي التعليق الهادئ، وأستأذنك في توضيح أربع نقاط وردت في ردك علي، أولها ما يتعلق بقولك أنني (في معسكر حقوق الإنسان) أعطيت الحاكم حق إعدام الذي حاول الإنقلاب عليه، وردي أنه حق المجتمع وليس حق الحاكم، وأن من يرمي قنبلة يدوية لا يواجه بابتسامة حانية، ومن يلبس حزاما ناسفا لا يقابل بالاحضان، وأن هذا لا ينطبق علي الإخوان انطباقه علي الجهاد أو الألوية الحمراء، وأنه لاعلاقة لذلك بقضية محمود طه، الذي لم يرم إلا بمنشور مطبوع ولم يرفع إلا صوتا عاليا، وثانيهما ما يتعلق بدعوي محمود طه التي أدهشتني بخروجها علي الإجماع في مضمون العقيدة، لكنه خروج يجب أن يواجه بالرأي الصائب والحجة المقنعة، وفي علماء الإسلام ما يكفي وزيادة، أما أن يواجه بالقتل فهذا مالا أقرك عليه ولست في حاجة أن أذكرك بأن كل حوادث الاغتيال السياسي في مصر حدثت تحت مظلة (أو مظنة) التكفير، وثالثهما أنك ذكرت معسكر حقوق الإنسان ومعسكرحقوق الإسلام بما قد يوحي بأنهما مختلفان، وأكدت أن حقوق الأنسان أشمل وأسبق، بما قد يدفع البعض للرد بأن وجود الإنسان أسبق وأن كل مسلم إنسان وليس كل إنسان مسلما، بينما أري أن الإسلام لا يتناقض في جوهره مع حقوق الإنسان بأي وجه، ورابعهما أمنيتك بأن أكون واحدا ممن يقفون بجانبك في معسكر الإسلام، ولعلك تقصد معسكر (رؤيتك للإسلام)، أما معسكر الإسلام ذاته فأنا جزء منه، أما رؤيتي للإسلام فلها أوجه متعددة ورحيمة، وجه منها يتعلق بحوارنا، وهو وجه يؤمن بحق الإنسان الأصيل في التعبير عن فكره ومعتقداته، بالكلمة لا بالرصاص وبالمواجهة بالمنطق لا بالإعدام فإن تطابقت الرؤيتان فإنه يسعدني أن أعلن إنضمامي إليك.

(*) أرسل هذا الرد إلي الأستاذ صلاح منتصر بعد اتصال تليفوني رحب فيه باستلامه، ولم ينشره، وسهل علي القارئ أن يعرف السبب إذا قرأ الرد.

للحضـارة لغة، لاتعرف المحسنات البديعية، وتخلو من الجناس والطباق، وهى لغة علمية، موضوعية، لا علاقة لها بأسلوبنا فى التعامل مع لغتنا الجميلة للأسف الشديد..

فى اليمن الشقيق، المشهور بقصر قامة أبنائه، يطلقون على أفراد القوات الخاصة اسم (العمـاليق)، وفى القطر الليبى الشقيق يطلقون على البيت الأبيض اسم (البيت غير الأبيض). ويطلقون على كامب ديفيد اسم (اسطب داود، وفى جميع البلاد العربية كان شائعاً أن توصف اسرائيل بدولة (العصابات الصهيونية).

هذا هو أسلوبنا فى حسم المعارك، والنزاعات، والمشاكل، نحسمها بالمصطلحات اللغوية، فى حين يحسمها غيرنا باحتلال الأرض، أو بفرض الإرادة، أو بالإنتصار العسكرى، وكلها أساليب تنشىء واقعاً جديداً، فى حين أن أساليبنا تنشىء نثراً مجيداً، وشعراً أجود، وفرصة رائعة للخطب المنبرية، العنترية، البليغة..

منذ ربع قرن كان حالنا أسوأ، فأنا مازلت أتذكر ماكان يردده إعلامنا المصرى بعد حرب ١٩٥٦، حيث كان يصف دول العدوان الثلاثى ببريطانيا (الفاجرة) وفرنسا (العاهرة) وإسرائيل (مخلب القط)..

فى بلاد العالم المتقدم يندر أن تجد أغنية تتغنى بالوطن، وحبه، وعشق أرضه، واستعداد المواطنين للتضحية من أجله، على حين فى بلادنا الجميلة، ألف أغنية تتحدث عن حب الوطن. والطريف أن الوطن يتقدم فى البلاد التى لا تغنى له، ويتخلف فى البلاد التى يغنى أبناؤها عشقاً للوطن، ويدوبون فيه حباً ووجداً وصبابة..

نحن نغنى وهم يعملون، ونحن نحب وهم يبدعون، وهذا هو جوهر المأساة..

فى حديث مع أصدقاء، يمثلون صفوة المجتمع، اكتشفت ان عدداً لا بأس به منهم قد أودع نقوده فى شركات توظيف الأموال، وأحدهم باع شقة يملكها طمعاً فى أن تصبح الشقة شقتين. وأكثرهم يحاول أن يلقى باللائمة على الدولة، وهذا ظلم بين، فالمسئول الأول حقاً هو الطمع، وهو (حسن النية)، وهذا هو التعبير المهذب عن الواقع والحقيقة، وأنا مستعد أن أتحدى لو نشرت صور الإخوة الثلاثة، الريان، فى أى مكان فى العالم، أن يدفع لهم مجنون

مليمًا واحدًا، وأنا أتابع الآن المسلسل الجديد، وهو مسلسل السعد.

وغدًا مسلسل جديد.. هو مسلسل (الشريف)، الذى ماتزال تصلنى خطابات من المودعين فى شركاته، بعضها يثير الانزعاج، وبعضها يثير الألم الشديد، وسوف أكتب عن ذلك بالتأكيد، فليس هناك ماهو أقسى من أن تطحنك الحاجة، فى حين أن نقدوك فى يد الآخرين، وفى علم الغيب، لا تدرى هل ستحصل عليها أم لا، ولا تعرف يقينًا هل أنت ضحية (نصب من الشركات) أم ضحية (طمع) من سيادتك. أم ضحية (تخاذل) من المسئولين، أم ضحية هذا كله، وقد عارضت بداية هذه الشركات وهى بداية تؤكد عنوان هذا المقال ومضمونه، فالثابت أن هذه الشركات جميعًا قد تحدثت مع الناس باللغة التى يستجيبون لها. وهى لغة لا علاقة لها بالحضارة من قريب أو بعيد.

أتذكر قصة طريفة حدثت منذ نحو عشر سنوات، فقد طلب منى صديق يمتلك مشروعًا لانتاج البيض، أن أتقدم له بعرض لدراسة الجدوى الاقتصادية للتوسع فى المشروع. وقد أجهدت نفسى مع العاملين فى مكتبى. فى صياغة العرض بالأسلوب العلمى المتعارف عليه. فقد شمل العرض محتويات الدراسة، والفترةالزمنية اللازمة لها، والفريق البحثى القائم بها، وتفصيلات الدراسات الفنية والإدارية والاقتصادية والتمويلية والتسويقية، إلى آخر هذه المفردات (العلمية)، وفى نهاية العرض أرفقت عرضًا ماليا منفصلاً، وتوقيتًا زمنيًا لتمويل الدراسة، بحيث يتم دفع الأقساط مع الحصول على النتائج.

أكثر من أسبوعين ونحن نعد محتويات الدراسة ونناقش تفصيلاتها، ونعرضها على المستثمر، الذى بدا لى منبهرًا بما نفعله، وفى كل لقاء معه، أحظى بعدد لا بأس به من القبلات، ويأتي الخادم مع سخونة الحوار بالشاى والقهوة والفطائر، وأشعر أننا على وشك الاتفاق، لولا شيء لم أتبينه، وتبينته فيما بعد، وهو يتمثل بإختصار فى أن ما أعرضه على المستثمر الصديق، متوافق مع عقله تمامًا، لكن وجدانه فى إتجاه آخر، بل تبين إلى أيضًا أننى كلما أوغلت فى (العلم)، أوغل هو فى (الشك)، وتصور أننى نصاب (قرارى)، وفى أحد اللقاءات حضر شخص لا أعرفه، يرتدى جلبابا وعباءة وقدموه لى بأنه الشيخ (فلان)، وهو مقاول غير متخصص، يتحدث عن الشركة أكثر بكثير مما يتحدث عن غيرها، وقد لاحظت أنه منشغل بالنظر إلى ساعته ثم فوجئت به يهب واقفًا ويؤذن لصلاة الظهر، على حين أن

عيون المستثمرين تتابعه بشغف وإعجاب، وقفنا جميعًا وراءه وهو يؤمنا للصلاة، ولم أربط بين وجوده وبين المشروع، إلى أن فوجئت بعد ذلك باعتذار المستثمر عن الدراسة، لأن الشيخ فلان سوف يتولى الأمر من الألف إلى الياء.

بقية القصة عرفتها فيما بعد، حين التقيت بالمستثمر الصديق، فى معرض للدواجن فى (بوتريخت) بهولندا، فإذا به يهتف بى (أنت فين)، ثم جلس يحكى لى كيف (نصب) الرجل عليهم، وكيف (لهف) منهم أكثر من مائة ألف جنيه، وهو مبلغ كبير بحسابات تلك الأيام، وكيف تحولت العلاقة بينهما إلى قضايا تتداولها المحاكم، وكيف انتهى الأمر به إلى إعطاء المشروع بأكمله للشركة الأجنبية لاستكماله بنظام تسليم المفتاح، وهو ما يعنى فى تقديرى خسارة تتجاوز نصف مليون جنيه كان يمكن تلافيها لو تم إتباع الأسس العلمية السليمة، وهو أمر كان فى مقدور مكتب أن يفعله، كما كان فى مقدور كثير من المكاتب المصرية، أن تفعله، ولم استطيع أن أمنع نفس من سؤاله عن علاقته بالمقاول..

- ألم تتعاقد معه..

- للأسف لا .. كنت أثق فيه..

- ألم يأخذ منك النقود بإيصالات..

- للأسف لا، كانت ثقتنا فيه كاملة..

- هل كانت للرجل خبرة سابقة بمثل هذه المشروعات..

- ولابغيرها.

- أين تعرفت على الرجل..

- فى مسجد (كذا)، وقد بهرنى صلاحه.

- والدراسة التى قدمتها لك..

- كنا نعرضها عليه، وكان رأيه فيها لا يسر، وكان تقديرى أن الأمر أبسط بكثير مما ذكرتم.

- ولماذا لم تلجأ إلينا بعد كل ما حدث..

- خجلت أولاً، وأصابني الإحباط والإحساس بعدم الثقة في كل شيء، فقررت أن أسلم الجمل بما حمل للشركة الأجنبية، مهما كان الثمن..

الشاهد هنا أن لغة الحضارة، وأقصد بها لغة العلم والحسابات، ليست واردة في ذهن صديقنا المستثمر، وليست متصلة بوجدانه من قريب أو بعيد، وهذا مالم يعترف به أبداً، وربما لن يعترف به أبداً، ولعلى أطمئن القارئ إلى أن حديث المقال لا علاقة له بالدعاية الشخصية، لأن النشاط الذي أشرت إليه لم يعد قائماً، ولهذا لا أجد حرجاً في أن أذكر أننا عندما تقدمنا للمستثمر، كانت لنا خبرة بخمسة مشروعات سابقة في المجال نفسه، وخمس عشرة مشروعاً بعدها.. وأن العرض المادي كان منخفضاً للغاية، حتى بمقاييس تلك الأيام، وأن القصة السابقة تكررت كثيراً بصور مختلفة، وأن موقفنا شبيه بمن يتحدث إلى الشعب الأسباني مثلاً باللغة اليابانية، ومازلت أتذكر أن أحد المستثمرين رفض أحد العروض لسبب لا يتخيله القارئ، وهو أن الخطاب المرفق بالعرض، لم يكن متوجاً بعبارة (بسم الله الرحمن الرحيم)..

في هذا المناخ تقدمت شركات توظيف الأموال، وتحدثت للمجتمع باللغة التي يفهمها، ويقبلها، وفعلت بمن تعاون معها ما فعله صاحبنا المقاول بصاحبنا المستثمر ولم يفهم المجتمع خلال هذا المد الروحاني أن الإسلام هو الكمبيوتر، وهو استخدام العقل. وهو احترام العلم، وهو إعطاء العيش لخبازه، ولا لمن يلتهمه بعد البسملة والحوقلة والتعوذ، وأن عناصر الإنتاج الثلاثة المعروفة، وهي رأس المال والعمل والإدارة، قد أضيف لها عنصر رابع، وربما أصبح أهم العناصر، وهو التكنولوچي، وأن هذا العنصر ليس مرتبطاً بعقيدة، وليس قاصراً على اعتقاد، وأن العناصر الثلاثة القديمة، قد أصبح أهمها عنصر الإدارة، وهو عنصر شديد التعقيد، وقد بلغ من أهميته وخطورته وتخصصه، أنه أصبح منفصلاً الآن عن الملكية، فأصحاب (جنرال موتورز) مثلاً لا يديرونها، وأوناسيس مثلاً لم يكن يدير مشروعاته، بل يلجأ كما يلجأ غيره، إلى المديرين المتخصصين، الذي أصبحوا عملة صعبة، وبعضهم يحصل على أجره بالملايين في كل عام. وتتخاطفه الشركات بالإغراء المادي، ولعل القارئ يعجب إذا علم أنني في كتاب (قبل السقوط) الذي صدر عام ١٩٨٤، قد حذرت من شركات توظيف الأموال، حيث أسميتها بالتيار (الثروي) نسبة إلي الثروة، وبعدها مباشرة بدأت في شن

حملة عليها كانت مثار دهشة الجميع، بل أن بعضهم أتهمنى وقتها بالعداء للإسلام (هكذا)، وكأن هؤلاء المتاجرين بالدين هم وجه الإسلام الصحيح، وكأن ما كانوا يفعلونه هو التعبير المشرق عن قيم الإسلام الرفيعة، وقد كان السؤال البديهى الذى طرح نفسه على، وقادنى إلى هذا الموقف، متمثلاً فى موقف هذه الشركات من الإدارة، حيث كنت أسأل نفسى دائماً، هل يملك إخوة الريان مثلاً الكفاءة الإدارية اللازمة لإدارة استثمارات تتجاوز مليارين من الجنيهات، وكانت الإجابة المنطقية بالنفى، وقد زادنى تأكداً قصة طريفة حدثت فى منزل أحد الأصدقاء، حيث التقيت بمحاسب الشركة المشار إليها، وكانا (المحاسب والصديق) يأخذان على موقفى من الشركة، ولتأكيد وجهة نظرهما اندفع المحاسب ليقص على قصة عاصرها، حيث ذكر لى وهو يؤكد قصته بالأيمان الموثقة، أنه دخل على أحمد الريان، فوجده يطلب من أبنائه (وهم أطفال صغار) أن يتوجهوا إلى الله بالدعاء، أن يرتفع سعر الدولار..

- والله العظيم يادكتور، كانوا يتوجهون إلى الله بالدعاء (يارب الدولار يزيد يارب)، وصاحب قصته ينطق لفظ الجلالة بأسلوب منطق الصغار. وقد اندهش وأنا أرد عليه قائلاً..

- يانهار أسود.. هل تريد أن تقنعنى أنه يدير أرصدته فى البورصة بأسلوب (يارب الدولار يزيد يارب)..

- ياسلام عليك يا أخى، الرجل مؤمن وهو يتوجه إلى الله بالدعاء، ويتوسل إليه بالأطفال، أحباب الله.

لست أشك فى أن المحاسب كان صادقا، وأن الصديق كان صادقا، لكنها اللغة غير المشتركة. فأنا أفهم أن التعامل مع الأرصدة فى البورصة، يكون بالحسابات، وبتقدير الاحتمالات، وباستخدام الخبراء المتخصصين، وبدراسة حركة الأرصدة، وبتقييم الأوضاع الإقتصادية للدول المصدرة للعملات الرئيسية، ولا أفهم إطلاقاً أن تدار مئات الملايين بأسلوب (يارب الدولار يزيد يارب)، فالرب عادل، ولكل مجتهد نصيب، ولكل مهمل وجاهل جزاء، ولكل نصاب عقاب وإن طال الزمن..

جهل لغة الحضارة هو الذى قاد المودعين إلى شركات توظيف الأموال، وجهل لغة

الحضارة هو الذى قاد الشركات إلى مصيرها المحتوم، وجهل لغة الحضارة هو الذى قادنا جميعًا إلى صراع عسكرى استمر نصف قرن، خرجنا منه إلى نقطة البدء، ونحن أسوأ حالاً بكثير، وقبلنا بعده، وسنقبل ما لم يكن أحد يتصور أننا سنقبل به فى يوم من الأيام..

فنلدرك جميعًا أننا أمام اختيار واضح بين لغتنا الجميلة، ولا أقصد بها اللغة العربية بالطبع، بل أقصد أسلوب الحياة، وبين لغة الحضارة، وأن مساحة الإختيار تضيق يومًا بعد يوم، بسبب إنجاز حضارى رائع، هو تقدم وسائل الاتصال، التى تنقلنا إلى العالم، وتنقل العالم إلينا. وبسبب هذا التقدم ستتوحد لغة العالم كله. وسنتحدث لغة الحضارة، سواء شئنا أم أبينا. وإذا كنا خلال ربع قرن قد انتقلنا من الحديث عن (مخلب القط) إلى الحديث عن (دولة) العصابات، ثم إلى الحديث عن السلام العادل، ثم إلى الجلوس مع الإسرائيليين على مائدة المفاوضات، فلابد أن ننتقل غدًا من مرحلة انتظار (البركة) التى ستهبط على المشروعات، إلى مرحلة العلم والدراسة، ثم إلى مرحلة إدراك أن التقدم رهن بسبيلين لا ثالث لهما، وهما الإدارة والتكنولوچى.

لقد انتهى عصر الجبابرة الذين يخرون (ساجدينا)، أمام رضيعنا إذا بلغ (الفطاما)، وأجبرتنا الأيام احترام حقائق العصر، وقد بدأنا بالسياسة، ولابد أن ننتهى بالفكر، وإن كان العكس هو الأقرب إلى المنطق.

غدا يوم جديد بغير شك، يسمح فيه المناخ بطبع رائعة نجيب محفوظ (أولاء حارتنا)، ويلغى فيه مجلس الشعب ذلك القانون الذى يسمح للمؤسسة الدينية برقابة الكتب، ويدرك الجميع أن الرد على الفكر لا يكون إلا بالفكر، وأن بوسعنا أن نرد على الكتاب الذين لا يعجبنا، بثمانى كتب، وليس بثمانى سنوات وراء القضبان، وأنا واثق أن حديثى هذا قد يصدم البعض، لكنى متأكد فى الوقت ذاته أنه سيكون حديثًا لا معنى له فى المستقبل، لأنه سوف يكون بديهية من البديهيات.

غدًا يوم جديد، لو أعلن فيه مغامر عن شركة لتوظيف الأموال تحوطها البركة.. وتباركها السماء فسوف يكون مصيره شبيهًا بمصير شجرة الدر على يد المواطنين هذه المرة، وساعتها نستطيع أن ندعى بأننا أدركنا العصر، وتحدثنا بلغته، وتعاملنا بمفرداته، وهو أمر عسير الآن، لكنه سيكون يسيرًا غدًا..

سطور أخيرة ..

تطاردني تساؤلات وخطابات تطب مني المساهمة بالرأى فى الحوار السائد حول أزمة البطالة فى مصر ، وهى أزمة علاقتها وثيقة باستقرار الحياة السياسية ، وعلاقتها أوثق بمجال تخصصى الدقيق وهو الاقتصاد ، وفى إيجاز وتبسيط اذكر وجهة نظرى التى أخشى أن تكون ثقيلة على عقل القارىء أو على وجدانه..

خبراء اقتصاديات التنمية ، فى دولنا (النامية) ، يواجهون خطرين مزعجين، أولهما التضخم، ونقصد به الزيادات المتتالية والمتسارعة فى الأسعار، وثانيهما البطالة، ومشكلة هؤلاء الخبراء أنهم لا يستطيعون حل المشكلتين معا ، بل أن نجاحهم فى حل إحدى المشكلتين، يترتب عليه مباشرة تفاقم المشكلة الأخرى، لأن تاريخ الاقتصاد لا يعرف فى إطار السوق الحرة إلا نوعين من السياسات، النوع الأول يمكن أن نسميه بالسياسات الإنكماشية، والنوع الثانى يمكن أن نسميه بالسياسات التضخمية..

السياسات الإنكماشية (وهذا ماتفعله مصر منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن). هى سياسات تواجه أساسا مشكلة ارتفاع الأسعار المستمر، وتتلخص ببساطة فى تقليل الطلب على السلع والخدمات والاستثمار، عن طريق التحكم فى كميات النقود المتداولة فى السوق (ولاداعى للحديث عما يسميه الاقتصاديون أشباه النقود)، فتكون النتيجة أن يصبح فى يد (الناس) نقود أقل يترتب عليها انفاق أقل، فتنخفض الأسعار أو بمعنى أدق يقل معدل ارتفاعها.

أساليب الحد من كميات النقود وأشباهها عديدة، منها تشجيع الإدخار برفع أسعار الفائدة، فيقبل الناس على الإدخار بدلاً من الإستهلاك أو الاستثمار، والحد من طبع النقود الورقية، وتحديد سقوف ائتمانية، أى تقليل حجم القروض بحيث لا تتجاوز نسبة معينة..

الاستهلاك هنا سيقل. والاستثمار أيضا، ومعنى هذا انخفاض الطلب، الذى يؤدى إلى انخفاض الأسعار..

هذا ما حدث فى مصر بإختصار خلال نحو عشر سنوات، وكانت نتيجته ممتازة فيما يخص معدلات أرتفاع الأسعار، فالمؤكد أن معدل التضخم انخفض عنه فى النصف الأخير من

السبعينات، والمؤكد أن سعر صرف الدولار بالجنيه المصرى قد مال للثبات منذ فترة ليست بالقليلة، والمؤكد أيضًا أن معدلات الإدخار قد تزايدت (خاصة بالجنيه المصرى)..

الوجه الآخر السيىء لهذه السياسة يتمثل فى إرتفاع مستويات البطالة بسبب انخفاض الاستثمار، وزيادة الراكد من السلع، وزيادة حالات إشهار الإفلاس..

ونعود الآن إلى السياسات العكسية، والتى نسميها بالسياسات التضخمية، والتى تأخذ بها كثير من البلدان النامية، وأشهر الأمثلة عليها أغلب دول أمريكا اللاتينية خاصة الأرجنتين والبرازيل، والسياسات فى هذه الحالة عكسية، حيث يتم تشجيع الإستثمار بالتحكم فى أسعار الفائدة، والتوسع فى الإقراض، وتشجيع الانفاق على السلع والخدمات، وتكون النتيجة رواجًا استثماريًا، وعلاجًا لمشكلة البطالة، لكن الوجه الآخر السىء لهذه السياسة يتمثل فى ارتفاع مستويات التضخم (حتى أن الأسعار ترتفع فى الأرجنتين خلال ساعات اليوم الواحد)، وأيضًا انخفاض وتدهور قيمة العملة..

بعض الدول تسعى إلى تحقيق التوازن بين السياستين، ومثال ذلك تركيا وإسرائيل، وأظن أن هذا ما سيسعى إليه مجلس الوزراء خلال بحثه لهذه المشكلة، وهو اختيار مر، لكنه فى تقديرى قد أصبح ضرورة ملحة..

ترى هل استطعت تبسيط الأمر، وهل انزعاجى من الحديث عن القضايا الاقتصادية، كان له مايبرره، أم أنه تخوف لامبرر له، الله أعلم، والقراء أقدر على الحكم..

هذا بلاغ للناس

كل شيء في العالم يتغير، والخرائط السياسية اليوم تختلف عنها في الأمس، وغداً يوم جديد سوف يختلف كثيراً عن اليوم، ومنذ عامين لم يكن أحد يصدق أن ألمانيا الشرقية سوف تختفي وأن شطرى ألمانيا سوف يتحدان ومنذ شهر واحد لم يكن أحد يصدق أن الاتحاد السوفيتي نفسه سوف يختفي، وأن أكبر جمهورياته وهى روسيا سوق تطلب رسمياً الانضمام لحلف (الأطلنطى)، وأن باقي الجمهوريات المستقلة سوف تتبعها في ذلك، وأن الماركسية كلها سوف تصبح تاريخاً، والمشكلة أننا نتصور في مصر أننا خارج خريطة العالم، وأنه يتغيرونحن ثابتون، وأن صراعاته وتحالفاته وراياته كلها تتبدل، في حين أن رايتنا وتحالفاتنا وصراعاتنا أزلية لا تعديل فيها ولا تغيير.

فلنفاجىء القاري بالقول بأن حجم التغيير في قوى منطقة الشرق الأوسط وصراعاته، لا يقل شراسة أو ضراوة أو حجماً عما يحدث في عالم الشمال، فالصراع الحاضرى الذى ظل زمناً طويلاً، قائماً بين مصر والبلاد العربية في جانب، وإسرائيل في جانب آخر يبشر بالإنتهاء في المدى الزمني المنظور ويتحول إلى اتجاه آخر لم يحسب له أحد حساباً من قبل، فالصراع القادم سوف يكون مع أقصى الشرق، وبالتحديد مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وهو صراع واضح الملامح تماماً بين قوى الحضارة وقوى الردة الحضارية، أما الصراع المسلح فسوف يتجه إلى الجنوب حيث مصادر المياه، وليس إلى الشرق أو الغرب وإذا كان جورباتشوف قد أعاد (تفنيط) أوراق الكوتشينة في عالم الشمال، فإن صدام حسين قد فعل الشيء نفسه في عالمنا الشرق الأوسط، وليس علينا الآن سوى حصاد نتائج ما حدث.

لقد أنقشع الآن غبار المعارك تماما، وأصبح واضحاً للجميع أن وجود صدام حسين على رأس العراق القوى قبل حرب الخليج، كان صمام أمان في المنطقة، وكان قوة توازن في مواجهة إيران وبخروج العراق من ساحة التوازنات الإقليمية، أصبحت مصرهى حائط الصد الوحيدة، في مواجهة القوة الإيرانية العملاقة بالمقارنة مع الإمارات الخليجية، التى سيطر عليها الهلع، ومعها حق، والمفاجأة الحقيقة في هذا الصراع أن إيران قد تخلت عن منطق الدفاع، وتسلمت زمام المبادرة للهجوم على مصر، واستطاعت أن تخترق نظام البشير في السودان من خلال سيطرة الجبهة الإسلامية عليه، لكى تهدد حدود مصر الجنوبية.

الذى لا يصدق عليه أن يتابع ما حدث فى زيارة رافسنجانى للسودان الشقيق، وكيف تجمع مئات الألوف من المطحونين للهتاف له، ولمباركة ثورته، وللهتاف أيضا ضد أعداء الإسلام (يقصدون مصر) من أنصار الاستسلام (يصدون السلام)، ولا تسل عن الحضارة ولا عن حقوق الإنسان، فالذى لايجد ما يأكله على استعدا لأن يضحى بهذا كله، والذى يعانى من المجاعة ليس على استعداد لسماع مبادىء فولتير وروسو وبيكون ومونتسكيو، وقد لوح رافسنجانى بالمال والبترول والساح، وبهذا انتقل الصراع المتوقع بين مصر بما تمثله، وإيران بما تمثله، نقلة هائلة، لأنه لم يعد حديث تاريخ (الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية)، بل تحول إلى حديث جغرافيا، بكل م تمثله الجغرافيا من تأثير وثقل، فمصر لا تتحمل امتداد أصبع الصورة الإيرانية إلى حدودها الجنوبية.

لعل القارىء الآن منزعج كل الانزعاج، لما يحمله هذا الحديث من تصورات تصطدم بما استقر فى ذهنه، فقد تعودنا أن ترتبط كلمة الصراع بإسرائيل وألا تنصرف إلى غيرها، وقد تعودنا أن ترتبط كلمة (الشقيق) بالحديث عن السودان، وأن ترتبط كلمات التعاون والأخوة بالحديث عن الدول الإسلامية غير العربية، ونحن نستأذن القارىء فى عرض عناصر معادلة الصراع الجديدة عليه، ومن خلالها يمكنه أن يستنتج مايشاء.

هذه حقائق الموقف الجديد ...

(١) وقوع السودان تحت حكم الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابى وتحوله إلى مستقر للأصوليين والإرهابيين، تحت شعارات الثورة الإسلامية.

(٢) انتقال التعاون الإيرانى السودانى إلى مستوى جديد يتمثل فى الدعم بالفكر والمال والبترول والسلاح، وليس هناك ما هو أشد جاذبية لأنصار تصدير الثورة السلامية فى إيران، من سقطو مصر، زعيمة العالم الإسلامي السنى، فى قبضة أفكارهم المتخلفة.

(٣) تكريس انفصال الجنوب السودانى من خلال دعم معسكر الشمال السودانى بالسلاح، ومن خلال دفع الشمال إلى الاصرار على تطبيق الشريعة، وهو المدخل المؤكد للإنفصال، والغريب أن أدبيات الجبهة الإسلامية فى السودان تتحدث عن انفصال الجنوب بقدر هائل من الإرتياح، وتباركه بإعتباره إزاحة لعبء ثقيل عن كاهل السودان، وتتعمد صب

الزيت على النار بالحديث عن (أسلمة) الجنوب. الذى يجب أن يتعرف عليه القارىء هنا، أن انفصال جنوب السودان ليس هما سودانيا صرفًا، بل هو هم مصرى فى الأساس، ففى جنوب السودان يقع مشروع قناة جونجلى، الذى يوفر ١٨ مليار متر مكعب من المياه سنويا توزع مناصفة (بناء على اتفاقية موقعة) بين مصر والسودان، أى أن نصيب مصر من عائد هذا المشروع هو ٩ مليارات متر مكعب تحصل عليها سنويا.

إن معنى هذا ببساطة أن مشروع قناة جونجلى هو مشروع القرن بالنسبة لمصر، ويكفى أن نذكر أن السد العالى الذى تنظر إليه على أنه أكبر مشروع انشائى فى تاريخ مصر، لا يوفر لمصر سوى سبعة مليارات سنويا وفقًا لاتفاقية السد العالى بين مصر والسودان، وهى الاتفاقية غير العادلة، التى منحت مصر ٧ مليارات ومنحت السودان ١٤ مليارا (؟).

مشروع قناة جونجلى إذن هو أخطر مشروع تنموى، مستقبلى فى التاريخ المصرى الحديث. والعائد منه وفق أية حسابات يتجاوز عائد أى قطاع إنتاجى أو خدمى فى مصر، وسواء كان عائد البترول أو السياحة أو تحويلات المصريين من الخارج، والفاقد من تعطيله خلال السنوات العشرين الأخيرة يتجاوز حجم مديونية مصر، واستمرار تصاعد مشكلة الجنوب يهدد بإستمرار توقفه، فى حين أن انفصال الجنوب يهدد بإلغائه بالكامل.

(٤) وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى مقاعد الحكم فى الجزائر، وهو مؤشر خطير يهدد حدود مصر الغربية، خاصة إذ أضفنا إليه ما يحيط بالنظام الليبى من تهديدات جدية من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ومعلوم طبعا أن ليبيا هى الفاصل الجغرافى الطبيعى بين مصر والجزائر، ومعنى هذا أن حدود مصر الغربية ملتصقة بنظام مهدد. (بالشدة والفتحة على الدال) يليه مباشرة نظام مهدد (بالكسرة والشدة على الدال).

(٥) دعم بعض دول الشرق العربى للجبهة الإسلامية فى السودان. وجبهة الانقاذ فى الجزائر على الرغم من مواقفهما فى حرب الخليج، والثابت يقينًا أن هذا الدعم كان قائمًا قبل حرب الخليج، لكن المثير للإنتباه حقًا هو استمراره بعدها، ولا داعى للخوض كثيرا فى هذه الجزئية، حتى لا نخرج عن الخط الأساسى للحديث.

(٦) البدء الفعلى فى مباحثات السلام بين الدول العربية وإسرائيل الأمر الذى يشير

إلى إتجاه الصراع العربى الإسرائيلى إلى الاضمحلال وإلى الانتهاء يتحقق السلام العادل الشامل، وبرغم أن ذلك فى تقديرنا سوف يستغرق وقتا طويلاً، لكنه أمر لا مفر منه فى نهاية المطاف، ولاشك أن ذلك يسهم فى دعم السلام المتحقق بين مصر وإسرائيل فى المدى الطويل، لكنه فى المدى القصير يسهم فى تأمين الحدود الشرقية، ويدفع إلى النظر إليها على أنها حدود السلام (العازل)، الذى يؤمن الجبهة الشرقية من أية أخطار محتملة.

(٧) بدء التحرشات الفعلية بين السودان ومصر، من خلال الحديث عن إنشاء سدود سودانية علي نهر النيل داخل السودان، وقد بدأ ذلك بصورة جدية بعد زيارة رافسنجانى للسودان، وأنا شخصيا لم أفهم تصريح وزير الرى المصرى بعد لقائه بوزير الرى السودانى، عن حق السودان المطلق فى انشاء السدود على مجري النيل، مادامت تتم داخل السودان، ولا تؤثر على حصة مصر من مياه النيل.

هذا حديث مهندسين وليس حديث ساسة، فمن قال إن انشاء سد على نهر النيل فى السودان، أو حتى فى أوغندا هو مجرد مشروع وطنى، ومن قال إن ما يوفره أى مشروع داخل أى قطر هو حق مكتسب للقطر الذى يتم فيه المشروع وحده.. بهذا المقياس فإن ما يوفره السد العالى يعتبر حقا للمصريين وحدهم.. وبهذا المقياس أيضا فإن ما يوفره قناة جونجلى يعتبر حقا للسودانيين وحدهم.. إن انشاء سد على نهر النيل فى أية دولة من الدول المطلة عليه هو مشروع اقليمى وليس مشروعا وطنيا وهو أمر لا يمكن السماح به دون موافقة دول المصب عليه، ودون المشاركة فى عائده، ولهذا حديث طويل نرجئه أيضا حتى لا نخرج مرة ثانية عن الموضع.

بإختصار شديد، أصبحت حدود مصر الجغرافية فى حاجة لقراءة جديدة.

- شمال يطل على البحر المتوسط حيث أوروبا علي الضفة الأخرى منشغلة ببناء عالمها الجديد.
- شرق يحده البحر الأحمر، والسلام العازل مع إسرائيل.
- جنوب يتبلور فيه خطر محدق.
- غرب يتشكل فيه خطر محتمل، يتنامى بخطى متسارعة.

وهكذا يتصرف الإيرانيون ..

فهم أصحاب فلسفة واضحة ومحددة. تمكن صياغتها على النحو التالي:

- مشاركة مصر في أمن الخليج، سوف تقابلها مشاركة إيران في أمن البحر الأحمر.
- مشاركة مصر في الأمن الخليجي تحت راية القومية العربية، سوف يقابلها مشاركة ايران في دعم النظام السوداني وجبهة الانقاذ الجزائرية والجماعات الإسلامية تحت راية الثورة الإسلامية.

والأخطر من ذلك يتمثل في الرسالة الأخيرة لزيارة رافنسجاني للسودان والتي تزامنت مع أحداث ليبيا والجزائر، وهي رسالة موجزة لكنها واضحة كل الوضوح.

نص الرسالة (نحن لا نكتفي هذه المرة بموقف الدفاع أو رد الفعل. بل ننتقل الآن إلى موقف جديد، هو موقف الهجوم، والحصار جنوبا وغربا.. نحن أمامكم، والبحر خلفكم. فماذا أنتم فاعلون؟).

ولابد من مراجعة الموقف العربي ..

فهو يكمل جوانب الصورة، فليس صحيحا أن العالم العربي، كما كنا نتغنى دائما، منشغل بهموم مشتركة وموحدة، فالثابت الآن أن الهموم تفرعت واختلفت أولوياتها، وأنها (أي الهموم) قسمت العالم العربي إلى ثلاث كتل واضحة ومحددة.

- كتلة الهم الإسرائيلي، وهي كتلة دول المواجهة مع إسرائيل. وتشمل سوريا والأردن ولبنان وفلسطين والهم الأول لهذه الدول هو مواجهة الخطر الإسرائيلي.

- كتلة الهم الإيراني، وتشمل دول الخليج والمملكة العربية السعودية والهم الأول لهذه الدول هو مواجهة خطر انكشاف الجبهة الشرقية أمام الخطر الإيراني بعد زوال التوازن بغياب قوة العراق العسكرية عن الساحة، وعدم وجود (معدات) اقليمية قادرة على مواجهة أحلام السيطرة والسطوة والهيمنة.

- كتلة الهم الإرهابي المتستر بشعارات الدين الإسلامي، وتشمل الدول العربية الأفريقية، مع حساسية خاصة لدول الشمال التي تشمل مصر ودول المغرب الغرب، والهم

الأول لهذه الدول هو مواجهة هذا الخطر بعد تصاعده فى الجزائر والسودان، وداخل هذه الدول ذاتها.

وهكذا تحدد الصراع ...

وهو صراع يراهن عليه كاتب هذه السطور.

وهو أيضاً صراع يزعج الكثيرين ممن يتصورون أن عالم الشمال هو عالم التغيير وإننا أهل الثبات فى كل شىء، فصراعاتنا أبدية، وعدواتنا أبدية وصداقتنا أبدية، وكل هذا أضغاث أحلام، فالصراع العربى الإسرائيلى فى طريقه للتآكل منذ معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، وهو يتسارع فى تآكله بعد عقد مؤتمر السلام، والصراع المصرى الإيرانى هو الصراع القادم بغير شك، والصراع هنا كما ذكرنا صراع حضارى، أما الصراعات المسلحة، فمكانها فى الجنوب حيث مصادر المياه، وإذا لم ندرك هذا من الآن. وإذا لم نسع بكل السبل لتأمين منابع مياه النيل ومساره، فسوف نخطىء خطأ جسيما ولسنا فى هذا مخترعين أو مبتدعين، فقد أدركه قبل ذلك محمد علي والخديو اسماعيل وكان معهما كل الحق.

وتبقى بعض التساؤلات ...

وهى تساؤلات بالغة الأهمية ..

أولها عن موقف القوة العظمى مما حدث ويحدث، وهل هى غائبة عنه أم أنها مشاركة فيه، وأعتقد أن إجابة السؤال واضحة.

وثانيها عن الدور الغريب والشاذ الذى لعبته وما تزال تلعبه بعض الدول الخليجية فى مساندة التيارات السياسية الإرهابية، المتسترة خلف شعارات الدين، برغم مواقف هذه التيارات فى أزمة الخليج، وإذا كان القارىء قد لاحظ أننى أتلكأ كثيراً عند عهد محمد على والخديوى اسماعيل، لاعتقادى بأن فى تاريخهم دروساً لابد من استيعابها لتفسير مايحدث اليوم. فإنه من المؤكد أن بعض الدول تتلكأ أكثر عند هذه الفترة، ولا ننسى حساباتها معها، وتحاول تصفيتها اليوم بأسلوب مختلف، وهو أمر يبعث على الأسى إن كان صحيحاً، وأغلب الظن أنه كذلك.

وثالثها عن سبب عدم تغيير مؤشر البوصلة في السياسة المصرية العربية، فالثابت أن الإتجاه غربًا قد أصبح ضرورة، وأن الاهتمام بدول المغرب العربي قد أصبح لازمًا ولمصر من رصيدها الثقافي والحضاري والفكري والفني ما يؤهلها لأداء دور مميز ومطلوب في هذه المرحلة، وإذا كان أهل المغرب العربي (في تونس والمغرب على سبيل المثال)، يشكون من جهل المصريين بإنجازاتهم الفكرية والحضارية، نتيجة توجه أنظار المصريين إلى المشرق العربي، فقد آن الأوان لتصحيح هذا الخطأ، استنادًا إلى رصيد الحب في نفوس هذه الشعوب لمصر وللمصريين وهو رصيد هائل بكل المقاييس.

ورابعها يتمثل في التساؤل عن سر هذا الحياد غير المبرر والحساسيات المبالغ فيها، والتي تحجم مشاركة مصر في الحياة السياسية السودانية. في السودان حزب اتحادي هو أحد أقوى الأحزاب السودانية التقليدية.. وفي مصر نحو ثلاثة ملايين سوداني يشعرون أنهم في بلادهم. والمعارضة السودانية موجودة في مصر، والسلطات المصرية تعاومها بتحفظ شديد.

والجسور بين مصر وجنوب السودان قائمة ومن الممكن تنميتها.

والقوى السياسية العربية وغير العربية تلعب دورا في السودان، أما مصر فتكتفي في أغلب الأحيان بموقف المراقب، وقد آن الآوان لتغيير هذه النظرة.

وخامسها يتمثل في التساؤل عن السر في عدم مراجعة سياسة المواجهة مع التيارات الأرهابية الدينية، بدءا بالإعلام وانتهاء بالتعليم، ومرورا بالممارسة السياسية اليومية، ولابد أن يكون هذا مجالاً لمقال آخر مستقل.

وسادسها يتمثل في تساؤل مطروح اليوم، بعد انتهاء أزمة الخليج وتكشف غبار المعركة عن واقع جديد، عن الموقف الصحيح مما يحدث للعراق اليوم.

إن كاتب هذه السطور كان من أشد الناس هجومًا على صدام حسين وعلى موقفه من الكويت خلال الأزمة الأخيرة، والعراق اليوم يدفع ثمن جريمته الشنعاء، لكن انهيار العراق الشامل ليس في مصلحة أحد، وليس بالتحديد في مصلحة مصر، ولا في مصلحة دول الخليج، بل إن وجود صدام حسين الآن، برغم كل مساوئه وأخطائه، اهون بكثير من البديل المتاح حاليًا، وهو قيام حكم شيعي في العراق أو في جنوبه.

إن الحيلولة دون الانهيار الشامل للعراق، والمحافظة على قدر من تماسكه في مواجهة إيران، ضرورة لكل نظم المنطقة بما فيها دول الخليج، وهو ضرورة أيضا لمصر، ولا مفر أمام السياسة المصرية لأخذ زمام المبادرة في الصراع الجديد، من أغلاق ملف حرب الخليج، وفتح صفحة جديدة، ومن مساندة المعارضة السودانية ومن توثيق الروابط السياسية والثقافية مع تونس والمغرب، وبعض هذا الدواء مستحب، وبعضه مر، لكنه في النهاية ضرورة سياسية، إذا كنا نفهم السياسة بمنطق الحساب وليس بمنطق الوجدان والعواطف.

أقول قولي هذا وأنا أعلم أن ما أكتبه يفتح على أبوابا كان أولى بى أن أسدها لكنى أدرك أن سبيل العقل يصطدم دائما بالوجدان، وهو قدر على أية حال.

ونعود إلى بداية المقال..

فقد قلنا في بدايته إن كل شيء في العالم يتغير، ونقول الآن إن كل شيء في الشرق الأوسط يتغير أيضا، والذى لا يصدق ذلك عليه أن يراقب ويتأمل.. فمن يصدق أن العراق قد أنتهى كقوة عسكرية وكدور سياسى مؤثر عن المنطقة كلها.

ومن يصدق أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية قد بدأت تعيد إلى الأذهان ذكريات التتار في زمن غابر.

ومن يصدق أن العسكرية المصرية مطالبة اليوم بالنظر إلى الجنوب، وفتح خرائطه، وهو مالم تفعله منذ أيام الخديو إسماعيل.

ومن يصدق أن دائرة حصار قوى الردة الحضارية تكاد تطبق على مصر جنوبا وغربا.

ومن يصدق أن أحدا لا يناقش ذلك، ولا يتحدث عنه، ولا يتطوع بتحليل مفرداته وكأنه يحدث في جمهوريات البلطيق.

هذا هو الأمر المحزن حقا، وهذا هو مالا أصدقه، لكنه واقع.. من حيث يصدق هذا كله؟

على أية حال، هذا بلاغ للناس.

من فضلك .. لاتقرأ هذا المقال ..

هذا مقال أتمنى أن يقرأه القارىء ثم ينساه. ويحاسبنى عليه بعد عام أو عامين، وهو مقال مكتوب بأسلوب (الكلمات المتقاطعة)، حيث يضع القارىء حرفًا بجانب حرف، ولا تكتمل الكلمة، ولا يتضح المعنى، إلا بعد جمع الحروف كلها معًا، وبدهي أن المقدمات المنطقية، تقود إلى نتائج منطقية، بيد أن النتائج هذه المرة تبدو عبثية تمامًا، وإن كانت مقدماتها صحيحة ومنطقية ..

الطريف أن البعض يتصور أن الكاتب فقط هو الذى يؤثر فى الناس بما يكتبه ولا يتصور أن يحدث العكس، فيتأثر الكاتب نفسه بما كتب، وهذا ما حدث لى، فقد كتبت فى مجلة أكتوبر مقالاً مثيراً عنوانه (هذا بلاغ للناس) أثار ردود فعل واسعة، كان أقساها واقصاها رد فعل الأذاعة السودانية، والصحافة السودانية، ثم خطر لى أن أقرأه بعد نشره، فاذا به يؤثر فى، وكأننى لست كاتبه، وإذا بتداعيات مزعجة تتسارع إلى ذهنى، واذا بالحيرة تنتابني وتطرح علي تساؤلات مزعجا، هل أكتب هذا أو أكتمه؟ هل أنشره أو أحتفظ به؟ وأخيرا قررت أن أكتب وأنشر، وللقارىء أن يقبل أو يرفض، وله أن يضحك هازئًا أو يصدق مندهشًا، ولو كتب أحد منذ خمس سنوات يتنبأ بما سيحدث للإتحاد السوفيتي لرماه الناس بالجنون، ولو كتب أحد منذ عامين أن صدام حسين سوف يتحدى العالم، وسوف يتحداه العالم، لاتهمه الناس بالخرف، لكن ماذا نفعل وعالمنا مجنون؟ ماذا نفعل ومستقبل البشرية لا يسهم العقلاء وحدهم فى صنعه، بل يشارك معهم، بنصيب واضح، أصحاب العاهات النفسية، والأمراض العقلية، والخيالات المرضية؟

عمومًا، ما سأكتبه الآن هو سيناريو لنبوءة مستقبلية محتملة، تقود الحسابات إليها، وقد تصح وقد لا تصح، لكنها مثيرة فى كل الأحوال، مزعجة إلى أقصى حد.

وندخل فى الموضوع ..

ونبدأ من حيث انتهينا فى مقالنا السابق الإشارة إليه، حيث تصورنا الصراع القادم فى المنطقة، وهو صراع بدأ بالفعل كما أوردنا فى المقال، والجديد فى الصورة أن هذا الصراع الذى نعتقد بوجوده، ليس الا جانبًا من جوانب الصورة، التى لا تكتمل إلا بصراع كونى أو أممى

محتمل، سمة ما شئت لكن تأمل معنا كيف يمكن أن يحدث؟ ولماذا؟ ..

السيناريو المحتمل يتكون من جزءين منفصلين، أولهما خاص بإيران، وثانيهما خاص بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ينتهي كعادة السيناريوهات، بنهاية درامية تجمع بين جزئي الصورة، وهي نهاية لا تقل في غرابتها عن نهاية الافلام المصرية القديمة، التي يهمس فيها الأب في أذن ابنه (أنا عايز اعترف لك بسر .. أنا مش أبوك .. أنا أمك).

ونبدأ بالسيناريو الإيراني ..

ونوجزه في نقاط سريعة .

(١) إيران قدمت أوراق اعتمادها دوليا، كزعيمة لنظرية عالمية أممية جديدة، هي نظرية (الثورة الإسلامية).

(٢) إيران سجلت نفسها في سجل المصدرين لهذه الثورة، وقد وجدت سوقًا رائجة لبضاعتها، تمثلت في عديد من المستوردين على طول الساحة العالمية وعرضها، بدءا بأحزاب (الله) في لبنان، ومرورا بحزب التحرير المنتشر في المغرب العربي، وثورة الإنقاذ في الجزائر، ونظام الحكم الحالي في السودان، والجماعات الإسلامية في العالم العربي كله، والشيعة في دول الخليج وجنوب الإتحاد السوفييتي وبعض الدول الإسلامية الآسيوية.

(٣) تشير المؤشرات إلى إحتمال إتساع السوق لهذه البضاعة، واحتمال تزايد أعداد المستوردين في كثير من أقطار العالم العربي، حيث تمثل بديلاً لكثير من الأنظمة العسكرية، ومن المتوقع مع نهاية هذا القرن، أن تسجل بعض الدول اسماءها رسميا في سجل المستوردين.

(٤) لعبت ايران دورا تجاوز إطارها الأقليمي واتسع المجال الحيوي لنشاطها خارج هذا الإطار بل خارج القارة الآسيوية، وطالبت يدها الغاشمة كل أحداث المنطقة في السنوات الأخيرة.

ففي لبنان، تصدت لقرارات مؤتمر الطائف، حيث لم تخضع الأحزاب الموالية لها في الجنوب لسيطرة الجيش اللبناني، وأعطت بهذا مبررا للتواجد الإسرائيلي في الجنوب اللبناني.

وفى الضفة الغربية المحتلة، تصدت منظمة (حماس) التى تنعم بالدعم الإيرانى المباشر لمنظمة التحرير، وأغرب ما نقلته وكالات الأنباء فى هذا الصدد ما حدث فى (طولكرم) حين دعت منظمة فتح لمحاضرة فى سينما (الأندلس) يحاضر فيها فيصل الحسينى وحنان عشراوى، وقد هاجم أنصار حماس المجتمعين بالسلاح الأبيض، وأفشلوا المحاضرة، وسقط قتيل إضافة إلى عشرات الجرحى، ولو نقلت وكالات الأنباء الحادث مجرداً دون أسماء، لتصور القارىء أن المهاجمين هم أعضاء جماعة كاهانا، لكن ماذا نفعل لمنظمة (حماس)، التى نجحت ضمن ما نجحت فيه، فى تقسيم الصف الفلسطينى لأول مرة على أساس طائفى، حيث سمعنا عن منظمة (حمام) التى تتبنى النضال الفلسطينى (المسيحى)، وهو مما يعطى الاحتلال أقوى الحجج.

وفى أعقاب أزمة الخليج، نجحت ريران فى تقليص إعلان دمشق، ودفعت أنصار هذا الإعلان إلى تبادل العتاب والغضب، ثم الاستسلام للأمر الواقع، وهو تقليص الاتفاق، وتجريده من محتواه، تلافيا للغضب الإيرانى، الذى يلهب أعصاب الامارات الخليجية.

وفى السودان بدأ الحديث عن فصل الجنوب، أو أسلمة أبنائه، مع بدء فى تسليح الجيش الشمالى، وفى تجييش المنظمات الإرهابية الأصولية على مستوى العالم العربى، والذى لا يصدق عليه أن يراجع جوازات سفر الارهابيين الأصوليين فى العالم العربى الآن، ثم تقدم الصراع خطوة أخرى بالحديث عن بناء سدود سودانية على مجرى النيل، لجر مصر إلى صراع حقيقى، يستعرض فيه الإيرانيون قدرتهم على التأثير فى المنطقة.

وفى جبهة الانقاذ، يحظى الزعماء والأعضاء بالدغم الإيرانى، إلى الدرجة التى دفعت إلى قطع العلاقات بين البلدين، مع تداول أحاديث مزعجة، عن علاقة الحرس الثورى بالميليشيات المسلحة لجبهة الإنقاذ، وهو حديث قد تتضح تفاصيله خلال الشهور القادمة.

وفى دول المغرب العربى، حيث التيارات الثعبانية، ناعمة الملمس، حلوة الحديث، سمحة الظاهر، بينما يتحرك أسفلها أعضاء حزب التحرير الإسلامى، وهم جزء من نسيجها، ويمثلون أعنف فصائلها، ويرتبطون مباشرة بإيران، وقد شاهدت ذلك وتعرفت عليه خلال زياراتى للقطر التونسى الشقيق، حيث كان الظاهر حزب النهضة، والباطن حزب التحرير.

إن معنى هذا أن الدور الإيرانى قد أصبح دوراً (أمميا)، تعاظم حتى تجاوز حدود الدولة والمجال الحيوى والقارة كلها، إلى قارة أخرى يبدو تأثيره فيها أكثر وضوحًا رغم ابتعاد المسافات.

(٥) دون دخول فى تفصيلات حرب الخليج، نذكر أن الرابح الأكبر فيها هو إيران، ونذكر ملاحظة عرضية، ربما كان لها أهميتها، وهى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى أدارت هذه الحرب.

تحطمت الآلة العسكرية العراقية، وهى المصدر الرئيسى للأطماع الإيرانية، وأصبحت الساحة مكشوفة أمام إيران حتى حدود مصر، ولانستثنى إلا إسرائيل، لأنها صديق وثيق لايران، ورغم كل الضجيج والعجيجة، على الأقل على مستوى المصالح، والذى لا يصدق عليه أن يراجع ملف فضيحة صفقة (الكونترا) الشهيرة فى عهد ريجان.

أكثر من ذلك أصبح محتملاً أن يحكم الجنوب العراقى نظام حكم شيعى، وهو مطلب شعبى للجنوب، أو على الأقل أن يصبح لهذا التيار السياسى الدينى صوت عال فى توليفة النظام الديمقراطى العراقى، إن شهد مثل هذا النظام النور.

(٦) أعتمدت الأمم المتحدة تعويضات لإيران عن الحرب العراقية الإيرانية تصل إلى نحو مائة مليار دولار.

الطريف إن هذا حدث كنتيجة لحرب الخليج، ومثلى لا يفهم ما هى العلاقة بين حرب الخليج والحرب العراقية الإيرانية إلا بمنطق المصادفات السعيدة، ولا أظن أن أحداً يمكنه أن يفسر الأحداث بمنطق الإنتقام من صدام حسين، لأن مصائر الشعوب لا يمكن أن تخضع لأسلوب (كيد النسا) أو منطق (التار البايت)، والأصح أن نقول إن هذا القرار له دلالة، وإنه صدرتحقيقًا لمصالح دولية، وأد استهدف نتائج على المدى البعيد.

(٧) الدول العربية الخليجية فى موقف عصيب فى مواجهة هذا الغول الإيرانى المحتمل، ونمو هذا الغول، واتساع تأثيره، هو الضمان الأكيد لمسارعة هذه الدول للتزود من ترسانة السلاح الأمريكى حتى الأسنان، خاصة أنها قادرة على الدفع، وخاصة أيضًا وهذا هو الأهم، أن القيود المفروضة على تصدير السلاح انطلاقًا من المحافظة على الأمن الإسرائيلى، فى

سبيلها للانتهاء مع نهاية هذا الصراع، الذى تبدو معالم نهايته واضحة فى نهاية طريق بدأ بالفعل، وساهم فيه الخليج العربى بممثل فى المفاوضات..

(٨) وسط هذا السيناريو تضيء (اللمبة الحمراء) معلنة عن حدث عالمى هائل، وهو استقلال الجمهوريات السوفيتية الإسلامية، وبدء مسيرتها للبحث عن (هوية)، والعجيب حقًا أن يحدث هذا الانفصال قبل أى اتفاق على نزع السلاح النووى من ترسانة هذه الدول.

فلنساهم فى توضيح الصورة أكثر للقراء، حين نذكر حقيقتين، الأولى أن الإسلام دين الأغلبية وأن المذهب الشيعى واسع الانتشار، وأن اللغة الفارسية والثقافة الفارسية تمتدان كجيوب واضحة داخل الجمهوريات السوفيتية المجاورة للجمهورية الإيرانية، والثانية هى (مجرد احصائية) لعدد الرؤوس النووية التي تملكها بعض هذه الجمهوريات.

- جمهورية قرجيزستان فيها (٧٥) رأسًا نوويًا...
- جمهورية طاجيكستان فيها (٧٥) رأسًا نوويًا (وقد اتخذت قرارًا بالتحول إلى الأبجدية الفارسية).
- جمهورية كازاخستان فيها (١٨٠٠) رأس نووى.
- جمهورية أوزبكستان فيها (١٠٥) رؤوس نووية.
- جمهورية أذربيجان فيها (٣٠٠) رؤوس نووى (مذهبها الدينى هو المذهب الشيعى).

وللقارىء أن يصدق أن هذا الانفصال المخطط، دون تخطيط مسبق بنزع السلاح النووى، وبهذه الثروة الهائلة من الرؤوس النووية والعلماء والفنيين، مجرد مصادفة غير سعيدة..

(٩) الخبثاء (ولسنا منهم) يقولون إن هذا تسيب مقصود، وأن ايران التى عاشت كما ذكرنا على (التصدير)، سوف تصبح المستورد الرئيسى والوحيد لجزء من هذه الثروة، ليس فقط على مستوى الرؤوس النووية ولكن أيضًا على مستوى (الإمكانية)، حيث يوجد آلاف العلماء، يحصلون على مرتبات تصل بسعر السوق السوداء اليوم إلى أقل من عشرة دولارات شهريًا، أى نحو ثلاثين جنيهًا مصريًا، ولا يستطيع أحد أن يدعى أنهم ينتمون إلى طائفة الرهبان أو القديسين.

(١٠) لازمة أخرى نراها ضرورية، وهى التأكيد على أنه لم يوجد فى التاريخ الحديث، نظام يمتلك هذا القدر من العداء في نفوس العالم الغربى، والمحور الأول فى هذا العداء ينطلق من تبنى النظام الإيرانى للإرهاب في أسوأ صورة، ومثال ذلك خطف الرهائن من المدنيين، مع كل ما أحاط بعمليات الاختطاف من تركيز إعلامى، وقبلها أزمة الرهائن الدبلوماسيين فى السفارة الأمريكية، ومروراً بإعدام المعارضين، والمخالفين فى العقيدة، إضافة إلى العداء التاريخى التقليدى بين الحضارة الغربية، بمفاهيمها المدنية والعلمانية والليبرالية، وبين نظم الحكم الدينية، الديمقراطية، الاستبدادية.

لعل القارىء الآن يتساءل، ومعه حق، ماذا يريد الكاتب أن يقول بالتحديد؟ ونحن نرجو من القارىء أن يصبر قليلاً، وأن ينسي ماذكرناه الآن حول السيناريو الإيرانى، وأن يقبل بذهنه على السيناريو الآخر، وهو السيناريو الأمريكى.

وهذا هو السيناريو الأمريكى ..

وننقله إلى القارىء، بمنتهى الإيجاز، كما فعلنا مع السيناريو الإيرانى.

(١) العالم قد انتهى من حرب عالمية حقيقية، أنتصر فيها طرف على طرف انتصاراً نهائيا (سبق أن شرحنا هذا التصور فى عدة مقالات).

(٢) يحدث الآن ما يحدث فى نهاية كل حرب عالمية، وهو ما يتمثل فى :

- إعادة تشكيل خريطة العالم.
- أن يصبح أعداء الأمس أصدقاء، وهو ما يحدث الآن.
- أن يصبح حلفاء الأمس أطرافا فى صراع جديد، وهذا ما نهتم به ونركز عليه فى هذا التحليل.

(٣) السياسة الدولية الآن أمام أحد الإختيارين.

- إختيار واضح الآن، وهو إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، وهو إختيار مشكوك فى إستمراره طويلاً، لأن الإختيار الثانى يبدو أكثر احتمالاً.

- إختيار ثان، وهو ظهور ثلاث قوى عالمية هائلة، تدخل فى صراع جديد بينها، وهو صراع اقتصادى فى الأساس.

أطراف الصراع الثلاثة هى الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ومعها نمور الشرق الأقصى، وأوروبا الموحدة.

(٤) الإختيار الثانى يبدو مخيفًا للولايات المتحدة من زاوية اقتصادية بحتة، بل إنه فى ظل الأوضاع الاقتصادية القائمة يهدد مكانة الولايات المتحدة ضمن القوى الرئيسية لأسباب متعددة، أولها سبب تجارى بحت فصادرات الشرق الأقصى تمثل ١٠٪ من التجارة الدولية، وصادرات أوروبا الموحدة تمثل ١٧٪ من التجارة الدولية، بينما لا تزيد مساهمة الولايات المتحدة عن ٩٪.

(٥) يبدو المستقبل أكثر سوءًا بالنسبة للولايات المتحدة فى ظل العجز الهائل فى الميزانية، والديون الهائلة، وارتفاع نسبة البطالة بإستمرار.

(٦) يزيد الأزمة تعقيدًا أن توقف الصراع العالمى بين الشرق والغرب، يهدد أخطر الصناعات الأمريكية وهى صناعة آلة الحرب، وصناعة سباق الفضاء، وهى صناعات لابد أن تتدهور فى ظل تنامى صراع عالمى، ليس له وجهه العسكرى، ومضمونه اقتصادى بحت.

(٧) دون دخول فى تفصيلات اقتصادية معقدة، يمكن القول بأن جزءًا من تماسك الاقتصاد الأمريكى يعود إلى سيادة الدولار الأمريكى على العملات العالمية وإن هذه الميزة سوف تتعرض لخطر جسيم، فلو تم السيناريو (الثلاثى) فإن هناك احتمالاً كبيرًا أن تحل العملة الأوروبية محل الدولار الأمريكى أو أن تناطحه رأسا برأس على الأقل.

(٨) النتيجة المنطقية لذلك، أن السيناريو الثلاثى هو الخطر الأكبر الذى يهدد المصالح الأمريكية فى المدى الطويل، وأنه من الضرورى أن يتم حسم الصراع الحالى لصالح السيناريو الآخر، وهو الهيمنة الأمريكية على الغرب، وبالتالى على العالم، والمبرر الوحيد لهذه الهيمنة هو استبدال الأممية الاشتراكية التى انهارت بأممية أخرى تتحقق فيها عدة مواصفات، أولها أن تكون أممية كونية، أو لها امتداد جغرافى واسع، وثانيها أن تمثل عداء حقيقيًا للمصالح الغربية وللنظام الغربى الحضارى، وثالثها أن يحظى العداء لهذه الأممية

بقبول شعبى عام فى دول العالم المتقدم، ورابعها أن تمثل تهديداً عسكرياً حقيقياً لهذا العالم المتقدم، وبمعنى أكثر دقة أن تمتلك سلاحاً نووياً قادراً على التدمير، واستعداداً واضحاً لاستخدامه، وخامسها أن تتمتع هذه القوة بإستقرار فى العالم المتقدم، وسادسها أن تكون الاحتمالات صالح تناميها وتوسعها وليس لصالح تآكلها أو إنحسارها أو ضعفها.

(٩) تجربة الخليج كانت لها مزية واضحة، فقد أوضحت أن خطراً شديد المحدودية، مثل صواريخ سكود المتخلفة تكنولوچيا، والتي لاتحمل رؤوساً نووية، يمكن أن تشكل خطراً على العالم كله، ويترتب عليها كساد عالمى حقيقى، وتستدعى توحد دول العالم الغربى تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية، لمجرد وقوع مثل هذا السلاح غير المتطور بما فيه الكفاية فى يد سلطة ارهابية متخلفة.

(١٠) ظهور هذه القوة الأممية المزعجة، سوف يدفع آلة الحرب الأمريكية إلى الدوران، والصناعات العسكرية الأمريكية إلى الانتعاش، والاقتصاد الأمريكى إلى الرواج، والهيمنة الأمريكية إلى السيادة، واذا تصادف كانت هذه القوة مؤثرة فى منطقة الشرق الأوسط، حيث المصادر التمويلية الهائلة، المستعدة لبذل الغالى والرخيص فى سبيل التماسك أمام هذه القوة النامية، من خلال شراء أحدث انجازات التكنولوچيا العسكرية، فإن إخراج هذه القوة إلى ساحة الصراع، بالمواصفات السابقة، يصبح قضية حياة أو موت بالنسبة للسياسة الأمريكية فى المدى الطويل.

وهكذانصل إلى النتيجة ..

وهى نتيجة مزعجة، نتركها لخيال القارىء، ونطلب منه أن يحاسبنا عليها فيما بعد، ونرجوه وهو يتأملها أن يلاحظ أنها تقدم تفسير العديد من التساؤلات، منها على سبيل المثال لا الحصر :

- لماذا هذا (الدلع) الجميل فى مواجهة الإرهاب الإيرانى، فى مقابل الشراسة الواضحة فى مواجهة الجماهيرية الليبية؟ ومنذ متى كانت الولايات المتحدة تصنف الإرهاب إلى إرهاب مقبول وإرهاب غير مقبول أو إلى (دلع) وجد؟ ..
- لماذا هذا الإصرار على بقاء حلف الأطلنطى وفى مواجهة من؟ ..

الأسئلة كثيرة، والسيناريو الذى نذكره يتطوع بتفسير بعضها أو أغلبها، وقد يصح السيناريو حتى نهايته، وقد يتم إجهاضه إذا تغيرت الظروف، لكنه فى النهاية يقدم تفسيراً لبعض ما يحدث الآن، وتحليلاً لما يمكن أن يحدث، وإن كنت أتمنى أن أكون مخطئاً من الألف للياء.

ماراًى القارىء؟ ألم يكن معى حق فى اختيار عنوان المقال؟، عموماً، إذا كنت قرأت المقال، فمن فضلك، لا تقرأه مرة ثانية.

أنا لا أتحدث عن مصر

(١)

(كات بالو) فيلم من أفلام رعاة البقر، عرضه التليفزيون مؤخراً، بطولة (جين فوندا، ولى مارفن) والفيلم يبدأ بجين فوندا واسمها فى الفيلم (كات بالو) وهى تنتظر الإعدام العلنى، وينتهى وهى تصعد إلى المشنقة حيث يتم إنقاذها بحيلة طريفة، وفى البداية والنهاية تحتشد الجماهير وتتدافع فى شوق ولهفة، لمشاهدة تنفيذ الإعدام، الذى يتم (على الطبيعة) أمام الجماهير الحاشدة من أجل تحقيق (الردع).. (كات بالو) تصعد إلى المشنقة، يحيط بها الحراس، ثم يضع الجلاد الحبل حول عنقها، منتظراً إشارة من قائد الحرس، والجماهير فى غاية السعادة واللهفة على رؤية المشهد العظيم.

كان هذا فى القرن الثامن عشر، عندما كانت المشاعر أقرب إلى البدائية منها الآن، وأبعد عن الحضارة منها الآن، وقد تخلت الولايات المتحدة عن هذا التقليد منذ أكثر من مائة عام، وإذا سألت أمريكا عن السر فى عدم علنية عقوبة الإعدام الآن كانت إجابته واحدة من عدة إجابات.

- لأننا أصبحنا أكثر تحضراً..
- لأننا أصبحنا أقل بدائية ..
- لأن العلنية لم تقلل عد الجرائم ونسبتها ..
- لأن العلنية لم تردع المجرمين، وأغلب من عوقبوا سبق لهم مشاهدة العقاب العلنى.

والإجابات كلها صحيحة، وبعض الأمريكيين سوف تكون إجابتهم مختلفة .. إنهم يرفضون عقوبة الإعدام أصلاً، فكيف يقبلون بعلانية عقوبة مرفوضة؟

هذا عن الولايات المتحدة ..

وأنا لا أتحدث عن مصر

(٢)

في بلد عربى شقيق، يتم الإعدام علناً بقطع الرأس.. وكذا يتم قطع اليد والجلد

والرجم..

فالعقوبات البدنية كلها علنية فى الميادين العامة ..

أخبرنى صديق أقام هناك فترة أن التصوير ممنوع فى تلك الميادين، سواء كان فوتوغرافيًا وبالفيديو..

تعجبت لهذا الأمر، لأن التصوير أعلن (أى أكثر إعلانًا) وأردع (أى أكثر ردعًا)..

أخبرنى صديقى أيضًا أن التليفزيون لا يتقبل هذا، رغم أنه أسرع سبل العلانية وأكفؤها.

كان صديق آخر من وزارة الداخلية حاضرًا المحادثة، فأخبرنى أن (قوافل) النشالين المصريين تسافر إلى ذلك البلد فى مواسم محددة، حتى (تهتبل) فرصة هذا التجمع، وأنهم يمثلون مشكلة حقيقية لوزارة الداخلية فى مصر.

وهذه الظاهرة ماتزال مستمرة، رغم قطع اليد علنًا، ورغم قطع يد بعض النشالين المصريين، ورغم مشاهدة النشالين للعقوبة أكثر من مرة ..

- علنية العقوبة إذن لم تردع هؤلاء ..

سمعنى صديقى وأنا أردد ذلك فقال ..

- إنها لم تردعهم هناك .. ربما إذن تردعهم فى مصر..

- أجبته قائلاً ..

- أعفنى من مناقشة ذلك فأنا لا أتحدث عن مصر. ..

(٣)

سألتنى ابنتى وعمرها ستة عشر عامًا، وهى عضو فى نادى الشمس..

- هل صحيح أنهم سيعدمون تاجرًا للمخدرات أمام النادى؟

قلت لها ..

- يطالبون بهذا، ولكنى لا أظن..

- ما هو السبب فى المطالبة ؟

- يقولون إنه للردع ..

- ردع من ؟

- ردع تجار المخدرات ..

- إذن سيجمعون تجار المخدرات ويعدمون التاجر أمامهم؟

- لا أعتقد ذلك .. إنتم ستكونون جمهور المشاهدين ..

- إذن سيردعوننا ؟

- نعم

- لماذا؟

- حتى لا تتاجروا فى المخدرات..

- ومن قال إننا نتاجر .. أو سنتاجر ..

- ربما ..

- هذا غيروارد ..

- إذن يجب إنهاء هذه المناقشة ..

- لماذا؟

- لأننى أرفض الحديث عن هذا الموضوع ..

لقد عاهدت نفسى يا ابنتى ألا اتحدث عن مصر ..

(٤)

سألنى صديقى ..

- هل قرأت بريد الأهرام ؟

- للأسف لم أقرأ..

- هناك قارئة تطالب بتوزيع أجزاءجسد المحكوم عليه بالإعدام على من يحتاجون إلى (قطع غيار)..

- لا أفهم..

- مثلاً يأخذون كليتيه لمن يحتاج إليهما، وعينيه لمن يحتاج إلى ترقيع قرنية، وكبده لمن يحتاج إلى زرع كبد.. وهكذا..

- فكرة عبقرية لكنها غير كاملة..

- وماذا ينقصها ؟

- ينقصها بعض الإضافات البسيطة..

- مثل ماذا؟

- خذ عندك.. هذا التاجر ضخم الجسد..

- نعم..

- إذن في جسده شحوم..

- أكيد..

- نستفيد بها في صناعة الصابون..

- كرة..

- ويقطع جسده (ترانشات).

- لماذا؟

- أمثال هذه القارئة كثيرات.. وسوف يجدن عشرات الاقتراحات..

- مثل ماذا؟..

- يمكن مثلاً الاستفادة من هذه (الترانشات) في صيد أسماك القرش، وبالتأكيد فإن اللحوم ليست المشكلة، المشكلة الكبرى ستكون في (الكوارع)..

- الكوارع ؟

- نعم، الزند، والأظافر، وإن كان ممكنًا الاستعانة بها مؤقتًا فى صناعة الجيلاتين، وهو مطلوب صناعيًا..

- هذا اقتراح ممتاز..

- ولابد من عرض هذا الإعدام فى التليفزيون، حتى تتحقق العلانية، ويتحقق الردع.

- قد يؤذى هذا بعض المشاعر..

- يمكن التغلب على ذلك بالتدرج..

- كيف؟

- نبدأ بإعدام القطط والكلاب.. ثم الآدميين..

- من المجرمين؟

- هذه هي المرحلة النهائية .. لكن فى البداية يمكن فتح الباب للتطوع..

- ماذا تقصد؟

- المسألة فى هذه المرحلة ستكون تعليمية، أو تدريبية، والتطوع هنا يمكن أن يحل المشكلة..

- أنت تهذر ..

- بل أتكلم بمنتهى الجدية..

- المشاعر فى مصر لا تقبل ذلك ..

- ومن قال لك إننى أتحدث عن مصر ..

- أنا لا أتحدث عن مصر ..

(٥)

رجال الدين جميعًا أعلنوا سعادتهم بعلنية العقوبة ..

بعضهم أفتى بأن هذا هو حكم الإسلام ..

أصطدم هذا بمعلوماتى عن الإسلام السمح الرحيم، دين الرحمة والإنسانية .. معلوماتى تقول إن النص على علنية العقوبة لم يرد فى القرآن إلا فى اية واحدة، وفى عقوبة واحدة هى عقوبة الزناة.

العقوبة التى وردت فى الآية هى الجلد وليس الرجم الذى لم يرد فى القرآن.. والآية تقول (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)..

والطائفة فى قواميس اللغة اثنان فأكثر، وفى بعضها واحد فأكثر.. العقوبة فقط فى جلد الزناة، والنص القرآنى الخاص بالعلنية يتحقق بوجود اثنين فقط.. أو أكثر ..

البعض يتوسع فى مسألة العلنية، ويجعلها شاملة لكل العقوبات، وعلى رأسها الإعدام، وهى مسألة فيها نظر..

ولو قبلنا ذلك، وهو محل نقاش، لقلنا إن النص يتحقق فى عقوبة الإعدام فى مصر، لأن من يحضرون الإعدام فى سجن الإستئناف هم الحراس ووكيل النيابة، وكاتب النيابة وعشماوى ومساعده ومأمور السجن ومساعده والواعظ أو القسيس والطبيب، وهم يزيدون على عشرة أفراد وهم أكثر من أثنين بكثير.

قد يرد البعض بالإستناد إلى السنة الفعلية فى حياة الرسول عليه الصلاة والسلام. وهى سنة فى تقديرنا مرتبطة بأعراف عصر الرسول، وينطبق عليها ما ينطبق على بعض أبواب السنة، التى تنصرف إلى عصر الرسول، ولا تنصرف إلى غيره من العصور، مثل سنة الرسول فى الزى أو العلاج..

لماذا الإصرار إذن على الربط بين الإسلام وهذا الشكل من أشكال الاستعراض العقابى؟

أنا هنا أتحدث عن فهمى للإسلام..

واجتهد فى حدود معلوماتى المتواضعة ..

ولا أتحدث عن مصر ..

(٦)

أنا شخصياً لم أذبح فى حياتى دجاجة..

ولا أرى فى هذا متعة..

أحد أصدقائي أقسم لى أننى لو ذبحت دجاجة، فسوف يصبح ذبح الدجاج بالنسبة لى هواية، وأنا أصدقه..

التدريب على الذبح هنا هام، لأنه يسقط الحاجز النفسى..

وكذلك القتل ..

السماع عنه شيء، ومشاهدته شيء آخر ..

المشاهدة تدريب..

وأحد الموانع التى تقف حائلاً بين الإنسان والقتل هو أنه لا يتصور أن يرى إنساناً يموت أو يقتل..

والمشاهدة نصف المسافة إلى الممكن ..

لا أقول هذا من عندى ..

لكنى أقوله من عند علماء النفس..

القتل أسهل بكثير لدى من يشاهد القتل..

هذا بالنسبة للكبار ..

أما الصغار فإن القتل قد يشجعهم ..

وهو أسهل السبل لتكوين الشخصية السيكوباتية ..

وأنا هنا أتحدث عن علم النفس.

ولا أتحدث عن مصر ..

(٧)

بعد أن طالب المستشار جمالى عبد الحليم، وهو بالمناسبة صديق عزيز، بإعدام تاجر المخدرات أمام نادى الشمس، هرع الالاف فى يوم الجمعة التالى إلى النادى، وتصوروا أن الإعدام سيتم بالفعل هناك..

هذه ظاهرة جديدة على الطبيعة المصرية ..

لكنها ظاهرة تستحق التأمل..

جذور هذه الظاهر كانت واضحة فى أحداث الأمن المركزى، حيث شاهدنا عنفًا لا سابقة له، والغريب أنه كان عنفًا جماعيًا..

الطريف أن دور الكتاب والمفكرين ورجال الإعلام، أن يبحثوا أسباب هذه الظاهرة، وسبل ترويض هذا العنف ومواجهته..

لكن الذى حدث عكس ذلك على خط مستقيم..

نحن الآن نشجع العنف ونرعاه ونخرج المارد من القمقم، وهو إذا خرج فلن يقف أمامه شىء..

جريدة الأهرام أعلنت عن استفتاء..

لم يكن الاستفتاء على نوع جديد من السلع، ولا عن قوانين الإيجارات ولا فى تعديل الدستور...

كان الاستفتاء عن (الإعدام فى ميدان عام)..

البعض يقول إنها الحرية، وهو قول مردود عليه..

فليس من الحرية مثلا أن يعلن عن استفتاء عن إباحة بيع الحشيش مثلاً، كما يحدث فى هولندا، وهو استفتاء نتيجته معروفة..

وبالمناسبة.. مساءالخير.. وأرجو ألا يفهمنى أحد خطأ، فأنا أتحدث عن الإعلام.. وعن دور رجال الإعلام، وهل هو قيادة المجتمع، أو الإنقياد له؟ ولا أتحدث عن مصر.

(٨)

لا تظلموا المستشار جمال عبد الحليم، فهو قاض شجاع، وهو شخصية عامة بكل المقاييس، فهو فنان، والذى يقترب منه لابد أن ينجذب إليه، لأنه يحمل قدرًا هائلاً من المشاعر الإنسانية، والحب، والمودة، لكل من يعرفه، وهو أيضًا صاحب صالون أدبى له بصمته على وجه مصر الثقافى والحضارى، وهو لم يضمن حكمه ذلك الطلب، ولم يقصد الإعدام علنًا أمام الجماهير، بل قصد الإعدام فى مكان مستور، فى موقع الجريمة، اندفاعًا منه وانفعالاً بالجريمة البشعة، وكان من الممكن أن تمر عباراته مر الكرام، لولا أنها وجدت صدى وهوى لدى نفوس يمتعها ذلك، وتسعى لتبريره ولو على حساب المنطق، وقد أساء أصحاب هذه النفوس إليه، فنسبوا إليه مالم يقله، وأولوا ماذكره لحساب مشاعرهم القاسية، وحملوه وزر

مالم يقله، وصنفوه في جانب المدافعين عن العنف، وهو أبعد ما يكون عنه، والقسوة وهي ضد طبيعته وسلوكه، ولو كان الأمر بيدى لوجهت إليه الشكر، لأنه كشف لنا وجهاً آخر لمصر، لا نعرفه، ولا نقبل به، ولو تحدثت عن هذا الوجه، وهاجمته، لنال مصر التى أحبها من هذا الحديث رذاذ.. ولهذا .. لا أتحدث عن مصر ..

(٩)

إذا كنتم جادين فعلاً في تطبيق ذلك في مصر، فأرجوكم، أعطونا مهلة، حتى نرتب أمورنا، ونغادر الوطن، ونذهب إلى أى مكان في العالم، يحترم فيه الوطن آدمية المواطن، وإنسانيته، حتى لو كان مجرماً .. في العالم كله موجة ضد أحكام الإعدام، ومن حقنا بالطبع أن نرفض ذلك، لأن طبيعتنا ترفض بعض الجرائم البشعة. مثل الاغتصاب ومثل ترويج الهيروين.

الجديد في الأمر أننا نطالب بعقاب (بشع) وهو القتل العلنى ولا نسأل أنفسنا عن الفرق في هذه الحالة بيننا وبين المجرم..

إذا كان الأمر متعلقاً بالثأر من المجرم فالإعدام يكفى ..

وإذا كان الأمر متعلقاً بالردع، فالإعلان عن تنفيذ الإعدام يكفى..

أما إذا كان الأمر يتعلق بما هو أكثر، وهو الاستمتاع بمشاهدة القتل، وإذا كانت الدعوة للإعدام العلنى قد وجدت هذا الهوى وهذا الصدى في نفوس الكثيرين، ومنهم كبار لكتاب، فلابد من وقفة، ولابد من موقف..

أما الوقفة فأقصد بها الإعتراض، والتعجب. والأسف..

وأما الموقف فهو أن اقول لا ..

في وجه من قالوا نعم..

في وجه من يستمتعون بالألم..

وأن هنا أتحدث عن نفسي..

وباليقين..لا أتحدث من مصر..

لا للمنع.. نعم للتنظيم .

حرية التظاهر إحدي مظاهر التعبير عن الرأي تمارسها الشعوب فيما عدا الشعب المصري.. السلطات الأمنية تتخوف من أن تتحول المظاهرات إلي العنف والتخريب ولذلك تمنع المظاهرات حتي لو قام بها المثقفون والقضاة والمستشارون... وهي سياسة معروفة تتلخص في أن الباب الذي يأتي منه الريح سدّه واستريح.

ولاتزال القضية مطروحة.. حق ممارسة الشعب لهذا الحق..

وكتب فرج فودة رأيه في الموضوع ونشرته الأحرار في ٩/١٢/١٩٩١م

لا للمنع.. نعم للتنظيم

حرية التظاهر إحدي يالحريات الأساسية في عالم اليوم، وهي إحدي مظاهر الديمقراطية في جميع الدول التي تتبني مفاهيم الحرية السياسية، وأشد الدول اعتراضًا علي هذا الأسلوب هي الدول الاشتراكية.. انصاعت لواقع الممارسات العصرية وسمحت بالمظاهرات أو استسلمت لها كواقع لامفر منه.

المدافعون عن حرية التظاهر وأنا منهم يستندون إلي مجموعة من الحجج أولها وأهمها أن حق التظاهر هو أحد الحقوق التي تنقل الممارسة الديمقراطية إلي مستوي الممارسة الشعبية المباشرة، فليس كل الأفراد أعضاء في الأحزاب السياسية، وليس كل الأفراد قيادات قادرة علي تكوين تصورات سياسية عامة. وقد ينشغل الفرد بقضية واحدة تشغل عليه باله، ويهمل غيرها من القضايا، والسبيل الوحي؛ للتعبير عن ذلك هو التظاهر، إضافة إلي أن هذه الحرية بالتحديد تتيح للأقليات السياسية والفكرية والعرقية والدينية أن تعبر عن رأيها، الذي قد يهضمه ويقضي عليه سلطان الأغلبية في النظم الديمقراطية.

حجة أخري أهميتها، وهي للتنفيس عن الغضب، حيث يجد الغاضب، سبيلاً شرعيًا للتعبير، فلا يلجأ لما هو أعنف منه.. في الجانب المقابل، يخشي أعداء حرية التظاهر، وهم غالبًا يتركزون في أجهزة الحكم والأمن، أن ينفلت عيار التظاهرات فتتحول إلي عنف أو تدمير أو ما هو أكثر، وهو تخوف له وجهته خاصة في بلادنا

النامية التي لم تتبلور فيها أساليب الممارسة الديمقراطية الصحيحة بعد..

حجج الفرقتين لها وجاهتها،وربما اعتقد البعض أن دفاعي عن حرية التظاهر في جزء منه ناتج عن موقعي المستقل، لكني أعتقد أنه ناتج أساسا عن وجداني الليبرالي الذي يعشق الحرية ويؤمن لها..

القضية الساخنة الحالية، التي دفعتني للكتابة في هذا الموضوع ما يتواتر في الصحف القومية وصحف المعارضة، وعن تظاهرات معارضة لمؤتمر السلام وإجراءات أمنية متشددة في المقابل..

التظاهرات هنا، مهما تشدق المتظاهرون، ليست موجهة للنظام المصري أساسا، فالساعون للسلام، هم أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة فيه. وهم أطراف عربية أخري علي رأسها الفلسطينيون أصحاب الأرض. والطرف الأساسي في القضية التي شغلت العرب أكثر من نصف قرن، وأضاعت أكثر من نصف مواردهم، وهي ذات الفترة التي نهضت فيها أوربا بعد خروجها من الحرب العالمية، ومدنها أنقاض واقتصادها تحت الصفر، ثم أصبحت اليوم علي ما هي عليه، ووصلنا نحن إلي ما وصلنا إليه..

لا ضرر إذن ولا ضرار، لو خرج المئات أو الآلاف يلعنون المفاوضين ويتعشقون الحرب ويطالبون بما لا يطالب به أصحاب القضية ولا أظن أن الشارع المصري سوف يستقبل هذه التظاهرات بارتياح، أو بسماح أو بمودة، بل وأحسب أن رد فعله سوف يكون عكسيا، وإن المتظاهرين سوف يدركون في نهاية التظاهرات أن ما يفعلونه لا يزيد عن كونه نوعا من العبث، وأن صوتهم لاصدي له، وأن غضبهم لا تأثير له، وأن رأيهم لا وزن له، وعكس ذلك تماما هو ما يحدث عندما يتصدي لهم الأمن، ويقبض عليهم، وهو معذور لأنه ينفذ القوانين، لكنه في هذه الحالة سوف يخلق؛ أبطالا حيث لا بطولة، ومناضلين في غير نضال، وضحايا رأي في غير رأي يستحق.

ما رأى وزير الداخلية في تجربة أعرضها عليه، وهي السماح بالتظاهر المنظم في مكان محدود، وفي توقيت محدود..

فليكن المكان في طريق الأوتوستراد (طريق المنصة) وليتحدد مسار التظاهر من بداية الطريق إلي استاد المقاولين إلي موقع المنصة، وليسمح لهم الأمن بإلقاء الخطب والهتافات كما يشاءون لوقت محدد، وليكن ساعة أو ساعتين مثلاً، ينصرفون بعده في هدوء، بلا ضرر ولا ضرار..

مثل هذا الحل في مثل هذه الحالة تجربة تستحق البحث، فإذا نجحت تكررت وإذا تكررت وأضفت علي نظامنا الديمقراطي حرية منقوصة، وأزالت عن كاهل المتخوفين عبئا ثقيلاً، وأراحت الجميع، وأزالت كوابيس المشكلات التي لا أصل لها، ولا معني، ولا مبرر، ما رأى المسئولين والقراء في هذا الاقتراح...

أنت حر

«أنت حر» تقولها اللغة المصرية في معرض التهديد ومسئولية الإنسان علي فعله حيث يحلو للناس التهرب من المسئولية..

«أنت حر» يقولها الدكتور فرج فودة ليتندر بها علي هامش الحرية الضيق المتاح أمام المصريين في العمل السياسي.. بيما هم يتمتعون بحريتهم كاملة في تشجيع الأهلي أو الزمالك وفي تشجيع هذا المطرب أو ذاك.. أو لا هذا ولا ذاك..

أما إذا مارست حقك في حرية الانتقاد.. فستجد من يقول لك علي سبيل التهديد والوعيد: أنت حر.. وتظل بعدها تعيش في قلق وخوف.. من البهدلة..

«أنت حر» نشرت بجريدة الأحرار للدكتور فرج فودة بتاريخ ١١/١٢/١٩٩١م

أنت حر

كيف تصبح مصريًا؟ أنت حر ولك أن تمارس حريتك كما تشاء، يمكنك أن تصبح أهلاويا ويمكنك أن تصبح زملكاويا، ولا مانع من أن تشجع الاتحاد أو الإسماعيلي أو الترسانة، ولن يتصدي لك أحد إذا شجعت المريخ، وإذا تقاعست عن ممارسة حريتك والقيام بواجباتك والاختيار بين هذه البدائل بكل الحرية فالذنب ذنبك والجريمة جريمتك.. أنت حر ومن حقك أن تعجب بأغنية من غير ليه، ومن حقك أن ترفضها ولن يمنعك أحد من سماع «لولاكي» وإذا لم يعجبك الطرب القديم فمن حقك أن تطرب للجديد وإذا لم يعجبك الطرب الشرقي كله فمن حقك أن ترفض سماعه كله وأن تتجه إلي سماع الأغاني الأجنبية وثق أن أحدا لن يطعن في وطنيتك، أنت حر البس فانلة جيل أو تريكونا، أو امتنع نهائيا عن لبس الفانلات وثق في أن أحدًا لن يدفعك أو يمنعك أو يسألك فحريتك مكفولة بنص الدستور والقانون ووطنك الحر يسمح لك بهذا كله دون قيد. أنت حر إذا لم يعجبك البطيخ إلجأ إلي العنب وإذا لم يعجبك العنب اشتر المانجو وإذا لم يعجبك المانجو تحول إلي التين وإذا لم يعجبك شيء من هذا فلن تصبح ليلتك «تين» ولن يتهمك

أحد بعدم تشجيع الإنتاج الوطني أو بالعمالة لبلاد تأكل الأناناس، فذلك كله غير وارد، ولك أن تحمد الله علي أن حكومتنا الرشيدة لا تتدخل في هذه الأشياء لأنها جميعًا تدخل في إطار تلك الحبيبة المقدسة: الحرية..

أنت حر دخن ودمر رئتيك أو امتنع عن التدخين وحافظ علي صحتك وإذا كنت من هواة السجائر فلا مانع من تدخين السجائر المصرية ولا قيد إطلاقًا علي تدخين السجائر الأجنبية ولا حظر بالمرة علي الانتقال من هذه إلي تلك فحرية التنقل مكفولة بنصوص ميثاق حقوق الإنسان، ومتاحة بنص دستوري ومباحة بنصوص القانون المدني والجنائي وقد خلقك الله حرًا..

أنت حر ويمكنك أن تذهب للاشتراك في أي برنامج إذاعي أو تليفزيوني وسوف يلقنك المذيع ما ستقوله حرفًا بحرف ويمكنك أن تردد ما لقنك المذيع بكل الحرية بصوت مرتفع إن أردت أو بصوت منخفض إن أحببت أو بصوت بين بين إذا شئت فصوتك جزء من كيانك وكيانك حر وحريتك هي حياتك..

أنت حر ومن حقك أن تنتخب الحزب الوطني وسيصل صوتك إليه ومن حقك أن تنتخب أي حزب آخر وسيصل صوتك إلي الحزب الوطني، ومن حقك ألا تذهب أصلا إلي الانتخابات وسيصل صوتك إلي الحزب الوطني أيضا ولن يتدخل أحد لإجبارك علي الذهاب للانتخابات أو لإجبارك علي التصويت لأحد الأحزاب فمثل هذه الوسائل لا تليق بمواطن في بلد حر..

أنت حر ويمكنك كما تشاء أن تمارس حرية التعبير ودعك من حرية التغيير ولا تكن حاسدًا فالحسود لا يسود وانظر إلي ما في يدك ولا تنظر إلي ما في يد غيرك.. في يدك المعارضة أو التأييد وفي يد غيرك الحكم والحياة أرزاق فاشكر الرازق ودعني أقص عليك قصة ترفه عنك، فقد جاءني ابني يومًا يبشرني بأنهم اختاروه في المدرسة لإلقاء خطبة كتبها له المدرس وكان من كلماتها «مصر التي عشنا فوق أرضها وظللتنا سماؤها وشربنا من مائها» ووجدت نفسي أضحك فقد ترنمت بهذه الكلمات في طابور الصباح نفس الكلمات قبل ثلاثين عاما وساعتها لم أفكر فيها

وهذه المرة فكرت ووجدت نفسي أقول لابني هذا ليس مدحًا للوطن يا بني هذا أسوأ درجات الذم أرض وسماء وماء هل هناك وطن يعطي أقل من ذلك، بل هل هناك غابة تعطي غير ذلك بل، وأكثر من ذلك أليس هذا أيضا ما يحصل عليه الحمار، أرض وسماء وماء، ونظر إليَّ ابني مبتسمًا وهو يقول: نسيت العلف، ووجدت نفسي احتضنه وأهمس في أذنه: قلها يابني بصدق وحرارة، قلها يا بني بمرارة، ولا ترددها كالببغاء وعلمها يا بني لابنك ودعه يرددها فربما يفكر فيها من يسمعها كما فكرت ويفهمها كما فهمت وساعتها يدرك من يفكر ويفهم أن عطاء الوطن للمواطن قلها أو لا تقلها «أنت حر».

النصب التذكاري

قاعة المؤتمرات الكبري في مدينة نصر بالقاهرة عمل معماري فخم مبني بأموال الشعب، وينبغي أن تعقد فيه مؤتمرات علي مدار العام لصالح هذا الشعب ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا..

ولكن الذي يحدث أنه تحول إلي «نصب تذكاري» تزوره وفود في موالد محدودة.. يظل بعدها شاغرًا بينما نحتاج الحركة الثقافية السياسية المصرية إلي أن يتحول هذا النصب التذكاري إلي قلب لها نابض بالحركة والحياة.

كتبه د. فرج فودة ونشرته (مايو) في ٢٥ يونيه ١٩٩٠.

النصب التذكاري

منذ أيام الفراعنة، ونحن نهوي إنشاء الشواهد العظيمة، مجرد الذكري، وأخر ما أنشأناه في هذا الصدد هو قاعة المؤتمرات الكبيرة، العظيمة الحديثة، الفخمة التي ساهمت في إنشائها الصين الشعبية.

القاعة كما يقال رائعة الإنشاء، حديثة المعمار، تسد عجزًا واضحًا في قاعات المؤتمرات في عاصمة مثل القاهرة، ودولة عريقة لها تأثيرها في المنطقة كلها مثل مصر. وقد كنت أظن وبعض الظن إثم أن افتتاح هذه القاعة سوف يكون خيرًا عميمًا علي النشاط السياس والفكري والثقافي في بلدنا الطيب، وإنها ستشهد كل أسبوع مؤتمرا أو ندوة أو اجتماعًا لجمعية عمومية، أو اجتماعًا لحزب سياسي،وفاتني أننا فراعنة، وأننا نقيم المباني للذكري، وأن هدفنا الأساسي هو الافتتاح، وتكوين جهاز إداري عظيم، يليق بالمكان، وصرف مرتبات العاملين فيه وحوافز وبدلات، وقد تحقق هذا كله، ولابد لمثلي أن يحمد الله علي هذه الإنجازات الهائلة، وأن يطرد الوسواس الخناس الذي يعبث في صدره، ويسأله السؤال الخبيث أين المؤتمرات في قاعة أو قاعات المؤتمرات؟

هو سؤال خبيث بغير شك، وسواس خناس يعبث في صدور أمثالي من الناس،

فالموضة في العالم، كله هي المحافظة علي الطبيعة وعدم المساهمة في الإخلال بتوازن الكائنات في الحياة الطبيعية وبدهي أن القضاء علي العناكب أو الخفافيش أو الفئران أو الصراصير، سوف يتبعه ظهور ما هو أسوأ، ويقينًا أيضا فإن عدم الاستعمال هو الضمان الوحيد والأكيد، لسلامة العهدة، وسلامة الجرد السنوي، وسلامة العاملين من الإصابة بأمراض المهنة، مثل الإجهاد والاكتئاب النفسي وأمراض القلب، التي ثبت أنها مرتبطة بالإجهاد العصبي.

لقد تصادف أن جمعتني سهرة في منزل أحد الأصدقاء مع مجموعة من كبار الكتاب في مصر وحكي أحدهم ما أخجل الجميع وجعلهم يغوصون في مقاعدهم ويتمنون أن تبتلعهم الأرض، وحكي الكاتب الكبير عن مؤتمر (الدولية الاشتراكية) الذي استضافه الحزب الوطني في مصر، والذي شارك فيه عدد من كبار المسئولين في دول العالم كله، وبعضهم رؤساء وزراء سابقون ووزراء حاليون أو سابقون، وأغلبهم أسماء سياسية رنانة وطنانة، ولأمر مالايعلمه أحد فقد أصر من قاموا بدعوتهم علي أن يقام المؤتمر في قاعات الحزب وليس في قاعة المؤتمرات وحكي لنا الكاتب الكبير كيف أن هؤلاء لم يجدوا (دورة مياه نظيفة) ولا كافيتريا تسعفهم بكوب من الشاي أو القهوة ولا وسائل حديثة للاتصال والمعلومات وباختصار أوضح لنا الكاتب الكبير أن المؤتمر كان فضيحة بكل المقاييس، لسبب جوهري وأساسي وهو مكان انعقاده..

حدث هذا ولدينا أكبر قاعات المؤتمرات في القارة الإفريقية والشرق الأوسط كله، ولا تسأل يا عزيزي القارئ عن سبب واحد مقنع ولا تسأل أيضًا عن الحكمة من وجود جهاز إداري. ومصروفات وحوافز ومكافآت لأفراد لا يفعلون شيئًا سوي طرقعة أصابعهم ولا تسأل عن سمعة بلدنا العزيزة أمام فضيحة مثل هذه الفضيحة.

إن صاحب هذا القلم يقترح في هذا الشأن عدة اقتراحات، أولها أن تصبح قاعة المؤتمرات مزارًا سياحيًا يتم الدخول إليه برسم محدد، وإنه بجوار قبر الرئيس الراحل السادات الذي أصبح مزارًا سياحيًا بالفعل، وميزة هذا الاقتراح هي المساهمة في سد نفقات الجهاز الإداري لهذه القاعة. وثانيها أن تباع للقطاع الخاص بحيث

يقوم بتسويقها بمعرفته وساعتها يسعي أصحابها لترويج المؤتمرات والندوات وشغل القاعات بكل السبل والوسائل وعلي الأقل سيقومون بصيانتها دون أن يكلفوا الدولة شيئًا. وثالثها أن نحولها إلي نشاط آخر مع ما يلزم من التعديلات بحيث تتحول إلي مسارح أودور سينما وعائد هذه الأنشطة مربح ومجز ومفيد..

أما الاقتراح الوحيد، الذي أشك في جدواه فهو أن تنعقد يالمؤتمرات في قاعة المؤتمرات، وأن يعلن عن أسس واضحة لعقد المؤتمرات فيها للجميع، وأن تصبح مكانًا لائقًا بمصرأم الدنيا والمؤثرة علي كل من حولها والتي يمكن أن تصبح قاعة المؤتمرات يفهيا مصدرا لمنشاط فكري وثقافي وسياحي طوال العاد ،كا عام...

وكل عام وأنتم بخير..

نظرة يا وزيرة الشئون

هذا المقال كتبه د. فرج فودة في جريدة الأحرار ١٩٩١/٧/٢٢م

وكأنه كتبه اليوم.. لأن وزارة الشئون الاجتماعية لاتزال ترفض الاعتراف بالجميعات التي تنوي أن تقوم بدور إيجابي، ليس فقط جمعية الوحدة الوطنية بل أيضًا المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

والجمعيات التي تألفت بحكم قضائي برغم أنف الشئون الاجتماعة تحظي بالكثير من المشاكل مع موظفي الوزارة، ومنها الجمعية المصرية للتنوير.. ومع ذلك فالجميع يعانون من قانون الجمعيات الذي يخول لموظفي وزارة الشئون تمامًا التحكم في العمل الأهلي.

هذا مع أن المستقبل في التقدم والانطلاق لن يكون إلا بالعمل الأهلي التطوعي الذي يخفف العبء عن الحكومة ويحول المواطنين من السلبية إلي العمل الإيجابي.

نظرة يا وزيرة الشئون

أسوأ ما يحدث لمجتمع من المجتماعات أن يتحرك كجزر منفصلة وألا يضبط حركته إيقاع مناسب فتكون النتيجة أن يتحرك الإعلام في اتجاه والداخلية في اتجاه والشئون في اتجاه ثالث والمحصلة المفزعة لهذا كله أن تقف الدولة مكانها بل وتتراجع إلي الخلف أحيانًا... لقد فزعت الدولة كلها عندما حدثت الفتن الطائفية في المنيا والفيوم وبني سويف وتلاحقت الأحداث وسمعنا عن التخريب والجرحي وقرأنا مالم نتخيل أن نقرأه في يوم من الأيام.. وهب الإعلام، من رقدته وأعلنت الفترة العصيبة. اجتمع بعض المثقفين من جميع التيارات وكثيرون منهم يشغلون مناصب كبيرة في الصحف القومية، واتفقوا علي تأسيس جمعية للوحدة الوطنية وكان تصورهم أن المواجهة الشعبية أجدي بكثير من جميع المواجهات. وظهرت الأفكار الرائعة منها عقد الندوات والمؤتمرات العلمية. وإصدار النشرات والبيانات وتوالت اجتماعات المؤسسين ولم تتم سرًا فقد حرص المؤسسون علي إبلاغ وزارة الداخلية بمواعيد هذه الاجتماعات وأماكنها وتم هذا عن اقتناع كامل فقد تصور الجميع وهو

تصور صحيح أن المعركة واحدة وأن المؤسسين والحكومة ومصر كلها في سلة واحدة هي سلة مواجهة الأسباب والبحث عن حلول. ووسط هذا الجو المتفائل تقدم المؤسسون بطلب تأسيس الجمعية وأوكلوا إلي كاتب هذه السطور متابعة إجراءات التأسيس إنها مسألة وقت وتولي أحد المحامين الشبان متابعة تقديم أوراق التأسيس وتأخر رد الشئون الاجتماعية الذي لم يشك واحد في أنه سوف يكون بالموافقة. وحين أبلغت بأن الأوراق قد أرسلت للاستيفاء في مباحث أمن الدولة وهو إجراء روتيني أجريت اتصالات بالمسئولين متسائلا عن أية عوائق أو استفسارات. وكانت الردود مشجعة واقترب موعد انتهاء مهلة رد الشئون الاجتماعية وتفاءلت خيراً أن انتهاء المهلة دون رد معناه تأسيس الجمعية بقوة القانون وأخيراً وصل رد الشئون الاجتماعية بالرفض.

هكذا. والسبب هو عدم صلاحية المكان لأنه شقة مفروشة وهو سبب غير منطقي وغير مقبول فالشقة المذكورة مكتبي وقد سبق تأسيس الجمعية المصرية المصرية للتنوير في نفس المكان. واعترضت الشئون لنفس السبب ولجأنا للقضاء فتم تأسيس الجمعية بحكم قضائي أي أنه سبب تعلم الشئون الاجتماعية أنه لا يستقيم.

لمصلحة من يتم الرفض.. لمصلحة الإرهاب والتطرف وأنصار الفتنة الطائفية؟

لمصلحة اللجوء إلي الأساليب الأمنية في كل المواجهات؟ لمصلحة اشتعال الحرائق مني فترة لأخري؟ وما الذي تتصوره وزارة الشئون الاجتماعية؟

هل تتصور أن المؤسسين لا قضية لهم ولا هم ولا مشكلة إلا تأسيس الجمعية، والدخول في صراعات قانونية من أجل ذلك. والاتفاق علي المحامين والقضايا من أوهم الوزارة بذلك؟

فلتراجع الوزارة أسماء المؤسسين لكي تدرك أنه لم يحدث في تاريخ مصر كلها أن تجمع هذا الحشد من الأسماء اللامعة لتأسيس جمعية في تاريخ وزارة الشئون ولكي تتأكد من أن أحداً منهم ليس متفرغا للنزاع مع موظفي الشئون ولا للنضال من أجل انتزاع الاعتراف بالجمعية وكأنها جمعية سرية أو جماعة إرهابية أو تنظيم

للمعارضة.. إن لم تكن الدولة واعية بصالحها ومصالحها وأمان شعبها واستقرار أوضاعها فلا خير في جهد ولا طائل من وراء صراع.. ما أضيع مصر في ظل الفهم وسوء التصرف..

لقد كنت أفهم أن تدعم الدولة الجمعية وأن أتلقي كل يوم مكالمة تتساءل عن أخبار تأسيس الجمعية وتتعجل خطوات التأسيس بل وتتجاوز ذلك إلي الدعم إن كان ممكنًا لكن يبدو أننا نعيش في زمان غريب، لا يفهم؛ فيه صغار المسئولين أن هناك فرقًا بين جمعية المطلقات وجمعية الوحدة الوطنية، أو يفهمون أن هناك فرقًا فالأولي تقابل بالترحاب والثانية تواجه بالرفض..

فلتهنأ الشئون الاجتماعية بالرفض.. فقيام الفتن الطائفية لا يهدد الأوضاع الاجتماعية لمصر..

ولتهنأ وزارة الداخلية بالمشاكل حين تأتي وهي حتمًا ستأتي..

العشرة الطيبة

هذا المقال:

لقطات أو نبضات سريعة لا تخلو من خفة ظل وانتقادات.. لماحة.. ومتنوعة واختار لها عنوان موحيًا هو:

العشرة الطيبة

(١)

نشرت جريدة الأحرار أن رئيس حي مدينة نصر، أسس ثلاث شركات لإزالة ٦٠ ألف وحدة سكنية مخالفةتبلغ قيمتها مليارا ونصف يمليار جنيه..

يحدث هذا في ظل أزمة المساكن الحالية..

ويحدث أيضا في مصر، الفقيرة المدينة لطوب الأرض..

والسبب مهما قالوا عنه، سبب هايف وهو مخالفة الارتفاعات وهو ما يكشف عجز الخدمات عن ملاحقة التطور..

أليس القارئ معي في أن هذه القصة تتعدي مستوي النكتة إلي مستوي الفضيحة..

ألا يستحق رئيس الحي المذكور عقوبة الإعدام. بالرمي حيا من فوق أعلي عمارة في مديهنة نصر.

وإلا تستسحق الوزارة التي تساند هذا المسئول حكما بالإزالة..

وألا يستحق الشعب الذي يسكت علي هذا، أن يحكمه هؤلاء.

(٢)

السيد وزير الري الذي أحبه وأحترمه صرح للصحف بأن إنشاء السودان، للسدود لا يؤثر علي إيراد مصر من مياه النيل..

التصريح صحيح في حالة واحدة وهي أن ينشىء السودان سدوده علي نهر المسيسبي..

(٣)

هل صحيح ما يردده البعض من أن قصة سعيد صالح لا تخلو من (الثأر البايت) وأن الشرطة يعز عليها أن يحصل فنان مشهور متهم علي البراءة، وتعتبر هذا فضيحة بالنسبة لها، فتتابعه حتي تقضي عليه بالهجرة أو الموت..

أصحاب هذه النظرية يبرهنون عليها بما حدث لماجدة الخطيب، حيث اتهموها فهربت من مصر، وربما حدث لمجدي وهبةالذي اتهموه وحصل علي البراءة ثم اتهموه مرة ثانية بتهمة أكبر وحصل علي البراءة ثم مات بتأثير الاكتئاب بعدها بشهور، ثم أخيرا سعيد صالح وصبري عبدالمنعم، وكلاهما سبق أن قدمته الشرطة في قضية مماثلة وحصل علي البراءة..

كل شيء جاهز ومادامت الشرطة قد دخلت في كل شيء فليس بعيداً أن تنتهي الشرطة من مهمتها المقدسة، وهي القضاء علي الفن المصري، وتشويه صورة الفنانين ثم تتولي هي تقديم الفن الأخلاقي الأمني الملتزم، ومن يدي، ربما يسمع أولادنا في الإذاعة صوت المذيع يقول، والآن موعدنا مع وصلة من الغناء الوطني، يقدمها اللواء فلان، يصاحبه علي العود سيادة العقيد فلان، وعلي الكمان سيادة النقيب فلان، والألحان للسيد رئيس شرطة المصنفات الفنية، أما الكلمات فبالطبع من تأليف مباحث أمن الدولة..

(٤)

حكاية طيفور وشهبور ودعدور، لم تدخل مخي أبدا، وتصريح رشاد نبيه بأنه سيشتري بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار، وسيبيع في من نفس اليوم بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لطيفور ليثبت أنه كاذب، تصريح واسع حبتين، وأنا مازلت عند رأيي..

لا توجد صفقة..

ولا يوجد مشترون..

ولا توجد أموال للشراء..

والموجودون فقط.. مغفلون..

وبالمناسبة، ما رأي القارى في ترشيح رشاد نبيه لمفاوضات شامير.. أغلب الظن أن شامير سيخرج من حجرة المفاوضات عريان (ملط)، ورافعا إصبعيه في نفس الوقت بعلامة الانتصار..

(٥)

دعاة حماية البيئة مدعوون للاعتراض على إنشاء الكوبري العلوي الذي يربط شرم الشيخ بجزيرة تيران بالسعودية، لأن الإنشاءات سوف تدمر كثيرا من الشعب المرجانية النادرة في أجمل محمية طبيعية في العالم، وبالطبع كلمة(محمية) مقصود بها وضع المنطقة قبل إنشاء الكوبري. أما بعد إنشائه. وما يصاحبه من تدمير ثم ما يصاحب انتقال السيارات من تلوث البيئة، تصبح المنطقة (غير محمية)..

(٦)

نشرت الصحف أن المدعي الاشتراكي يدير أموالاً تصل إلي١٥ مليار جنيه..

وأنه يحقق ربحا يعادل واحداً في الألف (أي مليون ونصف مليون جنيه) فهل هذا صحيح، ولا يقبل أحدا أن يحدث هذا في دولة مطحونة مدينة، اقتصادها مطين بطين، ومرتباتها فضيحة، وأسعارها والعة، وحكومتها رشيدة..

في شرع مين..

(٧)

في مؤتمر المخدرات العالمي الأخير الذي حضرته ٣٥ دولة،تم تقديم اقتراح برفع الحشيش خارج قائمة المواد المخدرة، لضآلة خطره الذي يقل عن خطر السجائر ولانعدام إدمانه، وقد وافقت ٣٢ دولة علي ذلك، واعترضت ثلاث دول علي رأسها مصر بالطبع..

تجارة المخدرات خارج المناقشة، لكن التعاطي مسألة فيها نظر، فالمتعاطي يضر نفسه ولا يضر الغير، وهو في عرف قوانين أغلب البلاد المتقدمة مريض وليس مجرما،. والحمد لله أن سيد درويش قبل الصحوة الأمنية الأخيرة، التي تستهدف الحفاظ علي صحة المواطنين وحمايتهم من أنفسهم،. والحمد لله أن أحدا في أجهزة مكافحة المخدرات لا يتعاطي، والحمد لله أن أغلب صعيد مصر لا يتعاطي المخدرات والحمد لله كل شيء علي مايرام خدمات رائعة، ودخول مرتفعة، وأسعار متهاودة، وبيروقراطية منعدمة، وحزب حاكم مستعد للتخلي عن موقعه في أول انتخابات ديمقراطية،. وكشوف ناخبين صحيحة، وموتي لا ينتخبون، قطاع خاص ناجح يتم تشجيعه، وقطاع عام فاشل تتم تصفيته، ولهذا فلا حاجة للناس أن تنسي، ويجب أن تظل في حالة صحوة كاملة حتي تشعر بالسعادة والانتعاش والأمل..

مساء الخير..

(٨)

هل صحيح أن لجنة شئون الأحزاب قد تحولت إلي لجنة رفض الأحزاب الجديدة خاصة وأنها لم توافق علي حزب منذ إنشائها وحتي الآن، وجميع الأحزاب الجديدة تأست بأحكام قضائية..

طلبوا خمسين مؤسسا بتوكيلات موثقة من الشهر العقاري فقدمنا ثلاثة أضعاف العدد..

طلبوا تميز البرنامج فقدمنا برنامجا متميزا في كل شيء..

بقي شيء واحد لم يطلبوه، ولم نقدمه، وهو لبن العصفور..

عموما، هذه المرة الثانية التي نتقدم فيها بطلب التأسيس وإذا رفضوا الحزب هذه بالمرة فسوف يسعدني أن أعلن انسحابي من العمل العام دون أسف..

(٩)

واجب المعارضة أن تقول لا ، ولكن ليس بالخروج علي قواعد الآداب واللياقة،

وليس علي حساب مصالح الوطن، وليس أيضا ، وهذا هو الأهم، علي حساب الديمقراطية وسعيًا وراء سبتمبر آخر..

(١٠)

سألني صحفي شاب أليس سقوطك في الانتخابات دليلا علي فشل دعوتك، فسألته هل تعلم أن أحمد لطفي السيد سقط في دائرته أمام من مرشح مغمور، اتهم أحمد لطفي السيد بالدعوة (للديمقراطية) ثم سألته هل تعرف اسم هذا النائب الذي فاز علي أستاذ الجيل، أجابني بالنفي، وسألته مرة ثانية، هل تعرف اسم المرشح الذي فاز علي، فصمت وابتسم، وابتسمت..

مصر بلد الديمقراطية(١)

مصر بلد الديمقراطية والأمن والأمان والحرية، والصحف القومية فيها لا تخضع للرقابة الحكومية، ولاحتي للتوجيه فالكتاب فيها قد يختلفون مع الحزب الحاكم، ومع النظام، إلي درجة معاداته، ومناصرة التيارات الانقلابية والتبشيرية بانتصار التيارات الظلامية، دون خوف ودون تردد وهذه لعمري قمة الديمقراطية، وذروة حرية التعبير عن الرأي..

هل يريد القارئ دليلا.

دونه إذن مقال الأستاذ الكبير فهمي هويدي عن أحداث الجزائر وهو مقال يستحق التأمل، فهو من أوله إلي آخره يتحدث عن (الإسلاميين) في الجزائر، وهو يقصد بالطبع جبهة الإنقاذ التي يتزعمها (عباس مدني) أما غير الإسلاميين فهم الكفرة والملاحدة والعلمانيون والخارجون عن الإسلام وهم بالطبع حكام الجزائر والأحزاب السياسية (المدنية) من أقصي اليمين إلي أقصي اليسار والقصد والتليمح واضحان، وقد سبقنا (بشارة واكيم) في توضيح ذلك بقوله الشهير (الحدث لك يا جارة)..

هذه مجرد بداية.

فلو طبقنا مقاييس الأستاذ فهمي هويدي علي مصر، لأصبحنا أمام فريقين فريق (الإسلاميين) الذي يضم الأستاذ هويدي، ويضم بالطبع جماعة الإخوان المسلمين وشركات توظيف الأموال، والجهاديين، والقطبيين وقف وتبين وكل واشكر، واسمع وصلي علي النبي، إلي آخر جماعات وفرق (الإسلاميين).

أما الفريق الآخر - الحزب الحاكم والأحزاب غير الحاكمة والسياسيون الذي يحتكمون إلي الدستور والقانون والعقل والمنطق ومصلحة الجماعة ورأي الشعب من أقصي اليمين إلي أقصي اليسار..

---

(١) جريدة مايو ٢ / ٧ / ١٩٩٠ العدد ٨٨٤.

ألم أقل لكم أنها الديمقراطية والحرية وانعدام القيود على حرية الرأي..

ثم يتنقل الأستاذ هويدي إلى ما هو أهم وأخطر، وهو محور المقال وجوهره والمقصود منه.

أنه يذكر صراحة، وبغير تلميح أن نتائج الانتخابات أية انتخابات حرة وغير مزورة (الحديث لك يا جارة) سوف يترتب عليها اكتساح (الإسلاميين) للانتخابات..

ماشاء الله.

هذا ما ينشر في الأهرام، أوسع الصحف العربية انتشارا، ومتي وهو المهم - في أروع توقيت ممكن وهو توقيت استعداد مصر لانتخابات برلمانية مقبلة بغير شك، وفي أقرب وقت، وسوف يخوضها الإسلاميون بغير شك، وسوف يخضوها أيضا الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والمستقلون من المسلمين وغير الإسلاميين أو الأقباط غير المسلمين أصلا..

شيء رائع.. فها هي مصر تنتقل إلي مرحلة جديدة من مراحل الانقسام فمنذ دهور كان هناك المسلمون والأقباط والان ينقسم المسلمون إلي إسلاميين وغير إسلاميين.

منتهي حرية التعبير، وآية من آيات الديمقراطية أن ينشر هذا في الأهرام، ووسام بغير شك لابد أن يوضع علي صدر الحزب الحاكم، الذي يسمح بنشر إعلانات مجانية لصالح التايرات الانقلابية غير الشرعية دون أن يبالي بالنتائج.

دفاعا عن حرية الرأي والتعبير.

ألف رحمة علي ڤولتير وعلي مقولته الخالدة (قد أختلف معك في الرأي لكني أدفع حياتي ثمنا للدفاع عن حقك في إبداء رأيك)..

أين ڤولتير مما يصنعه نظامنا الديمقراطي الرائع ها هو النظام يعلن دون مواربة، قد أختلف مع القيادات الانقلابية والاتجاهات الظلامية في الرأي لكني علي استعداد

لأن أدفع كرسي الحكم، والنظام المدني كله، ثمنا زهيدا لحرية الأستاذ فهمي هويدي في الكتابة كما يشاء علي صفحات الأهرام.

رائع وعظيم وممتع، أن يتسع مساحة حرية التعبير عن الرأي إلي هذه الدرجة وأن يتاح لمثل هذا المثال أن يقرأه أكثر من مليون مواطن في أرجاء المعمورة.

وتبقي بعض الأفكار التي أوردها أو بمعني أدق (زحلقها) الأستاذ الكبير فهمي هويدي في مقاله، وأول هذه الأفكار ما ذكره من أن (الاسلاميين) في الجزائر لم يتقدموا بقائمة من الدراويش، بل تقدموا بقوائم تضم بعض أصحاب الشهادات العلمية الرفيعة، وقد أعطي مثالا لذلك بقائمة بعض أصحاب الشهادات العالية في الجزائر العاصمة، والحقيقة أنه في زماننا (الأغبر) هذا لم تعد الشهادات الدراسية دليلا علي استخدام العقل والمنطق، وانعدام الدروشة، فالعلم شيء والثقافة شيء آخر، وكاتب هذه السطور يخجل أحيانا من شهادة الدكتوراه التي يحملها عندما يقرأ بعض تصريحات أو قرارات نوادي (أعضاء هيئة التدريس) أو قيادات بعض النقابات المهنية المحترمة وما أظن أن الدكتور (بريقع) وقصته شهيرة كان محدود العلم أو الخبرة أو التعليم أما اني ما أورده الأستاذ هويدي، في مدحه (الإسلاميين) في الجزائر فهو ما كتبه عن البرامج السياسية الخلية، ثم أردف تعقيبه علي ذلك بأن هذا أبلغ رد علي ادعاءات أمثالنا بأن التيار السياسي الديني لا يملك برنامجا سياسيا محددا، ولو صح ما أورده الأستاذ هويدي فإن لابد وأن يهديه إلي التيار السياسي الإسلامي في مصر، والذي لا يملك برنامجا سياسيا حتي الآن، وقد شاء الله سبحانه وتعالي أن يتابع (العبدلله) أحداث انتخابات الجزائر علي شاشة التليفزيون الفرنسي، وأن يري بعينيه اللتين سوف يأكلهما الدود الأخ الإسلامي عباس مدني وهو يرد علي سؤال محدد من المذيع الفرنسي يسأله فيه، هل لديكم برنامج سياسي محدد، وكان رد عباس مدني الذي أهديه بدوري للأستاذ فهمي هويدي، هو (لم نضع برنامجا سياسيا بعد، وإن شاء الله عندما نضع البرنامج، فسوف نضع حلولا لجميع مشكلات الجزائر)،

(إن شاء) الله هذا هو برنامج عباس مدني.

إن شاء الله.. هذه هي حصوة الملح التي يضعها الأستاذ هويدي في عيون غير الإسلاميين) من أمثالنا وقد صدرت جريدة الباريزيان وهي تحمل عنونا رئيسيا نصه: برنامج عباس مدني إن شاء الله.

ومن حقنا علي الكاتب الكبير أن نسأله متي (إن شاء الله) يضع (الإسلاميون) في مصر برنامجا سياسيا تفصيليا، خاصة أنه (أي الكاتب الكبير) صاحب تجربة في هذا حين نشر رأيه في الحل الإسلامي لقضية العلاقات الإيجارية فانهالت عليه خطابات الاعتراض وكل هذا موثق ومنشور..

ويبقي السؤال الأهم وهو من أين يأتي كاتبنا الكبير بهذا القدر من التفاؤل؟ وما الذي يدفعه إلي توقيع اكتساح الإسلاميين في مصر للانتخابات؟ هل هي تجربة شركات توظيف الأموال أم الرصاص الذي انطلق ضد (أبوباشا) و(النبوي) ومكرم؟ أم السماحة التي هبطت علي الإسلاميون في المنيا وأبوقرقاص والفيوم؟ أم المواقف الرائعة للإسلاميين في الفن والموسيقي والتمثيل والغناء؟ أم الحصاد الرائع للتجربة الإسلامية في إيران، أم النتائج المتألقة لتطبيق الشريعة في السودان؟

حسنا هي الديمقراطية الرائعة، وهي حرية الرأي التي لا أشك في أنه ليس لها نظير في الدول النامية كلها، ومن حقنا أن نباهي العالم كله بشجاعة الرأي لدي الأستاذ هويدي، ورغبة الانتحار لدي النظام الحاكم.. يالها من ديمقراطية رائعة..!!

الباب الثالث

التطرف بأسم الدين

الفصل الاول

افكـــــار متطرفـــــة

رسالة عتاب

لكاتب قدير

مطلوب من القارىء ألا يحترم الكلمة المكتوبة.

مطلوب منه عند قراءته لأى مقال ألا يصدق ما ورد فيه، لأنه من الممكن أن يأتى نفس الكاتب بعد أسبوع، ويكتب فى نفس المساحة ما نصه أو ما معناه، أو ما مفهومه، (ضحكت عليك أيها القارىء، عليك واحد).

هذا هو الدرس الذى نقله إلينا كاتب كبير قدير، تعودنا أن نختلف معه ونحترمه فى ذات الوقت، وهو الأستاذ فهمى هويدى.

بدون مقدمات فاجأنا فى الأهرام بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٩٢ بمقال ساخن عنوانه (تقرير عربى عن الفتنة الأمريكية)، وذكر فيه أنه كان فى الولايات المتحدة، وحضر المؤتمر الصحفى الذى انعقد فى البيت الأبيض، وسمع بأذنيه أن جماعة من الأصوليين الإسلاميين، يطلق عليها اسم (البلاليين) نسبة إلى بلال مؤذن الرسول، كانت وراء ما حدث فى لوس انجلوس وغيرها.

الكاتب يذكر أن الزنجى الذى اعتدى عليه البوليس بالضرب المبرح، كان مستأجرا بواسطة الجماعة، وهو الذى بدأ الاعتداء، ولم يكن صاحب كاميرا الفيديو الذى صور الحادث موجودا بالمصادفة، بل كان موجودا بقصد وترتيب من نفس الجماعة، وقد تم مسح بداية الشريط وفيها بدأ الزنجى بالاعتداء، وبقى الجزء الأخير المثير، الذى يثبت اعتداء الشرطة.

الكاتب الإسلامى الكبير، فهمى هويدى أضاف أن لدى أجهزة الاستخبارات الأمريكية مايثبت ذلك بالصور، فقد شوهد بعض الملتحين يوجهون الزنوج لتخريب أماكن محددة، كما شوهد الزنجى المعتدى عليه والآخر الذى قام بتصويره يترددون على أحد مساجد الأصوليين، ثم أضاف أن الأمر يتعدى الحوادث المحدودة إلى التنظيم الجماعى العالمى الدقيق، الذى يشارك فيه عمر عبد الرحمن والغنوشى، ولم يذكر اسميهما مكتفيا بإشارة واضحة فى مقال الأهرام، وإن كان البعض قد ذكر لى أنه ذكر الأسماء فى نفس المقال الذى ينشر فى

.. س اليوم بالصحف العربية.

كاتب يكتب هذا ويذكر فى بداية المقال أنه - ولا فخر - أول من ينشر القصة الحقيقية الكاملة لما حدث فى المدن الأمريكية، وأول من ينشر ما وراء الأحداث من أسباب وتفصيلات، ويؤكد أنه سمع ذلك بأذنيه، وأنه ناقل أمين لما سمع، ثم ينهى مقاله بقوله إنه - ولا فخر أيضًا - يسجل السبق الصحفى فى نقل هذه الحقائق، ويتعمد (وهذا هو ما يحزن حقًا) أن تكون آخر كلمات المقال، تلك العبارة السامية الرائعة (ألا هل بلغت، اللهم فاشهد).

ماذا يتوقع مثل هذا الكاتب من القارىء العادى وغير العادى. وقد أشهد الله على ما يقول.

وحدثت المفا..

فقد كتب الأستاذ هويدى فى الأسبوع التالى بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٩٢ مقالاً جديدًا ذكر فيه أن هذه القصة كلها كانت من نسج خياله، وأنها - ولا فخر - ليست حقيقية، وأنه تعجب حين صدقها الناس - هكذا - ومعنى هذا أن الناس ظالمون. ومغرضون، لأنهم يصدقون أى شىء يقال ضد التيار السياسى الدينى مهما بلغت درجة غرابته أو شذوذه.

هكذا بكل بساطة، وعلى صفحات الأهرام العريقة، التى تعودنا منها الجدية والصدق، وأمانة النقل، (شنكل) الكاتب قراءه، وأخذهم (مقص)، وتلاعب بهم على مدى أسبوع كامل، حتى يثبت أن المجتمع كله فاسد النفس، ظالم القصد، سىء الطبع، مليء بالشك والعقد النفسية، سادى النزعة، يحكمه هواه عندما يكون الحديث عن (الإسلاميين)، وأشهد أننى فى حياتى كلها لم أقرأ شيئا كهذا، ولعلى لا أجد وصفًا لهذا أيضًا.

ولهذا صدقنا الكاتب الكبير

صدقناه أولا لأنه كاتب إسلامى، ومن آداب الإسلام صدق الكلمة. والنأى عن شهادة الزور.

الكاتب (الإسلامى) إذا قال صدق..

وإذا ذكر لنا أنه شاهد، فشهادته - ولا فخر - حق وعدل.

وصدقناه لأنه أشهد الله على بلاغه، والذى يشهد الله لابد وأن يكون صادقًا، ويستحيل أن نتصور كاتبًا إسلاميًا يجرؤ على أن يشهد الله على دعابة، أو أكذوبة.

وإذا كان هذا يكفى لتبرير الوقوع فى الشرك الذى نصبه لنا الكاتب الكبير، فإن هناك من الأدلة فيما ذكر، مايدفع أمثالى إلى تصديق القصة بأكملها.

القصة تبدأ بخداع وكذب وتلفيق، وهذه سمة من سمات التيار الذى يتحدث عنه.

عندما حاول البعض اغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن أبو باشا. لفقوا له أنه كان يدوس المصحف بقدميه.

عندما هاجموا حفلا غنائيا فى جامعة القاهرة، تحييه فرقة (المصريين) أشاعوا أن المغنى (هانى شنودة) يفرش أرض المسرح بصفحات القرآن (ويدبدب) عليها هو وفرقته.

عندما حرقوا المحلات والصيدليات وممتلكات الأقباط فى المنيا أشاعوا أن الأقباط يملكون شقة (إلكترونية) مجهزة بأجهزة سرية، لتصوير المسلمات عاريات، حتى يتاح لأهل الذمة اغتصابهن تحت سيف التهديد.

عندما أشعلوا الفتن قبلها بسنوات فى قرى ومدن الصعيد، أشاعوا قصة (الاسبراى) الذى يرشه الأقباط على ملابس المحجبات، فيتطاير فى الهواء وتبقى منه (صلبان) لا تظهر إلا بعد (الغسيل).

تلفيق التهم إذن أحد خصائص هذا التيار المأثورة.. الكذب والإختلاق إذن إحدى وسائل هذا التيار المعروفة.

ما الذى يمنع إذن من تزوير فيلم ضرب الزنجى، بإخفاء بدايته التى اعتدى فيها الزنجى على الشرطة، وإظهار رد الفعل وكأنه الفعل الوحيد. والتركيز على رد الاعتداء، وتزييفه بحيث يصبح اعتداء، وبحيث تنعكس الحقائق، ويصبح الحق باطلاً، والباطل حقًا.

أيلومنا الأستاذ هويدى بعد ذلك إذا صدقناه، وقد ساق إلينا كذبًا تعودناه منهم، وتلفيقًا عرفناه عنهم، وتزييفًا للحقائق لم نعرف غيره منهم، ولم نعرف سندًا له غيرهم؟!

والإرهاب دليل لا يكذب

فالذى حدث فى المدن الأمريكية كان مزيجا من جرائم متعددة.. كانت هناك سرقة المحلات، فاندفعت ذاكرتنا إلى سرقة محلات الصاغة فى نجع حمادى وشبرا الخيمة والزيتون ومحاولة سرقة أحد البنوك فى المنصورة.

وكان هناك حرق للمحلات فتذكرنا حوادث نوادى الفيديو.

وكان هناك تدمير للأماكن العامة، فتذكرنا تدمير المحلات والصيدليات وأماكن السكنى والعبادة فى المنيا وأبى قرقاص وامبابة.

وكان هناك اعتداء وحشى علي الآمنين، فطفت على ذاكرتنا الجنازير والمواسير الحديدية، والخناجر والسنج، وهى جزء من (أدبيات) هذا التيار على مدى السنوات الطوال السابقة.

وكان هناك قتل لمن لا ذنب لهم، فتذكرنا أحداث قتل مائة جندى وضابط فى أسيوط صباح عيد الأضحى، عقب قتل الرئيس السادات، دون ذنب جناه واحد منهم، وانتعشت ذاكرتنا بحوادث منشية ناصر الأخيرة.

أيلومنا الأستاذ هويدى بعد ذلك إذا صدقناه.

وهناك دليل آخر

فعلى العكس مما حاول الأستاذ هويدى أن يثبته لنا فى مقاله الأخير يبدو لنا أن الارهاب الدولى سمة أخرى من سمات التيار الذى يتحدث عنه، فإيران لم تنف عن نفسها أبدا تهمة تصدير الإرهاب، وإن كانت أسمته (تصدير الثورة)، ومسلسل خطف الرهائن الغربيين فى لبنان لصالح إيران مخطط معروف ومشهور ومتواتر، والذين شاركوا فى الحرب الأفغانية بدأوا يعودون إلى بلادهم ومعهم خبرتهم العسكرية التى يحاولون توظيفها لقلب نظم الحكم، ومثال الجزائر واضح، والطموح لزعامة شبكات الإرهاب الدولية محل نزاع بين قيادة الأخوان فى (ميونيخ) وبين قيادة الترابى فى الخرطوم.

الإرهاب الدولى الذى ينطلق من مظلة أو مظنة العداء للحضارة الحديثة له إذن سنده ومظاهره، والعالم كله لم يعد يسمع عن محاولات اغتيال الحاكم بصورة متواترة إلا فى

بلادنا، وتحت راية واحدة للأسف الشديد هي راية الإسلام السياسي، والعالم كله لم يعد يسمع عن مطاردات الكتاب والحكم بقتلهم بسبب آرائهم أو معتقداتهم إلا في بلادنا وتحت نفس الراية.

ما الذى يمنع إذن من تصديق أن الارهاب الدولى قد انتشر هذه المرة، وطال أرض الولايات المتحدة..

الأقرب للمنطق هو التصديق وليس التكذيب، والقبول وليس الإنكار، والموافقة وليس الرفض..

ويبقى لنا عتاب..

وهو عتاب يمليه علينا أدب الإسلام الرفيع، الذى علمنا ألا تمر علينا ليلة واحدة، وفي نفس المسلم منا شيء نحو أخيه، والأستاذ هويدى أخى فى الوطن وفى الإسلام، ولو كان العتاب شخصيا ما ذكرناه هنا، لكنه عتاب يتعلق بحق من نتوجه إليه، أنا والأستاذ هويدى ونقصد به القارىء فى أن يصل إلى الحقيقة دون لبس أو تزيين أو إضافة أو حذف، ويعلم الله أننى قد اخترت هذه الألفاظ بدقة وعناية، احتراما ومودة، وبديلا عن ألفاظ أخرى أصدق فى وصف ما حدث..

لقد أشار الأستاذ هويدى إلى ما أكتبه أكثر من مرة دون ذكر الاسم، وقد أرسلت إليه منذ سنوات أكثر من رد ولم ينشره، وهذه تقديراته وموازناته، لكن الحادثة التى أفزعتنى حقا، هى نشره لأخطاء تاريخية واضحة فى أحد مقالاته، ورفضه أن ينشر تصحيحا لها أرسلته إليه..

الأمر هنا يخرج عن الخلاف إلى حق القارىء فى المعرفة، وإلى واجب جريدة الأهرام فى تصحيح الخطأ، وأعترف أن فى نفسى شيئا من هذا الموقف. ولهذا أستسمح القارىء فى نشر ما ذكره الأستاذ هويدى، وما عقبت به عليه..

فلتكن خاتمة المطاف أن أنقل للقارىء نص الرسالة التى أرسلتها للأستاذ هويدى، ولم ينشرها، وعنوانها (مع خالص الاعتذار)..

(أشهد أننى منذ سنوات طويلة، لم أقرأ فقرة قصيرة حفلت بأخطاء تاريخية كثيرة

ومثيرة، كما حدث عندما قرأت للأستاذ الكبير فهمى هويدى فى مقاله (إنكار فى الحاضر وإهدار للماضى) مانصه: "والذين جاءوا بعد معاوية كانوا على الجملة أهل حكمة وسداد وعلم وحزم، مروان بن الحكم انتخب فى ظل شورى حقيقية، فى مؤتمر عقده أهل الرأى بالشام، واستمر ثلاثين يومًا فى بلدة (الجابية) - بين الأردن ودمشق - حيث رجحت كفته على عبد الله بن الزبير وخالد بن الوليد وكان مروان شيخ قريش فى زمانه، وكبير بنى أمية، وعرفت عنه الكفاءة والشجاعة والتفوق فضلاً عن أنه يعد من الطبقة الأولى للتابعين، الذين تلقوا معارفهم على أيدى الصحابة..

ابنه عبد الملك، الذى تولى الخلافة بعده. كان من أعظم الناس عدالة كما يقول ابن خلدون، فوق كونه من أفقه أهل زمانه، حتى احتج الإمام مالك بفعله فى كتابه (الموطأ) وفي عهد خلفه الوليد بن عبد الملك ظهرت عظمة الدولة الإسلامية، ويذكر له أنه لم يعهد بالخلافة من بعده لأحد من أولاده وإنما عهد بها لى أفضل أهل زمانه، عمر بن عبد العزيز الذى هو أجل من أن يعرف.

ولا نريد أن نستطرد، فنفصل فى بقية المسيرة الظافرة التى استمرت حتى العصر العباسى الأول".

لقد حفلت الفقرة السابقة بالأخطاء التاريخية التالية:

أولاً: ذكر الأستاذ هويدى أن الوليد بن عبد الملك عهد إلى عمر بن عبد العزيز بعده، والصحيح أن الوليد عهد إلى أخيه سليمان بن عبد الملك تنفيذًا لوصية والدهما عبد الملك بن مروان، واستمر حكم سليمان بعد الوليد سنتين وستة أشهر وخمسة عشر يومًا..

ثانيًا: ذكر الأستاذ هويدى أن خالد بن الوليد كان منافسًا لمروان بن الحكم وعبد الله بن الزبير عندما اختير مروان فى (الجابية) والصحيح أن خالد بن الوليد مات قبل هذا التاريخ بأربعين عامًا، وبالقطع فإن الأستاذ هويدى يشاركنا الرأى فى أن أرواح الموتى لا تشارك فى الشورى. ناهيك عن المنافسة على الخلافة.

ثالثًا: الحديث عن كفاءة مروان وتقواه ينقضه ما أجمعت عليه كتب التاريخ (راجع الطبرى وابن كثير وابن الزبير والمسعودى) من أنه كان وراء أخطاء عثمان، وأنه كان دائم

الإفساد لمحاولات على بن أبى طالب لإصلاح ما بين المسلمين وخليفتهم، وهو صاحب القول المشهور قبيل قتل عثمان (جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من بين أيدينا، اخرجوا عنا) (الطبرى - جزء ٣ - ص ٣٩٧) ولعله أول قول يصف الخلافة بالملك، وهو القول الذى عجل بفجيعة قتل ثالث الخلفاء الراشدين، ولابأس أن نذكر الأستاذ هويدى بما تجمع عليه كتب التاريخ من أن مروان كان صاحب السهم الذى أصاب طلحة بن عبيد الله، المبشر بالجنة، وزميل مروان فى جيش عائشة، وحسبنا ذلك دليلاً على تقوى مروان، وصلاحه..

رابعًا : ساق الأستاذ هويدى واقعة اختيار مروان بن الحكم فى (الجابية)، كمثال للشورى الصحيحة، وأوحى ظاهر لفظه بأن الأمر كان اختيارا بين مروان وخالد بن الوليد وعبد الله بن الزبير، أما خالد بن الوليد فقد صححنا الأمر بالنسبة له. والصحيح أن المقصود هو خالد بن يزيد بن معاوية، ولم يكن الأمر شورى كما ذكر الأستاذ هويدى، بل كان مؤامرة أموية، دبرها عمر بن سعيد الأشدق بعد وفاة معاوية بن يزيد. أو (قتله على الأرجح) مقابل وعد من مروان بتوليته وليا ثانيا للعهد بعد خالد بن يزيد، وذلك لمواجهة نفوذ عبد الله بن الزبير وسيطرته على أغلب ديار المسلمين عدا الشام، ويصف المسعودى فى كتابه مروج الذهب (جزء ٣ - ص ٩٥ - دار المعرفة) اختيار مروان فى الجابية بما يلى (وكان مروان أول من أخذها بالسيف كرها على ما قيل بغير رضا من عصبة من الناس - بل كل خوفه إلا عددا يسيرا حملوه على وثوبه عليها. وقد كان غيره، ممن سلف أخذها بعدد وأعوان، إلا مروان فإنه أخذها على ما وصفنا)، أين الشورى إذن والإيحاء بأن المسلمين قضوا شهرًا فى الجابية فى الأردن يقلبون الأمر على وجوهه ويختارون بين ثلاثة يعرضون أنفسهم عليهم (مروان، وروح خالد بن الوليد. وعبد الله بن الزبير)، ولا بأس أن يعلم القارىء كيف انتهى الأمر بشورى الجابية فلم تنقض خمسة أشهر حتى نقض مروان عهده لخالد بن يزيد وللشداق من بعده، وأحضر حسان بن مالك، وأرغبه ورهبه، فقام حسان فى الناس خطيبًا ودعاهم إلى بيعة عبد الملك ابن مروان بعد مروان وبيعة عبد العزيز ابن مروان بعد عبد الملك فلم يخالفه فى ذلك أحد (مروج الذهب للمسعودى - جزء ٥ ص ٩٧).

خامسًا : ليس صحيحًا أن من عهد إلى عمر بن عبد العزيز هو الوليد، والصحيح أنه سليمان بن عبد الملك، وأسباب العهد إلى عمر لم تكن التقوى والورع فقط، بل يضاف إلى

ذلك ثلاثة أسباب توردها كتب التاريخ، أولها صغر أبناء سليمان بما لا يمكنهم من القيام بأعباء الحكم، وثانيهما أن الوليد (شقيق سليمان والخليفة السابق له) كان قد أراد نقض البيعة لسليمان خلافًا لعهده لأبيه، وتولية ابنه من بعده، فعارض عمر بن عبد العزيز في ذلك، فحبسه الوليد في غرفة سد منافذها حتى يهلك اختناقًا، ثم عفا عنه بعد ذلك وتراجع عن فكرة توليه ابنه فحفظها له سليمان، وثالثها أن عمر بن عبد العزيز لم يكن بعيدًا عن الخلافة بحيث تصبح توليته مفاجأة، فوالده عبد العزيز بن مروان كان ولى عهد عبد الملك، ولولا وفاة عبد العزيز قبل عبد الملك لآلت إليه الخلافة ثم إلى عمر، ولما وصلت إلى الوليد أو سليمان. والمفاجأة الوحيدة في تولية عمر ابن عبد العزيز أنه كان صالحًا بأكثر مما هو معروف عن بني أمية وتقيًا بأكثر مما هو مطلوب لخليفة من شاكلتهم، ولعل هذا مادفع سليمان إلى العهد بالحكم إلى يزيد بن عبد الملك بعد عمر بن عبد العزيز، حتى يفسد ما أصلحه عمر، فتعتدل الكفة ويستقيم الميزان، وهو ما حدث بالفعل دون زيادة أو نقصان..

سادسًا: لعل أغرب ماورد في الفقرة السابقة، حديث الأستاذ هويدى عدل عبد الملك بن مروان وفقهه في الدين وتقواه (حتى احتج الإمام مالك بفعله في الموطأ). ولعلى أذكره بأن اليد اليمنى لعبد الملك كان الحجاج بن يوسف الثقفي، الذى قتل من المسلمين مالم تقتله جيوش الفرس أو الروم، والذى كان أول من رمى الكعبة بالمنجنيق، وهدمها على من فيها دون أن ينكر عليه عبد الملك ذلك، بل إن آخر وصايا عبد الملك لخليفته الوليد، أن يلزم الحجاج وأن يحفظ له صنيعه في الدفاع عن ملك بني أمية، ويؤثر عن عبد الملك أنه خطب حج عام خمسة وسبعين للهجرة على منبر الرسول عليه الصلاة والسلام في المدينة قائلاً (والله لا يأمرني أحد بتقوي الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه). (راجع تاريخ الخلفاء للسيوطي). ولابن كثير في كتابه الشهير (البداية والنهاية - جزء ٩ - مجلد ٥ - ص ٦٧) رواية طريفة تقول (أنه لما سلم على عبد الملك بالخلافة كان في حجره مصحف فأطبقه وقال: هذا فراق بيني وبينك)، ومادمنا في مجال الحديث عن فقه عبد الملك وتقواه، فقد روى عنه أنه نهى عن ذكر عمر بن الخطاب وسيرته لأن سيرة عمر في رأيه (مرارة للأمراء، مفسدة للرعية). (المرجع السابق، ص ٧١).

سابعًا: لعل القارىء يلاحظ انتقال الأستاذ هويدى فجأة من ذكره لمعاوية إلى ذكره

لمروان بن الحكم، متخطيا يزيد بن معاوية، الذى حكم ثلاث سنوات وثمانية أشهر ونصف بينما لم تزد فترة حكم مروان عن ثمانية أشهر وخمسة أيام حتى يتجنب ذكر مقتل الحسين أو واقعة ذى العرة التى استباحت فيها جيوش يزيد المدينة وقال فيها شعراً أنأى بمشاعر القراء عن ذكره، كما يلاحظ القارىء أيضاً انتقال الأستاذ هويدى من عمر بن عبد العزيز إلى صدر الدولة العباسية، متحاشياً ذكر يزيد بن عبد الملك الذى قتله عشقه لجاريته (حبابة)، ولهشام بن عبد الملك (الذى قتل يزيد ابن على بن الحسين وصلبه عريانا). وللوليد بن يزيد الذى كان يهوى رشق المصحف بالسهام ويقول فى ذلك شعرا. وكم أتمنى على الأستاذ هويدى أن يفعل ما ذكر أنه يوده من استطراد فى وصف المسيرة الظافرة؛ غير أنى منصف له من حيث لايحتسب. فمعاوية وعبد الملك والمنصور والمأمون عظماء ما فى ذلك شك، لكن ليس بمقياس الدين والعقيدة، بل بمقياس الدنيا والسياسة والحكم. وهذا جوهر مانختلف عليه، ويبقى علىّ فى النهاية واجب الشكر للأستاذ هويدى لأن مقاله أتاح لنا تصحيح ما سلف من أخطاء، ولعلها أخطاء مطبعية، أو لعلها كبوة جواد عظيم. ولا بأس ولا ضير، ففوق كل ذى علم عليم)..

أيلومنى القراء بعد ذلك إذا غضبت. ليس من أجلى بل من اجلهم ومن أجل الحقيقة.

اللهــم لا حســد

اللهم لا حسد.

هكذا الدنيا على رأى الأستاذ محمود السعدنى.

إذا أقبلت (باض الحمام على الوتد).

وإذا أدبرت (بال الحمار على الأسد).

وقد أقبلت بالنسبة لعلماء النفس فى مصر.

وأدبرت بالنسبة للعقلاء فى بلدنا المحروسة.

أقبلت بغير حد.

وأدبرت بغير حد.

• • •

الجنس يلعب دوراً أساسياً فى تفسير السلوك.

هذا رأي فرويد.

والمشكلة أننا نواجه الجنس بمزيج من المشاعر.

أحياناً نواجهه بالخجل الشديد.

وأحياناً أخرى بالتجاهل الأشد.

حادث العتبة كان محوره الجنس.

وقد ناقش الجميع تفاصيل الحادث.

تحدثوا عن الفتاة.

وتحدثوا عن الفتى.

تحدثوا عن الجريمة.

وتحدثوا عن العقاب.

تحدثوا عن أدق التفصيلات.

ولم يتحدث عن المشكلة الجنسية أحد.

معنى هذا أن المشكلة سوف تتفاقم.

وسوف تتعقد.

وسوف تشتد.

والرابح فى النهاية عيادات الطب النفسى.

واللهم لا حسد.

• • •

الجماعات الظلامية لها من المشكلة الجنسية نصيب.

صحيح أنها ظاهرة احتجاج سياسى.

لها أسبابها الاقتصادية والإجتماعية.

ولها أيضاً غطاؤها الدينى نتيجة تفسيرات صبيانية.

إلا أن الجنس يلعب دوراً مؤثراً فى التفكير والسلوك.

فى تونس أدركوا هذه الظاهرة.

لا يوجد تونسى واحد لم يسمع عن أو لم يشاهد شريط (على العريض).

ثالث قيادات جماعة النهضة.

الشريط لدى وهو شريط فيديو بشع شاذ.

منذ شهرين تلقيت شريط فيديو آخر.

بطل الشريط هذه المرة هو الأستاذ عبد الفتاح مورو.

المؤسس الأول لحزب النهضة ونائب الرئيس.

الأستاذ مورو يناضل بطريقته وفى مكتبه مع صديقة تونسية بالغة الجمال.

ضاق بهما المكان فلجآ إلى الأرض.

ولم يجدا ما يفترشانه سوى سجادة الصلاة.

البعض لام الدولة لتسجيلها الشريط.

لكن الأستاذ مورو استحق اللوم الأشد.

لم يقف معه أحد.

ناشدته الصحف أن يلجأ للقضاء.

صمت ولم يرد.

ماذا يكسب الإنسان إذا ربح حزبا وتأثيرا وخسر نفسه.

ماذا يبقى للحزب إذا الرأس فسد.

• • •

في سمالوط منذ خمس سنوات حرمت الجماعات أكل (الكوسة) والباذنجان.. **حجة** الجماعة أن (الكوسة) يتم حشوها.

وكذلك الباذنجان.

وفي الحشو إيحاء جنسي، هكذا زعم الصبيان.

إذن فالبائع يستحق الجلد.

والمشترية تستحق أن يقام عليها الحد.

انتهت القصة حين لم يستمع إليهم أحد.

الحق أقول للقارىء إنني شعرت بتعاطف شديد معهم.

البطالة وأزمة الأسكان وارتفاع المهور وغريزة الجنس لا ترحم.

إذا اغتصب أعدموه.

إذا هتك العرض طالبوا بإعدامه.

إذا عالج مشكلته بنفسه أفتوا بحرمة ما فعل.

فلتختف المرأة من أمامه.

وأد البنات حرام.

إذن فليكن النقاب هو الحل.

ولتدفع المرأة الثمن.

بيد أن الغريزة باقية.

وهى غريزة لا ترحم.

والكوسة والباذنجان لا بواكى لهما.

إذن فلتدفع الكوسة الثمن.

وليدفع الباذنجان الثمن.

ولن يبكى على الكوسة أحد.

ولن يبكى على الباذنجان أحد.

● ● ●

منذ أوائل القرن ونحن نلعب كرة القدم.

أطربنا رفعت الفناجيلى.

وأمتعنا أبو جريشة.

وأسعدنا الخطيب.

كانت عيوننا تتابع الكرة ولا أكثر.

وظهرت الجماعات الظلامية وغريزة الجنس لا ترحم.

تابعنا الكرة وتابعوا أفخاذ اللاعبين.

كنا نهتف هذا لاعب فذ.

وانوا يهتفون هذا لاعب فخذ.

كما نهتف باللاعب اقذف الكرة فى المرمى.

أصبحوا يهتفون باللاعب، غط فخذك أيها الداعر.

اكتشفنا فجأة أن فخذ اللاعب عورة وفتنة.

الأحاديث الدينية الصحيحة تنفى ذلك.

كتبنا هذا ووثقناه.

لم يستمع إلينا أحد.

انصرفت أذهانهم إلى (فتنة الأمرد).

الفتى الأمرد هو الفتى صغير السن.

أمامى كتاب من كتب زماننا السعيد.

يقول الكاتب إن فتنة الفتى الأمرد تعادل فتنة سبعين امرأة.

فى الملعب يوجد ٢٢ لاعبا.

فتنة كل منهم تعادل سبعين.

أكثر من ألف وخمسمائة فاتنة تلهب خيال صبية الجماعات.

ناهيك عن الحكم ومراقبى الخط.

أما الاحتياطى فيا ألطاف الله.

فتنة، فتنة ، فتنة

مجتمع كافر لا يرحم.

ألف وخمسمائة فاتنة فى ملعب صغير.

أزمة اسكان وبطالة وارتفاع مهور.

كبت وألم.

ومعاناة بغير حد.

بعض كبار الفقهاء أصابهم المد.

أحدهم أفتى ألا يجلس رجل مكان امرأة فى الاتوبيس إلا بعد مرور دقائق عشر.

الحكمة هى أن تختفى حرارة الجسد.

آخر أفتى بكراهة تشريح الطبيبة لجثة الرجل.

ثالث أفتى بحرمة أن تخلع الفتاة ملابسها أمام كلب ذكر.

رابع أفتى بحرمة الموسيقى اذا اهتز الجسد.

جسد.. جسد.. جسد..

من يفتى معنا بحرمة هذا البلد.

من يحترم معنا والدا وما ولد.

من يدرك معنا أن الانسان خلق فى كبد.

وأن الحرمان كبد.

وأن الكبت كمد.

أيحسب هؤلاء أن كرامة الإنسان قد ضاعت سدى.

أيحسب هؤلاء أن لن يقدر عليهم أحد.

• • •

جريدة مايو بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٩٢ نشرت الموضوع التالى الصفحة الثانية.. جلست الفتاة المنقبة أمام لجنة الفتوى فى دار الإفتاء.

بكت الفتاة بدمع سخين.

الفتاة تحمل مؤهلاً متوسطاً.

الملهاة أنها تزوجت أمير الجماعة.

المأساة أنه طلقها بعد شهور أربعة.

المأساة الأكبر أنه زوجها في اليوم التالي لنائب الأمير.

نكررها مرة أخرى (في اليوم التالي).

سألته عن شهور العدة فأخبرها أن القرآن يذكر أنها ثلاثة قروء.

القروء معناه الشهور.

فضيلة (أمير الجماعة) فسر القروء بأنها قراءة القرآن الكريم.

ذكر لها أنه قرأه ثلاث مرات في ليلة واحدة.

استمع الشيخ الجليل للقصة وهو مذهول.

ساد الصمت القاعة والفتاة تتساءل عن مصير الولد.

ابن من سيكون؟!

ابن الأمير أم ابن نائبه.

القصة نسخة كربونية من قصة مماثلة لفتاة الغردقة.

كانت مشكلة كتبها الأستاذ ضياء الدين بيبرس على صفحات هذه المجلة منذ أكثر من عام.

كان العنوان على ما أتذكر (النصب باسم الإسلام).

الفرق الوحيد بين القصتين أن الفتاة الأولى من الغردقة.

والثانية من القاهرة، وأن الأولى جامعية والثانية تحمل مؤهلا متوسطًا.

في الحالين سؤال عن مصير الولد.

أزمة الإسكان والبطالة وارتفاع المهور والجنس لا يرحم.

في الزمن البعيد السعيد لم تكن هناك مشكلة.

كان الزواج غالبًا بأربع.

وكان التسرى بالجوارى بغير حد من عدد.

كان التسرى دون قيد.

الراغبون فى استعادة التاريخ ينقلون سطراً ويتركون سطراً.

وليس ثم من بديل.

كل الحوار ينتهى لحارة سد.

• • •

ماذا أقول لسائلى عن حل.

أعرف من بلغوا سن الأربعين دون علاقة سوية.

أعرف أيضاً أن الأسباب شتى.

لكنى ألمح ذلك المارد خلف كثير من ظواهر السلوك.

تدفعنى رغبة عارمة إلى المداعبة وإثارة الابتسام.

لكنى حزين فعلا ومتألم.

حتى الحضارة الإنسانية لم نعد نرى فيها سوى هذا المارد.

الحرية الجنسية، الدعارة، الانحلال، الإيدز، الشذوذ.

هذه هى مفردات الحضارة فى أذهان الكثيرين منا.

لا شىء عن الوصول للقمر، ولا عن الكمبيوتر. ولا عن الهندسة الوراثية. ولا عن تقدم وسائل الاتصال، ولا عن النظافة والنظام واحترام الوقت وأداء العمل.

لاشىء..

حتى عندما يذهب إليهم شبابنا، يذهبون وفى ذهنهم غزو هذا العالم الجديد، بأسلوب وحيد.

لست أدرى حقا أيهما أفضل..

الذى يعيش بالجنس؟ .. أم الذى يعيش للجنس؟

مثل هذه الأسئلة مزعجة، لأن لغتنا الجميلة تكفلت بالإجابة.

لغتنا هى لغة (أفعل) التفضيل.

نحن الأروع والأعظم والأفضل والأرقى والأحسن.

أحسن.

لا داعى لإرهاق الذهن.

لا داعى لكشف الغطاء.

فليس فينا من يحب النقد.

• • •

الشىء بالشىء يذكر.

الصحف الدينية تقود حملة على (التبرج).

منطقهم بسيط.

هتك العرض سببه هياج الشبان.

وهياج الشبان سببه تبرج المرأة.

فى المجتمعات القديمة كانت المرأة تستتر.

وكانت النتيجة عشرات الكتب فى فتنة الأمرد.

فى العصر العثمانى كانوا يجمعون المكوس من بيوت الدعارة.

فى نهاية العصر العباسى الأول وطوال العصر العباسى الثانى كانت بغداد تمتلىء بالحانات، والمراقص، وكان فى بغداد وحدها فى عصر المأمون مائة حانة (للغلمان)، وفيها كما يقول أبو حيان التوحيدى فى كتابه (الامتاع والمؤانسة)، كان يفتضح اصحاب النسك والوقار، خاصة عندما يخرج عليهم الأمرد. ويفك ازراره، ويفتح إزاره، ويقول أقبلوا على يا اسيادى.

أحيانا أسأل نفسي ما الذى تغير.

هل اكتشفنا إسلاما جديداً منذ ربع قرن.

هل التركيب الفسيولوجي لغدة البروستاتا كان مختلفا لدى الآباء والأجداد عنه لدينا.

أم لأنه أسلوبنا القديم المعروف.

لابد من شماعة نعلق عليها مشاكلنا وأخطاءنا.

الشماعة هذه المرة هى المرأة.

تثور مشاعرنا فنطالبها بلزوم المنزل.

تفور دماؤنا فنطالب بالنقاب وما هو أكثر.

تشتعل غرائزنا فنطالب بالعقاب على التبرج، بل أيضا على السفور.

المرأة هى الشماعة.

ولا تفسير لذلك إلا إعتقادنا بأنها أضعف.

وأننا كشرقيين.

من حقنا أن نفرض عليها ما نراه.

ومن واجبها فى تقديرنا ألا ترد.

• • •

لماذا نطالب الآن بإلغاء المرأة.

لماذا لا يطالب الجوعى بإلغاء الطعام.

لماذا لا يطالب (العطاشى) بإلغاء الماء.

السبب منطقى.

لا يستطيع الإنسان العيش بغير طعام أو شراب.

لكنه يستطيع أن يعيش بغير جنس.

وفى هذه الحالة سوف يعيش.

ولكنه لن يدع غيره يعيش .. وهذا ما نحصد.

● ● ●

ياوزير الصحة مطلوب منك أن ترد.

طالبتك فى مقال سابق بدعم المهدئات الجنسية ولم ترد.

عدم استجابتك هذه المرة تهدد الأمن القومى .. الأمن القومى مهدد.

الإرهاب يزيد.

والتطرف يشتد.

والحل فى يديك.

وإلى أن تعالج الدولة مشكلات الإسكان والبطالة.

فلابد من دعم المخرج الوحيد للمشكلة.

بل هو المخرج الأوحد.

الزواج صعب.

والإختصاء غير إنسانى.

والقضاء علي المرأة غير ممكن.

وحل المشكلات المعقدة يحتاج إلى زمن طويل.

والكافور هو الحل.

الكافور هو الحل.

من أجل انقاذ البلد.

ويا أطباء علم النفس.

اللهم لا حسد .. اللهم لا حسد.

وردة وخلط الأوراق

قصة المقال : كنت جالسا (فى حالى) أمام التليفزيون، أمنى نفسى بليلة طيبة أشاهد فيها تنافسا رياضيا ممتعا على نهائى كأس إفريقيا لبطولة أندية كرة السلة بين الإتحاد السكندرى ممثلا لمصر، وناد آخر يمثل أنجولا، وفجأة رأيت (شيئًا) يجرى بين اللاعبين، لا علاقة له بزيهم أو مظهرهم، وفركت عينى لكى أتحقق مما أرى، كان مدحت وردة كابتن الفريق المصرى وقد أطلق لحيته، وكحل عينيه، ولبس لباسا طويلا لا علاقة له بالشورت لأنه أطول، ولا بالبنطلون لأنه أقصر، وأدركت من مظهره وتعليقات المذيع أن الإسلام العظيم مقحم فى الموضوع بلا مقتضىً، وأن هناك من أوهم مدحت بأن فخذه عورة، وأن واجبه أن يحمى الجمهور من (الفتنة)، وبعد وقتين إضافيين، انتصر الاتحاد، ولم تدم سعادتى أكثر من لحظات قصار أفسدها مدحت بعد ذلك حين تقدم لاستلام الكأس، فرفض رفعه إلى أعلى، ورفع المصحف بديلا عنه، بينما المذيع يصرخ: لا إله إلا الله، الله أكبر، وهكذا تحولت ساحة الرياضة إلى ساحة تعصب مقيت، وانتظرت فى صحف الأيام التالية أن أجد لوما أو اعتراضا أو امتعاضا فإذا بها جميعا تتجاهل أو تؤيد، فكان هذا المقال الذى نشره المصور.

المقال : وردة وخلط الأوراق(*)

معظم النار من مستصغر الشرر كما يقولون، وكثير من الظواهر التى نشهدها وننكرها اليوم بدأت بتصرفات فردية محدودة، أهملناها فنمت، وهو البعض من شأنها فزادت، وزايد البعض عليها فانتشرت، ومن هذا المنطلق اخترت أن اعلق على زى مدحت وردة فى بطولة أفريقيا لأندية السلة، واحترت فى وصف الجزء الأسفل من الزى، فلا هو (شورت) لأنه ينسدل إلى أسفل الركبتين، ولا هو (بنطلون) لأنه يعلو كثيرا عن الكعبين، والأدق إلى أن نجد تسمية ملائمة، أو نسميه (بين بين)، غير أن ذلك قد يغضب بعض الكتاب، مثل الأستاذ أحمد بهجت الذى أسماه زيا

(*) نشر فى مجلة المصور بتاريخ ٣ يوليو ١٩٨٧.

رياضيا إسلاميا، واعتبره نموذجا للزى النابع من تراثنا وديننا، أما كونه زيا رياضيا فأمر ينكره العرف، وأما كونه زيا إسلاميا فأمر لا سند له فى الفقه الإسلامى كما سنثبت اللهم إلا إذا كان منهج الإسلام هو العسر حين نملك اليسر، والتضييق والتشدد حيث توجد الإباحة، بل حيث تجدر الإباحة..

ربما تململ البعض بعد هذه المقدمة، وربما تصوروا أننى أعترض لمجرد الاعتراض، وانقد ما يستوجب الاشادة، غير أنى أدعوهم إلى تأجيل الأحكام إلى نهاية المقال. والى الإقبال بقلب مؤمن وعقل مفتوح على ما أسوقه اليهم من حجج تستند إلى المنطق والعرف والفقه، أما المنطق فأحسب أنه يدعونا إلى تساؤل، عن الفرق الرياضية فى المملكة العربية السعودية التى لا يجرؤ نظام الحكم فيها على المخالفة العلنية لنص شرعى أو فقه مجمع عليه، بيد أنه يسمح للاعبى كرة القدم وغيرها بارتداء الشورت القصر دون حرج أو إنكار، وبديهى أن هذه القضية قد قتلت لديهم بحثا، وأنهم وجدوا ما يستندون إليه فى القبول، أو لم يجدوا ما يستندون إليه فى الرفض، ولعلنا ونحن مازلنا خارج ساحة الفقه، نرى أن ألفرق بين الشورت المتعارف عليه والبين بين الذى يرتديه وردة، ينحصر فيما يكشف عنه الأول، ويحجبه الأخير، وما يطلق عليه لغويا اسم الفخذ (وهو ما يصل بين الساق والورك - راجع لسان العرب ص ٣٣٦١ - طبعة دار المعارف)، وأن البعض يرى أنه عورة، وأنه على ذلك أجمع السلف الصالح - وسوف نرى أن ذلك ليس صحيحا - ولو جاريناهم فى تصورهم، لوجب علينا أن ننبههم إلى أن التحريم لابد وأن يرتبط بسبب، ولعلهم يردون علينا بأن السبب كامن فيما يثيره الفخذ من فتنة، وما يدفع إليه من إثارة، وهو أمر لو صح فى عهد السلف، فإنه لا يصح فى عصرنا حيث لا نرى ما رآه السلف الأول، وحيث يكر اللاعبون ويفرون، دون أن ينبض لنا عرق، أو يهش لنا فؤاد، أو يفكه لنا قلب، أو تتدغدغ لنا روح، ولا نحسب أن أحدا مدح لاعبا بمسنة فخذه، أو عيره بنحولها، ولا نعتقد أن أحدا يمكنه أن يدعى أن اللاعب يكوينا بسهام الهوي إن كر، أو يدمينا بنار الجوى إن فر، وحتى لو إستدل البعض بأدلة (سوف نرى مدى ضعفها)، على أن ذلك سنة فلنا أن نحمل ذلك علي محمل السنة فى أمر الزى والعلاج، حيث يرى أغلب الفقهاء أن الرسول كان يتأسى فيهما

بعصره، وأن ذلك لا يلزم من يأتي بعده في عصر غير العصر، وزمان غير الزمان.. هذا عن المنطق، فماذا عن العرف؟

أحسب أن العرف الدولي قد استقر على زى موحد، وأننا لا يمكن أن نعزل أنفسنا عن اللقاءات الرياضية الدولية، وأنه ليس منطقيا وليس مقبولا، أن يلعب الجميع بالشورت، ونلعب نحن بالبين بين، أو أن تصبح مبارياتنا مع الفرق الأجنبية ساحة لعرض ازيائنا الغريبة، ومعرضا لتساؤل المتفرجين عن ذلك الذى نخفيه، ولو رددنا عليهم بخشية الإثارة أو خوف الفتنة، لظنوا الظنون بجمهورنا الطيب، وتصوروا أن اللاعبين يحتمون بهذا الزى من نظرات الجمهور الجرئ، بينما جمهورنا برئ، وبينما الأمر كله أمر فتوى لاتقف على قدمين، ولا يساندها إجماع أو ترجيح..

ولا يبقى إلا الفقه، وهو الفيصل والحكم، خاصة وأن أنصار الزى الجديد يستندون إليه ويحتمون خلفه، ولعلهم يتصورون أننى حاولت فيما سبق، أن ألتف حول قاعدة إسلامية، وأننى أتلفت فى حديثى عن المنطق والعرف، ذات اليمين وذات اليسار، باحثا عن مخرج فلا أجد، ولعلهم يرددون بينهم وبين أنفسهم، قل ما شئت، واستنتج واستنبط كما تريد، وارتع فى ساحة القياس كما ترى، فردنا عليك يسير، وموقفك صعب وعسير، لأنك لن تستطيع الهروب من نص، ولن يمكنك الإفلات من قاعدة شرعية، ولن تتملص من إجماع الفقهاء، ولعلى شديد الأسف إذا خيبت ظنهم، وشديد الحزن إذا ذكرت لهم أنهم لم يرجعوا إلى كتب الفقه قبل الإفتاء، وأن ما يجمعون عليه مختلف فيه، وأن سندهم فى دعواهم أضعف من سند من يعترضون عليهم، ولو رجعوا إلى أكثر كتب الفقه انتشارا، ولعله أيسرها، وهو كتاب (فقه السنة) للشيخ سيد سابق (ص ١٢٥ - جزء١ - دار الكتاب العربى)، لوجدوا أن (عورة الرجل هى القبل والدبر، أما ما عداهما من الفخذ والسرة والركبة فقد اختلفت فيها الأنظار تبعا لتعارض الآثار، فمن قائل أنها ليست، ومن ذاهب إلى أنها عورة)، ولعلى أشير هنا إلى أن تلك القاعدة خاصة بستر العورة عند الصلاة، بينما يختلف الأمر فى الرياضة، وتتسع مساحة السماحة وإمكانية الترخيص، بيد

أننا لن نتوسع فى التفسير أو القياس، وسوف نريح المعترضين علينا بالأخذ بأقصى درجات التشدد، وسوف نسلم معهم بأن ما هو عورة فى الصلاة عورة فى غيرها، وسوف نحتكم وإياهم إلى كتاب فقه السنة، حيث ورد فيه تحت عنوان - حجة من يرى أنها ليست عورة - أربعة أحاديث، أوضحها وأقواها سندا (عن أنس: «أن النبى ﷺ يوم خيبر حسر الإزار عن فخذه، حتى أنى لأنظر إلى بياض فخذه»[رواه أحمد والبخارى]، ثم ورد بعد ذلك تحت عنوان حجة من يرى أنها عورة - حديثان متشابهان، أوضحهما وأقواهما سندا عن جرهد قال: «مر رسول الله ﷺ وعلى بردة وقد انكشفت فخذى فقال: غط فخذيك فإن الفخذ عورة» [رواه مالك وأحمد وأبو داود والترمذى]، وقد ذكر الشيخ سيد سابق أن البخارى قد قارن بين حديث أنس (ليست عورة) وبين حديث جرهد (هى عورة) فقال (حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط: أى حديث أنس المتقدم أصح إسناداً)..

هنا يبدو الأمر واضحا كل الوضوح، أربعة أحاديث تنفي أنها عورة، مقابل حديثين يريانها عورة، وأشهر أسانيد أنها ليست عورة حديث أنس، وقد ورد فى أحد الصحيحين، وأشهر أسانيد أنها عورة حديث جرهد، ولم يرد فى أدهماء والبخارى يكفينا مؤونة الموازنة بين الحديثين، فيحكم أن حديث أنس أصح إسنادا، ولو لم يفعل البخارى لوجدنا فى الاختلاف رخصة، لكنه فعل، ودفعنا إلى طرح حجتنا بمنطق المتشددين، وإلى المطالبة بالإلتزام بما يلتزم به الأصوليون، وهو الأخذ بالسند الأصح إن اختلفت الرواية، ولوردة بعد هذا أن يتشدد أو يتحوط لكن ليس لأحد أن يتشدق بمقولة الزى الرياضى الإسلامى، أو يزايد على ذلك البين بينه مصورا لنا، أو متصورا، أن هذا هو النموذج، وأن غيره رجس وضلال، ولعل القارئ يسمح لى الآن، أن اصارحه بما تحرجت من ذكره فى بداية المقال، وهو أننى ابتسمت اليوم التالي، لأنها لم تنشر هذه الصورة ولم تركز عليها، وقد عزت جريدة الشعب ذلك إلى أن هذا الأمر لم يعجب المسئولين فى البلد المسلم ولعلى أحيى المسئولين إذا كانوا قد فعلوا ذلك، عن قصد، وهو ما لا أعتقده، لأن تصرف وردة، مع كل حسن النوايا، يحمل خلطًا غير مقصود، ويوحي بمعنى غير صحيح، مضمونه أن انتصار الاتحاد السكندرى، انتصار للإسلام، وهو معنى لو سلمنا به، لوجب علينا أن نسلم

فى المقابل بأن هزيمة الاتحاد السكندرى هزيمة للإسلام، وهو ما نرفضه ونأباه، ليس ذلك فحسب، بل علينا أن نطرح تساؤلا آخر، خاصة وأن النتيجة ظلت معلقة حتى الدقيقة الأخيرة من الوقت الإضافى، ماذا لو فاز الأنجوليون، ورفع رئيس فريقهم الكتاب المقدس بدلا من الكأس؟ أجزم بأن أقلامنا كانت ستنتقدهم أشد الانتقاد، وستذكرهم بأنها مباراة رياضية، وليست حربا دينية، وأنهم فازوا بالجهد وليس بالكتاب المقدس، وانتصروا بإجادة فنون كرة السلة وليس بقراءة المزامير، وأنهم خلطوا الأوراق عن قصد، وحاولوا إشعال فتنة دينية عن عمد، وحولوا ساحة الرياضة المتسامحة إلى ساحة للتعصب المقيت، وأنهم مبشرون يتخفون فى زى كرة السلة، وربما طالب كتابنا وزارة الخارجية بالاحتجاج لدى حكومة أنجولا كثيرا عند رؤية وردة فى زيه الغريب، وأن ابتسامى لم يكن ابتسام سخرية، حاشا لله، بل ابتسام تعجب ممن يغلقون على أنفسهم أبوابا مفتوحة، ويلجأون إلى الضيق وأمامهم الفرج، والى التضييق وأمامهم التسامح، ويتعسفون فى ذلك أشد التعسف، ويتزيدون غاية التزايد، بينما الأمر لا يحتمل تعسفا أو تزايدا، ولو اقتصر الأمر على حديث البين بين لما أستحق منى التعليق، ولأدرجته ضمن الحرية الشخصية لوردة، ولاحتسبته تخوفا منه علينا من فتنة يراها ولا نراها، وهو تخوف نحمده له فى كل حال، لكن تصرفا حدث منه فى نهاية المباراة، أثار فى نفسى عديدا من التساؤلات، إذ تقدم وردة ليتسلم كأس البطولة، وانتظر الجمهور منه أن يرفع الكأس، فإذا به يرفع المصحف، ومر الأمر ببساطة ويسر، وتداول اللاعبون والجمهور كأس البطولة فى فرحة غامرة، لكن جريدة الشعب التى يصدرها حزب العمل، لم تترك الأمر يمر بهذه البساطة، خاصة وأن حزب العمل مرتبط بالتحالف الإسلامى، فأعادت نشر صورة وردة وهو يرفع المصحف، وكتبت عنوانا بالخط العريض نصه (رفع المصحف بدلا من الكأس فحجبوا صورته)، وانهالت تحت العنوان باللائمة والنقد على صحف على هذا التصرف المثير، بل ربما واجه رجال الأمن موقفا عصيبا إذا حاولوا حماية الفريق المنافس من غضب الجمهور الثائر أمام تصرف مستفز..

أحسب أن ما ذكرته كاف، بلا تعليق، للرد على من يرون للحقيقة وجها واحدا يعجبهم، وينسون أن لها وجهين، وحسبى أن أؤكد أن روح الإسلام تؤيد ما

فعلناه، وما انتصرنا به، وهو الجهد والعرق والتدريب، وأنه لايغنى عن ذلك رفع المصاحف، لأن المصحف ليس شعارا للتلويح، وإنما معنى للتدبر، وليصدقنى وردة إذا ذكرت له أننى معجب به كل الإعجاب، كلاعب وليس كواعظ، وكرئيس للفريق وليس كإمام له، وكرياضى كفء وليس كداعية دينى، لا لشئ إلا لأنه قدم نفسه إلينا فى الملعب وليس فى المحراب، وأمتعنا بالعابه وليس بمواعظه، ولعلى فى النهاية مضطر إلى دعوة صحيفة الشعب وغيرها الى التروى فى إطلاق الأحكام، والى التمهل فى إبداء الإعجاب، والى التحرز عند النحو باللائمة، ويا وردة، جزاك الله كل خير على نواياك، وألف مبروك على جهدك الرائع، وجهد زملائك العظيم، وألف تحية لجمهور الاتحاد الأصيل، وتهنئة من القلب لمصر، ولكل المصريين.

الأفخاذ الفنية(١)

للمرة الأولي في حياتي أكتشف أن هناك أفخاذا فنية وأفخاذا غير فنية.

اكتشفت هذا بالمصادفة وأنا أقرأ مجلة الاعتصام (ديسمبر ١٩٨٩) حيث كتب أستاذ جليل(٢) مقالا ينحي فيه باللائمة علي التليفزيون المصري، لأنه عرض باليه بحيرة البجع لتشايكوفسكي، ذلك الباليه المليئ حسب نص عنوان مقاله (بالأفخاذ الفنية)..

إذن فالأفخاذ الموجودة في بحيرة البجع أفخاذ فنية، وقد اجتمع الفخذ والفن في هذا الباليه الشهير، فإذا النتيجة أفخاذ فنية، أو أفخاذ فنانة، أو فن فخذ، وقد ذكرت هذه المترادفات جميعا لأني لا أدري أيها أصح ولو أنصف الأستاذ الجليل لأراحنا من هذه المشقة واشتق اسما جديدا لهذا الفن الغريب، ولعل اسم (فنخذ) هو الأدق وهو الأحق بالتسمية والوصف والاستعمال..

الشاهد هنا أن هذا (الفنخذ) العالمي قد أثار أستاذنا الجليل ولم ير فيه سوي وليمة جنسية شهية، ولسنا ندعي هذا علي أستاذنا الجليل وإنما نستعير نص كلماته (وكثير من المشاهدين يري أن هذا الرقص فن في فن، وأنا لا أري فيه سوي نوع من الغريزة الجنسية يقدم علي طبق من الموسيقي). والأمر المؤكد أن من وصفهم بأنهم كثرة من المشاهدين، لا يشاركونه هذا الإحساس أو هذا الانفعال، حيث يرونه (كما ذكر هو بالنص) فنا في فن وهو عين ما يراه المشاهد علي أرجاء المعمورة شرقا وغربا حيث لا يركز المشاهد علي الفخذ (الفني) وبقدر ما يندمج مع الموسيقي وينفعل لحركة وينشغل بالأسطورة يهتز وجدانه مع الإيقاع..

أستاذنا الجليل لا يندمج مع هذا كله، ولا ينفعل بهذا كله، ولا ينشغل بهذا كله، ولا يهتز وجدانه لهذا كله، ولا يري علي الشاشة إلا أفخاذا في أفخاذ،

---

(١) جريدة مايو ١١ / ١٢ / ١٩٨٩.

(٢) هو الدكتور عبدالصبور شاهين

ولا يشده المشهد الفخاذ (أقصد الأخاذ)، ولا تؤثر فيه الموسيقي، فالفخذ أعلي صوتا، ولا يندمج مع الحركة فرجرجة الفخذ أشهي منظرا، ولا ينشغل بالأسطورة فالفخذ لديه هو أوضح ما في الصورة، ولا يهتز للإيقاع لأنه مشغول بحركة الفخذ في الانخفاض والارتفاع..

ما الذي جري لبعض أساتذتنا الأفاضل، وكيف أصبح الفخذ يحظى منهم بهذا القدر من الاهتمام؟

منذ أسابيع كتب عن رأي البعض في (أفخاذ) لاعبي الكرة وكيف يرون أنها عورة واليوم أكتب عن (الأفخاذ الفنية) التي إستحقت من أستاذنا الجليل هذه الثورة، وغدا سوف أكتب بالتأكيد عن نوع من الأفخاذ الجديد..

هل اكتشف أساتذتنا الأفاضل بابا جديدا من أبواب الهوى والجوى والفتنة؟ لقد كان الشاعر ينشد في عشقه أرق الكلمات وكان عبدالوهاب يشدو (جفنه علم الغزل) ولو غني (فخذه علم الغزل) لانهالت على رأسه الكراسي وتحطمت (الكلوبات) وإنهارت السرادقات كان عصر غير العصر، رغم أن المتمصرين في مصر، وكان أحمد رامي يكتب لأم كلثوم، (ولما أشوفك يروح مني الكلام وانساه) ولو عاش عصرنا وشارك الأستاذ الفاضل فيما رآه.. وانفعل كما انفعل لكتب لنا (ولما أشوف فخذك أقول الله).. بيد أنه يقينا لم يكتب هذا، ويقينا لم يكن ليكتب هذا، لأن القوم كانوا أهل رقة، ولم يشاهدوا في الأشياء ما شاهده أستاذنا الجليل، ولم يستلفت انتباههم ما أثار أستاذنا الجهبذ، وكانت هناك دار الأوبرا القديمة، وكان باليه بحيرة البجع يمثل عيدا لعشاق هذا الفن. يخرجون منه ومشاعرهم أرق، وانفعالاتهم أسمي وحواسهم أرقي. ويجلسون إلي مقاعدهم كأن على رؤوسهم الطير، لا ينبض لهم عرق، ولا يتحرك منهم ساكن ولا يثور في داخلهم بركان.. أما الآن فقد اختل الميزان..

يجري اللاعبون فينشغل البعض بمرأي أفخاذهم، ويمدحون البعض منهم بسمنة أفخاذهم ويعيرون الآخرين بنحولها ويصفون بعضهم بأنهم يقبلون بأربع ويدبرون

بست..

تنطلق الراقصات كالفراشات علي إيقاع الموسيقي الرائعة، فيبحلق البعض ليس في الحركة، بل في أفخاذ الراقصات فهذه فخذها رسول للشيطان وهذه فخذها بركان، وهذه فخذها فنان..

أغلب الظن وبعض الظن صحيح، أن المشكلة لا تكمن في المَشاهد (بفتح الميم)، وإنما تكمن في المُشاهد (بضم الميم) وأن حديث الأفخاذ قد انتقل إلينا من عصور الانحلال العباسي، عصور أبي نواس والخليفة الأمين والخليفة الواثق وغيرهم، وأنه (أي حديث الأفخاذ) قد انطبع في وجدان البعض، وانسال به قلم البعض الآخر، دون إدراك لتغير الزمان والمكان، ومثال ذلك ما قرأته مؤخرا، وهو كتاب (فقه النظر في الإسلام) للأستاذ محمد أديب كلكل، وهو كتاب صادر في عام ١٩٨٩ عن دار الإيمان وفيه يتحدث عن (نظر الرجل للمرأة) وهوحديث مفهوم، ثم يستدير فجأة ليتحدث عن (نظر الرجل للرجل) وهو حديث غير مفهوم، أو قل هو حديث همرم، ثم يصل إلي مبتغاه فيتحدث صراحة عن (النظر إلي الأمرد) - عنوان الفصل الثامن ص١٦٤ - ويعرف الأمرد بأنه الشاب الذي لم تنبت لحيته، ويذكر فيه أن النظر للأمرد أن كان لحجة كالبيع والشراء وغيره فجائز (للضرورة) لكن يجب أن يقتصر الناظر علي قدر الحاجة (كذا) ولا يديم النظر من غير ضرورة كذا (لأنه حرام أن ينظر الرجل للأمرد فيلتذ (كذا) أما اللمس فيحرم مطلقا (كذا) ويذكر علي لسان بعض التابعين ما نصه (لا تجالسوا أولاد الأغنياء فإن لهم صورا كصور العذاري وهم أشد فتنة من النساء) كذا - وأيضا يذكر عن بعض التابعين ما نصه (ما أنا بأخوف علي الشاب الناسك من سبع ضار من الغلام الأمرد في بيت أو حانوت أو حمام) ثم ينسب إلي أحد التابعين قوله عندما دخل عليه صبي حسن الوجه أنه قال (أخرجوه عني فإني أري مع كل امرأة شيطان ومع كل أمرد سبعة عشر شيطانا) ولايجد حرجا في أن يذكر ما نصه (قال بعض السلف لأن أؤتمن علي سبعين عذراء أحب إلي من أن أؤتمن علي شاب أمرد)..

ألم أقل لكم أن العصر قد تغير وأن هؤلاء لا يتغيرون وأن الإسلام دين العقل والعلم والتطور وأن هؤلاء لا يتطورون وأن بعــضــهــم يقــرأون وينقلون لكنهم لا يفهمون..

ولو فهموا لأراحوا..

ولو صمتوا لاستراحوا..

ولو لم يحدقوا النظر ويحدوا البصر لأراحو واستراحوا وقديما قالوا من رأي بلوي غيره هانت عليه بلواه.

ونحن نقول..

من قرأ عن فتنة الأمرد..

هان عليه حديث الفنخذ..

لشيخ الأزهر أن يحمد الله

قصة المقال: لا أعتقد أننى كتبت مقالا أعنف من هذا المقال، ولا أعتقد أن مشيخة الأزهر فى تاريخها قد تلقت نقدا أعنف من هذا النقد، وما تصورت يوما أن أتجادل مع رجال الأزهر أو مع شيخه فى أمر من الأمور، ذلك لأنى رجل سياسة وفكر، وهم رجال دين وعقيدة، ومذهبى أن أفصل بين الساحتين حفاظا عليهما معا، بيد أن معركة فكرية ثارت بين الأستاذ فهمى هويدى والمستشار سعيد العشماوى حول كتاب الأخير (الإسلام السياسى)، احتد فيها الاستاذ هويدى وتجاوز بصورة لم نعهدها عنه، وهدأ فيها واعتدل المستشار العشماوى بصورة نعرفها عنه، وبينما الجدل محتدما والحوار دائرا، إذا بالأستاذ هويدى ينشر رسالة مفتوحة من شيخ الأزهر (الشيخ جاد الحق) يوجهها إليه ويشد فيها على يديه ويتهم فيها الفريق الآخر (الذى أنتمى إليه بالطبع)، بالعداء للإسلام، وبالعمالة للقوى المعادية للإسلام (كذا) ويتساءل عمن يسلطهم على الإسلام (كذا)، وهكذا دخل الرجل ساحة السياسة بقدميه (أقصد بمقاله)، وامتطى حساما يبارز به منتصرا لفريق وطاعنا لفريق، ولو استقر فى موقعه لأحاطه الفريقان بالتكريم والاجلال، ولو بقى فى ساحته ما أصابه رذاذ المعركة، لكنه انتقل إلينا فالتفتنا إليه، وطعن فينا فرددنا عليه، واتهمنا أسوأ الاتهامات بلا دليل فكان هذا المقال الذى نشرته جريدة الأهالى.

المقال : لشيخ الأزهر أن يحمد الله(*)

لشيخ الأزهر أن يحمد الله كثيرا على أن الشريعة ليست مطبقة فى مصر لأنها لو طبقت لاستحق أن يجلد تعزيرا بتهمة القذف، وأغلب الظن أن ذلك كان سيحدث على ملأ، وأن جسده الرهيف كان سعجز عن تحمل قسوة الجلاد، فللجسد الإنسانى أحكام، وشتان بين الجسد الذى ذاق حلاوة السمن البلدى، وطراوة الزبد

(*) نشر بجريدة الأهالى (٢٣ مارس ١٩٨٨) ردا على خطاب شيخ الأزهر المنشور فى الأهرام (١٦ فبراير ١٩٨٨) - راجع ملحق رقم ١.

الهولندى، وبين جسد عمر بن الخطاب الذى اسود جلده من أكل خبز الشعير بالزيت، أو أجساد من كانوا يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، أما جريمة شيخ الأزهر، وهى فى شرع الاسلام جريمة بكل المقاييس، فهى قذف بعض خيار المسلمين فى خطابه للأستاذ هويدى، ونعتهم بالخروج على الإسلام، وبالعمالة للقوى المعادية للإسلام، وهى تهمة لا يملك عليها دليلاً، بيد أنها دليل على أنه يستقى معلوماته - كما يستقى العامة - من الصحف السيارة، أو من بعض من يصورون له أن لأقواله المرسلة أصلا دينيا أو تأصيلا فقهيا.

لشيخ الأزهر أن يحمد الله أيضا لأن أحدا لم يتعرض له، ولم يسأله عن موقع منصبه من صحيح الدين، ذلك الدين القيم، الذى لا يعرف كهنوتا، ولا يوسط أحدا بين الله وعباده، ولا يفسح مساحة لرجال الدين، وإنما الساحة فيه واسعة للموعظة بالحسنى، تلك التي لم نجد لها فى خطابه تأصيلا، وللعلم قبل الفتوى، ذلك الذى لم نجد عليه فى خطابه دليلا، ولعله سوف يرد علينا بأننا فى هجومنا عليه نهاجم الإسلام، وهو رد نرفضه من البدء، فالإسلام أعز من أى كائن من كان، وليس فى الإسلام قدسية لأحد، وبعد عهد الرسول لا عصمة لأحد، إلا إذا كان يتصور أنه ظل الله فى أرضه، أو أنه الإمام المعصوم أو المهدى المنتظر، وهنا نقول له خفف الوطء، فإنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا، واقصد فى هجومك، وتذكر قول أبى حنيفة حين سأله تلميذه: ترى هل ما ذكرت هو الصواب الذى لا يأتيه الخطأ، فأجابه والله لا أدرى، لعله الخطأ الذى لا يأتيه الصواب.

آية القول السابق أن أبا حنيفة كان يفهم الإسلام كما يجب أن تفهم أنت الاسلام، وشتان بين المتواضع الخائف وبين المتعالى القاذف، وشتان أيضا بين من رفض المناصب الدنيوية جميعا وعاش من دخل تجارته، وبين ما نراه عليك من نعمة ونعيم، وتمجيد وتعظيم، وما ضرنا لو زادت المناصب منصبا، وما ضرنا أن يعلو بك البروتوكول فوق رؤوسنا ورؤوس المسلمين، وما ضرنا أن تسكن فى قصر منيف، وما ضرنا أن تحصل على مرتبك من أموال دولة المسلمين، تلك التى تنعتها بأنها ربوية، وتصف بعض مصادر دخلها بأنها آثمة لأنها تأتى من المشروبات الروحية، وما ضرنا

أن نسمعك تقرأ فى المناسبات الدينية خطبًا مكتوبة يملؤها نطقك بالأخطاء النحوية.. ما ضرنا هذا كله، لكن الضر كل الضر أن تتصور أنك يمكنك أن تخيف وأن بمقدورك أن تمنع كتابا هنا أو تصادر رأيا هناك، وأن تتخيل أن بيدك مفاتيح خزائن الدين، وأن فى جعبتك صكوك الغفران، توزعها كما تشاء، فتغفر لمن تشاء، وتكفر من تشاء، وتعز من تشاء، وتذل من تشاء، وحاشا لله أن يبلغ بك الظن هذا المبلغ من السوء. وحاشا للإسلام أن يصل فهم البعض له إلى هذا الدرك، وليس لك ولن يكون، أن تتصور للحظة واحدة انك وحدك حامى حمى العقيدة، والمدافع عن صحيح الإسلام، لأننا جميعا مسلمون، وكلنا عن العقيدة مدافعون، ورفضنا لتصوراتك جزء من هذا الدفاع، ورفضنا لاتهاماتك إسلام فى إسلام، ذلك أننا نفهم الإسلام على أنه دين العقل، وليس دين الجمود والنقل، ودين السماحة وليس دين التطرف، وما كانت محنة المسلمين إلا لأنهم أسلموا قيادهم لمن يفتون بحكم آكل الطين الأرمنى واشف بزاق الصديق،[1] وحكم معاشرة الجان. وحكم من كان لقضيبه فرعان، وأتى امرأة من قبلها ودبرها فى آن، وهل يغتسل غسلا واحدا أم غسلين (فتوى الفقيه البجاوى).

الإسلام ياشيخ الأزهر بخير طالما دافع عنه من يدافع، لقاء إيمانه وليس مقابل مرتبه، ولوجه الله وليس لوجه السلطة أو المال أو المنصب، وأزهى عصور الإسلام لم تعرف شيخا للأزهر أو لغير الأزهر، وإنما عرفت من عاش بكد يده، وتعلم من أجل العلم، وأفتى من أجل العقيدة، وناصر حرية الاجتهاد، ودافع عن حق المجتهدين فى الفتوى. ولم ينكر عليهم أو يتهمهم بالكفر أو زيغ العقيدة أو العمالة، ولقد كان واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد يفتيان بعدم قبول شهادة على بن أبى طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله فى حزمة من بُقُل، ولم يكفرهما أحد، ولم يشد على يد المختلفين معهما أحد، ولم يتهمهما بالعمالة أحد، أو يرسل لمن يتهمهما داعيا له بسلامة يمينه..

(١) فتوى شهيرة لمفتى الديار المصرية السابق المرحوم الشيخ/ عبد اللطيف حمزة عن مفسدات الصوم (١٩٨٥).

احمد الله ياشيخ الأزهر على العيش الهنئ، والطعام المرئ، واذكره واشكره كثيرا على تخلف المسلمين، لأنه الحافظ لمنصبك، ولا تتخيل للحظة واحدة أن أحدا سـ ـف يسمح لك برئاسة محاكم التفتيش، وبالاتهام والقمع، وبالتهديد والمنع، واصمت نصمت، وكف نكف، لأنك إن عدت عدنا، وإن قلت زدنا، واقرأ عافاك الله قبل أن تكتب، فلعلك إن قرأت يفتح الله عليك بابا من أبواب العلم والاجتهاد، حفظك الله ورعاك، وأدام نعمته عليك، وأوسع على المسلمين كما أوسع عليك، ورزقهم كما رزقك، ونعمهم كما نعمك، وعافاهم كما عافاك، انه سميع مجيب الدعاء.

وختانه مسك

قصة المقال: قصة هذا المقال مضحكة مبكية، فكلنا يعرف أن الفيلسوف الفرنسي الكبير روجيه جارودى قد أشهر إسلامه، وأسمى نفسه رجاء جارودى، واستقبل فى كل بلد إسلامى حل فيه استقبالا يليق بتاريخه ومواقفه.. بيد أن الجماعات الإسلامية فى مصر استقبلته استقبالا آخر، حين أصدرت منشورا شككت فيه فى نواياه، وحاولت إثبات أنه دسيسة لخداع المسلمين، ودعت المسلمين، حسما للشك، إلى التيقن من صدق إسلام الرجل، بختانه، فإن قبل وسعد بذلك كان صادقا، وإن رفض وأبى فقد انكشفت حيلته، وللعلم فإن عمر جارودى قد تجاوز الثمانين، وللعلم أيضا فإن عنوان المنشور كان (امتحنوه بالختان)، ومن هنا أتت تسمية المقال (وختانه مسك)، وقد نشرته جريدة الأهالى، ونشرت جريدة فرنسية إشارة لمضمونه، والطريف أن الفيلسوف الفرنسى الكبير لم يزر بعدها القاهرة أو غيرها من العواصم العربية، تحسبا من المفاجآت، ومعه حق.

المقال : وختانه مسك (*)

ليس فى العنوان خطأ إملائى أو مطبعى، فالمقصود هو الختان، وليس الختام، ولست طبيبا أو فقيها فأتطوع بالحديث عنه طبيا أو فقهيا، وإنما أنا مجتهد يفزعه ما يفزع الناس، ويؤلمه أن يتدنى البعض فى عرضه لأفكاره، وفى شجبه وإنكاره، فيرى العالم من خلف نظارة حمراء، ويصيب إدراكه ذلك الموات الذى لا يميزمعه بين المقبول وغير المقبول، والمسئول وغير المسئول، والمعقول وغير المعقول، ويتبلد إحساسه فلا يعرف لأصحاب الفكر تقديرا، ولا لأصحاب المواقف توقيرا، ولا يرعى وهو يفعل ذلك حرمة لمقام أو لمقال أو لعمر أو لتاريخ..

ما هى الحكاية؟

الحكاية ببساطة أن المفكر الفرنسى الكبير جارودى قد أشهر إسلامه وسعد بذلك المسلمون، وترجمت كتاباته عن هذه التجربة إلى العربية، واستقبل فى كل

(*) نشر بجريدة الأهالى بتاريخ ١٣ يناير ١٩٨٨.

بلد إسلامي بما يليق بفكره وموقفه من حفاوة وتكريم، وكان طبيعيًا وسط ذلك كله أن يسعى اليه الصحفيون، وأن يحاوروه ويحاورهم ويستفسروا منه ويجيبهم، وهنا بدأت المشكلة، وهى مشكلة ليست سهلة أو محدودة، وإنما هى من المشاكل المركبة، تلك التى تتعدد أسبابها وتتنوع نتائجها، وإذا كان السبب الظاهر هو تصريحات جارودى، فإن الأسباب المستترة متعددة، فواحد منها يتمثل فى التركيبة الذهنية الأوروبية المتحررة، وواحد منه الا يقل أهمية يتمثل فى توقفت صدور هذه التصريحات، حيث صدرت عنه وقت أن تصور الساعون إلى تحويل المجتمع إلى دولة دينية أنهم قاب قوسين أو أدنى من بلوغ غايتهم، وفى أوج انشغالهم بتوظيف كل فعل، وتطويع كل قول بما يخدم أهدافهم، فإذا بجارودى، الذى أشهروه برهانا، ينفجر في وجههم بركانا، معلنا أنه لا يعتقد بوجود نظرية سياسية فى الاسلام، وهو رأى يراه البعض منطقيا، ويراه البعض الآخر علمانيا، ويراه البعض الثالث - حلاً للإشكال - اجتهادا فى الفروع وليس فى الأصول، بينما يراه البعض الأخير، وهم المتطرفون ومن جرى جريهم، انكارا لمعلوم من الدين بالضرورة، يستتاب صاحبه إن أتاه جهلا، ويقتل إن لم يرجع عنه، ويهدر دمه إن استمرأ غيه ولاذ بديار غير المسلمين.

لا بأس أن نذكر للقارئ أن المتطرفين، كعادتهم، كانوا أعلى صوتا، وأشد نكيرا، وأقل تفكيرا، وأسرع تكفيرا، وقد بدأوا حملتهم بمقالات من نوع (زيغ العقيدة لجارودى)، (جارودى يفتقد شروط الاجتهاد)، وما أن سمعوا أن الأزهر قد اعترض على إذاعة أحد أحاديث جارودى فى التليفزيون حتى تنادوا بحديث الختان، ذلك الذى أنقله للقارئ، دون أن يكون لى فضل إلا أمانة نقل البيان..

لقد أصدرت (الجماعة الإسلامية فى المنيا) بيانا عنوانه (امتحنوه بالختان)، تحدثت فيه عن (المدعوجارودى)، الذى اشتق اسمه من جارود ومعناها بالعربية الفصحى مشئوم، وهو ليس أول جارود يبتلى به الإسلام ولن يكون أخرهم، فلقد سبقه الجارود بن زياد بن أبى زياد الذى تنسب إليه فرقة الجارودية، إحدى فرق الريدية الزائغة)، وبعد وصف مسهب وطنان لمؤامرات الإمبريالية العالمية والشيوعية

الدولية ضد الإسلام، وكيف أنها بعد أن فشلت في مواجهته ندا لند، ورجلا لرجل، وسيفا لسيف،قررت اختراقه من داخله ومحاربته بسيف المسلمين وتحت مظلة الإسلام، انتهى البيان برمي قفاز التحدى في وجه الجارود، موجها حديثه إلى جماعة المسلمين، مختصرا إياه في كلمتين (امتحنوه بالختان)، مؤكدا (أننا - يقصد الجماعة - لا نرى في هذا الأمر تضحية بل دليلا، ولا نطلبه امتحانا بل برهانا، ولا نقصده إذعانا بل عرفانا، ومعاذ الله أن يخشى العبد عذاب ساعة، إذا كان حقا يخشى عذاب الساعة).

انتهى البيان الذى قرأه المئات، وبقيت الأسئلة الحائرة حول تفكير المصغرين له، وأسلوبهم في حوار المختلفين معهم، ومواجهتهم للفكر بالختان، وذكائهم وألمعيتهم اللذين يدفعان بالإنسان إلى ما يشبه البكاء..

هل يلومني أحد بعد ما سبق، إذا اعتذرت عن التعليق على البيان بما هو أهل له، وإذا ذكرت أن البيان والعنوان يغنيان عن التعليق، وأنهما نموذج فذ لاختلاط الملهاة بالمأساة في أقل عدد من الكلمات، والنباهة بالبلاهة في أقل عدد من السطور، أما المأساة فليست في حاجة إلى بيان، وأما الملهاة ففي تخيل جارودى في ثوبه الفضفاض، وأما النباهة فحدث ولا حرج، وأما البلاهة فاحزن مثلى بلا حدود، ومادام عنوان البيان وخاتمته قد تكررت فيهما كلمتان لا ثالث لهما وهما (امتحنوه بالختان)، فلا أقل من أن نرد عليهم التحية بأحسن منها، معنونين مقالنا وخاتمتين له، بكلمتين لا ثالث لهما وهما "وختانه مسك".

دعنا نرفع الكلفة فيما بيننا

قصة المقال: هذا مقال أرجو أن لايسئ القارئ الظن بألفاظه، وأن لا يحملها أكثر مما تحتمل، وأن لا يتصور في اختيار الألفاظ خبثا أو في تركيب الجمل تخابثا، وللمقال قصة، فهو للرد على الأستاذ محمد الحيوان نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية، ليس على مقال واحد فقط، وإنما على فقرات متناثرة في مقالات شتى على مدى فترة زمنية طويلة، كان يحلو له فيها أن يغمز في شخصي أو في أفكارى غمزا موجعا، ومن أمثلة ذلك ما ذكره مرة من أنه جلس مع الأستاذ فؤاد سراج

الدين رئيس حزب الوفد وذكر له أن وجودى في الوفد (وقت أن كنت فيه) سوف يؤدى إلي هروب الوفديين وفقد الحزب لعشبيته (هكذا)، والطريف أنه نشر ذلك بلا مناسبة وبعد تركى للحزب بأعوام، وشاءت المصادفة أن تجمعنى به فى مكتب الأستاذ محفوظ الأنصارى رئيس التحرير فإذا به ينشر قصة مختلقة عن حديثى معه وحديثه إلي، ثم يعلن في مقاله أننى أخدع الناخبين بعدم إعلان برنامجى الحقيقى الموجز فى إطلاق حرية الزناة والسكارى وكان ذلك فى أحرج لحظات المعركة الانتخابية، وكرد مهذب عليه، نشرت هذا العتاب الرقيق في جريدة الأهالى.

المقال : دعنا نرفع الكلفة فيما بيننا (*)

فى أحرج أوقات المعركة الانتخابية، تطوع الأستاذ محمد الحيوان، فى عموده (كلمة حب)، بنشر حوار دار بيننا فى مكتب الأستاذ محفوظ الانصارى مختلقا نصف ما نشره، مدعيا بعض العبارات على لسانى، ذاكرا أننى لن تعوزنى الشجاعة (على حد قوله)، لإعلان أن برنامجى مختصر فى نقطة واحدة هى (عدم تطبيق الشريعة الإسلامية)، مضيفا من عنده ما تصور أنه دوافعى إلى ذلك، وهى على حد ما كتب، إطلاق حرية السكارى والزناة، ورغم الاختلاق وسوء العبارة والتوقيت، فقد رددت عليه بخطاب غاية فى الرقة، تعمدت فيه أن أقترب منه بالصداقة ردا على ابتعاده عنى بالعداء، داعيا إياه إلى إزالة الفاظ التفخيم من حوارنا، من نوع الأستاذ الكبير أو الدكتور ومازلت أتذكر الفقرة الأولى من خطابى له حيث ذكرت (دعنا نرفع الكفلة فيما بيننا فتنادينى "يافوده" وأناديك "ياحيوان")، ورغم رقة العبارات ورغم تذكيرى له بأن عهدى به أنه وفى ولطيف وأليف، فإنه لم يتطوع بنشر الرد، أو حتي بذكر أسباب عدم النشر..

لقد تذكرت ما سبق، وأنا أقرأ له فى نفس العمود، تعليقا عن مؤتمر قضايا الساعة الأمنية، والذى عقد بأكاديمية الشرطة، ينحو فيه باللائمة على المشرفين على المؤتمر، لدعوتهم بعض الأفراد ممن (على حد قوله) يضمرون عداء واضحا ليس

(*) نشر فى جريدة الأهالى بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٧.

للتطرف بل للإسلام، وبصفتى أحد المشاركين فى المؤتمر، أود أن ألفت نظره إلى أن تهمة العداء للإسلام لا تلقى هكذا على عواهنها، وأن أحدا فى المؤتمر لا يكن للإسلام عداء، إلا إذا كان الحيوان يعتبر قتل الأبرياء، وسرقة محلات الصاغة، وحرق محلات الفيديو، وترويع الآمنين بالرشاشات والقنابل، إسلاما فى إسلام، أو يرى فى الهجوم على هؤلاء هجوما على الإسلام الحنيف، ولعله يدرك أيضًا أن قضية تطبيق الشريعة قضية خلافية، وأن البعض يرى أنها مطبقة بالكامل، والبعض الآخر يرى أنها مطبقة فى الغالب، والبعض الثالث يرى أن تعطيل إقامة الحدود منهج وارد منذ عهد عمر بن الخطاب، وأن قضية تطبيق الشريعة جزء من كل، هو إقامة الدولة الدينية الإسلامية، التي تمثل فى رأيى عبثًا على الدين وانتقاصا منه وليست إضافة إليه، وليرجع إلى كتابى (الحقيقة الغائبة) لكى يدرك ذلك من خلال حقائق التاريخ، وحقائق التاريخ لا تكذب، بيد أن البعض يقرأ ولا يفهم، والبعض لا يقرأ رغم أنه يفهم، والبعض لا يقرأ ولا يفهم، ولعل الأستاذ الحيوان لا يدرك أن الدعوة لتطبيق الشريعة تمثل دعوة لقلب نظام الحكم، لأنها تستبدل إطار الدولة المدنية، حيث الاحتكام إلى الدستور والقانون بإطار الدولة الدينية، حيث الأحتكام إلى هوي المفسرين للقرآن والسنة والمزايدين عليهما دون أن يقدموا لنا حتى الآن، برنامجا واضحًا ومحددًا للحكم، يكفل حرية الرأى والعقيدة، ويحترم إرادة الشعب، ويقيد سلطة الحاكم، ويكفل لجميع المواطنين المساواة فى الحقوق والواجبات، ولا ينسف تراثهم التاريخى فى الإنتماء للوطن والذود عنه والولاء له..

وياعزيزى الحيوان، هون عليك ولا داعى للشراسة فى انتقاء الألفاظ، فالعدو الحقيقى للإسلام هو من لم يجتهد لعصره، ومن لم يستوعب دروس التاريخ، ومن يلوح باتهامات الكفر ونحن على البر، فما بالك لو خضنا معه فى لجج ابن تيمية، ودوامات المودودى، وعواصف سيد قطب، وعواطف عمر عبد الرحمن، ومعذرة إذا ناديتك باسمك مجردًا، فأنا ساع إلى صداقتك. زميل لأى قدر من الكلفة بيننا كما ذكرت، وسوف أكون فى غاية السعادة إذا خاطبتنى باسمى مجردا (يافوده) تماما كما أسعد بمناداتك باسمك مجردا (ياحيوان).

دعنا نرفع الكلفة فيما بيننا (*)

في أحرج أوقات المعركة الانتخابية، تطوع الأستاذ محمد الحيوان، في عموده (كلمة حب)، بنشر حوار دار بيننا في مكتب الأستاذ محفوظ الانصارى مختلقا نصف ما نشره، مدعيا بعض العبارات على لساني، ذاكرا أنني لن تعوزني الشجاعة (على حد قوله)، لإعلان أن برنامجي مختصر في نقطة واحدة هي (عدم تطبيق الشريعة الإسلامية)، مضيفا من عنده ما تصور أنه دوافعي إلى ذلك، وهي على حد ما كتب، إطلاق حرية السكارى والزناة، ورغم الاختلاق وسوء العبارة والتوقيت، فقد رددت عليه بخطاب غاية في الرقة، تعمدت فيه أن أقترب منه بالصداقة ردا على ابتعاده عني بالعداء، داعيا إياه إلى إزالة الفاظ التفخيم من حوارنا، من نوع الأستاذ الكبير أو الدكتور ومازلت أتذكر الفقرة الأولى من خطابي له حيث ذكرت (دعنا نرفع الكلفة فيما بيننا فتناديني "يافوده" وأناديك "ياحيوان")، ورغم رقة العبارات ورغم تذكيري له بأن عهدي به أنه وفي ولطيف وأليف، فإنه لم يتطوع بنشر الرد، أو حتي بذكر أسباب عدم النشر..

لقد تذكرت ما سبق، وأنا أقرأ له في نفس العمود، تعليقا عن مؤتمر قضايا الساعة الأمنية، والذى عقد بأكاديمية الشرطة، ينحو فيه باللائمة على المشرفين على المؤتمر، لدعوتهم بعض الأفراد ممن (على حد قوله) يضمرون عداء واضحا ليس للتطرف بل للإسلام، وبصفتي أحد المشاركين في المؤتمر، أود أن ألفت نظره إلى أن تهمة العداء للإسلام لا تلقى هكذا على عواهنها، وأن أحدا في المؤتمر لا يكن للإسلام عداء، إلا إذا كان الحيوان يعتبر قتل الأبرياء، وسرقة محلات الصاغة، وحرق محلات الفيديو، وترويع الآمنين بالرشاشات والقنابل، إسلاما في إسلام، أو يرى في الهجوم على هؤلاء هجوما على الإسلام الحنيف، ولعله يدرك أيضا أن قضية تطبيق الشريعة قضية خلافية، وأن البعض يرى أنها مطبقة بالكامل، والبعض الآخر يرى أنها مطبقة في الغالب، والبعض الثالث يرى أن تعطيل إقامة الحدود منهج وارد منذ

(*) نشر في جريدة الأهالي بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٧.

عهد عمر بن الخطاب، وأن قضية تطبيق الشريعة جزء من كل، هو إقامة الدولة الدينية الإسلامية، التي تمثل في رأيي عبثًا على الدين وانتقاصا منه وليست إضافة إليه، وليرجع إلى كتابي (الحقيقة الغائبة) لكي يدرك ذلك من خلال حقائق التاريخ، وحقائق التاريخ لا تكذب، بيد أن البعض يقرأ ولا يفهم، والبعض لا يقرأ رغم أنه يفهم، والبعض لا يقرأ ولا يفهم، ولعل الأستاذ الحيوان لا يدرك أن الدعوة لتطبيق الشريعة تمثل دعوة لقلب نظام الحكم، لأنها تستبدل إطار الدولة المدنية، حيث الاحتكام إلى الدستور والقانون بإطار الدولة الدينية، حيث الأحتكام إلى هوى المفسرين للقرآن والسنة والمزايدين عليهما دون أن يقدموا لنا حتى الآن، برنامجا واضحًا ومحددًا للحكم، يكفل حرية الرأى والعقيدة، ويحترم إرادة الشعب، ويقيد سلطة الحاكم، ويكفل لجميع المواطنين المساواة في الحقوق والواجبات، ولا ينسف تراثهم التاريخى فى الإنتماء للوطن والذود عنه والولاء له..

وياعزيزى الحيوان، هون عليك ولا داعى للشراسة فى انتقاء الألفاظ، فالعدو الحقيقى للإسلام هو من لم يجتهد لعصره، ومن لم يستوعب دروس التاريخ، ومن يلوح باتهامات الكفر ونحن على البر، فما بالك لو خضنا معه فى لجج ابن تيمية، ودوامات المودودى، وعواصف سيد قطب، وعواطف عمر عبد الرحمن، ومعذرة إذا ناديتك باسمك مجردًا، فأنا ساع إلى صداقتك، ومزيل لأى قدر من الكلفة بيننا كما ذكرت، وسوف أكون فى غاية السعادة إذا خاطبتني باسمى مجردا (يافوده) تماما كما أسعد بمناداتك باسمك مجردا (ياحيوان).

أحمـــدك يـــارب

قصة المقال: فجأة احتلت الصفحات الأولى من الصحف اليومية أنباء القبض على تنظيم خطير اسمه رنان ومثير، وهو (تنظيم إنكار السنة)، وللوهلة الأولى لم أعر الخبر التفاتا لكثرة ما تعدونا قراءته عن تنظيمات العنف المسلحة والمدثرة برداء الإسلام وتركت الصحف لكى أعود إليها لقراءة التفصيلات (كعادتى) فى المساء، وما إن بدأت القراءة وأنا مستلق على الفراش حتى نهضت جالسا، ومع متابعة السطور نهضت للجلوس على مكتبى، وبدأ إشعال السجائر واشتعال الأعصاب، فزعيم التنظيم الخطير (على حد قول الصحيفة) أستاذ بجامعة الأزهر، له رأى (مجرد رأى) فى مدى حجية السنة إذا اختلفت مع نصوص القرآن الكريم، أو تعارضت معها، وأسلحة الرجل لم تزد عن كتب نشرها، وفصله الأزهر من الجامعة بسببها، وهى كتب متداولة فى الأسواق، وآراؤه فى مجملها لا تختلف ليس عن رأيى فقط، بل عن رأى الإمام أبى حنيفة، لكن ماذا تفعل لجهاز مباحث أمن الدولة، الذى نصب نفسه حاميا لحمى ما يتصور أنه صحيح العقيدة، متجاوزا فى ذلك ما أتصور أنه صحيح الدستور والقانون، وقد نشر المقال فى جريدة الأهالى وأفرج عن الدكتور أحمد صبحى منصور بعدها بأسبوع، وسعى الرجل إلى ليشكرنى، فأصبحت صداقة أعتز بها، وأعتز بالمقال من أجلها..

أحمدك يارب (*)

المقال: إن صح ما نشرته الصحف القومية، وأغلب الظن أنه صحيح، لوجب علينا أن نحمد الله كثيرا على أن الإمام البخارى لم يكن معاصراً، فقد أهدر الرجل نحو ثلاثمائة ألف حديث منسوب للرسول، ولو فعل هذا فى أيامنا هذه، لحاصره البصاصون فى مباحث أمن الدولة، ولحاكمه المتخصصون فى نيابة أمن الدولة، ولأنزلوه وتلاميذه فى زنازين سجون الدولة، ولاتهموه- صدق أو لا تصدق - بتشكيل جماعة سرية غير مشروعة تناقض المبادئ الأساسية للدولة..

(*) نشر فى جريدة الأهالى بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٨٧.

الحمد لله كثيرا، فقد ظهر الإمام أبو حنيفة في عصر غير العصر، وفي بلد غير مصر، فقد كان الرجل شجاعا في إنكاره للأحاديث غير الموثقة، حتى قيل أنه لم يصح لديه إلا ستة عشر حديثا، وقد كان للرجل تلاميذ ومريدون، سعوا إليه دون خوف من رقيب ونقلوا عنه دون لوم أو تثريب، ووثقوا مذهبه دون ان يتهموا بالخروج على الشريعة أو بتشكيل جماعة سرية، ولو حدث هذا في أيامنا الغبراء، لذاق أبو حنيفة من الهول ما تتحدث به الركبان، ولكان اليوم وراء القضباء، ولترحم في محبسه على الخليفة المنصور، وهو يقضى فيه الشهور وراء الشهور منتظرا فتوي علماء الأزهر، وفتواهم معلومة ومكررة ومشهورة، فما أيسر ما يتهمون بالردة، وما أسرع ما يصمون المجتهدين بإنكار معلوم من الدين بالضرورة..

يرحم الله الجميع، ويرحمنا معهم، فقد تذكرناهم ونحن نقرأ في الصحف غير مصدقين، عن الإمساك بتلابيب جماعة تنكر السنة، وقد فزعنا لهذا الانكار أشد الفزع، وقرأنا فإذا بالفزع يصبح محنة، وإذا بالإتهامات تتوالى فوق رؤوسنا، نعم فوق رؤوسنا نحن، فكل اتهام مردود عليه، وكل إدانة وسام على صدر المدان، بل إدانة لمن اتهم، ومن أدان..

لقد ذكروا أن المتهم الأول أستاذ في الأزهر الشريف[1]، وأنه فصل من عمله نتيجة لاعتقاده، أى أنه بمنطق رجال الدين مؤهل للإجتهاد، وأنه بمنطقه هو مصر على اجتهاده إلي درجة فقده لمورد زرقه، وقد زف إلينا الخبر بشرى ضبط (عدد كبير من الكتب التي ألفها وكلها تضم أفكاره المنحرفة)..

المضبوطات إذن كتب وليست مفرقعات، وآراء وليست قنابل، وأفكار وليست طلقات، بيد أن الخبر يشير إلى أنها أفكار منحرفة، وقبل أن نتساءل عمن يملك الوصم بالانحراف، وقبل أن تستبد بنا الأوهام، ننقل ما ورد على لسان المتهم الأول في صحيفة الأهرام، فقد ذكرت الصحيفة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ أنه قد ورد في أقوال المتهم (أن ما لايتفق مع القرآن الكريم من أحاديث يبرأ منها الرسول، وأن سنة

---

(١) الدكتور أحمد صبحى منصور - أحد الرموز الفكرية المجتهدة المستنيرة.

الرسول الحقيقية هى تطبيقه الفعلى والقولى) وأن منطلقه إلى هذا التحيص هو شكه فى قطعية نصوص السنة نتيجة لجمعها بعد أكثر من مائة عام من وفاة الرسول، وتضيف الصحيفة أن المتهم (قد ادعى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه منع أن تكتب الأحاديث)..

أما تدوين السنة بعد أكثر من مائة عام من وفاة الرسول فحقيقة يعرفها طلاب الإعدادية الأزهرية..

وأما نهى عمر رضى الله عنه عن كتابة الأحاديث فمعلومة تثبتها كل كتب التاريخ الأسلامى...

وأما مطابقة السنة القولية أو الفعلية على القرآن الكريم فمنهج لا يختلف فيه اثنان. وبتعبير رجال الأزهر، لا تنتطح فيه عنزتان، بل وأكثر من ذلك فإنه منهج موثق بأحاديث الرسول فى البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجة والنسائي وابن حنبل والدارمى..

لكن هذا كله لا يشفع للقابعين فى لاظوغلى، ومادام اسم لاظوغلى يوحى بأنه تركى الأرومة، فليتعامل فقهاء لاظوغلى مع المفكرين بمنطق : انتى بتشتغلى إيه ياخلبوصة..

لا بأس، بل البأس كله حين نقرأ فقرة أخرى فى حيثيات الاتهام، تذكر أن المتهم قد (أدعى أن القرآن الكريم لم يأت بحكم القتل على المرتد)، وهى فقرة مضحكة مبكية، لأن ما ذكره الرجل ليس ادعاء بل حقيقة، وكان الأحرى بمن وصف هذا القول بأنه ادعاء أن يتحرى، وأن يقرأ القرآن، وأن يعود إلى كتب الفقه وأقوال الفقهاء، حتى يعلم أن حد الردة غير موثق بالقرآن، وأنه موثق فقط بحديثين منسوبين للرسول.

وأن الأهم من ذلك كله، المتيقن قبل ذلك كله، أن نصا واحدا فى القرآن لم يرد. وأن المتهم بهذا القول ليس متهما، والمدعى بهذه الحقيقة ليس مدعيا، وأن على المدعي بعكس ذلك أن يثبت ادعاءه بنص قرآنى، وهو لن يثبت لأنه لن يجد..

حسنا، بل ليس بحسن علي الإطلاق، وعفوا إذا أزعجنا القارئ بتكرار نص الاتهام وهو (تشكيل جماعة سرية غير مشروعة تناهض المبائ الاساسية للحكم)..

أما أنها جماعة سرية، فنص الخبر يوحى بغير ذلك، فدعوة الرجل موثقة في كتبه المنشورة علي الملأ..

وأما أنها جماعة غير مشروعة، فهو خبر جديد، وبشرى تزفها إلينا مباحث أمن الدولة، فحواها إغلاق باب الإجتهاد، لأنه غير مشروع حتى للمؤهلين له، مهما كانت أسانيدهم الفقهية، أو حججهم الشرعية..

ويبقى الأهم والأخطر، وهو أن الآراء السابقة تناقض المبادئ الأساسية للحكم، أية مبادئ؟ وأى حكم؟

هل خالف هؤلاء الدستور.. وإذا كانوا خالفوا، فأى نص؟

هل خرجوا على القانون؟ وإذا كانوا قد خرجوا فأين هو القانون الذى يمنع مسلما من الاجتهاد ومفكرا من إبداء الرأى؟

لا بأس أن نكرر ما بدأنا به الحديث، وهو أن نحمد الله كثيرا، فمثل هذه القضية دعوة صريحة لمراجعة الأجهزة لدورها، ومراجعة الدولة لسياستها، إن كان ما حدث تعبيرا عن هذه السياسة وهو ما لانظن..

ليس دور مباحث أمن الدولة أبدا ولن يكون، أن تضع على رأسها عمامة، وأن تفتش عن الإيمان في القلوب، وإنما دورها أن تحارب الخروج على القانون وأن تواجه العنف والإرهاب، وأن تكفل ما نص عليه الدستور من حرية الفكر والعقيدة..

ليس دور مباحث أمن الدولة أبدا ولن يكون، أن تصادر كتابا أو تحجر على فكر، أو تقبض على حروف، وإنما دورها أن تصادر قنبلة، وأن تحجر على مطلقي الرصاص، وأن تقبض على حاملي الكلاشينكوف..

وليس لنا إلا أن نتساءل عن الفرق بين حكومتنا الرشيدة، ومنهجها السديد، وبين ما فعلته حكومة النميرى فى السودان، حين حاكمت محمود طه، وأعدمته بذات التهمة التى توجه اليوم إلى متهم جديد وبنفس الأسلوب..

إن القضية المطروحة على الرأى العام اليوم، تضعنا جميعا على مفترق طريقين، إما أن نكون متحضرين، أحرارا فيما نفكر فيه، طلقاء فيما نعتقد فيه، وإما أن نتعشق القيد ونتغزل فيه، ونتجاهله إذا لم يطبق علي أيدينا فيطبق عليها ذات يوم قريب..

وحتى نتجنب هذا اليوم، فلنتخيل دائما ما حدث من قائد القوة التي فتشت منزل المتهم، ولنتصوره وهو يقفز فرحا، ويهتف مرحا: كتب، آراء، أفكار، اجتهادات..

أحمدك يارب...

كان درسًا عظيمًا يا إمام .

قصة المقال: في ليلة هادئة من ليالي الصيف، كانت إحدى الفرق المحلية المتواضعة، وهي فرقة ساحل سليم المسرحية، تستعد لعرض مسرحية (أخلاقية هادفة) في قرى كودية الزار بمحافظة أسيوط، مستخدمة أدوات بسيطة، مثل طاولات البيع المستخدمة في الأسواق، كخشبة مسرح، وملاءات الأسرة كستارة، وبعض كراسي المقاهي كمقاعد للمتفرجين، وعلى الناحية الأخرى من الترعة، تجمع المجاهدون من أعضاء الجماعات الإسلامية، في أحد المساجد، ومعهم الميكروفون، الذى أعلن من خلاله أميرهم، فتواهم الشرعية بحرمة التمثيل، وكفر من ألف المسرحية ومن أخرجها ومن مثلها ومن رآها، وفي لحظة محددة، غمز بعينه فارتفع هتاف أحدهم لا إله إلا الله، الثقافة عدو الله، ذلك الهتاف الذى قاد المسيرة المسلحة بالجنازير والأسلحة البيضاء وغير البيضاء، ولم يكن ثمة مفر من استدعاء الأمن، وسقوط بعض الجرحى والقتلى من الجماعات، ويقينًا فقد شمل كشف الضحايا آخرين، منهم المسرحية التي تمثل، والفرقة التي أصابها الرعب، والممثلة الوحيدة التى انهالت على خدودها لطمًا وهى تلعن اليوم الأسود الذى قاد أقدامها إلى ما يمت للثقافة بصلة، ووسط ردود الفعل الغاضبة من المثقفين والفنانين في القاهرة، تفرد عادل إمام، أكثر النجوم شعبية وشهرة، بموقف لن ينساه له التاريخ.

لقد أعلن عادل إمام عن عزمه على تمثيل مسرحيته (سيد الشغال) دون أن يغير من مواقفها موقفًا، أو من حروفها حرفًا، في عاصمة محافظة التطرف، أسيوط، فظن الجميع أنه يتحدث بمنطق أنه ليس على المتحدث حرج، وحاول محبوه تحذيره فكان رده: جمهورى سوف يحمينى .. وفي يوم العرض خرجت أسيوط لكى تحيى موكبه في الذهاب إلى المسرح وفي العودة منه، كما تحيى الجماهير في أى مكان بطلها القومى..

وقد شارك شخصى المتواضع في تحية هذا الفنان العظيم، بهذا المقال، وشاءت جريدة الأهرام ألا تنشره...

المقال: كان درسًا عظيمًا يا إمام (*)

وأخيرًا تصدى الشعب، دفاعًا عن وجدان الأمة وفكرها، ورد على الخنجر بالكلمة، وعلى الجنزير بالبسمة، وعلى الردة بالفن، وما أشبه القطار الذى حمل فرقة الفنانين المتحدين إلى أسيوط، بقطار الرحمة الذى عاصرناه صغارًا، وما أجدرنا جميعًا بأن نستوعب درس ما حدث فى أسيوط..

الدرس ببساطة يؤكد ما ذكرناه، وكررناه دائمًا، وهو أن الجهل يتقدم بقدر خوف العقلاء، والردة الحضارية تقوى بقدر تراجع المتحضرين، والعناصر الظلامية تصبح عالية الصوت عندما يخفت صوت المتنورين، قلنا هذا وأثبتته فرقة الفنانين المتحدين حين فعلت العكس، فعلا صوت العقل، وانتصر صوت الحضارة وارتفعت رايات النور والتنوير..

الدرس ببساطة، أن الأغلبية بخير، وأنها حين يجد الجد تعطى صوتها لكل ما هو جميل ونبيل وأصيل وحضارى، والمشكلة أنها أغلبية صامتة، ودور الرواد أن يحركوا هذه الأغلبية فى مسارها الطبيعى، للأمام ومن أجل المستقبل، وقد أثبتت جماهير أسيوط صدق ما توقعناه، حين تحركت فاختفت خفافيش الظلام، وسكن صوتها، وداست الجماهير بياناتها بالأقدام..

الدرس ببساطة أن قليلاً من الشجاعة يصلح الوطن، وقد كان عادل إمام شجاعًا، وقبله كان الدكتور هاشم فؤاد(١) شجاعًا، وقبلهما كان مصطفى مرعى(٢) شجاعًا، والشجعان يحترمهم الشعب، ويضعهم فى حبات القلوب، ويجدون مكانًا رحبًا فى سجل التاريخ، والتاريخ خير حافظًا وهو أعظم المقدرين، فقد واجه الرسول أبا جهل وهو زعيم الكثرة الغاشمة، فأين أبو جهل من مواطن أقدام الرسول، وواجه بولس نيرون وهو امبراطور الدولة الرومانية وحاكمها الأوحد فأين نيرون من بولس،

(*) أرسل لجريدة الأهرام ولم ينشر.

(١) العميد السابق لطب القاهرة، وصاحب المواقف الشجاعة فى مواجهة التطرف والمتطرفين.

(٢) شيخ المحامين، وأحد أقطاب الجهاد الوطنى، وأحد أساتذتى.

وواجه اثناسيوس اضطهاد الرومان فى مصر، وحاول أحد مريديه أن يثنيه قائلاً: العالم كله ضدك يا اثناسيوس فكان رده البليغ: وأنا ضد العالم، وكان أن عاد اثناسيوس إلى كرسى البابوية، وحفظه تاريخ المسيحية ركنًا من أركان الإيمان والعقيدة، وواجه الحسين يزيد بن معاوية وهو الخليفة والدنيا والسلطان، فأين يزيد من الحسين، وأين الأمويون اليوم من شيعة الحسين، وواجه جااليليو مجمع الكهنة حين أنكروا دوران الأرض حول الشمس، فأين هم من جاليليو، ومن يذكرهم اليوم إلا بالاستهزاء، ولست أشك فى أن درس أسيوط سوف يكون ميلادًا جديدًا لمزيد من الشجاعة والشجعان، ولست أشك أيضًا فى أن هزل الصبية سوف يستحيل إلى زبد يذهب جفاء، وأن الإيمان بالله والوطن سوف يمكث في الأرض...

ويا عزيزى عادل، سألنى العشرات كيف يتصلون بك وينقلون مشاعرهم إليك فكان ردى أنك مؤمن بأن مافعلته أنت وأعضاء فرقتك العظماء، لا يزيد عن كونه واجبًا عليكم فى زمن عز فيه أداء الواجب، وحقًا أديتموه للوطن، فحق للوطن أن يحييكم يحميكم، ويشد على أيديكم، ويردد معي ما عنونت به المقال: كان درسًا عظيمًا.. يا إمام.

وانتصرنا في سيول (*)

أخيرا حصحص الحق، فقد أعلنت وكالة المخابرات الأمريكية في ميزانيتها المقدمة إلى الكونجرس، أنها مولت عشرات المؤتمرات الإسلامية في أرجاء المعمورة في العام الماضي، ومعنى هذا بوضوح، أننا نرى الإسلام غاية ويراه غيرنا وسيلة، وأننا نراه عقيدة ويراه غيرنا سفينة لأحلام السطوة والسيطرة والنفوذ، وأننا نستهدف رصيد الآخرة، بينما يستهدف منه الآخرون رصيد الدنيا، وأننا نراه قرآنا وسنة، ويراه غيرنا مؤتمرات، ومؤامرات، وتقارير مخابرات..

الآن فقط أستطيع أن أفهم لماذا ينأى البعض بمؤتمره عن القاهرة ويذهب إلى لندن، وعن بغداد ويذهب إلى طوكيو، وعن الرياض ويذهب إلى سيول...

الآن فقط أستطيع أن افهم كيف تحولت لندن إلى (سنتر) إسلامي، بحيث لو أتى زائر من الفضاء لتصورها قبلة المسلمين، وأستطيع أن أفهم أيضا لماذا يسيطر الإيرانيون على المركز الإسلامي هناك، ولماذا تتعالى في بريطانيا العظمى صيحات الجهاد، وأستطيع أيضا أن أفهم الحكمة العظيمة في عقد مؤتمر إسلامي كبير في طوكيو عاصمة اليابان، التي يدين أهلها بالعقيدتين الشنتوية والبوذية، ويندر أن نجد في أنحائها مسلما واحدا.

الآن فقط أستطيع أن أفهم تلك الغزوة الإيمانية الرائعة، لبعض علمائنا الأفاضل، الذين ذهبوا بكل حسن النية، استجابة لدعوة مباركة كريمة مجانية، لمؤتمر إسلامي كبير في سيول، أعز الله به الإسلام، وامتلأت شرفاته برجال الإعلام، أو بمعنى أدق بمن يحملون شارات الإعلام، وجلس العلماء الافاضل في القاعة الكبيرة المغلقة، يرفعون عقيرتهم بنصرة دين الله، ويوقفون الجلسات لأداء شعائر الصلاة، وينظرون إلى منظمي المؤتمر الكرماء بعيون قلقلة، فلا يجدون في عيونهم إلا ترحابا، والنظرة تتبعها نظرات، القلق تتبعه بسما، ويصبح الجميع بعون الله أحبابا، وينطلق الأفاضل فوق منابر الخطابة في ثقة واعتداد، لكي يقدموا أبحاثا عن الحركة الإسلامية

(*) نشر في جريدة الأحرار.

في بلادهم، كلما وثقوا معلوماتهم، كلما ازداد الوجد في عيون المنظمين، وكلما غاصوا في بطون بلادهم، كلما طفر الدمع من عيون المنظمين، وكلما أمعنوا فى رسم الخطط للحركات الإسلامية فى المستقبل، كلما تحول وجد المنظمين إلى عشق وصبابة، تشي بها العيون، وكلما أعلنوا أن المستقبل لهم، صفق المنظمون ووقفوا أمام مقاعدهم إعجابا وإكبارا، وكلما أوغل البعض فى الحديث عن نجاسة دم البرغوث، وأحكام معاشرة الجان، وكيف تستقر الأرض على ظهر حُوت، والحوت على صفاة، والصفاة على ظهر ثور، وكيف عطس الثور فتزلزلت الأرض فكانت الجبال، كلما ارتفع التصفيق والهتاف من صفوف المنظمين، وانطلقوا مهللين مكبرين، وهتفوا رغم أنهم لا يعرفون حرفا من اللغة العربية، الله أكبر الله أكبر، إسلامية إسلامية، وأستطيع أن أفهم أيضا كيف انتهى المؤتمر بمفاجأة هائلة، مثيرة مزلزلة، حين أشهر رئيس المنظمين إسلامه، ونطق بالشهادتين أمام المؤتمر، وكيف أعلن عالم فاضل جليل من فوق المنبر، قوله الشهير الجهير، موجها حديثة للمنظم النحرير، لو لم نفعل شيئا إلا هدايتك، ولو لم نجز شيئا إلا إسلامك، لكفانا هذا فخرا، وإننى أعلن أمام العالم كله أن (شى كاى شانج) قد أصبح اسمه من الآن فصاعدا، (المقداد بن حلزة) وكنيته (شر حبيل)، وبين التصفيق والهتاف، والأشواق والعناق، والدموع والنشيج، ينتصر الإسلام، ويهدى رئيس المؤتمر إلى المقداد سيفا اسمه (المقدام)، ويسأله أن يغمده فى صدر أعداء الإسلام، وأن يصحبه معه فى قبره ليكون شفيعا له أمام رب الأنام، وتتزلزل القاعة بالهتاف، الله أكبر، إسلامية إسلامية، لا شرقية ولا غربية، ويعود علماؤنا الأفاضل تسبقهم دقات الطبول، تزف البشرى بانتصار الإسلام فى سيئول...

أيها الإسلام العظيم، كم من المؤامرات، أقصد المؤتمرات، ترتكب باسمك.

جـن لمـا يركبـك

طوال حياتى وأنا أسأل نفسى سؤالا ساذجا لا إجابة له، لماذا تخصص الجن فى ركوب أجساد بنى عدنان وقحطان، ولماذا لا نسمع عن أمريكى أو روسى أو يابانى ركبه عفريت من الجن، وما أكثر ما طمأنت نفسى بإجابة منطقية، وهى أن الجن فى بلادهم من النوع الرومى، الذى يركبه أبناء هذه البلاد، ويسخرونه من أجل التقدم، ويستخدمونه فى المنافسة العلمية الشريفة، وآخر ما قرأته فى هذا الشأن، هو استخدام الأمريكان للجن فى اختراع طائرة مقاتلة، ترصد الهدف على بعد خمسين كيلو مترا، ثم ترسل قنابرها (أقصد قنابلها)، موجهة بأشعة الليزر، فتصيب أهدافها دون خطأ يتجاوز نصف المتر، وتخترق الدروع الخرسانية حتى عمق خمسة أمتار، وتصيب القابعين فى مخبئهم بصرف النظر عن ترديدهم للأناشيد الوطنية، أو نصبهم لحلقات الذكر، أو قراءتهم للأوراد السلطانية، ثم تعود الطائرة من حيث أتت، آمنة مطمئنة، لأنها أدت مهمتها خارج نطاق ملاحقتها بالدفاعات الأرضية...

إلى هذا الحد تقدمت هذه البلاد، وإلى هذه الدرجة نعيش فى واد ويعيشون فى واد، فننشغل نحن بالتوجيه المعنوى، والشعارات الوطنية، وتزيين الاستشهاد، وينشغلون هم بنوع آخر من الحروب، يستطيع أن يكسبها المرتزقة، ويديرها (الهيبز) بشرط واحد، هو إجادتهم لعلوم الكمبيوتر وإجادتهم لاستخدام الآلات والمعدات...

تذكرت هذا كله وأنا اقرأ تحقيقا منشورا بالصفحة الثالثة فى جريدة النور - العدد ٣٧٩ - عنوانه العلاج بالقرآن الكريم، ذكرت فيه الجريدة أسماء أربعة من المشايخ، يمارسون العلاج فى عيادات متخصصة، هم الشيخ عبد الخالق العطار بالمنصورة، والشيخان أنسى بدوى وعبد المنعم الديدامونى بالشرقية، والشيخ محمود بيومى بالقاهرة، وأضافت الجريدة والعهدة عليها عبارة (وغيرهم كثيرون)، كما أوجزت نظرية العلاج الجديدة فيما نصه (تنطلق نظرية العلاج بالقرآن من أن أمراض الشلل والأمراض العصبية التى يصاب بها الكثيرون يكون سببها الجن الذى يدخل جسد ابن آدم فيشله ويصيبه بالوهن)، ولم يفت الجريدة أن تذكر المراجع الطبيعة

المعتمدة واشهرها (زاد المعاد لابن القيم)، وأضافت على لسان الطبيب الكبير الشيخ أنسى بدوى (أكرمه الله) أن أغلب الحالات المرضية، التى عرضت عليه كان من أهم أسبابها (كثرة الاستماع إلى الموسيقى والغناء ومشاهدة المعاصى على شاشة التليفزيون)..

لا أخفى على القارئ أننى اقتنعت، خاصة وأن الشيخ أنسى قد ساق أسبابا مقنعة، فمن أدرانا بأن أغانى أم كلثوم ليست سببا فى الشلل الرعاش، خاصة مع ما نلاحظه من اهتزاز أجساد البعض عندما تتسلطن الست، ومن أدرانا بأن مسلسل ليالى الحلمية ليس سببا فى التبول اللاإرادى، ولماذا لا نسلط الأضواء على أنسى والديدامونى والبيومى، وننشغل بالأطباء الظهورات أمثال خيرى السمرة وهاشم فؤاد وأحمد شفيق، الذين لايعرفون الفرق بين الجن البلدى والجن الرومى، ويجهلون تماما أفاعيل الجن الفيومى، ولماذا لا نستعين بهؤلاء الخبراء فى مفاوضتنا مع صندوق النقد الدولي...

إن الأمر لن يكلفنا أكثر من قرموط سمك، نكتب على بطنه عملا بالسفلى، وكلما تلعبط القرموط، كلما تلوي مدير الصندوق وتلعبط عاريا فوق مكتبه، مرددا، الحقنى يا شيخ بيومى، الحق لبسنى هدومى.

حقا إن شر البلية ما يضحك، وأكثر ما أضحكنى وأنا اقرأ التحقيق المذكور، هو مطالبته بوجود عيادات (رسمية) للمشايخ سالفى الذكر، وتأكيده علي أن فتح هذه العيادات سوف يساعد علي القضاء على (المشعوذين الذين يستغلون الناس ويستنزفون أموالهم)، ولعله يقصد عيادات كبار الأطباء والمستشفيات المتخصصة..

لقد أدركت بعد قراءة التحقيق الصحفى أن شعار (الإسلام هو الحل) قد راحت عليه، وأنه أصبح موضة قديمة، وأن الشعار الذى يجب أن نرفعه جميعا ونلتف حوله هو (الديدامونى هو الحل)، وقد أسعدنى واثلج صدرى أن الجريدة قد نشرت صورا لعيادات الجهابذة المكذورين، وهو ما أهديه إلى مجلس نقابة الأطباء، الذى ينشغل أغلب أعضائه برفع الشعار القديم، وأغلب الظن أنهم لن يتخذوا موقفا

حيال هذا التطور العلمى، وهذه الممارسات الطبية، وهؤلاء الأطباء المتخصصين، جعل الله كلامى خفيفا عليهم، وأنجانا على أيديهم، حتى يعم الخير أرجاء الوادى، وتتقافز الصحة والحيوية فى وجوه الناس فى بلادى، دستوركم يا أسيادى....

إنهم يركبون الزلمكة (*)

إنهم بعض فقهائنا الأفاضل. الذين يركبون المرسيدس (الزلمكة)، ويسكن بعضهم فى فيلات فاخرة فى الهرم ومدينة نصر ومصر الجديدة ويسبحون الله فى الليل، ويلعنون المفتى فى الصباح، ويغازلون الجماعات الإسلامية فى أوقات القيلولة، ويودعون مئات الآلوف فى شركات توظيف الأموال، ويقبضون بالدولار المبارك مقابل أعمالهم الاستشارية فى البنوك الإسلامية. وأحدهم وكان مفتيا سابقا وصل مرتبه إلى سبعة آلاف دولار شهريا، أى حوالى ثمانية عشر ألف جنيه مصرى بالتمام والكمال، وقد يظن القارئ أنهم يعملون مقابل هذه المبالغ آناء الليل وأطراف النهار، والحقيقة أن ذلك افتئات عليهم لأنه لو صح لما بقى لديهم وقت لقراءة القرآن وذكر الرحمن وقيام الليل، وصلاة الفجر.

والحق أن البنوك الإسلامية قد راعت ذلك كله، فقصرت استشاراتها على حوار يتيم، يغنى عن سؤال أى علمانى لئيم، وهو حوار يحدث فى نهاية السنة المالية، ويبدأ بسؤال فضيلته عن رأيه فى الميزانية، فيأتى الرد المبارك، يكفيكم حسن النية، وطهارة الطوية، فيعود السؤال، وما رأيك فى حركة الاموال، فيرد الشيخ الجليل كلها حلال، فيسألونه: وأرباح البنك السنوية، فيرد الشيخ: كلها من المضاربة الشرعية، وكلها حلال (مية فى المية)، والحمد لله على أنه لا توجد أية خسارة، فيردون عليه: كله بفضل الاستخارة، ولسنا ندرى كيف كنا سنحكم على جدوى المشروعات دون استخارتكم، ولماذا لا تفتحون مكتبا استخاريا يطرد المكاتب الاستشارية العلمانية من السوق، فيبتسم الشيخ الجليل فى زهد وورع، فيغمزونه فى دلع، هيا أعطنا البركة يا مولانا، والبركة هنا اصطلاح متداول مضمونه أن يخرج الشيخ قلمه الذهبى، ويوقع الميزانية فتصبح حلالا بلالا، ولا ينسى وهو يوقع أن يلمح بطرف عينه نسبة الخمسة فى المائة، وهى النسبة التى تحصل عليها هيئة الرقابة الشرعية، وهى نسبةثقيلة العيار، تحتوى عادة على ما لا يقل عن خمسة أصفار، تضاف إلى المرتبات الشهرية بالدولار، ولا مانع لدى بعض البنوك من رحلة

(*) نشر فى جريدة الأهالى بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٩.

(بلهنية)، يزور فيها الشيخ فرع البنك فى الجزر البهامية، حيث لا ضرائب ولا يحزنون، فالضرائب تكون فى البلاد الفقيرة مثل مصر، ويحزنون أيضا مفهوم خاص بالبلاد الفقيرة مثل مصر، ومصر أم الدنيا كما يقولون، ففيها يقبل الناس يدى الشيخ، وفيها يركب الشيخ الزلكة، ويحمد الله على ما رزق من بهيمة الأنعام. والسيارة لا ينطبق عليها هذا الوصف بالطبع، لكن الشيخ لا يقصد السيارة وإنما يقصد الزلكة، وفيها يحاضر الشيخ جمهوره عن الزهد وهجر الدنيا وعن مآثر أبى ذر الغفارى، وعن على ابن أبى طالب وأهل بيته، وكيف كانوا يبيتون على الطوى، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، وفيها يتوعد الشيخ الأغنياء، ويصفهم بالغباء، ويقسم أن دخولهم الجنة أصعب من دخول الجمل فى سم الخياط، ويبكى الفقراء بل وينشجون، بينما صوت الشيخ يعلو: يا دنيا غرى غيرى، ويتخيلون أغنياء الانفتاح فى جنهم، مشغولين بإعداد المشروبات (الساخنة) لهم، بينما هم جالسون فى الجنة يستمتعون بما لاعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

إن كاتب هذه السطور لا يحسد ولا يحقد، لكن لعابه يسيل رغما عنه وهو يتخيل ما رزقهم الله به خاصة بهيمة الأنعام، وعيناه تتسعان فى دهشة، رغما عنه أيضا وهو يقرأ فى الصفحة الأولى لجريدة الأخبار، أن شيخا فاضلا شهيرا قد تبرع لجمع دينى بمليون جنيه، مرة واحدة هكذا مليون جنيه، وأنه قد تعرض مرة للسرقة، وكانت حصيلتها أموالا سائلة ومجوهرات ذهبية قدرت قيمتها بمائة وخمسين ألف جنيه، وقد تذكر كاتب هذه السطور وقتها وعد الله لمن يكنزون الذهب والفضة لكنه استنكر أن يمر خاطر مثل هذا فى ذهنه وأرجع الأمر إلى الأخطاء المطبعية، وهى ظاهرة انتشرت فى الصحف فى الفترة الأخيرة وأساءت إلى سمعة فقهائنا الأجلاء، فعهدنا برجال الدين أنهم أهل زهد وترفع عن مغريات الحياة.

يبقى لدينا سؤال نوجهه إلى شيوخنا الأفاضل، عن حكم الدين فيمن يعظ المسلمين، ويؤم المصلين، ويركب الزلكة، بينما غالبية من يصلون وراءه يحلمون بزلكة حقيقية، يطبخون عليها طبقا من الحساء اللذيذ، يطفو على سطحه البهريز.

مجــــرد ســـؤال

قصة المقال: فجأة امتلأت صفحات الرأى فى الصحف، وبريد القراء المنشور فيها، بمطالبات مزعجة، تدعو إلى تطبيق أحكام الإعدام علنا، وفى ميدان عام، مع تلميحات وإشارات إلى أن ذلك هو منهج الإسلام، وأن هذا هو التطبيق الدقيق لتعاليمه، وكان بوسعي أن أصمت كما صمت الجميع، لولا أن ذلك يناقض طبعى، ويتناقض مع ما أعرفه من صحيح الدين، وما أحترمه من حقوق الإنسان، والطريف أن مقال (مجرد سؤال) قد أزعج الكثيرين من أصحاب الميول السادية، فانهالوا عليه باللوم والتعقيب والرفض فى بريد القراء مرة أخرى، فكان ردي عليهم الذى أعتبره مكملا للمقال وعنوانه (قلت وأقول مرة أخرى)، والمقال والرد منشوران فى الأهرام.

المقال: مجرد سؤال...!

أمامى مقال يدعو إلى عقاب مرتكب جريمة الاغتصاب بالإعدام (على أن يتم التنفيذ فى ميدان عام).

أما إعدام المغتصب فلا اعتراض عليه، ولا محل للمطالبة به، لأن القانون الحالى، والذى يحلو للبعض أن يسميه بالقانون الوضعى يصل بعقوبة جريمة هتك العرض (وهى جريمة واسعة وفضفاضة ومطاطة) إلى الإعدام.. والجديد هو إضافة المطالبة بالتنفيذ (علنا وفى ميدان عام) تلك المطالبة التى كثيرا ما ترد فى بريد القراء بالصحف وكثيرا ما تتوارد على السنة العامة وهى مطالبة تدفع إلى التساؤل..

ما الذى حدث لنا؟ هل أصبحنا شعبا شديد القسوة بهذه الدرجة؟ إننى لا أتحدث هنا عن جريمة الإغتصاب تحديدا وهى جريمة بشعة، لكننى أتحدث عن السادية التى تنبعث من هذه المطالبة (علنا وفى ميدان عام)..

ألا يكفى الحكم بالإعدام وألا يكفى العلم بالتنفيذ، ألا يكفيان وحدهما للردع، ألم يتصور المطالبون بذلك مدى بشاعة هذا الإجراء.. (التنفيذ علنا وفى ميدان عام).. وهل يتحمل فرد منا أن يشاهد كلبا يرجمه بعض الأطفال حتى الموت، أو قطة يقوم بعض الصغار بذبحها؟

إن الكلام سهل، وترديد ما يردده الأخرون أسهل ولكن تبقى الانسانية واحترام المشاعر، بل والرقى بها دوما.

أى متعة يمكن أن تحدث عند مشاهدة جثة رجل أو امرأة معلقة فى حبل مشنقة فى ميدان؟ ما الذى ينطبع فى ذهن طفل عند مشاهدة هذا الهول؟ وكيف تكون مشاعره عندما يصبح يافعا ويتعرض فى تعامله اليومى لما يمكن أن يتعرض له الجميع من غضب وكره وخيانة من الاخرين أو إهانة منهم، ثم يقفز إلى ذهنه فجأة هذا المنظر الذى تعود عليه، الجثة المعلقة من رقبتها مدلاة الرأس تهزها النسمات يمنة ويسرة.. ألا يصبح القتل إلى نفسه أقرب والقسوة بوجدانه ألصق والانتقام أيسر؟ مجرد سؤال.

لقد اهتزت مشاعر المصريين وانهالت مئات الخطابات للاحتجاج عند نشر صورة الزوجة السويسية (التى قتلت زوجها وقطعت جثته ووزعتها على صناديق القمامة فى أكياس نايلون) أقول فزع المصريون لنشر صورها وهى موثقة اليدين أمام حبل المشنقة قبل لحظات من التنفيذ، وكانت دلالة الاحتجاج أنه لاتزال فى قلوب المصريين الرحمة ولايزال رصيد الإنسانية واحترام الأدمية موجودا فى نفوسهم وفى ضمائرهم..

إننى شخصيا لا أتحمل أن أري دجاجة تذبح أمام عينى، وما أكثر ما نهيت أطفالى عن مشاهدة ذبح خروف العيد لأنه منظر مفزع ولست أتصور أننى مرهف الحس إلى درجة الشذوذ، لأن الدم هو الدم. والعذاب هو العذاب، والموت هو الموت، ومن لايرحم لا يرحم، وإذا كنا نقتل الحيوان أو الطير مضطرين فهذا شئ والاستمتاع به شئ آخر..

ربما سألنى البعض عن سبب الكتابة فى هذا الموضوع وإجابتى: ليس لشئ إلا لإزاحة عبء نفسى كان جاثما على صدرى وانزاح بكتابته..

تعقيب منشور : قلت وأقول مرة أخرى

أتابع التعليقات على مقالى الرافض لعلنية تنفيذ الإعدام فى الميداين العامة،

وكنت أود عدم المداخلة، خاص وأن هناك المؤيد والمعارض، الأمر الذى يتيح للقراء فرصة التعرف على وجهتى النظر، لولا أن المؤيدين لعلنية العقوبة قد ركزوا على تأصيلها فقهيا وصوروا الاعتراض عليها على أنه رفض لحكم قرآنى قطعى، ولهؤلاء أقول:

أولاً : لم يرد فى القرآن الكريم كله، نص على علنية العقوبة إلا فى آية واحدة خاصة بجلد الزناة (وليس رجمهم) وهى الآية الثانية من سورة النور، وعدا هذه الآية خلت الآيات التى نصت على العقوبات الأخرى من أية إشارة صريحة أو ضمنية إلى علنية العقوبة.

ثانيا: ورد نص العلنية المشار إليه فى الآية السابقة بالنص التالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) وفى التفاسير (يقصد بطائفة من المؤمنين رجل أو رجلان فصاعدا لكى يحفظوا الحد)، وفى معاجم اللغة، الطائفة احد فأكثر أو اثنان فأكثر، وانظر وتأمل فى حكمة الله جل شأنه، ولو شاء لقال- وليشهد عذابهما المؤمنون - لكنه ضيق برحمته ما لم تتسع بعض القلوب لفهمه واستيعابه، ولله فى خلقه شئون.

ثالثا: وحتى لو اجتهد البعض مع النص السابق، وأفتوا بعلنية كل العقوبات ومنها الإعدام - فإن من يحضرون تنفيذ حكم الإعدام فى بلادنا بحكم وظائفهم، يزيدون عن عشرة أفراد، أى أكثر من خمسة أضعاف أقصى التقدير للحد الأدنى للطائفة، وفى هذا تطبيق والتزام بالنص القرآنى.

رابعا : قلنا ونقول إن رأينا منصب على العلنية وليس العقوبة، وأنه محدد فى الرد على المطالبين بالإعدام فى الميادين مع النقل التليفزيونى (كذا)، ومن هنا فلا محل للغمز بالحديث عن (رأفتنا بالمحكوم عليه) لأن الإعدام ذاته عقوبة قاسية لا رأفة فيها ولا شفقة، ولا مجال لاستدراك الخطأ فيها لو حدث.

خامسا : فقد يرى البعض أن علنية التنفيذ فى عهد الرسول سنة فعلية واجبة الاتباع، ورأينا فى هذا أن علنية العقوبة كانت سمة عصر الرسول، بل سمة عصور قبله وعصور بعده، وأنه يجوز أن تحمل على محمل الزى والعلاج وهما بابان من

أبواب السنة الشريفة، يرى أغلب الفقهاء أن الرسول قد تأسى فيهما بعصره، ولا ينصرفان لغيره من العصور،وهذا بالطبع فيما لم يرد فيه نص قرآنى قطعي.

سادساً واخيراً: أردت بتوضيحى هذا أن أوكد على أن للاجتهاد فى الإسلام أبوابا تتسع للرحمة والإسلام دينها، وللإنسانية والإسلام راعيها، ولحقوق الإنسان والإسلام حارسها، وأن تنفيذ الإعدام بصورته الحالية لا يخالف نصا قرآنيا، وأن التركيز على الرحمة فى الإسلام أقرب إلى روحه من التماس القسوة وأيسر تناولا وأقرب سبيلا، أما من استمتع بفصل الرقاب وقطع الأيدى، وصفق مع المصفقين، وهتف فى طرب مع الهاتفين فقد أضاف إلى معلوماتى جديدا، فقد كنت أتصور أن قصد العلنية هو الردع، وفاتنى أن البعض يقصدون المتعة، وجل من لايسهو.

الكبير والنحرير

يقال والعهدة علي القائل، إنهم في حزب العمل الاشتراكي يحبون سماع الأستاذ عبدالوهاب وهو يغني (تراعيني قيراط أراعيك قيراطين) وأنهم يطبقون ذلك علي أنفسهم فيبادر الحزب بتحية رئيس تحرير الجريدة بقوله..

- عم صباحا أيها المجاهد الكبير..

الطريف أنهم اختلقوا الأسماء وأشاعوها، ثم صدقوها وكان أول المصدقين اثنين هما، المجاهد الكبير والكاتب النحرير.

والقاعدة الذهبية التي يعتنقها الاثنان قاعدة بسيطة وواضحة، تتلخص في الكلمات التالية.

كن مع السلطة إذا بطشت، بل وزايد عليها، وكن ضدها إذا رفقت وتطاول عليها..

هذه هي القاعدة الذهبية..

عبدالناصر يدعو إلي الاشتراكية وعبدالناصر هو عبدالناصر، وسلطته وقوة نظامه لايحتاجان إلي دليل وها هو يهتف إبراهيم شكري، نحن أول من دعا إلي الاشتراكية، ويزايد عادل حسين فيدخل إلي المعتقل بتهمة الشيوعية..

السادات يبدأ عهده بتنظيم الاتحاد الاشتراكي، واستند في بداية حكمه إلي كوادر تربت في عهد الناصرية، ومعني هذا أن يد السلطة مازالت قادرة وقوية وهنا يدخل شكري تحت عباءة السادات ويختفي صوته الاشتراكي عند تصفية الحراسات وتشجيع أصحاب الثروات، وتكريم رجال الاستثمارات، ويصبح وزيرا في عهد الانفتاح، وما أن يبدأ السادات مسيرة الليبرالية،ويحصل شكري علي رخصة حزبه بتصريح وتوقيع من السادات، وتنهال المعاول علي المعتقلات، ويتأكد شكري من أن يد السلطة قد أصبحت هينة لينة، حتي يبدأ لعبته المفضلة، وهي لعبة الوقوف في الجانب الآخر، بل يكفي أن يكون مخالفا ومختلفا، وتتسع مساحة الديموقراطية في

عهد مبارك فيسرع عادل إلي شكري ويبدآن اللعبة القديمة الجديدة..

- أين السلطة الآن أيها الكبير..

- مع الشرعية الآن أيها التحرير..

- إذن نمد أيدينا إلي الجماعات الإسلامية.

لابأس هنا أن تطول اللحي وأن يلبس ماركس العمامة،وأن تلقي الاشتراكية في القمامة، وأن يتحدث الكبير عن مذابح الإسلاميين في عهد عبدالناصر، وأن يصفق التحرير لهزيمة الشيوعية الملحدة، وأن يصفق الاثنان لكاظم وعبود وعبدالرحمن، ولابأس أن يفتح الله علي الكبير ذات يوم فيعلن تحت قبة مجلس الشعب أنه يرفض مناقشة الميزانية، فيسألونه لماذا فيجيب لأنها تمتلئ بالفوائد الربوية، وبإيرادات تأتي من المشروبات الروحية، ولا يسأله أحد عن علة وجودة في مجلس كافر يمثل دولة كافرة، ولا يفتح الله علي أحد لكي ينبهه إلي أن حسابات حزب العمل كلها في البنوك، ولا يلفت أحد انتباهه إلى انه كان يوما وزيرا من وزراء النظام الذي يراه كافرا ظالما فاسقا..

لابأس في هذا أبدا ولا لوم ولا تثريب فالقاعدة هي المخالفة والمبدأ هو (فيها أو أخفيها) فإذا كنت فيها فهي دولة الطهارة، وإذا لم تكن فهي دار الكفر ولابأس أن يعود الحوار إلي نقطة البدء، فيسأله التحرير كبيرة..

- كيف تري مساحة الديمقراطية الان أيها المجاهد..

- واسعة جدا أيها التحرير..

- هل تسمح بالتشائم..

- وبالسخائم أيضاوبقلة الحياء..

- شكرا أيها الكبير..

- عفوا أيها التحرير..

وهنا تداعي إلي ذهن التحرير ذكريات أخيه المدرس الأول في المدرسة أحمد حسين، الذي سمح له المناخ الليبرالي قبل الثورة أن يصول ويجول بين الأحزاب والساسة، ويسعي إلي تشجيع كل شيء وأي شيء بشرط واحد هو الخروج علي الشرعية، مظاهرة هنا لا مانع، (مشتمة) هناك لا ضير، مانشيت يتصدر جريدته (رعاياك يامولاي) يصور فيه المتسولين والمشردين، لا لوم ولا تثريب، مادام الغوغاء حوله في كل واد يهيمون، وتقوم الثورة، ويحاول ممارسة اللعبة من جديد ويرسل برقية من برقياته المعتادة إلي عبدالناصر، يسأله فيها هل أصبحت مصر عزبة خاصة به، ويأتي الرد سريعا يتولاه أحمد أنور قائد البوليس الحربي، ونترك أحمد حسين يصف ما حدث في آخر حلقة من مذكراته نشرها في (الشعب) قبيل وفاته، حين وقف في الصف وناداه أحمد أنور.

ـ فيها أحمد حسين حرامي القرش.

ـ عيب يا محترم..

وهنا نزلت صفعة (حربية) علي وجه أحمد حسين ذكر أنه غاب بعدها في إغماءة طويلة، وذكر لي المرحوم اللواء محمد رياض ياور محمد نجيب إنه ذهب لزيارته في الزنزانة ودخلها ثم خرج منها لأنه لم يعرفه، وسأل عنه فأعاده إلي الزنزانة فتعرف عليه بصعوبة، لأنه كان مربوطا بالشاش من قمة رأسه إلي إخمص قدمية..

وبعد العلقة الشهيرة انحبس صوت أحمد حسين..

وعاد إليه وعيه وعقله واتزانه، تماما كما عادوا إلي شكري بعد سنوات في نهاية عهد عبدالناصر ، وبداية عهد السادات ولم يسمع أحد من أحمدحسين حرفا في إدانة عبدالناصر حتي وفاته.

ونحن نأبي هذا الأسلوب بالطبع ونرفضه ونمقته..

لكننا نشير إلي نوعية من (القادةالمجاهدين)..

تأتيهم الديمقراطية لتظهر الأنياب وتتوحش الخالب.

وتظهر لهم العين الحمرياء فيظهر الحنان والحب والدفء والصوت الخفيض واعتزال الحياة والانشغال في وقت الفراغ بترديد أغنية نجاة الصغيرة (بالهمس باللمس بالنظرات وبالآهات بالصمت الرهيب)..

وليست هناك مشكلة أبدا في ممارسة الديمقراطية بقدر من العنف في القول والشدة في النقد.

لكن العيب في قلة أدب الخطاب وانعدام الحياء..

وبالله عليك أيها القارئ بماذا تصف مانشيتا في جريدة الشعب يقول (التغيير أو تشاوشيسكو)ما معني هذا القول..

معناه ببساطة..

التغيير يا مبارك ولا فسنقتلك

وبماذا يوصف هذا التعبير الموجه إلي رئيس الدولة، ورئيس الجميع ورمز الوطن.. بماذا يوصف بأقل من لفظ لا يسمح لساني به..

هذا هو منهج جريدة الشعب للأسف الشديد، في عهدها الجديد السعيد.. نفس منهج مصر الفتاة قبل الثورة.. ممارسة الديمقراطية من أجل قتلها والعبث بها حتي القضاء عليها والتجاوز في الممارسات حتي يأتي المستبد (العادل) فيقضي علي كل شيء وهم رابحون في كل الأحوال.

في ظل الديمقراطية هم مجاهدون وعندما تأتي الديكتاتورية هم الذين أتوا بها.

هذه هي (الفطريات) التي تنمو علي جسد الديمقراطية وتظل تتغذي من مناخ الحرية بها، في محاولة يائسة للقضاء عليها..

وهذه هي الديمقراطية التي تسمح لهذه الفطريات أن تكتب (التغيير أو تشاوشيسكو). والتي لا يسمح فيها رئيس الدولة لنفسه أن يرد، (الأدب والحياء أو أحمد أنور) وما تسمح به الديمقراطية وسام علي صدر مبارك، وما لا يسمح به

مبارك لنفسه وسام أيضا علي صدره، وما يسمح به المجاهد الكبير سنا لنفسه لن يغير شيئا ولن يؤثر في مسيرة الديمقراطية أذي؟ فهو في النهاية يمثل قلة القلة.

لكنه أفسد علينا إحساسنا بالبهجة، تماما مثل الذي يضرب كرسيا في الكلوب في أحد الأفراح، فلا يمنع الفرح ولا يلغي الزفاف.. لكنه يصيب الحاضرين بالغم، ويبعث في نفوسهم النكد..

الكل سعيد بموقف مبارك مع الشرعية العربية والدولية، والمجاهد الكبير سنا يقذف بالكرسي "يتلو الكرسي علي الكلوب. الكل يدين الإرهاب باسم الدين.. والاغتيال باسم الإسلام السمح، والكبير والنحرير وحدهما يتغزلان في الإرهاب ويختلقان قصص التعذيب، وينظران للاغتيال علي أنه قصاص عادل..

مصر كلها سعيدة بإلغاء الديون العسكرية الأمريكية والديون العربية والكبير وحده يتحدث عن بيع المبادئ من أجل إلغاء الديون، أما النحرير فقد طلع علينا بمانشيتات من نوع (إلغاء الديون خرافة).

ولابأس لهذا أبدا فالحياة جهاد والمبادئ مسألة تقبل الاجتهاد، وشكري مجاهد كبير، وعادل مجتهد، نحرير والقاعدة الذهبية لاتزال صالحة (كن ضد السلطة إذا رفقت وتطاول عليها) إنها تبدو مبهجة مفرحة فالسلطة إن حاولت إيقاف التطاول عند هذه الحد يبدو الكبير شيئا ما وسوف ينفي عن نفسه أنه رجل كل العصور وأن حزبه كله ظهر للوجود نتيجة (غلطة) سلطوية..

ويا عزيزي الكبير أسألك الرجوع إلي الحق، فهو أفضل وأقوم قليلا ويا عزيزي النحرير هناك أغنية رائعة تشدو بها نجاة اسمها (أسألك الرحيلا)..

ومازال الحوار مستمرا(*)

هذا نداء إلي رؤساء الأحزاب في مصر والمشتغلين بالسياسة فيها، لكي يقرأوا كتابا فاخر الطباعة رخيص الثمن، أصدره الشيخ عمر عبدالرحمن وعرض فيه مرافعاته في قضية الجهاد، حتي يدرك الجميع أن هناك وجها آخر لمصر، لا يراه إلا الشيخ وجماعته، الحكم فيه حكم الجاهلية والشريعة شريعة الهوي، والمنهج العبودية، والحكام فيه كافرون ظالمون فاسقون، والقوانين فيه وضعية وأمرها (واضح وضوح الشمس وهي كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة، ولا عذر لأحد ممن ينتسب إلي الإسلام كائنا من كان في العمل بها أو في الخضوع له أو إقرارها، فليحذر امرؤ نفسه وكل امرؤ حسيب نفسه) ص٧٤، وخوفا من أن يرد عليه بأن أغلب القوانين مطابقة للشريعة أو مستمدة منها فإنه يتحسب بقوله «إن تجزئة الشريعة تطبيق بعضها وترك بعضها، فعل باطل من يفعله يكون مرتدا) ص١٧، وهكذا لا يملك السائل إلا أن يضع يده علي فمه، خوفا من أن يفلت منه تساؤل عن حكم الشيخ علي ما فعله الخليفة عمر من تعطيل أحد قطع يد السارق في عام المجاعة، أو منعه لتوزيع سهم المؤلفة قلوبهم رغم ورود النص القرآني الصريح.

وما للسائل لا يخشي أو يخاف، وقد أعلن، الشيخ صراحة ووضوح أن منهجه هو (القتال لإعلاء كلمة الله في الأرض وإقرار منهجه في الحياة، وحماية المؤمنين به أن يفتنوا عن دينهم أو أن يجرفهم الضلال والفساد، ص١٢٣، وهو لا يترك بابا مفتوحا للكلمة، ولا مجل مسموحا به للموعظة الحسنة، ولا طريقا ممهدا للجدال بالتي هي أحسن، ولا سبيلا متاحا لحوار العقل والمنطق، بل تنطلق من فمه الكلمات هادرة كالرعد (لابد للمد أن يفيض، ولابد للسدود أن تنهار، ولابد للقردة أن يغمرهم الموج والركام، وعندئذ فلتتنزل سور قرآنية في الجهاد وتسمع دمدمة بالقصاص، تصب النقمة علي المتلاعبين بالدين وتكيل لهم الضربات علي نحو يثير الرعب في القلوب، تحدد موقف الإسلام الحاسم من أعدائه تعلن الحرب علي الأحزاب

(*) أرسل للأهرام ولم ينشر.

(١) كتاب «الشيخ حافظ سلامة» للدكتور محمد مرورو ـ دار المختار الإسلامي.

المريبة وتنظف الجو من آثار الشرك والمشركين ومفاسد أهل الكتاب وذبذبة المنافقين، ترسم للمسلمين ما يتخذونه أساسا لدولتهم ومنهاجًا لدعوتهم) ص١٢٣، ١٢٤.

وهكذا تستحيل دعوة الإسلام السمح علي يد الشيخ إلي مد يفيض، وموج يغمر،، وآيات تدمدم، وسلاح يفرقع ونقمة تصب، وضربات تكال، ورعب يثار،، وحرب تعلن، ويصبح المعارضون لمنهجه قردة غارقين، وسدودا منهارة ومذبذبين ومشركين، مفسدين، وباختصار شديد كفرة، يلزم قتالهم ويستحيل قتلهم وباب الكفر واسع في رأي الشيخ، فما أسهل أن يحمل أي اعتراض علي آرائه علي محمل التكذيب أو الإعراض أو النفاق أو الشك أو الاستهزاء أو الاستكبار وكلها كلمات مطاطة تتسع لكل شيء ولأي شيء، وأقروا معي كلمات الشيخ (من أتي بكفر سواء أكان كفر تكذيب أم إعراضًا أو نفاقًا أو شكًا واستهزاءً أو استكبارًا، من أتي بأي واحدة من هذه لقد نقص إيمانه من أصله وخرج من ملة الإسلام) ص١٣٠، ولا يكتفي الشيخ بحديث الدين والعقيدة وإنما ينتقل إلي حديث السياسة معلنًا أن (الشعب ليس له سيادة ولا هو مصدر للسلطات، كما جاء في الدستور وهذا يعرفه الكبير والصغير بالضرورة من الدين، ويبرأ الإسلام من النظام الديموقراطي بمعني حكم الشعب للشعب فهذا معناه أن الحاكمية وليس لله) ص١٤٧.

والرجل يربأ أن يتساوي المسلمون مع غيرهم من أصحاب الكتاب، فإحدي جرائم السادات في رأيه (أن هذا الرجل جعل أحفاد الثورة والخنازير من الضالين الذين كفروا بربهم ونعتوه بصفات النقص، مثلهم كمثل المسلمين، بل اتخذهم أولياء وأصدقاء وأحبابا) ص١٥٠، وجريمته الكبري التي أخرجته من ملة الإسلام أنه (قال - فض فوه - كلمته المشهورة لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة فخلع بذلك ربقة الإسلام من عنقه) ١٥١، إن العرض السابق لما يتضمنه الكتاب يثير مجموعة من الملاحظات أوجزها لقارئ فيما يلي:

أولا: أليس من الواجب علينا أن نتعظ من درس كتاب (الفريضة الغائبة) الذي أصدره محمد عبدالسلام فرج، ولم يجهد واحد من رجال السلطة أو الدين أو الفكر و السياسة نفسه بعناء الرد عليه، وعندما تنبه الجميع كان الوقت متأخرا،

وكانت كلمات الكتاب قد تحولت إلي الرصاص، وكان عدد ضحاياه من القتلي والجرحي في حادثتي المنصة وأسيوط يكاد يقترب من عدد قرائه المحدودين.

إنني لا أدعو إلي منع النشر أو المصادرة، فهذا مرفوض بمنطق الديموقراطية التي لا نقبل بها جميعا، لكني في نفس الوقت أري أنه من الخطر الشديد أن يترك هذا الفكر بلا رد، ورغم إقتناعي بأن القضية كلها سياسة إلا أن ما ورد بشأن تكفير المسلم والحكم بارتداده، وخلعه من ربقة الإسلام وتجهيل المجتمع، ورفض موالاة أهل الكتاب يحتاج إلي رد من المتخصصين في الدين، ويترتب علي ذلك إحدي نتيجتين، إما أن تكون جماعة الشيخ ومعتنقوا آرائه ممثلة للإسلام الصحيح، ونصبح نحن جميعا من المسلمين المؤمنين بسماحة الإسلام وقدرته علي استيعاب جميع متغيرات العصر خارجين علي صحيح الدين، وإما أن يصبح الشيخ وجماعته خارجين علي أصول العقيدة السمحاء، أو علي أحسن الفروض مجتهدين أخطأوا في اجتهادهم ولهم أجر الخطأ، وفي هذه الحالة يصبح منع الشيخ من ارتقاء المنبر لبث دعواه، والانتقال من مسجد إلي مسجد داعيًا للثورة والتكفير واجبًا دينيًا قبل أن يكون مسئولية سياسية..

ثانيًا: إن مسئولية مواجهة الإرهاب ليست مسئولية الحكمة وحدها، بل هي مسئوليتنا جميعًا وهي واجب قومي يجب أن يشارك فيها الجميع بل إننا يجب أن نسلم بأننا بدون قصد قد شاركنا جميعًا في نمو هذه الظاهرة، لقد شاركت فيها بعض قيادات الأحزاب حين وصفت حوادث الاغتيال السياسي بالبطولة وأسمت قادتها شهداء وأبطالاً، ارتفعت بعض الأقلام فيها منادية بالدولة الدينية علي أنها الحل الوحيد، وأنا أدعو هؤلاء إلي قراءة الكتاب حتي يدركوا أنهم سوف يكونون أول ضحايا لما يدعون إليه، وشاركت فيها وسائل الإعلام حين حولت حادث اغتصاب إلي قضية قومية ولابد من أن ينشر الخبر في سطرين أو ثلاثة مشيرا إلي أن (ستة من الشبان قد اعتدوا علي فتاة كانت تجلس في سيارة خطيبها في أحد الشوارع المهجورة في المعادي وقد أثبت الطب الشرعي أنها عذراء) بدلاً من نشر الخبر بهذه الصورة التي لا تثير أحدا ولا يتلفت انتباها، تبارت الأقلام في وصف أدق التفاصيل

ومتابعة المحاكمة وإثارة الشعور العام بصورة لم يسبق لها مثيل، وقد جارتها بعض صحف المعارضة في ذلك الأمر، الذي أثار كثيرا من الشك في أن ذلك كان مقصودا، خاصة وأنه كان يسبق مناقشة قوانين الشريعة في مجلس الشعب، الأمر الذي طرح تساؤلاً عن إمكانية أن يكون ذلك كله محاولة لقيادة الرأي العام إلي نتيجة غير صحيحة، وهي قصور القوانين الوضعية (ويعلم المتخصصون أنها مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية)، وعجز الدولة (المدنية) عن حماية مواطنيها، ويصدق نفس الشيء علي تحويل قضية انتحار لأحدي الفتيات في منزل ملحن مشهور إلي قضية موسم.

إن تهويل الأمور وليس تصويرها، يعطي جماعات الإرهاب أقوي أسلحتها وهو سلاح التكفير والحكم علي المجتمع كله بالجاهلية والخروج علي الدين بينما الأمر كله أمر أخطاء تحدث في أي مجتمع في كل زمان، ولا يستطيع أحد أن يعطي لنا مثالا عن مجتمع تحول أفراده إلي الملائكة.

ثالثًا: إن الكتاب تتصدره مقدمة، وتنتهي بخاتمة، وكل من المقدمة والخاتمة موقع بإمضاء (الجماعة الإسلامية)، وهي ذاتها جماعة الجهاد التي شاركت الشيخ في السجن والقضية، والمقدمة تعلن بلا مواربة أن أفراد الجماعة يدينون للشيخ بالولاء ويعملون تحت رايته، وهو الأمر الذي أجهد الإدعاء في القضية لإثباته دون جدوي، بينما تطرح الخاتمة برنامج هذه الجماعة في عبارات شديدة العمومية والإغراء في آن واحد... وهذا كله يطرح تساؤلا مباشرا عن مدي شرعية هذه الجماعة التي تصدر برنامجا وتنشر كتبا وإذا لم يكن نشاط الجماعه جزاء من إطار الشرعية في المجتمع، فلماذا إذن هذا الكم الهائل من القوانين المنظمة لتكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والدينية وإصدار النشرات والصحف.

إننا يجب أن نكون واضحين في هذا الأمر، علينا أن نقبل الحوار في ظل الشرعية مهما تجاوز أو اختلفنا معه، علينا في ذات الوقت أن نرفض الحوار خارج إطار الشرعية مهما تعاطفنا معه، أما إذا تحولت الكلمات إلي رصاص، والعقيدة إلي انفجارات، فإنه من الواجب علينا جميعا أن نؤيد المواجهة بأقصي درجات العنف،

والحسم الرادع دون مزايدة أو تحسب، لأن الأمر في هذه الحالة أمر أمن للمجتمع، وأمان للمواطنين، وهذا الخيط الرفيعه الذي يفصل تماما بين منطق الدولة المتحضرة، وهو ما نقبل به وبين، منطقة الغابة وهو ما يجب أن لا يقبل به أحد:

ورغم أن الموضوع يغري بالكتابة بما لاتتسع له ظروف النشر فإنني أرجو أن تكون قد أبلغت الرسالة ونبهت علي الخطر، وتبقي يكلمة يأخيرة موجهة مني إلي الشيخ عمر:

إن دمدمة أسلحتك وفرقعة قنابلك أيها الشيخ الجليل لا تخيف أحدا، ولا تمنع مواطنا من أن يرد عليك دون أن يخشي اتهامك له بالكفر والارتداد، فالإيمان يا شيخنا الجليل ليس صكا يصدره الشيخ عمر، ولا شهادة تصدر من الجماعة الإسلامية، ومادمت قد طرقت حدث السياسة وسلكت سبيل الوصول إلي الحكم فسوف يكون لي معك حديث طويل في مقال قادم وسوف تكون أداتي فيه شيء لم أجد له أثرا في كتابك المثير، ولعلي لا أكشف سرا إذا ذكرته لك، أنه المنطق والحوار الهادئ والدعوة بالتي هي أحسن...

الجماعات الإسلامية
وحقوق الإنسان فى مصر *

(٠ ـ ١) مقدمة:

بصورة مباشرة ينطوي عنوان البحث علي تسلسل منطقي لعناصره وهي علي الترتيب:

١ ـ الجماعات الإسلامية.

٢ ـ حقوق الإنسان.

٣ ـ حقوق الإنسان في مصر.

٤ ـ الجماعات الإسلامية وحقوق الإنسان في مصر.

وسوف يراعي الباحث في عرضه لموضوعه دقة الألفاظ المستخدمة والإيجاز وأيضا ـ وهذا هو الأهم ـ وضوح المعني والقصد علي عكس من كثير من الآراء المثارة حول هذه القضية والتي يدور الكثير منها حول المعني أو يلتف حول القصد إما عن خوف وإما عن تحسب وإما عن رجاء.

(٠ ـ ٢) الموضوعية والحياد:

للباحث موقف معروف ومعلن من الجماعات الإسلامية، الأمر الذي قد يثير تساؤلا عن مدي موضوعية البحث وحياد الباحث، وقد آثرنا مناقشة ذلك في البداية، حتي لا يظل التساؤل معلقا دون إجابة أو تحت مظلة أو احتمال افتقاد أحدهما، وإن كنا نعتقد أن التساؤل حول الموضوعية سوف ترد إجابته ضمنا خلال منطقية ومنهجية العرض، أما الحياد فنحن من البداية لا نتصوره مطلقا أو مجردا، خاصة بالنسبة لأصحاب الرأي أو الممارسات السياسية أو الإنسانية العامة وتصورنا للحياد، الذي نسلم بضرورته للأبحاث العلمية محدد فيما يلي:

١ ـ أنه يعني عدم التقيد بموقف منحاز خلال العرض.

٢ ـ أنه يعني عدم إغفال بعض جوانب الرأي ترجيحا لجوانب أخري.

٣ ـ أنه لا يعني عدم اتخاذ موقف، وإنما يعني أن لا يكون البحث في مجمله تبريرا لموقف محدد سلفا، أو تفسيرا لرأي مضمر، بحيث يصبح الموقف أو الرأي نتيجة لمقدمات منطقية وليس وسيلة لتطويع هذه المقدمات، وبحيث يتسع البحث لعرض كافة الآراء والاجتهادات والرؤي بموضوعية كاملة مع استعداد كامل من البداية وخلال البحث لتقبل أي نتائج تصل إليها هذه المقدمات حتي لو تعارضت مع أي موقف مسبق ومعلن لمقدم البحث.

(١ ـ ٠) الجماعات الإسلامية:

مصطلح (الجماعات الإسلامية) مصطلح حديث الاستخدام نسبيا، بدأ استخدامه في بداية السبعينيات وصفا لظاهرة تشكيل بعض الشباب لجماعات تعتنق فكرا دينيا إسلاميا وتستهدف أهدافا سياسية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وبعض هذه الجماعات حقق شهرة واسعة بسبب الممارسة الدموية العنيفة مثل جماعة التكفير والهجرة ثم جماعة الجهاد (جماعة المسلمين)[١] ثم جماعة الناجون من النار. وبعضها ارتبط باسم مؤسس الجماعة أو مصدرها الفكري مثل (القطبيون)[٢] و(الفرماويون)[٣] و(السماويون)[٤] وغيرها، وبعضها استمد اسمه من موقفه الديني مثل جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو جماعة التبليغ أو جماعة (قف وتبين) وتتفق هذه الجماعات فيما بينها علي ما يلي:

أولا: أنها جميعا تنطلق من موقف الاعتراض علي موقف (المجتمع) من الدين

---

(١) تطلق الجماعة علي نفسها اسم جماعة المسلمين وتتبني موقفا فكريا مضمونه أن الجهاد فريضة إسلامية سادسة تم إغفالها ومن الواجب إحياؤها من جديد. ومن هنا شاعت تسمية الجهاد بديلا عن تسمية جماعةالمسلمين.

(٢) نسبة إلي سيد قطب.

(٣) نسبة إلي الشيخ الفرماوي.

(٤) نسبة إلي عبدالله السماوي

الإسلامي سواء بالنسبة لفهم الدين أو مفهومه أو أسلوبُ ممارسته، وتحديد المقصود بلفظ المجتمع هنا هام للتمييز بين الجماعات، فالبعض يقصد به المسلمين داخل مصر علي إطلاقهم دون تحديد، والبعض يقصد به الحكام والرعية والتشريع، والبعض يقصد به الأفراد المسلمين، والبعض يقصد به كل من نطق بالشهادة داخل مصر وخارجها.

ثانيا: أنها جميعا جماعات غير شرعية، ويري الباحث أن الانتقاد في هذه الجزئية - إن كان ثمة انتقاد - يجب أن لا يوجه إلي الجماعات بقدر ما يوجه إلي إطار الممارسات السياسية والفكرية القائمة، والتي تضع قيودا ثقيلة علي تشكيل الجماعات السياسية والفكرية، ولا بأس من عرض وجهة نظر من وضعوا هذه القيود والموجزة في خطورة التصريح بقيام جماعات أو جمعيات أو أحزاب علي أسس دينية، بما في ذلك من تأثير سلبي علي الوحدة الوطنية وهو ما يري الباحث أن الوضع السياسي الحالي قد تجاوزه مع الاعتراف بأن هذه الحجة لا تخلو من منطق له مبرراته.

ثالثا: إن أعضاءها جميعا من الشباب ومن شريحة عمرية محدودة ومحددة تتراوح بين ١٥ - ٣٥ سنة.

رابعا: إن نسبة عالية من أعضائها من شباب الجامعات مع ارتفاع واضح في نسبة الأعضاء من الكليات العملية التي تقبل أصحاب المجاميع المرتفعة (الطب والهندسة) وربما كان التخصص العلمي الدقيق مع افتقاد ما يتمتع به طلبة كليات الدراسات الإنسانية من منهج الموازنة بين الآراء المختلفة والترجيح بينها وما يترتب علي ذلك من نسبية الصواب والخطأ سببا في اعتناق هذا الفكر الأحادي الاتجاه بنسبة مرتفعة في الكليات العملية، ويمكن الاستدلال علي ذلك بالمقارنة بين نسبة أعضاء الجماعات في كليتي الطب والاقتصاد والعلوم السياسية وكل منهما تقبل أعلي مجموع في كل من شعبتي العلوم والآداب.

خامسا: إن أغلبها يعتنق منطقا مغلقا لكنه متماسك، وهو منطق مستمد من

مجموعة من الأسئلة المختارة بذكاء بحيث تقود إلي مجموعة من الإجابات الحاسمة، التي لا تحتمل إلا (نعم) أو (لا)، ولا تترك فرصة لرأي بينهما، فإذا تم استدراج العضو بهذا المنطق أمكن تلقينه في مرحلة تاليه تنويعات فكرية تدور في نفس الإطار. والأسئلة المطروحة تكون عادة من النوع التالي: هل تؤمن بالله؟ هل تؤمن بالقرآن؟ يقول القرآن (كذا) هل تطيعه أم تعصيه؟ يقول الرسول (كذا) هل تنفذ أمره أم تأبي؟ إلي آخر هذا التضليل الذي يتم فيه اختيار الآيات والأحاديث بصورة موجهة ومقصودة لخدمة أهداف محددة.

سادسا: إن أغلبها يعتمد العنف كأسلوب والتصفية الجسدية كمنهج ليس فقط لإيمانه بأنه علي صواب مطلق وأن الآخرين علي خطأ مطلق وليس فقط لرغبته في (الاستشهاد) وإنما أيضا لأن هناك من يفلسف لهم أن اغتيال الخصوم السياسيين سنة نبوية مستندا إلي تفسير خاطئ ومتعسف لحوادث قتل كعب ابن الأشرف والشاعر ابوعقل والشاعرة العصماء[1] في عهد الرسول.

سابعا: أنها قابلة للانقسام والانشقاق المستمر وبالتالي فإن أعدادها تتزايد بصورة مستمرة، فقد كان عددها ٥ جماعات عام ١٩٧٥ ثم أصبح ٢١ جماعة عام ٩٨١،ثم ٣٦ جماعة عام ١٩٨٣، ثم ٤٤ جماعة حاليا (١٩٨٨).

ثامنا: أنها محصلة لمجموعة من الأسباب وليس سببا واحدا وأهم هذه الأسباب يكمن في إعادة بلورة منهج (الإسلام الحربي)[1] علي يد سيد قطب ثم عمر عبدالرحمن وهو ما سنعرض له في مقالة تحت عنوان (الجذور)، ولا يمكن للباحث أن يغفل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تنبهت إليها بعض الجماعات من البداية فركزت علي طرح البدائل الممكنة (الرخيصة) مثل الزي الإسلامي والزواج الشرعي غير المكلف، وعلي ترجمة المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية السائدة والمزعجة إلي مصطلحات مقبولة وجذابة فالعجز المادي يصبح زهدا والعجز عن إقامة علاقات عاطفية سوية يصبح ورعا وتعففا. وغني الزملاء لن يدخلهم الجنة إلا إذا دخل الجمل

(١) التسمية للكاتب الكبير المستشار سعيد العشماوي

من سم الخياط، والوجه الحسن يصبح خضراء الدمن، والعجز عن مجاراة النشاط الاجتماعي يترجم إلي المطالبة بفصل الطلبة عن الطالبات، وصعوبة الحراك الاجتماعي رأسيا وأفقيا تتحول إلي وصم للمجتمع بالجاهلية، والتوتر الجنسي في مرحلتي المراهقة والشباب يتحول إلي ثورة علي الغناء والتمثيل والرقص والفن، والإحساس بالعجز أمام معدلات التقدم العلمي السريع في الغرب يتحول إلي دعوة لقصر التعليم علي العلوم السلفية أو إلي منع التعليم أحيانا تحت دعوي أننا (أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب[1])، هذا بالإضافة إلي أسباب أخري متعددة مثل مناهج التعليم والأسباب السياسية وتشجيع بعض القوي الخارجية والداخلية خاصة في مرحلة البدايات.

تاسعا: أنها جميعا تتفق علي الدعوة لقيام الدولة الدينية الإسلامية وجميعها أيضا تتبني مفهوما خاصا في معاملة الأقليات غير المسلمة ومفهوما خاصا أيضا في فهم المواطنة علي أساس عقائدي ورفض فكرة الوطن أو القومية العربية أو الدفاع عن التراث الوطني أو حدود الوطن وتري الصراع العربي الإسرائيلي من منظور الحرب الدينية المقدسة.

(١ - ١) الجذور:

باختصار شديد تعود جذور هذه الجماعات فكريا إلي بدايات الفتنة الكبري بعد ربع قرن من وفاة الرسول والتي تمخضت من ظهور ما سمي بالخوارج كرد فعل لبعض سياسات عثمان وبعض اجتهادات علي وبعض ممارسات معاوية وهم علي عكس ما تصوره بعض كتب السنة أصوليون، بمعني أنهم يؤصلون لمنهجهم من خلال القرآن والسنة ومن منطلق تفسير خاص بهم، كما سنوضح، وقد تلقف هذا المنهج بعض غلاة الحنابلة كرد فعل لانفتاح المجتمع العباسي وانحلاله، وأيضا كرد فعل لسعة أفق وتفتح فقهاء المذهب الحنفي، ثم تبلور هذا المنهج علي يد ابن تيمية (الحنبلي أيضا) وتلميذه ابن قيم الجوزية كرد فعل لغزو التتار المهين للدولة الإسلامية العباسية

(١) راجع (التوسعات) لشكري مصطفي.

ثم أعاد إحياءه ابو الأعلي المودودي كرد فعل لاضطهاد المسلمين علي يد الهندوس في الهند وكمحاولة لتأصيل منهج الدولة الباكستانية (الإسلامية)، وقد انتهي ذلك كله إلي يد سيد قطب الذي أعاد اكتشاف المنهج وأعاد أيضا صياغته بمقدرة لاتنكر، وقد اقتضي ذلك من سيد قطب إعادة تفسير القرآن وإصدار عديد من الكتب أهمها معالم في الطريق وأخيرا تم إيجاز وبلورة ذلك كله علي يد عمر عبدالرحمن(١) الأب الروحي لجماعة الجهاد سابقا وأميرها بصورة فعلية حاليا.

لقد أشرنا في عجالة إلي أن هذا المنهج لا ينشأ من فراغ، وأن له أصولا وجذورا في الفكر الديني الإسلامي ذاته، ونود أن نوضح مقصدنا من ذلك فيما يلي وباختصار شديد لأن مجاله أبحاث أخري أكثر إطاعة وإحاطة وتفصيلا..

لقد كان هناك فارق كبير بين منهج المسلمين في مكة ومنهجهم في المدينة وهو ما عبرت عنه كل الآيات المكية والآيات المدنية، وهو أيضا ما ترتب علي طبيعة الممارسة الدينية والاجتماعية والسياسية في البلدين الكريمين ويحلو للبعض أن يصف المرحلة المكية بأنها مرحلة الاستضعاف وهو ما يكاد يكون دقيقا. وهو ما انعكس علي الآيات المكية بالسماحة في معاملة غير المسلمين وحرية العقيدة، والدعوة بالحسني وهي آيات في تقديرنا تعكس جوهر الإسلام الصحيح،.وبمجرد الهجرة إلي المدينة وحتي وفاة الرسول امتلأت حياة المسلمين بالغزوات والسرايا والنزاعات مع أهل الكتاب وأهل الشرك وهنا تنزلت الآيات البينات لإرشاد المسلمين وهدايتهم في إطار هذا الصراع الدموي، وقد أدرك كثير من كبار الصحابة أن هذه الآيات المدنية لا يجوز فصلها عن أسباب التنزيل ولا يجوز بالتالي إطلاقها كمنهج فكري وديني عام، وهو ما رفضه الخوارج ومن تلاهم في مسيرتهم علي حسب ما ذكرنا، حيث تمسكوا بقاعدة فقهية لا تمثل إلا رأيا لبعض الفقهاء الأجلاء وهي قاعدة (العبرة بعموم اللفظ وليس بخصوص السبب) وقد صاغ رواد هذا المنهج منظومة متكاملة من الآيات المدنية بعد فصلها عن أسباب التنزيل تطرح منهجا آخر في فهم الإسلام وفي فهم

---

(١) راجع كتاب (كلمة حق) - عمر عبدالرحمن.

دور المسلم في مجتمعه، وهذا المنهج في تقديرنا هو الذي انطلقت من معطفه أغلب الجماعات القائمة حاليا.

(١ - ٢) الجماعات الإسلامية وممارسات العنف:

عدا عدد قليل من الجماعات الإسلامية هامشية التأثير فكرا وعددا، تتبنى أغلب الجماعات منهج الممارسة العنيفة لفرض الرأي أو تصفية المناهضين جسديا أو تدمير موطن النزاع، وإذا كان من الممكن تأصيل ذلك تاريخيا بممارسات الخوارج وأشهرها وأخطرها اغتيال الإمام والخليفة علي بن أبي طالب، فإنه يمكن تاريخ منهج العنف في القرن الأخير ليس بنشأة الجماعات الإسلامية، بل بنشأة الجهاز السري للإخوان المسلمين في بداية الأربعينيات وممارساته التي تصاعدت في نهاية الأربعينيات، وهي الممارسات التي أرهصت بظهور هذا التيار واستقلاله وتميزه بعد تأصيله فكريا في زمن لاحق.

(١ - ٣) الجماعات بين التهويل والتهوين:

كلا الأمرين - التهويل أو التهوين - خطأ شائع يؤدي إلي نتائج غير صحيحة، وفي تقديرنا أن التهويل من الحجم العددي خطأ وأن التهوين من خطر الفكر خطأ، والخطآن شائعات للأسف في الكتابات عن الجماعات الإسلامية، وفي تقديرنا أن عدد الأعضاء الأساسيين في الجماعات الإسلامية لا يزيد بأية حال عن خمسة آلاف وأن المتعاطفين معهم لا يزيدون عن ضعف هذا الرقم، والخطورة هنا ليست عددية، وإنما الخطورة تتمثل في الاختلال القيمي العام بصورة خطيرة لدي أفراد التنظيم، بحيث لا يترتب علي الخروج علي المقاييس العامة للشرعية (وهي الدستور والقانون) أي قدر من الإحساس بالخطأ مع الاستعداد الكامل لدي البعض للقيام بمهام انتحارية وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلي نجاح بعض عملياتهم رغم سوء التخطيط أو بدائيته.

(٢ - ٠) حقوق الإنسان:

يولد الناس أحرارًا متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء..

هذا هو نص المادة الأولي من إعلان حقوق الإنسان الذي صدر منذ أربعين عاما وتضمن ثلاثين مادة والذي وقعت مصر عليه أخيرا معلنة موافقتها علي كافة نصوص مواده، والتزمت بذلك أمام الرأي العام العالمي.

إن وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تمثل في تقدير الباحث أرقي ما توصل إليه الفكر الإنساني الحضاري المعاصر، ويكفي أن يتوصل الفكر الإنساني إلي صيغةمتكاملة ترتضيها أغلب دول العالم رغم اختلاف أفكارها ومناهجها السياسية من أقصي اليسار إلي أقصي اليمين، وقد ركز الإعلان في أغلب مواده علي ما يخص حرية الفكر والعقيدة والرأي والتعبير والممارسة السياسية والنقابية وتبدو دقة الصياغة وحسمها في ذات الوقت واضحة في جميع المواد خاصة ما ورد في المادتين الأخيرتين ونذكره لعلاقته الوثيقة بموضوع البحث، حيث ورد في المادة التاسعة والعشرين مانصه (يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط) كما ورد في المادة الثلاثين ما نصه (ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله علي أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلي هدم الحقوق والحريات الواردة فيه)

(٢ - ١) حقوق الإنسان في مصر:

يصعب في عالمنا المعاصر الادعاء بأن أغلب الدول التي وقعت علي ميثاق حقوق الإنسان قد احترمته بصورة كاملة، لكن الأمر المؤكد أن مسيرة الحضارة والتاريخ تقارب بين سلوكيات هذه الدول ونصوص الميثاق بحيث يصبح عامل الزمن عاملا مؤثرا بصورة إيجابية وآية ذلك ما نلاحظه من انفتاح ديموقراطي نسبي في دول أوروبا الشرقية ومن وضوح تأثير الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في دول أوروبا الغربية ومن تحول كثير من الأنظمة الدكتاتورية إلي أنظمة ديمقراطية أو في سبيلها إلي ذلك.

ومصر ليست نشازا وسط هذه المسيرة العالمية فالمؤكد أن حريات التعبير والممارسة السياسية قد أحرزت في ربع القرن الأخير تطورا إيجابيا لا بأس به غير أن

المسيرة ماتزال في حاجة إلي تطور لانشك في أنه سيحدث ولانشك أيضا في أنه يحتاج إلي وقت وجهد وذلك في النقاط التالية:

١ - استكمال حرية إنشاء الأحزاب وإصدار الصحف بصورة كاملة.

٢ - رفع القيد الدستوري عن حرية العقائد والمتمثل في تفسير الأعمال التحضيرية للدستور لهذه الحرية في إطار الأديان الثلاثة السماوية المعترف بها.

٣ - رفع القيود القانونية علي حرية ممارسة العقيدة والمتمثلة في قيود بناء الكنائس.

٤ - إزالة كافة صور التمييز الوظيفي علي أساس المعتقد الديني سواء كان مصدر هذا التمييز حكوميا أو شعبيا.

٥ - إزالة النصوص التي تضفي ظلالاً دينية علي الدولة المدنية والواردة في الدستور.

٦ - إنهاء ممارسات التعذيب التي تحدث بصورة رسمية أو فردية خاصة في القضايا السياسية.

إن الأمر الذي يدعو إلي التفاؤل أن أغلب هذه التجاوزات لا تعبر عن سلوكيات مقننة وإنما تمثل خرقا للقانون أو تجاوزا لنصوص الدستور ومن هنا فإن فإن هناك فرقا واضحا بين تجاوز حقوق الإنسان بالمخالفة لنصوص تحترمه وبين تجاوز هذه الحقوق وإهدارها مع سبق الإصرار والترصد لأسباب تتعلق بطبيعة الفكر ومحتواه وهو ما ينطبق في تقديرنا علي موقف الجماعات الإسلامية من حقوق الإنسان.

(٢ - ٢) الجماعات الاسلاميه وحقوق الإنسان في مصر:

يود الباحث أن يؤكد من البداية، علي ضرورة التمييز بين موقف الجماعات الإسلامية من حقوق الإنسان وبين موقف الإسلام من حقوق الإنسان انطلاقا من رؤية بعض المسلمين، حتي وإن وثقوها ببعض النصوص لا تلزم الإسلام ذاته، ولا تزيد من كونها رؤية ولا تؤثر في إمكانية وجود رؤي أخري بعضها عكسي تماما، وكلها

موثق، وليس في هذا التمايز والتنوع ما يمكن أن يطعن الإسلام أو يسيء إليه لأن الإسلام كان محدداً وقاطعًا وجامعًا ومانعًا فيما يخص العقيدة والعبادة بينما ترك مساحة واسعة للاجتهاد فيما خلا ذلك من شئون الدنيا وأمور الحياة داخل إطار هذه المساحة تتنوع الرؤي وتختلف الاجتهادات وتتباعد المسافات أيضًا وأوضح مثال يمكن أن نذكره علي ذلك وهو متعلق أيضا بحقوق الإنسان، يتمثل في موقف الإسلام من الرق، حيث لا خلاف علي أنه أحلّه، ولا خلاف أيضا علي أنه شجع علي العتق، ولاشك أن الإسلام قد تناسق في ذلك تمامًا مع حركة التاريخ فسمح به حين كان جزءا من مسيرة الحياة وواقع العصر الذي لا يستقيم إلا به وبديهي أن الأديان جميعا لم تحرمه اتساقا مع الواقع وضروراته، بيد أن الإسلام في حثه علي العتق، وفي جوهره القائم علي المساواة بين البشر، كان يفتح الباب واسعًا أمام عصور قادمة، يجد المسلمون فيها تناسقا بين جوهر الإسلام وروحه وبين جوهر عصور الحضارة وروحها، وهنا يتعنت البعض أمام ظاهر النص وواقع الممارسة في عهد الرسول فيعلن أن الإسلام لا يمنع الرق ولا يحرمه، وهو يقينا لن يعدم سنداً بل وأسانيد بينما يري آخرون أن الإسلام متناسق تمامًا مع تحريم الرق ومنعه وأن جوهره متناغم مع ذلك دون شك أو شبهة، ولن يصعب عليهم الاستدلال علي رؤيتهم بالنصوص أيضا.

إن المثال الذي نذكره ليس بالضرورة معبرا عن رؤيتين في الساحة، بل هو مثال نسوقه لكونه ممكنًا ولكونه نموذجا لإمكانية تطويع النصوص للرأي أو الرؤية فيما يتعلق بشئون الدنيا ومجريات أمور الحياة، بيد أن الأمر يزداد تعقيدا فيما يتعلق بشئون السياسة والحكم حتي يتجاوز الأمر إبداء الرأي إلي محاولة فرضه وحين يتعسف البعض في تصوير اجتهاداتهم علي أنها الحق المطلق والوحيد وحتي يتصور البعض أن رؤاهم لا تلزمهم فقط، بل تلزم الآخرين قبلهم وحتي يتخيل البعض أنهم وحدهم المسلمون وأن غيرهم ظالمون فاسقون كافرون، ولا يفوتنا قبل عرض التناقض بين رؤية الجماعات الإسلامية وحقوق الإنسان أن نشير إلي أن بعض المفكرين الإسلاميين ممن لم يتوقفوا عند ظاهرة النصوص ولم يفتهم ارتباط كثير من الآيات

بأسباب التنزيل وكثير من نصوص السنة بواقع عصر الرسول قد استنبطوا رؤية إسلامية تكاد تطابق، بل هي متطابقة بالفعل مع ميثاق حقوق الإنسان ومع الديمقراطية الحديثة. وعلي رأس هؤلاء العالم الجليل الأستاذ خالد محمد خالد

إن المادة الأولي من إعلان حقوق الإنسان نصها (يولد جميع الناس أحرار متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً. وعليهم أن يعامل بعضهم البعض بروح الرخاء). ونص المادة يتناقض مع رؤية الجماعات الإسلامية لمعاملة الأقليات. حين يتداولون مصطلحات الحرية وأهل الذمة ويفتون بأنه لا ولاية لهم ولا شهادة (باعتبارها ولاية) ويتجاوز البعض فيدعو إلي الشروط المستحبة مثل إلزامهم بزي خاص وعدم ارتفاع صوت نواقيسهم أو ارتفاع مبانيهم فوق مباني المسلمين، وتنص المادة الثانية من الإعلان علي أنه (لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز كالتميز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال أو النساء) وبجانب ما ذكرناه من موقف الجماعات الإسلامية من التفرقة علي أساس الدين فإن ما نصت عليه المادة من عدم التمييز بسبب (أي رأي) لا يتسق مع أدبيات الجماعات الإسلامية التي ترفض حرية إبداء الرأي مع وجود النص وتري في القتل عقوبة شرعية واجبة لمن يخالف معلوما من الدين بالضرورة ولو بإبداء الرأي فيه، وأيضا لو كان هذا المعلوم اجتهاداً منهم لا يحظي بإجماع الفقهاء وأصحاب الرأي الديني، *أما ما يختص بقاعدة المساواة بين الرجل والمرأة فهي مرفوضة منهم ابتداء.*

ونتص المادة الثالثة علي أنه (لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه) ومن الواضح أن سلوكيات الجماعات الإسلامية المتمثلة في محاولة اغتيال المعارضين لهم في الرأي أو حتي المختلفين معهم، بل وحتي المسالمين من غير أصحاب الرأي لمجرد أنهم يعملون في ظل أنظمة ترفضها الجماعات وتتهمها بالجاهلية والكفر، نقول من الملاحظ أن هذه السلوكيات تتناقض جملةً وتفصيلاً مع نص المادة السابقة، وأمثلة

ذلك واضحة في حادث اغتيال الشيخ الذهبي (جماعة التكفير والهجرة) وحادث الفنية العسكرية (جماعة صالح سرية) وحادث اغتيال ضباط وجنود الشرطة في أسيوط (جماعة الجهاد) ومحاولات اغتيال حسن أبوباشا والنبوي إسماعيل ومكرم محمد أحمد (جماعة الناجون من النار).

وتنص المادة الثانية عشرة علي أنه (لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات علي شرفه وسمعته ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات)، وهذه المادة تتناقض مع سلوكيات الجماعات الإسلامية التي تتبني منهج تغيير المنكر باليد والأمثلة لا حصر لها وكثير منها تم نشره عن تجاوزات تلك الجماعات في المنيا وأسيوط والتي وصلت إلي محاولات التحقق من شرط الزواج عند تحدث الرجل إلي المرأة أو العكس ومن الاعتداء البدني للإلزام بزي معين للمرأة وأحيانا للرجل ومن الهجوم علي الأفراح والحفلات الموسيقية بهدف التدمير والمنع. إضافة إلي حرق وتدمير المسارح ونوادي الفيديو والكنائس ومحلات الخمور دون سند قانوني.

أما التطوع بتلويث الشرف والسمعة فقد أصبح من الأدبيات السائدة لدي الجماعات في مواجهة المعارضين، ولصاحب البحث تجارب في هذا الشأن يتعفف من ذكرها حتي لا يتداخل العام والخاص في البحث .

وتنص المادة السادسة عشرة علي أنه (للرجل والمرأة متي بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين ولهما حقوق متساوية عند الزواج أثناء قيامه وعند انحلاله) وواضح من النص أنه يثير إشكاليات واسعة خاصة فيما يتعلق بالزواج عند اختلاف الدين وبالحقوق المتساوية أثناء قيام الزواج وعند انحلاله وإن كانت الإشكاليات قائمة ليس فقط لدي الجماعات الإسلامية وإنما لدي جمهور الفقهاء

وتنص المادة الثامنة عشرة علي أنه (لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته وحرية الإعراب

عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء كان ذلك سرا أم جهرا، منفردا أم مع الجماعة).

إن النص السابق يثير قضية بالغة الخطورة والحساسية للتيارات السياسية الإسلامية ومنها تيار الجماعات الإسلامية. خاصة وأن النص لم يترك حرية التفكير والضمير والدين لاجتهادات الأفراد يجتهدون فيها كما يشاءون ويفسرونها مثلا بحرية اختيار المذاهب داخل الدين الواحد، بل حددها تحديدا دقيقا بكونها تشمل حرية تغيير الديانة والعقيدة هي حرية تقبلها التيارات الإسلامية في اتجاه واحد وهو اعتناق الإسلام فإذا حدث العكس ظهر التناقض الحاد وممثلا في حد الردة الذي يحتوي ضمنا علي دلالة مؤكدة تتمثل في الرفض المطلق لذلك، والذي يصل إلي القتل..

وعلي الرغم من اختلاف بعض الفقهاء حول حد الردة ورؤية بعضهم أنه ليس حدا وإنما هو اجتهاد لأبي بكر ورأي البعض الآخر أنه مرتبط بنشأة الدولة الإسلامية وبداياتها وأنه لا يوجد ما يبرره حاليا خاصة وأن من يعتنقون الإسلام أضعاف من يتركونه وهم قلة نادرة إلا أن ذلك كله حوار يدور بعيدا عن إطار مفاهيم الجماعات الإسلامية التي تصطدم بهذا النص بصورة حادة هذا بالإضافة إلي حساسيتهم البالغة والتي سبق أن أشرنا إليها من ممارسة غير المسلمين لعباداتهم وإقامتهم لشعائرهم جهرا، وهو ما عبروا عنه أحيانا بحوادث عنف من أمثلتها حادثة كفر الشيخ في أبريل ١٩٨٧ والتي أسفرت عن قتيلة هي صاحبة المنزل بسبب إقامة شعائر صلاة مسيحية به.

وتنص المادة التاسعة عشرة علي أنه (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل) وهو نص يصطدم أيضا بالمفهوم المحدود لحرية الرأي لدي الجماعات والذي سبق وأشرنا إليه.

أما المادة الحادية والعشرون (بند٢) فتنص علي أنه (لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد) وهو نص يصطدم مع ما تعتنقه الجماعات الإسلامية من رفض تولي الأقباط وأيضا المرأة لكل من مناصب الولاية

(رئاسة الدولة والوزارات الأساسية ورئاسة المجلس التشريعي) وأيضا ينطبق هذا الحظر علي مناصب القضاء..

ويستحق (بند٣) في المادة المشار إليها والذي ينص علي (أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري علي أساس الاقتراع السري وعلي قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء، مماثل يضمن حرية التصويت)، نقول أن هذا النص يستحق التأمل عند التعرض لرأي الجماعات الإسلامية فيه لأنه (أي النص) يعكس مفهوم الديمقراطية بمعناها الحديث، ويصورها بأنها حكم الشعب ويوضح مقصده بحكم الشعب بتحديده بأنه إرادة الأغلبية والمفهومان مرفوضان تماما من الجماعات الإسلامية، حيث تستبدل حكم الشعب بحكم الله، وحيث تستدل بعشرات النصوص (ولا يتسع مجال البحث للتفصيل) علي أنه حكم الكثرة أو الأكثرية مرفوض، وواضح أن ذلك يتم من خلال تطويع النصوص لهذا الفهم الخاص، وواضح أيضا من أسلوب إدارة الجماعات الإسلامية ومن فكرها أنها تتبني مفهوم الطاعة المطلقة للأمير أو لولي الأمر(١)، كما أنها تتبني مفهوم إدارة شئون الحكم من خلال أقلية هي أهل الحل والعقد، وهو ما يطلق عليه اسم نظام الشوري مع اختلاف حول كون الشوري (ملزمة) وهو رأي بعض الفقهاء أم أنها (مُعلِمة) للحاكم وله أن يقضي بعد علمه بها بما يشاء وحسابه علي الله وهو رأي أغلب الفقهاء ورأي الجماعات الإسلامية تحديدا وهو مفهوم يتناقض جملة وتفصيلا مع المفهوم الوارد بإعلان حقوق الإنسان.

وتنص المادة السابعة والعشرون (بند١) علي أن لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون) وهو نص يتعارض مع ما ترفعه الجماعات الإسلامية من شعارات أوجزها وأبلغها تعبيراً شعار (الغزو الثقافي) الذي يحمل ضمناً مفهوم الرفض للثقافة علي أساس المصدر أو العقيدة، كما أن موقفهم من الفنون لا يحتاج إلي أسهاب أو توضيح، فهم يرفضون التماثيل

(١) في الدولة الإسلامية التي يتصورونها

باعتبارها أصنامًا (إلا إذا أزلنا منها موضع القلب أو الرأس)، وهم يرفضون التصوير استنادا إلي بعض أحاديث الآحاد وهم يحرمون الموسيقي التي تخرج الرجل عن وقاره ويقبلونها بشرط أن تكون ضربا بالدف في الأعراس، ويرفضون غناء الأنثي باعتباره تمهيدا للزني وإظهارا للعورة وغناء الذكر باعتباره ميوعة وخنوثة، أما التمثيل فهو مرفوض لأن جده هزل وهزله جد كما أنه كذب في كذب ويستثنون من ذلك (لدي بعض المجتهدين) تلك التي لا تمثل فيها المرأة والتي تحتوي علي موعظة مباشرة تبعدها عن روح الفن.

وتنص المادة التاسعة والعشرون (بند٢) علي ما يلي (يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط) والمتتبع لأدبيات الجماعات الإسلامية يلاحظ أن القانون الذي يسمونه القانون الوضعي يخضع لازدرائهم الشديد إضافة إلي أنهم لا يعترفون به ولا يقرون نصوصه ويطلقون عليه مسميات مثل (الطاغوت) و(شريعة السياسة) يقصدون بذلك شريعة التتار وقت غزوهم للدولة الإسلامية، وهم يستبدلون القانون بالقرآن والسنة. وبمعني أدق برؤيتهم الخاصة لنصوص القرآن ونصوص السنة، وانتقائهم من هذه النصوص وتفسيرهم الخاص بهم.

خاتمـــة

لسنا في حاجة إلي استخلاص نتيجة مضمونها أن هناك تعارضا واضحا بين معتقدات الجماعات الإسلامية وإعلان حقوق الإنسان، أن ذلك واضح من خلال العرض السابق كما أنه لا غير منكر من أعضاء الجماعات، ولا يدعي الباحث أنه قد أتي بجديد لا يعلمه أغلب المشتغلين بأمور الفكر ولعله أتي ببعض التحديد لما يتردد في الأحاديث المرسلة أو الانطباعات السريعة، والمشكلة في تقدير الباحث ليست في الاختلاف بين نص ونص أو بين رأي ورأي، وإنما المشكلة كامنة في التباين بين منهج ومنهج فمنهج الإعلان هو التعبير عن حضارة العصر ومنهج الجماعات هو الرفض لهذه الحضارة وتطويع العصر لما يمكن أن يسمي بالردة الحضارية. بعد الباس هذه الردة ثوبًا دينيًا براقاً من خلال رؤية متعسفة أحادية الاتجاه..

ومرة أخري لا علاقة لذلك بالإسلام، وإنما له علاقة برؤية قلة من المسلمين وهي رؤية لا تلزم الإسلام أو المسلمين بشيء.

الفصل الثاني

آراء هدامـــــــة

الشبــاب والتطــرف (*)

(حين شرفتني "المنار" بطلب الكتابة لها، سعدت كثيراً وترددت قليلاً، أما السعادة فترجع إلى ما أحمله لمصدريها من احترام وتقدير، وأما التردد فلأني لا أرى في الكتابة حرفة، وإنما أراها وسيلة للتعبير عما أراه حقاً، دون التفات لمشاعر القراء بل لعلي تعمدت أن أفزعهم بالحقيقة، وأواجههم بها دون تورية أو تزييف وأنشر ذلك في كتبي فأتلقى مدحاً كثيراً وقدحا أكثر، وأسعد في كل الأحوال بما أعتبره واجباً علي، ولست على استعداد لتغيير أسلوبي في هذا المقال، فقد تعودت على القدح، ووطنت نفسي على تلقي الأحجار، لذا لزم التنويه.. دون اعتذار). ف.ف.

ليس في العنوان ما يثير، وليس فيه تناقض يدعو إلى الدهشة، أو غرابة تدفع إلى قراءة المقال، فالشباب والتطرف صنوان، ذلك إذا فهمنا التطرف بمعناه الدارج، وهو (الاندفاع)، بيد أن التطرف في السنوات الأخيرة قد أصبح مرادفاً لمعان أخرى، لعلها لم ترد في أذهاننا، أو قل غير مبالغ أنها لم ترد في أحلامنا ذات يوم.

الدين والسياسة :

أن يعلن أحد الشباب عن اعتناقه للفكر السياسي الإسلامي، فهذا رأى في تقدير البعض، واندفاع في تقديري، لأنني أرى أن الدين أعز من أن يقحم في السياسة، وأنزه من أن يلوث بمغامرات الساسة، وأبعد ما يكون عن تمثيله لنظرية سياسية متكاملة، لأن ساحته مختلفة، وهي ساحة أرقى وأبقى، ولأن أصحاب هذه الدعاوى لم يقدموا لنا دليلاً أو برنامجاً متكاملاً يرضى أذهان البسطاء من أمثالي على الأقل، بيد أن هذا مجال حديث آخر، ويكفينا الآن أن يتراوح حكمنا على الشباب بين الرأى والاندفاع، وأن نراقب هذا الشاب وهو يتجاوز الإيمان بما يقول، إلى نعت المخالفين له بالكفر والجاهلية، الأمر الذي قد يدفع من وصفوا موقفه الأول بالرأى إلى وصف موقفه الجديد بالاندفاع، بينما يدفعني هذا الموقف إلى وصفه بالتطرف، وإلى مراقبته وهو يتطور أو يتطرف فيمتشق سلاحاً، ربما كان سيفاً إذا

(*) نشر في مجلة المنار تصدر في باريس ١٩٧٨.

كانت أصوليته نقية أو مدفعًا رشاشًا إذا أخضع أصوليته لمواءمات العصر، وها هو يحل دم المختلفين معه، طاعنًا إياهم بالسيف، أو مطلقًا عليهم الرصاص، دافعًا من وصفوا موقفه السابق بالاندفاع إلى وصف موقفه الجديد بالتطرف، ودافعًا لي إلى وصف موقفه الجديد بالإرهاب لا أكثر ولا أقل...

جذور التطرف في نفوس الشباب :

لا بأس أن نختلف حول تقييم هذه المواقف فالتطرف مدخل إلى الإرهاب والإرهاب تعبير عن التطرف، وكلاهما اندفاع، وكلاهما شر بلا شك، إثم بلا ريبة.

من أين يبدأ مثلث الفزع السابق (الاندفاع - التطرف - الإرهاب)؟ لاشك عندي في أن نقطة البدئ كامنة في مناهجنا التعليمية التي يتلقاها النشء، وأننا بالتالي أصحاب الفضل (إن سمي ذلك فضلاً) في غرس جذور التطرف في نفوسهم. وأمامي نموذج حي على ذلك، ساقته الأقدار إلي حين تعثر أحد أبنائي في امتحان أحد الشهور في اللغة العربية، فتناولت الكتاب قاصداً مساعدته (وهو كتاب القراءة والمحفوظات المقرر على الصف الخامس الابتدائي) وبدأت بالدرس الأول وعنوانه (نشيد النصر) وكان نص ما ورد تحت هذا العنوان ما يلي (من واجب مصر أن تشكر الله، وتعرف فضله عليها، لقد نصرها في حرب رمضان وكان النصر عظيما، وقد جاء هذا النصر ثمرة الإيمان االصحيح، والعزم القوي، والصبر، مع العمل المتصل...

لقد عبر جنودنا وانتصروا وتغلبوا على كل صعب ودخلوا سيناء وكان النداء الذي يتردد الله أكبر، الله أكبر، وقد قضى هذا العبور على خط بارليف، وقضى على ما أذاعه من الكذب عن قوته، فمن حق مصر أن تردد دائمًا : الله أكبر، الله أكبر)، وواضح أن الحديث هنا عن حرب عام ١٩٧٣ وبالتحديد عن عبور القوات المصرية لقناة السويس وتدميرها لخط بارليف، وهو انتصار مجيد بلا شك، بيد أن الدرس المشار إليه يرجعه إلى أربعة أسباب، تم ترتيبها وفقا لأهميتها على النحو التالي :-

(١) الإيمان الصحيح.

(٢) العزم القوى.

(٣) الصبر.

(٤) العمل المتصل.

وينتهى الدرس باستخلاص النتيجة أو الدرس المستفاد من المعركة، وهو ترديد مصر دائماً: الله أكبر، الله أكبر..

منهج مرفوض :

وواضح من الترتيب أن العامل الأساسى والحيوى والجوهرى فى النصر، قد احتل المرتبة الأخيرة عن عمد، وأنه ذكر وكأنه كتب سهوا، وبديهى أن ترتيب أسباب النصر بهذه الصورة سوف يدعو المدرس والطالب إلى إغلاق أذهانهم وحجبها عن التفكير، الذى سوف يقودهم إلى أسئلة تعنى إجاباتها رفض الدرس بما يحتويه...

إن الطالب سوف يعجز عن تفسير ثغرة الدفرسوار، لأن حدوثها يعنى أن المصريين قد فقدوا إيمانهم الصحيح لفترة، أو انهارت عزائمهم أو تخلوا عن فضيلة الصبر، وسوف يعجز أيضا عن تفسير هزيمة ١٩٦٧ إلا بتفسير واحد، هو كفر آبائه الصريح، وربما تمادى فتصور الأمر من جانبه االآخر على أنه نصر إلهى لليهود، ورضا منه على فعالهم، ولعل البعض الآن قد تحفز للرد علىَّ متصورا أننى أحاول الالتفاف بمهارة للتوصل إلى نتيجة مؤداها رفض الإيمان أو استنكار الاستعانة بالله، وأنا أستغفر الله لمن يشطح به الخيال إلى هذا الظن، لأننى اعتقد أن ما ورد فى الدرس السابق فيمثل منهجا يأباه الإسلام كل الإباء، بل إنه يطرح فى الحقيقة منهجًا عكسيًا له على خط مستقيم، والتاريخ ملئ بالنماذج الدالة على ذلك، وما لنا نذهب بعيداً وأمامنا درس غزوة أحد.

درس التاريخ :

كان يسيراً على الله أن ينتصر المسلمون فى أحد، وكان الإسلام أحوج ما يكون إلى هذا النصر، وما كان للمشركين أن يحتجوا فى أحد ، وكان الإسلام أحوج ما يكون إلى هذا النصر، وما كان للمشركين أن يحتجوا فى أحد بما احتجوا به فى بدر من مباغتة المسلمين لهم، ولو ثنى المسلمون على نصر بدر بنصر أحد لانتهى أمر الشرك أو كاد، وعلى مستوى العقيدة والإيمان كانت الظروف ممهدة لانتصار لاشك فيه، فالمسلمون المحاربون هم السابقون الأولون، وأولئك هم المقربون، وقائد الجيش هو النبى العظيم، أى أنه خير قادة التاريخ، ولم يكن المسلمون فى حاجة إلى صيحة الله أكبر، لأنها كانت محور حياتهم، بل هى دعواهم التى نفروا خفافًا وثقالاً للدفاع عنها، ونضيف إلى ذلك كله ما هو ثابت بالنص القرآنى من مساندة الملائكة للمسلمين فى أحد، ورغم ذلك كله (جيش الصحابة وقيادة النبى، وصدق الإسلام ومساندة الملائكة) انهزم المسلمون وانتصر المشركون، وكانت هزيمة أحد أثقل الهزائم، وفسر لنا القرآن وكتب السيرة سبب الهزيمة وهو ترك المسلمين لمواقعهم سعيا وراء الغنائم، أى بتعبير العصر نتيجة لخطأ فنى.. هذا الموكب الإيمانى كله، يلقى هزيمته فى أحرج الظروف بسبب خطأ فنى أجاد المشركون استغلاله..

أى دلالة أوضح من هذه الدلالة على منهج الإسلام؟ الاستعداد الجيد للحرب إذن هو الأساس والتدريب الجيد على مواجهة المواقف الممكنة هو الفيصل، واتخاذ القرارات المناسبة، وفقًا لسير العمليات هو المنهج، وإذا اختل هذا فلا يشفع للجيش أن يكون قائده أعظم الخلق، أو أن يكون جنده خيار الصحابة، أو أن يكون سنده ملائكة الرحمن،أو أن تكون صيحته الله أكبر أو لا إله إلا الله...

ألا يدرك كاتبو الدرس الآن، أنهم يعكسون القصد ويقلبون الحقائق وأكثر من ذلك أنهم يمهدون الأرض للتطرف..

الإيمان بالعقل مرشداً للعمل :

نعم .. فسوف يستقر فى ذهن النشء أن مدخلهم للحاق بالحضارة ومواجهة

تحديات العصر، يبدأ بالنصيحة، وينتهى بالبركة، أما العلم والعمل والتدريب فتأتى جميعا فى النهاية، أو لا تأتى فلا ضرر ولا ضرار....

نعم .. فسوف يتدرب النشء على إلغاء العقل، وعلى استبعاد التساولات وعلى تجاهل المنطق، وعلى قبول الرأى، أى رأى، بالتسليم وليس بالتمحيص وسوف يتبع البعض فى المستقبل رأيا شاذا لمجرد أنه مكتوب فى تراث ابن تيمية، أو منطوق على لسان أحد أمراء الجماعات الإسلامية...

فكرة خاطئة عن الدين :

ويبقى ما هو أخطر، وهو ما تيقنت منه وأنا أسأل ابنى عن تصوره ومعلوماته عن الإسلام من خلال ما تلقنه من دروس الدين فى المدرسة، فإذا بثلاثة أرباع حديثة، إن لم يكن أكثر، منحصرا فى غزوات الرسول، بدر وأحد والخندق وخيبر، وإذا بالدين الإسلامى وقد تحول فى ذهن الفتى بقدرة مناهج التدريس إلى دين حرب، وإذا بهم يلقنون النشء مفهوما حربيا عن الإسلام. ما أسهل استلهامه فيما بعد، حين يمتشق الفرد منهم سلاحا، ويستحل دم المخالفين له، ويتبنى الجهاد المسلح ضد مواطنيه، ويرى فى ذلك ركنا من أركان العقيدة.

والغريب أن هذا المنهج (المنهج الحربى)، قد شاع مؤخرا لدى الكبار أيضا، حتى وجدنا من يتنادون بتدريس فنون الكر والفر فى الغزوات فى الكليات العسكرية، وحيث تقدم البحوث فى كلية أركان الحرب عن عبقرية الفن العسكرى فى غزوة كذا أو غزوة كذا، وقد يندهل الكثيرون حين يعلمون أن مجموع قتلى المسلمين والمشركين (ونكرر: مجموع) فى جميع الغزوات التي تمت فى عهد الرسول (ونكرر: جميع الغزوات) من واقع سيرة ابن هشام يبلغ ٢٥١ قتيلاً (مائتان وواحد وخمسون قتيلا فقط) منهم ١٣٩ شهيدا (بنسبة ٥٥٪ يمثلون شهداء المسلمين، و ١١٢ قتيلاً (بنسبة ٤٥٪) يمثلون قتلى المشركين، وواضح أن اجمالى عدد القتلى يقل عن ضحايا سقوط طائرة واحدة فى أيامنا هذه، وتفصيل شهداء المسلمين (بدر ١٤، أحد ٧، الخندق، بنو المصطلق - خيبر ١٩، مؤته ١٤، حنين٤، الطائف ١٢،

تبوك -) بينما تفصيل قتلى المشركين (بدر ٧٠، أحد ٢٢، الخندق ٣، بنو المصطلق ٣، خيبر - مؤتة ١٤، حنين -، الطائف- ، تبوك -) وواضح أيضًا أنه لم تكن هناك حرب ولا ضحايا فى تبوك.

وواضح أيضًا أن المسلمين قد انتصروا فى غزوتين (بدر وبنو المصطلق)، وانهزموا فى غزوتين (أحد ومؤتة) وأفشلوا حصارًا (الخندق)، ونجحوا فى حصار (خيبر) وفشلوا فى حصارين (حنين والطائف) وأن الغزوات قد بدأت بانتصار فى بدر وانتهت بهزيمة فى مؤتة، وأن عظمة الرسول لم تكن فى انتصاراته المستمرة، فهذا لم يحدث، وإنما تمثلت فى تحويله لسجل اختلطت فيه الانتصارات بالهزائم حتى كادا يتعادلان إلى انتصار نهائى، وتاريخى، ومستمر، وهو ما لا أعتقد أنه قد حدث على مدى التاريخ.

غياب النظرة الشاملة إلى الإسلام :

ودلالة ما اضطررنا إلى سرده فيما سبق، أن مفهوم الإسلام الحقيقى قد غاب عن الأذهان، فكان ما كان، فهو فى أذهان البعض دين حرب، وهو فى خيال البعض موسوعة طب. وهو فى عقول البعض منهج اقتصاد، وآخر ما يفكر فيه الجميع أنه عقيدة وعبادة، وقيم ومثل، وتعامل بالمعروف، وموعظة بالحسنى وفيض إحسان، وسبيل إيمان. وأن الرسول قد تمثل فى أذهان البعض وكأنه فارس حرب، أو عالم طب، دون التفات إلى أن عظمته الحقيقة كامنة فى إنسانيته، وأنه مبلغ أمين لرسالة عظيمة، ويا حسرة على ولدى الصغير وعلى جيله كله. ذلك الذى يقارن فى خياله بين الرسول وبين نابليون، ولا يعرف من الإسلام إلا سيفا مشهورًا، وكفنًا منشورًا، وقبرًا محفورًا. ويا أسفا على من مهدوا للتطرف بإخفاء الحقائق، وأوقروا فى النفوس أن دين السلام سبيل حرب، وأن جيوش المسلمين سيوف بلا قلب، وربما بلا عقل أيضًا.

تنويعات على أنغام شاذة :

لا بأس هنا أن نقطع رتابة السرد بحوار نجريه مع القارئ سائلين إياه عن رأيه

فيما سنقصه عليه من أحداث حقيقية حدثت فى مصر فى العام الأخير وكلها موثقة بالأسانيد والمصادر، وليس لها علاقة بخيال أو احتمال وجميعها تختلط فيها المأساة بالملهاة، ويربط بينها جميعا خيط رفيع، يمكن تسميته بالجنوح، أو الجموح لكن أصدق وصف لها، أنها تنويعات على أنغام شاذة، ولعلنا نستأذن القارئ فى استعارة أسلوب كتاب السيناريو فى الأفلام السينمائية فلربما كان أصدق فى التصوير، وأدق فى التعبير...

(١)

كلاكيت...

(بعض شباب الجماعات الإسلامية فى جامعة أسيوط يرفضون الذهاب إلى الجامعة فى سيارة أو على دراجة ويفضلون تأكيدا للأصولية أن يذهبوا ممتطين «دابة».. حجتهم فى ذلك أن السيارة والدراجة ينطبق عليها وصف "لتركبوها" أما الدابة فينطبق عليها وصف "لتركوبها وزينة" وتزداد جرعة الأصولية لدى البعض فيفضل امتطاء "الناقة").

المشهد :

أمير إحدى الجماعات، يرتدى جلبابا أبيض قصيرا، ويمتطى ناقة تتهادى به بينما الكاميرا تتابعه .. تقترب الكاميرا من وجهه فتظهر لحيته السوداء الكثيفة وبقايا من شاربه الحليق، وتبدو عيناه مكحلتين بكحل الأثمد، وتمر الناقة وتقترب الكاميرا من ظهره فتظهر الذؤابة المتدلية من عمامته، وشعر رأسه المنسدل على كتفيه، ومن بعيد يظهر مبنى حديث، تقترب الكاميرا من لافتة على باب المبنى مكتوب عليها (كلية الطب) ستوب...

(٢)

كلاكيت ..

المشهد الأول: محطة السكة الحديد، تقترب الكاميرا من لافتة المحطة يظهر

اسم المحطة بعرض الشاشة (المنيا)..

المشهد الثانى : شاب من الملتحين يرتدى جلبابا أبيض أمامه صحيفة يومية ملقاة على الأرض تقترب الكاميرا من يده وهو يشير إلى الصحيفة حيث يظهر العنوان الرئيسى بعرض الشاشة (ألف مليون جنيه للإنفاق على المجارى)، تعود الكاميرا إلى وجه الشاب وتقترب منه فتظهر على وجهه ملامح الضيق والاشمئزاز..

المشهد الثالث: جماعة من الملتحين بثيابهم البيضاء يسيرون صوب الصحراء فى تثاقل وبخطوات شديدة البطء وأيديهم متشابكة تقترب الكاميرا من ظهورهم التى تبدو منحنية ومن بعيد تظهر الشمس وهى فى سبيلها للغروب..

صوت المذيع ينطلق: ها هم يذهبون لقضاء حاجتهم فى الخلاء مصداقًا لبيانهم الشهير (سلوك الجهلاء وآداب قضاء الحاجة فى الخلاء) ما أروع القصد، وما أرشد السبيل...

المشهد الرابع: إضاءة قوية نفس المجموعة تعود وهى مسرعة الخطو وأفرادها يتقافزون فى خفة وسعادة، تقترب الكاميرا من وجوههم فتبدو عليها مشاعر الراحة والصحة وملامح الغبطة والابتسام يربت كل منهم على كتف زميله فى سرور وحبور مرددًا... شُفيتم .. شُفيتم .. ستوب...

(٣)

كلاكيت ...

(أعلن بعض مدرسى الألعاب الرياضية فى محافظة سوهاج رفضهم لتحية العلم فى الصباح ولترديد هتاف (تحيا جمهورية مصر العربية) واستبدلوه بهتافات دينية، وفى إحدى المدارس طرد بعض المدرسين المتطرفين مدرس الموسيقى واضطرت مديرية التعليم لتعيينه فى وظيفة إدارية بالمنطقة).

المشهد الأول: طابور الصباح فى إحدى المدارس الابتدائية يقف الطلاب على هيئة ثلاثة أضلاع مربع، عشرة مدرسين يقفون فى الضلع الرابع يتوسطهم مدير

المدرسة وجميعهم بالملابس الإفرنجية.. فى منتصف الساحة يرتفع علم مصر خفاقًا مرفرفًا، وبجواره مدرس التربية الرياضية مرتديًا ملابس تدريب رياضية، يهتف ويردد الطلبة وراءه .. تحيا جمهورية مصر العربية .. تحيا جمهورية مصر العربية .. تحيا جمهورية مصر العربية...

المشهد الثانى: خريطة بحدود مصر مكتوب عليها جمهورية مصر العربية .. تشتعل النار فى أحد أطرافها ثم تمتد لتلتهم الخريطة بأكملها...

المشهد الثالث : لوحة مكتوب عليها بخط جميل (حدود الوطن لدى المسلم محدودة بالعقيدة وحيث يوجد المسلم يكون الوطن، أما الوطنية فهى إرث الاستعمار .. أبو الأعلى المودودى).

المشهد الرابع: نفس المشهد الأول عدا اختفاء العلم وارتداء مدرس التربية الرياضية جلبابًا أبيض قصيرًا، تحته سروال طويل من نفس اللون ترتفع يده اليمنى ممسكة بالمصحف ويهتف ويردد وراءه الطلبة.. القرآن دستورنا.. الرسول زعيمنا.. الموت فى سبيل الله أحلى أمانينا.. الله أكبر.. الله أكبر.. الله أكبر ولله الحمد.. ستوب.

(٤)

كلاكيت ...

المشهد الأول: لوحة بعرض الشاشة: العرض القادم - وغدًا تتحطم الأصنام..

المشهد الثان: تمثال رمسيس. تقترب الكاميرا من وجهه ببطء.

صوت : وغدًا تتحطم الأصنام.

المشهد الثالث: تمثال سعد زغلول . تقترب الكاميرا من وجهه ببطء.

صوت : وغدًا تتحطم الأصنام.

المشهد الرابع: لوحة بعرض الشاشة: النهاية .. ستوب...

البحث عن سبيل للحوار :

ونتساءل معًا: تحت أى بند من البنود يمكن أن نصنف الأحداث السابقة وكلها حقيقية وموثقة (ركوب الدابة فى جامعة أسيوط: مجلة المصور، قضاء الحاجة فى الخلاء في المنيا: منشور للجماعة الإسلامية، استبدال النشيد الوطنى وتحية العلم بالهتافات الدينية في سوهاج: جريدة الأهالى) وهل هو الاندفاع أم التطرف، أم الإرهاب، أم كل هذا مضافًا إليه غياب العقل والوعى معا؟

أى أسلوب يجدى يا ترى مع هؤلاء وأمثالهم، هل هو الجادل بالتى هى أحسن، أم المجادلة بالتى هى أسوأ؟ وما هو الأسوأ مما نسمعه عنهم ونراه منهم؟

هذه أسئلة لا تغنى عن محاولة استعراض أسباب المشكلة، وسبل الحل، وهى محاولة صعبة أمام تيار يمرح أفراده في مساحة واسعة تبدأ بالرفض وتنتهى بالخبال، وتمر بينهما على العنف لفظًا ويدًا وسيفًا ومدفعًا..

جذور المشكلة :

وبدأ بالأسباب : وهى متعددة ومتشابكة، وبعضها تاريخى وبعضها حديث غير أنًا نحاول وضع أيدينا على بعض الأسباب ونطرحها فى صورة تساؤلات...

- هل السبب هو غياب القضية الوطنية، بعد الحصول على الاستقلال، وانتكاس القضية القومية بالهزيمة، وابتعاد الخطر الخارجى بالمعاهدة، وهل نحن حقا على عكس الشعوب المتقدمة، لابد وأن نطمئن لقيادة "كاريزمية" أو نتجمع فى مواجهة عدو خارجى، أن نفعل بأهداف كبيرة. فإذا تضاءل ذلك كله فوجئنا بأننا عارون حتى من دفء الشعارات واندفعنا فى أحضان أول وعد بالدفء، حتى ولو كان وهما؟

- هل السبب كامن فى أننا لم ندفع ثمنا للحضارة وإنما انتقلت إلينا على يدالرواد فسهل علينا خلعها لأنها لم تكن إلا قشرة واهية، وخارجية، وأنه قد آن الأوان لدفع الثمن، ربما مضافًا إليه فوائد التأخير؟

• هل انسحقنا جميعا لهزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧، فتعاملنا مع العالم والحضارة بمنطق المهزوم، الذى ينسحق إلى داخله عند التحدى، ويفضل الارتداد خلفاً بدلاً من التقدم، عن إحساس عميق بالعجز، وثقة غائبة بالنفس.

• هل كنا ضحية تزييف التاريخ، حيث نقله إلينا الرواد مصفى من شوائب القهر والاستبداد والانحلال، حتى هيئ إلينا أننا فقدنا حلم الجنة واستبدلناه بحجم الواقع المتردى، وأننا فى هذا وذاك، لم نتخل عن طبيعتناا الشرقية، التى تميل إلى التجريد، فتجرد الواقع من كل مزية، والحضارة من كل فضيلة، والتاريخ من كل شائبة؟

• هل ترهلت عقولنا حتى عز عليها االتفكير وتفرقت أفكارنا حتى عز عليها التجديد، وترفعت طاقاتنا عن الإبداع وقدراتنا عن تصور النسبية فى الصواب، والخطأ، وأذهاننا على استيعاب مفهوم الفكرة والنقيض، فاسترحنا إلى أول طارق يعد بإلغاء كل ذلك، وإحالة كل أمر إلى أعلى. وعز علينا عجز القدرة فاستبدلناه بقدرة العاجزين؟

• هل هى الأزمات الاقتصادية التى نعانيها، والتي كانت تنبئ باليسار فإذا هو عاجز، بل إذا ببعض رموزه تتساقط كالثمار الناضجة فى ساحة التطرف، وتراهن على الحل فى الفردوس، وتعد من لا يملك كوخا يؤويه بقصر فى الجنة، ومن لا يجد عدلاً يحميه بالميزان العادل فى الآخرة، وتقرن بين تجمد الحركة وانسيال البركة؟

• هل هى مزايدات السياسة، حين أصبح هم قياداتها ذقنا تطول أو توبة تعلن أو حج تنقله وكالات الأنباء، بينما فى النفس ما فيها من طمع إلى أصوات أكثر ومن توسل إلى قلوب خافقة، ومن مخاطبة لعقول مغلقة، وليس مهما من يدفع الثمن،المهم أن يحصلوا هم على مقدم الأتعاب؟

• هل هو الرصاص الذى أصاب البعض فى الظاهر، وأصاب الجميع فى الواقع فجبن من جبن، وزايد من زايد، وبايع من بايع، وباع من باع؟

• هل هى القوى الكبرى التى لا تريد سلاما للمنطقة، ولا تنمية لشعوبها،

ويعنيها أن ننسحب من صراع القوى العالمية إلى الخلاف حول حديث الذبابة، ومن قيادة العالم الثالث إلى بحث أحوال العالم الآخر، ومن سباق الفضاء إلى سباق قضاء الحاجة فى الخلاء؟

• هل هو الإعلام، المغيب الوعى، المغيب للوعى، المعادى للتقدم، المعتدى علي التقدم، المساند لكل دعاوى الردة الحضارية، فى حنكة لا تليق إلا بالمحترفين؟

• هل هو بعض ماسبق، أم كل ما سبق، أم أن ما سبق لا يكفى للتفسير، وأن هناك أسبابًا أخرى تطرح أسئلة أخرى، وكيف يا ترى يتم توظيف الشئ ونقيضه لخدمة تيار الردة الحضارية، فتصبح هزيمة يونيو (حزيران) سببًا ثم يحدث النصر، فيضاف سبب جديد يتمثل فى أن النصر أتى على جناح الملائكة، واستجابة لصيحة الله أكبر، وانتصارًا لخطة (بدر)، وتأكيدا لفضل رمضان، وهكذا وبلا سابقة أعرفها، تتحالف الهزيمة والنصر على تعميق المأساة...

ولماذا ارتبط التطرف بالشباب :

لأننا اغتلنا أحلامهم فى مستقبل أفضل، واغتلنا أفكارهم بمناهج تعليمية متخلفة، واغتلنا ذاكرتهم بتزييف التاريخ، واغتلنا وعيهم حين علمناهم أن يروا الحقيقة من زاوية واحدة، واغتلنا أبصارهم حين حصرنا الألوان فى الأبيض والأسود، تماما كما اختزلها المتطرفون فى الجنة والنار، أما اللون الرمادى فقد محوناه من أذهانهم، وتخلفنا حتى عن المعتزلة الذين تحدثوا قبل ألف عام عن المنزلة بين المنزلتين، وليس لنا أن نندهش، لأننا الفعلة مع سبق الإصرار والترصد، وهى حقيقة مريرة بقدر ما هى صحيحة ...

وهل هناك حل؟

بالتأكيد، بيد أن هذا مجال حديث آخر ...

الفتاة المصرية وقضية الدين (*)

هذه محاضرة مزعجة، فكرت كثيرا أن اعتذر عنها، لولا ذلك الضعف الذى ينتابنى دائما أمام الحقيقة، أو على الاقل ما أعتقد أنه حق، ومبعث الإزعاج لا يكمن فى مضمون المحاضرة، فهى فى النهاية رأى، ووجه من وجوه الحقيقة، وهو رأى لا يحتاج إلى جهد كبير فى استنباطه، ولا إلى جهد كبير فى الرد عليه لأن الاختيار، واضح فى البداية بين سبيلين، لكن الإزعاج يأتى من طبيعة المناخ الفكرى السائد، وهو مناخ ينتج واقعا، ويفرض توقعا.

أما الواقع فهو ما يسود المناخ الفكرى والثقافى من أن الرأى الصحيح هو الرأى المريح، وأنه بقدر ما يكون الرأى مريحا بقدر ما يكون صحيحا، وبقدر ما يزعج بقدر ما يكون مرفوضا وخاطئ، وأما التوقع فهو أن ينتظر منك القراء أو السامعو، أن تترجم ما فى أذهانهم، وأن تعبر عن دواخلهم، وأن تنطق بما يرددون بينهم وبين أنفسهم دون اقتناع فى أغلب الأحيان، وإذا أراد الحاضرون نموذجا على ما أذكره، فدونهم أشهر كتاب الأعماد فى الصحف المصرية، وسوف يجد القارئ أن شعبية الكاتب تتناسب طرديا مع مدى تعبيره عن دواخل الأغلبية، بصرف النظر عن صحتها أو اعتقاده بأنها صحيحة، ولهذا تعود القراء أن يؤجلو قراءة عمود كاتبهم المحبوب أو مقاله إلى ما قبل النوم، حيث تبعث عليه، وتسرع به لأنها تطمئن القارئ إلى أنه على طريق الصواب، لأنه يقرأ فيها صوته الداخلى، بينما لو قرأ لمثلى بعض ما أكتبه، لقفز من فراشه وجافاه النوم، ولا نزعج كثيرا وأنا أداعب ذلك العزيز الذى توصد عليه النوافذ، ويمنع عنه الهواء النور، وأقصد به العقل، لأننى أستخدم أداة تعود كثير من القراء على تجاهلها وهى المنطق، ولأني أطرح عليه ما لم يتدرب على سماعه،و ناهيك عن محاورته، وأقصد الرأى الآخر...

والحقيقة أن الكاتب من الطراز الأول مريح للجميع، ومرتاح إلى قبول الجميع، بينما الكاتب أو المفكر من النوع الثانى مزعج للجميع ومنزعج من هجوم الجميع،

(*) محاضرة ألقيت بجمعية تضامن المرأة العربية باالقاهرة بتاريخ ٢٩/٨/١٩٨٧.

وعلى الرغم من أساه وهو يرى الشرخ واسعا بين رؤيته ورؤية المحيطين به، إلا أن عزاءه الوحيد، يتمثل فى طبيعة الفكر الإنسانى، لأنه لا يتطور إلا بأمثاله، ولا يتجدد إلا بظهور نظرائه، وبقدر ما يمتلك الشجاعة، ويمتلكها معه الآخرون، بقدر ما يكون تأثيره واضحا وربما واسعا وربما سريعا...

حسنا.. لتكن هذه المحاضرة نموذجا على ما أذكره، ومادام موضوع المحاضرة هو (الفتاة المصرية وقضية الدين)، فالمتوقع أن يلزم أصحاب الرأى المريح جانب التأكيد على أن رفعة شأن المرأة وحريتها، وكرامتها، وحقوقها، تتحقق جميعا من خلال الالتزام بقيم الدين، وقد يجد مثل هذا الكاتب منعطفا هنا، أو ثغرة هناك، فيضيف إلى المقولة السابقة تحرزا ذكيا فحواه (بشرط فهم الدين فهما صحيحا)، ولا بأس من استخدام لغتنا العربية بما تحمله من قدرة على خداع الألفاظ، وتطويع بل وأحيانا تلويع الكلمات لعكس المعنى وخلاف الحقيقة...

هنا يستريح الكاتب أو المحاضر ويستريح القارئ أو المستمع، وهنا يجد فى مواجهة أى قيد لفظا براقا أو مصطلحا جذابا، فإذا كان حجاب المرأة واجبا دينيا، فلا بأس من وصف المرأة بأنها (الدرة المكنونة)، (والجوهرة المصونة)، وعليها أن تظل مكنونة فى ثوب لا يحف ولا يشف ولا يكشف ولا يصف طالما أنها درة، ومطلوب منها أن تظل مصونة خلف النقاب أو الطرحة لأنها جوهرة، وإذا نظرنا إلى عملها على أنه حاجة وليس حقا، وطالبناها بلزوم المنزل إن كان زوجها قادرا وذا سعة، فلا بأس أن نلفت نظرها إلى أنها بذلك سوف تصبح (ملكة متوجة)، لأن البيت هو (مملكتها الصغيرة)، وياليها من حسنة الحظ لأنها سوف تصبح من (ربات الخدور) أو (ربات الحجال) وأستطيع أن استطرد فى عديد من الأمثلة كلها توحى بنفس المعنى، وتستهدف ذات القصد وهو تزييف الفعل باللفظ المعسول، والخداع عن الواقع بسلاح البلاغة، بيد أن للبلاغة مدى ولمعسول اللفظ حدودا تنتهى عندما يتطرق الأمر إلى أمور واضحة لا مجال للبس فيها مثل حظر (الولاية) على المرأة، أو رفض شهادتها فى الحدود أو القصاص أو اعتبار شهادتها فى غير ذلك مساوية لنصف شهادة الرجل، حيث يدور الرد حول أحد محورين، أولهما يفتح نافذة ضيقة

للحوار، حين يحدثك عن ضعف المرأة، وأنها مخلوق عاطفي، وأنه يصيبها من الآلام الشهرية ما يخفض مرتبتها أو قدراتها عن قدرات الرجل أو مرتبته، فاذا جادلت أحالوك إلى المحور الثاني للرد، وهو محور يغلق أمامك الأبواب والنوافذ، حيث تواجه بأنه تقدير الله، وحكمته، وحكمه، وهل تعلم أنت ما يعلم حتى تحاور في معلوم من الدين بالضرورة، وهل تملك أن ترد لله أمرا أو تأتي ما نهاك عنه؟ وهو محور ذو منهج ربما دعاك لإغلاق فمك بيديك حتي لا تندعنك عبارة، يساء فهمها، أو تصدر عنك إشارة يساء تأويلها، وسوف يتحدثون معك عن إقرار الإسلام للمرأة بالذمة المالية المستقلة وهي حقيقة ناصعة، وإيجابية لا شك فيها، وسوف يحدثونك عن حكمة أن ميراث المرأة نصف ميراث الرجل، وبحيث سوف يخطف لبك ويسعد فؤادك، فهو نصف محظوظ، لأن الإنفاق على المرأة مسئولية رجلها، وربما كان أكثر قيمة أو بركة من ضعف يضطر صاحبه إلى الإنفاق منه على مسئولياته وما أكثرها، وهكذا وهكذا، لا تنتقل من قول مريح إلا إلى قول آخر يسعدك أكثر ويريحك أكثر، ولا بأس من ختام تركن اليه وتهنأ، حين يقارن كاتبك المريح - المستريح- بين وضع المرأة في الجاهلية ووضعها في الإسلام، وسوف تجد في كثير مما يعرضه عليك، موثقا أحيانا بآيات الذكر المبين، وأحيانا أخرى بأقوال التابعين، وأحيانا بأقوال تابعي التابعين، وأحيانا بأقوال المحدثين، فرقا هائلا بين حال وحال، وقد يخطر على بالك فجأة أنه ما هكذا تكون المقارنة أو تجب، فمالنا نحن وما للمرأة في الجاهلية، وما أشد احتياجنا إلى مقارنة وضع المرأة في الإسلام بوضعها في إطار القيم الحضارية، بيد أنك تمسك لسانك، وتعقل جنانك، فأين الثرى من الثريا، أين قانون البشر وأحوال البغاة والخطاة، من قانون السماء ورحمة الله بالمرأة أو الفتاة، بيد أنك لن تستطيع مع كاتبك صبرا، وهو يحدثك عن تضييق الإسلام لمداخل الرق، وتوسعته لمخارجه، وسوف يفلت منك تعليق مضمونه أن منع الرق لم يحدث بتعاليم القرآن، ولا بأحكام العقيدة، بل حدث بتأثير الحضارة وحرمته مواثيق حقوق الإنسان، وسوف يجيبك كاتبك مبتسما بأن الإسلام في موقفه من الرق كان متقدما عن غيره من العقائد، وأنا شخصيا أرى أن هذا صحيح، وسوف يستكمل حديثه المنطقي الساحر،

بأن يؤكد لك أن الإسلام قد راعى ظروف العصر عندما نزل، وعندما كان مستحيلا أن يمنع الرق مرة واحدة وأنه لهذا ضيق باب الرق وأوسع باب العتق، حتى يتم الأمر بالتدريج، وحتى ينتهي إلى ما أنتهى اليه اليوم، ربما أغراك شيطانك بالتوقف أمام تلك العبارة العابرة، (مراعاة ظروف العصر)، وربما إغراك أكثر بإعادة ترديدها مشفوعة بتساؤل شيطاني، عن حكمة عدم مراعاة ظروف عصرنا الحاضر، خاصة ونحن نتحدث عن فروع الفروع، وقد تغيرت نظرتنا للأشياء وردود فعلنا أمام كثير من الظواهر أو المظاهر، فلا أحسب ولا تحسب أنت أيضا أن تعطر المرأة الأجنبية عنك أو المحرمة عليك، يثير في نفسك دوافع الرغبة وشيطان المضاجعة، بل أحسبك تراه كما راه محمودا كبديل لرائحة العرق في مناخنا الحار، ولا أحسب ولعلك لا تحسب أن المرأة التي تصل شعرها بجزء من الباروكة أو تغطيه لدواعي السرعة بباروكة كاملة ترتكب إثما أو تثير غريزة، ولا أحسب ولعلك لاتحسب أن تجميل الأسنان القبيحة إثم أو دعوة لخطيئة، ولا أحسب ولعلك لا تحسب أن تسوية المرأة لحاجبيها مداعاة لتفنة أو مقدمة لزنا، بيد أنك في هذا وفي غيره تصطدم بأن هذا كله محل منع وتحريم، وسوف تواجه بأحاديث نبوية موثقة لابد وأن تدفعك إلى أسئلة سوف تتداعى سؤالا وراء سؤال..

- هل ما سبق كله يدخل ضمن أصول العقيدة أو ضمن فروعها؟

وسوف تكون الإجابة أنها فروع...

- هل ورد شئ من هذا في القرآن الكريم؟

وسوف تكون الإجابة بالنفي فكل هذا سنة قولية، عدا التعطر إذا أوردنا ضمن الزينة وهو اجتهاد يقابله اجتهاد آخر بأنه منع لضرر الرائحة الكريهة..

- ألم يفت كثير من الفقهاء بأن سنة الرسول في الزى والعلاج ملزمة لعصره وليست ملزمة لما يليه من العصور؟

والإجابة بالإيجاب.

- ألا يجوز أن نحمل أقوال الرسول في هذه الأمور على نفس المحمل، وأن

نقيسها بنفس المقياس خاصة وأن شيئا منها فى عصرنا لا يثير فتنة ولا يحرك شهوة ولا يشغل فى نفوسنا أى إحساس بالاستنكار أو الفزع أو الإثم أو الخطأ أو الخطيئة؟

وهنا لابد أن أنبهك أيها المستمع إلى أنك قد خرجت على كاتبك المريح، وودعت إلى غيررجعة منهجه المستريح وانتقلت علي حين غرة إلى موقع المزعجين، وفزعت فأغفزعت، وانزعجت فأعجت، ولأنى مثلك مفزع مزعج، يطيب لى أن أحاورك، طالما أن الساحة قد أخليت للمنطق، والمساحة قد اتسعت لأعمال العقل..

وأبدأ فأقول، إن الاسئلة التي راودتك خطيرة. والإجابات التى أوردت أخطر ومثلى يقدر حسن نواياك، ورغبتك الجارفة فى أن لا يصطدم فى عقلك العزيزان (الإسلام والعصر)، وأنا مثلك تماما، تزرقنى نفس الرغبة، غير أنى أعيد ترتيب المسائل على نحو مختلف، وأرى أن المشكلة كلها تكمن فى نقطة البدء التى تحكم منهج التفكير، وهى التفرقة بين ما هو عام وما هو خاص...

إن قضية المرأة، وحقوقها قضية عامة، وأى قضية عامة تقف على مفترق طريقين، ولك فى البداية أن تختار بينهما، أما الطريق الأول فهو الاحتكام إلى ما يسود المجتمع حاليا، وهو مجتمع مدنى تحكمه القوانين المدنية، ويسوده الدستور والقانون والمواثيق الدولية وعلى رأسها إعلان حقوق الإنسان.. هذا طريق قائم وواقع سائد، أما الطريق الثانى فهو الطريق الذى ينتصر له أنصار الدولة الدينية، وهوواقع يستهدفه هؤلاء الأنصار، ويرفضون من خلاله واقع المجتمع السائد، وإطاره المدني المثل فى الدستور والقانون وحقوق الإنسان، ويعبرون عن هذا الرفض بالاحتكام إلى بديل آخر وهو القرآن والسنة ومصادر الفقه الأخرى مثل الإجماع والقياس وغيرهما، فإذا اخترت البديل الأول وهو ما أختاره وأدعو إلى اختياره والإصرار عليه، فإياك أن تتصور أن ذلك يعنى رفض البديل الثانى، وإنما يعنى تأجيله إلى مرحلة لاحقة وفى إطار أضيق وهوإطار الخصوصية، حيث تصبح بعد اختيارك الأول امام اختيار خاص بك، يثيبك الله عليه أو يعقابك، وتقبل منه ما تقبل، وتفعل من خلاله ماتفعل، وحسابك على الله، أما الاختيار الثانى أو التالى فهو أن تحدد موقفك الشخصى، لا موقف المجتمع، من قواعد الدين ومثله وقيمه، وهنا تتعدد بك السبل، فقد تقبل هذه

القواعد جميعا، وتتبعها جميعا، وتجمع بين دينك ودنياك، وحياتك الدنيا وأخرتك، وهذا حقك واختيارك، وقد تقبل الأصول وتجتهد فى الفروع وحسابك على الله بقدر اجتهادك وبقدر صحة هذا الاجتهاد، وقد تقبل ولا تفعل، وقد تفعل ولا تقبل، وقد لا تفعل ولاتقبل، وهذا كله اختيار من اختيارات، وسبيل من سبل، وهو فى النهاية موقف خاص بك إلى أقصى حد، واختيار شخصى لك بلا شك، ومنهج فردى لا يفرض موقفا على أحد، ولا تفرض عليه وصاية من أحد...

ومادمنا قد وصلنا إلى هذه النقطة، فإن المحاضرة بأكملها تصل إلى طريق مسدود، لأنى أدعوك إلى القبول بمنهج للتفكير، ولا أدعوك إلى اختيار أسلوب فى التعبير أو الحياة أو السلوك، وإذا وافقت معى على المنهج الذى توصلت اليه، فإن عليك أن توقفنى إن استطردت فى شرح تصورى أو إعلان اجتهادى بشأن القضايا التفصيلية، لأننى مسلم معك بأنها خصوصي، وأنها اختيار شخصى، وأنها تلزمنى ولاتلزمك، وأنه مادام حسابى على خالقى فيما أجتهد فيه، وأسلكه، فما حاجتى إلى فرضه عليك ولو بالسماع، وما حاجتك ولك اجتهادك واختيارك، وعليك وحدك تحمل نتائج هذا الاختيار، ولعلك ترى معى ما يؤكد لك مقولتى فى بدء الحديث، من أنها محاضرة مزعجة بالفعل، لأنها لا تنتهى بما توقعت منى، فلا شك أنك انتظرت منى رأيا فى الحجاب، أو النقاب، أو حق المرأة فى العمل، أو نصيبها من الميراث، أو تهذيبها بالضرب غير المبرح، أو عدم قبول شهادتها، أو عدم قبول ولايتها، ولعلك تضرب كفا بكف وأنا أحيلك إلى الدستور والقانون وميثاق حقوق الإنسان، ولعلك إن تمعنت قليلا فسوف تشعر براحة كبرى، حين تتبع منهجى فتهرب ممن يفرضون عليك ما لم يفرض بعد، وما لا أعتقد أن أحدا يملك فرضه غير ضمير الشخص نفسه، وغير عقيدته بينه وبين نفسه، وبينه وبين خالقه، ولوسف أكرر دائما على مسامعك ولا أمل من التكرار، أن أقبل بالدستور والقانون وحقوق الإنسان فقط فيما يتعلق بعلاقتك بالمجتمع، وحسابك فى هذا على المجتمع، وبالدستور والقانون، أما إيمانك وتدينك، وطاعتك لله وتعبدك، وقبولك لأوامر الله ونواهيه، فحسابك فى ذلك على الله، ورجاؤنا ألا تلح على أذهاننا أو آذاننا فى هذا كثيرا أو

قليلا، فنحن نقرأ ونبحث، ونفحص ونمحص، ونختار فى النهاية ما نختار.

يبقى فى النهاية تعليق أخير ربما يبعث على الابتسام، فقد لاحظت وأنا أكتب، أننى أوجه حديثى إلى الرجل وليس إلى المرأة، رغم أن الندوة فى جمعية تضامن المرأة، ورغم أن المتوقع هو أن تكون الحاضرات أغلبية وصدقونى أنه خطأ غير مقصود، ربما كان سببه خوفى من هروب المنطق وتلعثم البيان، وما أكثر ما حدث ذلك أمام امرأة واحدة، فما بالكن بجمع غفير أثير...

حوار هادئ حول سياسات الإعلام (١)

هذا حوار هادئ، وسر هدوئه أنني أدرك دائما أن هناك فرقا كبيرا بين الناقد وبين صاحب القرار، فالأول يده في الماء، بينما الثاني مطالب بأن يكون ممثلا لكل الأفكار، معبرا عن كل وجهات النظر، وأتذكر أنني كنت أدرس للطلاب أن هناك فرقا بين التخطيط في المدي الطويل والتخطيط في المدي القصير،حيث كل شيء متغير يعبر عن الفرق بين موقف الناقد وموقف المسئول، فالناقد مثل المخطط في المدي الطويل، يقترح كما يشاء، وينتقد كما يشاء، بينما المسئول مثل المخطط في المدي القصير، تحكمه ثوابت كثيرة، وتحدد توجهاته اعتبارات ومحددات متعددة، وأحيانا يريد ولا يستطيع، ويود ولا يملك، ليس عن ضعف منه أو عدم قدرة، ولكن مراعاة لاعتبارات كثيرة وعوامل شتي، يراها وقد لا نراها، ويدركها وقد لا ندركها..

كل هذا واضح لدي، والمقدمة السابقة الطويلة مقصودة حتي يزول أي لبس، وأضيف أيضا أنني أرفض قول القائلين، وما أكثرهم، إن الإعلام ليست له سياسة محددة، فالثابت لدي أن له سياسة، وأن له توجهات، وأن بعض ما أتصور أنه خطأ، إنما هو سياسة لها وعليها، وقد يكون موقفي منها أنني أري فقط جانب الخطأ ويغيب عني جانب الصواب..

حسنا، لتكن نقطة البدء حول أخطر أجهزة الإعلام وأكثرها تأثيرا وهو التليفزيون ولنناقش موقفه من أخطر القضايا التي تشغل الرأي العام منذ سنوات، وأحسب أنها ستشغله لسنوات طويلة قادمة..

هناك التطرف الديني، وهناك الإرهاب الديني، وهناك قضية شركات توظيف الأموال، وهناك قضية الفتنة الطائفية، وهناك قبل ذلك وبعده تلك القضايا (اللغمية)، التي يتصور البعض أنها ستنفجر فيمن يحاول الإقدام عليها بالحوار، وهي قضايا مرتبطة بالقضايا السابقة، وعلي رأسها قضية الاختيار بين الدولة المدنية والدولة الدينية، وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية.

---

(١) صدر هذا المقال بجريدة مايو في ٧ / ٥ / ١٩٩٠.

قبل كل شيء نتفق حول مبادئ أساسية تطرحها إجابات بعض الأسئلة المباشرة. هل هناك قضية تستحيل مناقشتها، وهل هناك إدعاء يستحيل الرد عليه، أو حتي يصعب الرد عليه؟

والإجابة في تقديري بالنفي..

وننتقل إلي السؤال الثاني..

هل الأجدي في مواجهة أية قضية من قضايانا أن نهملها رغم أنها مطروحة علي الرأي العام وبسخونة بالغة، أم أن نرد عليها ونناقشها ونوضح للرأي العام ما يخفي من جوانبها.. والإجابة في تقديري أن إهمال القضايا الساخنة يزيدها اشتعالا، ويضع النظام في موقف صعب، حيث يبدو علي عكس الحقيقة طرفا أضعف في الحوار، لأنه يهمله، ويهرب منه، ويتحاشي إثارته، وإذا سلمنا بأنه لا توجد قضية ليس لها رد، فإن إجابة السؤال الثاني تكون محسومة لصالح الحوار.. ولنأخذ مثالا بالقضية الأولي وهي قضية التطرف السياسي الديني، ونسأل أنفسنا سؤالا محددا..

كيف عالجها جهاز التليفزيون؟

لقد تم علاجها في تقديري انطلاقا من فلسفة محددة، وهي أن هؤلاء المتطرفين قد انساقوا وراء التطرف، لأن أحدا لم يأخذ بأيديهم إلي صحيح الدين، وسليم تفسيره، ولهذا فلابد أن يتوجه التليفزيون إلي تصحيح ذلك مستعينا بعلماء الدين، أصحاب الفهم الصحيح المعتدل، وضمنها يتم طرح آراء، وأفكار المتطرفين، والرد عليها بواسطة العلماء المتخصصين مع التوسع في مساحة البرامج الدينية تدريجيا، لتحقيق هدفين، أولهما تأكيد أن الدولة تقوم بمسئوليتها في حماية العقيدة والدفاع عنها، وثانيها خلق خط دفاعي من المفاهيم الصحيحة والمعتدلة للدين، يتم من خلاله التصدي للتطرف ومواجهته وحصره في أضيق نطاق.

أظن مما سبق هو المحور الأساسي في فلسفة التليفزيون الإعلامية لمواجهة ظاهرة التطرف، وتبدو هذه المواجهة في ظاهرها شديدة المنطقية، حيث العلاقة وثيقة جدا بين الأسباب وأهمها سوء الفهم للدين وبين الأساليب وأهمها تصحيح هذا الفهم

بواسطة العلماء، والمفروض منطقيا أن تكون النتائج علي نفس المستوي بمعني أن ينحصر التطرف، تضيق رقعته ويتضاءل أنصاره.. فهل هذا ما حدث فعلا؟ أم أن النتائج لم تكن علي مستوي المقدمات؟

والحصاد لم يتناسب مع التصورات، والواقع الفعلي يشير إلي نتائج معاكسة، وحصاد مختلف بعد تجربة استمرت نحو عشرين عاما..

الشيء بالشيء يذكر، فقد كنت في زيارة لدولة تونس الشقيقة، وتصادف أن طرحت أمامي قضية التطرف، في حضور بعض المسئولين، وتم عرضها بنفس المنطق السابق علي أنها قضية سوء فهم للدين، وتطوع البعض باقتراح نفس الحل، وهو المواجهة الدينية الواسعة من خلال التليفزيون. وكنت الوحيد المعارض، ولعلهم اقتنعوا برأيي بعد أن ذكرت لهم أنني لا أتحدث من فراغ، وأنني أنطلق في رأيي من حصاد تجربة استمرت زمنا ليس بقصير في بلادي، ولا بأس من إعادة طرح وجهة نظري كما عبرت عنها في القطر الشقيق..

إن أول خطأ في المنطق السابق، الذي يبدو متماسكا، أنه ينطلق من تبسيط مخل للمشكلة، ويعرض سببا محتملا ويهمل أسبابا أقوي بكثير، ويحصر المشكلة في إطار سوء فهم الدين، وهو ما ليس صحيحا بحال، فالمشكلة سياسية أساسا، ولها أسباب متعددة، اقتصادية واجتماعية ووطنية وثقافية وسكانية وتعليمية وإعلامية، ولكنها في النهاية احتجاج سياسي يلبس ثوبا دينيا، ولو نزعنا عنه هذا الثوب، لبقي الاحتجاج مادام أن أحدا لم يناقش أسبابه ويتصدي لها بالعلاج والحل، ولو رددنا علي رأي ديني لهم فسوف تخرج علينا عشرات الآراء، ولو فندنا حجج فريق منهم فسوف تتوالد عشرات الفرق..

هذا هو الخطأ الأول في أسلوب العلاج السابق، والمتمثل في التبسيط الشديد والمخل لأسباب المشكلة، والتصدي لأعراض المرض وليس لسبب المرض ذاته..

ثم ننتقل خطوة أخري في تحليل أخطاء الأسلوب السابق، ونركز في هذا علي خطأين أولهما أن بعض الوجوه التي قدمها التليفزيون لمواجهة هذه المشكلة بدت

وكأنها تقدم صياغة دينية لأفكار سياسية وحكومية، ولست هنا في مجال التشكيك في صدق قول هؤلاء، فيما عرضوه من آراء، أو إقناعهم الكامل بما أورده من حجج وأسانيد، فالحقيقة أن هذا لم يخطر لي علي بال، كما أنني أحمل لهم كل التقدير، لكني أتحدث عن انطباع سائد يفقد الحجة قوتها، والقول مصداقيته، وهو انطباع عبر عنه أحد رموز التيار السياسي الإسلامي، وهو الأستاذ فهمي هويدي، الكاتب في الأهرام في ندوة جريدة الأهالي عن الوحدة الوطنية، حيث ذكر ما نصه، أن البرامج الدينية في التليفزيون يتم إعدادها بواسطة أجهزة وزارة الداخلية، وذكر اسم جهاز معين بالتحديد، ولست أدري من أين استقي معلوماته، وهل هي صحيحة أم لا، لكنني أتجاوز القول إلي دالاته الانطباعية، ولعل هذا ما دعي العلماء الأفاضل، الشعراوي والغزالي والنجار، في اجتماعهم الشهير بالأزهر إلي تكرار عبارة واحدة، وهي أنهم ليسوا علماء شرطة ولا علماء سلطة، ولو لم يرصدوا شيوع هذا القول في سرائر العامة وضمائرهم ما أشاعوه وهم ينفون عن أنفسهم هذه المظنة ولعل هذا الأمر المتعلق بالأداء يشكل سببا واضحا لفشل الأسلوب المشار إليه في تحقيق نتائجه وخطأ من أخطائه الواضحة.

ويبقي الخطأ الثاني، وهو المتمثل في أن هذا السلاح، وهو سلاح المواجهة الدينية ذو حدين أحدهما لك والآخر عليك. أما الذي لك فهو القول الذي يتفق معك، وأما الذي عليك فهو الخروج علي النص، وأمثلة ذلك شتي، منها مثلا ما تكررت الشكوي منه من هجوم أحد العلماء علي عقائد الأخوة الأقباط تحت مظلة تفسير آيات بعينها، ومنها قول لآخر، أحتفظ به مسجلا لدي، حيث ذكر في إحدي ندوات الرأي أن من ينادي بالعلمانية، مرتد يباح دمه. وما أظن صاحب هذا القول رغم علمه، يعلم شيئا من العلمانية يتجاوز ما يتناقله صبية الجماعات.

وإذا كانت الفلسفة الإعلامية السابقة، كما هو واضح من تحليلنا خاطئة في تصورها للأسباب، وفي أسلوبها في العرض، وأحيانا في الأداء، فما هو البديل وهل الانتقادات السابقة هي كل ما يوجه إلي هذه الفلسفة من انتقادات؟ أم أن هناك أوجه نقد أخري..

طال الحديث، وأعتقد أن القارئ يتساءل، ومعه حق.. إذا كان الحوار (الديني - الديني) لا يعجبك بصورته الحالية.. وإذا كانت المسلسلات والتمثيليات الدينية بصورتها الحالية تؤدي للتطرف كما ذكرت.. فما هو نموذج المواجهة الإعلامية (التليفزيونية) لظاهرة التطرف التي تحاورت حولها؟ وهل تستبعد منهج تصحيح المفاهيم الدينية من المواجهة؟ والإجابة بسيطة وحتي تكون واضحة فلا مانع من أن نستخدم مثالا توضيحيا لما نقصده بالمنهج البديل.. سيكون المثال هو أحداث (عين شمس) والتي شغلت الرأي العام المصري زمنا، ونوجز هذه الأحداث في سيطرة المتطرفين علي هذه المنطقة لفترة وارتكابهم لعديد من المخالفات، بدأت بتطبيق قوانين خاصة بهم، وانتهت بالاعتداء علي أفراد الشعب وعلي رجال الشرطة، والذي قام بهذا كله هم من يسمون أنفسهم بالجماعات الإسلامية..

ولنقارن ما هو قائم بما سأقترحه..

وفقا لما هو قائم، بل وما حدث بالفعل، توجهت البرامج الدينية، وهي متعددة إلي ترديد ما سبق أن ذكرته مرارا في مواجهة كل الحوادث الإرهابية وهو بيان رأي الدين في قضية تغيير المنكر باليد، والتأكيد علي أن تغيير المنكر، إن كان هناك منكرا، لابد أن يتم من خلال ولاة الأمور، وليس بواسطة جماعة أو أفراد.. بث التليفزيون الرسالة السابقة، وتكررت نفس الفتوي، من نفس الوجوه، وانتهي الأمر وبقيت التساؤلات.. هل تم حل المشكلة؟ بل هل تم عرض أسبابها الحقيقية؟..

هل ترتبت علي هذه الرسالة أية آثار إيجابية، أدت أو يمكنها أن تؤدي إلي تحجيم الإرهاب أو إلي تضييق ساحته؟..

أخشي أن تكون الإجابات علي الأسئلة السابقة جميعا بالنفي، وأتصور أن نقطة البدء الصحيحة في مواجهة ما حدث تكون بالتوقف طويلا أمام تحليل أسباب الظاهرة، وأن يشترك المشاهدون في هذا الحوار والتحليل..

إن التطرف في عين شمس لا يمكن فصله عن المناخ العام للتطرف في مصر كلها ولاعن أسبابه، وأخطر الأسباب تلك الهجرة الداخلية من الريف إلي المدن والتي

تقيم حزاما سكانيا متخلف الخدمات والمستوي الاقتصادي حول أطراف المدينة والتي تؤدي إلي ما يمكن تسميته بترييف المدن (والمصطلح للدكتور جمال حمدان) حيث تنتقل القيم الريفية ومنها القيم الدينية غير الواعية إلي هذه المناطق، ثم تضاف إليها الأسباب الاقتصادية المعروفة من بطالة وارتفاع أسعار وتفاوتات طبقية مع غياب شبه كامل لكل ما يشغل الشباب في هذه المناطق ثقافيا وفكريا، مع الغياب الأكبر، والمفاجئ للقضايا الوطنية الكبري التي كانت تجمع المصريين حول هدف واحد، والتي عرفناها خلال أربعة عقود من الكفاح للاستقلال، وعقدين بعدها لرفع الشعارات القومية والحرب ضد العدو الإسرائيلي المجاور..

ههذ هي الأسباب الحقيقية لظاهرة التطرف في عين شمس، وهي أسباب كانت تبحث عن إطار ملائم للتعبير عن الاحتجاج، ووجدته متاحا بفضل المغاوير ممن ركبوا موجة المد الديني وطوعود لخدمة أهدافهم السياسية..

والآن تصوروا معي برنامجا لمدة ساعة يحضره رئيس الحي وخبير سكاني، وخبير بوزارة الشباب ومحلل سياسي، وخبير أمني وعالم اجتماع ومعهم رجل دين مسيّس أو رجل سياسة له علم واسع بأمور الدين، وتصوروا أن الإعداد للبرنامج يشمل إحصاءات متعددة عن عدد السكان، وكثافتهم ومعدلات هجرتهم. ومستوي دخولهم وتركيبهم العمري وعدد الأنشطة الثقافية والرياضية بالمنطقة ونسبتها لعدد السكان إضافة إلي المعلومات الدقيقة عن المرتكبين للحوادث الإجرامية، من حيث العمر والمهنة والمستوي الاقتصادي والتعليمي والوضع الأسري مع انتقال الكاميرا خلال الحوار لعرض واقع منطقة الأحداث..

مثل هذا البرنامج فيه مجال لتصحيح المفاهيم الدينية، لكن ضمن الإطار العام الأشمل.. هذه واحدة، الثانية أن هذا البرنامج سوف ينقل القضية إلي مستواها الحقيق، بحيث لا تتحول كما هو حادث الآن، إلي خلاف بين الجماعات والنظام علي فهم الدين الصحيح، وبحيث يتم نقلها للناس كما هي بالفعل - كقضية اقتصادية واجتماعية - ذات أبعاد متعددة والتحرز الوحيد الواجب هو عدم الخلط بين أسباب الظاهرة والخروج علي الشرعية. فهذا لايبرر ذاك والذي يسرق لديه أسبابه لكنها لا

تبرر أبدا جريمة السرقة، ومن هنا فإن وجود المسئول الأمني ضرورة لعرض الجانب الإجرامي للظاهرة وهو الأمر الذي يؤدي إلي استنكار حقيقي لسلوكيات المتطرفين..

ويبقي ما هو أهم..

إن عرض القضية بالصورة التي اقترحها يحول تأثير الجماعات من مستوي الخطر إلي المستوي الخطأ، والفرق كبير في أن استمرار التعامل مع الظاهرة دينيا يهدد بخطر فادح، حيث ينضم إليهم الأنصار تحت مظلة أو مظنة فهم معين لبعض القضايا الدينية الخلافية، وليس خافيا علينا أن دعاواهم تجد من بعض المشاهير من يبررها ويزايد عليها، أما عرض الظاهرة في إطار مسبباتها الحقيقة، فإنه يعزل عنها كثيرا من القطاعات والأفراد، حيث يكتشفون أن الشعارات الدينية ليست أكثر من مجرد غطاء خادع، كما أن أحدا لا يستهويه أن يصبح موقع المجرم ولو من غير وعي، والأهم من هذا كله أن حوارا كهذا يدور في ساحة الحوار المدني، ولا ينتقل بالمحاورين إلي ساحة المتطرفين حيث الفقه هو السند، وحيث الرأي الديني هو المصدر الوحيد للخلاف، وحيث الغياب الكامل لشرعية النظام المستمدة من الدستور والقانون، وحيث الديمقراطية التي تتنوع فيها الآراء، والاجتهادات والمصادر، وبقيت أهم النقط وقد أرجأتها للنهاية حيث يمكن من خلال مثل هذه البرامج أن نضع أيدينا علي حلول حقيقية للمشاكل، حيث ينتبه المسئولون إلي خطورة المشكلات وأهمية وضع حلول لها..

تري هل تجاوزت أو حلمت أو طار بي الخيال قافزا فوق الواقع ومنطلقا بعيدا عنه، لا هذا ولا ذاك، غاية ما في الأمر، أنه من الصعب بعد ممارسة استمرت أكثر من عشرين سنة أن تتخلي السياسة الإعلامية عن فلسفة دامت طوال هذه السنين وأحسب أنها تحتاج إلي مراجعة، بل أحسب أن استمرارها يهدد بكارثة حقيقية، وما ذكرته عن التطرف ينطبق علي الإرهاب وينطبق علي الفتنة الطائفية، بل وينطبق علي الحوار حول الدولة الدينية والشريعة، لكن هذا مجال حديث آخر، آمل ألا أضطر للخوض فيه بعد زمن يقصر أو يطول..

لا بأس أن أصارح في نهاية هذه الحلقة من حديثنا المتصل، بأنه لابد أن أعذر المسئولين عن الإعلام، فقد تخيلت موقفي لو كنت مسئولا منذ عشرين عاما وعرضت علي الفلسفة الإعلامية السابقة، بمنطقها المحكم، وإطارها المتماسك.

أصارح القارئ القول..

كنت قبلتها دون تردد، وساندتها بغير شك ولو ادعيت غير هذا لكنت كاذبا بيد أنني في الجانب المقابل لو كنت مسئولا الآن لراجعتها بغير تردد، استبدلتها أيضا بدون شك، ولقد ناقشنا جوهر هذه السياسة وافترضنا بديلا يقبل النقاش، ويحتمل التصويب، وفاتنا خلال هذا الحوار أن نتعرض لما هو أخطر وهو تداعيات السياسة الإعلامية الحالية، التي لم تقتصر من خلال المنطق الذي أشرنا إليه علي البرامج التي تواجه الأفكار المتطرفة مثل برنامج ندوة الرأي مثلا، بل امتدت إلي ما هو أخطر وهو زيادة مساحة البرامج الدينية باستمرار واطراد وهو أمر يتناسق مع السياسة المشار إليها فمادامت القضية في نظر الدولة قضية دينية، والمواجهة دينية فلابأس من أن تلبس الدولة عمامة كبيرة تضيف إليها ارتفاعا جديدا كل حين.

شجاعة فى غير محلها(*)

هذا قاض شجاع(١)، يهوى أن يضحى بمنصبه دفاعا عما يعتقد أنه الحق، وللناس فيما يعشقون مذاهب،وقد نقدناه فى مقال سابق منذ عام ونصف عنوانه (إنها حقًا استقالة غريبة) حين وصف البعض يمين القضاء الذى أقسمه بأنه يمين زائف فى حيثيات حكم، ونقدنا البعض بحجة أننا نتعرض للقضاء، متجاهلين أننا تعرضنا لما نشر على الملأ وملأ وجداننا عجبا ودهشة، ولعل الناقدين اليوم يجدون لنا عذرا، ونحن نعرض لظاهرة ما نظن أن لها سابقة فى تاريخ القضاء المصرى، ومالا نتمنى أن تكون لها لاحقة، فقد نشر سيادة القاضى، الذى تحدثنا عنه سابقًا، مقالا فى جريدة الأحرار، توجه باسمه مسبوقا بلقب المستشار، وزانه بصورته، وعنوانه (عبود الزمر... منطلقا من الإسلام نناديك)، وهو مقال مشبوب العاطفة، مثقل بالشجن، موجزه أنه - أى عبود - أشرف الشرفاء، وحامل اللواء، وأنه - أى المستشار - معه قلبا وقالبا، وقد يرى بعض المفكرين والسياسيين أن عبود مجرم وقد يراه البعض منهم بريئا، لكن ما يراه القاضى يختلف باليقين فالفيصل لديه بين الإجرام والبراءة ليس خيطا رفيعا، بل سدا منيعا هو حكم القضاء النهائى الثابت، فالحكم عنوان الحقيقة، وإذا كان أحد القضاة يرى فى عبود المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة مرتين، بريئًا، بل وبطلا يستحق منه المساندة والتأييد، وقائدا يستحق أن يقف الجميع - ومنهم القاضى ومن معه - وراءه، وأن يدعو للثبات والإيقان بالنصر، فتلك لعمرى - كما يقولون - قاصمة الظهر، لا يغنى عن السيد المستشار عبارة بثها بين السطور، ذكر فيها (أن حكم القضاء واجب الاحترام لكن أسلوب التنفيذ منهجه واجب عدم الالتزام بل الصد والانتقام)، فنحن نرى، وسوف يرى القارئ معنا، أن السيد المستشار لم يحترم أحكام القضاء، ودليلنا عبارات المقال نفسها، فالزمر فى تقدير المستشار (أخ مسلم فى الله - رجل مناضل فى الإسلام - سيف مصلت على رقاب أعداء الله من طواغيت البشر)، وهو يستحق من سيادة

(*) أرسل هذا المقال للأهرام ولم ينشر.

(١) المقصود هو المستشار محمود عبدالحميد غراب.

المستشار أن يناجيه قائلا (إننا معك فى ما يجيش صدرك، ويعتمل فى قلبك، ويثور فى ذهنك، نحس بإحساسك، نكتوى بنارك، نشعر بعذابك نسمع أنينك وأنات فؤادك، ورغم السلطة وما فيها من بهر نوجه إليك هذا النداء)، وهكذا أصبح الرجل المدان فى التدبير لقتل الرئيس السابق وغيره فى حادث المنصة، والمدان بعدها فى قتل (طواغيت البشر) من ضباط وجنود الشرطة الأبرياء فى أسيوط صباح العيد، فارسًا مغوراً، يكتوى بنار عذابه المستشار، وما باله لا يوصف بذلك، ولا يكوى كذلك، وهو بنص ألفاظ المقال (متبع وليس مبتدعًا، مجاهد فى سبيل الله، آمر بالمعروف ناه عن المنكر، مناصح للأمير والقائد والخارجين والمارقين) ومادام السيد المستشار يراه كذلك فلا بأس من أن يناجيه نجوى تنفطر لها القلوب وتذوب فيها حشاشة الصدر حتى أن الكلمات تكاد ترتعش والعبارات توشك أن تشى بالدمع الهتون وهو يشبهه بالرسول، ويبشر بالانتصار على السلطان الحاكم، واقرأوا معى (أنت على الدرب تماما «واللهيا عم لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى يسارى على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه» لست آلة صماء، ولا ترسا فى جهاز السقوط مثلهم (؟) ولكنك قائم بذاتك، ولست رمزا لعائلتك أو قريتك أو محافظتك فحسب، بل للإسلام والجهاد، والصبر والثبات وستكون الشريعة الإسلامية بك وبأمثالك (؟) - يوما فى جميع أرجاء مصر شاهدة على قوة إيمانك تطبق وتنفذ رغما عن السلطان الحاكم) وهكذا يصبح العنف شرفا والقتل جهادا، والتدمير ثباتا على يد من لا يرون فى الإسلام السمح إلا سيوفا مشهورة وقبورا محفورة، وأكفانا منشورة، ولا يترك سيادة المستشار لنا فسحة من حسن الظن بما يقول، أو سوء الظن بمن أدين، فيخاطبه بنص صريح فى نهاية المقال قائلا (ثق أنه على أيدى أمثالك من الشرفاء ستنتهى بإذن الله مذابح الشريعة التى نصبها أعداء الله)...

يا سبحان الله، المدانون بأحكام القضاء فى نظر المستشار شرفاء، والحكام أعداء الله، ومذابح الشريعة تملأ الأرجاء، والحل فى يد عبود ورفاقه، فهو به جدير، فمن يمناه انطلقت القنابل، ومن يسراه انهمر الرصاص، ومن ذهنه خططت المذابح،،

وعلى يده سقط الأبرياء، وليس مهما لدى سيادة المستشار أن القضاء أدانه، وأن حكما قاطعا صدر عليه، فالرجل رجل ثورة، ومقاله أو بيانه - لا فرق - يدعو لما هو أكثر من تأييد عبود، أنه يدعو لي (الزلزال)، لا أقل ولا أكثر حين يقول (ولكن على الوجه الآخر تمتلئ نفوسنا بحقد يغلي، ونفس تمور، وزلزال عاصف أسود ضد تلك السلطة الشاذة النادرة التي غبرت السماء، وأنزلت البلاء وعممت الفساد).

والله خير حافظا:

الله خير حافظًا ممن يأتمنهم المجتمع على أقدس أقداسه وهو محراب العدل، فيهينون أحكام القضاء، وينعتون المجرمين بالشرفاء ويمجدون قتل الأبرياء، ويتنادون بالثورة دون مواربة أو خفاء، وحسبي ما عرضت من فقرات في المقال، ففيها ما يكفيها، وفيها أيضا ما يكفيني ويكفي القارئ ويغنيه عن إيضاح، وهي في مجملها إشارة خطرة لتجاوز خطر، في قطاع خطير له كل يالاحترام والمهابة وماكان أغنانا عن الخوض في هذا الزمر، تقديرا وعرفانا وإجلالا لولا ان البعض يهوى المغامرة ويستمرئ الاندفاع ويلجئنا إلى الدفاع ليس عن أنفسنا فقد وهبناها للوطن منذ زمن ولكن عن محراب جليل، واجب سدنته أن ينفذوا يالقانون لا أن يضعوا أنفسهم تحت طائلة عقابه.

قضية للمناقشة(١)

الدكتور محمد عمارة أحد رموز الكفر السياسي الإسلامي المستقلين وهو رجل متفتح الفكر، بدأ حياته ماركسيا في كلية دار العلوم،،ثم انتهي إلي ساحة الفكر السياسي الإسلامي، وأسهم في إضافة العديد من الكتب الإسلامية إلي المكتبة العربية، وآخر مرة التقيت فيها به، كانت في إحدي الندات وكنا علي طرفي نقيض، وهو أمر لا غضاضة فيه، مادام أن كل طرف يدلي برأيه، ويسانده بالحجة، ويناقشه بالمنطق ولم أكن أعرف أن الدكتور عمارة قد أصبح رئيسا لجامعة المنصورة، وقد قرأت إشارة إلي ذلك في إحدي الصحف، وظننت وقتها أنه رئيس لأحد فروع الجامعة الأزهرية لكن ما ارتبط اسمه في ذهني بالفقه والشريعة، إلي أن علمت أخيرا أنه رئيس الجامعة المدنية، التي تشمل عددا من الكليات النظرية والعملية..

الدكتور عمارة لم يضيع وقتا ولم يفصل كثيرا بين رؤيته الفكرية وإدارته لصرح تعليمي له أعرافه في العالم كله، فأصدر قرارا بتدريس مادة الثقافة الإسلامية في جميع الكليات النظرية والعملية، وشكل لجنة لدراسة الموضوع (بعد إصداره للقرار) وأوصي بأن تستعين في دراستها براء وخبرات الدكتور صوفي أبوطالب وفضيلة المفتي وغيرهما، تمهيدا لعرض الموضوع علي المجلس الأعلي للجامعات، ليس فقط بهدف إقراره في جامعة المنصورة، بل يهدف لتعميمه في باقي الجامعات المصرية، القضية لا تستحق الحرج في مناقشتها، ومن واجب كل مفكر أن يسهم في مثل هذه القضايا بالرأي القائم علي التخصص العملي الدقيق، وهي مرحلة يجب أن ننأي فيها بأنفسنا عن فرض المقررات الدراسية علي الطلاب خاصة إذا كانت بعيدة تماما عن طبيعة العلوم التي يدرسونها وليس من حق الدكتور عمارة أن يصبغ رئاسته للجامعة، بفكره السياسي أو رؤيته الدينية. والذي يريد أن يدرس العلوم الطبيعية بالتوازي مع الفكر الديني، أمامه جامعة الأزهر، رغم كل التحفظات التي لدينا عليها، ولست أدري هل في ذهن الدكتور عمارة أن تكون هذه المادة المستحدثة مادة

---

(١) الأحرار ١٤/ ١١/ ١٩٩١. العدد ٧٢٦.

إجارية أم لا، وإذا كانت كذلك فهل سيدرسها أيضا الطلبة غير المسلمين أم لا، وهل في ذهن سيادته أن يشكل لجنة أخري لوضع مقرر للثقافة المسيحية للتدريس في الجامعه للطلبة المسيحيين أم لا، وإذا حدث هذا فمن يضمن سباق الطائفتين في إعطاء الدرجات الأعلي، ورفع درجات كل فريق بمعرفة أساتذة مادته، وما يترتب علي ذلك من مشاكل طائفيه نحن في غني عنها..

إن حجة البعض أن المواد القومية كانت تدرس في وقت ما، حجة واهية، فالخطأ لا يبرر الخطأ، ولست أتصور أن الدكتور عمارة يري أننا قد قطعنا أواصرنا بالعالم كله وأصبحنا جزيرة منفصلة نبدع ونخترع ونؤلف علي هوانا ما لا سابقة له في أي مكان في أرجاء العالم (المتقدم)..

هل هناك جامعات أمريكية تدرس الثقافة المسيحية..

وهل هناك جامعات إنجليزية أو فرنسية أو ألمانية تفعل ذلك..

هل تدرس جامعة تل أبيب الثقافة اليهودية..

إن الحجة التي يرفعها أنصار تدين الحياة، أن مثل هذه المادة سوف تحمي الشباب من التطرف وأن زيادة الجرعة الدينية الإعلامية والتعليمية سوف تؤدي إلي انحسار الإرهاب وكاتب هذه السطور يري العكس والدليل عي ذلك أن الخمس عشرة سنة الأخيرة والتي زادت فيها الجرعة الدينية في الإعلام المصري بشكل غير مسبوق هي ذات الفترة التي زاد فيها التطرف والإرهاب بصورة غير مسبوقة..

فليخفف الأستاذ الدكتور عمارة الوطء وليقصر فكره أراء السياسة علي برامجه الدينية وندواته الفكرية وليتصدر لإدراة الجامعة بمنطق الإدارة العلمية ومن منطلق الأعراف الجامعية ونحن في حاجة يادكتور عمارة للطبيب الذي يجيد الطب ولا يعنينا أن يكون عالما بالفرق بين الحديث الحسن والصحيح، والضعيف، ونحن في حاجة لمهندس يجيد مهنة الهندسة، وليس مهما بعد ذلك أن يكون عالما بالفروض والنوافل وارحموا طلابنا من استاطاتكم التي أوصلتنا إلي ما أوصلتنا إليه، ولست أدري أين تصل بنا بعد ذلك..

متي تدرك الفرق حقا بين الجامعة وبين الكتاب، وبين إدارة مؤسسة علمية وإدارة حزب سياسي وبين كوننا جزءا من الحضارة الإنسانية، وبين رغبة البعض العارمة في هدم هذه الحضارة والخروج علي أعرافها المستقرة؟!

الشباب في حاجة إلي الثقافة الدينية الراقية.. تلك هي الحجة الكلية التي يغلف بها الدكتور عمارة وأنصاره مطلبهم الغريب، ولعلهم يضيفون تساؤلا يتصورون أنه يفحم المعترضين، وهو ما هو الخطأ في ذلك؟ وماذا يزعجك من ذلك؟

والحجة الطلية لا تنطلي علينا والسؤال لا يحرجنا أبدا، لأننا نرد عليه بتساؤلات الشباب في حاجة إلي الرياضة البدنية التي تبني الجسم وتسمو بالأخلاق وتوجه الطاقات وما يفيد وليس ما يضر.

أيكون هذا مدخلا لجعل التربية الرياضية مقرا دراسيا إجباريا في جميع الكليات العملية والنظرية أم أن ذلك مجال تخصص في كليات التربية الرياضية؟!

الشباب في حاجةإلي تذوق الموسيقي الرفيعة حتي تسمو مشاعره فوق الجنازير والخناجر، وحتي يرق وجدانه فلا يستجيب لدعاة الأرهاب والفتنة.

أيكون هذا مدخلا إلي التدريس الإجباري لمادة التذوق الفني، أم نترك هذا للمعاهد الفنية المتخصصة؟!!

الشباب في حاجة إلي معرفة الإصلاحات المنزلية البسيطة، حتي يوفر للدولة ما يتسرب من مياه الصنابير الفاسدة، وما يحدث من أعطال للكهرباء بسبب التوصيلات غير السليمة..

أيكون هذا مدخلا إلي تدريس مقررات التدريب المهني للطلاب، وجعل النجاح فيها شرطا للانتقال للسنة الدراسية التالية؟

الجامعة لم تخلق لهذا يا أستاذنا الفاضل..

والتربية الفكرية والسياسية والدينية أمر يهم وزارة (التربية) والتعليم وليس مستويات الدراسة الجامعية..

فلينصرف جهد الدكتور عماره إلي العلم، ولتنصرف رعايته للعلماء، **وليجامل** أصدقاءه من رجال الدين بانتدابهم لمحاضرات عامة في ندوات الأسر الجامعية، **وليس** بانتدابهم للتدريس في جامعته المدنية، وهي جامعته وليست جامعة المنصورة **بالتأكيد،** دليلي علي هذا أول قرار يتخذه وهو قرار **لا علاقة له بالعلم ولا بالعلماء ولا** بالجامعة ولو استمر الأستاذ الدكتور عمارة في جهاده بهذا **الأسلوب منطلقا من** موقعه الوظيفي الكبير الذي هو موقع سياسي في ظروفنا الحالية، **فليس لنا إلا أن** نتوقع النتائج بعد بضع سنين عزيزي القارئ، لا تتعجل النتائج، **فالثورة الإيرانية** قادمة بغير شك من جامعة المنصورة.

يجب أن نعترف بأن الأمراض النفسية قد زادت إلى حد كبير فى المجتمع المصرى، نتيجة للحروب، والأزمات المعيشية، والأحداث السياسية العنيفة المتلاحقة، ولست أبالغ وأتعنت إذا ذكرت أن جزءا كبيرا من ظاهرة العنف السياسى الدينى يعود إلى سبب جوهرى محدد، هو الأمراض النفسية، دليلى على ذلك ما سوف أسرده على القراء، من واقع وآراء تاركا لهم الحكم فى نهاية المقال.

التحلية والتخلية:

أول ما سأعرضه على القراء ذلك الحوار الذى دار بين قطبين من أقطاب التيار السياى الدينى، ونشرته إحدى الصحف الحزبية الدينية فى عددين متتاليين. وكان رأى القطب الأول عدم انضمام الجماعات الدينية للأحزاب السياسية بحجة أن التحلية يجب أن تسبق التخلية، بينما كان رأى القطب الثانى ضرورة الانضمام لإمكان التخلية حتى يمكن أن تحدث التحلية.

أما عبارة (التحلية والتخلية) فهى منسوبة إلى الإمام الخمينى، ومنقولة إلى مصر على جناح الأصفر الرنان، وأما لفظ التحلية فيقصدون به تحويل المجتمع إلى دولة دينية، وأما لفظ التخلية فيقصدون به إخلاء المجتمع من حزب الشيطان ذلك الحزب الذى يشمل جميع التيارات السياسية عدا حزب الله، وهو فى رأيهم فرقة واحدة ناجية من ثلاثة وسبعين فرقة تشملنا جميعا، ولست فى حاجة إلى أن أذكر للقراء أن كلا من القطبين يعتقد أنه على رأس هذه الفرقة.

وبصرف النظر عن حظ كل من الرأيين من البلاهة، فإن القارئ يلاحظ أن الطرف الأساسى فى الموضوع وهو الرعية التى سوف تتم تحليتها أو تخلية المجتمع منها، غائب تماما عن النقاش، مفروغ تماما أمره، فما عليه إلا أن يصدع لأمر المنتصر من القطبين، فإذا انتصر الطرف الأول، كان على الرعية أن تتحلى، أما إذا انتصر الطرف الثانى فما عليك إلا أن تتخلى...

بماذا تسمى ذلك - أستحلفك بالله - ألا تسميه انفصاما منهم عن الرعية،

وبمعنى أدق عن المجتمع...

ومسئولية من تلك ـ بالله عليه ـ أليست مسئولة الدولة، التى يجب عليها أن توفر المصحات النفسية للفريقين:

السياحة الداخلية:

لأن السياح يأتون بالبدع، وينقلون إلينا الحضارة المنكرة، ويضيفون إلى موارد الدولة ما لم يعرفه السلف الصالح من الدولارات والماركات والفرنكات، ولأن ما عدا الدرهم والدينار بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار، فقد خرجت علينا الجماعات بدعوى رفض السياحة الوافدة، وبدأوا حملتهم بالفعل بإلقاء الحجارة على السياح فى المنيا، ومحاولة تشويه ملكات جمال العالم بماء النار، ومحاولة منع المواطنين من الاحتفال بشم النسيم فى المنيا وأسيوط، ثم الهجوم المكثف إعلاميا وبرلمانيا على قرية مجاويش السياحية الناجحة على ساحل البحر الأحمر مطالبين رئس الجمهورية أن (يهدمها على من فيها)، ولأنهم يعلمون أن ذلك يحرم الدولة من عائد سنوى يزيد عن المليار دولار، الأمر الذى يؤدى إلى الأزمة الاقتصادية وربما جوع، فقد رفعوا شعارا طريفا مضمونه ـ (تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها) ـ أما الحرة فهى مصر، وأما التشبيه فهو دارج فى قاموسهم، فالمرأة لديهم مرتبطة بالفتنة ان ابتسمت فهو الإغراء، وإن ضحكت فهو الفجور، وإن كشفت وجهها فهو السفور، وإن غنت فهى الإثارة، وإن تحدثت فهو القول اللين يخرجك عن دينك ويفسد عليك دنياك...

وفى حوار لى مع أحد أعضاء الجماعات سألته عن البديل فأجابنى بحديث أنقله إلى القارئ دون زيادة أو نقصان.. (ما الذى يدفع الإنسان إلى السياحة، لاشك أنه اكتئاب النفوس وضيق الصدور، وإذا ضاقت الصدور فعليكم بزيارة القبور، وما من مؤمن إن ضاق صدره أو اكتأبت نفسه، ألا يذهب لزيارة المقابر فهناك العبرة والموعظة، وهناك السياحة الإيمانية، وسوف يعود بإذن الله منشرح الصدر، مجبور الخاطر مسرور النفس، مقبل على الحياة كل الإقبال هذا هو المجال الأول للسياحة

الداخلية، أما المجال الثانى فيحتاج قبل توضيحه إلى أن نعترف معا بأن الحضارة الوافدة قد أتت بالبدع فأنستنا أنفسنا وأنستنا الله، ودفعتنا إلى أن نتخلى عن تقاليدنا وعاداتنا العظيمة، وأن نأخذ بعبادات الغرب وتقاليده وقيمه الفاسدة، انظر معى أيها الأخ الكريم إلى منازلنا وقد نقلت عن الغرب أسوأ ما فيه، ودونك ما نعرفه وما لم يكن يعرفه السلف الصالح من دورات للمياه، وقد تتصور أنها نعمة لكنها نقمة، وأى نقمة، ودليلى على ذلك ما تنفقه الدولة على المجارى والذى يقدر بالمليارات ويفوق عائد السياحة الذى تتحدث عنه.

إن قضاء الحاجة فى الخلاء، بجانب توفيره للانفاق على مستوى الفرد والدولة، يمثل رياضة وسياحة يومية، فأنت تمشى حتى الخلاء بالذى لابد وأن يكون بعيدا ومنعزلا وأنت تتوجه فى قضائك لحاجتك الوجهة الصحيحة، وأنت تقضيها بالصورة الصحية، وأنت تمارس الرياضة ذهابا وإيابا، إن كنت وحدك فقد صح البدن، وإن كنت فى مجموعة فقد تحدثت معهم وصحت النفس (وما أروع السياحة حين يأتى بصحة البدن والنفس معا).

بماذا تسمى ذلك أيها القارئ وتحت أى بند من بنود الياحة تندرج زيارة القبور وقضاء الحاجة فى الخلاء...

ومسئولية من تلك أيها القارئ، أليست مسئولية الدولة التى يجب أن توفر لهم من المصحات ما يناسبهم، بشرط أن تكون ملاصقة للقبور من ناحية،ومجاورة للخلاء من ناحية أخرى، وبشرط أن يراعى اتجاه الريح فى موقع الخلاء، وأن توفر لهم من المشرفين والأطباء النفسانيين من يصحبهم إلى المقابر، ومن يأخذ بيدهم إلى الخلاء، حيث يقضون حاجتهم، بطريقتهم ويعودون منها أصحاء نشطين، محبورين مجبورين ، خفافا بعد أن كانوا ثقالا، صامتين بعد أن كانوا مكثرين للحديث، مبتسمين بعد أن كانوا مهمومين، منفتحين على الدنيا بعد أن كانوا منغلقين على دواخلهم منقبلين على المجتمع بعد أن زالت الموانع...

ما سبق كان مجرد عينة، وعرضا لأسلوب تفكير لا يدعو للابتسام بقدر ما

يدعو للرثاء، ودعوة للدولة أن توفر فى ميزانيتها من الإمكانيات ما **يسمح بإقامة** المصحات النفسية، الأمر الذى سوف يسهم فى علاج مشكلة التطرف **السياسى** الدينى، التى هى فى جزء منها شيزوفرنيا(*).

(*) حتى لايتصور البعض أننى أتجنى فقد نشرت (النور) بتاريخ ١٩نوفمبر ١٩٨٦ للأستاذ جودة **محمد ما** نصه (المرحاض الغربى ـ التواليت ـ خطر صحى وشرعى، لاحتمال الإصابة منه بالنجاسة **والأمراض** الجلدية مع عدم توافر الجلسة الطبيعية لقضاء الحاجة).

آل الصحوة آل[1]

أقرأ الآن ملفا عنوانه (الصحوة الإسلامية) يضم مجموعة من المحاضرات والمداخلات، في ندوة ألقاها منتدي الفكر العربي في عمان وأعلم أن اسمي كان مطروحا للمشاركة في الندوة، وأن بعض من شاركوا وأغلبهم من مصر كان شرطهم الوحيد للحضور والمشاركة هو استبعاد العبد لله وحسنا فعلوا، فلو حضرت لاعترضت أساسا علي عنوان الندوة، فلو كانت هذه صحوة فكيف تكون الغفوة يا تري، وكيف تكون الإغماءة، وكيف يا تري تكون الكارثة؟

المأساة أن البعض يسربون لنا بعض المصطلحات الكاذبة، ويعدون فيها ويزيدون فنشربها نحن ونرددها معهم دون وعي..

إنهم يؤكدون لنا أننا نعيش (صحوة إسلامية) منذ السبعينيات وحتي الان، وأستطيع أن أؤكد وأنا المتابع، بل المشارك في الحوار حول ما يحدث، إننا نعيش منذ هذا التاريخ وحتي الآن، كارثة بكل المقاييس، وأن الإسلام لم تشوه صورته، علي مدي تاريخه، بقدر ما تشوهت طوال هذه السنوات، ولم يتخذ تاريخه الطويل مركبا للطموح والجموح والجنوح بقدر ما حدث خلال هذه الفترة الحزينة.

أباؤنا وأجدادنا يرحمهم الله كانواو يعيشون في ظل غفوة كاملة، وإغفاءة طويلة.

الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم كانوا أسري النوم الطويل، والإغماء المستمر، حتي ساق الله لنا محمد عبدالسلام فرج والشيخ كشك والشيخ عمر عبدالرحمن، فاستيقظنا بعد سبات وأفقنا بعد إغماء وانتبهنا بعد غفلة..

سيطرة رجال الدين علي الحكم في إيران، وقتلهم خمسين ألفا من معارضيهم السجناء، صحوة رائعة وانتصار رائع للإسلام لا شك فيه ولا مراء.

ما يفعله الحجاج الإيرانيون في المسجد الحرام كل عام، انتصار لأوامر الله،

---

(١) جريدة مايو ٢٧ / ٨ / ١٩٩٠ . عدد ٨٩٢.

وليس أبدا فضيحة تتناقلها وكالات الأنباء عن سلوكيات المسلمين..

قطع النميري لأطراف الجياع في السودان صحوة وانتصار للإسلام وصور المقطوعين والمجلودين دعاية رائعة لدين الله الحق..

قتل الرئيس السادات، وقتل مائة من رجال الشرطة، لاذنب لهم صبيحة يوم العيد، صحوة إسلامية رائعة، ودعاية للإسلام وفي وجه المعجبين بالسادات في أنحاء العالم كله.

خطف الرهائن المسالمين واحتجازهم لابتزاز المال إسلام في إسلام.

شق النضال الفلسطيني الوطني القومي، يرفع رايات منظمة حماس (الإسلامية) وظهور منظمة (حمام) المسيحية في المقابل.

نظام ضياء الحق واستبداده باسم الدين، وخنقه للحريات باسم الإسلام دليل علي صحوة الإسلام وعدالته وانتصاره..

شركات توظيف الأموال وفضائحها.. صحوة مالية كبري وانتصار للإسلام لاشك فيه..

ولماذا نذهب بعيدا، ومظاهرات الصحوة في مصر تحاصرنا في كل مكان.

قتل رجال الشرطة الآمنين صحوة،تحريم القرع والباذنجان في سمالوط لأن حشوهما بالأرز يحوي رمزا جنسيا صحوة..

الدعوة لختان روجيه جارودي، بعد إسلامه في منشور الجماعة الإسلامية الشهير بالمنيا (امتحنوه بالختان) صحوة..

ذهاب أمير الجماعة الإسلامية في أسيوط إلي كليته راكبا ناقة بصحبة اليسارة (لتركبوها)، أما الناقة فلتركنوها (وزينة) صحوة.

حرق السائحات في الغردقة صحوة الدعوة. في منشور الجماعات الإسلامية بإحدي قري المنيا لقضاء الحاجة في الخلاء، الذي إذا ذهبت إليه صح البدن، وإذا ذهبت إليه في جماعة فقد صح البدن والنفس جميعها صحوة..

إثارة الفتنة الطائفية علي أيدي الجماعات الإسلامية والاعتداء علي الكنائس وحرق منازل الأقباط ومحالهم، وإعلان الجماعات الإسلامية في الصعيد أن الأقباط (رهائن) صحوة..

هجر أحد القضاة القانون وتجاهل النص الدستوري هعلنا أنه لا عقوبة إلا بقانون وإصداره عشرات الأحكام بالشريعة، وإعلانه أنه يركل القانون بالحذاء.. صحوة.

الاعتداء علي الفرق المسرحية والمسارح صحوة.. الافتاء بأن عبدالوهاب مرتد بسبب غنائه (من غير ليه) صحوة، الافتاء بإعدام مرضي الإيدز صحوة، الافتاء بحرمة نقل الأعضاء وحرمة نقل المرضي لغرف الإنعاش صحوة..

الدعوة لعودة الخلافة الإسلامية، استمرارا للمسيرة الراشدة للخلافة العثمانية التي قصمت ظهر الشرق كله صحوة..

الافتاء علي طول الدول الإسلامية وعرضها بكفر الحكام وجاهلية المجتمعات وتغيير المنكر باليد، وبالكلاشينكوف وبالقنابل اليدوية صحوة..

لبس الجلباب القصير ووضع كحل الأثمد في العينين صحوة..

الدعوة لارتداء الشورت الذي يغطي أسفل الركبتين خوفا من فتنة الجمهور المسلم وهو يري فخذ اللاعب الأمرد صحوة..

المسلسل المتتابع من الدعوة للحجاب إلي الدعوة للنقاب الذي يظهر العينين إلي الدعوة للنقاب الذي لا يظهر سوي العين اليسري.. صحوة..

هتك أعراض الفتيات المسلمات وغير المسلمات. والزني بهن تحت مسمي الزواج الإسلامي، وتحت حجة رفض الاعتراف بسجلات الدولة الكافرة صحوة..

انتشار كتب سيد قطب وجلال كشك وعمر عبدالرحمن، وانحسار كتب محمد عبده ورشيد رضا والهضيبي، صحوة

معاداة النضال العربي وطعن، الدعوة القومية العربية واتهامها بأنها مؤامرة

صهيونية، صحوة.

الدعوة لزيادة النسل وهجر العلم (الوضعي) في بلاد تطحنها الأزمة الاقتصايدة والتخلف العلمي صحوة..

الدعوة بهجر الطب (المستورد) واستبداله بالكي والحجامة والتعاويذ صحوة معالجة المرضي في مقرات الأحزاب بتحضير الجن وآخرها جن عربيد ثائر سكن بدن إحدي المسلمات واعترف بأن اسمه (شنودة) كما ورد في جريدة النور، صحوة.

الادعاء بأن هناك طبا إسلاميا وكيمياء إسلامية وفيزياء إسلامية وجيولوجيا إسلامية، لمجرد التعسف في تاريخ نص قرآني أو حديث نبوي صحوة.

وركوب المثقفين للموجة بإعلان اليسار أنه اكتشف فجأة أن هناك ما يسمي باليسار الإسلامي، وإعلان البعثيين أنهم اكتشفوا (فجأة) أن ميشيل عفلق أسلم قبل وفاته وإعلان البعثيين أنهم اكتشفوا (فجأة) أن شركات توظيف الأموال هي الحل اليميني الإسلامي صحوة إسلامية رائعة، توزع الإسلام ذات اليمين وذات اليسار وذات البعث.

انقاسم شباب المسلمين إلي أربع وأربعين جماعة إسلامية يكفر بعضها البعض، صحوة ودليل علي المساهمة الإسلامية الرائعة في وحدة المسلمين.

عجز التيار السياسي الإسلامي في مصر عن تقديم برنامج سياسي وإعلان رموزه أنهم يكتفون (مرحليا) بشعار الإسلام هو الحل وأن مطالبتهم ببرنامج سياسي قبل الحكم مؤامرة صليبية إمبريالية، دليل أكيد علي الصحوة ونموذج رائع لتألق الفكر الإسلامي السياسي الرشيد.. حقا إنها صحوة إسلامية رائعة.

ومطلوب مني ومن أمثالي من الجهلاء أن يقع في الفخ فيشارك في ندوة (الصحوة) يسلم فيها من البداية بصحة الشعار.

ومطلوب أيضا من الكتاب والمفكرين أن يستخدموا تعبير الصحوة في كتاباتهم لكي تصبح من المسلمات.. معذرة وألف معذرة للقراء.

فأنا مازلت قادا علي استخدام العقل وعلي التمييز بين الصحوة والكارثة، ولست مستعدا للمشاركة في رفع الشعارات الكاذبة حتي مصرع آخر حاكم في بلاد المسلمين، وعلي يد (الصحويين) وحتي ينقسم وطني علي أيديهم، وحتي تتمزق حقوق الإنسان علي أسنة رماحهم وحتي تندثر الحضارة علي أنغام فتواهم لست مستعدا رغم علمي بأن ما أكتبه مزعج للكثيرين حتي من غير (الصحويين) وهو مزعج لسبب بسيط وواضح وهو أنه صحيح وصادق، بيد أنه مختلف عما تعوده القراء علي يد المزايدين أو الخائفين أو المؤثرين السلامة أو الانتهازية وما كان لما أكتبه أن ينشر أبدا لولا شجاعة رئيس تحرير هذه الصحيفة الذي يحترم حرية الرأي حتي ولو كان مخالفا لرأيه؟

لست مستعدا رغم علمي بأن رفع شعارات الصحوة، أصبح مصدر رزق لكثير من الكتاب فعلي أنغام الصحوة يملأون أجهزة الإعلام المرئي والمسموع ويتم تعيينهم في وظائف الفتوي والاستشارة (الاستخارة) في البنوك الإسلامية الممتدة في أنحاء المعمورة من جذر البهاما إي جزر القمر، ويذهبون للحج والعمرة علي نفقة الأمراء والوزراء، ويشتركون في المؤتمرات التي تستمر علي مدار العام، ومن أوانج كاونتي إلي لندن إلي ملبورن إلي سيول إلي طوكيو.. لإنفاقها في مصارفها الشرعية علي فقراء المسلمين، في مصر وعلي النشاط (الصحوة) بها واسألوا أنصار الصحوة الإسلامية عن السيارات الفارهة والڤيلات في الضواحي والقصور علي الترع وما خفي كان أعظم.

آل صحوة آل..

الذين يكتبون(١)

علي ورق التواليت

في صباح يوم كئيب فوجئ السودانيون بقرار أصدرته ثورة (الإنقاذ) بتغيير العملة السودانية، وصدور أوراق نقدية جديدة، لم يكن أمام المواطنين مفر من الذهاب للبنوك لتغيير ما يملكون من عملات قديمة فبعد المهلة المحددة سوف تصبح النقود التي معهم مجرد أوراق لا قيمة لها..

في البنوك قدمت الشركات وقدم الأفراد ما يملكونه بهدف استبداله ففوجئوا بقرار غريب..

القرار يذكر أنه مسموح فقط بصرف ما يعادل عشرة آلاف جنيه سوداني للفرد وخمسة عشر ألف جنيه للشركة، كل شهر أما باقي النقود فتبقي في حيازة البنوك السودانية بموجب إيصالات.

حتي لا يتصور القارئ أن مبلغ العشرة آلاف جنيه مبلغ كبير، نذكر له أن قيمة الدولار في السوق السوداء قد تجاوزت الثمانين جنيها سودانيا، وأن ثمن الجنيه السوداني حاليا يعادل أربعة قروش مصرية، أي (شلن) إلا قرش صاغ..

معني هذا أنه مسموح لأي فرد بالحصول علي ما قيمته أربعمائة جنيه مصر فقط لا غير أو كل شهر، أما الشركات فكانت الحكمة كريمة معها، أنها سمحت لها بالحصول علي ما يعادل ستمائة جنيه مصري، تصرف منها المرتبات وتشتري منها المواد الخام وتسدد منها الضرائب ثم تصرف منها الأرباح وما يتبقي تدخره..

قديما كانوا يقولون عادفلان بخفي حنين وحاليا يقولون عاد السوداني بعشرة آلاف جنيه..

يذهب بعشرة ملايين أو مائة.. يعود بعشرة آلاف جنيه..!!!

---

(١)مايو ٢٩/١/١٩٩١ العدد ٩٤٠

أما الباقي فإن شاء الله وعلي أقساط مربحة، عشرة آلاف كل شهر، وبدون فوائد لأن ثورة الإنقاذ تسير في ركاب الترابي، والترابي يفتي بأن الفوائد حرام، حتي إن كانت أقل من معدل التضخم...

والسؤال الآن للقراء،

ما رأيهم في هذا القرار العبقري..؟

وما هي إجاباتهم لو أمسك كل منهم ورقة وقلما وأجاب علي سؤال نسأله بعلامة (صح) أو (خطأ)

* القرار لا يزيد عن كونه كمينا نصبته الحكومة لسرقة أموال المواطنين (صح) أو (خطأ).

* القرار لا يدخل في إطار تنظيم النشاط الاقتصادي بل يدخل في إطار الجرائم الاقتصادية المنظمة.. (صح) أو (خطأ).

* القرار ضد جوهر الدين الإسلامي وجوهر أي دين، فلا يوجد دين يبرر السرقة العلنية أو يجيز السطو (عيني عينك) علي الثروات (صح) أو (خطأ).

* الكارثة الكبري التي تترتب علي هذا القرار تحدث في المدي الطويل حيث تنعدم الثقة في الاستثمار في قطر مثل السودان، وسوف يحتاج السودان إلي مائة سنة علي الأقل لاستعادة هذه الثقة لأنه لا أحد يضمن ألا يأتي بشير آخر يسطو علي الجمل بما حمل، ويعطي صاحبه إيصالا يضعه مؤاخذه، ولا بلاش (صح) أو (خطأ).

هذا هو القرار العبقري الذي هلل له عادل حسين رئيس التحرير، واعتبره (ضربة معلم) ومن حقه أن يحزن لأن مصر لم تتخذ قرارا مماثلا فالاقتصاديون في مصر جهلة.

يحترمون حق الملكية ويحاولون طمأنة المستثمرين علي أموالهم إلي آخر هذه السخافات المصرية التي لا تتناسق مع عبقرية عادل وألمعية البشير وخفة يد الترابي.

هذا هو الكاتب الذي أصبح نظره واحدا علي ستين، فهو لا يري في القرار سوي نتائجه السريعة المباشرة فالأسعار قد انخفضت والمضاربة علي العقارات هدأت، والثروات الهائلة لم تعد قائمة، والفوارق (الطبقية) قلت وهذا كله صحيح فقد سرقت الحكومة الفلوس، والناس لا تشتري لأن فلوسها راحت يا ولداه، ولا تضارب أنه (منين يا حسرة) ولا تقبل علي شراء العقارات الآن الناس جميعا أصبحوا علي باب الكريم.. وبهذا المنطق فإن إصدار قرار ثوري بوضع السم في طعام السودانيين، يستحق التصفيق والتأييد أكثر وأكثر، فموت أغلب السودانيين سوف يقلل الطلب، ويزيد العرض، ويخفض الأسعار وينهي مشكلة البطالة، وتقضي علي التفاوت الطبقي، لأن الكفن ليس له جيوب، ولأن الجميع أمام عزرائيل سواء في أي باب يا تري يدخل هذا التهريج في باب السياسة أم في باب الاقتصاد أم في باب الخلل لنفسي؟؟؟

ومن الذي يحترم كاتبا (ديمقراطيا) يهلل لإنقلاب عسكري يحدث في وقت انتهت فيه في العالم كله قصة الانقلابات العسكرية للاستيلاء علي الحكم..؟؟

ومن الذي يقبل من مثل هذا الكاتب أحاديث عن استبداد السلطة، وانتهاكات الديمقراطية وهو يقيم التماثيل لمن خرجوا علي الديمقراطية بالعسكر، وألغوا الحياة الحزبية بقرارات سلطوية، وأغلقوا أبواب الصحف بأوامر عسكرية، وأعدموا معارضيهم في محاكمات صورية ودخلوا بالسودان إلي أبواب عصر المجاعة، وأثبتوا لنا أن تحت الكاب العسكري السوداني عبقرية اقتصادية رادعة، ترتب عليها وفقا لتقارير وكالات الأنباء، أن أصبح عشر السكان في مجاعة حقيقية، وأن أصبح الجنيه السوداني أقل من الشلن المصري..

لا جديد تحت الشمس، ولا تحت (الشعب) فالكاتب عودنا ألا يخجل من أي شيء، ولو ؛كان يخجل حقا لاعتزل الكتابة بعد ما حدث لأشاوش صدام حسين، في أعقاب مقالاته عن النصر القادم، والهزيمة الساحقة للتحالف

والكيماوي والمزدوج الفضيحة، فنكشف أن الحياةنعمة، يهبها الله لمن يشاء،

ويحرم منها ما يشاء.

لا جديد تحت الشعب.. فالرجل يكرر ما فعله دائما وما يفعله مجاهده الأكبر إبراهيم شكري..الحكومة علي خلاف مع القيادة السودانية يجرب عادل حسين ويرتمي في حضن أول قيادي سوداني يقابله، الحكومة تتهم الترابي بتشجيع الإرهاب في السودان ومصر..

إذن يسرع عادل حسين إلي الترابي ولسان حاله يقول:

يا أغلي من أيامي يا أحلي من أحلامي

مصر علي خلاف مع العراق، ومبارك علي خلاف مع صدام..

إذن واعرقاه واصداماه، العراق هو عدو الاستكبار والاستعمار، قبلها كانت الحكومة مع العراق وضد إيران.

وساعتها كانت إيران هي الملاذ، وكان الخميني هو الأمل، وكانت الثورة الإيرانية هي عدوة الاستكبار الاستعمار.

وكانت العراق هي الباغية وهي التي بنت ستين في سبعين.

الإرهاب السياسي الذي يهدد الاستقرار في مصر، وأصحاب اللحي السوداء والجلاليب البيضاء، والأيدي الملطخة بالدماء يغتالون أو يحاولون اغتيال القيادات السياسية..

إذن هم الأطهار الأبرياء والشهداء الأتقياء..

خالف تعرف، وعارض تكن، وتصدر في الهايفة.

والجديد فقط هو هذه النرجسية التي أصابت عادل حسين في الفترة الأخيرة.

أربع صفحات من الجريدة لمعلقاته واكتشافاته وخيالاته.. الصفحة الأولي لها مقاله الافتتاحي وكأن في مصر أزمة أوراق التواليت وكأنها ليست متوافرة علي أرقي مستوي وبأثمان معقولة.

وعادل حسين ظاهرة علي كل حال، ولابد أن نغير أسلوبنا في التعامل معه، فقد يكون الخطأ من جانبنا، لأننا أخذنا مقالاته مأخذ الجد.

ويبدو أن هذا الأسلوب في التعامل غير صحيح وغير موفق ولهذا فقد قررنا أن نعبر من هذا الأسلوب وأن نعامله بصورة مختلفة وسنبدأ من هذاالمقال، وبهذه الفقرة التي نختتمه بها..

هايل يا أستذ عادل.. ما هذا التألق؟ الانقلاب العسكري منتهي الديمقراطية، وقرار تغيير العملة في السودان منتهي العبقرية، وصدام حسين انتصر يا أستاذ عادل، ونحن خونة وأستاذك مجاهد كبير وأنت زي العسل قول كمان قول يا.. والا بلاش!!

والحق أحق أن يتبع(١)

وصلنا من إدارة شبرا التعليمية التوضيح التالي ردا علي مقالتنا (الجمهورية الإعدادية المستقلة).

(إن الحقيقة التي تقرها الإدارة هي ما وردت بتصريح الأستاذ أحمد شفيق مسئول الصحافة والإعلام بالإدارة والذي أكد لمندوب جريدة النور أن الإدارة في مجملها تراعي نشر الآداب الإسلامية بين الطلبة وليس هذا فقط في مدرسة إحمد لطفي السيد، ولكن في جميع المدارس التابعة لإدارة شبرا التعليمية وأكد مسئول الإعلام لمندوب جريقد النور أن السيد أحمد محمد المتولي، المدير العام يقوم بتشجيع الطلاب علي الالتزام بالسلوك الديني القويم وذلك من خلال ندوات يحضرها كبار علماء الدين، والفقرة سالفة الذكر بداية بما صرح بها مسئول الإعلام بالإدارة هي التي تقرها الإدارة، أما باقي ما نشر في جريدة النور فلا علم للإدارة ولم يرد علي لسان مسئول الإعلام وأن مندوب جريدة النور، قد اختلق باقي ما نشره ولم يرجع إلي المصادر المسئولة عن هذه المعلومات، وتأكد ذلك بعد أن توجه السيد الأستاذ أحمد محمد متولي المدير العام إلي المدرسة المذكورة، يرافقه السيد وكيل الإدارة والسيد مدير المرحلة للتأكد من صحة ما نشرته جريدة مايو، وقد نفي مديرا المدرسة كل ما نشر علي لسان المدرسة بجريدة النور، وقد نفي مديرا بجريدة النور، وكتب قرارا بذلك، وكاتب المقال بجريدته لو أراد الحقيقة، ولو يريد بمقاله وضع الأمور في نصابها لكلف نفسه الاتصال بالإدارة للاستفسار والوقوف علي الحقيقة منعا للبلبلة وإثارة الشكوك والتجني علي أناس لا علم لهم بما نشر علي لسان المدرسة جريدة التي نفت ذلك تماما (أحمد محمد متولي ـ مدير الإدارة) وتعليقا علي الرد نوجز ما يلي:

أولا: أسعدنا التعليق وسوف يسعد العشرات ممن اتصلوا بنا مستفسرين عن الواقعة منزعجين لها متسائلين عن موقف الوزارة.

---

(١) الأحرار ١٢/ ٢/ ١٩٩٠، عدد ٤٦٨.

ثانيا: من حق الأستاذ أحمد المتولي وقد نقدناه بعنف بسبب وشاية رخيصة نشرتها صحيفة كاذبة أن نشيد به وأن ونشد علي يديه، وأن نعتبره نموذجا مشرفا للعاملين في الوزارة، ليس فقط لنفيه الواقعة جملة وتفصيلا، بل لسرعة استجابته لما نشر، وذهابه مع الوكيل ومدير المرحلة للمدرسة، والتيقن من كذب الواقعة شفهيا وعلميا وكتابيا، ولو استجاب كل مسئول لما ينشر بهذا الحماس والصدق لتغير وجه مصر.

ثالثا: لا محل للعتاب أو اللوم لأننا نتصل بالإدارة للتيقن من صحة الواقعة، فقد جرت الأعراف علي تصديق ما ينشر من تحقيقات، وما يصل من ردود وأقصي ما يفعله الكاتب أن يوثق مصدر ما نقله، وأن يذكر اسم الصحيفة وتاريخ صدورها وقد فعلنا ذلك، ولم يدر بخلدنا أبدا أن تلجأ صحيفة (إسلامية) إلي نشر تحقيق كامل موثق الصور والأحاديث، وأن يكون كله اختلاقا رخيصا من أجل كسب سياسي.

رابعا: الأولي منا باللوم هو جريدة النور، وقد اختصرنا جهد إدارة شبرا التعليمية في هذا الصدد بأن أرسلنا خطابا مسجلا بعلم يالوصول إلي جريدة النور يتضمن صورة رد الإدارة وأرسلنا صورا أخري إلي المجلس الأعلي للصحافة ونقابة الصحفيين ونحن علي ثقة بأن استجابة هؤلاء سوف تكون علي مستوي استجابة المربي الفاضل.

عندما زارني الحمزة[١]

في عزاء الوالد الراحل، هز مشاعري حضور الأستاذ الحمزة دعبس، وكيل حزب الأحرار، رغم ما بيني وبينه من حوارات عنيفة، علي صفحات الصحف، وفي ساحات المحاكم..

حضر الأستاذ الحمزة لأداء واجب العزاء، فأخجلني حضوره، وعبرت له عن مشاعر الشكر والامتنان والتقدير فقد كان الرجل عند حسن الظن به وبإسلامه وبخلقه الكريم..

بعدها بأيام فوجئت مفاجأة سارة، حين وجدته في مكتبي واستقبلته بالعناق، وزادت محبتي له، وتضاعف تقديري لشخصه عندما علمت سبب هذا اللقاء الكريم.

لابأس من قصة أعرضها علي القراء لأنها وثيقة الصلة بهذه المقابلة الكريمة فقد فوجئت وأنا أقرأ أحد أعداد جريدة «النور» التي يرأس الأستاذ الحمزة مجلس إدارتها بموضوع منشور عن جمعية تضامن المرأة العربية، التي ترأسها الدكتورة نوال السعداوي، يذكر فيه كتاب المقال وعددهم أربعة، أنني أعرض داخل الجمعية، أفلام فيديو جنسية علي الشبان والفتيان بينما هم يمارسون معا الجنس في الأركان ويدخنون السجائر..

اشتعل رأسي بالغضب، وامتلأ وجداني بالثورة فالقصة بالطبع لا أصل لها والحكاية كلها من اختلاق خيال جنسي جامح، والقذف هنا وارد ولا شبهة فيه ولاشك.

والذي أزعجني أكثر، أن القصة السابقة منشورة في جريدة (إسلامية) كان ينبغي لها أن تكون أكثر التزاما بقيم الإسلام، وثباتا علي تعاليمه واقترابا من روحه وحرصا علي آدابه، قرأت المقال، وانفعلت بالغضب، ورفعت سماعة التليفون لكي أتصل بالدكتوره نوال السعداوي، فوجدت نفس المشاعر ونفس الرغبة التي تولدت

---

(١) الأحرار ٢٩/٧/١٩٩١. العدد ٧١٢.

في نفسي، وهي اللجوء للقضاء الذي لابد وأن ينتصف للحق، ويدين المخطئ ويعاقب المسيء.

وقد كان واستمرت القضية في المحاكم الابتدائية ثم انتقلت إلي مرحلة الاستئناف وحضر عن الأستاذ الحمزة عدد من المحامين (الإسلاميين) للدفاع عنه وعن الجريدة، وفوجئت بهم يقدمون أشياء لا علاقة لها بموضوع القضية فهذه مقالات تدين كاتب هذه السطور من وجهة نظرهم وهذه آراء تشينه (من وجهة نظرهم أيضا) وهذه وهذه وهكذا قبل المحامون (الإسلاميون) وعلي رأسهم الأستاذ مختار نوح علي أنفسهم أن يلبسوا الباطل ثوب الحق وأن ينتصروا للظالم علي المظلوم، وهكذا أيضا تحولت القضية الواضحة علي أيديهم إلي محاولة محاكمة فكر كاتب السطور والتشكيك في اعتقاده والطن في تدينه، وكانت تعليماتي للمحامي الذي وكلته أن يهمل هذا كله، وأن يركز في دفاعه أن هذا ليس موضوع النزاع فالقضية واضحة وهي لا تزيد عن اتهام بإدارة نادي فيديو جنسي وهي واقعة عليهم اثباتها، فإن ثبت خسرنا القضية وإن لم تثبت وكانت مختلقة جملة وتفصيلا، ثبت في حقهم القذف وحصلنا علي التعويض..

هذه هي القضية التي تداولتها ساحات المحاكم بيني وبين الأستاذ الحمزة قبل تشريفه لمكتبي بالحضور حيث فوجئت بأروع مفاجأة أتصورها وهي اعتراف الأستاذ الحمزة بالخطأ حين ذكر لي ما نصه (ولهذا لم أحضرْ بنفسي في أي مرحلة من مراحل التقاضي)، وقد أبدي لي استعداده لنشر تكذيب واعتذار في الجريدة عما حدث..

هكذا يكون خلق الإسلام الرفيع وهكذا تكون آدابه، فالمسلم الحق هو الذي يعترف بالخطأ وهو الذي يسعي للمصالحة وهو الذي لا يخجل من الرجوع إلي الحق، وقد كلفني الأستاذ الحمزة أن أنقل للدكتورة نوال السعداوي استعداده أن يفعل نفس الشيء معها.

حقا كان درسا رائعا، يستحق الأستاذ الحمزة عليه التقدير، وكما كان في

النور فلابد أن يكون تكريمه علي هذا الموقف في النور أيضا وعلي رؤوسهم الأشهاد..

عزيزي الأستاذ الحمزة.. دعني أشكرك مرتين مرة علي أداء واجب العزاء ومرة علي الاعتراف بالخطأ والرجوع للحق، وعسي أن يتعلم البعض درسا بليغا من هذا الموقف النبيل.

التطرف السياسى الدينى فى مصر

(المشكلة)*

تحتل مشكلة التطرف السياسي الديني موقعا متفردا علي رأس سلم أولويات مشاكل المجتمع المصري الراهن للأسباب التالية:

١ ـ أنها مشكلة آنية، بمعني أنها مطروحة حالياً، وبسخونة زائدة ومتزايدة.

٢ ـ أنها تتميز بالشمولية حيث لا تنصب علي قطاع معين أو جانب من جوانب الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بل تتعدي ذلك كله، أو إذا شئنا الدقة تشمل ذلك كله وتستهدف دعوة واضحة لتغيير النظام السياسي للدولة، إما بالعنف في مذهب بعض التيارات أو بالسلم في مذهب بعضها الآخر، أو بهما معًا كما يحدث في مصر.

٣ ـ أنها محصلة لأسباب متعددة، يصعب حصرها ويصعب أيضًا الاتفاق عليها، بعضها تاريخي وبعضها يتعلق بمظاهر أزمة حالية لها أوجه متعددة ومتشابكة، الأمر الذي يستحيل معه تصور إمكانية حل هذه المشكلة في زمن قصير بمواجهة الأسباب جميعيا وعلاجها بصورة حاسمة.

٤ـ أنها تقود المجتمع المصري إلي مواقف المواجهة مع النفس، وهو أمر لا يقبله العقل المصري بسهولة والمقصود بالمواجهة مع النفس الاعتراف بحجم المشكلة والإعلان الصريح عن مواقف محددة، والدعوة السافرة لما هو مرغوب والإنكار الواضح لما هو مرفوض، والاعترف الصادق ببعض المشاكل (الحساسة)، والإشارة دون غموض أو لبس إلي ما يتهدد المجتمع من أخطار حقيقية، وهي كلها أمور لا تتسق مع ما درج عليه الرأي العام من رفع شعار ليس في الإمكان أحسن مما كان.

(*) نشرت هذه الدراسة في مجلة (فكر) ـ السنة الثانية ـ العدد السابع ـ أكتوبر ١٩٨٥ ـ وتم طرحها كورقة عمل لندوة فكرية نشرت في العدد الثامن من مجلة فكر وشارك فيها د. وحيد رأفت ـ د. فؤاد زكريا ـ لطفي الخولي ـ د. نور فرحات ـ د. يونان رزق ـ د. طاهر عبدالحكيم ـ د. رؤوف عباس ـ د. الحبيب الجنحاني (تونس) ـ د. فرج فوده.

٥ ـ أنها ليست مشكلة أو قضية محلية خالصة، بل هي قضية شرق أوسطية بتكرار مظاهرها و ظواهرها في بلدان الشرق الأوسط كلها، وهي قضية تثير كثيراً من الشكوك حول تدخل عوامل أو قوي إقليمية أو عالمية سواء في إثارتها أو محاولة استغلالها أو الاستفادة من نتائجها المحتملة.

المبحث الأول

المشكلة (تعريفها ـ طبيعتها)

١ ـ تعريف المشكلة: يشكل تعريف المشكلة نقطة البدء في الحل. والواضح أن تعريف هذه المشكلة قضية خلافية.

(أ) التعريف السائد:

ينطلق التعريف السائد من وجهة نظر «أمنية» ربما لكون الدولة ممثلة للطرف الآخر في مواجهة التطرف.

وربما لسيادة المفهوم الأمني علي قطاعات الإعلام أو الفكر السياسي للحزب الحاكم،الأمر الذي ترتب عليه تعريف المشكلة بأنها (استخدام التيارات السياسية الدينية للعنف في محاولة فرض الرأي. وتهديدها للنظام العام بترويج فكر مناهض للسلطة الحاكمة مضمونه خروج هذه السلطة عن صحيح الدين).

(ب) تعريف آخر:

يتبني الكاتب تعريف المشكلة بأنها (طرح قضية سياسية شديدة التخلف والغموض من خلال منطق ديني شديد القبول والوضوح)، وبوضوح أكثر فإن المشكلة تتمثل في أن الطرح الديني لقضية تطبيق الشريعة الإسلاميه يحتوي ضمنا علي هدف سياسي يتمثل في تحويل مصر إلي دولة دينية يحكمها نظام شبيه بنظام الخلافة الإسلامية، مع مايستتبع ذلك من تغيرات جذرية في هيكل الدولة وبنيانها، وأن الطرح المعلن واضح ويحظي بالقبول، بينما الهدف المستتر علي الرغم من غموضه وخطورته لا يجد من يتصدي له بالعرض أو التفنيد.

ويترتب علي هذا التعريف تحديد عناصر المشكلة فيما يلي:

١ ـ تعاطف الشعب المصري المتدين بطبعه مع هذه الدولة الدينية المعلنة مع جهله الكامل بالأبعاد السياسية للدعوة.

٢ ـ ترتب علي (الطرح الديني) دخول الدولة في (حوار ديني) الغلبة فيه

للتطرف نتيجة لضعف هذا الدفاع في مواجهة منطق متماسك.

٣ ـ نجاح المتطرفين في استقطاب قطاعات كبيرة ومتزايدة من الشباب وإقناعهم بمنطق فكري ديني متكامل ومنغلق وتشكيلهم تنظيميا في مجموعات صغيرة تدين بولاء تنظيمي مطلق لقادتها من الأمراء، وتنمية نوازع التمرد علي المجتمع لأسباب اقتصادية واجتماعية إلي درجة إحداث فصام حقيقي بينهم وبين المجتمع، مع التركيز علي المظاهر الشكلية مثل الزي وأسلوب الحياة، وإطلاق الأسماء السلفية، والعزلة في المساجد أو الصحراء للتأكيد علي الفصام والتهيئة لنوازع العنف، مع فشل التيارات السياسية المناهضة في التأثير علي قطاع الشباب بدرجات تتراوح بين الفشل المطلق للاتجاهات الليبرالية والفشل النسبي للاتجاهات اليسارية.

ويلاحظ هنا الربط بين نجاح التطرف في قطاع الشباب وبين تعريف المشكلة، حيث يتم الاستقطاب علي أساس استغلال المشاعر الدينية في تنظير الرفض لما هو قائم، ثم توجيه الشباب إلي التغيير كهدف وحيد، مع تبني العنف كأسلوب لا بديل له مع بحث النتائج المترتبة علي ذلك، وكلها نتائج سياسية يتم إجمالها تحت مسميات عامة من نوع (الحاكمية لله) أو (الحكم بما أنزل الله) وهو ما أشار إليه التعريف ـ قضية واضحة وأهداف سياسية مجهلة.

٤ ـ انسياق الأحزاب السياسية، حتي الحزب الحاكم الذي تهدده هذه الظاهرة بصورة مباشرة، وحتي الأحزاب علمانية الفكر مثل الوفد والتجمع، وراء رفع الشعارات الدينية سعيا وراء الأصوات الانتخابية، ومن الأمثلة الواضحة علي ذلك تصريح رئيس حزب الوفد لبعض ناقديه في تحالفه مع الإخوان المسلمين بقوله (ماذا أفعل وجميع انتخابات النقابات والاتحادات الطلابية يكسبها التيار الإسلامي)، وهنا يظهر عنصر جديد من عناصر المشكلة وهو تبني الشرعية لمطالب الخارجين علي الشرعية.

٢ - طبيعة المشكلة:

يختلف المفكرون حول طبيعة المشكلة أو بمعني أدق ينقسمون وفقًا للزوايا التي ينظرون منها إلي المشكلة إلي خمس مجموعات:

(أ) هي مشكلة تشريعية:

يري أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة تشريعية وأنها تنحصر في استبدال بعض القوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية بقوانين أخري مستمدة منها، ويتراوح المؤيدون للتغيير بين ضرورة الإسراع بالتغيير الفوري أوضرورة الإبطاء وهو ما يطلقون عليه اسم التدرج، بينما يثير المعارضون عديدًا من الحجج منها أن البدء يكون بتكوين المجتمع المسلم، ومنها أن المؤيدين يخلطون بين الفقه والشريعة، ومنها الاختلاف حول عدد الحدود وحول مصدرها وهل يقتصر علي النص القرآني أو يمتد إلي السنة القولية أو الفعلية أو ماطبقه الخلفاء الراشدون، ويصل بعضهم إلي القول بأن ما هو مطبق حاليًا مطابق في مجمله بل وفي تفصيلاته للشريعة الإسلامية بمفهومها الصحيح وأنه لا حاجة لتعديل تشريعي.

(ب) هي مشكلة دينية:

يري أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة دينية بحتة. ويتراوح المؤيدون بين الدعوة لتطبيق الشريعة (استكمالاً للدين) وبين اعتبار الجهاد فريضة، واعتبار الخلافة ركنًا دينيا، وفي كل الأحوال ينطلقون من مفهوم أن الإسلام دين ودولة مع ضيق أو اتساع في تصور حدود (الإسلام/ الدولة) غير محدود خارج نطاق العموميات، وأن تعطيل النصوص القرآنية تحقيقا لمصلحة أو اتقاء لضرر قاعدة ثابتة منذ عهد الرسول. وأن التوسع المحدود في تطبيق هذه القاعدة في عصرنا الحديث له ما يبرره، بل ويبرر استمراره دون أن ينقص هذا من إسلام المسلم أو أن ينقص من هيبة الإسلام وقدسيته والالتزام به.

(جـ) هي مشكلة هوية:

يري أصحاب هذا التصور أن المشكلة ذات طبيعة تتعلق بالهوية ويري المؤيدون أن الهوية الإسلامية تمثل الحل الصحيح في مواجهة الحضارة المعاصرة غريبة السمات والجذور، وأن إحياء هذه الهوية يمثل إحياء لجذور قادرة علي إفراز حضارة معاصرة لها ارتباط حقيقي بالأرض والتراث وطبيعة الشعوب، وأن الإسلام قد تعدي دوره كدين إلي دور أوسع ثقافيا وحضاريا وأن ما يترتب علي إحياء الهوية الإسلامية من قيام الرابطة الإسلامية ممكن ومطلوب في مواجهة صراع القوتين الأعظم الذي يسيطر علي العالم الآن.

ويتصدي المعارضون بأن الهوية الوطنية هي الهوية الوحيدة المقبولة من الجميع، وأن هذا الحوار يمكن أن يطرح في المجتمعات التي لا توجد بها أقليات غير مسلمة ولم تتبلور فيها الشخصية الوطنية الإقليمية نتيجة صراع فكري ونضالي كما حدث في مصر ويضيفون إلي ذلك كثيرا من الحجج والتحفظات المناهضة.

(د) هي مشكلة حضارية:

ينظر أصحاب هذا التصور للمشكلة من زاوية حضارية ويري المؤيدون إمكانية الفصل بين جانبين من جوانب الحضارة الغربية، الجانب الأول منهما هو الجانب الثقافي، والجانب الثاني يتمثل فيما أفرزته هذه الحضارة من اختراعات مادية، وعلي حين يرفضون الجانب الأول، يتصورون إمكانية المواءمة بين الحد الأدني الضروري من الجانب الثاني وبين استعادة كاملة للواقع الحضاري لمجتمعات الصدر الأول في الإسلام فيما يتعلق بالفكر والسلوك ومنابع الثقافة، وأنه حتي لو كانت النتيجة مجتمعاً أقل تقدما بمقاييس الغرب فإنه سوف يكون مجتمعا أكثر تماسكا وسعادة واقترابا من الطبيعة الإنسانية، ويري المعارضون أن منهج المؤيدين لا يزيد عن كونه تعبيراً عن العجز عن مواجهة السباق الحضاري القائم في عالم اليوم، وأنه هروب من المواجهة

الحضارية إلي بحث عن فردوس مفقود ويتزيد البعض منهم بالقول بأن القراءة المتأنية والواعية للتاريخ تثبت أنه لم يكن كذلك بأية حال.

(هـ) هي مشكلة سياسية:

يري أصحاب هذا التصور أن الطبيعة السياسية للمشكلة هي الأساس، ويتبني المؤيدون منطق الوصول للحكم إما عنوة أو بالأساليب الديموقراطية لإحداث تغيير جذري في شكل الدولة ونظام الحكم علي أساس أن القرآن هو الدستور وأن الحاكمية لله، وعلي هذا الأساس يرفضون أن يوكل التشريع للبشر ويرفضون أيضا الديموقراطية القائمة علي مفهوم حكم الأغلبية، ويري المعارضونأإنه إذا كان من حق هذه الجماعة السياسية أن تسعي للوصول إلي الحكم، فإن عليها أن تطرح برنامجا سياسيا واضحا، وهو مالم يحدث وأن نلتزم بالشرعية وهو ما لم يتحقق، ويتبني الكاتب وجهة نظر المعارضين ويري أن المشكلة ذات طبيعة سياسية أساسا وأن الجوانب التشريعية أو الدينية أو غيرها إنما تمثل تنويعات علي نغم أساسي في معزوفة ذات طابع سياسي شديد الوضوح والتميز.

٣ - النتائج:

(أ) يمثل تعريف المشكلة والتعرف علي طبيعتها نقطة البدء في الحل.

(ب) تتبني الدولة تعريف المشكلة بأنها ذات طبيعة دينية وقد يترتب علي تبني هذا المنهج دخول الدولة في حوار ديني مع الاتجاه السياسي والديني المتطرف، رفع فيه كل طرف شعار (نحن أصح إسلاما) ويري الكاتب أن المعركة بهذه الصورة خاسرة تماما وأن المتطرفين قد نجوا بذلك في نقل المعركة إلي ساحة هم فرسانها.

(جـ) يتبني الكاتب تعريف المشكلة بأنها الطرح الديني لقضية سياسية مؤكدا علي الطبيعة السياسية للمشكلة ويري أن المواجهة يجب أن تكون ذات طابع سياسي

بحت، وأنه إذا كان الطرح الديني للقضايا السياسية مقصوداً من المتطرفين فإن دخول الدولة في حوار ديني بحت إنما يمثل نجاحا لاشك فيه لهم واستجابة غير مفهومة من الدولة لهدف أساسي من أهدافهم.

المبحث الثاني

الواقع (الإيجابيات ـ السلبيات)(*)

١ ـ مقدمة:

هذه محاولة للتعرف علي الواقع المصري الحالي فيما يتعلق بهذه المشكلة بإيجابياته وسلبياته من وجهة نظر محايدة بقدر الإمكان.

٢ ـ إيجابيات الواقع الحالي:

(أ) تفتت التيار السياسي الإسلامي إلي ثلاث تيارات سياسية متباينة هي التيار التقليدي والتيار الثوري (راجع الفصل الخامس من كتاب «قبل السقوط» للمؤلف)، وعدم تجانس هذه التيارات سواء في الفكر أو أسلوب العمل.

(ب) افتقاد التيار السياسي الإسلامي بفصائله الثلاثة للقيادة الإسلامية الواحدة وبمعني آخر فإنه علي المستوي العام يفتقد شخصية قيادية من نوع حسن البنا، الذي يرضي المتطرف والمعتدل علي حد سواء والذي يستطيع أن يجمع تحت رايته الهضيبي والسندي في آن واحد (الفكر الهادئ والمسلح معا)، والذي يحظي بالقبول الشعبي والتنظيمي في آن واحد، والذي يستطيع أن يصل بالتيارات الثلاثة إلي حد أدني من الاتفاق في الفكر والتنسيق في الفعل وعدم وجود هذه الشخصية القيادية بجانب كونه مصادفة سعيدة، إلا أنه أيضا مسألة وقت لكنه يمثل حاليا جانبا إيجابيا.

(جـ) عدم تمتع أي قيادة من القيادات الثلاث للتيارات السياسية الإسلامية بقبول شعبي عام يصدق هذا علي عمر عبدالرحمن (التيار الثوري) كما يصدق علي عمر التلمساني (التيار التقليدي) وبمعني آخر فإن القبول بكل من هذه القيادات لا يزيد عن كونه قبولا تنظيميا داخليا، ويصدق ذلك أيضا علي القيادات المرشحة لخلافة القيادت الحالية لهذه التيارات: «الزمر» في الثوري و«شادي» في التقليدي(١).

(*) يمثل تعبير الإيجابيات أو السلبيات مفهوما نسبيا يتحدد علي أساس موقع الكاتب المعروف من هذه القضية وبمعني آخر فإن ما يراه الكاتب إيجابيا قد يراه المتطرفون الدينيون سلبيا وبالعكس.

(١) كتب هذا المقال قبل وفاة المرحوم الأستاذ (عمر التلمساني)، وقد خلفه كمرشد عام أستاذ حامد أبوالنصر علي غير توقع المؤلف.

(د) عدم إتجاه القيادات الإسلامية التى تحظى بقبول شعبى واسع (ونموذجها الواضح يتمثل فى الشيخ الشعراوى وبدرجة أقل بكثير من الشيخ كشك) إلى العمل السياسى التنظيمى، وإمكانية التوصل إلى مساحة واسعة من التفاهم (الرسمى) معها (قبول الشعراوى للوزارة، وقبول كشك للكتابة فى صحيفة اللواء الإسلامى التى يصدرها الحزب الوطنى وإعتدال كتاباته فيها)، وبمعنى آخر فإنه بالربط بين هذه النقطة والنقطة السابقة لها يمكن القول بأن (القيادات التنظيمية ليست شعبية، والقيادات الشعبية ليست تنظيمية)، وهما أمران إيجابيان بالتأكيد.

(هـ) تمثل القيادة الحالية للتيار التقليدي (عمر التلمساني) أضعف حلقة قيادية تاريخية سواء من ناحية الفكر أو القدرة علي التأثير أو التمتع بإمكانية الزعامة، وقد ساعد علي ذلك كونها (قيادة سن) وليست قيادة منتخبة، حيث تولي التلمساني رئاسة مكتب الإرشاد باعتباره الأكبر عمرا في غياب العمل الشرعي، كما ينص علي ذلك النظام الداخلي للإخوان.

(و) معاناة التيار التقليدي (الإخوان المسلمين) من تمزق فكري شديد نتيجة لظهور سيد قطب كزعامة منسوبة إلي هذا التيار اسما (بينما هو في حقيقته المنظر الفكري الأول للتيار الثوري)، الأمرالذي ترتب عليه حدوث صدام بين منهجين فكريين مختلفين، أولهما منهج أصولي يمثله حين البنا، وثانيهما منهج ثوري مختلف تماما وإن كان أكثر تماسكا ويمثله سيد قطب، ولعل آثار معاناة الإخوان المسلمين من ذلك تبدو واضحة في إصرار قياداته علي ذكر الإمام الشهيد قاصدين بذلك حسن البنا وإحياء كتاباته وتجاهل ذكر سيد قطب تماما رغم كونه (إماما شهيدا) هو الآخر وعدم الإشارة إليه تجنبا لمنهجه واعتباره داخل صفوف التيار التقليدي خارجا علي فكهة من ناحية، وقيادة غير شرعية لم يفرزها أحد السبيلين اللذين لا ثالث لهما، وهما انتخابات مكتب الإرشاد أو كبر السن من ناحية ثانية، ومثل هذا التمزق الفكري يؤثر علي قوة التنظيم وفعاليته ويحجم كثيرا من قدرته علي التأثر يعطي للمختلفين معه سلاحا فكريا ماضيا.

(ز) بدأ التيار الثوري الإسلامي في تحقيق بعض ردود الفعل المناهضة له علي مستوي الرأي العام الشعبي، وقد حدث ذلك نتيجة تزيدهم في التطرف والذي تمثل في استخدام مكبرات الصوت بصورة مزعجة، أو لجوئهم لأساليب العنف الجسدي مع معارضيهم في الجامعات، أو تأثر بعض الأسر بسلوك أبنائها في مواجهة أفراد الأسرة أو برفض أبنائهم للتعليم أو العمل، ورغم أن هذا القدر من رد الفعل ليس ،كبيرا بدرجة مؤثرة إلا أنه قد تكوّن في مواجهة مسيرة حافظ سلامة أو في إزالة الملصقات أو التقبل الحسن للحملة الإعلامية الي أعقبت محاولة مُسيرة حافظ سلامة والتي كتبت فيها مجموعة من المقالات لم يكن متصوراً أن تكتب في فترة سابقة دون رد

فعل شديد بالعنف، علي عكس ما حدث.

(ح) إنه علي العكس من تمزق التيار السياسي الإسلامي إلي أجنحة مختلفة وربما متصارعة وتوزع ولائه بين قيادات متعددة ومختلفة، يبدو التيار السياسي القبطي متماسكا بصورة لم تحدث من قبل، كما أنه يدين بالولاء لقيادة واحدة شرعية هي البابا، وعلي الرغم من اعتراض الكاتب علي قيادة رجال الدين للعمل السياسي في كل من الجانبين الإسلامي والقبطي، إلا أن توحد التيار السياسي القبطي تحت قيادة واحدة غير مختلف عليها يمثل نقطة إيجابية واضحة، لأنه إذا لم يكن ممكنا التحكم في (الفعل الإسلامي) فإنه يمكن التحكم في (رد الفعل القبطي) من خلال إمكانية التفاهم مع قيادته، ومساحة التفاهم واسعة من منطلق إحساس الأقلية بالخطر وسعيها المبرر بتحجيم المشكلة، وسوف نناقش هذه النقطة بالتفصيل عند مناقشة أسلوب الحل.

(ط) إن الأقلية القبطية في مصر علي عكس كثير من الأقليات في أغلب دول العالم ليست أقلية وافدة بل هي أقلية أصيلة، الأمر الذي يصعب معه النظر إليهم علي أنهم دخلاء أو مجموعة قابلة للنزوح إلي موطنها الأصلي أو أن ولائها خارجي، كما أنه من ناحية أخري لا يمكن الشك في ولائها لمصر الأرض والوطن والتاريخ، وهذه كلها عوامل تحجم كثيراً من مبررات الصراع الطائفي.

(ي) إن تبني الأقلية القبطية لبعض المطالب السياسية لا ينطلق من عقيدة دينية بقدر ما ينطلق من مفهوم حقوق الإنسان في العالم المعاصر، وبمعني آخر فإن موقفهم ينطلق من أرضية سياسية وليس من أرضية دينية، كماأنه لا يتكون إلا كرد فعل في مواجهة تجاوز الفعل في الجانب الآخر لحدود المعقولية الأمر الذي يؤدي إلي قصر المواجهة في اتجاه تحجيم الفعل وهو أمر إيجابي.

(ك) أدي التزيد في التطرف السياسي الديني إلي ظهور تيار فكري علماني واضح تبناه بعض المفكرين في مقالاتهم وكتبهم واستطاع أن يفرض نفسه علي الساحة الفكرية بعد غياب، كما بدا تأثيره واضحا في بعض لأحزاب السياسية حيث

بدأت كثير من القواعد الحزبية في تبني العلمانية والدعوة للالتزام بها، ويرى الكاتب أن تبلور هذا الاتجاه سوف يؤدي إلي تصحيح مسار الحوار الدائر وذلك بإحلال التيار العلماني محل التيار الديني المعتدل في الحوار الدائر مع المتطرفين.

(ل) من أهم الإيجابيات أن الغالبية العظمي من المصريين لازالوا خارج دائرة الحوار وإذا كان محسوبا كإيجابية عدم تعاطفهم بعد مع المتطرفين فإنه محسوب كسلبية عدم تصديهم للمواجهة معهم.

٣ ـ سلبيات الواقع الحالي:

(أ) الإعلام:

(أ ـ ١) منطق الحوار الديني:

ساد الإعلام منطق خاطئ وهو منطق الحوار (الديني) مع المتطرفين دينيا، والخطأ في هذا يعود إلي ما يأتي:

١ ـ أنه حوار (ديني ديني) يصل بالطرفين إلي نتيجة واحدة في جميع الأحوال مضمونها قبول كثير من اتهامات المتطرفين للمجتمع بالخروج عن صحيح الدين مع محاولة من الطرف الحكومي المحاور لإثناء المتطرفين عن اتباع العنف وخلال ذلك كله يتم تجهيل أو تجاهل الخلفية السياسية للمتطرفين.

٢ ـ أن الحوار (الديني ـ الديني) يصل بالمتابع له إلى اختيار بين دولة (دينية) متطرفة أو دولة دينية معتدلة، وهو أمر خطير إذا كان مقصودا والأخطر أن لا يكون مقصودا.

٣ ـ يتمتع المتطرفون بمنهج متكامل ومتماسك بصرف النظر عما يحمله من خطأ أو صواب، بينما لا يزيد الأمر بالنسبة للمحاورين لهم عن اجتهادات غير متناسقة تفتقد التكامل، وفي أغلب الأحيان يبدو موقفهم دفاعيا، وهو أمر له تأثيره النفسي بالغ السلبية.

٤ ـ يتأثر الرأي العام فى مصر بالانطباع وليس بالاقتناع والانطباع الذي يتولد

لدي مشاهدي الحوار التليفزيوني أو متابعي الحوار الصحفي ، أنه مواجهة بين مجموعة ذات انتماء عقيدي صادق، ومجموعة أخري تؤدي واجبا رسميا، أو إذا أردنا المقابلة اللفظية الصحيحة، مجموعة ذات نتماء رسمي صادق.

٥ ـ في أحيان كثيرة يؤدي الحوار إلي نتائج عكسية للمستهدف منه، وعلي سبيل المثال فقد استضاف برنامج (ندوة للرأي) بالتليفزيون عالما دينيا فاضلا ومشهورا بالاعتدال وهو الشيخ محمد الغزالي، وسئل عن رأيه في العلمانية فأجاب (من ينادي بالعلمانية يعتبر مرتداً عن الإسلام)، وعندما سئل في نفس الحلقة عن رأي زميل له في تكفير الحاكم أجاب بما يوحي بأن القضية خلافية، وفي مرة أخري في نفس البرنامج هاجم بتحامل شديد غير مبرر أحد أعضاء جماعة التبليغ ردا علي عرض له لأسلوب الجماعة، بدا فيه شديد الذكاء والاعتدال والتدين، الأمر الذي يدفع بالمشاهد لنتيجة معاكسة للهدف من البرنامج، وأمثلة ذلك كثيرة.

٦ ـ يبقي السؤال الأهم والحاسم لخطأ منهج الحوار بالصورة التي تم بها حاليًا ، وهو كم متطرفًا استطاع البرنامج أن يثنيه عن تطرفه؟ الإجابة تقريباً لا أحد، فالوجود المحاورة من المعتدلين هي نفسها تقريبًا منذ حوالي أربع سنوات، بينما يمكن القول بأن البرنامج قد دفع الكثير من المتطرفين إلي دائرة الشهرة والنجومية، وربما دفع البعض من الشباب المعتدل إلي التطرف.

ولا يعني ما سبق أن الكاتب ضد الحوار، بل هو معه، علي أن يكون الحوار بين مفهوم الدولة الدينية ومفهوم الدولة المدنية، وأن يتم علي أساس سياسي وأن تمثل فيه جميع الأطراف الحقيقية للحوار.

(أ ـ ٢) أسلوب الحملات الإعلامية:

درج الإعلام علي معالجة أو مواجهة التطرف السياسي الديني بحملات إعلامية مركزة وعالية النبرة في توقيت ملازم للمواجهات الأمنية للتطرف، وما أن تنتهي المواجهة حتي تفتر الحلة وتبدأ المقالات التي تصف المتطرفين بحسن النية وأنهم مغرر بهم، وزن الدولة هي التي قصرت في إجراء الحجوار معهم ودعوتهم لقيم الدين الصحيح.

ومن المؤكد أن أسلوب الحملات الإعلامية (الأمنية) يحمل في طياته قدرا كبيرا من الخطأ فهو يبدو من ناحية أمام الرأي العام، أمنيا أكثر منه سياسيا أو فكريا، ومن ناحية أخري يؤدي التزيد فيه أحيانا إلي نتائج عكسية منها التعاطف ومنها تضخيم حجم المتطرفين لدي الرأي العام والمؤكد أن أسلوب الخط السياسي الثابت في مواجهة التطرف هو البديل الواجب اتباعه.

(أ - ٣) التلفزة الدينية:

وقع المشرفون علي التليفزيون في مجموعة من الأخطاء التي ترتب عليها عدد من السلبيات المؤثرة علي قدرة هذا الجهاز الخطير علي التأثير في الرأي العام، فمن ناحية أخلي التليفزيون مساحات كبيرة من ساعات إرساله للبرامج الدينية وشجع علي ذلك ارتفاع أصوات المتطرفين بالهجوم علي برامج الشاشة الصغيرة ممأأدي إلي مزيد من الخطوات في الطريق وأي إحصائية لعدد ساعات الإرسال الديني ونسبتها إلي مجمل ساعات الإرسال وتطور هذه النسبة في السنوات الثلاثة الأخيرة تؤكد علي انسحاب التليفزيون عن خطه العادي)، وهو انسحاب لن يحده شيء لأنه لاحدود للتنازلات التي يطالب بها المتطرفون، ولعل الإصرار علي إذاعة الأذان في وقته كاملا ثم تطور ذلك إلي إذاعة حديث نبوي بعد أذان الصلاة بلا ضرورة يعطي مثالا لهذا الانسحاب، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فقد طالبت جرية النور في عدد الأربعاء ٢٩مارس ١٩٨٥ بأن يتلو الحديث النبوي تفسير له وهو ما يشكل نموذجا لأسلوب سباق الجري (خلفا) الذي يشارك فيه التليفزيون أو بعبارة أدق يسابق فيه التليفزيون آراء المتطرفين(١).

ومن الأمثلة الأخري علي أخطاء التوجه الإعلامي التليفزيوني ما أصبح يسمي بظاهرة الشيخ الشعراوي الذي يخلق منه التليفزيون المصري نجما تليفزيونيا بإصراره علي التركيز عليه وإعطاء مساحة يومية له في التليفزيون، وعندما مست أحاديثه

---

(١) نشر بجريدة الأخبار بتاريخ ٤ / ٧ / ١٩٨٦ بالصفحة الثانية (أي بعد تسعة شهور من نشر هذا البحث) الخبر التالي «بحث التليفزيون الآن تقدم تفسير للأحاديث الدينية التي تلي الأذان مباشرة للاستفادة منها وعدم الاقتصار علي إلقاء الحديث بصوت الفنان محمد السبع».

عقيدة الأخوة الأقباط ومشاعرهم أكثر من مرة، وعندما مست أحاديثه عقيدة الأخوة الأقباط ومشاعرهم أكثر من مرة لم يستطع التليفزيون أن يفعل شيئًا، وترتب علي محاولة حصر برنامجه في وقت أكثر محدودية أن ثار المشاهدون وعبروا عن ثورتهم بسيل من الخطابات وهكذا واجه المشرفون علي التليفزيون مأزقا هم صانعوه، والحديث عن أخطاء الشاشة الصغيرة يطول، والنماذج متعددة، لكن أكثرها بجاحة، ذلك البرنامج الذي أذيع في شهر رمضان وادعت كاتبته أن نصف ملوك الفراعنة كانوا مسلمين وإذا كان من حق التليفزيون أن يشهر إسلام الفراعنة فإن من حق المتطرفين يأن يرفعوا شعاراتهم وأن يغالوا في تطرفهم عن يقين بأنهم لن يطاولوا التليفزيون بجاحة ولا تطرفًا!!

(أ - ٤) الجيش السرى الإعلامى:

عندما تحدد شهر مايو ١٩٨٥ لمناقشة قوانين الشريعة فوجئ المصريون في شهر يناير وفبراير من نفس العام وخلال هذين الشهرين فقط، بما يمكن أن يكون حملة إعلامية منظمة، استغلت جميع ما حدث من قضايا أو حوادث خلال هذين الشهرين في الدعوة والتمهيد لتطبيق الشريعة الإسلامية وأوجز بعض الأمثلة علي ذلك فيما يلي:

- اعتدي ستة شبان علي فتاة تواجدت مع خطيبها في سيارة في أحد الشوارع المهجورة في المعادي، وقد أثبت الطبيب الشرعي فيما بعد أنها عذراء، وقد ركزت في عرضه للحوادث أو لجلسات المحاكمة علي الدعوة لتطبق حدي الزنا أو الحرابة، ولم يخل أي مقال أو موضوع كتب عن الحادث من رأى ديني أو فتوي لرجل الدين، وقد نجح ذلك في التأثير علي الحكم (الأمر الذي اعترف به القاضي حين صرح للصحف بأنه لم يكن من الممكن تجاهل الرأي العام في القضية)، حكم علي خمسة شبان من الستة بالإعدام ولكن الأهم من التأثير علي الحكم، ذلك التأثير الذي كان موجهًا للرأي العام، حاملاً مضمونًا فحواه أن القوانين الوضعية لم تعد صالحة لحماية الأعراض، وأن البديل ممثل في تطبيق الشريعة.

- قتل شاب مريض نفسيا (وهذا ثابت) والديه، واستغل الإعلام ذلك بإدعاء أن الشاب قد يتأثر بالمذاهب (الوجودية) الهدامة وأن الحاده هو السبب، وخلص من ذلك إلي نتيجة مؤداها أن العودة بالمجتمع للدين هي الحل والنجاة، وأنه من الضروري حماية المجتمع من (الفلسفات الوضعية المحرفة).

- استغل الإعلام حادث انتحار فتاة مغربية في منزل ملحن مشهور في الأحياء بأن مصر أصبحت مرتعا للسكاري، وتحولت إلي ماخور كبير تدور فيه الفاتنات العاريات بكئوس الراح علي الشاربين وكان المضمون الذي وصل إلي الفقراء كرسالة إعلامية واضحة هو ضرورة تطبيق حد شرب الخمر وضرورة إقامة المجتمع الإسلامي (المثالي).

-- حوكمت قصة ألف ليلة وليلة الشهيرة بحجة (الخلاعة والألفاظ الخارجة) رغم أنها موجودة منذ مئات السنين دون استنكر أو إدانة، وبدلا من أن يوجه الإعلام هذه (المحرقة الفكرية) ساندها بأقلام كبار الكتاب وبدا صوت المعارضين باهتا، وكان الهدف هو التوصل إلي الحكم علي الفكر والأدب والفن من منطلق ديني، وهو منطلق شديد الخطورة، لكنه يعتبر تمهيدا لما يتوجه له المجتمع أو يتم توجيهه إليه.

- أعيدت مناقشة قضية البهائية للمرة الثالثة (المرة الأولي في وائل الستينات والثانية في أوائل السبعينات) وبعد أن نوقشت القضية في المرتين السابقتين علي أنها قضية دين جديد، ولم تناقش القضية في وسائل الإعلام علي أساس فكري أو قانوني، بل نوقشت بمفاهيم دينية أساسا، وبتوجيه واضح إلي ضرورة تطبيق «حد الردة».

- ركز الإعلام علي مناقشة قضية ما سمي بالنبي المزعوم بريقع، تلك القضية التي يخرج المتابع لها بانطباع مؤداه أنها قضية خلقية أو شخصية لكن الإعلام عرضها من خلال مفهوم آخر، وهو مفهوم مضمونه أن المجتمع العلماني المصري يسمح في ظل القوانين الوضعية بظهور الديانات الأنبياء وأن غياب (حد الردة) هو السبب في ذلك.

ومن الممكن سرد أمثلة أخري عديدة لمفردات الحملة الإعلامية الشرعية التي شنها الإعلام في اتجاه للتمهيد لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو الأمر يطرح (فزورة) يصعب حلها ومضمونها كالتالي:

* الدولة لا تري ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية الآن.

* الإعلام يتبع الدولة.

* الإعلام يشن حملة باتجاه تطبيق الشريعة الإسلامية الآن.

ولايحل هذه الفزورة إلا جواب واحد، وهو أن هناك جيشا إعلاميا سريا يسعي لتطبيق الشريعة الإسلامية ويتجاوز مصالح المسيطرين علي الإعلام إلي مصالح أخري يمكن بحثها أو البحث حولها في مجال آخر.

(أ - ٥) الإعلام والأمن:

تبرر القيادات الإعلامية تدخل (الأمن) فيما يتعلق بنشر الموضوعات الخاصة بهذه القضية، أو إذاعة البرامج المواجهة للتطرف، بأنه من الضرورة التنسيق بين الاعتبارات السياسية والأمنية فيما يتعلق بظاهرة لها وجهاها السياسي والأمني، وبصرف النظر عن مدي صحة هذا المنطق، فإن الأمر يتجاوز مجرد التنسيق في كثير من الأحيان، الأمر الذي يترتب عليه غلبة المنطق الأمني علي المنطق السياسي، ويأتي بنتائج عكسية، والأمثلة علي ذلك كثيرة، وأغلبها يتعلق بنشر (الأخبار) المتعلقة بهذه الظاهرة، وكمثال علي ذلك فقد منع الأمن الصلاة بمسجد النور في أعقاب محاولة مسيرة حافظ سلامة حتي تتم الإنشاءات الخاصة بالمسجد، وتصدي المتطرفون لذلك بالاعتداء علي رجال الأمن، استخدموا في اعتدائهم السلاح الأبيض، وترتب علي ذلك إصابات في الطرفين وقبض علي بعض المتطرفين، وقد نشرت جميع وكالات الأنباء العالمية هذا الخبر، وأمنع نشره في مصر بتعليمات أمنية، وهو أمر لايبدو مفهوما، فلا الأخبار يمكن حجبها في عالم مفتوح، ولا النشر ضار، بل مفيد إلي أقصي درجات الإفادة، وقد صرح الأمن بعد ذلك بنشر الخبر وفي الوقت بين عدم السماح والسماح يمكن تصور التأثير الضار للتدخل الأمني في مجال الإعلام.

(أ - ٦) الشراك الإعلامية:

يحلو لكثير من القيادات الإعلامية والفكرية أن تبدأ مقالاتها بعبارات من نوع (لايختلف أحد حول تطبيق الشريعة الإسلامية، لقد أعطي الشعب كلمته، وأعطت الحكومة وعدها، وأبدت أحزاب المعارضة تأييدها، تلك قضية منتهية لا خلاف عليها)، (لكن) وآه من (لكن) هذه ، وآه مما يتلوها عادة من عبارات تناقض العبارات السابقة أشد التناقض، وتخالفها أشد المخالفة، بل قد تنتهي المقال برفض تطبيق الشريعة الإسلامية تحت مسميات أهونها التدرج وأقصاها توجه الكاتب للمتطرفين، بتساؤلات من نوع، قولوا لنا أولا ماذا تريدون؟ وكأنه قد نصب منهم قولا، أو يسمع عنهم قتلا، ويتصور الكاتب والمفكر أنه قد نصب شركا محكما لهم، بدأه بإعداد الطعم (بضم ثالطاء وسكون العين) ممثلاً في العباراتو التي بدأ بها المقال، وهو طعم يسهل - في تصوره - أن يبتلعه المتطرفون، ثم يفاجأون باستدراجهم في نهاية المقال إلي نتيجة عكسة. والحقيقة التي لاشك فيها ولا مراء، أن الشرك منصوب للقراء وأن الجريدة اليومية التي توع مليون نسخة وبالتالي يقرأها خمسة ملايين قارئ، قد نصبت بفضل الكاتب أو المفكر الكبير شركا لهذه الملايين، والسبب في ذلك أنه لس في هذه القضايا الحساسة والمصيريةج (لكن)، تماما كما تقول المسرحية المشهورة ليس في القانون (زينب)، أما أن تكون (مع) وإما أن تكون (ضد)، ومادامت بدأت القول بأن قضية الشريعة محسومة، وأنها محل اتفاق عام فأي قول بعد ذلك لايجدي، وأي (لكن) لا يؤمن بالعبارات التي ذكرها والذي يكررها أمام عيون القراء يوما بعد يوم وكأنها مقرر إعلامي، والمؤكد أيضا أن ما ذكره للأسف ليس صحيحا، فالقضية لم تكن يوما (كقضية سياسية) محل اتفاق عام، والحكومة لم تكن يوما (صادقة) حين وعدت بتطبيق الشريعة وإنما أعلنت ما أعلنت عن يقين بأن كل شيء في مصر (ينسي بعد حين)، والأحزاب لم ترتفع يوما من الشعارات ما اقتنعت به، وإنما رفعت ما تزايد به علي الحكومة، ربما عن عدم إدراك المخاطر التطرف الديني، وربما عن إدراك وسعي في ذات الوقت أن تحصد الحكومة ما جنت يداها.

إن المثال السابق ليس رأيا لكاتب أو فقرة من مقال مفكر ولو كان كذلك ما استحق مني الذكر أو التعليق وإنما هو (نغمة) سادت الإعلام المصري وأسلوب أدمنه كبار الكتاب وعمامة يصرون علي ضوعها علي رأس دافعي الضرائب (وأقصد الشعب) وحجرا ثقيلا يلقونه علوي رأس دافعي المرتبات - مرتباتهم - (وأقصد الحكومة).

(ب) الديموقراطية بين السماح والمناخ:

من الصعب أن يقتنع الرأي العام المصري بخطأ ممارسات التيار السياسي الديني المتطرف، طالما ظلت الممارسة الديموقراطية في مصر علي ما هي عليه،وطالما درت هذه الممارسات، كما تدور الآن في ساحة السماح الديموقراطي، الذي يأتي من السلطة الحاكمة أو الحزب الحاكم، دون أن يتعدي ذلك إلي مناخ ديموقراطي، يتيح لكل الراغبين في الممارسة السياسية أن يكون لهم دور وحزب ومنابر إعلامية، بل إن الرأي العام يتعاطف معهم أحيانا ويميل إلي تبرير مظاهر العنف في حركتهم، بحجة أنهم لجأوا للأساليب غير الشرعية حين لم يسمح لهم بالعمل السياسي الشرعي أو بمعني أكثر تحديدا ووضوحا، حيث لم يسمح لهم بتشكيل أحزابهم السياسية.

إن الحجة الوحيدة التي يرفعها المعترضون علي السماح للتايرات السياسية الإسلامية بتكوين أحزابهم مضمونها أن ذلك سوف يؤدي إلي تشكيل أحزاب سياسية مسيحية في المقابل، الأمر الذي سوف ينتهي بمصر إلي وضع مشابه لوضع لبنان وهذه الحجة مردود عليها بما يلي:

١ - إن السماح بتكوين أحزاب سياسية إسلامية لن يضيف جديدا إلي الساحة، فالتيار السياسي الإسلامي الذي يقبل بذلك (وهو تيار الإخوان المسلمين) له قواعده وقيادته ممثلة في مكتب الإرشاد العام وله زعيمه ممثلا في عمر التلمساني الذي يتولي حاليا منصب المرشد العام وأكثر من ذلك له الآن نوابه في البرلمان وهم لا يخفون انتماءهم الواضح والصريح لهذا التيار.

٢ - إن ظهور أحزاب سياسية إسلامية سوف يؤدي - من ناحية - إلي توقف

مزايدة الأحزاب السياسية علي الشعارات الدينية ومن ناحية أخري سوف يحجم كثيرا من مزايدات آءمة المساسجد علي الشعارات الدينية لأنهم سوف يصبحون أنصارا لحزب سياسي في الساحة، منافس لأحزاب أخري.

٣ - سوف تضطر هذه الأحزاب الجديدة إلي وضع برنامج سياسي يضعون فيه حلولا لمشاكل المجتمع الحقيقة مثل الإسكان أو الأسعار يضعون فيه حلولا لمشاكل المجتمع الحقيقة مثل الإسكان أو الأسعار أو الديون أو غيرها، وفي هذا مجال واسع للخلاف بينهم والاختلاف عليهم، ليس فقط بل إن ذلك سوف يفتح المجال للجميع لإمكانية الحوار معهم وتفنيد آرائهم لأن سا حة النقاش سوف يتم تصحيحهات بأن تصبح ساحة سياسية وليس ساحة دينية وسوف يصبح جميع أطراف هذا الحوار، مجموعة من لاساعين للحكم،لا لجنة، والمتقربين للشعب لا لله، والطامحين للسلطة لا للشهادة.

٤ - إن التخوف من قيام أحزاب دينية مسيحية لا مبررة لعدة أسباب هي:

(أ) إن التجربة التاريخية أثبت أن أقباط مصر يتعاطفون دائما مع الأحزاب العلمانية عن إدراك حقيقي بأن المستقبل للتعايش وليس للانفصام والدليل علي ذلك تجمعهم تحت راية الوفد وولائهم له قبل ثورة ١٩٥٢ وبقاؤهم علي هذا الولاء حتي بعد انفصال أكبر قياداتهم السياسية (مكرم عبيد).

(ب) إن تجربة إقامة حزب ديني له سابقة في التاريخ المصري تمثلت في حزب مصر الذي أنشأه (اخنوخ فانوس) ولم ينضم له إلا قلة محدودة وانتهي بعد سنوات في صمت كما ظهر، دون أن يكون له تأثير علي مسار الحياة السياسية في مصر، دون أن يؤثر سلبيا علي مناخ الوحدة الوطنية.

إنني أؤكد علي أن الوضع الحالي المتمثل في (السماح) الديموقراطي وتحجيم حرية تكون الأحزاب وقصر التجربة الحزبية علي ما هو قائم له تأثير سلبي خطير علي واقع التطرف السياسي الديني في مصر، خاصة وأنه لا يقتصر علي تحجيم دور هذا التيار في التواجد السياسي، بل يمتد أيضا إلي تحجيم الأحزاب العلمانية سواء اليسارية منها أو الليبرالية.

(جـ) التعصب الديني:

يجب أن نعترف جميعا وبصورة واضحة ومعلنة بأن مصر بها قدر من التعصب الديني وأن هذا القدر موجود لكنه محدود وأن له من الخصائص ما يتناقض مكع المنطق فهو يزداد مع ارتفع المستوي التعليمي أو الوظيفي فيتواجد مثلا في بعض الأقسام بالجامعات ويقل كثيرا في القري والمدن الصغيرة، ويطرح الاعتراف بظاهرة التعصب إمكانية دراسة أسلوب حل هذه المشكلة، وهل يكون بفرض عقوبات رادعة علي من يثبت أنه قد اتخذ قرارا من منطلق التعصب أو بالتمثيل النسبي السياسي للأقليات أو غير ذلك من الحلول.

ويبقي الحل

ما سبق كان طرحا موجزاً للمشكلة (تعريفها - طبيعتها - سلبيات المرحلة الحالية وإيجابياتها) وهو ما يمكن طرحه للمناقشة العامة بهدف محاولة التوصل لحل، وهو موضوع حديث آخر.

الممارسات الدينية في أي دين، هي اختيار شخصي في النهاية، وفي البداية أيضا، والراغبون في دخول الجنة، والكل يرغب، يسعون إليها باختيارهم وبإرادتهم وليس بقوة القانون أو عصا السلطة، ولا يتصور مسلم يفهم الإسلام حق فهمه، أن تصدر الدولة قانونا يلزم المسلمين بالصلاة ويعاقب غير المسلمين بالجلد أو الحبس أو الغرامة، ولو صدر مثل هذا القانون لهاجمناه جميعا، ليس لأنه يستحيل التطبيق فقط، بل لسبب أهم من هذا، وهو أنه لم يترك فضلا لمتدين أو مكرمة لمن يؤدي الصلاة خوفا من الحكومة ورعبا من سيف القانون..

هذا عن الفرائض فماذا عما هو أقل؟ وهذا عما لاخلاف فيه فماذا عن القضايا الخلافية، وماذا عن القضايا الأخلاقية، أليس من الواجب أن ساحتها للاختيار وأن نناي بها عن قيود الإجبار؟

هنا كانت دهشتي بالغة وأنا أقرأ جريدة النور ـ العدد ٤١٣ ـ ٢١ يناير ١٩٩٠. ص٥ تحت عنوان بعرض الصفحة ما نصه (أول مدرسة حكومية تلزم الطالبات بارتداء الحجاب) وبجوار العنوان المثير عنوان آخر صغير نصه ـ المدير: اتخذت القرار لأني مسئول أمام الله ووزارة التعليم تشجعني).

المدرسة هي مدرسة أحمد لطفي السيد الإعدادية (بنات) بالزاوية الحمراء، التابعة لإدارة شبرا التعليمية، والقرار الصادر من إدارة المدرسة تلزم (جميع) الطالبات بارتداء الحجاب وارتداء الجلباب. وإدارة شبرا التعليمية كما يذكر الخبر شجعت هذه التجربة باعتبارها عملا طيبا (يتمناه كل إنسان)..

ومدير المدرسة يصرح بأنه بدأ التجربة (بترغيب) البنات في الاحتشام و(ترهيبهن) من السفور، وأن عددا من الفتيات لم يستجب، فأصدر قرارا بإلزامهن، حرصا علي (المصلحة العامة).. ويضيف مدير المدرسة جديدا إلي معلوماتنا حين يصرح بزن أحمد محمد المتولي مدير إدارة شبرا التعليمية هو راعي التجربة ومشجعها، وإن التجربة تتم (برعاية الوزارة).

وأخيرا انتهي التحقيق الصحفي بسطور قليلة أعلنت فيها جريدة النور أنها تهدي هذه التجربة الطيبة للسيد الوزير.

ونحن بدورنا نهديها إليه أيضا، ونسبقها بسؤال، ماذا يحدث في مصر ولمصر إذا اجتهد كل مسئول برأيه، وفرض علي الآخرين اعتقاده، وسعي للجنة علي حساب حريات الآخرين؟ ماذا يحدث إذا اعتبر كل مسئول أنه الدستور، واجتهاده قانون يلزم تطيقه بالترغيب، فإن لم يكن فبالترهيب؟ أقول لكم ماذا يحدث..

تصبح مصر جمهوريات صغيرة، أو كانتونات قزمية يحكم كل منها سلطان فرد، لا حاجة به للقانون ويكفيه أن يجتهد، فإذا اجهد، نفذ وطبق دون أن يراجعه أحد أو يرد اجتهاده قانون أو مدير أو وزير، وباختصار دون أن يأبه لأي سلطة أو أي فرد..

نعم كلنا مسئولون أمام الله كما قال السيد المدير، لكن عن أعمالنا وعن علاقاتنا بالله، وعن أحكامنا علي أنفسنا، أو علي أسرتنا، الصغيرة أما أحكامنا علي الآخرين فنحن مسئولون عنها في الدنيا، أمام الحكومة محكومين فيها بالقانون، وملتزمون فيها بالأعراف وملزمون فيها باحترام حريات الآخرين. واختيارهم واعتقادهم..

لقد كنت أفهم ثورة البعض إذا منعت إدارة المدرسة فتاة محجبة من الدخول من منطلق، أن اختيار الحجاب (وليس النقاب بالطبع) حرية شخصية ومن نفس المنطلق لا أفهم العكس، ولا أستوعب منع طالبة من دخول المدرسة لأنها تلبس الحجاب ولا ترتدي الجلباب.

ماذا يحدث إذا أصدر مدير إحدي الإدارات قرارا بأن يطيل كل موظف لحيته ويقصر شاربه؟

ماذا يحدث إذا أصدر مدير الإدارة قراره بتغيير الموظفين لأسمائهم الأعجمية واستبدالهم بأسماء عربية أصيلة فيغير، إكرامي اسمه إلي (حلزة) وإلهامي اسمه إلي (الأقرع) وكارم اسمه (الزبرقان بن سعد)..

ماذا يحدث إذا أصدرت المدارس الكاثوليكية، وما أكثرها في مصر قرار بارتداد الطالبات لزي الراهبات، وهو أقرب ما يكون للحجاب، لقد توقفت كثيرا أمام كلمتين رددهما المدير أكثر من مرة وهي كلمات (الترغيب والترهيب).

أما الترغيب فافهم أنه الوعد بالجنة مثلا (رغم أن السيد المدير لا يملك ذلك أو إفهامهم أن هذا هو صحيح الدين (رغم استعدادي لمناقشة ذلك) بيد أنني لم أفهم إطلاقا ما قصده السيد المدير الهمام والسادة المدرسون بلفظ الترهيب.. هل هو الترهيب بجهنم والعياذ بالله؟

وإذا كان كذلك فهل هناك شك في أن هذا شأن الطالبة وليس شأن المدير، وهل هناك خلاف علي أن المدارس مفتوحة لتعليم الطالبات وليس لضمان عدم دخولهن جهنم، وهل هناك خلاف علي أن صكوك العصيان أو الغفران ليست واردة في ديننا الحنيف..

وإذا لم يكن القصد من الترهيب هو جهنم، أتراه مقصودا به العصا أو الرسوب..؟

أحسب أن كلا الأمرين ليسا من التربية في شيء، ليسا من التعليم فضرب الطالبات ممنوع بالقانون الذي لا يعترف به المدير، ورسوب الطالبات مقترن بالاستيعاب وليس بالحجاب أو الجلباب.. إذن ما الذي حدث ويحدث؟ أغلب الظن أن السيد المدير قد تأثر بما يحدث في أذربيجان فأعلن انفصاله عن قوانين مصر، وخاض معركة ضروسا استخدم فيها كل الأدوات ترغيبا وترهيبا، ومن أجل إعلان استقلال جمهوريته الإعدادية المستقلة، أغلب الظن أيضا أنه يتلقى دعما معنويا خفيا من سيدي أحمد المتولي مدير إدارة شبرا التعليمية وهو راعي التجربة ومشجعها، وأغلب الظن أنه يظن أن الوزارة سعيدة به كل السعادة مرحبة بقراراته كل الترحيب. ممتنة غاية الامتنان للترغيب والترهيب، وأغلب الظن أيضا أنه يعتقد أن الدستور له كل الاحترام لكن خارج جدران المدرسة وأن القانون واجب الإلزام لكن بعيدا عن طالباته ومن حقه أن يفعل هذا بالطبع مادام أحد لا يردده أو وزير يراجعه ومادام

سيدي المتولي يشجعه..

ويا سيدي (المتولي) ويا كل (سيدي) في مصر هل أتاكم نبأ الدولة المركزية؟ وهل طرق بابكم طارق ميثاق حقوق الإنسان؟ وهل خطر ببالكم أن في بلادنا دستور وقانون يحكم كل ما هو عام؟ وهل تؤمنون حقا كما نؤمن بأن التدين اختيار؟ وأني الاعتقاد أمر شخصي بحت، وأن قراراتكم تلزم أسركم الصغيرة ولا يمتد إلي أسرنا، وأن ترهيبكم وترغيبكم لا يجوز أن يمتد إلي أسرنا وبناتنا، وأن لكم أن تعتقدوا ما تشاءون وأن .تجتهدوا كما تشاءون في إطار منازلكم، وفي حدود أسرتكم الصغيرة، فالمؤكد لدي ولدي كل عاقل، أنه لا توجد دولة في العالم كله يحمها لقانونان القانون العام وقانون سيدي المتولي والمتيقن لدي أن التعليم لا يتبع وزارتين وزارة التعليم ووزارة شبرا التعليمية، وفي ظل ما نعم به من ديمقراطية يكون من حق سيدي المتولي أن يفتي بما يشاء وأن يجتهد برأيه كما يشاء، وأن يرعي من التجارب ما شاء، بيد أن من حقه أيضا أن يشعل شموعا لدي الأولياء، داعيا الله علي الوزارة بسبب قرارها بفصله أو إحالته إلي المعاش، ومن حقه أيضا أن يكنس السيدة وهو يدعو علي السيد الوزير، لأنه استدعاه وأعطاه درسا عنيفا ودشا باردا وهو يبلغه بالقرار.

أخشي ما أخشاه أن تمر هذه المقالة كما مر ويمر غيرها، لا يلقي إليها مشئول بالا، وأن تمتد النزعة الإنفصالية إلي مدارس أخري، أقصد جمهوريات أخري فنفاجأ بقرارات أخري تلزم مدارس البنين بالجلباب القصير، وبحمل ما تيسر من الجنازير وبمنع تدريس الفيزياء لأنها وباء والكيمياء لأنها بلاء، والاقتصار علي تدريس كتاب أماطة النقاب عن قرار فرض الحجاب، ولبس الجلباب للعالم المتجلي سيدي أحمد المتولي.

وياسيدي الوزير.. نظرة..

هل هناك طابور خامس؟(١)

ليس كل الشك إثم، فهناك شك مستحب عندما تتكرر الظواهر، وتتعدد المؤشرات، ويقترب الظن كثيرا من اليقين، الصورة المنشورة مع هذا المقال، مثال لما أذكره فالإنقاء اختيار والاختيار فكر والفكر شئنا أم أبينا حق لصاحبه بيد أن من حق الآخرين أن يتساءلوا ويتعجبوا ويردوا..

الموضوع عرض صحفي لجلسة من جلسات محاكمة المتهمين في قضية اغتيال المرحوم رفعت المحجوب، واغتيال عدد من الأبرياء معه والناشر ليس عادل حسين في جريدة الشعب أو الحمزة دعبس في جريدة النور، بل هي صحيفة قومية واسعة الانتشار لم تجد في الجلسات كلها ما يستحق النشر سوي هذه الصورة..

طفل بريء وأب يبتسم وراء القضبان وهو يا عيني محروم من احتضان طفله الجميل، قبل نشر الصورة بأيام، كنت في أحد واجبات العزاء وشاهدت محافظ الدقهلية الأسبق، الذي فقد ابنه في حادث الاغتيال وهو رائد شاب في عمر الزهور، له أبناء في عمر هذا الطفل، سوف يتساءلون عندما يكبرون عن أبيهم فيقال لهم أنه قتل غدرا وغيلة، وسوف يتساءلون عن السبب، ولن يجيبهم أحد، وعندما دخل الرجل سرادق العزاء التفت إلي جاري وقلت له، الحمد لله أن الرجل مايزال قادرا علي الابتسام وعلي السير، وعلي أداء الواجب فلو حدث لأحدنا ما حدث له، لكان الموت أقرب إلينا من الحياة.. هز الصديق رأسه وتمتم. إنها نعمة الصبر كان الله في عونه.

ونعود إلي الصورة المنشورة ونتساءل.. ما هو دور الإعلام المصري وما هو واجبه؟ هل من واجباته أن يثير التعاطف مع القتلة وهل من حقه أن يتجاهل وجوه الإرهابيين المكفهرة وعيونهم غير المستقرة وصراخهم بدعاوي القتل وسفك الدماء وتوعدهم للأبرياء؟ وهل هو ملكي أكثر من الملك؟ وما هي الرسالة التي يريد أن يوصلها إلينا من خلال هذه الصورة وأشباهها؟

المعني هنا ليس في بطن الشاعر.

المعني هنا داعر.

المعني هنا أن المجتمع هو المجرم، لأنه يحرم هذا الطفل من حنان أبيه، بل تجاوز ذلك إلي حرمان الطفل من أبيه..

والسؤال الأخطر هل التقاط هذه الصورة واختيارها محض مصادفة؟

فيتأمل القارئ معي لكي يكتشف أنه لا يمكن أن تلتقط بمحض المصادفة فاختيار الزاوية والحركة وتوقيت الابتسامة وكادر الصورة، أمور كلها تشير إلي أننا أمام عمل (درامي) مقصود ومرصود، ومطلوب من القارئ أن يعيد قراءة عنوان المقال، ولعله في شوق إلي أن نعطيه مثالا آخر وسوف نفعل. منذ أسبوعين هاجم ثلاثة من الحرامية القتلة، بنكا إسلاميا في المنصورة وقتلوا ثلاثة: مدير البنك ومحاسبا وطفلا صغيرا اسمه وليد وأصابوا شخصا رابعا، وضبطوا معهم عشرة آلاف جنيه..

عندما قبض عليهم اعترف زعيمهم بأنهم أعضاء في جماعة إسلامية اسمها (النذير) وأحدهم اعترف بأنه سبق له أن سرق خاله بشيكات مزورة علي أحد البنوك، وأن حصيلة السرقة كانت حوالي ١٩٠ ألف جنيه، اشتري منها شقة تمليك وسيارة وأسلحة من بلقاس، واعترف الثلاثة بأنهم كانوا ينوون استكمال المسيرة بمزيد من القتل والسرقات من أجل (نصرة الإسلام) الجرائد كلها ما عدا (المساء) نشرت الخبر علي أنه سرقة عادية دون أية إشارة إلي التنظيم المتطرف.

القتلة من اللصوص، لسوء حظهم ضبطوا قبل مرحلة الانطلاق، ولو أطلقوا بعد ذلك رصاصة واحدة علي أي مسئول حتي لو كان المحافظ، لوجدوا طوابير المحامين تدافع عنهم، وتشرح كيف أنهم ينفذون حكم الله في المجتمع الكافر، لكنهم لسوء حظهم وحظ المحامين ولحسن حظ المجتمع، ضبطوا قبل الهنا بأيام وأحدهم اكتشف أن التنظيم الديني مصيبة كبري وأنه سيدخلهم في متاهات أسوأ فصرح لجريدة المصور (بأن حكاية التنظيم دي أي كلام.. إحنا حرامية وبس) .. ظنا منه أن هذا سيخفف من وقع الجريمة ومن عقابها.

أقوال البيه الحرامي القاتل مع اعترافاتهم الأولية، تتناقض مع جريمتهم السابقة،

التي ارتكبوها بهدف تمويل التنظيم وتناقض مع قصة زواج اثنين منهم بشقيقتين للزعيم، الذي اشترط عليهم الطاعة المطلقة وزواجهما بشقيقته الأصغر من سن الزواج الشرعي بفتوي خاصة منه.

الطريف أن الصحف القومية (ما صدقت) وكفت علي الخبر ماجور، واعتبرتها جريمة عادية، وتحاشت الحديث عن التطرف الديني، والذي فعل هذا ليس الصحف والمجلات وليس عادل حسين مثلا. لكن نرجو القارئ أن يعي ذلك، الذي فعل هذا هو الصحافة القومية..

الجهلة والسذج من أمثالي كانوا يتوقعون أن تفعل الصحف القومية شيئا آخر، فهذه فرصة ذهبية للجميع، لكي يتعرف علي حقيقة الجبناء المجرمين المفسدين في الأرض، فالثابت أن تنظيم الجهاد بقيادة عمر عبدالرحمن، فعل نفس الشيء فقد سرق أحد محلات الصاغة الأقباط في نجع حمادي وأحد محلات الصاغة الأقباط في شبرا الخيمة، لكنهم أمسكوا بأعضائه بعد قتل الرئيس السادات وبعد قتل ضباط وجنود الشرطة في أسيوط فأصبحوا أبطالا سياسيين وضحايا رأي، والظريف زنهم فعلوا ذلك بفتوي المجاهد الكبير مفتي السرقة والنهب كاره الحياة والحضارة الدكتور خريج الأزهر عمر عبدالرحمن.

هذه المرة لم تسلم الجرة وسقط الأوغاد في أول الطريق وسقط معهم الإعلام المصري وأعطانا العذر أن نتساءل!

إيه الحكاية إن شاء الله؟

هل هناك طابور خامس في الإعلام المصري؟

ليكن رأي القارئ كما يشاء لكن رأيي أنه ليس طابورا خامسا فقط.

بل وسادس وسابع وثامن.

السؤال الأخطر والأهم.. ما هو المطلوب من أمثالنا ممن يتصورون أنهم يدافعون عن مستقبل الوطن وحضارته وأمته وأماه.

هل المطلوب منا أن نقصف الأقلام ونصمت..

أنا لا أتحدث عني نفسي لأن الحديث عن النفس مقيت لكني أتحدث عن كثيرين لا أجد لهم أثرا يفي الصحف القومية ولا في التليفزيون المصري. الطريف والمزعج أن كتبنا تنشر في الخارج وتنشر في الدول العربية مثل النار في الهشيم، وأن أجهزة التليفزيون تنشرو أخبار وصولنا إلي البلاد العربي أحيانا في نشرة الأخبار، وتطاردنا لإلقاء أحاديث صحفية وإجراء حوارات، بينما تعاملنا نفس الأجهزة في بلادنا معاملة المشبوهين، المزعجين المرفوضين وتضعنا في نفس الخانة السوداء التي تضم عمر عبدالآخر وعبود الزمر.

هل عرف القارئ السبب..

إذا لم يكن يعرف فعليه أن يراجع عنوان المقال..

ومعذرة لعدم الاستطراد فأحيانا يبدو أنه لا فائدة، ولو أراد القارئ أن أكتب عشرة مقالات بنفس العنوان لكتبت، لكن لمن نكتب، ومن يقرأ ومن يتدخل لإيقاف هذا الطابور عند حده، ليس رحمة بنا، فنحن لسنا مدينين أحد سوي ضمائرنا وأوطاننا، ولكن رحمة بمستقبل هذا الوطن.. معذرة يا عزيزي القارئ إذا اضطررت لقطع الاسترسال.

فأنا (قرفان)

وأظن أن هذا من حقي.

عفوا يا شيخنا الجليل

بقلم الدكتور فرج فوده

العلماء ملح الأرض والشيخ الشعراوي جوهرة العلماء خاصة في مجاله الأثير وهو التفسير وقد اختلفت مع الرجل في شئون الدنيا وكنت أظن أني لن أختلف معه في تفسير آيات القرآن الكريم، فهذا مجاله وتلك ساحته وهو شيخ العلماء ونحن عامة القراء بيد أن الشيخ قد صدمني بعنف في تفسيرة بجريدة الجمهورية بتاريخ ٤أكتوبر١٩٩١، لقوله سبحانه وتعالي في سورة الرعد ﴿الله الذي رفع السماوات بغير عمد ترونها﴾ حيث قال أكرمه الله ما نصه (المراد بقوله سبحانه وتعالي - رفع السماوات بغير عمد - أي خلقها مرفوعة ونحن نشير ننظر إلي السماء فلا نري لها عمدا.. وكلما انطلقت إلي مكان جديد في الأرض تري السماوات ولكن بغير عمد والله سبحانه وتعالي حين يقول - بغير عمد - فالمعني يمكن أن ينقسم إلي جزئين.. أن السماء مرفوعة بعمد ولكننا لا نري هذه العمد، ويمكن أن تكون هناك قوة تمسك السماء أن تقع علي الأرض وتمسكها من أعلي فلا تحتاج لعمد، ولو جئنا بمسح للدنيا بواسطة الأقمار الصناعية لانري العمد التي ترفع السماء..

وكلما تقدم العلم قد يصل إلي أشياء لكنه لن يصل أبدا إلي اكتشاف كيف رفعت السماء، ولن يصل إلي بناء سقف بغير عمن.. ويتباري المهندسون الان في أن يبنوا سقوفا واسعة بغير عمد ويتفننوا في ذلك.. ونحن نعلم أنهم لن يصلوا إلي بناء سقف بغير عمد، أن السقوف كلها ثقلها علي عمد.. وضعت في جوانب القاعات أو يحمل السقف علي الجدران فتكون بدلا من العمد ولكن البناء بغير عمد لا يكون إلا لله سبحانه وتعالي)...

إلي هنا انتهي حديث الشيخ وتفسيره للآية الكريمة والذي نستبين منه ما يلي:

١ - الشيخ يتحدث عن السماء التي نراها وذلك واضح من قوله (ونحن نشير وننظر إلي السماء فلا نري لها عمدا)..

٢ ـ الشيخ يراها (سقفا) مرفوعا بدون أعمدة وبدون جدران أو بأعمدة لانراها.

٣ ـ الشيخ يري أن هذه السماء الزرقاء التي نراها فوق رؤوسنا يمكن أن تكون مرفوعة بأعمدة من أعلي أو مرفوعة بغير أعمدة فلا (تقع) علي الأرض..

٤ ـ الشيخ يشير بوضوح إلي التقدم العلمي والأقمار الصناعية ويري أن ذلك التقدم العلمي لا يتناقض مع تفسيره..

ونعلق علي رأي الشيخ فنقول:

أ ـ إن السماء الزرقاء التي نراها فوقنا ليست سقفا ذا ثقل، وأن التقدم العلمي أثبت أنها لاتزيد عن كونها غلافا غازيا يكتسب لونه الأزرق من انعكاس الأشعة عليه..

ب ـ إن الشيخ لابد أنه عاين ذلك بنفسه وتأكد منه فهو علي حد علمنا ركب الطائر الميمون أكثر من مرة إلي أرجاء المعمورة الواسعة وقد حلق به هذا الطائر في طبقات السماء وأغلب الظن أنه لم يصدم في طيرانه بسقف بل إنه من المؤكد أن الطائرالميمون قد عبر به طبقات السحاب وسار بينها أو فوقها وكشف للشيخ حقيقتها وكيف أنها لاتزيد عن كونها قطرات دقيقة من بخار الماء..

ج ـ إن تلك السماء التي نراها وإلي آخر مدي نراها، لا تختلف عما ذكرناه وعما شاهده الشيخ وهو مايؤكده التقدم العلمي وما أثبتته الأقمار الصناعية التي ذكرها الشيخ في معرض حديثه..

د ـ ترتيبا علي ما ذكرناه وتأسيسا علي احترام الشيخ للتقدمي العلمي، كنا نتوقع منه تفسيرا آخر، وقد يكون للمفسرين الأوائل عذرهم في ذكر ما ذكره الشيخ، حيث لم تتح لهم فرصة الإبحار في أجواء الفضاء أو الاطلاع علي مستحدثات العلم في عصور تالية كما أبحر الشيخ وكما اطلع ومجال الاجتهاد في هذا الشأن واسع ومنه القول بأن هذا كان مثالا ذكره الله سبحانه وتعالي لمن أنزل

عليهم القرآن في عهد الرسولﷺ وعلي قدر أفهامهم، ومنه القول بأن المقصود هو الكواكب المرفوعة بقوة الجاذبية التي لا نراها ومنه التوقف عن التفسير عجزا عن الإحاطة بعلم الله أو انتظارا لقول الراسخين في العلم ومنه مالانعلم ويعلمه الأعلم منا باليقين..

هـ - إننا نؤمن بحقيقتين الأولي أن القرآن كتاب الله المنزل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فإذا عجزنا عن تفسير آية من آياته فالخطأ فينا، والعجز منا والثانية أن التقدم العلمي لا يتناقض مع حقائق القرآن بل هو يثبتها آية ذلك ما ذكره القرآن عن تطور الجنين وأثبته العلم بعد مئات السنين وينبغي للمفسر في عصرنا هذا ألا يتناقض مع حقائق العلم، فإن تناقض فلابد له أن يراجع نفسه، ولا حرج في هذا أبدا، ففوق كل ذي علم عليم، والإمام أبوحنيفة علي قدره وعظمته كان يقول دائما (رأينا هذا رأي من جاءنا بأحسن منه قبلناه) وكان يقول أيضا (رأينا خطأ يحتمل بالصواب ورأي غيرنا صواب يحتمل الخطأ)..

و - يعلم الله أن دافعنا هو إعلاء شأن الدين القيم والرغبة في المعرفة والتعلم وعندما يكون الحديث عن تفسير القرآن فليس لمثلنا أن يخوض أو يقول أو أقصي ما يفعله أن يلجأ إلي أمثال الشيخ الجليل طالبا التوضيح وسائلا العلم والفهم والنصيحة، وليس للشيخ وهو من هو علما وفقها، إلا أن يتسع صدره لنا وعلمه لهدايتنا وفقهه لتوضيح ما اصطدم بعقلنا القاصر وما لاشك في أنه قد اصطدم بعقول الكثيرين من أمثالنا ولعل الشيخ يعذرنا بقدر علمه، وبقدر معرفته بأننا لا نعيش منعزلين، وأن وسائل الاتصال تتكفل بنشر آراء الشيخ في أرجاء المعمورة وقد كان بوسعنا أن نكتم رأينا في صدرنا لولا ثقتنا في أن الشيخ بعلمه قادر أن يميط اللثام عما خفي عنا، ولسوف نكون أسعد الناس إذا اكتشفنا خطأ ما ذكرناه وصحة ما ذكره الشيخ أو إذا كشف لنا الشيخ عن فهم جديد فمنه نتعلم ومنه نستفيد.

سيدي الأحباس

هذا المقال:

شعبنا المصري متدين بفطرته..

وبسبب السماحة والسذاجة فإن الشعب المصري الطيب القلب يقع فريسة سهلة للمتاجرين بالدين.. في الحياة الدينية وفي الحياة السياسية علي السواء..

وكثير من الأضرحة المقدسة في مصر تعتبر أضرحة مزورة، هذا هو المصطلح الذي استعملته كتب التراث التي تبحث في تاريخ المشاهد والأضرحة والمزارات المصرية في العصر المملوكي..

ومع ذلك فإن الشعب المصري لايزال يزور تلك الأضرحة معتقدا أن تحت القبة (شيخ)..

ومشهورة تلك النكتة المصرية القائلة «إحنا دافنينه سوا» عن اختراع ضريح أنشئ فوق حمار ميت، ثم تقاطر عليه الناس وكثرت حولهم النذور.. مما جعل أصحاب الضريح يختلفون ويهدد أحدهم ببركة الشيخ المدفون فقال له رفيقه يذكره بالحمار المدفون: إحنا دفنينه سوا..

والخطورة أن المتاجرين بالدين في دنيا السياسة يتزايد نجاحهم، إذ يبيعون للجماهير المتدينة شعارات جميلة مزخرفة.. ولكن لا أساس لها من الواقع العملي.

عبارة عن أضرحة مزورة من كلمات ومصطلحات وشعارات لأن الشعار لا يكفي.. إذ لابد له من برنامج عملي تدعمه الإحصائيات والأرقام والخطط والأسس العملية والعلمية..

مقال (سيدي الأحباس)للدكتور فرج فودة نشرته جريدة (مايو) في ١١/٦/١٩٩٠.

سيدي الأحباس

إذا لم يدرك المرء ما يتمناه، فهذه ظاهرة إنسانية، أما إذا أدرك عكسه، فهذه ظاهرة مصرية صميمة، تحدث كثيرا وتتكرر دائما..

تمدين الريف، هذا ما يتمناه المصريون، وتسعي إليه قياداتهم، وخلال نصف قرن أو أقل قليلا حدث العكس تماما..

حدث ترييف المدن.

اندفع الملايين من سكان الريف إلي الهجرة إلي المدن، خاصة القاهرة، وأقاموا حولها حزاما من المناطق السكنية العشوائية، دون تخطيط ودون مرافق، وحملوا معهم كل أمراض الريف، ومن بينها شدة التدين وسطحيته في ذات الوقت، وصاحب هذا القلم ريفي النشأة، ويسعده تدين أهل الريف، لكن الذي لا يسعده تلك المفاهيم السطحية لمعني الدين، وجوهره، وقد شاهد صاحب هذا اقلم بعضا ممن لايفهمون من الدين سوي الدروشة. وسيلان اللعاب، والكلام العبيط. والخلل النفسي، المتستر تحت شعار أن صاحبة (مجذوب) وأن فيه (شيء لله)، ثم شاهد جنازتهم الهائلة، وادعاء المشاركين أن النعش طار، وأنه كلما ساروا به استدار، وبلدتي هي الزرقا، وإحدي الوقائع التي أذكرها وقت أن كان عمري نحو عشر سنوات أو أكثر قليلا، هي جنازة الرجل العبيط، (أبو إسماعين)، وقد حضرت جنازته فلم أشاهد نعشا يطير ولا يحزنون، وكل ما شاهدته أن بعضا من السذج أخذوا يهتفون دون سبب حول النعش، الله أكبر، الله أكبر، والنبي بلاش، والنبي خلاص، طاوعنا وروح المدفن سنبني لك مقاما. ومن وقتها وحتي الآن، اتسعت وأصبح طيران النعش حقيقة لا يختلف عليها اثنان، والبعض أقسم أن النعش بعد أن طار سار في جميع طرقات البلدة وحده، ثم عاد وحده إلي مدفنه.. والآن، يقام سنويا أكبر مولد في البلدة للشيخ أبو إسماعين، الذي أصبح مقامه أكبر المقامات في مدافن البلدة، والذي لا يسأل أحد عن أصله وفصله، ويكتفي الجميع بترديد قصة طيرانه..

هل يريد القارئ قصة أخري سوف أعترف لأول مرة في حياتي بسر دفين لم

أبح به لأحد من قبل..

في بلدتي يقام الآن مولد لشيخ يسمي (سيدي الأحباس)..

والشيخ لا مدفن له، ولا مقام.. والذي أعترف به هنا أنه لاوجود له، وأنه من ابتداع خيال صاحب هذه السطور مع مجموعة من أصدقائه خلال مرح الصبا وشقاوته.

كنا نسهر كل ليلة نتحدث في كل شيء وأي شيء، دون أن نتفق علي شيء، وفي إحدي الليالي لم نجد شيئا نتحدث عنه. وقادتنا الخطي إلي رجل يهوي حديث الخرافة، خاصة خرافة الأولياء، وقص عليه كاتب هذه السطور وهو يخفي ضحكاته قصة (منام) زاره فيه أحد الأولياء الصالحين بصحبة (سيدي الخضر) وأرهف الرجل أذنيه وهو ينصت إلي وأنا أدعي أنني سألته عن اسمه فقال لي: وهنا صمتُ للحظات وأنا أحاول ابتداع اسم غريب. ثم هتفت: قال لي. قال لي، أنا سيدك الأحباس يا ولد..

واستطردت قائلا إنني لم أتبين اسمه لغرابته. فأعدت عليه السؤال فقال لي، أنا سيدك الأحباس يا ابن الكلب..

وهنا ضحك الجميع، واستلقي البعض علي قفاه، وهو يسمع الرجل الطيب وهو يصرخ، مدد، مدد يا سيدي الأحباس.. وتعلق الرجل بي وهو يطالبني باستكمال قصة المنام فأضفت إنني سألته وأنا خائف وماذا تريد يا سيدي الأحباس فأجاب، أريد مولدا. وليلة كبيرة يا ابن الكلب..

وبقية القصة تبعث علي الابتسام حقا.. فمنذ يومها وحتي الآن تقام ليلة كبيرة.. ومولد فخم، لسيدي الأحباس.. والأكثر طرافة أن بعض من شاركوني في اختلاق القصة، وعاصروا مولدها، وحاولوا تأكيدها بالتظاهر بالتأثر وأنا أرويها، شاركوا في سنوات تالية بحماس متدفق في الاحتفال بالليلة الكبيرة للقطب العظيم، سيدي الأحباس..

هذا ما قصدته بعبارة، شدة التدين وسطحيته، وأنا أصف تدين الريفيين، وأنا واحدا ممن يفخرون بريفيتهم ويدينون إلي نشأتهم الريفية بكل الصفات الأصلية فيهم، أو التي يتخيلون أنها كذلك، ونعود إلي مواصلة الحديث.

كان الهدف هو تمدين الريف فوصلنا إلي نتيجة عكسية، وهي ترييف المدن وأصبحت تلك المناطق، التي تنتمي للمدن جغرافيا وإداريا، وتنتمي للريف اجتماعيا وحضاريا، وهي مناطق توريد التطرف والإرهاب السياسي الديني إلي العاصمة، ومن أمثلة هذه المناطق، عزبة النخل، والمطرية، وعين شمس في شرق العاصمة، وامبابة وناهيا، وأطراف الجيزة والهرم في غربها. وشتان بين الهدف الذي سعينا إليه والنتيجة التي توصلنا لها..

هذا رائع.. ونتيجة مجزية.. هل يريد القارئ مثالا أكثر وضوحا..

إذن فليقارن بين أهداف إنشاء الجامعات الإقليمية.. والنتائج التي تحققت بإنشائها..

كان الهدف العظيم، هو تنوير المناطق التي تنشأ فيها الجامعات حيث تصبح هذه الجامعات منارة إشعاع فكري وحضاري وإنساني في المحافظة كلها..

وبدأت التجربة بجامعة أسيوط، ثم انتشرت الجامعات الإقليمية في كل مكان فبالمنيا وسوهاج والمنصورة وطنطا وشبين الكوم والزقازيق وغيرها. وبدلا من أن تصبح الجامعات الإقليمية مصدر إشعاع فكري وتنوير حضاري، أصبحت مصدرا للتعصب الديني، والتمييز الطائفي، وموردا لا ينضب للجامعات الظلامية. ووصل المرض إلي أعضاء هيئة تدريسها، فأصبحت نوادي أعضاء التدريس بها مصدر كل ما هو متعصب، ومتخلف حضاريا، ومنغلق سياسيا ودينيا..

أسيوط تصبح هادئة، والتوتر فيها يكاد يكون منعدما طوال الإجازة الصيفية. فإذا بدأت الدراسة، ظهرت اللحي والجلاليب القصيرة والجنازير والمطاوي والحرب المعلنة علي الموسيقي والتمثيل والتليفزيون والحكومة ورجال الدين المستنيرين، وارتفعت صيحات الجهاد ضد الحكومة والفنانين والأقباط ووزارة الأوقاف..

مرة.. أخري الهدف رائع، والنتيجة مفزعة. والهدف عظيم.. والنتيجة استغفر الله العظيم..

وكلما قرأ كاتب هذه السطور عن إنشاء جامعة إقليمية، كلما وضع يده علي قلبه خوفا علي المحافظة، وعلي أناسها الطيبين، وعلي مستقبلها الذي كان مبشرا بالخير لولا هذا القرار..

ويا عزيزي القارئ، لا تحاول تفسير هذه الظاهرة، فقد حاولت قبلك وفشلت، وسبب فشلي هو محاولتي أن أبحث عن سبب موضوعي، فأفعل العكس، ربما تصل إلينتيجة..

قل مثلا إنها لعنة الفراعنة.. أو إنها (قلة البخت).. أو إنها كرامات سيدي الأحباس..

والسبب الأخير أدق وأوضح وأنسب، مع تحياتي..

سلمان رشدي(١)

والحضارة الإسلامية

الذين طالبوا بقتل سلمان رشدي، لم ينجحوا سوي في ترويج كتابه، ولو استطاعوا قتله لزاد، رواج الكتاب ولدخل سلمان التاريخ من بوابة شهداء الرأي.

القضية هنا لا تتعلق بالخلاف الفقهي حول الردة، فقد كفاني كثير من العلماء والعقلاء مئونة الخوض في هذا الخلاف، لكنها تتعلق بما هو أهم وهو أسلوب مواجهة الفكر، مهما بلغ به التطرف وأحاط به الخطأ وجانبه الصواب..

الفكر لا يرد عليه سوي الفكر، والرأي لا يواجهه سوي الرأي، وخطأ القلم لا يجدي معه سوي التصحيح بالقلم.

المشكلة أننا لم نتعلم من تاريخنا العظيم والكارثة أننا نتحدث دائما عن الحضارة الإسلامية العظيمة في العصر العباسي الأول ولا نتوقف لكي نتعلم منها الدروس ونتعرف علي المناخ الفكري الذي ساد هذا العصر العظيم.

الذي يقرأ ويدرس سوف يذهل كما انذهلت لحجم الحرية الفكرية التي سادت هذا العصر وسوف يندهل أكثر إذا قارنها بما يحدث اليوم، وسوف ينبهر إذا اكتشف أن هذه الحرية هي صاحبة الفضل في نشأة مذهب المعتزلة، ومذهب الأشاعرة وفي ظهور الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل وفي ظهور البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة وأبي داود والترمذي والدارمي، واختصار فقد أعلت الحرية شأن الدين،وكانت صاحبة الفضل علي الفكري الديني، ونحن مدينون حتي الآن للإنجاز الفقهي الرفيع في هذه الفترة الزهرة.

الذين لا يتعرفون علي هذه الفترة انكشف لنا أمرهم.

وهؤلاء مغرر بهم للأسف الشديد فقد شهد هذا العصر عشرات الملاحدة، الذين يصبح سلمان رشدي بالنسبة لهم قزما تافها، والذين خاضوا في أصول العقيدة وكتبوا ما لو كتب اليوم واحد في المائة مما كتبوه لقامت القيامة ولكنهم ماتوا علي

فراشهم، بعد أن أشبعوا الحياة الفكرية محاورات ومساجلات وكتب ورسائل وأشهرهم وهو ابن الراوندي كتب عديداً من الكتب، أشهرها (التاج) و (الزمردة) و (فضيحة المعتزلة) و (الدافع)، ويكفي أن يعرف القارئ أن الكتاب الأخير، كان موضوعه قضية واحدة هي (الطعن في القرآن) فكيف واجه فقهاء العصر العباسي (ابن الراوندي) وكتاباته التي كانت ذائعة في عصره..؟

لم يحرقوا كتبه كما فعل بعض الناصريين في كتاب اعتماد خورشيد ولم يعلنوا عن جائزة لمن يأتي برأسه، كما فعل حكام إيران مع سلمان رشدي، لكنهم واجهوه بالرأي، وتصدروا له بإصدار الكتب التي تفند أراءه، وأمامي قائمة بأربعة عشر كاتبًا أصدروا كتبًا في الرد عليه وبعضهم أصدر أربعة وهكذا، وفيهم أسماء لامعة منها الفيلسوف الكندي والنوبختي أحد الشيوخ الإمامية المشهورين والجبائي، وأبوالحسين الخياط، والفارابي وأبوالحسن الأشعري مؤسس فرقة الأشعرية.

هل يريد القراء مثالا آخر أكثر وضوحا في بيان حرية الفكر في هذا العصر؟ لقد نشر عبدالمسيح بن اسحاق الكندي، وهو غير الكندي الفلسوف المشهور مؤلفا في الرد علي كتاب عبدالله بن إسماعيل الهاشمي وهو مؤلف ينتقد شعائر الإسلام الواحدة تلو الأخري. وقد يندهل القارئ مثلي إذا علم أن ابن اسحاق الكندي كان كتابيا وعاش في عصر الخليفة المأمون، وكان ما كتبه واحدا من عديد من المؤلفات سجلها تاريخ هذه الحقبة تحت عنوان (مناظرات أهل الكتاب بالإسلام) ودون أن يتعرض أحد لهؤلاء الكتاب سوي بالرد بكتاب يرد علي كتاب ورأي يرد علي رأي وحجة تواجه حجة.

من يصدق هذا؟

ومن يمكنه أن يتخيل الآن هذه النماذج الرائعة في الدفاع عن حقوق الإنسان قبل أن يعرف العالم هذه الحقوق أكثر من ألف عام، ومن صاحب المصلحة في تصوير الإسلام وكأنه عاجز عن الرد إلا بالسيف وقاصر عن المواجهة سوي بالمنع.

إعداء الإسلام الحقيقيين ليسوا فقط أمثال سلمان رشدي وابن الراوندي وأبي

عيسي الوراق وصالح بن عبدالقدوس وأبوبكر الرازي وغيرهم، بل إن قائمة الأعداء تشمل يأيضا من يتصورون الإسلام عاجزا عن الرد، وعاذ الله أن يكون كذلك، أو قاصرا عن مواجهة الحجة وأعوذ بالله أن يكون كذلك.

لقد تصدي الإسلام لعباقرة الشر في العصر العباسي الأول وهو قادر علي التصدي اليوم، لكن ليس بالعقول المتحجرة ولا بالأفهام غير المستبصرة ولا بالاجتهادات القاصرة.

●أمامي الان نماذج مما كتبه ابن الراوندي والكندي والرازي وقد فكرت في نشرها والرد عليها أن كل ما ذكروه هو ما يذكره ءأعداء الإسلام اليوم.

فكرت وترددت وسألت نفسي هل يتحمل المناخ الفكري اليوم ما كان يتحمله المناخ الفكري منذ أكثر من ألف عام..؟

السؤال ليس موجها فقط لكاتب هذه السطور

لكنه أيضا موجها للقراء وأنا في انتظار الرد.

اعتذار ونداء[1]

اعتذار أولا للدكتور محمد عمارة، الكاتب الإسلامي وعذري معي، فرئيس جامعة المنصورة له نفس الاسم والموضوع خاص بتدريس (الثقافة الإسلامية)..

وشهرة الدكتور محمد عمارة ملأت الآفاق حتي أصبح اسمه مجردا لا ينصرف إلا إليه، ولا ينطبق إلا عليه، والمقال أولا وأخيرا ينصرف إلي واقعة محدودة وليس هجوما شخصيا بأية حال، وليقبل الدكتور عمارة مني خالص الاعتذار والاحترام والتقدير، وليقبل رئيس جامعة المنصورة مني النقد واللوم والاعتراض..

ما رأي القارئ بعد هذه المقدمة (الاعتذارية) في أن أعرض عليه حوار حيا، دار بيني وبين مراسلي جريدة الرأي العام الكويتية.

سألني المراسل وهو يتصور أنه يضعني في مأزق، هل تعتقد أن مصر تتقبل العلمانية وفوجئ بي وأنا أبتسم وعندما أجبته أدرك سر ابتسامتي..

كانت الإجابة أن السؤال عكسي، هل تقبل مصر. وهل يقبل المصريون بالدولة الدينية فالمؤكد أنه رغم كل (الدروشة) التي سادت في السنوات الأخيرة، أن النظام المصري علماني الجوهر والقواعد والأسس، منذ أوائل القرن حتي الآن، ومقالاتي دليل علي ذلك. فلو كتبت ما كتبت في دولة غير علمانية، كنت الآن في أحضان الشهداء وأولياء الله الصالحين ورغم كل المحاولات الأخيرة من فرسان الزمان غير النبيل، فإن الدستور مايزال حكما والقانون الوضعي الذي يضعه البشر، لصالح البشر ويملكون تغييره إذا تغيرت مصالح البشر. مازال هو الفيصل والحكم وقد أحسست أن المراسل قد فوجئ بالإجابة وأظن أنها وغيرها من الإجابات علي قدر من العنف قد لا يتناسب مع وجدان وأنصار التيار السياسي الإسلامي قلت له أرجوك أن تكتب علي لساني هذا النداء الموجه إلي رؤساء تحرير الصحف في قطر الشقيق..

انشروا يرحمكم الله محاضر جلسات مؤتمر بغداد الإسلامي، خلال احتلال

---

(1) الأحرار. 11/11/1991. العدد 727.

انشروا هذه المحاضر وانشروا معها الأسماء حتي يعلم أهل الكويت أن من ساندوا احتلال بلادهم، وناصروا المحتل ونصروه، هم وبعض أهل الفتوي والحل والعقد في العراق والأردن والسودان واليمن وفلسطين وتونس والمغرب وباكستان وأفغانستان.

انشروا لكي يعلم كل كويتي أن كبار رجال الدين جميعا من هذه الدول..

لم يختلف واحد منهم عن أداء هذا الواجب غير المقدس وهو تأييد صدام فميا يفعل، ومقارنة غزوه الكويت بتفح مكة، ومقارنة حرب الحلفاء له بغزوة الأحزاب، وقد بلغ الحماس بأحدهم أن ذكر تفسيرا لقوله تعالي ﴿ ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ﴾..

هل يعلم القارئ ما هو التفسير؟

التفسير هو أن الفيل المقصود به هو رمز الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وسورة الفيل بأكملها تنطبق علي ما سيحدث لأصحاب الفيل، أي للأمريكان وعلي رأسهم بوش، وكيف سيصبحون كعصف مأكول.

انشروا هذا عليهم وعلينا، حتي نعلم جميعا كيف تحول الإسلام دين الحق والعدل، إلي سلاح في يد الغاصب المحتل، وعلي يد من؟ علي يد بعض علماء المسلمين، انشروا هذا عليهم وعلينا حتي يعلم الجميع كيف يقود الهوي بعض العلماء فينقلب الظلم لديهم عدلا، والغزو، جهادا والبغي انتصارا..

انشروا هذا عليهم وعلينا حتي يتعلم من لم يعلم بعد كيف يسيئ دعاة الإسلام السياسي إلي الدين وكيف يجنح أنصار الخلط بين الدين والحق وبين الجهل والحمق. وأعوذ بالله مما حدث ومما يمكن أن يحدث علي يد الناصحين الطامعين، غير الآبهين بحرمة ديار المسلمين وبأمان إخوة في الدين. وحتي نقارن جميعا أحاديثهم التي يطلعون علينا بها الآن، والتي تمتلئ بالسماح والمحبة والإخوة التي تتحدث على

بنيان المسلمين المرصوص، وجسدهم الذي لو اشاتكي منه عضو أو قطر، تداعي له باقي الجسد بالسهر والحمي، وبالأحاديث التي طلعوا بها علي منصة الخطابة في مؤتمر الخطابة وبغداد، والتي ساوت بين أهل الكويت وكفار قرين وتواضع البعض وتحرز فوضعهم في صفوف المنافقين أعداء الإسلام والدين..

انشروا هذا عليهم وعلينا حتي يصبح الدرس واضحا أمام الجميع فهو درس طازج ساخن، حديث وليس هناك ما هو أبلغ منه في الرد علي دعاة الدولة الدينية في عالمنا غير السعيد، الذين يتشدقون بحقوق الإنسان وبالحريات، وبالسماحة وبالمحبة وبنصرة الحق..

انشروا عليهم وعلينا كيف قارنوا حاكم الكويت بعبد الله بن سبأ وكيف قارنوا صدام بالرسولﷺ، وكيف تواضع البعض منهم فقارنوه بالإمام علي..

انشروا يرحمكم الله ويرحمنا، فالرحمة تجوز علي الجميع..

الأقليات وحقوق الإنسان في مصر

مقدمة:

الأقليات المقصودة هنا هي الأقليات الدينية فالأقليات القومية تنحصر في أبناء النوبة، والملاحظ أن قوميتهم ذائبة في القومية الأم، وقد ساهم تهجيرهم في أعقاب إنشاء السد العالي في إضعاف الدعوة القومية النوبية، وإن بقيت لأبناء النوبة خصائص لغوية وعرقية وثقافية مميزة.

أما الأقليات السياسية، فمجال الحديث عنها مختلف ولعله أرحب وأوسع وأقل حساسية..

الأقليات الدينية أيضا مقصود بها الأقليات التي تعتنق دينا مخالفا لدين الأغلبية، أو مذهبا دينيا متميزا بسمات عقيدية وسياسية تعطيه قدرا واضحا من التميز العقيدي، وإن انتمي في إطاره العام إلي دين الأغلبية..

الأقليات الدينية بهذا المعني تشمل ثلاث مجموعات محددة هي:

- الأقلية القبطية (المسيحية)
- الأقلية البهائية..
- الأقلية الشيعية..

أما الأقلية اليهودية فيتراوح تقدير أعدادها بين العشرات والمئات..

ويبقي غير المؤمنين بالأديان وهؤلاء لا يوجد حصر لهم..

٢ ـ بانوراما إحصائية..

تثير الإحصائيات الرسمية مشكلات معقدة، فهي تقدر عدد المسيحين في مصر بنحو ثلاثة ملايين وهو ما يرفضه المسيحيون المصريون بشدة، ويدللون علي عدم صحة هذه الإحصاءات وتحيزها بأدلة متعددة. ومنها بطاقات شخصية لمسيحين ثابت فيها أن ديانتهم هي الإسلام، ومنها تناقص أعدادهم في أحد الإحصاءات دون مبرر،

وتقديرات بعض المسيحين تصل بأعدادهم إلي ما يزيد عن عشرة ملايين، علي حين يذكر المخضرمون أن النسبة المعتادة للمسيحين في مصر هي ٨٪ ومعني هذا أن الرقم الأقرب للدقة يتراوح بين الخمسة والسبعة ملايين والمؤكد أن مجرد الحساسية من حديث الإحصائيات مؤشر خطير للتعقيدات والحساسيات المبالغ فيها في قضية الأقليات الدينية، وإذا كانت مشكلة إحصاء عدد المسيحين قائمة رغم الإحصائيات فإن مشكلة إحصاء الأعداد ولو التقريبية لغيرهم لا تخرج عن دائرة التخمين، الذي قد يقترب من الواقع نتيجة الخبرة والاحتكاك الشخصي المباشر بهذه الطوائف ومنها البهائيون الذين يتراوح تعدادهم في مصر الآن بين الخمسة آلاف والعشرة آلاف، وقد زاد عددهم أخيرا نتيجة للحملة المكثفة ضدهم، وهي حملة إعلامية تزامنت مع محاكمتهم أخيرا، واستمرت بعد ذلك في الصحف والمجلات والكتب، وقد بدأت البهائية في مصر منذ نحو ١٥٠ عاما وقدر عدد الأسر التي كانت تعتنقها في عام ١٩٤٠ بنحو ألف أسرة، وهي في نظر معتنقيها دين سماوي رابع، أنبياؤه ثلاثة، هم بهاء الله، وعبدالبهاء، وشوقي أفندي الرباني، والاثنان الأخيران زارا مصر أكثر من مرة، وآخرهم توفي في لندن عام ١٩٥٧، وكثير من البهائين في مصر ولد لأب بهائي، وبعضهم لجد بهائي وأشهر كتبهم البيان والأقدس، ومقبرتهم في مصر (الروضة البهية) تحوي رفات أحد أشهر فقهائهم وهو (الجرفا قداني) والغريب أن انتشار البهائية يمتد ليشمل عدة محافظات منها الغربية وبورسعيد والبحيرة، ولا يقتصر كما يتصور البعض علي القاهرة والإسكندرية وحدهما..

ويبقي الشيعة وإحصاؤهم مشكلة هوالآخر، لأن التقديرات تشير إلي أن عددهم لا يتجاوز خمسة آلاف، لكن بعض الشيعة الذين التقيت بهم، يصعدون بهذا التقدير إلي ما يقرب من المائة ألف، وأغلب انتشارهم في القاهرة والشرقية كما أن مساجدهم المعروفة وهي المسماة بالحسينيات ثمانية بالقاهرة الكبري ويتزعمهم حاليا أحد السياسين البارزين..

الأقليات الدينية وحرية الاعتقاد..

حرية الاعتقاد في ميثاق حقوق الإنسان مطلقة، والمقصود بإطلاق حرية الاعتقاد أن تشمل حق الإنسان في أن يعتقد فيما يشاء، وفي أن يغير عقيدته كما يشاء، وفي أي وقت يشاء..

مثل هذا المفهوم بهذا الاتساع ليس واردا لا في الدساتير المصرية ولا في نظرة المصريين وحتي المثقفين منهم، لهذا المفهوم..

السائد في مصر رسميا وثقافيا وشعبيا أن حرية الإعتقاد معناها حرية الإيمان وأنها مكفولة في اتجاه واحد هو الاتجاه للإسلام وأنها مطلقة تماما داخل إطار العقيدة الإسلامية فليست هناك مشكلة أبدا في الانتقال من المذهب الشافعي إلي المذهب الحنبلي، كما أن أحدا لا يستطيع أن يدعي أن هناك حجرا علي الدخول إلي مذهب أبي حنيفة، ولم يحدث في تاريخ مصر - وهذا للإنصاف - أن أحدا منع مسلما من اتباع المذهب المالكي..

داخل هذا الإطار يدور فهم حرية الاعتقاد في مصر، وقد جرت عدة محاولات لصياغة ميثاق حقوق الإنسان (الإسلامي) وحاول من صاغوا هذا الميثاق أن يوائموا بين الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وبين الميثاق الإسلامي فاصطدموا بعقبات ثلاث: أولها موقف ميثاق حقوق الإنسان من العقوبات البدنية، وهو ما يتعارض مع تطبيق الشريعة الإسلامية، وثانيها موقف ميثاق حقوق الإنسان من المرأة، هو ما يتعارض مع الفهم الخاص بالإسلام لدور المرأة وطبيعة وإطار نشاطها داخل المجتمع وثالثها وهذا هو ما يهمنا الآن، موقف الإسلام من (الردة) وبمعني آخر موقفه من إطلاق حرية الاعتقاد..

الموقف من البهائيين..

نموذج صارخ: الدفاع عن البهائين لا يعني الدفاع عن البهائية، لكنه يعني ببساطة شديدة الدفاع عن مفهوم حرية الاعتقاد، كركيزة أساسية من ركائز حقوق الإنسان..

إن الأغلبية التي تعتنق دينا سماويا معينا ليس من حقها أن تنصب نفسها حكما علي من يعلنون اعتقادهم بدين لاحق..

صحيح أنها لا تعترف به كدين، لكنها يجب أن تعترف بحق المؤمنين به في ممارسة عقيدتهم بحرية..

المثال علي ذلك هو ما يحدث في دول أوروبا، وأغلبها دول مسيحية، والأغلبية المسيحية في هذه الدول لا تعترف بالقطع بظهور الإسلام ولا بنسخه للعقائد التي سبقته ولا بكونه دينا سماويا..

ومع ذلك فإنها لا تحجر علي حق المسلمين في اتباع الإسلام، وهي تسمح لهم بتدريس الدين الإسلامي في الأماكن المخصصة لذلك، وتسمح لهم ببناء المساجد وبعضها يسمح لهم بشراء الكنائس وتحويلها إلي مساجد وكثير من هذه الدول تعلن أن الإسلام هو الديانة الثانية في الدولة بعد المسيحية، وهذا هو ما أعلنته فعلا فرنسا وهولندا وألمانيا..

الموقف في مصر بالنسبة للبهائية يختلف تماما..

البهائيون يعتبرون البهائية دينا ونحن نرفض ذلك حتي بالنسبة لهم ونصر علي أنها نحلة إسلامية مارقة..

نحن نفعل ذلك علي مستوي الإفتاء الديني. والسلوك الرسمي والأحكام القضائية ومسلسل التعامل مع البهائين موجز باختصار فيما يلي*..

أولا:

١ - أفتي الشيخ سليم البشري شيخ الجامع الأزهر بكفر (ميرزا عباس) زعيم البهائيين ونشرت هذه الفتوي في جريدة مصر الفتاة ٢٧/١٢/١٩١٠ بالعدد ٦٩٢.

٢ - صدر حكم محكمة المحلة الكبري الشرعية في ٣٠/٦/١٩٤٦ بطلاق

* الإسلام والمؤتمرات اليهودية - محمد زكي الدين محمد قاسم - مكتبة المختار الإسلامي ص١٨٨ - ١٨٩.

امرأة اعتنق زوجها البهائية باعتباره مرتدا.

٣ ـ أصدرت لجنة الفتوي بالأزهر في ١٩٤٧/٩/٢٣ وفي ١٩٤٩/٩/٣ فتويين بردة من يعتنق البهائية.

٤ ـ صدرت فتاوي دار الإفتاء المصرية في ١٩٣٩/٣/١١ وفي ١٩٦٨/٣/٢٥ وفي ١٩٥٠/٤/١٣ بأن البهائيين مرتدون عن الإسلام.

٥ ـ وأخيرا أجابت أمانة مجمع البحوث الإسلامية علي استفسار نيابة أمن الدولة العليا عن حكم البهائية بأنها نحلة باطلة لخروجها عن الإسلام للإلحاد وللفكر وأن من يعتنقها يكون مرتدا عن الإسلام.

ثانيا:

عندما سجل البهائيون محفلهم في المحاكم المختلطة برقم ٧٧٦ في ١٩٣٤/١٢/٢٦ حاولوا أن يوجدوا لهم صفة الشرعية لكن الحكومة قاومتهم.

ويتضح هذا مما يلي:

١ ـ قدم المحفل الروحاني المركزي للبهائيين بمصر والسودان طلبا إلي وزارة الشئون الاجتماعية لتسجيله، وقد رفض هذا الطلب بناء علي ما رأته إدارة قضايا الحكومة ١٩٤٧/٧/٥ كما رفض طلب صرف إعانة له من هذه الوزارة.

٢ ـ رأت إدارة الرأي بوزارتي الداخلية والشئون البلدية والقروية في ١٩٥١/١٢/٨ أن في قيام المحفل البهائى إخلالا بالأمن العام، وأنه يمكن لوزارة الداخلية منع إقامة الشعائر الدينية الخاصة بالبهائيين.

وقد تأيد هذا بما رآه مجلس الدولة في ١٩٥٨/٥/٢٦ من عدم الموافقة علي طبع إعلان دعاية لمذهب البهائية لأنه ينطوي علي تبشير غير مشروع ودعوة سافرة للخروج علي أحكام الدين الإسلامي، وغيره من الأديان المعترف بها، ورأي منع ذلك لمخالفته للنظام العام في البلاد الإسلامية.

٣ ـ حكمت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في مصر في القضية رقم

١٩٥ لسنة ٤ق بتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٢ برفض دعوي أقامها بهائي وجاء في تسبيب هذا الحكم تقريرها: أن البهائين مرتدون عن الإسلام.

٤ ـ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ ونص في مادته الأولي علي أنه: تحل المحافل البهائية مراكزها الموجودة في الجمهورية ويوقف نشاطها ويحظر علي الأفراد والمؤسسات والهيئات القيام بأي نشاط مما كانت تباشره هذه المحافل والمراكز.

ونص في مادته الأخيرة علي تجريم كل مخالف وعقابه بالحبس والغرامة.

٥ ـ وتنفيذا لهذا القرار بقانون أصدر وزير الداخلية قراره الرقيم ١٠٦ لسنة ١٩٦٠ ـ بتاريخ ٣١/٧/١٩٦٠ بأيلولة أموال وموجودات المحافل البهائية ومراكزها إلي جمعية المحافظة علي القرآن الكريم.

٦ ـ حكم بالحبس والغرامة في القضية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٦٥ علي عناصر من أتباع البهائية لقيامهم بممارسة نشاطهم في القاهرة، كما قبض علي غيرهم في طنطا سنة ١٩٧٢ وكذلك في سوهاج.

٧ ـ قبض علي مجموعة منهم أخيرا في فبراير سنة١٩٨٥ برئاسة أحد الصحفيين وقد اعترفوا بإيمانهم برسول هو بهاء الله وكتابهم المقدس، وأن قبلتهم جبل الكرمل بحيفا في إسرائيل.

وقد وجهت إليهم تهمة مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في البلاد والترويج لأفكار متطرفة بقصد تحقير وازدراء الأديان السماوية الأخري.

٨ ـ أوصي المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية بتحريم هذا المذهب وتجريم معتنقيه.

ولماذا نستشهد بما حدث للبهائين:

لأن ما حدث لهم مثال صارخ لانتهاك حرية الاعتقاد ونموذج واضح للفهم الخاص بنا لهذه الحرية، سواء علي مستوي الفكر أو التشريع أو الحكم، والمزعج حقا أن الكثيرين يتحاشون الحديث عن هذه القضية، لأنها تخص أقلية محدودة من المصريين وهؤلاء يتناسون أن ما يحدث للبهائين اليوم، يمكن أن يحدث لغيرهم وأن

المسلسل الذي يبدأ بالبهائين لابد وأن ينتهي بالمسلمين المتنورين طالما أننا حددنا حرية الاعتقاد بالفهم الديني لها وليس بالفهم الإنساني الحضاري الواسع..

إن الموقف من البهائين في مصر حقيقة مفزعة لكنها حقيقة علي أية حال وهي أننا رغم ادعاءاتنا حول حرية الاعتقاد مازلنا بعدين جدا عن الفهم الصحيح لهذه الحرية، وإذا كان البعض ينادي بقتل من يمارس هذه الحرية، تحت مسميات براقة وجذابة ومثيرة للمشاعر الدينية، فما الذي يبقي لنا من هذه الحرية سوي الاسم وما الذي نحمله بالنسبة لها سوي الادعاء الكاذب؟؟

وللأقليات الدينية المسيحية مشكلاتها..

وهي مشكلات أصبحت متداولة ومعروفة الآن، بعد أن دفعت حوادث الفتن الطائفية المتلاحقة المسيحين لأول مرة منذ أوائل القرن إلي التعبير بوضوح عن مشكلات حقيقية يعيشونها في مصر..

إن هذه المشكلات تتمثل في :

١ ـ قانون الخط الهمايوني وقرارات العزبي باشا (وكيل وزارة الداخلية) التي تحظر بناء الكنائس إلا بقرار جمهوري، والتي تحظر ترميمها إلا بقرارات جمهورية وقد نشرت جريدة وطني قرارا جمهوريا صدر في العام الماضي لترميم دورتي مياه بكنيستين..

٢ ـ التعصب الوظيفي علي المستوي الحكومي. والذي تحول إلي ما يشبه العرف منفيبعض القطاعات مثل الشرطة والجيش وفي كثير من مناصب الإدارة العليا..

٣ ـ تشجيع تحول المسيحين إلي الإسلام ومقاومة العكس، وهي مقاومة تصل إلي مستوي الاعتقال دون أحكام قضائية وهناك وقائع موثقة بالأسماء في هذا الشأن..

إن المشكلة هنا ليست مشكلة أجهزة رسمية فقط، بل هي مشكلة رأي عام شعبي يفهم حرية الاعتقاد بأسلوبه الخاص، والتحرك الرسمي متغير تابع لهذا الرأي

العام وليس متغيرا مستقلا أو مطلقا فمن السهل جدا أن تزدان القرية أو المدينة الصغيرة بالزينات وأن تمتلئ بالاحتفالات إذا تحول مسيحي إلي الإسلام ومن السهل جدا في المقابل أن تحترق بالفتنة وأن تشتغل بالنزاع المسلح والتخريب إذا حدث العكس، وقد حدث في السبعينات أن اشتعلت مدينة الإسكندرية (التي يقطنها نحو ثلاثة ملايين) بمشاعر الغضب والتظاهرات لمجرد أن إشاعة انطلقت عن تحول أربعة من المسلمين إلي المسيحية وقد تحريت القصة فاكتشفت أنها حقيقية لكنها تتعلق بتحول اثنين من المسلمين إلي المسيحية وقد اعتقلتهما أجهزة الأمن لفترة بهدف حمايتهما واستتباب الأمن، ثم أفرجت عنهما وانتهي الأمر بأحدهما إلي الهجرة خارج البلاد..

الطريف هنا أيضا إذا كان فيما نذكره أي قدر من الطرافة، أن الشاب المسلم سابقا، والمسيحي حاليا، والذي هاجر خارج البلاد قد تعرض خلال فترة إقامته في مصر بعد اعتناقه للمسيحية لاضطهاد من نوع غريب أتي هذه المرة من بعض المسيحين الأرثوذكس المتعصبين، الذين طاردوه باتهامه باعتناق شبهات (بروتوستانتية) وأدانوه بأن عقيدته ليست أرثوذوكسية خالصة وقد صارحني أحد أصدقائه المقربين بأن هذا كان أقوي الأسباب بعزمه علي الهجرة..

إن أي اتجاه لدعوة المسيحين لاعتناق الإسلام في مصر، يجد ترحيباً شعبياً ويعتبره الكثيرون واجبا دينيا وتغمض السلطات أعينها عنه، بل تساعد عليه في كثير من الأحيان وفي المقابل بالطبع فإن أحدا لا يتخيل حدوث جهد منظم في الاتجاه العكسي، ولو حدث ما يشبه ذلك بجهد فردي، لأصبح جريمة تندرج تحت بند (إثارة القلاقل) وتحت يدي عشرات الوقائع في هذا الخصوص وخطورة ما أذكره هنا أن فهم حرية الاعتقاد علي المستوي الشعبي أكثر تدنيا بكثير من الفهم الذي ننتقده علي المستوي الرسمي سواء كان الحكومي أم الإعلامي أم التعليمي..

٤ ـ الدعوة إلي تحويل مصر إلي دولة دينية يحل فيها الانتماء الديني محل الانتماء الوطني، أو يسبقه علي الأقل ويتم فيها إلزام غير المسلمين باتباع شرائع المسلمين وبالدفاع عن (دولة الإسلام)..

إن كاتب هذه السطور يعتقد أن علمانية مصر أو مدنية الحكم فيها هي التي حفظت الوحدة الوطنية متماسكة فيها خلال القرن الأخير رغم كل المشكلات وهو يعتقد أيضا أن الدعوة لتحويل مصر إلي دولة دينية هي السبب الحقيقي في تواتر المشكلات الطائفية وتتابعها خلال ربع القرن الأخير وهي الكفيلة باستمرارها في نسف هذه الوحدة الوطنية نسفا، وإدخال مصر في مسلسل من الفتن يسهل أن يتحول إلي حروب أهلية حقيقية لن يكون طرفاها المسلمون والمسيحيون، بل سيكون أحد طرفيها المسلمون المسيسون المتعصبون. وسيكون الطرف الآخر شاملا للمسيحين وللمسلمين المتنورين وللمؤمنين بحرية الاعتقاد كما يجب أن تكون..

إن حضارة العصر لا تتسع لدولة دينية متعصبة وقد أضفت هنا لفظ (متعصبة) لأنه لزوم ما يلزم، فالدولة الدينية والتعصب وجهان لعملة واحدة هي الشذوذ عن العصر والرجوع خلفا في وقت يتوجه فيه العالم كله إلي أمام..

إن الدعوة لتحويل مصر إلي دولة دينية هي التعبير السياسي عن دعوة أخري تبدو وكأنها دعوة لتطبيق تعاليم الدين، أو دعوة لتعديل النظم التشريعية وأقصد بها الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية وهي دعوة لا ينكر أصحابها أن (الردة) جريمة تستحق الاستتابة والعقاب، ولست أظن أن أحدا يمكنه بضمير مستريح أو بمنطق متماسك وواضح أن يدرج (الردة) خارج إطار حرية الاعتقاد أو أن يعتبر قتل المرتد أو استتابته ممارسة لحرية العقيدة المطلقة..

إن أسوأ ما يمكن أن يحدث لباحث هو التردد أو التحسب أو الخوف وأحسب أن كاتب هذه السطور خارج هذا الإطار ولهذا فإنه من المناسب هنا أن أوضح ما أقصده تحديدا وهو..

إن الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية في مصر بما فيها حد الردة يمثل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان وتحديدا لحرية الاعتقاد التي لن يصبح لها معني ولا دلالة ولا وجود، في ظل هذا التطبيق..

٥ - الإعلام والتعليم..

انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة (النجوم الدينية التليفزيونية) حيث شجع التليفزيون بعض الرموز الدينية علي التواجد الإعلامي الواسع الملح المستمر، وأفرد لها مساحة كبيرة، ظنا منه أنه بهذا يحارب التطرف والتعصب في آن واحد ورغم أن الثابت لدينا أن التطرف والتعصب قد اتسعت مساحتهما بالتوازن مع اتساع مساحة التليفزيون لهذه الرموز إلا أن ما يعنينا هنا هو أن بعض الرموز الدينية الشهيرة، أو تحديدا الأكثر شهرة قد تعمدت خلال تفسيرها لآيات القرآن الكريم، أن تركز علي الآيات التي تنتقد عقائد المسيحين وتسفه ماورد في كتبهم المقدسة، وتثير مشاعرهم إلي أقصي حد وبديهي أنهم لا يملكون فرصة الرد، وبديهي أيضا أنه من المستحيل أن تتاح لهم الفرصة علي نفس المستوي لتوضيح ما يوجه إليهم من اتهامات أو تفنيدها..

هذا عن الإعلام المرئي، أما المطبوعات (الأهلية) فقد حفلت بكل ما هو مهين أو مشين أو مسفه لعقائد الآخرين ورغم أن فرصة الرد هنا قائمة إلا أن محاذيرها واضحة وأوليها إثارة الفتن الدموية التي سوف تدفع الأقليات ثمنها وثانيها الخوف من الاتهام أو الاعتقال وكليهما سوف يجد عشرات الأسباب المنطقية التي تسانده وتبرره.

من هنا يمكن فهم انحسار هذه الردود داخل إطار أماكن العبادة وانتشار تسجيلات رجال الدين الذين يردون علي الشبهات الموجهة لعقيدتهم وأخيرا وهذا هو الخطر اندفاع الأقليات إلي دور العبادة الخاصة بها وتقوقعهم داخلها وداخل أنفسهم باعتبارها خط دفاع أخير عن عقيدتهم التي يستمسكون بها..

وإذا كانت الصورة هكذا في مجال الإعلام، فإنها في مجال التعليم ليست أسعد حظا فهناك الكثير من الدروس التي تؤكد التعصب أو التميز وهي في كل الأحوال تعمق التفرقة وهناك ما هو أخطر من هذا بكثير وقد سبق أن عرضه كاتب هذه السطور في مقال أثار المؤسسة الدينية، واستدعي أن يطلب شيخ الأزهر لقاء

السيد الرئيس، وأقصد به ما أؤكده هنا وهو أن (جامعة الأزهر) بشكلها الحالي، تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان في مصر..

إن جامعة الأزهر تقصر دخولها علي المسلمين حتي قبل أن تقصر الالتحاق بها حاليا علي خريجي المعاهد الأزهرية وهي تقبل في كلياتها المسلمين بمجاميع منخفضة وهي أيضا لا تقتصر علي كليات أصول الدين، أو الشريعة أو الفقه، بل تمتد إلي كليات الهندسة والزراعة والطب وغيرها، وهي مجالات لا علاقة لها بالعقيدة من قريب أو بعيد..

إن معني هذا ببساطة أن هناك نظام تعليمي ديني يقصر دخوله علي المسلمين فقط، ويميزهم عن غيرهم في مجالات ليست دينية بطبيعتها أو محتواها، والعجيب هنا أن جامعة الأزهر هذه يتم تمويلها من حصيلة الضرائب، التي يدفعها المسلمون وغير المسلمين وبمعني آخر فإن المسيحيين في مصر والبهائيين كذلك يمولون جامعة لا يستفيد أبناؤهم منها. وهو وضع فيه خلل هائل، والذي يتردد في قبول ذلك المنطق أو يفاجأ به. عليه أن يسأل نفسه..

هل تسمح السلطات في مصر، في المقابل بإنشاء نظام تعليمي مسيحي مواز، يقتصر القبول فيه علي المسيحين وتتاح فيه الفرصة لهم لدخول كليات طب وهندسة وزراعة (مسيحية أو إكليريكية) يتم تمويلها من خزانة الدولة..

هل يقبل المصريون أن يقتصر دخول المدارس التى أنشأتها الطوائف الدينية في مصر وهي منتشرة في أنحاء مصر كلها، على المسيحين وان يكون كل العاملون فيها من المسيحين ويحظر أن يعمل فيها او أن يقبل فيها مسلم واحد، كما يحدث في المعاهد الدينية الأزهرية..

إن تحاشي الحوار حول ذلك، أو مناقشته دليل علي أننا ننتقد النعام الذي يخفي رأسه في الرمال ليس لأننا نرفض ما يفعله أو نسخر منه ولكن لأنه يذكرنا بشيء فينا وبممارسة نمارسها وبأسلوب نتعايش معه دون خجل.

ثم نتحدث بعد ذلك عن حقوق الإنسان وعن حرية الاعتقاد؟؟؟

من أين يأتي الخلل في مفهوم حرية الاعتقاد؟

هذا هو السؤال الذي يبحث عن إجابة نعرض اجتهادنا فيها علي النحو التالي..

أولا: الخلل الأول خلل ثقافي، يتمثل في سوء الفهم لحرية الاعتقاد وتصور أنها تعني حرية الإيمان (بالإسلام) وتخيل أنها طريق ذو اتجاه واحد محطته النهائية هي العقيدة الإسلامية وهو خلل يحتاج في تقدير كاتب هذه السطور إلي أجيال لإصلاحه..

ثانيا: النص الدستورية وأولها النص الذي يذكر أن (مصر دولة إسلامية) وهو نص أسيء فهمه وتأويله وتحول إلي قيد علي حرية العقيدة وهو نص مقبول في إطار كونه نص (إحصائي) يفيد أن أغلبية مصر من المسلمين أما أن يتحول إلي نص له دلالته التشريعية والدينية فالأولي هنا بوضوح شديد أن يرفع من الدستور المصري..

إن غير المسلم مواطن مصري كامل المواطنة ولو فهمنا نص أن مصر دولة إسلامية علي أنه نص يفيد أن مصر هي وطن المسلمين لأصبح غير المسلمين مواطنين بالانتساب أو غير مواطنين وهو ما يأباه الضمير الوطني

أيضا فإن فهم هذا النص في اتجاه التزام مصر بإطار الدين الإسلامي في كل سلوكياتها، يؤدي في النهاية إلي إحلال مفهوم الدولة الدينية محل مفهوم الدولة المدنية وهو ما يأباه كاتب هذه السطور..

إن الدين الإسلامي شأنه في ذلك شأن كل الأديان له كل الاحترام والتوقير لكنه في النهاية ملزم للأشخاص الطبيعين حين يعتقدون به وعلي اتباعهم لأوامره ونواهيه يثابون أما الدولة فهي شخص معنوي لا عقيدة له ولا ثواب ولا عقاب..

أما النص الثاني الذي ينبغي التوقف عنده، فهو النص علي أن (مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وللأسف الشديد، فإن من يقرأون هذا النص ويستشهدون به يرفعون منه لفظ (مبادئ) ويتصورون أن الشريعة

الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع والفرق هائل لأنْ مبادئ الشريعة الإسلامية عامة ومرنة وواسعة وهي لا تختلف عن مبادئ كل الأديان أما الشريعة ذاتها فهي أمر مختلف..

ويبقي النص الآخر وهو النص علي أن (حرية الاعتقاد مطلقة) فقد كان الأصل في النص عند وضع دستور ١٩٢٣ هو أن (حرية الاعتقاد الديني مطلقة) وقد رفع لفظ (الديني) من النص، وكان الهدف من ذلك ما قرره الشيخ (بخيت) في الأعمال التحضيرية لدستور ١٩٢٣ من أن (الاعتقاد شيء والدين شيء آخر)، والنص بعد التعديل كما ذكر الشيخ (بخيت) وأيده الأنبا (يؤانس) يحمي المسلم الذي يغير مذهبه من شافعي إلي حنبلي أو من شيعي إلي سني. أو المنضم إلي فرقة من فرق السنة كالخوارج والمعتزلة كما يحمي المسيحي الذي يدعي الكثلكة أو يتمذهب بالبروتوستانتية ولكنه لا يحمي المسلم الذي يرتد عن دينه..

بهذا الفهم الذي ارتبطت به كل الدساتير اللاحقة، تم تخليص النص الدستوري من شبهة حرية الاعتقاد كما وردت في ميثاق حقوق الإنسان ومايزال هذا ساريا حتي اليوم، وتأخذ به المحاكم في قضايا حرية الاعتقاد للأسف الشديد..

وفي اعتقاد كاتب هذه السطور أنه من الضروري أن يعود النص إلي أصله وهو (حرية الاعتقاد الديني مطلقة) مع توضيح لا يخرج عن إطار ميثاق حقوق الإنسان الذي وقعت عليه مصر، حتي يزول اللبس الذي أوجدته تفسيرات الأعمال التحضيرية لدستور ١٩٢٣، والتي ظلت مرتبطة بالنص والمفهوم حتي الان..

ويبقي الحل..

وبعضه في يد الدولة بشأن الخط الهمايوني والتعصب الوظيفي والإعلام والتعليم..

وبعضه في يد المستقبل بشأن التعديلات الدستورية.. وبعضه بل وأغلبه في ضمائر المثقفين وغير المثقفين..

وتغير الضمائر والثقافة المتوارثة والخلط السائد في القيم والمفاهيم، يحتاج إلي أجيال..

شيء واحد نستطيعه الآن وهو أن نكشف العري والزيف والوهم ولعل هذا هو ما حاولناه، أما الذي نؤكده فهو أن التعرف علي المشكلة هو نقطة البدء لطريق الحل، وهو طريق طويل، أقصي ما نحلم به أن يمهده لأولادنا ومن أجل هذا فقط كتبنا ما كتبناه..

الفهـرس

رقم الصفحة	الموضـــــوع
٤١٥	**الفصل الثانى : أراء هدامة.**
٤١٧	• الشباب والتطرف.
٤٢٩	• الفتاة المصرية وقضية الدين.
٤٣٦	• حوار هادىء حول سياسات الاعلام.
٤٤٤	• شجاعة في غير محلها.
٤٤٧	• قضية للمناقشة.
٤٥١	• الجماعات الدينية والامراض النفسية.
٤٥٥	• آل .. الصحوة .. آل.
٤٦٠	• الذين يكتبون على ورق التواليت.
٤٦٥	• الحق حق ان يتبع.
٤٦٧	• عندما زارنى الحمزة.
٤٧٠	• التطرف السياسى الدينى فى مصر.
٤٩١	• الجمهورية الاعدادية المستقلة.
٤٩٥	• هل هناك طابور خامس.
٤٩٩	• عفواً شيخنا الجليل.
٥٠٢	• سيدى الاحباس.
٥٠٧	• سليمان رشدى.
٥١٠	• اعتذار ونداء.
٥١٣	• الاقليات وحقوق الانسان فى مصر.

قام بجمع هذا التراث مجموعة من المثقفين والمفكرين ثم قام بترتيب وتبويب وتصنيف هذه الأعمال مجموعة من الباحثين والأكاديميين الذين يذوبون في حب الوطن ويعتبرون أنفسهم أنهم عاشوا عصر فرج فودة مثل الأجيال التي سبقتنا وعاشت عصر طه حسين...

ولكن حياة فرج فودة كانت خاطفة للأبصار كالشهب ما أن لمع حتي اغتالته الأيدى الآثمة وعند محاكمة القتلة سألت المحكمة:

س - لماذا اغتلت فرج فودة؟

جـ - لأنه كافر

س - من أي كتاب اكتشفت أنه كافر؟

جـ - أنا لا أعرف القراءة أو الكتابة!!!

أى أن الذي أصدر فتوى الكفر والذى نفذ حكم الاغتيال.. هو أمى وجاهل.

أى أننا في زمن يحاكم فيه الجاهل.. العالم وفي عصر يحاكم فيه الأمى.. المتعلم وفي عصر يحاكم فيه الظلاميون.. المستنيرون

وعجبى!!

رجـــاء

مجموعة من الباحثين الذين يقومون بجمع تراث شهيد حرية الفكر والعقيدة يرجون من القارئ العزيز إذا كان يملك أية مقالات أو أشرطة سواء صوتية أو مرئية الاتصال بنا لتجميع هذا التراث قبل أن يندثر وله من مثقفى ومحبى مصر كل شكر وتقدير وعرفان.

www. ekladios@hotmail.come